الإهداء

- إلى روح أبي الطاهرة أسكنه الله فسيح جناته، وأكرم مثواه.

- إلى نبع الحنان الذي لاينضب أمي العزيزة التي لم تبخل علي رفقة المرحوم والدي بالعطاء والمدد منذ ولادتي.

- إلى زوجتي الغالية التي تحملت معي ومتّي كل الكدر والتقصير مثل الصفو بكل صبر ومدت لي يد المساعدة طيلة إعدادي لهذه الدراسة.

- إلى النجوم المضيئة في حياتي أبنائي الكرام: صفاء وأكرم ومحمد إسماعيل.

- إلى جميع أ فراد أسرتي أبقاهم الله ذخرا.

- إلى جميع أساتذتي وأصدقائي وكل من ساعدني جزاهم الله خيرا.

- إلى كل من ضحى من أجل هذا البلد الطيب ليعيش شامخا أبيا.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة بهاته الصورة، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه .

أتوجه بخاص الشكر والتقدير والامتنان لكل من قدّم لي يد العون والمشورة في سبيل إنجاز هذا البحث، وأخص منهم:

ـ الأستاذ الدكتور: حباسي شاوش المشرف على هذه الرسالة لما منحني من جهد ووقت وتوجيه خلال مراحل إعداد هذا البحث، مما ساهم في تحسين مستوى هذه الرسالة.

ـ الأستاذ الدكتور: السيّد علي فليفل على توجيهاته الجمة ونصائحه المفيدة .

كما أنني أدين بالشكر للعديد من الزملاء، وعلى رأسهم الأستاذ: الجيلاني زويزية، والدكتور : بديدة لزهر، وعمال مركز الأرشيف الوطني بتونس، وكذا عمال المكتبة الوطنية التونسية الخاصة بقسم الدوريات ، على ماقدموه لي من مساعدة .

قائمة المختصرات

باللغة العربية واللغة الفرنسية

1- اللغة العربية:

أ.و.إ: أرشيف وزارة الإعلام.

أ.و.ت: الأرشيف الوطني التونسي.

تر: ترجمة.

تع: تعريب.

ج: الجزء.

ح.و: الحركة الوطنية.

د.ط: دون رقم طبعة.

د.ت: دون تاريخ .

ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

ط: الطبعة.

م.أ. ت.ح.و: المعهد الأعلى لتاريخ للحركة الوطنية بتونس.

م.ت.ق: مركز التوثيق القومي- بتونس-.

م.و.ك: المؤسسة الوطنية للكتاب.

م.ت.م: المجلة التاريخية المغربية.

2- اللغة الفرنسية:

A.D.N : Archives diplomatiques de nantes.
A M I:Archive Ministère de l'information.
A.N.T: Archives Nationales Tunis
A.O.M: Archives d'Outre Mer (Aix –en- provence)
CDN: Centre de documentation nationale (Tunis)
CNRS : Centre national de la recherche scientifique (France).
Doss : Dossier
D.O.C: Document
ED: édition
ISHMN : Institut Supérieur d'histoire du Mouvement National
M.N : Mouvement National
R.H.M : Revue d'histoire maghrebine

المقدمة

المقدمة:

فُرضت الحماية على تونس سنة 1881، فكان ذلك فاتحة لمرحلة جديدة للمواجهة بين التونسيين وحركة الاستعمار التي تقودها العديد من الدول الأوروبية، إذ كان من الطبيعي أن يترتب عن فرض الحماية ردود فعل متعددة ومتنوعة، من الرد العسكري المتمثل في المواجهة المسلحة، إلى الرد السياسي المتمثل في إنشاء الجمعيات والنوادي والأحزاب السياسية للاحتجاج وتقديم مطالب التونسيين للإدارة الاستعمارية.

فبرزت الحركة الوطنية التونسية مع مطلع القرن العشرين وعرفت نموا وتطورا مع الزمن، ظهر في تنوع أساليب ووسائل المواجهة للسياسة الاستعمارية الفرنسية، فظهرت حركة تونس الفتاة، وحركة الشباب التونسي، والعديد من الجمعيات الأخرى.

ويُعد ظهور الحزب الحر الدستوري التونسي نقطة تحول كبرى في نشاط الحركة الوطنية التونسية بمختلف تشكيلاتها، فإنشاء هذا الحزب أدى إلى انضمام العديد من الشخصيات التونسية التي كانت تنشط فرديا، ليصبح مجهودها متكاملا بعد انخراطهم في صفوف الحزب الدستوري، الذي أُسس عقب الحرب العالمية الأولى في عام 1920 إثر الحركة المطلبية المجسدة في كتاب:" تونس الشهيدة " للشيخ عبد العزيز الثعالبي، وما صاحبه من ضجة إعلامية وميدانية، وعمل دؤوب لممثلي الشعب التونسي في العاصمة الفرنسية باريس أثناء عقد مؤتمر التسوية لما بعد الحرب العالمية الأولى.

ولقد استطاع الحزب الحر الدستوري التونسي عقب تأسيسه الهيمنة على الساحة السياسية في تونس، والإظهار للإدارة الاستعمارية الفرنسية بأن التونسيين قد عقدوا العزم على أن يواجهوا سياستها من خلال جملة من المطالب التي دونوها بغرض تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي كان على رأسها وضع دستور لتونس، ومن حينها فُتحت صفحة جديدة تختلف عما سبقها من نضال في سبيل التحرر.

وعرف هذا الحزب في مسيرته النضالية ضد سلطات الحماية مراحل عدة، استطاع من خلالها أن يرسم منحى مميزا في الكفاح ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية، وذلك على امتداد السنوات ابتداء من سنة 1920 سنة تأسيس الحزب إلى سنة 1934، التي

عرفت انقسام الحزب الدستوري وانشقاقه إلى اللجنة التنفيذية التي ستأخذ اسم "الحزب الحرالدستوري القديم " وهو ما سنقدم على دراسته، و الديوان السياسي الذي سيحمل اسم"الحزب الدستوري الجديد"، حتى إعلان استقلال تونس في20 مارس 1956.

ومن أجل الوقوف على مضمون مرحلة هامة من النضال التونسي في سبيل التحرر كان اختياري لموضوع " الحزب الحر الدستوري القديم" والذي حددت له إطارا زمنيا انطلاقا من سنة انشقاق جماعة العمل التونسي عنه وعقدهم لمؤتمر "قصر هلال" سنة 1934، لأنها السنة التي عرفت تباينا بين جماعة الدستور القديم، والذين انقسموا عنهم من جماعة العمل التونسي لينضووا تحت الدستور الجديد.

و سنة 1956 التي كان فيها التتويج للنضال التونسي من خلال إعلان الاستقلال في 20 مارس 1956، لأنها السنة التي أعلنت فيها النهاية . على الأقل . للتمثيل الظاهري للإدارة الاستعمارية وزوال سلطة الحماية عن تونس.

وجاءت رغبتي في دراسة هذا الموضوع نابعة من ذلك التماس الذي كان ماثلا إبان فترة الحركات الوطنية في المغرب العربي عموما، وتأثرها ببعضها البعض في العديد من الجوانب، فأثار اهتمامي ضرورة دراسة أحد هذه التشكيلات التي كانت بتونس، والتي جسدت إحدى وسائل مواجهة السياسة الاستعمارية.

وهذه الرغبة رسخت دون شك من خلال مطالعاتي، ومن التوجيهات التي حزتها من مشاورات مع أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور" حباسي شاوش"، الذي أنعم علي ببعض التوجيهات والآراء القيمة التي دفعتني لبحث هذا الموضوع دون غيره، وحفزني لإنجازه علني استطيع المساهمة ولو بالنزر اليسير في كتابة تاريخ الحركة الوطنية بتونس، وتحديدا الحزب الدستوري القديم ومنه المساهمة في كتابة تاريخ الحركات الوطنية بالمغرب العربي.

يضاف لذلك أن دراسة الحزب الدستوري القديم لم تحظ بالقدر الكافي من البحث . حسب إطلاعي . ذلك لأن أغلب الدراسات التي تناولت الحركة الوطنية التونسية ركزت على الحزب الدستوري الجديد، ولم تعط أهمية بنفس القدر للدستور القديم، ربما تكون لذلك مبررات واقعية، كون الدستور الجديد كان الأكثر تأثيرا والأسمع صوتا، واستطاع أن

يكون طرفا أساسيا في التفاوض من أجل الاستقلال مع السلطات الفرنسية، لكنني أعتقد أن هذا ليس مبررا كافيا لغمط الدستور القديم حقه.

و ترجع أهمية هذا البحث إلى محاولة الوصول إلى رصد مسار الحزب الدستوري القديم في تونس وإظهارمدى مشاركته في حركة الكفاح الوطني، وقيادته للشعب التونسي خلال الفترة الاستعمارية، فقد تعرض الحزب لمحاولات عديدة لإقصائه عن الحركة السياسية في تونس، كما تعرض لزعامات كثيرة أثناء فترات نقل النضال الوطني إلى خارج البلاد أو أثناء نفي بعض زعماء الحزب أو وفاة البعض منهم أو اعتقالهم.

وسنحاول في هذا البحث العمل على تقديم وتحليل الكتابات والبحوث التاريخية، التي اختلفت حول وضع الحزب، فقد قمت بجمع الآراء والعمل قدر المستطاع على تحليلها حتى يمكن الوصول إلى نتائج، مستعينا بالعديد من المصادر الأصلية والوثائق التاريخية الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية التونسية عموما والحزب الدستوري القديم خصوصا، وبكتابات بعض من كان مشاركا في النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، كعبد العزيز الثعالبي، ومحي الدين القليبي، والحبيب بورقيبة، وأحمد بن ميلاد وعمر بن قفصية، والشاذلي الخلادي...وغيرهم. حتى تكون الكتابة مثبوتة بشواهد المشاركين في الكفاح التونسي، حتى وإن كانت بعض هذه الكتابات خرجت ممزوجة بالنزعة الشخصية والرؤية الفردية للحدث التاريخي أحيانا، كما خرجت مبنية على علاقة الكاتب أو الشاهد بالأحداث والشخصيات المشاركة فيها، لذا حاولنا تحليل ما جاء فيها وتمحيصها ومقارنتها ببعضها وبغيرها من الدلائل، وبما جاء في المصادر الأصلية لتاريخ تونس والحزب الحر الدستوري.

ويهدف البحث أيضا لدراسة تجربة نضالية رسمها الحزب الدستوري القديم بعد انشقاق عام 1934 .

ولقد كان البحث في تاريخ الحزب الحر الدستوري التونسي يشد الباحث في معظم الأحيان ليخرج عن المنظور التاريخي للبحث إلى المنظور السياسي البحت، لتعرض الباحث للصراعات الحزبية وحركة الانشقاقات التي عرفها الحزب الدستوري منذ نشأته.

و بناء على ما سبق عملت على معالجة الموضوع انطلاقا من تحديد إشكالية الموضوع والتي تنصب حول:

الوضع و الظروف التي ظهر فيها الحزب الحر الدستوري التونسي، والمراحل التي قطعها خلال فترة العشرينيات من القرن العشرين، والمصاعب التي واجهته في سبيل تحقيق أهدافه وغاياته.

وأيضا خلفيات وجذور انقسام الحزب الدستوري والعوامل والأسباب التي أدت إلى انتقال قيادة الحركة الوطنية التونسية من الحزب الدستوري القديم– اللجنة التنفيذية- إلى الحزب الدستوري الجديد- الديوان السياسي-، وكيفيات تعايش الحزب الدستوري القديم مع هذا الوضع الناجم عن انشقاق الحركة الدستورية سنة1934، وما انجر عنه من نتائج وتأثيرات على مسار الحزب الدستوري القديم خصوصا وعلى الحركة الوطنية التونسية عموما من الانقسام حتى إعلان الاستقلال سنة1956.

ومن أجل معالجة هذه الاشكالية عملت إلى طرح الأسئلة التالية: - هل كان المخاض الداخلي للحزب صراع أشخاص أم برامج؟. وماهي مجالات ومظاهر القطيعة بين الحزب القديم والجديد؟ وكيف استطاع الدستور القديم الحفاظ على وجوده حتى استقلال تونس؟.

ولتحليل الإشكالية وجزئياتها وإكمال هذه الدراسة، شرعت في جمع المادة العلمية اللازمة لذلك من خلال قيامي بالعديد من الزيارات للقطر التونسي، حيث استفدت من الأرشيف الوطني التونسي، ومركز التوثيق، والمعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية، والمكتبة الوطنية بتونس، وحصلت على كم من الوثائق الأرشيفية بمختلف مصادرها، وتمكنت من الاطلاع على عدد من الجرائد التي صدرت عن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي . الدستور القديم - وخصوصا جرائد:- الفجر، الإرادة، La Charte Tunisienne، L'Indépendance، وكانت ذات علاقة مباشرة بالحزب، والبعض منها يمثل لسان حال الحزب الدستوري القديم. وكذلك جرائد:. الوزير، النهضة، العمل التونسي، الزهرة، La Voix Du Peuple.

كما أنني قمت بزيارتين لفرنسا الأولى كانت لمركز أرشيف ما وراء البحر بآكس . آن . بروفانس بمرسيليا، والثانية لمركز الأرشيف الدبلوماسي بنانت، ومن خلال هاتين الزيارتين استطعت الظفر بعدد من الوثائق التي لم تكن موجودة في تونس، أو لم أتمكن من الإطلاع عليها هناك، مما ساعدني في جمع قدر مهم من الوثائق الأرشيفية الصادرة عن السلطة الاستعمارية الفرنسية بمختلف إداراتها.

واستعنت بالوثائق التاريخية الهامة التي تفيد موضوع البحث بداية من الحماية الفرنسية على تونس 1881، حتى نهاية الاحتلال1956، وقد قام الباحث باستخلاص المادة التاريخية التي تحتوي على إضافات جديدة تفيد في الكشف عن أوجه النضال التونسي، وقد أعانت هذه الوثائق الباحث على استنباط النتائج التي تفيد البحث.

و اعتمدت على المصادر والكتابات المتخصصة في موضوع البحث، سواء العربية أوالأجنبية. والمؤلفات التي تمثل أهمية كبرى لكل من يعنى بدراسة تاريخ الحركة الوطنية التونسية خلال فترة الاحتلال الفرنسي، مثل كتابات الشيخ عبد العزيز الثعالبي وفي مقدمتها "تونس الشهيدة " و" روح التحرر في القرآن الكريم " و"الكلمة الحاسمة"، ومؤلفات الحبيب بورقيبة، ومنها كتابه الموسوم بعنوان" حياتي آرائي جهادي"، وهو يهتم بفترة نشأة الحركة الوطنية التونسية وبداية الحزب الدستوري الجديد وتكوينه تحت زعامة الحبيب بورقيبة من سنة 1934 والصراع مع اللجنة التنفيذية- الدستور القديم -، وهو يقدم صورة واضحة عن نضال بورقيبة من أجل استقلال تونس، وكذلك سلسلة المقالات والمحاضرات والشهادات التي كان قد ألقاها الحبيب بورقيبة والتي أصدرها مركز الوثائق القومي بتونس، وتعد ذات أهمية في تاريخ النضال التونسي من أجل الاستقلال.

و استمد البحث مادة موضوعه أيضا من مؤلفات قادة النضال التونسي الذين شاركوا في الكفاح من أجل التحرر مثل: إبراهيم عبد الله، مؤلف" شروق وغروب" والطاهر عبد الله مؤلف" الحركة الوطنية التونسية"، وعلي البلهوان صاحب كتاب"تونس الثائرة" والحبيب ثامر مؤلف" هذه تونس" وأحمد بن ميلاد" الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية (1896 ـ 1940) الجزء الأول الذي كان بالاشتراك مع محمد مسعود إدريس، والشاذلي الخلادي (عبد الحق) الموسوم بعنوان: " Au Temps de la colonisation des hommes et leurs comportements "، وأحمد توفيق المدني " حياة كفاح " الجزء الأول، وكلها مؤلفات قيّمة توضح المسار النضالي للحزب الدستوري وتبيّن المفارقات الإستراتيجية والنضالية له وتتبلور قيمتها في أنها كتبت عن طريق المشاركين في النضال التونسي فخرجت مثبوتة بوقائع تاريخية لكفاح الشعب التونسي.

كما استند البحث في مادته العلمية على نشرات كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، ونشرات مركز الوثائق القومي في تونس، التي احتوت على العديد من الوثائق التاريخية

الهامة التي يفيد كل باحث في تاريخ تونس، كما استعان الباحث بالصحف الوطنية وغيرها التي كانت تصدر في تونس، والتي أفادت مادة البحث إفادة كبيرة حيث احتوت على مختلف الآراء حول النضال التونسي وحول زعماء النضال أنفسهم.

و استعان الباحث أيضا بالعديد من المؤلفات والدراسات التاريخية الحديثة التي تهتم بالبحث في تاريخ تونس خاصة وتاريخ المغرب العربي عامة، وقد كانت عونا للباحث لتتبع الأحداث التاريخية الهامة التي حملت نظرتهم إليها وجميع هذه المؤلفات وما احتوته من قيمة علمية كبيرة.

ومن بين هذه الدراسات تلك التي أنجزها الدكتور يوسف مناصرية والموسومة بعنوان:" الحزب الدستوري التونسي 1919-1934"، وهي الدراسة التي استفدت منها كثيرا خاصة في الفصل الأول من هذا البحث، لأنها انصبت حول المرحلة التي تأسس فيها الحزب، وكان فيها صف الدستوريين مجتمعا، وكذلك مؤلفه "الصراع الايديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937"، الذي أفادني في المقارنة بين المبادئ والمنطلقات التي يرتكز عليها كل من الدستور القديم والجديد.

ولقد حاولت أن أجمع المادة العلمية لهذا البحث من كثير من الإصدارات القديمة والحديثة والمعاصرة، التي لها علاقة بالموضوع، حتى يتسنى لي معرفة حقيقة نضال الحزب الدستوري القديم وتتبع دوره ونضاله ومساهمته في الحركة الوطنية التونسية ، ودره في صناعة استقلال تونس.

كما اعتمد الباحث على بعض المراجع الأجنبية الهامة التي تخص موضوع البحث ومنها كتاب المقيم العام الفرنسي بتونس لويس بريبيه " La conquete de l'indépendance tunisienne " وكتاب شارل أندري جوليان الذي كان مقربا من العديد من الشخصيات التونسية مثل الحبيب بورقيبة والذي يحمل عنوان: " Et la tunisie devint independante 1951-1957 "، وقد أفادت تلك المؤلفات الباحث في تحليل الآراء التي وردت بها عن الحركة الوطنية التونسية، و طعمت البحث بوجهة نظر الفرنسيين في تحرر تونس من الاحتلال الفرنسي.

ولقد واجهتني في سبيل إعداد هذا البحث العديد من المصاعب، على رأسها ضرورة التنقل بصورة مستمرة إلى تونس، وحتى لمراكز الأرشيف بفرنسا، وكذلك ضرورة التوفيق

بين التدريس والبحث، وهذا ما جعلني أعاني كثيرا لكثرت الانشغال وعدم التفرغ للبحث، خاصة وأن الموضوع يحتم عليّ التنقل بكثرة إلى كل من تونس وفرنسا حيث يوجد المادة الأرشيفية الخاصة بالدراسة المراد إنجازها.

وبعد جمعي للمادة العلمية من مختلف مواردها، جعلت الموضوع في مقدمة وستة فصول وخاتمة، ففي الفصل الأول تناول الباحث ظروف ظهور الحزب الحر الدستوري التونسي والعوامل التي كانت تمهيدا لنشأته ثم تأسيسه، والعمل الذي قام به المؤسسون من أجل إخراج هذا الحزب للوجود، وتعرضت فيه للمبادئ والأهداف التي رسمها الحزب وقادته من أجل العمل على تحقيقها، والبنية التنظيمية والهيكلة التي يسيرعلى منوالها، من القمة إلى القاعدة ثم تحدثت عن الجذور الاجتماعية لقيادة الحزب حتى يسهل إدراك أثر ذلك في توجُهات الحزب وأساليبه ووسائل عمله، وبعدها الأزمات التي واجهها الحزب، ومؤتمر نهج الجبل المنعقد في شهر أفريل 1933، وانعكاسات التغيير الذي جاء به على مسيرة الحزب، وموقف الحزب من الإصلاحات التي أعلنها المقيم العام الفرنسي لوسيان سان.

أما الفصل الثاني فقد خص لانقسام الحزب الحر الدستوري التونسي، بداية بالأسباب التي أدت إلى حدوث انشقاق في صف الدستوريين، والعوامل المساعدة على ذلك، وبيّنا فيها الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أزمت قيادة الحزب وأدت إلى الانقسام، والعمل الذي قام به المنشقون من أجل إزاحة اللجنة التنفيذية للحزب عن قيادته ومبرراتهم التي استندوا عليها في ذلك، ورد فعل اللّجنة التنفيذية إزاء ما قاموا به، وتعرضت للمؤتمر الذي عقده الديوان السياسي . الدستور الجديد ـ في قصر هلال، والمؤتمر الذي عقدته اللجنة التنفيذية . الدستور القديم . أي مؤتمرغرنوطة، والآثار التي تركها هذا الانقسام على العمل الوطني في تونس.

وخلال الفصل الثالث تعرضت إلى الصراع الذي دار بين الحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد من أجل تزعم الحركة الوطنية التونسية وترسيخ السيطرة الجماهيرية في الميدان، مبرزا مظاهر هذا الصراع في المجالات الصحفية والنشاطات المتعددة، والتوسع في مختلف أنحاء تونس بغرض تأسيس شُعب تابعة لكل طرف، وحتى في أساليب التصدي ومواجهة السياسة الاستعمارية، ثم عَرجت على موقف الحزب

الدستوري القديم من الأوامر الاستثنائية التي اتخذها المقيم العام بيروطون في شهر سبتمبر من سنة 1934 وما تبعها من آثار، وبعد أن حازت الجبهة الشعبية في فرنسا على انتصارها في الانتخابات سنة 1936 ووصولها إلى الحكم، تغيرت قليلا السياسة الفرنسية بالمحمية تونس فكان من الضرورة إبراز موقف الدستور القديم من هذه المستجدات، ثم التعرض لعودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي لتونس سنة 1937 بعد قضائه سنينا في المنفى، ومحاولاته توحيد الحزب الدستوري وجمع شمل المناضلين وردود فعل الطرفين إزاء ذلك المشروع، والمصير الذي لاقته تلك المحاولات والآثار المترتبة على الحركة الوطنية التونسية.

وفي الفصل الرابع تطرقت للحزب الدستوري ومواقفه من مختلف القضايا والأحداث التي وقعت في الفترة الممتدة من أحداث أفريل 1938 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال معالجة الوضع والظروف التي ميزت تونس قبيل أحداث أفريل 1938، وموقف الحزب الدستوري القديم من مشروع ميزانية سنة 1938، والأحداث التي وقعت في بنزرت خلال شهر جانفي 1938، ثم الحدث الهام في مسيرة الحركة الوطنية التونسية والمتمثل في أحداث أفريل 1938 وأطوارها والنتائج المترتبة عنها، ثم تناولت النشاط السياسي الذي أعقب هذه الأحداث في ظل الظرف العالمي البارز في الحرب العالمية الثانية، وما صاحبها من أحداث كون تونس قد شهدت وجودا لكل من المحور ثم الحلفاء على أرضها، فسجل الحزب موقفه من الطرفين والصراع الدائر بينهما، وأخيرا تعرضت لعزل المنصف باي عن عرش تونس وأسبابه، ثم التطورات التي نتجت عن هذا التصرف الذي قامت به السلطة الفرنسية إزاء الباي، ورد الفعل المتمثل في تشكل الحركة المنصفية التي ضمت العديد من التشكيلات السياسية والشخصيات التونسية.

واشتمل الفصل الخامس على النشاط الذي قام به الحزب الدستوري القديم من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى إعلان استقلال تونس، حيث عرجت على التطور الذي عرفته الحركة المنصفية عقب الحرب العالمية الثانية، من خلال التعرف على الأساليب التي اتبعتها والوسائل التي قامت بها للضغط على السلطة الاستعمارية، ثم تطرقت للمؤتمر الموحد للحركة الوطنية التونسية وهو مؤتمر ليلة القدر المنعقد في 27 رمضان 1365هـ الموافق 23 أوت 1946، وما ترتب عنه من نتائج وانعكاسات على مسيرة الحركة الوطنية

عموما، والحزب الدستوري القديم خصوصا، لكونه أحد الأطراف الأساسية في المؤتمر المذكور، ثم السياسة الإصلاحية التي اتبعتها سلطة الحماية وكيف تفاعل الدستور القديم معها، ومعارضته لمشاركة الحزب الدستوري الجديد في حكومة تفاوضية مع الحكومة الفرنسية، وكذا موقفه من وفاة المنصف باي وما أحدثه من ضجة، ومعارضة الحزب القديم بشدة لموقف الحبيب بورقيبة والدستور الجديد في تشكيل وزراة تفاوضية للسير نحو الحكم الذاتي، وتفاعل الحزب مع مختلف الأحداث حتى الاستقلال، من مقاومة مسلحة وعلاقته بها، والحركة اليوسفية المعارضة للنهج البورقيبي ثم إعلان الاستقلال.

ثم تناولت في الفصل السادس والأخير العلاقات الخارجية للحزب الدستوري القديم والتي ربطته مع الحركات الوطنية المغاربية والعربية وقد اقتصرتُ فيه على مواقف الحزب من القضية الجزائرية ومبررات ذلك، وضمنته علاقته ببعض التشكيلات وخصوصا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثم موقفه إزاء القضية المغربية وما عرفته من أحداث تفاعل معها الحزب الدستوري القديم، ثم انتقلت إلى المستوى العربي حيث تعرضت للقضية الفلسطينية والمراحل التي مرت بها من الانتداب البريطاني ومخططات التمكين للوجود الإسرائيلي في فلسطين والمواقف التي اتخذها الحزب إزاءها من تضامن واحتجاجات وغيرها، ومحاولات التنسيق مع بعض الفعاليات كجمعية العلماء وكتلة العمل المغربي من أجل مضاعفة وتنويع التضامن مع القضية الفلسطينية.

وفي الأخير ذيلت البحث بخاتمة عرضت فيها الخلاصات والنتائج التي توصلت لها من خلال هذا البحث، والتي أعتقد أنها ربما تكون فاتحة لفسح المجال للعديد من الباحثين لزيادة إثراء وتطوير البحث في تاريخ الحزب الدستوري القديم ومن ورائه الحركة الوطنية التونسية عموما، كما دعمت هذا البحث بعدد من الملاحق ذات الصلة المباشرة بالموضوع علّها تضفي نوعا من الدعم والثراء للمُطلع والباحث في الموضوع قيد الدراسة، آملين أن نكون أحسنا توظيفها بالصورة المفيدة.

ولقد حاولت خلال إعدادي لهذا البحث الجمع بين المنهج التاريخي تحليلا ونقدا أحيانا والوصفي أحيانا أخرى، من أجل إنجاز دراسة تفي بالغرض الذي رسم لها في الأهداف المبتغاة منها، والمساهمة في الدراسات التاريخية التي تعنى بتاريخ الحركة الوطنية

التونسية بمختلف تشكيلاتها، وتقديم عمل يساعد على سد بعض الثغرات الملاحظة في التاريخ المغاربي عموما، والتونسي خصوصا على الأقل من وجهة نظر جزائرية.

وفي الأخير أرجو أن أكون قد وفقت في الإلمام والإحاطة بمعظم جوانب هذا البحث، وأعطيتها ماتستحق من الاهتمام والتوضيح، ورغم اجتهادي لإخراج هذه الدراسة في أحسن صورة من مختلف الجوانب، إلا أنّني أقر بأن هذا العمل يعتريه النقص حتما، ولذا فإنني مستعد لتقبل النقد الذي يُوجه لي سواء تعلق بالآراء أو الاستنتاجات أوغيرها، لأن الكمال لله والعصمة للأنبياء وهذا العمل من قبيل الاجتهاد البشري " ومن اجتهد وأصاب فله أجران ومن أجتهد ولم يصب فله أجر واحد"، وهذا هو عزائي في أنّني اجتهدت قدر المستطاع وبذلت أقصى ما أوتيت من أجل إنجاز هذا العمل، متمنيا أنني قد أسهمت بهذا العمل المتواضع في إضاءة جوانب ومسائل ظلت غير محل اهتمام من طرف العديد من الباحثين.

الفصـــل الأول

الحزب الحر الدستوري التونسي من التأسيس إلى الانقسام

1- ظروف ظهور الحزب الحر الدستوري التونسي.

2- تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي.

3- مبادئ وأهداف الحزب.

4- البنية التنظيمية للحزب.

5- الجذور الاجتماعية لقيادة الحزب.

6- الأزمات التي عرفها الحزب الحر الدستوري التونسي.

أ ــ ظهور الحزب الإصلاحي.

ب ــ أزمة أفريل 1922.

ج ــ تكوين الحزب الدستوري المستقل.

7- الحزب من إصلاحات " لوسيان سان" حتى مؤتمر نهج الجبل.

8 - مؤتمر نهج الجبل 12 ــ 13 ماي 1933 ونتائجه.

الحزب الحر الدستوري التونسي من التأسيس إلى الانقسام

بعد أن استطاعت فرنسا فرض الحماية على تونس سنة 1881، حاولت بسط نفوذها في مختلف المجالات، كالإدارة والاقتصاد الذي يعد المنفذ الذي فسح المجال لفرض الحماية التي أدت إلى تغير الوضع في تونس على العديد من المستويات، وأثارت سيطرة الفرنسيين رد فعل طبيعي من التونسيين أظهرعدم الاستسلام للمستعمر، فتنوعت ردود الفعل بين العمل المسلح والمقاومة المعتمدة الأسلوب المباشر في المواجهة الميدانية التي عرفتها العديد من مناطق القطر التونسي، والنشاط السياسي الذي تجسد في الحركة الوطنية التونسية التي يعد أبرز أوجهها الحزب الحر الدستوري التونسي.

1 – ظروف ظهور الحزب الحر الدستوري التونسي :

عرفت العديد من الدول عقب نهاية الحرب العالمية الأولى تغيرا على الصعيد السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي ولم تكن تونس بعيدة عن هذا التغير، لكونها بلدا خاضعا للحماية الفرنسية منذ ماي1881، خاصة وأن الدولة الحامية أحد أطراف النزاع القائم خلال الحرب العالمية الأولى.

والنخبة التونسية تأثرت بسهولة بالدعاية الخارجية، والدعاية المضادة لها بعد الحرب في عالم مليء بالأحداث كمبادئ ولسون[1] الداعية لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبادئ الشيوعية المساندة للأمم المضطهدة، وحركات التحرر في الهند والعراق ومصر، والوعد بإنشاء وطن لليهود، ودعاية الثورة العربية وأحداث طرابلس، كل هذا شجع الوطنيين للعمل والمطالبة بمنح الشعب التونسي دستورا مثلما كان لديه منذ 1861[2].

1- ودرو ولسون - Thomas Woodrow Wilson - :هوالرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية حكم من سنة 1912 حتى سنة 1924، ولد 28 ديسمبر 1856، اقترح سنة 1919 مجموعة من المبادئ لإقرار السلم في العالم ضبطت في أربع عشرة نقطة، نال جائزة نوبل للسلام 1919، وتوفي3 فيفري 1924.

2 - A.D.Nantes, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton : 282, Doss : " Le Mouvement Destourien Notes et Documents". = =

زيادة على أن تونس شهدت منذ بداية القرن العشرين تصاعدا في العمل الوطني حمل الكثير من المسميات، ومن الملاحظ أن هذا العمل ولد نتيجة لترسبات وتجارب عاشها التونسيون منذ تاريخ فرض الحماية عليهم في ماي 1881، حيث قاوموا ذلك بوسائل مختلفة وأساليب متعددة، امتدت هذه المقاومة كرد فعل قبائل وسط البلاد وجنوبها، وقد انضمت إليها مدينة صفاقس وقابس دون سائر المدن ضد نفوذ الباي(وكان الثوار يرددون أنه باع بلاده للفرنسيين)، وضد نفوذ حماته الجدد، أما القياد القدامى والرؤساء التقليديون لتونس ومن أبرزهم:علي بن خليفة[1]، فقادوا الحركة وجروا وراءهم الأهالي من وادي مجردة إلى التخوم الجنوبية[2].

= = يعود ظهور دستور تونس إلى عهد محمد باي(1855-1859)، حيث أقر إصلاحات سميت "عهد الأمان" وذلك بتاريخ 09 سبتمبر1857، والذي تضمن توضيحا لحقوق " الراعي والرعية"، وحدد الأسس التي سيرتكز عليها نظام الحكم في المستقبل بتونس، ويُعد إعلانا لحقوق الإنسان بهذا البلد، لأنه شمل جملة من القواعد ذات الصلة بتلك الحقوق، كتأكيد الأمان لسائر السكان على الأعراض والأموال والأبدان، والمساواة بين جميع السكان في أصل القانون والأداء، وضمان حرية المعتقد، والتسوية بين المسلم وغير المسلم في إستحقاق الإنصاف، وأقر صمان المساواة بين المسلمين وغيرهم في الأمور العرفية والحكمية. وتطبيقا لعهد الأمان تم إقرار دستور لتونس أوقانون الدولة، على عهد محمد الصادق باي(1859-1882)، وكان ذلك في جانفي 1861،ودخل حيز التنفيذ بداية من 26 أفريل من نفس السنة. و تضمن: فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإقامة النظام البرلماني، وتأسيس مجلس تشريعي- المجلس الكبير- له سلطة واسعة كحق خلع الأمير إذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور، ونظمت الإدارة المركزية والمحلية تنظيما عصريا، كالبلديات والمحاكم الشرعية وشؤون الأوقاف.

للمزيد انظر: خميس العرفاوي، **القضاء والسياسة في تونس زمن الاستعمار الفرنسي 1881-1956**، ط1، صفاقس، دار صامد للنشر والتوزيع، 2005، ص35 ومابعدها.

وكذلك: حمادي الساحلي، **فصول في التاريخ والحضارة**، ط1، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، 1992، ص – ص 75-78.

1 – علي بن خليفة (1807 . 1885): من عرش نفات بالجنوب التونسي ودعي بالنفاتي، تدرج في العديد الوظائف، أعلن الثورة على الباي وجمع المقاومين، اتصل برؤساء القبائل لتنظيم المقاومة و أعلن نفسه ممثلا للسلطان العثماني، وقد نظم مقاومة مدينة صفاقس، وبعد سقوطها تحول في أكتوبر 1881 إلى الشمال مشاركا في معارك الساحل قبل أن يعود لقيادة آخر معارك قابس، وفي نوفمبر1881 انسحب إلى الجنوب ولجأ إلى طرابلس ونظم عدّة عمليات إغارة على التراب التونسي إلى حدود وفاته سنة 1885.

- عدنان منصر وعميرة عليّة الصغير، **المقاومة المسلحة في تونس (1881- 1939)**، ط2، تونس، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بمنوبة، ج1، 2005، ص . ص 192 . 193.

2 - محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس**، تعريب: محمد الشاوش ومحمد عجينة، تونس، سراس للنشر، 2001، ص112.

ومن أشكال المقاومة التي واجه بها التونسيون السياسة الاستعمارية إضراب العمال سنة 1912، وصولا إلى نشأة حركة الشبان التونسيين ثم حلها، و التي حاولت التوفيق بين التعاون النزيه مع سلطات الحماية، وتقديم المطالب المشروعة[1].

ولقد تشابكت العديد من العوامل التي أعطت دفعا لنشاط التونسيين مع مطلع القرن العشرين، كهيمنة سلطات الحماية على السلطة التونسية وتكريسها للتمييز بين التونسيين والمعمرين على مستوى الأجور والمرتبات وسلم الترقية من وظيفة إلى أخرى، حتى يبقى التونسي إلى الأبد في موقع المرؤوس ويظل يتخبط في نفس الصعوبات المالية سواء في حالة العمل أو التقاعد، مما أدى إلى تدهور المستوى الثقافي والأخلاقي للموظف التونسي، وقد أثرت هذه الوضعية المؤلمة في الموظفين التونسيين إلى حد أنهم قرروا – مضحين بمستقبلهم – تقديم احتجاج صارم إلى الإقامة العامة وعرض قائمة بمطالبهم[2].

ولا يمكن إبعاد تونس عن المؤثرات الدولية والإقليمية، حيث لا يمكن تجاهل حرب طرابلس – الاحتلال الإيطالي – واحتلال المغرب وتوتر العلاقات العربية – التركية لسبب الثورة، وغيرها من المسائل الدولية الحادة التي أثرت في العلاقات الدولية وكان لها صدى وتأثيرا على تونس[3].

وكان لتأسيس الجمعيات الفكرية والثقافية دور في نشر الوعي والثقافة في صفوف التونسيين، فظهرت جمعية قدماء الصّادقية في24 ديسمبر من سنة 1905، مما أدى إلى فتح مجالات متعددة للتونسيين الذين تخرجوا حتى ذلك التاريخ من المدرسة الصّادقية من خلال برامجها ونشاطاتها، وقد قدر عدد هؤلاء زهاء الستمائة وكان أغلبهم يشغلون

---

1 - شارل أندري جوليان، **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**، تع: محمد مزالي والبشير سلامة، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، د.ت، ص11.

2 - عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة** ، تع: حمادي الساحلي ، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي،1984، ص- ص 43-45.

3- M'barka Hamed Touati, ((L'idée Nationale Traverse par la Grande Guerre Continuité et Discontinuité)), **Les Cahiers de Tunisie**, N°169/170, 2éme Trimestre, 1995, p 228.

وظائف هامة بينما كان أفراد منهم قد تحصلوا على مكانة معتبرة في مسالك المهن الحرة[1].

وأدى نشاط قدماء الصّادقية المتزايد إلى ظهور" لجنة المبادرة" سنة 1906، ثم تأسست على نفس منوال اتجاهها الحركة التي عرفت بحركة " الشبان التونسيين " منذ فيفري 1907 ووضعهم لبرنامج مطالب إصلاح للقضية التونسية، والتي كان مؤسسو "جمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية " أبرز أعضائها[2].

وحركة الشبان التونسيين ارتكزت في برنامجها على ما جاء في جريدة التونسي الصادرة في 8 نوفمبر 1909، و الذي تضمن :((أن تقاوم بكل صدق كل مظلمة واعتداء يحيطان بمواطنينا بدون أن تسعى في إخفاء معايبهم، وستبذل أقصى ما يمكن من الجهد في درس المشاريع التي تهم الأهالي بأدق طريقة وكذا كل ما يعود بالنفع على جميع الأهلين لهذه الديار... وسنضع في مقدمة مطالبنا مسألة التعليم العام... كما أننا سنشغل بعرض مسألة تسهيل أسباب مزاولة العلوم الثانوية على الحكومة الحامية ومطالبتها بتنشيط نخبة التلامذة الذين ظهر اجتهادهم وتأكد تحصيلهم على مزاولة العلوم العالية لتتم بهذه الطريقة تربية رجال أكفاء يمكنهم أن يدركوا الحظ الأوفر في إدارة شؤون بلادهم، على أن ذلك لا يتأتى لهم إلا متى فتحت في وجوههم أبواب الإدارات وسمح لهم بالحق في الاستخدام ولذلك يتحتم علينا أن نطلب بأشدّ لهجة نسخ القرارات الصادرة بشأن حرمان الأهالي من الدخول في الامتحانات التي تهيئهم للمناصب الدولية والتي لم تبق لهم سوى بعض الخطط الصغيرة مثل الترجمة والحجابة))[3]. هذا ما يخص الجانب التعليمي.

أما ما يهم الجوانب الأخرى فقد تضمن برنامج الحركة بأنهم:((ما يتعلق بالحالة الاقتصادية فإننا سنحث الحكومة على الاهتمام بنشر التعليم الصناعي والزراعي بين طبقات العملة الأهليين... وليس ذلك ليثنينا عن التفكير في أحوال الفلاحين من أهل البادية وهم من أفقر الطبقات وأشدها عوزا واحتياجا للمساعدات وأجدر بالرحمة

1 ـ أحمد عبد السلام، **المدرسة الصّادقية والصّادقيون**، تونس، بيت الحكمة، 1994، ص69.

2 - M'barka Hamed Touati , op.cit, p229.

- وأيضا أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص- ص 69-70.

3 ـ نور الدين الدقي، **حركة الشباب التونسي**، ط2، تونس، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2005، ص 51.

والإسعاف، وسنشرع في ذلك بطلب حذف المجبى وتنظيم وسائل الإسعافات العامة بإحداث المستشفيات وتعيين أطباء معاونين من شبان الأهالي وتأسيس صناديق احتياطية ...ونلتمس من الحكومة أن تسمح لصغار الفلاحين الوطنيين ابتياع الأراضي الدولية على نسبة تعينها الإدارة...أما المسألة العدلية التونسية فإن أهميتها في نظرنا لا تقل عن المطالب التي مر بنا ذكرها... ولذلك أخذنا على أنفسنا القيام بطلب إصلاحها وتنظيمها بكيفية مدققة تلائم روح مدنية العصر وجعل قوانين لها مدونة يرجع إليها الناس في معرفة الحدود والحقوق والواجبات مع التفرقة بين السلطتين الإدارية والحكمية...))[1].

ورغم الباعث الوطني لنشاط هؤلاء إلا أنهم كانوا يصرحون بأنهم لم يقصدوا بعملهم معارضة نظام الحماية، بل كانت غايتهم من جهة:((تغيير عقلية التونسيين لتمكينهم من العيش مع مختلف الأجناس التي وفدت إلى تونس)) ومن جهة أخرى إزالة الاحترازات المسبقة التي تفرق بين التونسيين والفرنسيين وإحلال التقدير المتبادل مكانها، وكانوا يساندون سياسة المشاركة[2].

كما أنهم لم يتحرجوا من إعلان أنهم يساندون الاتجاه الوحدوي الإسلامي الذي يعني الارتباط بالمشرق العربي، والخلافة الإسلامية، ويتضح ذلك مما أكده علي باش حانبة[3]عندما قال : ((يظن البعض دائما إزعاجنا عندما يتحدث إلينا عن الجامعة الإسلامية، والجامعة العثمانية، كأننا أنكرنا في وقت ما وجودهما ولكن كل مسلم في التعريف به متمسك بالجامعة الإسلامية، وإن من التفاهة تكرار تلك الحقيقة، فقد كان يظن فيما مضى والحق يقال أن الجامعة الإسلامية منظمة سرية منضبطة متمكنة من وسائل

---

1 . نور الدين الدقي ، المرجع السابق، ص52.

2 . أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص70.

3 – علي باش حانبة(1876. 1918): صحفي وسياسي تونسي ولد عام 1876 بمدينة تونس، ينحدر من أسرة تركية البلاد، تتلمذ في الصادقيةوحصل منها على شهادة ختم الدراسة، ثم عمل بها بصفة وكيل للإشراف على الإدارة، حصل على إجازة في الحقوق، وأنشأ جمعية قدماء الصادقية سنة 1905، وأصدرجريدة "التونسي" سنة 1907، طردته سلطات الاحتلال عن تونس، فتوجه إلى تركيا واستقر في اسطنبول حتى توفي في 29 أكتوبر 1918.

- انظر: الصادق الزميرلي، **أعلام تونسيون**، تقديم وتع :حمادي الساحلي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1986، ص . ص 143. 158.

عمل ومعادية في اتجاهها لأوروبا، ولكن تلك الأسطورة البالية تلاشت اليوم، وكل الناس تعلم أن الجامعة الإسلامية ما هي إلا شعور أخوي واسع))[1].

وأكثر من هذا فرغم أن تلك الحركة والنخبة التي ساندتها كانوا من دعاة الثقافة المزدوجة دون مفاصلة عن اللغة الفرنسية، رغم تمسكهم بالشخصية التونسية وارتبط مفهوم الأمة عندهم بالخلافة الكبرى إلى جانب المفهوم الوطني الإقليمي[2]. والملاحظ أنه لم تكن هناك مفارقة للقادة الأوائل للنشاط الوطني التونسي بين الوعي الوطني أو القومي من جهة، والوعي الديني في أقطار المغرب العربي عموما وتونس جزء من هذه المنطقة[3].

وهكذا فرغم هذه الضبابية في الموقف إزاء السياسة الاستعمارية، فإن المسألة التونسية في ذات الفترة وجدت صدى في الأوساط المضادة للاستعمار بفرنسا خاصة بعد فيفري 1912، إذ تأسست "مجموعة دراسات مسائل الأهالي" وفي فيفري 1913 "أحباب أهالي المستعمرات والدول المحمية" [4].

يضاف إلى ما سبق زخم الحركة الإصلاحية، و إضراب الطلبة الزيتونيين في مارس1910، وأحداث الزلاج في ديسمبر 1911، و مقاطعة الترامواي في تونس في فيفري 1912 والسياسة المتعجرفة لسلطات الحماية .

كل هذه الأسباب يمكن أن يعزى إليها أمر دفع الحركة الوطنية التونسية إلى العلن بدل السرية، وإلى التنامي المتزايد تدريجيا، حتى أصبحت هناك نخبة تريد العمل في إطار منظم ومعتمد من أجل الدفاع عن مصالح التونسيين، والمطالبة بحقوقهم من طرف سلطات الحماية التي صادرتها منهم مقابل منح امتيازات للمعمرين الوافدين على القطر التونسي، ولم تراع في ذلك لا بنود معاهدة الحماية التي فرضتها على الباي، ولا ما ادعته عقب دخولها إلى تونس من حفاظ على الحد الأدنى لحقوق التونسيين، في مختلف المجالات.

---

1 . جهاد عودة، **تونس مسألة العروبة وقضاياها السياسية**، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1979، ص48.

2 . نفسه، ص49.

3- محمد صالح الهرماسي، **مقاربة في إشكالية الهوية المغرب العربي المعاصر**، ط1، دمشق، دار الفكر،2001، ص102.

4 - M'barka Hamed Touati , op .cit ,p230.

واجتازت تونس الحرب العالمية الأولى ودفع الشعب التونسي مجبرا 62000 محارب من بينهم 3000 متطوع[1]. وكان النفي هو رد فعل سلطة الحماية إزاء بعض الشخصيات كعبد العزيز الثعالبي[2].و علي باش حانبه، مما أدى إلى فشل سياسة المشاركة التي انتهجها الشباب التونسي، والتي كانت تنادي بتقارب الجنسين الفرنسي والتونسي وتفاهم الشعبين، كما عبر عن ذلك في المؤتمر المنعقد بمرسيليا من 5 إلى 9 سبتمبر 1906 محمد الأصرم[3].

1- A M I/C D N/ MN, Tunis, B3-13, Thaalbi, p17-18.

- نقلا عن: يوسف مناصرية ، **الحزب الحر الدستوري التونسي** (1919-1934)، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988، ص35.

- وهناك إحصائيات تقول بأن عدد المشاركين في الحرب يقدر بحوالي: 65000 محارب، جرح وقتل منهم حوالي 45000 شخص، انظر:

Mohammed Dabbab, **Les Délégations destouriennes à paris ou la "Question Tunisienne" Dans les années 1920**, Tunis, Maison Tunisienne de l'Edition, 1980, p45.

2 – عبد العزيز الثعالبي(1876-1944): جزائري الأصل ولد بتونس سنة 1876 وتولى جده عبد الرحمان الثعالبي رعايته وتنشئته حيث ألحقه بالكتاب، فحفظ القرآن الكريم، ثم أتم الدراسة الأولية في البيت ، ثم دخل مدرسة باب سويقة الابتدائية بتونس، والتحق بعدها بجامع الزيتونة، وفي سنة 1895 أسس جريدة : " سبيل الرشاد"وكتب في العديد من الجرائد التونسية، زار العديد من البلدان ثم عاد لتونس سنة 1912، والتحق بحزب تونس الفتاة ، و ساهم بدور كبير في إنشاء الحزب الحر الدستوري التونسي ليكون على رأسه بعد إصدار المطالب التي تضمنها كتاب " تونس الشهيدة"، وقاد الحركة الوطنية التونسية حتى سنة 1923 حيث أقدمت فرنسا على إجراءات انكمش بسببها نشاط الدستوريين واضطر معها الثعالبي للهجرة، حيث طاف بالعديد من الدول، ولم يعد إلى تونس حتى سنة 1937، وقد وجد الحزب منشقا فحاول جمع الدستوريين دون جدوى، فساند الدستور القديم وظل وفيا لمبادئ الحزب حتى وافته المنية في أكتوبر 1944.

- انظر:جلول الجريبي، **أسس النهضة عند الشيخ عبد العزيز الثعالبي**، (رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية، معهد أصول الدين)، جامعة الزيتونة- تونس- السنة الجامعية: 1987-1988، ص – ص 3-5.

- وكذلك: مسعودة مسعود بو الخضرة، **الشيخ عبد العزيز الثعالبي ودوره في الإصلاح الإسلامي**، ط1، بيروت، المكتبة العصرية، 1995، ص33 وما بعدها.

3- محمد الأصرم (1858- 1925): ينحدر من أسرة عريقة أصيلة القيروان، تتلمذ في المدرسة الصادقية، وجامع الزيتونة، أكمل تعليمه بباريس، وعاد إلى تونس ليعمل معلما ثم مديرا لإدارة الغابات ، وعندما أنشأت الخلدونية سنة 1896 بذل فيها جهده كأستاذ ومحاضر ورئيس شارك في تأسيس جريدة التونسي، قدم دراسات للمؤتمر الاستعماري المنعقد بمرسيليا سنة 1906، وفي باريس سنة 1907، ثم كلف بالإشراف على دروس الترجمة والإنشاء بالمدرسة الصادقية، والمدرسة العليا للغة والآداب العربية. ==

ولكن رغم هذه التضحيات فإن آمال التونسيين قد تبخرت بانهزام الوسط، واضطروا إلى تغيير طريقة نضالهم وفق المتطلبات الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى، وعلى رأسها إقرار بعض الدول المشاركة في الحرب بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، وضرورة تلبية مطالبها، ولذلك انصب إهتمام النخبة التونسية حول البحث عن تكوين واجهة أو تشكيلة سياسية يكون لها دور الجامع للمجهودات والحركة التي تقود خلفها التونسيين في مسعاهم الوطني.

وهكذا فقد شكل الوطنيون التونسيون والجزائريون في المهجر في أواخر سنة 1918، لجنة سباعية كان من أعضائها: الشيخ صالح الشريف ومحمد باش حانبة[1]، والتي اتصلت كتابيا بمؤتمر فرساي طالبة منه منح تونس والجزائر حق تقرير المصير، وكذا بالرئيس الأمريكي ولسون (2جانفي1920) ، دعته في الرسالة التي وجهتها إليه إلى الوفاء بوعده بتطبيق تقرير الشعوب المستعمرة لمصيرها والذي كان أعلن عنه في شهر جانفي 1917[2].

لكن تلك المساعي كان مصيرها الفشل وبالتالي منيت سياسة التعاون في نطاق النزاهة والكرامة التي طالما دعا إليها باش حانبة أيضا بالفشل، و لم يكن ذلك بسبب تطرف مطالب جماعة الشبان التونسيين، بل كان نتيجة لمعارضة المتفوقين والمعمرين، وضعف الإدارةوعدم تجاوبها مع مطالب تلك الحركة.

== الصادق الزميرلي، المرجع السابق، ص . ص 177. 185. وأيضا: شارل أندري جوليان، المرجع السابق ، ص83. وكذلك: A.D.N, Fonds: Protectorat Tunisie, Série: 2éme versement, Carton:282, Activités Des Partis Nationalistes.

1 – محمد باش حانبة (1881- 1920): ولد بتونس في جوان 1881، تعلم بالمدرسة الصادقية ، اشتغل مترجما، وانتسب إلى كلية الحقوق بباريس فحصل على إجازة في القانون، عيّن ابتداء من 21 أفريل 1912 قاضيا مساعدا بمحكمة الدريبة، ولكنه استقال منها في أوت 1913 ، والتحق بأخيه في اسطنبول، أعلن معارضته لنظام الحماية واستقر بجنيف وباشر سنة 1916 بإصدار جريدتي : Le Tunisien و La Revue du maghreb ، وهي صحف معارضة للاستعمار الفرنسي، مثل سنة 1916 تونس والجزائر في المؤتمر الثالث للقوميات بلوزان بسويسرا، لذلك اعتبرته السلطات الفرنسية بتونس متمردا واستصدرت في 12 جويلية 1917 أمرا بعقل أملاكه بتونس وبيعها لفائدة الدولة، توفي ببرلين في ديسمبر 1920.

. نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص251.

2 - حباسي شاوش، "محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية 1914- 1920"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد 7، 1993، ص 146.

فبالرغم من إتباع حركة الشبان التونسيين لسياسة المشاركة وتصريحاتهم المتوالية بأنهم لا يعملون ضد سلطات الحماية إلا أن هذه الأخيرة تجاهلت مطالبهم، ولم تكن هذه النتيجة لتوقف الوطنيين التونسيين عن عملهم في نطاق السريّة طيلة ما يقرب الستة أعوام، رغم أن ظروف الحرب العالمية في حد ذاتها ساهمت في خمود النشاط الوطني برهة من الزمن، إذ نجد أنه أثناء وعقب الحرب العالمية الأولى كانت هناك تحركات كبيرة ساهمت مع الأحداث المذكورة آنفا في إيقاظ الضمير النائم، فدبت الروح في جسد العديد من التونسيين لمساندة الرافضين للضيم والظلم الاستعماري، والطامعين في العيش أحرارا بعيدا عن سيطرة سلطة الحماية فكان لهذه العوامل دور المحفز والباعث على المناداة بتحقيق مطالب التونسيين فكان ظهور الحزب الحر الدستوري التونسي.

2 . تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي:

إن فكرة تأسيس الحزب لم تنشأ دفعة واحدة بل نضجت خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، حيث تواصلت النقاشات حول الأحداث الجارية التي تهم الحرب وخصوصا حول تصريحات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية " ولسون "، وكانت النوادي العديدة مثل: نادي غرناطة بباب منارة ونادي باب بناة، واللقاءات بالمحلات والبيوت الخاصة مثل: منزل الشيخ علي كاهية[1] بتونس وحمودة المنستيري بالمرسى وغيرهما، هي الأماكن التي تمخضت فيها النقاشات حول أوضاع الحرب، والأوضاع السياسية العامة والتي من خلالها تمحورت شيئا فشيئا فكرة طلب الاستقلال عند الشيخ عبد العزيز الثعالبي ومناصريه[2].

ولم تتوقف هذه الاجتماعات رغم ما كانت تقوم به سلطات الحماية من تحريات تجاه العناصر البارزة، ومن ترقب عن كثب للأوضاع لأن البلاد التونسية كانت أحد مناطق التأثر بالحرب بين الدول المتصارعة خلال الحرب العالمية الأولى.

---

1 - علي كاهية (1877-1956): درس في الزيتونة، من مؤسسي الحزب الدستوري، وفي منزله بتاريخ 14 مارس 1920 صيغت المطالب التي سوف تكون ركيزة للحزب، كان من المشرفين على تحرير جريدة الفجر سنة 1920 ، ساهم في تحريرالعديد من الجرائد التونسية، كان صديقا للشيخ عبد العزيز الثعالبي وظل وفيا للدستور القديم حتى وفاته سنة 1956.

2 - أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود إدريس، **الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية** (1896-1940)، ط1، تونس، بيت الحكمة ، 1991 ، ص195.

فلقد تواصلت اللقاءات والنقاشات حول مشروع الحزب والمطالب التونسية ومن أجل تزويد مسوّدة المشروع بمبادئ يرتكز عليها وبرنامج أكثر كمالا، وشملت المشاورات والجلسات العديد من الشخصيات التونسية من مختلف الفئات المهنية، والتركيبات الاجتماعية[1] وأنجز مشروع القانون الأساسي وأرسله فرحات بن عياد إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي للإطلاع عليه ومراجعته وإبداء رأيه، وفعلا أدخل عليه الثعالبي تعديلا جذريا وأرسله إلى فرحات بن عياد ليعتمد كقانون أساسي[2].

و ما أن شارفت الحرب العالمية على الانتهاء حتى كان الناشطين التونسيين قد شارفوا على إعداد أنفسهم بصورة تمكنهم من الظهور في هيئة تشكيلة سياسية تدافع عن حقوق التونسيين، وتنادي باسمهم، مجتمعة حول فكرة وهدف أساسي متمثل في "الدستور"، إضافة إلى ثمان مطالب محددة تضمنت مجملة الحديث عن حرية العمل، وحرية الجمعيات، والصحافة والتعبير و حرية العرائض[3].

وفي بداية فيفري 1920 تم لقاء بمنزل علي كاهية جمع هذا الأخير وحسن القلاتي[4]، وعدد آخر من الناشطيين التونسيين منهم:

---

1 - يضاف إلى الأسماء المذكورة من فئة المحامين : أحمد صادق – صالح فرحات- الطيب الجميل – صالح بالعجوزة – حسونة عياش- بشير عكاشة – عبد القادر قبايلي، ومن الأطباء : حبيب زويتن – قرطبي – ومن الصحفيين والناشرين: الطيب ابن عيسى- الشاذلي القسطلي . الصادق الزميرلي . وعن الفلاحين والبورجوازيين بتونس والدواخل :- علي كاهية – حمودة المستيري – طاهر بن عمر - عبد الرحمان عزام – فرحات بن عياد الجيلالي بن عياد- محمد صالح قطاش- عمر مقدم، ومن الأمراء : محمد الحبيب باي ، وابنه محمد صالح. انظر:
A.D.N, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton : 282, Doss:"Le Mouvement Destourien" Troisième Partie – La Période destourienne 1919-1938, p28.

2 - أحمد بن ميلاد، المرجع السابق، ص197.

3 – Mohammed Dabbab, op.cit, pp46-52. ، ويذكر أحمد توفيق المدني بأنها تسعة مطالب كالتالي: مجلس تفاوضي مشترك بين التونسيين والفرنسيين، يملك حق وضع منهاج أعماله. حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس باستثناء المقيم العام الفرنسي والجنرال قائد جيش الاحتلال والأميرال قائد البحرية. الفصل بين السلط التشريعية والقضائية والتنفيذية. قبول التونسيين في جميع الوظائف العامةاذا استوت الكفاءات. التساوي المطلق في المرتبات بين التونسيين والفرنسيين. انتخاب حر للمجالس البلدية. حرية الصحافة والاجتماع والمؤسسات. التعليم الاجباري العام. مشاركة التونسيين في ابتياع الأرض المخصصة للمستعمرين. انظر: أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح –مذكرات- 1905-1925 في تونس**، ط2، الجزائر، م.و.ك،ج1، 1988، ص – ص 186-187.

4 – حسن قلاتي (1880-1966): من أصول جزائرية قدم لتونس وعمره سنة واحدة، كان والده يعمل مترجما عدليا فانتقل لإلى سوسة ومنها لتونس العاصمة، درس في معهد كارنو، وكان يتلقى دروس العربية بجامع الزيتونة==

الطيب جميل[1] والطاهر بن عمر، والصادق زميرلي[2] من أجل الإعداد للجمعية التأسيسية للحزب[3]. وربما كان ذلك بعد أن جاءت من باريس رسالة في نفس الشهر من نفس السنة المذكورة آنفا من الشيخ الثعالبي يقول فيها:((إن حركة ولسون قد أخفقت وأن الآمال المبنية عليها قد انهارت، وقد علمت الشعوب العربية كلها أنها لا تنال حقها إلا بجهودها ولهذا لزم الاستعداد لكفاح طويل مرير ربما ولجت رحابه الأجيال. وإنه لم يعد الآن في الإمكان المطالبة بإلغاء نظام الحماية، وإنما يجب أن نطالب بإعلان الدستور التونسي وأخذ زمام الحكم بأيدينا، وإدارة بلادنا بأنفسنا وتكتفي فرنسا بالإشراف والحماية الخارجية كما هو منطوق ومفهوم معاهدة 1881))[4].

==تحصل على شهادة البكالوريا سنة1898 والتحق بكلية الحقوق بمدينة تولوز، وتخرج منها سنة1902 بإجازة في الحقوق وأصبح محامي، ساند الأفكار الوطنية ورافق علي باش حانبة في تحرير المقالات بجريدة "التونسي"، مما أدى إلى نفيه سنة 1912 عقب أحداث الزلاج ومقاطعة الترامواي، وعندما عاد ترأس جمعية "الآداب المسرحية " ثم الجمعية الخلدونية، و التحق بالحزب الدستوري عند تأسيسه، ثم انشق عنه ليؤسس الحزب الإصلاحي سنة1921، وجعل جريدة البرهان لسان حاله، آخرحياته أقعده الكبر والمرض عن مواصلة نشاطه السياسي والمهني فتوفي يوم الأحد27 نوفمبر1966 .للمزيد انظر : الصادق الزمرلي ، مرجع سابق ، ص – ص 333-340 .و كذلك :

- الطاهر المناعي، **المثقفون التونسيون والحضارة الغربية في مابين الحربين العالميتين 1919-1939**، سوسة، دار المعارف للطباعة والنشر، 2001، ص – ص408-409.

1 - الطيب الجميل: توفي سنة1949، كان قد درس في الصادقية وباشر التعليم في المدارس، واصل دراسته الحقوق في الجزائر، وبعدها اشتغل في المحاماة، كان في طليعة المؤسسين للحزب الدستوري سنة 1920،ومن أعضاء اللجنة التنفيذية له.- للمزيد انظر: صالح خرفي، **عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب**، ط1، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، 1995، ص176.

2 - الصادق الزميرلي(1884-1983): من مواليد تونس، درس بالمعهد الصادقي ثم غادره قبل إتمام دراسته، انخرط في جمعية قدماء الصادقية سنة 1905، ناضل في حركة الشباب التونسي وكتب في جريدة التونسي، أبعد سنة1912 إلى الجنوب، وساهم في الاجتماعات الممهدة لتأسيس الحزب الدستوري، وبعد أن نشب خلاف بين الدستوريين، مال إلى الحزب الإصلاحي لحسن القلاتي، وكتب في جرية البرهان التابعة له، كماعمل في الإدارة وكان صديق للمنصف باي فعينه عقب توليه العرش عضوا في المجلس الخاص له، أحيل سنة1955 على المعاش، وقد ألف العديد من الكتب.

انظر: الصادق الزميرلي، المرجع السابق، ص- ص13-20، وكذلك: مسعودة مسعود بوالخضرة، مرجع سابق، ص30.

3 - A.D.Nantes, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton:282, Doss: " Le Mouvement Destourien" Troisième Partie – La Période destourienne 1919-1938, p29.

4 - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص173.

وهكذا فبعد أن اطلع الأعضاء الموجودين في تونس على نتيجة مساعي الوفد في باريس هذا الوفد الذي سعى من أجل طرح القضية التونسية في مؤتمر الصلح، استنادا لمبادئ الرئيس الأمريكي " ولسون " وانتهز فيه الثعالبي الفرصة ليرفع مطالب التونسيين التي تضمنت: الحريات الفردية وفق القانون وحرية العمل، والجمعيات والرأي والصحافة والعرائض والمساواة أمام القانون في التوظيف العام وإيجاد سلطة تنفيذية وراثية في الأسرة الحسينية، وتشكيل حكومة تونسية مسؤولة أمام المجلس الكبير، وسلطة تشريعية نابعة من المجلس الكبير المكون من ستين عضوا مواطنين تونسيين منهم عشرة يعينون من رئيس الدولة، وخمسون ينتخبون لمدة أربعة سنوات، وهذا المجلس هو الذي يوافق على القوانين والميزانية، وسلطة قضائية مستقلة بها ممثلين عبر كل الدرجات[1].

وقد أرسل الثعالبي هذه المطالب وكتاب" تونس الشهيدة " في أوروبا إلى أكبر الصحف باسبانيا ولكلترا وايطاليا وسويسرا وخارج أوروبا كذلك، إذ نشر في مصر وطرابلس وسوريا وسنغافورة وتركيا وأمريكا، وسرب إلى تونس والجزائر رغم الرقابة الإدارية المشددة [2].

---

1 - A.D.Nantes, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton:282, Doss: " Le Mouvement Destourien" deuxième Partie –1919-1933, pp3-4.
وكذلك: حمادي الساحلي، المرجع السابق، ص – ص 121-122.

2 - A.D.Nantes, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton:282, Doss: " Le Mouvement Destourien" Troisième Partie – La Pèriode destourienne 1919-1938, p29.
ـ وتقرّ بعض الكتابات بأن كتاب " تونس الشهيدة" ظهر يوم 1919/12/29 وقد تم سحب 2000 نسخة منه وقد وجهت نسخة منه إلى كل عضو من أعضاء البرلمان الفرنس ، كما وجهت منه نسخ أخرى إلى رجال الأدب وأعضاء الحزب الاشتراكي ومديري الصحف الكبرى وإلى رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، كما وجهت نسخ إلى كبرى الصحف في إيطاليا وسويسرا وبريطانيا وإسبانيا، إلى جانب أهم الصحف والمجلات بالعالم العربي والإسلامي في تركيا ومصر وليبيا وسوريا، فضلا على أن 400نسخة قد أرسلت إلى تونس والجزائر، وقد نقلت أهم تلك الجرائد في مختلف البلدان فقرات مطولة منه، مما جعل السلطات الفرنسية تصعد ملاحقتها لكتابه وقرائه وموزعيه.
للمزيد انظر: زهير الذوادي، **الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الشيخ عبد_العزيز الثعالبي**، تونس، سراس للنشر، 1995، ص37. وكذلك ملحق الأمر بفتح تحقيق مؤرخ في 1920/10/28 بكتاب، **تونس الشهيدة**، ص333.

وحينها كان الطريق مفتوحا أمام التونسيين والفرصة سانحة لهم، لضم جهودهم لبعضهم وإحداث فعل وإطار يضمن لهم مواصلة العمل بطريقة تسمح برفع المطالب والعرائض المختلفة لإدراة الحماية وللحكومة الفرنسية ذاتها وحتى لغيرها، وإيصال صدى تحركهم وصوتهم إلى كافة المسئولين في تونس أو في فرنسا.

ولتحقيق الغرض المذكور تم عقد اجتماع عام بتونس يوم 14 مارس 1920، وهو أول اجتماع تأسيسي للحزب وذلك بمنزل " علي كاهية " وتقررفي هذه الجلسة الاتفاق على المطالب الثمانية التونسية وأهمها:((المطالبة بالدستور وببرلمان اتفاقي نيابي وحكومة مسؤولة أمامه))[1].

يضاف إليها:((... تفريق السلط التشريعية والقضائية والتنفيذية وارتقاء التونسيين إلى كافة المناصب الإدارية بشرط أن تتوفر فيهم الضمانات الفكرية والأخلاقية المشترطة بالنسبة للمترشحين الفرنسيين، والمساواة في المرتبات بين الموظفين الذين لهم نفس الكفاءة والذين يشغلون خططا متماثلة بدون أن يكون هناك امتياز للأوروبيين على حساب التونسيين، وتنظيم بلديات منتخبة بالاقتراع العام في جميع مراكز الايالة، وضمان حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات، وتشريك التونسيين في شراء القطع الزراعية والأراضي الدولية))[2].

والملاحظ أن هذه المطالب كان الهدف منها تقييد سلطة الحماية أمام الصلاحيات التي تخول للمجالس المطلوب تأسيسها ولم تبرزهذه المطالب إلغاء الحماية، بل كانت تريد من السلطات الفرنسية العودة إلى تطبيق نص معاهدة باردو كمرحلة أولى، لأن ما يترتب عن ذلك سيخدم مصلحة التونسيين، كعودة السلطة الكاملة للباي بصفته رمزا للدولة التونسية، وبقاء المقيم العام بمثابة وزير خارجية وسفير فرنسا لديه، ويتمكن الشعب التونسي من استرجاع سلطاته وممارسة سيادته من خلال التمثيل في المجالس، مما يسمح له بالتمتع تدريجيا باستقلاله وتسيير شؤونه بنفسه، إضافة إلى ماتضمنته المعاهدة من شروط وبنود أخرى مكملة ضمنت بعض الحقوق للتونسيين.

---

1 - أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود إدريس، المرجع السابق، ص199.

2 - عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة** ، ص- ص 371-372 .

ومع تأسيسه سعى قادة الحزب ومناضليه إلى شرح مقصودهم، فصرح محي الدين القليبي قائلا:((إن فكرة الدستور ليست ضد فرنسا ولا ضد مصالحها أو مشاريعها التمدينية، وإنما ضد مصالح المستبدين بالنفوذ في هذه البلاد الذين يريدون أن يكونوا ملوكها المطلقين وحكامها الجبارين، فهم يرون في فكرة الدستور خطرا على استبدادهم وما تعودوه من ظلم وجور))[1].

وهنا يُظهر هذا التصريح نوعا من المواراة وعدم المباشرة في مطالبة التونسيين بالتحرر، وهذا يعود ربما لتحفظ كامن في نفوس الدستوريين حتى يضمنوا الانطلاقة الأولية دون مشاكل مع سلطات الحماية قد تؤدي إلى عرقلة مسعاهم من الأساس.

ولقد حمل الحزب رسميا اسم:" الحزب الحر الدستوري التونسي "، بعد أن كان مقترحا ومعمولا به باسم" الحزب التونسي"، وهذا يوم انعقاد مؤتمره الأول بمدينة تونس ولم يعلن عن تأسيسه إلا يوم 3 جوان 1920[2].

وكان ذلك إثر انعقاد مؤتمره الثاني بمنزل الشيخ حمودة المنستيري بالمرسى حيث تقرر الإعلان عن دخول الحزب الدستوري في الحياة السياسية، وأخذ من مدينة تونس مقرا له واعترف به رسميا إثر استقبال الباي محمد الناصر للوفد الدستوري موافقته على مبادئه يوم 18 جوان 1920، وتقديم مطالب الحزب له وكذلك للمقيم العام[3].

---

1 - مرشد الأمة ، 16 أوت 1925 ، ص 2 .

- هذه الصحيفة ظهرت بتونس في سنة 1906.

2 - حباسي شاوش ، المرجع السابق ، ص150 .

-وأيضا: حمادي الساحلي، المرجع السابق، ص123.

3 - Mohammed Dabbab, op.cit, p56.

- وكان المقيم العام حينها إيتيان فلاندان -Etienne Flandin– الذي خلف غابريال ألابتيت - Gabriel Alapetite- وظل في منصبه بتونس من سنة 1919إلى غاية الفاتح من جانفي سنة 1921، حيث عين بدلا عنه لوسيان سان- Lucien Saint - الذي سمي في جانفي 1921، وقد عرفت الفترة الأولى من وجوده حراكا وطنيا تمثل في نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي ، وفي تعدد الصحف الوطنية، ثم أخيرا في ولادة الحركة النقابية التونسية على يد محمد علي الحامي ورفاقه، قابل المقيم ذلك بمختلف الأساليب مما أدى بالثعالبي للهجرة خارج تونس، وأصدر سنة 1926 أوامر وقوانين صارمة، وكان قد أقدم على إصلاحات منذ سنة 1922، بعث من خلالها المجلس الكبير، وظل مقيما عاما بتونس حتى سنة 1929، وتوفي سنة 1938.

وكان هذا الوفد قد تقدم للباي بمطالب باسم الشعب التونسي على رأسها دستور مكتوب، والمشاركة والمساهمة الكاملة للجميع دون تمييز عرقي أو ديني في حكومة البلاد[1].

وقاد الوفد في مهمته الصادق النيفر[2] المدرس بجامع الزيتونة فقوبل بترحاب وعطف من قبل الناصر باي، وأثارت هذه المقابلة غضب الوزير الأول الطيب الجلولي واستياء المقيم العام الفرنسي[3].

لأن الباي لم يُعلم تلك الأطراف بالمقابلة من جهة، ولأنهم فسروا ذلك على أنه نوع من الدعم من طرف الباي للدستوريين، مما يعني تشجيعا على العمل ومساندة في المطالب التي يدافع عليها هؤلاء.

وهكذا فأعضاء الحزب الدستوري حاولوا تحقيق أهدافهم عن طريق الاتصال بالشعب والاعتماد عليه، وفي الوقت نفسه السعي لتحقيق تلك الأماني الوطنية عن طريق الدبلوماسية من خلال الاتصال بالباي لإضفاء نوع من الرسمية والدعم للمطالب التي يحملها، فنجحوا في مسعاهم لعدم معارضة الباي لمطالبهم، ومساندة تعاطف بعض أبنائه مع الدستوريين زيادة عن هذا، فقد لقي الحزب تأييدا كبيرا من مختلف طبقات الشعب وانتشرت آراءه وأفكاره في البلاد.

---

1 - **مرشد الأمة** ، 16 أوت 1925 ، ص3 .

2 - الشيخ محمد الصادق النيفر: (1882-1939) درس بجامع الزيتونة والمدرسة الخلدونية، وعمل في العدلية منذ1900، ثم مدرسا بالجامع من 1913، وقاضيا مالكيا بين 1922و1929.

3 - أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود إدريس، المرجع السابق، ص200.وقد ضم الوفد ثلاثون شخصية . حسب الوثائق الفرنسية .

- أما حمادي الساحلي فيذكر أنه يضم أربعين شخصية تونسية برئاسة الصادق النيفر، انظر: حمادي الساحلي ، المرجع السابق، ص123.

- أما أحمد بن ميلاد فيذكر أنهم تسع وثلاثون منهم: الصادق النيفر، عثمان بالخوجة، عن أستاذة المسجد الكبير ومحمد بو هاشم، الطيب رضوان، علي كاهية، حمودة المنستيري، الطاهرالمهيري، عن الأعيان سليمان الجادوي، محمد الجعايبي عن الصحفيين، ويوسف زويتن، محمد بن عمار، أحمد العتكي، محمد رياحي، عن الوكلاء والقضاة والموظفين.

3. مبادئ وأهداف الحزب:

إن الحزب الدستوري قام سنة 1920 على مبادئ ومطالب تقضي بإنقاذ تونس من نير العبودية وإنهاء هذا الوضع عن الشعب التونسي، و من أجل تكريس حقه في التحررمثلما هي كل الشعوب الحرة[1].

والمطالبة بنظام دستوري وتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب باعتبار أن تونس كان لها دستورا معلنا منذ سنة 1861، فطالبوا بعودة العمل به وهو سر اختيار الحزب للتسمية بالدستوري، واعتمد كذلك على اتفاقية الباردو(ماي 1881) التي نصت على الحماية وقد أقرت بأن يسير التونسيون بلدهم بمعونة من فرنسا لا بإنفرادها في التسيير وفرض نظام على المملكة لا يخدم إلا مصالح فرنسا والفرنسيين[2].

وبموجب الدستور كانوا يطمحون إلى تطبيق فحواه كالفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والضمان لاحترام الحريات الشخصية والإقامة والتجمع والتملك والرأي والنشر [3].

ومنح نواب الشعب حق المشاركة في الحكم وحتى حق خلع الباي، وتقوم إيديولوجية الإصلاح عند زعيم الحزب عبد العزيز الثعالبي على أن مصدر التشريع الملائم للبلاد العربية هو تراثها العربي والإسلامي، وأن العرب أمة واحدة لابد أن تتوحد فدعا للوحدة والدين والتوعية الصحيحة القائمة على الاتصال المباشر والمستمر بالجماهير الشعبية[4].

ولذا فالحزب حمل في البداية اسم " الحزب الحر الدستوري المتحد التونسي " ورسم هدفه في مشروع لإنقاذ الشعب التونسي من الاستبداد وإنالة الحقوق والحريات التي تتمتع بها كافة الشعوب الحرة، وقد احتوى هذا المشروع على ثلاثة عشر فصلا ضبطت فيها المبادئ التالية:((الدستور التونسي، الحكومة، المجلس المالي التونسي، المجالس المحلية

---

1 - A.D.N, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton:282, Doss: " Le Mouvement Destourien" deuxième Partie –1919-1933, p5.

2 - حباسي شاوش ، المرجع السابق ، ص150.

3 - A.D.N, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton:282, Doss: " Le Mouvement Destourien" deuxième Partie –1919-1933, P5. ،

وكذلك: عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، ص360.

4 - الطاهر بن عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية**، ط2، سوسة، دار المعارف للطباعة والنشر، 1990، ص55.

لمراكز الأعمال، ولإدارة الحزب، صحافة الحزب، معلوم الاشتراك في الحزب، موارد الحزب، القسم أو تأدية اليمين قبول الداخلين في الحزب، والفصل الأخير خصص للأحكام العمومية))[1].

وعندما أعلن الحزب نضاله كان ذلك بدعم وبتأييد من أفراد عائلة الباي وكانت تديره لجنة مكونة أساسا من: عبد العزيز الثعالبي، الشاذلي خير الله[2]، أحمد الصافي[3]، صالح فرحات[4]، علي بوحاجب، القليبي محي الدين[5].

وهذا العمل الذي قام على منواله الدستور، أعطى بعدا جديدا للحركة الوطنية التونسية التي تجاوزت منذ ذلك الحين صبغتها النخبوية لتنفتح أمام الجماهير الشعبية، وأصبح بها لأول مرة تنظيم محكم من حيث الهيكلة مع برنامج ووسائل عمل تلزم كل الأعضاء، ذلك أن الأرضية التي تم إقرارها بعد مناقشات حادة، والتي أدخل عليها عبد العزيز الثعالبي تعديلات طفيفة في شهر مارس من سنة1920، كان الشبان التونسيون قد حددوا فيها التنظيم والبرنامج وحتى وسائل العمل للحزب الجديد الذي ظهر على الساحة التونسية[6].

---

1 - أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود إدريس، المرجع السابق، ص198.

2 - الشاذلي خير الله (1898-1972): هو الشاذلي بن مصطفى خير الله، دخل في صغره الكتاب ، ثم التحق بمعهد كارنو، تحصل منه على شهادة الباكالوريا، اشتهر بعمله الصحفي من خلال مقالاته في العديد من الصحف الناطقة باللغتين العربية والفرنسية، وبنضاله في صفوف الحزب الدستوري.

- للمزيد انظر: الصادق الزميرلي، المرجع السابق، ص – ص 346-347.

وكذلك: Abdelhac (chadly khalladi), **Au Temps de la colonisation – des hommes et leurs comportements**-, Tunis, Maison Tunisienne de l'edition, 1989, pp59-63.

3 - أحمد الصافي:(1882-1935) تلقى تعليمه في المدرسة الصادقية وبجامع الزيتونة، وحصل على إجازة في الحقوق بباريس، وعمل محاميا منذ سنة1909، هو أول أمين عام للحزب الدستوري، وتراس أول وفد دستوري إلى باريس.

4 - صالح فرحات:(1890-1977) درس الحقوق وامتهن المحاماة، من الوجوه الدستورية البارزة، كان على رأس اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم في الأربعينات من القرن العشرين.

انظر: **الإرادة**، العدد707، 9مارس1948.

5 - A.O.M, Boite:25H32, Historique Du Mouvement Nationaliste Tunisien, pp41-42

6 - علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية(1904 .1934)**، تعريب: عبد الحميد الشابي، ط1، تونس، بيت الحكمة، 1999، ص 239.

انطلاقا من هذا بدا جليا أن الحزب الدستوري كان شديد التعلق بأفكار مصلحي القرن التاسع عشر التونسيين وعلى رأسهم الوزير خير الدين[1]، وكان من أهدافه النهوض بالبلاد وتمكين التونسيين من أسباب الرقي خاصة وأن المستعمر يحرص على جعلهم يتخبطون في أوضاع مترديـة، على العديد من المستويات حتى يسهل أمر انقيادهم لسياسته من جهة ولتهميشهم من جهة أخرى، حتى لايكون لهم دخل في تسيير شؤونهم بأنفسهم مما يمكنهم من التنفذ وإكتساب التجارب.

مع أنه قد أظهر من خلال وسائل وأساليب عمله ومطالبه تشبثا باللغة العربية والدين الإسلامي كمقومات ثابتة، وحرص على اعتبار العائلة المالكة من الثوابت في أفكاره السياسية، فالسلطة التنفيذية لابد أن تكون وراثية لفائدة أفرادها حسب السن[2].

وهكذا كانت الأفكار الإصلاحية والدستورية حجر الزاوية في إيديولوجية الحزب، وكان النهج الإصلاحي أساس الفكر بالنسبة للحزب، كما أن الحرص على الحصول على دستور أو مجلس تفاوضي كان ثابتا لم يحد عنه الحزب، مما جعله أول مطالبه التي تقدم بها لسلطات الحماية وللباي، وما انفك يؤكد عليها ويُذَكر بها في كل مناسبة.

---

1 - خير الدين باشا(1822 -1890): ولد سنة 1822 في قرية بجبال القوقاز ينتمي إلى قبيلة " أباظة " ببلاد الشركس بالجنوب الشرقي من جبال القوقاز أسر وهو طفل من طرف الروس، ثم بيع في سوق العبيد بإسطنبول، وانتهى به المطاف إلى قصرأحمد باي تونس، وهو في السابعة عشر من عمره سنة 1837. وتعلم العديد من الفنون ثم عين مشرفاً على مكتب العلوم الحربية. وولاه أحمد باي أميرا للواء الخيالة سنة1850، وفي سنة 1857 تولى العديد من المسؤوليات منها وزير البحر، قدّم خير الدين استقالته من جميع وظائفه سنة 1862 وانعزل يكتب فألف كتابه الشهير:" أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك". كلفه محمد الصادق باي سنة 1869 برئاسة اللجنة المالية، ثم سنة1871 بمهمة توثيق الصلة بين تونس والدولة العثمانية، ثم عينه وزيرا أكبر في أكتوبر 1873. ثم استقال خير الدين باشا من جميع وظائفه وهاجرإلى تركيا في أوت سنة 1878-1877 بأمر من حاكم البلاد محمد الصادق باي وذلك إرضاء للقناصل الأوربيين المعتمدين لديه، وهناك تولى الوزارة الكبرى و توفي بتركيا سنة 1889 (أو في بداية سنة 1890). في أفريل 1968 استقبلت تونس المستقلة رفاة خير الدين باشا.

Mohamed Salah Mzali Et Jean Pignon, **Kheredine homme d'état -mémoires-** Tunis, Maison Tunisienne de l'édition, 1971, pp17 et apres.

و كذلك:- زهير الذوادي، **الاستعمار وتأسيس الحركة الاصلاحية الوطنية التونسية**، ط1، تونس، الأطلسية للنشر، 2006، ص . ص125. 136. و الصادق الزميرلي، المرجع السابق، ص . ص 97. 108.

وانظر أيضا: شاوش حباسي، " الأيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية 1860-1881"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد 06، السنة1992، ص142.

2 - علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص251 .

ولا عجب في أن ينهل الجيل الأول للحزب من ذلك النبع الإصلاحي لأن أغلبهم كانوا من الزيتونيين، ولذا كانت أداة الكفاح لديهم تقوية الرابطة الإسلامية، وإحياء الهوية. وكان الرعيل الأول متأثرا بآراء الشيخين : محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، ومؤمنا بضرورة تطويع المجتمع وتغيير العقليات ومن أجل تحقيق تضامن بين تونس وجيرانها مشرقا ومغربا[1].

وعموما فإن المبادئ والأهداف التي أنشئ على ضوئها الحزب وعمل على تجسيدها في أرض الواقع يمكن تلخيصها في:((بعث الخصال الإسلامية الكامنة في النفوس من مرقدها، وتقوية انتشار الأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة التي جاء بها الدين الحنيف، وتذكير الناس بمحاسن هذا الدين القويم وبما للشعب من ماض مجيد وتاريخ حافل بالمفاخر وجلائل الأعمال... ونُبل الصفات وعزة النفس وإباء الضيم وتمسك بالحرية الإنسانية التي كانت جوهر تقاليد الأجداد العرب، وأعظم ما امتاز به الإسلام على سواه، والمحافظة على الذاتية التونسية وتدعيمها بجميع ما يقتضيه واجب احتراماتها، ومن أهم مقوماتها التي يجب احترامها الدين واللغة والجنسية، وتقديس مقام الإمارة الجليل الذي هو عنوان الذاتية والولاء للجالس على العرش والإخلاص له...))[2].

والملاحظ هنا التركيز من قبل الدستوريين على التمسك بمقوّمات الشخصية الوطنية التونسية بغرض الحفاظ على الذاتية والهوية، وهذا انطلاقا من كونها الباعث الأساسي لمقاومة المحتل والسياسة الداعية إلى إذابة عوامل قوة المجتمع والأمة المقاومة لوجوده، وفي هذا الإطار نجد أن التواصل الذي اعتمده الدستوريون في إقرار مبادئ هذا الحزب، من خلال أخذهم عن الحركة الإصلاحية ومن رصيد حركة الشبان التونسيين، وكلهم كان مفهوم الأمة التونسية يرتبط عندهم بالخلافة الكبرى إلى جانب المفهوم الوطني والإقليمي.

والإشارات التي حملها ميثاق الحزب الدستوري تعبر بوضوح عن الوعي الإجتماعي بأشكاله المتعددة، والذي صار حاصلا لدى النخبة التونسية، وعدد من الشرائح الإجتماعية: ((وأشكال هذا الوعي الاجتماعي لاتعكس الوجود الاجتماعي

---

1 - عبد القادر القليبي ، **محي الدين القليبي أو جهاد ثلث قرن** ، تونس ، سراس للنشر 2004 ، ص10.

2 - **الإرادة** ، العدد : 01 ، 8 جانفي 1934 .

فحسب، بل إنها تؤثر كذلك في تطوره، فالقيّم الروحية والايديولوجيا، وحتى الأحلام تصبح قوة مادية دافعة لنشاط الإنسان والمجتمعات، وموجهة له))[1].

ولا غرابة في أن نجد الجيل المؤسس للحركة الدستورية متمسكا بالمبادئ الدينية، بل لايجد من تناقض بين الوعي الوطني والوعي الديني، وهذا الترابط يمكن القول أنه لم يكن بتونس فحسب بل كان منتشرا حتى في بقية أقطار المغرب العربي الأخرى، فذاك الوعي كان باعثا لأسس الشخصية كالعروبة والدين والتاريخ واللغة وغيرها.

فالمقومات تعد تعبيرا عن الوجود:((والجوهر الحقيقي للوجود العربي عامة والمغاربي بشكل خاص، يتمثل في الثنائية: العروبة والإسلام، وأن هذا الجوهر تمظهر بأشكال مختلفة تبعا لتغير العلاقة مثلا بين الوعي الديني والوعي القومي داخل الثنائية المذكورة، والتي يمكن أن نحددها كعلاقة بين الحامل والمحمول، ونقصد هنا بالحامل والمحمول التموضع الداخلي للعناصر التركيبية للوعي الاجتماعي))[2].

واستنادا إلى تلك المبادئ والأهداف فقد حظيت الحركة الدستورية منذ نشأتها بمؤازرة واسعة من جميع الشرائح في البلاد كما أنها لقيت مساندة من قصر الباي وتعاطف معهم بعض الأمراء بصورة كبيرة، مما أدى إلى الانتشار الواسع للأفكار الدستورية، ونفوذها بصورة سريعة حتى أصبحت قوة هامة مع مطلع العشرينيات في تونس، هيبت حتى سلطات الإقامة العامة، مما فتح باب الصراع بين الطرفين.

4- البنية التنظيمية للحزب :

وضع الدستوريون الأسس التنظيمية للحزب أثناء النقاشات التي دارت خلال الحرب العالمية الأولى، واستطاعوا إثرها من خلال المقترحات التي تقدمت بها الشخصيات البارزة على صعيد الوطنيين بتونس وحتى فرنسا، وسمح انعقاد المؤتمر الأول في 14 مارس 1920 والثاني في 3 جوان 1920 بتطوير العمل التنظيمي للحزب ومكنت كل هذه الخطوات من تحديد القانون الأساسي للحزب في صورته النهائية القابلة للتجسيد، من خلال رسم الهياكل التي سيقوم عليها.

1 . محمد صالح الهرماسي، المرجع السابق، ص102.

2 . نفسه.

ومن خلال هذا القانون تم فتح العضوية لكل المسلمين واليهود التونسيين غير المتجنسين بجنسية أجنبية، والقاطنين بالقطر التونسي شريطة أن يلتزموا بمبادىء الحزب ويقسموا يمين الإخلاص لبرنامجه على كتاب دينهم المقدس وأن يسعوا في نجاحه بكل وسيلة وبصدق وإخلاص[1].

كما تم التحدث في القانون الأساسي على هدف الحزب هو أن يخلص تونس من الاستعباد حتى يستطيع الشعب التونسي التمتع بحقوقه وحرياته مثل غيره من الشعوب الحرة، وطرح هذا المبدأ وهو أن عمل الحزب يجب أن يكون موجه إلى كل مايجعله يحقق الهدف المذكور، فعليه إنشاء دستور يضمن للتونسيين على وجه الخصوص الاستقلال الذاتي(الحكم الذاتي) طبقا لمبادئ المساواة والعدل المطبقة والمتبعة من طرف الأمم المتحضرة[2].

ويقع هذا القانون في واحد وعشرين فصلا حدد فيها النظام العام للحزب كالتالي:

1- الشعب المحلية

2- اللّجان التنفيذية المحلية

3- شعب الجهات

4- اللّجان المركزية للجهات

5- مؤتمرات الجهات

6- المؤتمر العام

7- اللجنة المركزية الرئيسية (اللجنة التنفيذية)[3].

---

1 - A.D.N, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton : 282, Doss : " Le Mouvement Destourien" deuxième Partie –1919-1933, P5.

. وكذلك يوسف مناصرية ، المرجع السابق ، ص62.

وأيضا: علي المحجوبي، المرجع السابق، ص240.

2 - A.D.N, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton:282, Doss: " Le Mouvement Destourien" Deuxième Partie –1919-1933, p5. ،

- و أيضا: عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، ص359.

3 – أ.و.إ/ م.ت.ق/ ح.و.تونس، رقم: A4-24 (القانون الأساسي للحزب الحر الدستوري).

- نقلا عن : يوسف مناصرية، المرجع السابق ، ص63.

وقد نص القانون على أن يكون مقر الحزب بمدينة تونس وأن الحزب تديره لجنة إدارية تنفيذية، وهي جهاز يتركب من أمين عام وأمينين مساعدين وأمين مال عام وأمين مال مساعد[1].

وتعتبر إدارة الحزب مسؤولة أمام المجلس العام الذي يضم إلى جانب اللجنة الإدارية عشرة أعضاء من مدينة تونس، وعضوين عن كل شعبة ويجتمع هذا المجلس على الأقل مرتين في السنة بدعوة من الأمين العام، وكلما رأت اللجنة التنفيذية لزوم ذلك كما يمكن أن يلتئم بطلب معلل موقع من 25 عضوا من أعضاء الحزب أما الشُعب الدستورية، فيكون على رأسها مجالس قارة يشتمل كل واحد منها على أمين عام وأمين عام مساعد، وأمين مال وأمين مال مساعد[2].

أما بالنسبة لكيفية الانخراط وشروط العضوية، فإن القانون الأساسي للحزب يفتح العضوية في الحزب لكل المسلمين واليهود التونسيين غير المتجنسين بجنسية أجنبية والقاطنين بالقطر التونسي، شريطة أن يلتزموا بمبادئ الحزب ويقسموا يمين الإخلاص المقدس لبرنامجه على كتاب دينهم المقدس، وأن يسعوا في إنجاحه بكل وسيلة وبصدق وإخلاص[3].

ويطالب كل عضو من الدستور بدفع اشتراك سنوي قدره 12 فرنكا، يسدد شهريا وإذا ما تغيب بدون عذر أو تخلى عن دفع اشتراكه طيلة شهرين متتالين رغم الإنذار اعتبر مستقيلا[4]. ويشترط في كل شخص يريد الدخول للحزب أن يقدمه -أي يزكيه- عضوان من أعضاء الحزب ثم يقع عرضه على اللجنة المحلية فإذا قررت قبوله ذهب إلى آداء

---

1 - علي المحجوبي ، المرجع السابق، ص240 .

2 - نفسه.

وانظر كذلك : A.D.N, Série Tunisie, 2ème Versement Carton : 282,

Doss : " Le Mouvement Destourien". Deuxième Partie –1919-1933, P 7.

وأيضا : عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، ص362.

3 - أ.و.إ/ م.ت.ق/ ح.و.تونس، رقم: A4-24 (القانون الأساسي للحزب الحر الدستوري).

4 - علي المحجوبي ، المرجع السابق، ص240. وقد ورد أن قيمة الاشتراك10 فرنكات.

انظر: **تونس الشهيدة**، ص363.

و كذا - A.D.Nantes, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton: 282, -deuxième Partie

Doss : " Le Mouvement Destourien" 1919-1933 , P7.

القسم باسم المولى عز وجل بأن يراعي الإخلاص لقواعد ومبادئ الحزب ويخدمه بمثابرة وتفان وإخلاص[1].

كما أن القانون الأساسي ينص على أن الحزب الدستوري يقبل كل التبرعات التي قد تمنح إليه، ويمكنه لنشر دعايته ومبادئه بين السكان التونسيين، اختيار صحف تونسية من بين الناطقة بالعربية أو العبرية أو الفرنسية.

وقد نص الفصل الخامس من ذلك القانون على السماح لأعضاء الحزب بتأسيس شُعب محلية في كل بلد تونسي، وحدد النظام الداخلي لهذه الشعب واعتبر حضور جلساتها أمرا ضروريا على كل عضو تابع لها، وله بها بطاقة انخراط في الحزب.

وأن يقوموا بواجب نحوها وإن حدث أن أخل العضو بأحد واجباته تقترح اللجنة التنفيذية المحلية طرده من الحزب على اللجنة المركزية في الجهات، وكان دور الشعب المحلية هو ربط عمليات الحزب في الجهات، وقيام أعضائها بالبحث ومد بعضهم بالوسائل اللازمة لنشر الدعاية للحزب وإدخال فكرته في وسط الطبقات التونسية وجلبهم للمشاركة في أعماله[2].

والسلطة العليا في الشعب المحلية هي اللَجنة التنفيذية المحلية التي تتركب من ثلاثة أعضاء على الأقل يقع انتخابهم في جلسة مكونة من جميع الأعضاء التابعين للشعبة هذه اللجنة تجتمع لزوما مرتين في الشهر على الأقل من أجل توزيع العمل على جميع أعضاء الشعبة، وتكوين الحركات المحلية واستدعاء الجلسات العامة، واللجنة المحلية ملزمة بالارتباط المستمر بلجنة الجهة، وإعطائها تقارير عن جميع حركاتها.

كما تضمن القانون الأساسي توضيح لشعب الجهة لربط العلائق بين الشُعب المحلية، ولكنه اشترط أن لا تتأسس شُعبة للجهة إلا إذا احتوت على خمس شُعب محلية لا يقل أعضاؤها على خمسمائة عضو، وفي حالة انفراد شعبة محلية، يجب أن تلحق بأقرب شعبة للجهة.

---

1 . يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص65.

وكذا: **تونس الشهيدة**، ص363.

2 . أ.و.إ/ م.ت.ق/ ح.و.تونس، رقم: A4-24 (القانون الأساسي للحزب الحر الدستوري).

ومن مهام شُعب الجهات احترام مبادئ وبرنامج الحزب ومقررات المؤتمر العام واللجنة التنفيذية المركزية وعلى هذه الشعب أن تجعل تراتيب خاصة بها لا يمكن بحال أن تغاير تراتيب الحزب وقبل فتح كل مؤتمر جهوي يجب أن تعقد جلسة الشُعب العامة لتسمية نواب للمؤتمر[1].

وتدير شُعب الجهات لجنة مركزية للجهة تتركب من خمسة أعضاء على الأقل يؤخذ نصفهم من البلدة التي هي مركز الجهة والنصف الآخر ينتخبه مؤتمر الجهة، كما يُنتخب النصف الأول من الجهة واللجنة مسؤولة عن أعمالها أمام مؤتمر الجهة.

وتتلخص مهام اللجنة المركزية للجهة في ربط العلائق مع الشُعب المحلية ومدها بتعليمات اللجنة المركزية الرئيسية بتونس مع جميع الإرشادات التي تفيدها في أعمالها، كما للجنة المركزية للجهة السلطة في ضبط العمل في دائرتها وعليها أن تخبر بذلك، اللجنة المركزية بتونس، وإن كان هذا العمل على جانب من الأهمية، توجه وفدا عن الحزب من كافة أنحاء جهتها إلى اللجنة المركزية بتونس لإحاطتها علما بحالة الحزب في الجهة وإعلامها(اللجنة) بما تراه مناسبا من المقترحات.

أما مؤتمرات الجهات فيجب أن تجتمع قبل انعقاد المؤتمر العام للنظر في حالة الحزب بالجهة وتحرير الاقتراحات المراد عرضها على المؤتمر العام، وتعيين نواب الجهات في هذا المؤتمر العام ويتألف مؤتمر الجهة من نواب الشُعب المحلية الذين يقع تعيينهم في جلسة عامة، ومن أعمال مؤتمر الجهة انتخاب اللجنة المركزية للجهة.

ويتألف المؤتمر العام من اللجنة الإدارية للحزب وعشرة أعضاء عن تونس العاصمة[2]، ومن نواب شُعب الجهات الواقع تعيينهم من طرف مؤتمرات الجهات على نسبة عضو عن كل شعبة واجب وجوده في مؤتمر الجهة، لتمثيل الشعبة وعضو آخر عن كل فريق يتركب من مائتين وخمسين عضوا عاملا. ويستمع المؤتمر العام إلى تلاوة تقرير اللجنة التنفيذية المركزية للحزب بتونس، ويبحث في سياسة الحزب ومنهجه وله السلطة العليا في إدخال كل التغييرات على برنامج الحزب السياسي

1 . أ.و.إ/ م.ت.ق/ ح.و.تونس، رقم: A4-24 (القانون الأساسي للحزب الحر الدستوري).

2 . A.D.Nantes, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton:282, Doss: " Le Mouvement destourien " Deuxième Partie –1919-1933, P7.

وتنظيماته وتقع مقررات هذا المؤتمر بالأغلبية المطلقة، وينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب بتونس، ويتجدد هذا الانتخاب على رأس كل سنتين[1].

أما اللجنة التنفيذية فإنها تتركب من خمسة عشر عضوا منهم كاتب عام وكاتب عام معاون، وأمين عام وأمين عام مساعد، وأمين مال وأمين مال مساعد، وتتلخص مهامها في مراعاة مقررات المؤتمر والحفاظ على برنامج الحزب وتسهر على تطبيقه، وتعمل على انتشار حركة الحزب في البلاد وتقوم ببسط أعمالها ومساعيها لدى المؤتمر، وإيصال آراء المؤتمر العام ومقرراته إلى الشعب المحلية في أنحاء البلاد ومدها بالتعليمات اللازمة لنشر حركة الحزب، وهي مسؤولة لدى المؤتمر العام في أعمالها ومن واجبها أن تدعوا المؤتمر العام لعقد جلسة عامة استثنائية.

وبناء على القانون الأساسي للحزب الحر الدستوري التونسي، وضع على رئاسة الحزب الشيخ عبد العزيز الثعالبي غيابيا ووقع انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الأولى واختير المحامي أحمد الصافي أمينا عاما للحزب، والمحامي صالح فرحات أمينا عاما مساعدا، والشيخ حمودة المنستيري أمينا للمال، ومحمد الصالح ختاش أمينا مساعدا للمال، والسادة الأعضاء : المنصف المنستيري، الطيب الجميل، محي الدين القليبي، أحمد توفيق المدني، علي كاهية، والشاذلي خزندار.

وقد انعقد المؤتمر الثالث للحزب في 21 ماي 1921 بدار الشيخ المختار كاهية[2]، إثر خروج الشيخ الثعالبي من السجن وتقرر تسليمه إدارة الحزب، وأطلع على مطالبه التي أصبحت تسعة بعد ما زادها الوفد الدستوري الثاني إلى باريس مطلب التعليم الإجباري.

---

1 - يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 64.

2 ـ مختار كاهية : ولد سنة 1857 بتونس من عائلة تركية الأصل، وقد تحصل على تكوين تقليدي محدود، انتمى لحركة الشباب التونسي وساهم في دعمها ماديا وسياسيا، ومع أنه لم يعبر عن مواقفه عن طريق الصحافة فقد لفت إليه الإنتباه بإحتجاجاته المتشددة ضدتحوير ضريبة الأعشار 1910،وكان متحمسا لفكرة الجامعة الإسلامية، وكان له ضلوعا كبيرا في أحداث الزلاج ومقاطعة الترامواي، وساهم في تأطير المظاهرات حينها فتم إيقافه وإيداعه السجن في 13مارس 1912.

انظر: نورالدين الدقي، المرجع السابق، ص79.

ثم كان أعضاء الحزب على ميعاد يوم 29 ماي 1921 بدار الشيخ حمودة المنستيري تحت رئاسة الشيخ الثعالبي، وأعيد انتخاب اللجنة التنفيذية فبقيت أمانة الحزب العامة في يد المحامي: أحمد الصافي واختير أحمد توفيق المدني أمينا عاما مساعدا للقلم العربي، والطيب الجميل أمينا عاما مساعدا للقلم الفرنسي، والشيخ حمودة المنستيري أمينا للمال، والمحامي الإسرائيلي ألبير بسيس أمينا للمال بالنيابة، ولكنه لم يحضر إطلاقا، كما اختير الأستاذان: المنوبي درغوث والطيب رضوان مستشارين للمالية، أما السادة الأعضاء فهم: صالح بن يحي[1]، محمد الرياحي، علي كاهية، وأيلي جيريح والمحامي ألبير وزان وهما إسرائيليان، ولم يحضرا اجتماعات الحزب إطلاقا، كما انتخب المؤتمر لجنة تشريعية للحزب برئاسة الثعالبي وبعضوية: أحمد الصافي وصالح فرحات، والطيب الجميل، وأيلي جيريح، وألبير بسيس وهما إسرائيليان ولم يشاركا .

ثم تشكلت لجنة لنشر الدعوة الدستورية من بين أعضاء الحزب البارزين كالثعالبي والصادق النيفر، والشاذلي المورالي والطيب بن عيسى[2] وسليمان الجادوي[3]، ومحمد

---

1 - صالح بن يحي: هو جزائري الأصل ينحدرمن بني يزقن بغرداية، رحل إلى تونس ضمن البعثة الثانية سنة 1917، أتم دراسته بالزيتونة، واستقر بتونس للتجارة وكان من المؤسسين للحزب الحر الدستوري التونسي، حيث ألقي عليه القبض في أكتوبر سنة 1920، توفي سنة1948.

للمزيد انظر: -خير الدين شترة، **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939**، الجزائر، دار البصائر، 2009، ص333. وكذا: أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص156.

2 - الطيب بن عيسى(1885-1965): من أصل جزائري، درس بالزيتونة، وساهم في تحرير عدد من الصحف بتونس كالصواب، وأنشأ المشير سنة1911، ثم الوزير سنة 1920، كان عضوا بارزا في الحزب الحر الدستوري ، وله العديد من الآثار المكتوبة، مثل:المغرب الأقصى بين عهدين، وخواطر حاج، ومذكرات سجين، وتحرير المرأة. - انظر: خير الدين شترة، المرجع السابق، ص – ص 332-333.

3 - سليمان الجادوي(1876-1951): تخرج من جامع الزيتونة والمدرسة البارونية بالجبل الغربي من القطر الليبي، احترف تجارة الصوف بأسواق مدينة تونس إلى جانب الصحافة، حيث أصدر جريدة المرشد سنة 1906وهي صحيفة أسبوعية كانت تصدر كل يوم جمعة، وتعرض بسبب مقالاته الجريئة للسجن وأوقفت الصحيفة سنة 1908، ولما خرج من السجن أصدر سنة1909جريدة مرشد الأمة وأبو نواس شبه الهزلية، وله مؤلفات منها: الفوائد الجمة في منتخبات مرشد الأمة، الذي طبع بتونس سنة 1925. للمزيد انظر :عمر بن قفصية، **أضواء على الصحافة التونسية 1860.1970**، تونس، دارر بوسلامة للطباعة والنشر،1972، ص-ص77-78. وأيضا:

Casemajor Roger, **L'action Nationaliste en Tunisie pacte fondamental de M'hamed bey à la mort de moncef bey 1857-1948**, Tunis, 1948, p321.

الجعايبي وصالح بن يحي وأحمد جعيط و المنوبي درغوث والشاذلي خزندار، وألبير وزان ولم يشارك أيضا، ووقع تشكيل اللجنة المالية تحت رعاية السيد حمودة المنستيري، ومحمد الصالح ختاش ومصطفى آغا، والشاذلي خزندار، ومحمد بن عمار، وأحمد جعيط وصالح بن يحي، ومحمد التليلي وألبير بسيس ولم يشارك أيضا[1].

هذا التنظيم الذي أقرته المؤتمرات المختلفة للحزب، أعطى دفعا قويا وهيكلة محكمة لأجهزة الحزب، مما سمح بالعمل في إطار منظم واستطاع من خلاله الحزب توسيع نشاطاته لتشمل أغلب نواحي القطر التونسي في ظرف وجيز، مما فسح مجال الانخراط للعديد من الفئات والشرائح الاجتماعية بغية تحقيق أهداف الحزب التي لا تنفصل عن مطامح التونسيين عموما، سواء تعلق الأمر بإعطاء الحقوق للتونسيين أو إقرار الحريات العامة أو المساواة بينهم وبين العناصر الأوروبية في مختلف المجالات، أوغيرها من المطالب التي رفعها الحزب وعبرت بحق عن آمال التونسيين.

5 . الجذور الاجتماعية لقيادة الحزب :

إن الانتماء الاجتماعي لزعماء الحزب و مناضليه يوضح لنا التركيبة التي منها انبثق، ويعطينا صورة عن القاعدة الاجتماعية التي يرتكز عليها الحزب، كما توضح لنا مدى شموليته واتساعه وتغلغله في صفوف الشرائح الاجتماعية التونسية، فهل كان الحزب برجوازيا مثلما ورد في بعض الكتابات؟ أم أن الحزب كان منفتحا على كل التونسيين وضم مختلف الفئات؟.

المتتبع لمسيرة الحزب الدستوري منذ تأسيسه في 1920، يمكن أن يتضح له من خلال تفحصه للشخصيات القيادية التي نصبت على رأس الحزب الخلفية الاجتماعية لهؤلاء.

فالحزب في البداية أعلن أنه حزب شعبي يضم داخله كافة فئات الأمة في وحدة وطنية بعيدة عن حزب الطبقات التي يعتبرها بدعة استعمارية لتقسيم الأمة، فآلاف الفلاحين والحرفيين والعمال الدستوريين القدامى هم تجسيد واقعي للهيكلة الشعبية للدستور[2].

---

1 - يوسف مناصرية، مرجع سابق ، ص67.

2 - **La Charte Tunisienne** N °75 , 19/03/1938.

والحزب كما يظهر خرج منذ البداية من نخبويته وانطلق في توسيع قاعدته الاجتماعية، وتوسيع مجال تحركه في كامل البلاد بتأسيس شعب جديدة في تونس المدينة وضواحيها والوطن القبلي والساحل وصفاقس والقيروان وقفصة وماطر وقابس والمطوية وباجة وبنزرت وغيرها، ليخرج بذلك من دائرة النفوذ التقليدية بالشمال لينغرس أكثر في جهة الساحل منطقة الكثافة السكانية الهامة، والملكيات الزراعية والحرفية التي تضررت كثيرا من الأزمة الاقتصادية ورغم المحاولات الجادة في التواجد في كل المناطق فقد بقيت منطقة الشمال الغربي والجنوبي بعيدة نسبيا عن تأثير الحزب[1].

وكان الحزب الدستوري يتواجد حسب المناطق والقرى والمدن ببنزرت ومنزل جميل والعالية وغار الملح ورأس الجبال وماطر وفيرفيل وباجة وسوق الأربعاء(المنطقة الأولى)، وفي مختلف أحياء مدينة تونس وكل ضواحيها كالمرنقاية ومنوبة ورادس، وحلق الوادي والكرم والمرسى، وبالوطن القبلي في كل من: قليبية ومنزل تميم وزغوان ومنزل بوزلفة ونابل(المنطقة الثانية). والكاف وتالة وتاجروين والسرس والكريب(المنطقة الثالثة). والقيروان وسوسة(المنطقة الرابعة) وصفاقس وساقية الداير والشابة وقفصة وقابس وجرجيس وجربة(المنطقة الخامسة).

ويعطى هذا الانتشار الذي شهده الحزب نظرة على الفئات التي انضمت له، فهي متنوعة الترتيب الاجتماعي، والتوزيع الجغرافي بنوعيها الحضري والقروي، وكذا التنوع المهني، ولذا فمن غير المستبعد أن أهداف المنتمين للحزب أيضا اختلفت حسب غرض كل منهم، ولكن يبقى المرجح أن الحماس الوطني الذي ظهر على التونسيين ربما كان هو الدافع وراء ضم الحزب لكل هذا الخليط الاجتماعي، لأننا سنلاحظ أنه وبعد أن أقدمت السلطات الفرنسية على تضييق الخناق عن الدستوريين سوف تنفض مجموعات عنه لتؤسس تشكيلات سياسية أخرى.

ومع بداية الثلاثينات اتسع نطاق انتشار الحزب فأصبح سنة1933 يتواجد في سوسة والقلعة الكبيرة والّلجم وزمالة السواسي، والمنستير وجمال والمهدية والمكنين وقصر

1 - حفيظ طبابي ، **الحزب الدستوري القديم(1934 ــ 1938)** ، (شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الدكتور: علي المحجوبي ،جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية)، السنة الجامعية 1985/1984، ص31.

هلال ومساكن وقصيبة المديوني والقيروان وحاجب العيون والقلعة الصغيرة وأكودة وحمام سوسة وأولاد حناشي ومشيخة العجيلات والشليمات وأولاد ملحوم والقراضة وهبيرة، وأولاد شماخ والمعطى والفرادة والمنالدة والقواسم وسيدي منصور والماحرزة وأولاد بوحلبة[1] .

ويبرز هذا الانتشار الواسع عبر مناطق القطر التونسي مدى التحرك الذي قام به مناضلو الحزب من قيادة وقاعدة، بغية جعل الحزب أكبر حزب على الساحة في العمل السياسي، وساعده على ذلك ضمه مختلف الشرائح الاجتماعية من مختلف الفئات والأصناف في صفوفه.

وحتى تتوضح الانتماءات الاجتماعية ودورها في توجهات وانتشار الحزب وتأثيره وتفاعله في وسط الفئات الاجتماعية، يتحتم علينا أن نستعرض نبذة عن توجهات وتكوين وقناعات أبرز قادته، الذين انتموا إلى اللجنة التنفيذية للحزب أو تولوا رئاسة شعبه في المناطق.

فبالنسبة لرئيس الحزب الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي يعد من المفكرين البارزين في ميدان الإصلاح الاجتماعي والثقافي والسياسي والديني، فقد ولد في تونس سنة 1876 ونشأ وتعلم في كنف جده عبد الرحمان الثعالبي القاضي المجاهد الجزائري، الذي هاجر إلى تونس فورث عنه أخلاقه العالية ومبادئه السامية، فحفظ القرآن بكتاب حومة الأندلس ودرس النحو والعقائد والآداب ودخل مدرسة باب سويقة الابتدائية في تونس بعد أن نال شهادتها، ثم التحق بجامع الزيتونة فقضى فيه سبع سنوات وتخرج 1896 حاملا شهادة التطويع وأخذ يتردد على المدرسة الخلدونية متبعا الدراسات العليا، وبعدها أخذ الثعالبي يكتب في الصحف المحلية داعيا إلى الاستقلال والحرية[2].

---

1 - حفيظ طبابي، المرجع السابق ، ص32.

2 - أنور الجندي، **عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية**، ط :1 ، بيروت، دار الغرب الإسلامي،1984، ص10.

- ويورد الجندي في كتابه بأن تاريخ ميلاد الثعالبي كان سنة 1874، ونرجح أن السنة الصحيحة لميلاده هي سنة1876 المناسبة للسنة الهجرية التي اعتمدها الجندي وهي 1293هـ. وهي نفس السنة التي ذكرها حتى أحمد بن ميلاد في المرجع السابق ذكره، ص11.

وتتلمذ الثعالبي على يد العديد من المشايخ الذين لقنوه بأن يعيش ناقما على الاستعمار منددا بتجاوزاته[1].

كما أنه اكتسب فكرا إسلاميا إصلاحيا متنورا من دراسته وبدايته السياسية التجريبية، مع توجهه التحرري وتأثره بالأفكارالمنادية بأفكار الثورة الفرنسية ومبادئها كالعدل والمساواة والحرية[2]. دون أن نهمل تتلمذه بالزيتونة الذي يتميز التعليم فيه بتلقين المفاهيم الدينية والمبادئ الأساسية في مختلف العلوم.

ولقد ظهر عن الثعالبي توجهه الوطني الإسلامي الوحدوي منذ بداياته، حيث كتب في افتتاحية سبيل الرشاد[3] بتاريخ 1895/12/16:((وأرى في كل الخدمات وجوب تقوية الصلات بين أمتنا الإسلامية ...))[4].ثم تطور هذا التوجه لديه من خلال رحلاته واتصالاته بالمشرق والمغرب. ويتضح هذا التوجه أكثر من خلال مقالاته التي أصدرها في صحف "" الرابطة العربية "[5] و" الإرادة" وغيرهما[6].

---

1 - نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص239.

2 - جلول الجريبي، المرجع السابق، ص9.

3 - سبيل الرشاد:- هي جريدة أصدرها الشيخ الثعالبي في تونس سنة1895، لبث الدعوة الوطنية وخدمة المبادئ السامية، وكانت جريدة أسبوعية، علمية، أدبية، سياسية، تاريخية، صدر العدد الأول منها بتاريخ 16ديسمبر1895، ولم تعمر طويلا، حيث احتجبت عن الصدور نهائيا أوائل سنة 1897.

انظر: أحمد خالد، **الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي وإشكالية فكره السياسي**، تونس، الدار العربية للكتاب، 2001، ص – ص 32-33.

4 - جلول الجريبي، المرجع السابق، ص- ص 8-9.

5 - الرابطة العربية: -وهي مجلة صدرت في مصر لصاحبها أمين سعيد(1892-1967) وهو من سوريا، صدر أول عدد منها في ماي 1936، وكان الثعالبي العديد من المقالات على صفحاتها حتى أن صاحبها ورئيس تحريرها يقر يوم 17 جوان 1937 مخاطبا الثعالبي بفضله في إنشاء المجلة بقوله:((...فقد شجعتني على إصدارها وكفلتها وكنت لنا نعم العون ونعم النصير...)).

للمزيد انظر: صالح خرفي، مرجع سابق ، ص29.

6 - أحمد خالد، المرجع السابق، ص51.

- جريدة الإرادة: هي لسان حال الحزب الدستوري القديم – اللجنة التنفيذية- صدر أول عدد منها بتاريخ: 1934/01/08.وكان مديرها محمد المنصف المنستيري، وشعارها "إرادة الشعب من إرادة الله وإرادة الله لاتقاوم"، بدأت يومية ثم تحولت أسبوعية، عرفت الإيقاف في العديد من المرات مثل : 1935-1936، ثم عادت سنة 1937، ثم في سنة 1938 لمدة عشرة أيام، وغيرها، وتوقفت تلقائيا لظروف الحرب العالمية الثانية سنة 1940، ورجعت سنة 1948، وتعطلت نهائيا بداية من مارس 1955، لتحل محلها جريدة الاستقلال.

وليس من العجب أن يكون الثعالبي ذا إطلاع واسع نظرا لتكوينه وعلاقاته ورحلاته، التي إثر عودته من إحداها إلى تونس سنة 1902 عزم على العمل في سبيل تحرير الوطن، وتلخص إحدى كتاباته مدى ما يكنه من شيء في هذا السبيل إذ يقول:((... بدأنا نعمل لتحرير بلادنا بعد احتلال فرنسا لها في ماي 1881، وكنت في طريق قريب من بيتنا وأنا صغير حينما دخل الجيش الفرنسوي تونس، فرأيت الكآبة تجثم على وجوه التونسيين فاستغربت ذلك وكنت أجهل السبب، وذهبت إلى جدي فوجدته يبكي لأول مرة، فقلت مندهشا: لم البكاء يا جدي هل ضربك أحد؟. فقال: نعم إن البلاء انصب علينا فيجب أن نرحل من هذه البلاد التي نعيش فيها ولكني قد بلغت من الكبر عتيا لا أستطيع أن أرحل وإني خائف وجل أن يصيروا فرنسويين، وكشف فأراني محل الرصاص في صدره فقلت: سأضرب من ضربك. هذا الإلهام الذي أودع في نفسي ما انقطع بل استمر حتى نشأتُ وكبرتُ فوجدت أصدقائي وأقراني يشعرون شعوري فاتفقنا على المقاومة، وسبيل المقاومة الذي رأيناه هو تأسيس ثقافة إسلامية عربية))[1].

وكان الثعالبي قد ركز في نضاله على القيم والمبادئ التي تحفظ الشخصية القومية التونسية حتى يستطيع أن يصمد في وجه الاستعمار وما تبذله من جهود لمسخ الشعب التونسي، واستطاع أن ينتصر في تحدياته إلى جانب ثلة من أقرانه حينما أسسوا الحزب الحر الدستوري التونسي، لمواجهة مختلف المواقف والمطالبة بحقوق التونسيين.

وبعد خروج الثعالبي إلى المشرق سنة 1923، صار على رأس الحزب محي الدين القليبي المولود سنة 1901 والمنحدر من أسرة عريقة من بلدة قليبية استقرت بالعاصمة تونس في أواخر القرن الثامن عشر، أباه هو محمد بن عبد القادر، ولما بلغ محي الدين الخامسة من العمر أرسله والده إلى الكتاب حيث حفظ القرآن الكريم وبعض متون اللغة العربية والفقه، ثم انخرط في سلك طلبة جامع الزيتونة، فحصل من تلك المنارة من علوم الدين واللغة من خلال حضوره الدروس لكنه انقطع عن الدراسة به سنة 1921[2].

---

1 - أنور الجندي، المرجع السابق، ص 13.

2 - عبد القادر القليبي، المرجع السابق ،ص15. وكذلك:
A.N.T, Fonds: MN, Boite: 33 /1 ,"Note Biographique ", Doc N° : 67. = =

وبفضل مطالعاته المتنوعة تكونت له ثقافة واسعة وملكة في الكتابة. فكان ينفق في سبيل ذلك كل ما يناوله والده إياه من نقود، إذ كان يطلع على ما كانت تنشره الجرائد والمجلات والمقالات التي تخصص لأوضاع تونس، مما كون لديه ملكة في الكتابة الصحفية[1].

ولذلك نجد أنه بدأ نضاله الوطني بكتابة العديد من المقالات المتنوعة في الصحف الوطنية، مما فسح له المجال في التعرف على عدد من المناضلين الآخرين وأهله للانضمام إلى صفوفهم لتنظيم العمل الحزبي، وانصبت مقالاته التي كان يوقعها أحيانا بأسماء مستعارة[2]. حول سياسة الاستعمار وخصوم الحزب الدستوري، خاصة بعد أن أصبح عضوا فاعلا في الحزب، حيث انتخب في عضوية اللجنة التنفيذية وأوكلت له مهمة الحضور بنادي الحزب لاستقبال المواطنين وتقبل رسائل الشعب والرد عليها في 22 أكتوبر 1922[3].

وسمح له بروزه بأن يصبح رئيسا خلفا للشيخ عبد العزيز الثعالبي، ومن أهم مقالاته التي عالج فيها قضايا مهمة: مسألة التجنيس، قال فيه أن السلطات غير عاقلة وأن المقيم العام قد تجنى على التونسيين من خلال نعته لتونس بأنها بلاد جديدة وبدون جنسية[4].

وفي مقال آخر علق فيه على خطاب المقيم العام في المجلس الكبير حيث حمل فيه على الفرنسيين من تعليقه:((ألم يكفهم أنهم غير أكفاء لهذا الأمر، وأنهم دخلوا إليه من غير بابه وأنهم رأوا رأي العين عجزهم عن إفادة الأمة، ولو بقدر معشار ما يكفلونها؟))[5].

== وجاء في هذه الوثيقة أنه ولد سنة 1900 بتونس، أما صالح خرفي، فيذكر أنه ولد سنة1899، انظر: صالح خرفي، المرجع السابق، ص41.

1 - عبد القادر القليبي، المرجع السابق ، ص17.

2 - من بين الأسماء المستعارة التي كان يوقع بها مقالاته: دستوري، مسلم، وطني، مؤمن.

3 - عبد القادر القليبي ، المرجع السابق ، ص 51.

4 - **La voix du peuple** 05/09/1923.

5 - **La voix du peuple** 19/12/1923.

وقد جلب نشاطه تتبعات سلطات الحماية فبعد نشره مقالا بعنوان: " على حسابنا . أو مظاهر العنف في سياسة الحكومة ". بجريدة العصر الجديد[1] في 6 فيفري 1924 جاء في مطلعه:((لما عدمت الإدارة الحجة في مكافحتها ورأت أن سيف الحق القاطع بأيدينا عمدت إلى طرق أخرى تفننت في استعمالها لمقاومتنا ومناهضة حركتنا، ولكنها لم تجد في عملها ما يبعثها على الثقة بما تستعمله من السلاح ... سلكت طريق اتهامنا بالتآمر ضد أمنها مع أعدائها وتهديد القادة والزعماء إلى غير ذلك من طرف الإرهاب التي استعملتها، وما أجدتها نفعا...مضى هذا الدور وألقت الحكومة هذا السلاح، سلاح الباطل الذي أرادت أن تدفع به الحق وتدحض به الحجة واتخذت غيره وهو سلاح التفرقة وإلقاء بذور الشقاق بين الوطنيين جريا على قاعدة فرق تسد... فانصاع إليها نفر ممن كانوا يتظاهرون بالوطنية ليخدعوا بذلك العامة والغفل من الناس ليحملوا الحكومة إبان ضعفها ووقت عجزها... ولكن الأمة كانت يقظة منتبهة فأعرضت عنهم ونبذتهم ظهريا وضربت بأقوالهم عرض الحائط فسقط ما بيد الحكومة... وغضبت الحكومة وغضب المقيم، و هما اللذان عطلا رخص إصدار الصحف وتأسيس الجمعيات الأدبية والسلمية، أفلا يسوغ لنا أن نقول إننا تحت حكم العواطف لاتحت القانون ... فلتمض الإدارة في هذا السبيل مادام لا يكلفها شيئا، وما دامت تحارب هذه الأمة بواسطة أفرادها وعلى حسابها لاغير))[2].

هذا المقال يبين مدى العزيمة التي تمتع بها الدستوريون في مواجهة سياسية سلطات الحماية، وأساليبها المتنوعة في التقليل من حجم تأثير الحزب الدستوري، لكن ورغم شدة ماجاء في هذا المقال لكن الحزب افتقد القيام بعمل جريء ضد سلطات الحماية.

---

1 - العصر الجديد: صدرت هذه الجريدة بمدينة صفاقس سنة 1920، لصاحبها أحمد حسين المهيري، وبسبب مواقفها عطلتها الإدارة الاستعمارية سنة 1924، وذلك بمناسبة صدور عدد يوم 16فيفري 1924، خاصة وأن افتتاحية العدد كتبها محي الدين القليبي تحت عنوان: " على حسابنا ، مظاهر الضعف في سياسة الحكومة"فصدر إثرها قرارا بإيقافها يوم 22 فبراير من نفس السنة المذكورة، وأحالت كل من محررها: معلى ومحرر الافتتاحية: القليبي ، ومديرها: المهيري، على المحكمة، ثم عاودت الصدور من جديد سنة1936 لكنها سرعان ما احتجبت.

- انظر: الجابري محمد صالح، **الأدب الجزائري في تونس (1900-1962)**، تونس، بيت الحكمة، ج1، 1990، ص92.

2 - عبد القادر القليبي، المرجع السابق ، ص- ص 78-79.

لم يرق هذا المقال لسلطة الحماية فعطلت الجريدة، وأحالت صاحبها السيد: أحمد حسين المهيري[1] ورئيس تحريرها الأستاذ محمد معلى[2] ومحرر المقال محي الدين القليبي على المحكمة الابتدائية التي حكمت بسجنهم ثلاثتهم خمسة أسابيع لكن المحكمة أجلت التنفيذ، الأمر الذي زاد في حنق سلطة الاحتلال، فأصدرت أمرا بإحالة القضايا الصحفية والسياسية، وكل ماهو ضد الأمير والعائلة الحسينية على نظر المحكمة الفرنسية بتونس[3].

وقد كانت سلطات الحماية تعتبر محي الدين القليبي من أخطر عناصر الدستور على الحكومة وسلطات الحماية ووجهت له تهمة تحريض الصناع والتجارعلى العداء لفرنسا، وذلك من خلال جمع صفوفهم وتأسيس جمعيات مهنية خاصة بالحرفيين، وتحويله لمقر الحزب بنهج الجبل إلى مكان للاجتماعات غير المرخص بها، والتي يحضرها الكثيرون، والذين يصل عددهم أحيانا حتى 500 دستوري للتنديد بالاستعمار ورفع شعارات من أجل الحرية والاستقلال[4].

كما يسجل للقليبي أنه وقف إلى جانب عدد من الدستوريين في وجه التمسيح، واستغل إنعقاد المؤتمر الأفخارستي بتونس في ماي 1930 ليشن حملة كبيرة حول هذه القضية،

---

1 - أحمد حسين المهيري(1894-1968): درس بجامع الزيتونة وجامع الأزهر، مارس التدريس في مدينة صفاقس منذ 1911، وكان وراء إنشاء وتحرير بعض الصحف التونسية .

انظر: عمر بن قفصية، المرجع السابق ، ص- ص 29-31.

- وكذلك : علي الزيدي، **الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية1904-1945**، ط1،صفاقس، مكتبة علاء الدين، 2007، ص 49.

2- محمد معلى (1897-1974): ولد بصفاقس، درس بجامع الزيتونة والمدرسة الخلدونية ومدرسة العطارين للترجمة والآداب، شغلته السياسة والصحافة عن إتمام تعليمه ففتح مكتبة الأطلس، كان له نشاطا صحفيا مميزا بمشاركته في إنشاء عدد من الصحف التونسية.

للمزيد انظر: عمر بن قفصية، المرجع السابق ، ص- ص 121-122.

3 - عبد القادر القليبي، المرجع السابق ، ص80.

4 - A.N.T, Fonds: MN, Boite: 24 /6 ,"Renseignement Tunisie .A/S, De Musulmans De Tunisie" p2. ، وكذلك:

A.N.T, Fonds: MN, Boite: 24/1, Doc N°670, "Mohieddine Klibi".

وأصدر في ذلك كتيبا خاصا عالج فيه مسألة النشاط التبشيري ومخاطر المؤتمر المذكور وأبعاده[1].

أما العنصر الموالي في قيادة الحزب فهو: أحمد الصافي، الذي كلف بالكتابة العامة للحزب، فهو من مواليد 31 جانفي 1882 بتونس زاول تعليمه الابتدائي والثانوي بالعاصمة تونس، ثم انتقل إلى فرنسا لمواصلة تعليمه العالي، فتحصل على الإجازة في الحقوق من جامعة آكس . آن . بروفانس، وعند عودته إلى تونس انضم إلى سلك المحاماة في 6 أكتوبر 1909، وسرعان ما اكتسب شهرة وتقديرا عند زملائه ومنذ ديسمبر 1909. تألق عند معارضته ممثلي الجالية اليهودية في رغبتهم وسعيهم للخضوع للمحاكم الفرنسية، فعين عضوا في اللجنة التي نضمت الاجتماع الاحتجاجي المنعقد بقاعة " البالمريوم " بتونس العاصمة، وشهّر بالنوايا الرامية لفصل اليهود التونسيين عن القانون التونسي، وقد كان في طليعة المنضوين تحت لواء العمل الوطني، فرشحته سمعته الكبيرة ووطنيته العالية، وأخلاقه النبيلة للاضطلاع بدور فعال في قيادة الحركة الوطنية، فشارك في الاجتماعات والنقاشات المكثفة، والتي أدت بين جانفي وفيفري 1920، إلى تأسيس الحزب فانتخب كاتبا عاما للدستور في أول لجنة تنفيذية للحزب وحافظ على هذا المنصب إلى أن توفي[2].

وبحكم منصبه شارك في كل نشاط الدستور وتعرض إلى مضايقات السلط التي اتهمه بالتآمر مع الشيوعيين، ولما عزم قيادة الوفد الدستوري الثالث إلى فرنسا للتفاوض مع حكومة " هيريو " اضطر إلى السفر قبل بقية أعضاء الوفد بأيام في نوفمبر 1924 حتى لا يقع القبض عليه[3].

وعندما أحس المقيم العام الفرنسي بتونس " لوسيان سان " بخطورة أحمد الصافي ودوره في قيادة الحزب الدستوري، عمل على إغرائه واقترح عليه منصب وزير

1- محي الدين القليبي، "ظاهرة مريبة في سياسة الاستعمار الفرنسي" ، **م.ت.م** ، العدد19و20، أكتوبر 1980، ص ص 269- 299.

2 - **الإرادة** ، 4 أوت 1937." الذكرى الثانية لوفاة الزعيم الخالد" أحمد الصافي ".
A.N.T, Fonds: MN, Boite: 33 /1 ,"Note Biographique ", Doc N°: 67.

3 - أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق، ص297.

العدلية التونسية، لكن الكاتب العام للدستور رفض بصفة قطعية هذا المقترح قائلا:((إن ذمتي لاتقبل الإغراء))[1].

وعندما لم تفلح إغراءاته لفق المقيم العام اتهامات، تتضمن بأن الدستور على عهد أحمد الصافي قد أصبح مؤسسة شيوعية تبث أفكار موسكو وتنادي بمبادئها، وزادت سلطات الحماية عن ذلك بإلصاقها تهمة التآمر بالأمين العام للحزب مع الشيوعيين من أجل إحداث فتنة بتونس[2].

أما صالح فرحات فيعد الشخصية الثالثة في الحزب، ولد في تونس العاصمة سنة 1890، زاول تعليمه بالصادقية ثم بمعهد "كارنو" وتحول إلى فرنسا وتحصل على إجازة في الحقوق وانضم بعد عودته إلى سلك المحاماة ، ساهم صالح فرحات مع بقية رفقائه في المناقشات والاجتماعات التي أدت إلى تأسيس الحزب، وانتخب عضوا في اللجنة التنفيذية لسنة 1920، وعضوا في لجنته التشريعية[3].

وبسرعة برز نشاطه حتى أصبح الأمين العام المساعد للدستور فقد كان أول من قابل "ادوارد هيريو" بعد نجاح كتلة اليسار في الانتخابات التشريعية الفرنسية وتلقى من هيريو وعدا بأنه سيألف لجنة بحث تختص بدراسة القضية التونسية، لذلك كان من ضمن أعضاء الوفد الدستوري الثالث الذي زار فرنسا في نوفمبر 1924، للتفاوض مع الحكومة الفرنسية[4].

وكان لصالح فرحات نشاط صحفي مشهود عالج فيه مختلف القضايا المستجدة على الساحة التونسية، برز ذلك من خلال عدد من الجرائد وعلى رأسها جرائد الحزب الدستوري، إضافة لنشاطه الحقوقي القانوني في الدفاع عن التونسيين، في مجال مهنة المحاماة التي يشتغلها.

---

1 - **الإرادة** ، 4 أوت 1937.

2 - المدني أحمد توفيق، المصدر السابق، ص297.

3 - A.N.T, Fonds: MN, Boite: 33 /1 ,"Note Biographique ", Doc N°: 67. وكذلك A.N.T, Fonds: MN, Boite: 24 /6 ,"Renseignement Tunisie A/S, De Musulmans De Tunisie" p3.

4 - أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق، ص- ص 296-297.

ثم تولى الأمانة العامة للحزب الحر الدستوري التونسي، بعد وفاة أحمد الصافي فقام بواجبه على أحسن وجه وحضي بثقة الشرائح الضعيفة والمتوسطة من المجتمع التونسي[1].

ومن بين الشخصيات القيادية في اللجنة التنفيذية للحزب القديم الطيب الجميل، الذي ولد بتونس سنة 1885، وهو ابن خالة محي الدين القليبي نشأ في وسط محافظ، وبعد التعليم الابتدائي التحق بالصادقية، ثم بمعهد "كارنو " درس الحقوق وكان يشارك في الامتحانات ولما أحرز على شهادة الحقوق باشر المحاماة، شارك الطيب الجميل في المناقشات والاجتماعات التي سبقت تأسيس الحزب، وانتخب أمينا عاما مساعدا للقلم الفرنسي يوم 29 ماي 1921 وكذلك عضوا باللجنة التشريعية للحزب بحكم ممارسته للمحاماة [2]، ساهم في نشاطات الحزب في مختلف المراحل التي مرت بها الحركة الوطنية [3]، ويعد الطيب الجميل اجتماعيا من ذوي الدخل المتوسط، فهو يتمتع بثروة عائلية أو مداخيل إضافية، بل كان يعتمد على مداخيل مكتبه في المحاماة.

ومن بين قيادات الحزب المنصف المنستيري المولود بتونس سنة 1901، وهو من عائلة ذات إمكانيات مادية كبيرة فكان يتمتع بمداخيل جد محترمة، فبعد المدرسة الابتدائية التحق بجامع الزيتونة، واشتغل بالعمل الصحفي إذ مكنته إمكانياته المادية من امتلاك مطبعة، واستهل المنصف المنستيري عمله الصحفي بالكتابة في جريدة "الصواب"[4].

1- Kraiem Mustapha ,**Nationaliste et syndicalisme en Tunisie** 1918-1929,Tunis,1976,p162.

2- A.N.T, Fonds: MN, Boite: 33 /1 ,"Note Biographique ", Doc N°: 67.
وأحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص- ص 194- 195

3- A.N.T, Fonds: MN, Boite: 33 /1 ,"Note Biographique ", Doc N°: 67.

4 - الصواب: وهي جريدة إخبارية لصاحبها محمد بن فرحات الجعايبي، ظهرت في سنة 1903، كانت أسبوعية ثم تحولت نصف شهرية، صدرت بشكل غير منتظم إلى غاية 1938، وهي ذات توجه إسلامي وموالية للحزب الدستوري.

كما أنه كتب على صفحات جرائد: " الأمة"[1]و"الاتحاد" [2]و" المشير"[3] و"لسان الشعب"[4] وغيرها من الصحف التونسية و راسل عدة صحف مشرقية مثل:السياسة وكوكب الشرق والأهرام[5] وكان من المساهمين بجهده وماله مثل أبيه حمودة المنستيري في دفع حركة الحزب الدستوري[6].

وقد ساهم من خلال سعيه لدعم صف الحزب بالطاقات التونسية القادرة على البذل والعطاء، ويتحدث أحمد توفيق المدني[7] على أن المنصف المنستيري هو الذي دعاه للانضمام للحزب والانخراط في صفوفه والمساهمة في النشاط الوطني لكونه صديقه من جهة، ولأنه كان الواسطة عندما تمت دعوته من طرف والد المنصف الذي دعاه بعد اللقاء بينهما للانضمام للجنة التنفيذية للحزب الدستوري[8].

---

1 - الأمة: أسبوعية صدرت في جانفي 1921، استمرت في الصدور إلى غاية 1936 بشكل غير منتظم، بدأت قريبة من الحزب الدستوري، ثم انعطفت نحو الحزب الشيوعي لفترة وجيزة، ثم عادت إلى اتجاهها الدستوري منذ سنة 1923.

2 - الاتحاد: جريدة سياسية إخبارية تأسست في أوت 1920 موالية للحزب الدستوري لم تعمر طويلا ، حيث توقفت سنة1923.

3 - المشير: هي جريدة لصاحبها الطيب بن عيسى، صدرت في أول جانفي 1911، تم إيقافها إثر أحداث الزلاج، في نوفمبر1911، بعد أن صدر منها 37 عددا.

- انظر: علي الزيدي، المرجع السابق، ص40، وكذلك: كرو محمد أبو القاسم، **أعلام منسيون- حصاد العمر-**، تونس، دار المغرب العربي، م2، 1998، ص366.

4- لسان الشعب: جريدة سياسية جامعة صدر أول عدد منها في 28 ديسمبر 1920، توقفت بداية من 1937، قريبة من الحزب الحر الدستوري (اللجنة التنفيذية).

5 - A.N.T, Fonds : MN, Boite : 33 /1 ,"Note Biographique ", Doc N°: 67.

- هذه الصحف هي صحف مشرقية ومصرية أبرزها جريدة الأهرام: التي هي جريدة حكومية مصرية صدر أول عدد منها في 5 أوت 1876في المنشية بالأسكندرية، ومازلت تصدر حتى وقتنا الحالي.

6 - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 175.

7 - أحمد توفيق المدني (1889-1983): ولد بتونس من أصول جزائرية ، تخرج من جامع الزيتونة، عرف بنضاله الوطني، وكان من مؤسسي الحزب الدستوري التونسي، وبسببه نفته إلى الجزائر، نشط وساهم في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي كتب في صحفها العديد من المقالات، شارك في الثورةالتحريرية وتولى مناصب وزارية ودبلوماسية في الحكومة المؤقتة، تقلد العديد من الوظائف، وصدرت له العديد من المؤلفات منها : حياة كفاح في ثلاثة أجزاء. انظر: أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 14وما بعدها. وكذا: عمر بن قفصية، المرجع السابق، ص – ص 127-133، وأيضا: خير الدين شترة، المرجع السابق، ص337.

8 - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 176.

أما الشاذلي الخلادي فهو من مواليد10 ماي 1901 بتونس العاصمة، زاول تعليمه الابتدائي والثانوي بالمدرسة الصادقية، وقد أجبرته الظروف على العمل بدلا عن التعليم، فعمل مترجما بقسم الخدمات العدلية لكنه أقيل من عمله سنة 1926 لرفضه تحية موظف فرنسي، فانتقل إلى فرنسا وتابع دراسته العليا بعدما تحصل على دبلوم يعادل البكالوريا، مما خوله الالتحاق بكلية الحقوق بباريس للحيازة على دبلوم الليسانس في الحقوق مما سيخوله العمل في المحاماة عند العودة إلى تونس. وبباريس عمل مراقبا في مدارس ثانوية خاصة وقد أصبح في فرنسا ممثلا للدستور عوضا عن الشاذلي خير الله الذي طرد منها سنة 1928، فساهم في بعث "جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا " في أكتوبر 1927 وكانت له اتصالات ببعض قادة الأحزاب والكتل البرلمانية الفرنسية[1].

وفي سنة 1935 عاد الشاذلي الخلادي إلى تونس فساهم صحبة الشيخ " الطيب رضوان " في إدارة " الجمعية الخيرية الإسلامية " التي قامت بإعانة التلاميذ المعوزين، بتوجيه من اللجنة التنفيذية للدستور، وكان له نشاطا صحفيا من خلال كتاباته في عدد من الصحف التونسية " الليبرال " و " صوت التونسي " و"البلاد التونسية" و"صوت الشعب " و"La charte Tunisienne" التي كان فيها محررا رئيسيا وغيرها. وكان يوقع في مختلف مقالاته باسم مستعار وهو" عبد الحق"[2].

ومن الشخصيات البارزة في الحزب الحر الدستوري التونسي علي بوحاجب وهو من مواليد تونس في 20 نوفمبر 1888، درس بالمعهد الصادقي، ثم انتقل إلى فرنسا، ودخل كلية الصيدلة بتولوز، ليتخرج ويعمل في الصيدلة فيما بعد، وفيها كانت له عدة اتصالات بأحزاب اليسار كالحزب الاشتراكي[3].

---

1 - Abdelhac (chadly khalladi),op.cit,pp 5 -6

2 - Ibid, p6.

3 - **مجلة الوثائق**، العدد 05، السنة 1986، وثيقة بعنوان: "Aly Bouhajeb Ministre de la Santé publique Aout 1947", p46.

واشتغل علي بوحاجب بالمجال الصحفي فكتب عدة مقالات بجرائد مثل: "المنارة" و"التونسي" التي كانت جريدة مناضلة يشرف عليها حينها علي باش حانبة، وتساهم في تحريرها نخبة من الشبان التونسيين من ذوي الحماس والثقافة الواسعة[1].

ولقد شجعته محاولاته الصحفية الأولى خاصة وأنه قد جمع بين ثقافة واسعة ومتينة وبين الإطلاع على الواقع، بفضل تردده على صالون خاله الوزير الأكبر السابق: خليل بوحاجب، وانضم علي بوحاجب إلى الجمعية التمثيلية " الآداب"، التي أسستها في خضم الحرب العالمية الأولى مجموعة من الشباب التونسيين[2].

وإثر تأسيس الحزب الدستوري انضم إليه وعمل في جريدة "العمل التونسي". وكانت له كتابات في صحيفة "صوت الشعب " ضمن سلسلة عنونها بـ: "الأرض قبل كل شيء " عالج فيها ببراعة المشكل المتعلق بالفلاحين. واشتهر بتوقيعه في صحيفة " صوت التونسي " بـ : "صاحب الثياب البالية" : -la voix du Guenillard -. الذي انتقد فيه سلط الحماية وأساليبها الاستغلالية الفظيعة وشن حملة صحفية شعواء عليها، حيث أدان بشدّة وبمهارة لامثيل لها حالة البؤس والشقاء الذي كان يعانيه الفلاحون والأجراء في الأرياف، واقترح جملة من الحلول الكفيلة بتحسن حالة الطبقة المحرومة، وأصبح ابتداء من سنة 1930عضوا باللجنة التنفيذية للحزب، وعمل رفقة الشاذلي خلادي في إدارة جريدة" صوت التونسي"[3].

وامتازعلي بوحاجب بقوة الشخصية، وهوينتمي اجتماعيا إلى الأوساط الميسورة، وكان من المخلصين للدستور ومن أهم الناشطين في صفوفه.

ويضاف للشخصيات السابق ذكرها محمد صالح ختاش المنحدر من عائلة ثرية تملك أراضي شاسعة، وقد زاول تعلمه بالزيتونة وكان من أبرز أعضاء اللجنة المالية، ولم يبخل على الحزب بأمواله ومجهوداته، وساهم في مختلف النشاطات التي كان يقيمها الحزب.

---

1 - الصادق الزميرلي، المرجع السابق ، ص328 .

2 - نفسه ، ص – ص 328 -329.

3 - **مجلة الوثائق**، العدد 05، السنة 1986، ص46.

أما الطيب بن مصطفى رضوان فهو عضو قديم في الحزب الدستوري ولد بتونس سنة 1869 من عائلة تنحدر من أصل أجنبي تركي وكان من مدينة سوسة، أباه هو مصطفى الذي كان رئيسا لقسم الإنشاء بإدارة المال، والمدرس الصلب، وبعد أن أنهى الطيب تعليمه في مدارس مسقط رأسه توجه إلى العاصمة تونس، حيث درس بالصادقية ثم بجامع الزيتونة، ولشغفه بالميدان الزراعي توجه للعمل في القطاع الفلاحي، فأبدع من خلال إتباعه طرقا لم يألفها التونسيون في الحراثة والاعتناء بالزراعة, وقد مكنه ذلك من الحصول على ثروة طائلة[1].

و قد كان يقدم إعانات للطلبة المعوزين لمواصلة دراستهم سواء في الصادقية أو الزيتونة وكان عضوا بارزا في جمعية قدمائها وساهم في صندوق " الجمعية الخيرية الإسلامية " وانضم إلى هيئتها المديرة، فبذل قصارى جهده لتوسيع نطاق الإعانات التي تقدمها لجميع للمعوزين لتمكينهم من مواصلة الدراسة بالخارج[2].

ولقد اشتغل الطيب رضوان بالسياسة فقد كان من المؤيدين من أول وهلة للحزب الحر الدستوري التونسي، وكان يدعمه بروحه وبماله في سبيل قضية بلاده، وشارك في وفد الأربعين الذي أبدى تضامنه مع الملك محمد الناصر باي حينما دخل في نزاع حاد مع فرنسا سنة 1922، وكان ضمن المجموعة التي استقبلها السيد فيانو[3]. في مكتب المقيم العام[4].

ومن أعضاء اللجنة التنفيذية الشاذلي خزندار(1881-1954) وهو من مواليد العاصمة تونس في ديسمبر 1881 زاول تعليمه الابتدائي على يد والدته فاطمة بنت

---

1 - الصادق الزميرلي، المرجع السابق ، ص290.

2 - نفسه ، ص – ص 292 -293 .

3 - بيار فيانو - Pierre Vienot- سياسي فرنسي ولد في 5 أوت 1897 بكليرمون . Clermont . درس في ثانوية جونسون دي سالي بباريس، شارك في الحرب العالمية الأولى، درس الحقوق بعد حيازته على البكالوريا، عمل مع ليوتي في المغرب، وعيّن كاتبا للدولة في المحمية المغربية، وفي خريف 1936 عيّن وكيلا وكاتبا للدولة مكلفا بشؤون المحميات والمستعمرات المغربية والشرق الأوسط مساعدا لوزير الخارجية، زارتونس في شهر فيفري من سنة 1937، كان ضمن الوفد المفاوض لاستقلال لبنان وسوريا، رافق شارل ديغول في رحلته للنورماندي الحرة، وإثر أزمة قلبية ألمت به توفي بلندن في 20 جويلية 1944.

. الأرشيف الوطني التونسي، رصيد الحركة الوطنية، العلبة/33 . 01 " Note Biographique"

4 . الصادق الزميرلي ، المرجع السابق ، ص 292.

فرحات قرجي أمير لواء الخيالة، ثم واصل طريقه في التعليم بعصامية جادة، انضم للجنة التنفيذية منذ تأسيس الحزب، وكان له دور بالغ الأهمية في توطيد علاقات الحزب بالقصر، وربط الصلة بين الدستور والناصر باي[1].

شارك الشاذلي خزندار في كل نشاطات الدستور حضر كل مؤتمراته، عرف بنظم الشعر ونشر قصائده الوطنية بعديد الجرائد مثل: " الفجر "[2] و"الوزير"[3] و"الإرادة " وغيرها. ورغم انتمائه لعائلة عريقة عاش حياة متواضعة.

كما اشتهر الشاذلي خزندار بالشعر، فكان شاعر الشعب وشاعر الكفاح الجماهيري ضد الاحتلال، وقد ظهر شعره السياسي مبكرا منذ عام1907 إلى عام وفاته1954[4].

ومن معاناته مع السلطات الاستعمارية سجنه لمدة خمسة عشر يوما بوصفه مدح المرحوم الثعالبي بقصيدة رائعة بمناسبة إطلاق سراحه من المنفى، ورغم كونه لم يتمكن من تلقن تعليما نظاميا في عهد دراسته، إلا أن إرادته ومطالعته وجهده الشخصي جعلته يبدع حتى أن البعض قد لقبه بأمير شعراء تونس[5].

ومن الذين كان لهم دور بارز في اللجنة التنفيذية للحزب: عمر بن قفصية وهو من مواليد تونس سنة 1893. زاول تعلمه بالزيتونة ثم الخلدونية، دون انتظام احترف صناعة الجبة والبرنوس، دخل السجن منذ سنة 1911 بعد نجدته للمجاهدين في الحرب الليبية – الإيطالية، انضم للحزب إثر تأسيسه سنة 1920، كان صحفيا فكتب في العديد من الصحف التونسية، منددا بالسياسة الاستعمارية، ومدافعا عن الشعب التونسي وقضاياه المختلفة، وعن الحزب الدستوري[6].

---

1 - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص194.

2 - الفجر: صدر العدد الأول من هذه المجلة بتاريخ1920/08/01، وهي مجلة علمية عمرانية أخلاقية تصدر مرة في كل شهر، وكان يرأس تحريرها الشيخ ابراهيم راجح.

3 - الوزير: وهي جريدة كانت تصدر بتونس لصاحبها الطيب بن عيسى، وهي نشرة إسلامية علمية عمومية أسبوعية، شعارها قوله تعالى:((إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب))- سورة هود الآية 88- صدر أول عدد منها في أفريل1920، لتخلف جريدة المشير التي بدأ صدروها في غرة جانفي 1911.

4 - رشيد الذوادي ، **أدباء تونسيون** ، ط2 ، تونس ، مطبعة النجاح ، 1976 ، ص 91.

5 - نفسه، ص90.

6 - عمر بن قفصية، المرجع السابق، ص123.

من خلال العرض المختصر لحياة أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب، والشخصيات القيادية فيه في الفترة من (1934- 1938) يمكننا أن نعطي إحصاءات عن الخلفية الاجتماعية لهؤلاء لأن لذلك ارتباط بما سيحدث للحزب بعد مؤتمر قصر هلال، ثم لدائرة اتساع وانتشار الحزب في صفوف الفئات الاجتماعية المختلفة للشعب التونسي.

إذن يتبين مما سبق أن كل من: أحمد الصافي وصالح فرحات والمنصف المنستيري وعلي بوحاجب ومحمد صالح ختاش والطيب رضوان، يعودون إلى أصول ميسورة الحال، فهم من عائلات لها أملاك وأموال مما جعلهم يساعدون الحزب ماليا ويساهمون بجهدهم ومالهم في نشاطاته.

أما محي الدين القليبي والطيب الجميل والشاذلي الخلادي والشاذلي خزندار وعمر ابن قفصية فإنهم ينحدرون من أصول متوسطة الحال.

إذن فأكثر من نصف قادة الحزب – تقريبا- ينتسبون إلى أوساط ميسورة ماديا، وما دونه ينتمون إلى عائلات متوسطة أي ستة من خمسة أعضاء، وهذا الأمر يبدو مقبولا جدا وليس لذلك أي تأثير، لأننا سنلاحظ أن هاته الشخصيات لم تكن خلفياتها الاجتماعية لتجعلها على علاقة بسلطات الحماية أو غيرها، بل على العكس من ذلك لم ترع لذلك أية اعتبارات، وانطلاقا من هذا لا يمكن الجناية على الحزب بوصفه بورجوازيا، وأنه نخبوي منحصر في إطار اجتماعي محدد، لأن درجة تجذر الحزب شاهدا على عدم صدق هذا القول، ورغم هذا فقد ظهر ذلك في عدد من الكتابات التي شن من خلالها الدستوريون الجدد عند انشقاقهم ومن ساندهم حملتهم ضد أعضاء اللجنة التنفيذية بغية استقطاب التونسيين من جهة ولضرب مصداقيتها وتشويه سمعة أعضائها من جهة أخرى.

ومما نلاحظه أيضا هو اختلاف المهن التي زاولها هؤلاء من الفلاحة إلى الطب إلى الصحافة إلى المحاماة إلى المهن الحرة الحرفية، مما ينبأ بتجذرالحزب في مختلف الطبقات الاجتماعية، وأنه لم يكن نخبويا أوفئويا فقيادته من مختلف الأوساط المهنية وهو مظهرا لنفوذ وانتشار الحزب في مختلف الفئات، ويبين هذا الأمر بأن هؤلاء لم يكونوا بعزلة عن المجتمع، لذلك فإن هذا الانتماء لم يؤثر على انتشار الحزب لا اجتماعيا وفئويا ولا جهويا.

أما من حيث التعليم فإن ستة من الأعضاء السابق ذكرهم حازوا على تعليم في جامع الزيتونة، ولا عجب أن يكون ذلك، لأنه كان يعد من المؤسسات التعليمية البارزة ليس في تونس فحسب بل وحتى في أقطار العالم الإسلامي ، وخصوصا المغرب العربي، فكان للجامع ارتباط بالتاريخ التونسي عموما، ويحوز على صوت وصدى كبيرين في أوساط العائلات التونسية، رغم أنه لم يعرف تطورا في مناهج تعليمه، وإنتقدت برامجه من طرف العديد من المصلحين والراغبين في جعله مواكبا للعلوم العصرية، إلا أن حرص العائلات التونسية على التمسك بالدين والقيّم خاصة في ظل السياسة الاستعمارية المناهظة لمقومات الشخصية الوطنية والهوية جعلها توجه أبناءها للدراسة بالزيتونة.

كما أن خمسة من أولئك الأعضاء درسوا بفرنسا، وهذا الأمر ساهم في إثراء قيادة الحزب بوسائل وأساليب العمل الحزبي، التي شاهدوا انماطها ونماذجها في أوروبا، مما يجعلهم يحاولون الاستفادة من تلك التجربة على صعيد الممارسة والعمل، خاصة وأن البعض منهم مثل: علي بوحاجب انخرط في النشاط الحزبي بفرنسا واحتك بأعضاء من الحزب الاشتراكي سنة 1922 .

فالدارسون بالزيتونة كانوا حريصين على توطيد الصلة بالقيم والمبادئ التي تحافظ على الشخصية ومقوماتها والهوية التونسية، وارتباطها بالفضاء العربي الإسلامي، الذي يعد الامتداد الطبيعي للشعب التونسي، والفئة الثانية أكسبت الحزب الأفكار التي تأثروا بها من خلال رواج الأفكار التحررية والمساواة والعدل.

ولا غرابة في تأثر أعضاء الحزب الدارسين بفرنسا بأفكار الحرية والمساواة والعدل، لما كانوا يلاحظونه من تناقض في تصرف سلطات الحماية الفرنسية وكذا التمييز الذي كانت تمارسه، ورغم هذا فإن هذه الأفكار لم تكن دخيلة على التونسيين لأن الشيخ عبد العزيز الثعالبي الأب الروحي للحزب الدستوري التونسي، قد ألف سنة 1905 كتاب "روح التحرر في القرآن "[1].

1 - عبد العزيز الثعالبي، **روح التحرر في القرآن**، ترجمة : حمادي الساحلي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1985، ص 9 وما بعدها.

نادى من خلاله بكثير من الأفكار الإصلاحية من مقاومة البدع وتحرير المرأة وتخليص العقيدة من الدروشة، وتحرير الدين من الأوهام والخرافات، ونادى من خلاله بالنهوض بالأمة الإسلامية، وتحريرها من كل ما تنافى مع المدنية الحديثة، ودعا إلى الحوار بين المسلمين والمسيحيين، ودعا فرنسا إلى تحرير الإنسان المسلم[1].

زيادة على هذا فإن أعضاء الدستور لم يكونوا متزمتين أو منغلقين، والدليل على ذلك ما كانت تتضمنه صحفهم من إطلالات على الفكر العالمي، وكمثال على هذا ما كانت تنشره "جريدة الفجر " لسان حال الحزب من معلومات عن الاشتراكية[2].

وما يلاحظ على اللجنة التنفيذية أيضا هو وجود عدد من المحامين في تركيبتها مما يفسر لنا حرص قيادة الحزب على السير بطرق قانونية في مختلف نشاطاتها والالتجاء إلى استصدار الفتاوى القانونية كوسيلة لضرب سياسة الاحتلال والتشهير بها، والمثال على ذلك حصول الحزب في جويلية 1921 على استشارة قانونية من "جوزيف برتلمي" المدرس بكلية باريس للحقوق الدستورية، تعتبر أن تونس دولة دستور رغم وجود الحماية، كما أن قادة الحزب فكروا سنة 1935 على إجراء استشارة أخرى لتقديم شكوى لعصبة الأمم بنظام الحماية، كما حاولوا إيجاد محام وتكليفه بالدفاع عن مطالب التونسيين أمام عصبة الأمم.

كل هذه الأمور توضح أن قادة الحزب الحر الدستوري التونسي من التأسيس حتى مؤتمر قصر هلال1934، قد تأثروا بالأفكار الإصلاحية التي سبقتهم: كخير الدين باشا ومحمد الخامس بيرم[3] يضاف إليهما شخصية أخرى ساهمت في الحركة الإصلاحية

---

1 - عبد العزيز الثعالبي، **روح التحرر في القرآن** ، ص11.

2 - انظر الفجر مثلا : أوت 1920 مقال "كارل ماركس نبي الاشتراكية "وعدد: جويلية 1921"مذهب ماركس" وغيرهما من المقالات.

3 . محمد الخامس بيرم (1840- 1889): هو محمد بن مصطفى بن محمد الثالث من بني بيرم، عالم رحالة مؤرخ من علماء تونس، ولد في مارس 1840 م/1256 هـ بمدينة تونس، ولما استولى الفرنسيون عليها هجر بلاده متجها إلى الأستانة ثم بعدها لمصر، وهناك أنشأ جريدة الأعلام وتولى منصب القضاء في محكمة مصر الابتدائية الأهلية. من مؤلفاته :كتاب رحلته صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار في خمسة أجزاء ،تحفة الخواص في حل صيد بندق الرصاص، التحقيق في مسألة الرقيق، الروضة السنية في الفتاوى البيرمية، توفى في حلوان بمصر، ودفن بالقاهرة في ديسمبر 1889 م.

Mohamed Salah Mzali Et Jean Pignon, op.cit, pp10-11.

بتونس وهو محمود بن محمد قابادو[1] وغيرهم، وكذلك الأفكار التحررية الغربية كمبادئ العدل والمساواة والحرية، وتقرير المصير، كل هذه الأفكار جعلت الدستوريين يتماشون مع الغاية التي رسمها الحزب لنفسه منذ نشأته.

وعبر عنها زعيم الحزب عبد العزيز الثعالبي في العدد الأول لمجلة الفجر في غرة أوت من سنة 1920، بقوله:((غايتنا نصرة الحق ومقاومة الباطل وديدننا نشر آلاء العرفان بين أبناء البلاد، ومقصدنا الأسمى إنهاض أمتنا والأخذ بيدها إلى حيث الرقي والفلاح، لذلك ستبحث مجلتنا في كل موضوع...فتكتب في العلميات والأدبيات وشؤون العمران والاقتصاد، ونظام الحكومات وسير الأمم والعلم والمدنية في الأمم الراقية وتكون خير ترجمان للناطقين بالضاد عما تحتوي الصحف العلمية التي ترد علينا من ديار الغرب...وستعتني بوجه خاص بتاريخ بلادنا وحياة أعياننا من السالفين والمعاصرين على وجه يكون جاليا للعبرة وداعيا للاستبصار وباعثا على التأسي والإقتداء، وستبذل الجهد في نشر الفضائل والأخلاق الكريمة التي يحث عليها الدين الكريم، ويقتضيها الفكر السليم، وتحارب الأخلاق الفاسدة والصفات المرذولة التي شاعت لسوء حظنا بين أبناء جنسنا،أجل إننا على شعور تام بثقل هذا العمل العظيم، وإن البرنامج الذي سطرناه يحتاج إلى علم واسع وإطلاع كبير وفكر ثاقب وقلم سيال، ونحن إزاء هذا معترفون بالقصور، ولولا شدة حسنا لبلادنا وإخلاصنا نحو أبناء جلدتنا لما أقدمنا على هذا العمل، ولكن في غنية عن الوقوف بين موقفي الخجل والوجل، ولكن الإخلاص في العمل والاعتماد على الله يبعثان في المرء جرأة وإقداما سيما وقد رأينا من علمائنا أعلى الله مقامهم

---

1 . محمود بن محمد قابادو (1812-1871): من أسرة أندلسية الأصل لجأت إلى تونس في بداية العهد العثماني في أوائل القرن السابع عشر الميلادي، ولد محمود بن محمد قابادو في تونس سنة 1812 وودرس بجامع الزيتونة، وانقطع عن التعليم وسافر للمشرق، تنقل لطلب العلم بين مصراتة في ليبيا وإستانبول ومكث فيها أربع سنوات عاد بعدها إلى تونس و أقام بطرابلس مدة ورجع إلى تونس ، فعين مدرسا بمدرسة بارود الحربية. كان يحبب تلاميذه للترجمة من الفرنسية فترجم عدة كتب إلى العربية، اشتغل بالتدريس في الزيتونة فتخرجت على يده نخبة من العلماء والأدباء مثل سالم بوحاجب ومحمد السنوسي، وتولى خطة قاضي بالمجلس الشرعي بالعاصمة 1868وبقي بهذا المنصب حتى وفاته يعد من المصلحيين التونسيين وكان من أنصار التجديد، له ديوان شعر.

- الصادق الزميرلي، المرجع السابق، ص . ص63.70.

وكذلك : الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص407.

وأدبائنا أجرى الله أقلامهم، وأبناء بلادنا، نور الله أفكارهم ما بث فينا روح النشاط والإقدام على العمل))[1].

هذه إذن أهم المبادئ والأهداف التي أخذ الدستوريون على عاتقهم النضال من أجلها وهي كما يتضح نابعة من ترسبات ذات خلفية فكرية تربّى عليها ودرسها قياديو الحزب، وعملوا على تجسيدها من خلال الوسائل والأساليب التي كانت محصورة في الاضرابات وبرقيات الاحتجاج وإرسال الوفود إلى مختلف الشخصيات والمسؤولين المحليين بتونس وحتى بفرنسا، ورغم هذا فإن الحزب لم يحسم في عدد من المسائل في بداياته الأولى، فكان هذا بابا مفتوحا لتعرض الحزب لأزمات، خاصة وأنه قد حمل في طياته العديد من الاتجاهات والشخصيات المختلفة المشارب السياسية والرؤى الفكرية، بل وحتى في النظرة للاستعمار وسياسية سلطته اتجاه التونسيين وأساليب مواجهتها.

6 . الأزمات التي عرفها الحزب الحر الدستوري :

تعرض الحزب الدستوري منذ نشأته للعديد من الأزمات، التي كانت لها آثار على البينية التنظيمية للحزب، كانشقاق العديد من الشخصيات والمناضلين، وتأسيسهم لأحزاب أخرى، منها ما يختلف عن الحزب الدستوري في مبادئه وأسسه، بل وحتى وسائلها وطريقة تعاملها مع سلطات الحماية ومنها من لا يختلف عنه في كثير من الأمور.

ولعل من أهم أسباب الانشقاقات الخلافات الداخلية التي أدخلت بعض الضعف في صفوف الحزب الدستوري[2]. إضافة إلى اختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الأوضاع والنظر إليها، كما يمكننا إدراج المنشأ والخلفية الاجتماعية والتكوين الفردي ضمن هذه الفوارق بين قيادات الحزب.

ولذلك فإن التركيبية القيادية التي انطلق بها الحزب وحتى التي زودت ببعض الشخصيات الأخرى فيما بعد، ستعرف جنوحا إلى الانفصال عن الحزب، نظرا لإتساع دائرة المنضمين للحزب في البداية وانتماء العديد من الشخصيات من مختلف الاتجاهات، مما سيؤدي بالبعض إلى الانشقاق عن الحزب وتأسيس أحزاب على شاكلة: - الحزب

---

1 - **الفجر**، عدد 1أوت 1920 ، " خطبة المجلة ".

2- جوليان شارل أندري، **افريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر:المنجي سليم والطيب المهيري وآخرون، تونس، الدار التونسية للنشر، 1976، ص93.

الإصلاحي، والحزب الدستوري المستقل والحزب الدستوري الجديد، زيادة عن هذا فقد عاش الحزب أزمات من شكل آخر في مراحل صراعه مع سلطات الاحتلال.

أ- **ظهور الحزب الإصلاحي** :

لقد أخذت بوادر الانشقاق داخل الحزب الدستوري تبرز من شهر مارس 1921، وذلك حين ظهر حسن قلاتي على رأس جماعة منشقة، عرفت باسم "الحزب الإصلاحي"، وانضم إليه كل من كان لا ينسجم مع أفكار الدستوريين[1]. وكان هدفهم فتح أبواب العمل للتونسيين وتحقيق السلام، وشرعية امتلاك تونس – في يوم ما – مؤسسات بلد حر يتمتع ببرلمان تشريعي يتكون من تونسيين وفرنسيين منتخبين، وحكم تنفيذي يعين بموافقة الشعب ومسؤول أمام الرأي العام، وتحقيق حكم ذاتي فرنسي تونسي يجعل تونس من أغنى الدول المرتبطة بالجمهورية الفرنسية، وأكدت هذه الجماعة أن هذه السياسة لا يمكن لها أن تتحقق إلا في إطار المراحل التدريجية المتعاقبة والمتسعة، واعتبرت برنامج الحزب الدستوري غير واقعي، ولا يتناسب مع الظروف الحالية لتونس[2].

ونمت هذه النزعة وطفت على السطح بعد أن كانت تدب في الخفاء بين بعض أعضاء الحزب منذ البداية، وإثر اعتقال الثعالبي وفشل الوفد الدستوري الأول، تشكلت بضاحية سيدي بو سعيد في أحواز مدينة تونس، مجموعة من أعيان هذه القرية أساسا[3].

واعتقد أعضاء الحزب الإصلاحي بأن البعض من المطالب التي قدمها الدستور يستحيل تحقيقها، وهم يرون بأنه يمكن بواسطة مطالب معتدلة الحصول من الحكومة على إصلاحات من شأنها إرضاء السكان المسلمين، وذلك في ظل الهدوء والثقة بين الطرفين التونسي والفرنسي[4].

وكان الحزب الجديد يؤاخذ القادة الدستوريين على عجزهم عن تكييف برنامجهم وفق الظروف وإن لم يرفض فكرة منـــح دستور للبلاد فإنه كان يراها هدفا بعيدا

---

1 - كان من الأعضاء في هذا الحزب : محمد نعمان – عكاشة – الصادق الزمرلي – محمد بن عروس – أحمد بن محمد بورقيبة – علالة جمعة –الحاج محمد سيالة . وعدد من الأعيان والمحامين والملاك والوكلاء والموظفين.

2 - يوسف مناصرية ، مرجع سابق ، ص- ص 159- 160 .

3 - علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 297 .

4 - Mustapha Kraiem," Le Parti Réformiste Tunisien (1920-1926)",**R.H.M**, N°4, Juillet1975, p156.

لا يمكن بلوغه إلا بمراحل متتالية، أما في هذه الحالة فلم يكن الظرف مناسبا لإصلاحات متعلقة بتأسيس مجلس برلماني وحكومة مسئولة أمامه، بل يجب الاكتفاء بجمعية تفاوضية تتركب مناصفة من تونسيين وفرنسيين منتخبين بالاقتراع العام وتكون صلاحياتهم مقصورة على الميزانية دون سواها، وبسن المسؤولية الإدارية لرؤساء الإدارات العمومية في حالة مخالفة قواعد الميزانية التي يضعها ذلك المجلس، وطالب الحزب الإصلاحي بمنح الحق للتونسيين في أن يكون لهم بباريس ممثلان أو ثلاثة منتخبون انتخابا حرا وينبغي أن تسمعهم الحكومة ووزارة الخارجية والبرلمان حول كل المسائل التي تهم الايالة[1].

والحقيقة أن الاختلافات بين الدستوريين والإصلاحيين تركزت حول عدد من القضايا المتمثلة في العلاقات مع فرنسا، وفي هذه النقطة كان حسن قلاتي قد أفضى إلى ضرورة تطوير وأقلمة البرنامج مع ما يتوافق والتطورات الجديدة بين التونسيين والفرنسيين، يضاف لذلك الاختلاف حول شرح مفهوم الحماية، وطبيعة المطالب التونسية[2].

ولقد عمل هذا الحزب منذ تأسيسه في سبتمبر 1921 على النشاط والدعاية لمبادئه ومطالبه من خلال صحيفة اتخذت كلسان حال له وهي جريدة " البرهان"[3].

وما يلاحظ على هذا الحزب أنه أراد الرجوع لمبادئ كان قد رفعها التونسيين قبل هذه الفترة بكثير منذ بداية القرن العشرين، وكأن قادته لم يدركوا حجم التطور والوعي الذي طرأ على الرأي العام التونسي وحتى الدولي، لدرجة اعتباره أن مطالب الدستور متطرفة ولا يمكن تحقيقها.

وكتب الحاكم العام لوسيان سان في أوائل مارس 1921 قائلا:((ومن المؤمل أن يوطد الحزب الإصلاحي المعتدل نشاطه، ويعادل تأثير الوطنيين المتطرفين الذين يمكنهم أن يدعوا كما يفعلون اليوم، أنهم يمثلون دون غيرهم كل طموحات مواطنيهم وأن يعتبروا أنفسهم ألسنة الحال المأذونين للرأي العام التونسي))[4].

---

1 - علي المحجوبي، المرجع السابق، ص299 .

2 - Mustapha Kraiem, op.cit, p153.

3 - البرهان: ظهر عددها الأول في 19 سبتمبر 1921، وهي لسان حال الحزب الإصلاحي، ولم تعمر طويلا حيث توقفت عن الصدور سنة1922.

4 - علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 299.

لكن الملاحظ أن هذا المسعى قد خاب لأن الحزب الإصلاحي لم يستطع أن يتجذر شعبيا، مما أدى به إلى يصبح ابتداء من سنة 1922 تقريبا عبارة عن فرع أو خلية تابعة للحزب الاشتراكي، ويعمل لتجسيد أيديولجيته وأفكاره[1].

ورغم محاولات السلطات الاستعمارية وعلى رأسها المقيم العام " لوسيان سان " إعطاء مكانة ودفع للحزب الإصلاحي، بغرض كبح الحزب الدستوري والتأثير في انتشاره واتساع نشاطه، إلا أن كل ذلك لم يأت بأية نتيجة، إذ ظل هذا الحزب منحصرا في فئات قليلة، ونخبة محددة مما أدى إلى ضموره حتى التلاشي بصورة تدريجية، وفي شهر مارس 1922 اعترف المقيم العام نفسه بأن الحزب الإصلاحي بقيادة القلاتي قد انهار تقريبا، وهكذا استطاع الدستوريون النجاح في عزل الإصلاحيين الذين لم يقدروا على تحويل حزبهم إلى حزب شعبي كبير يستطيع منافسة الحزب الدستوري.

ب - أزمة أفريل 1922 :

تعبر أزمة أفريل 1922 عن تصاعد الدور السياسي للعائلة الحسينية في ارتباطها بالمطالب الوطنية، التي جاء بها الحزب الدستوري، على حساب الهيمنة المفروضة من قبل سلطات الحماية وعلى رأسها المقيم العام.

وأهمية هذه الأزمة تكمن في طبيعة الأداة التي استخدمها الباي محمد الناصر من أجل فرض مطالبه التي جاءت بعد إيحاءات دستورية، فتفطن البلاط إلى أداة الصراع الفعالة، وهي عدم ختم القوانين والمراسيم في فترة تميزت بنشاط تشريعي وإداري حثيث، وقد أدت هذه الأزمة إلى تحول عميق بدأ يعيشه البلاط وخاصة الأمراء الشبان، على مستوى اكتساب المضامين الوطنية، فقد سعى أبناء الناصر باي الأربعة إلى تقليص الحضور الفرنسي داخل البلاط، عبر مقاومة أشكال الاختراق الظاهرة والمتمثلة خاصة في الموظفين الموالين ولاء غير مشروط لسلطات الحماية متبنين في نفس الوقت المطالب الدستورية وساعين إلى تقريب الدستوريين من الباي محمد الناصر[2].

وأطوار هذه الأزمة تتمثل في أن الباي محمد الناصرالذي انتهى به الأمر على تبني قسم كبير من مطالب التي رفعها له الدستوريون، كان قد أدلى بتصريح لممثل جريدة – Le Petit Journal – وذلك بعد إلحاح من الوزير الأول الطيب الجلولي ووزير العدل

---

1 - Mustapha Kraiem, op.cit, p162 .

2 - عدنان المنصر، **استراتيجيا الهيمنة (الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية)** ، ط1 ، سوسة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003 ، ص- ص 114- 115 .

- محمد الناصر باي : حكم تونس في الفترة الممتدة مابين 1906-1922.

الطاهر خير الدين[1] وخير الله بن مصطفى[2]مدير التشريفات لكن التصريحات الباي نشرت محرفة يوم 22 مارس1922، وتم ذلك بإيعاز من المقيم العام لوسيان سان، وفحوى ما نشر من تصريحات معاد في جوهره للحزب الحر الدستوري التونسي وللحركة الشيوعية فالباي عبر –حسب ما ورد بالجريدة – على أنه مستاء كل الاستياء من انتشار الحركة الشيوعية في البلاد وأن الحركة الدستورية لا مبرر لها، وأمر غير صالح للبلاد[3].

ووقعت هذه الأزمة بعد مؤامرة قام بها أربعة: المقيم العام بنفسه، والوزير الأكبر الطيب الجلولي و محمد بلخوجة[4]، ومراسل صحيفة " ألبتي جورنال " الباريسية. وهو الصحفي الفرنسي " قاستون دومزيار "[5] .

والهدف على ما يبدو من هذه المؤامرة المحبوكة الخيوط هو ضرب التقارب بين الوطنيين والباي، هذا التقارب الذي بدأ منذ قبول الباي لوفد الحزب في 18 جوان 1920، وكذلك ضرب التقارب بين الوطنيين وبعض البرلمانيين الفرنسيين، فمنذ 1919 أحرزت العناصر الوطنية التونسية على مساندة الأحزاب الاشتراكية واليسارية.

---

1 - الطاهر خير الدين(1872-1937): تربي في تركيا وهو ابن خير الدين باشا ،حل بتونس سنة 1913على عهد الباي محمد الناصر، تولى مسؤوليات في تونس حيث تقلد وزارة العدل في 26 أفريل1921، توفي إثر نوبة قلبية سنة 1937.

2 - خير الله بن مصطفى(1867-1965): بدأ دراسته في المدرسة العلوية عين مدرسا بالمدرسة الصادقية، ثم عمل مترجم عدلي كان ممن انتمو لجمعية قدماء الصادقية، انضم لأسرة تحرير جريدة التونسي الصادرة سنة 1907، كان مدرسا خاصا للأمراء ، تولى منصب مدير التشريفات لمدة سنتين، ثم مديرا لجمعية الأوقاف بدءا من ماي 1922، فنظم إدارتها وشؤونها، ومنها بلغ سن التقاعد.

انظر: الشيباني بنبلغيث، **جمعية الأوقاف والاستعمار الفرنسي في تونس 1914-1943**، ط1، صفاقس ، مكتبة علاء الدين، 2005، ص23.

وكذلك الصادق الزميرلي ، المرجع السابق، ص – ص319-325.

3 - الهادي جلاب، " أزمة أفريل 1922 مظاهر التحرك الشعبي والجماهيري المعاني والدلالات"، **الكراسات التونسية**، العدد : 160/159،السداسي الأول والثاني 1992، ص228 .

4 - محمد بلخوجة(1869-1942): ولد في شهر فيفري 1869 في تونس من أصول تركية، درس بالمدرسة الصادقية والعلوية، عمل مترجما بالكتابة العامة للحكومة التونسية سنة 1887، تولى العديد من المناصب كان من المؤسسين لجريدة الحاضرة، تولى مهنة التدريس تولى منصب التشريفات عند الباي محمد الناصر التيتخلى عنها سنة 19919، له العديد من المصنفات كتاريخ معالم التوحيد . للمزيد انظر: حمادي الساحلي، المرجع السابق، ص – ص276 - 281.

5 - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ، ص248 .

وبعد أن اطلع الباي على فحوى الاستجواب أدرك أن المراسل الصحفي تَقولَ عليه وأراد الإيقاع به فكان رده هو أن دعا الوزير الأكبر ومدير التشريفات وطلب منهما التكذيب الفوري والصارم لما نسب إليه من الأقوال.

فأما مدير التشريفات فسكت، وأما الوزير الأول فقال له: أنه سيفاوض السفير المقيم العام الفرنسي في الأمر، حينئذ فهم الملك أن كلا من وزيره ومن مدير تشريفاته ضالع في المؤامرة، وعلم أنه إن سكت عن هذه القضية فقد أهان نفسه وأهان عائلته، وأهان أمته فأمر الرجلين بالخروج في لهجة غضب متهيج، وبعدها قال للمنصف: إنني أستقيل حالا من هذا الملك الذي يتصرف فيه المقيم العام الفرنسي، وأخبر كل العائلة بهذا الأمر، وأقسموا أمامه بعدم قبولهم تولي العرش بدلا عنه، ونزع عنه اللباس الرسمي، واكتسى جبة تونسية واعتكف في بيته[1].

وكان رد فعل اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي، أن قررت الوقوف إلى جانب الباي ورفض تنازله عن العرش وقررت أن يكون يوم 5 أفريل يوم إضراب ومظاهرة احتجاجية ضد المؤامرة، أما الباي فقد قرر التخلي عن العرش، وتقدم ببرنامج يحتوي على 18 نقطة يقود تطبيقه للاستقلال الداخلي، كما طالب بطرد الوزير الأول ووزير العدل ومدير التشريفات ورحيل قابريل بيو عن الكتابة العامة[2].

وفي مواجهة ردود فعل الباي والوطنيين بدأت السلطات الفرنسية بتونس تتخذ كل الاحتياطات اللازمة لمواجهة كل الاحتمالات فدعمت القوات المسلحة بالعاصمة، واستعدت للسيطرة بالقوة على كل التحركات، ومقابلها تم عقد اجتماعات بمقر الحزب الدستوري يوم 4 أفريل في جو مشحون بعد أن اتصل بهم رسول الأمير المنصف بن الناصر باي وأطلعهم على قرار التنازل، مما دعم موقف الدعوة إلى الإضراب، والاتصال بالتجار وغيرهم للاستجابة لذلك وساند الدستوريون في عملهم الشيوعيون ومنهم المختار العياري وتم الأمر كما برمج له[3].

وإثرها سلط ضغط شديد على الباي محمد الناصر خاصة وأن الأحداث جاءت مع زيارة الرئيس الفرنسي "مليران ألكسندر " لتونس، فحوصر قصر الباي بالجيش والدبابات، وأجبر المقيم العام الباي بعد مقابلته على التوقيع عن تصريح عبر فيه عدم

1 - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص248.

2 - الهادي جلاب، مرجع سابق، ص229.

3 - نفسه، ص – ص231-232.

نيته التخلي عن عرشه، وأنه سيعمل للحفاظ على المعاهدات مع فرنسا، ووعده المقيم العام بالاستجابة لمطالبه الوطنية بعد زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لتونس[1].

وتبين أن المقيم العام قدم وعده للباي اتقاء لحدوث اضطرابات أثناء إقامة مليران بالإيالة (في الفترة من 27 أفريل إلى 6 ماي 1922)، وأرسل الباي لمقر الحزب وفدا يتركب من الشاذلي خزندارعضو اللجنة التنفيذية للحزب ومحمد العيد وصهر الباي، فأعلموا الحاضرين بأن فرنسا قبلت المطالب وأن الباي عزل الطيب الجلولي وخير الله بن مصطفى، واضطر الحزب لإصدار بلاغ يدعو فيه للهدوء[2].

وهكذا بعد أن أصدر الحزب بيانات الترحيب بالرئيس الفرنسي، وبعد أن صدق وعود المقيم العام لوسيان سان للباي، وجد نفسه في وضعية سيئة فلم يستطع المحافظة على المكاسب التي جناها خلال اشتداد الأزمة ولاسيما الالتفاف الجماهيري الكبير، لقد كان الحزب والباي ينتظران من الرئيس الفرنسي الأمل إلا أنه صدمهما باليأس حين صرح في نهاية زيارته للتراب التونسي من جزيرة جربة أن:((تونس مرتبطة بفرنسا للأبد))[3].

فشكل هذا التصريح ضربة للحزب الدستوري، زادها تنصل المقيم العام من وعوده للباي قوة أدت إلى تراجع الحركة الوطنية عموما في ظل الظروف التي ميزت تونس من تضييق على الحريات وغيرها، فتزايد انقسام الحزب الدستوري، وخيمت خيبة أمل كبيرعلى نفوس التونسيين، وأدخلت الحركة الوطنية التونسية في مرحلة ركود سيستمر بضع سنوات، رغم بعض الاستثناءات الظرفية بين الحين والآخر قبل سنة 1930.

خاصة وأنه وبعد إتمام الزيارة في أحسن الظروف وغادر الرئيس الفرنسي تونس متوجها إلى فرنسا أعاد المقيم العام "لوسيان سان" القمع من جديد، فصادر الحريات العامة، وفرض جوا من الرعب والإرهاب وتعطيل الصحف وغلق النوادي والجمعيات.

وقد عبر توفيق المدني عن خيبة الأمل بقوله:((وأما نحن في الحزب فقد عانينا بعد ذلك فترة عسر وشقاء ولم نستطع هضم الخيانة الكبرى، ولا التغلب عليها وعلى آثارها، فكانت اجتماعاتنا بعدها ولحين، اجتماعات فاترة عقيمة، ولم نكن معها على

---

1 - الطاهر عبد الله، المرجع السابق ، ص 56 .

2 - الهادي جلاب، مرجع سابق، ص 246. نشر بلاغ الحزب الدستوري في جريدة "الأمة" الصادرة بتاريخ :9أفريل 1922.

3 - نفسه، ص- ص 247-248.

مستوى الأحداث، بل رأينا أن الكثير من أنصارنا قد انفض من حولنا إما يأسا أو ألما أو استعدادا لتلقي ما ستجود به الإقامة العامة الفرنسية))[1]. هذه العبارات تعطي بوضوح الصورة التي صار عليها الدستوريون بعد أن انخدعوا بوعود المقيم العام المراوغة، فشعروا بالخيبة والخديعة، التي دفعوا ثمنها في ركود نشاطهم.

ج – **الحزب الدستوري المستقل**:

تعد نشأة هذا الحزب نتيجة من نتائج آثار أزمة أفريل 1922 وتداعياتها على الحركة الوطنية التونسية، وعلى رأسها الحزب الدستوري التونسي، الذي تعرض إلى محنة أخرى، ضمن الانشقاقات التي تعرض لها في انفصال أحد زعمائه وممثليه الفاعلين هو: فرحات بن عياد.

وكان وراء تأسيس الحزب الدستوري المستقل سنة 1922 كل من: الطيب بن عيسى، والشاذلي المورالي، وفرحات بن عياد ممثل الحزب الدستوري في باريس، وجاء هذا الموقف تعبيرا عن انفصال ابن عياد عن الخط المتصلب الذي تبناه الحزب الدستوري في شهر أفريل 1922، والذي يتنافى مع الصورة التي يقدمها عن هذا الحزب منذ استقراره بباريس[2].

ويرجع بعض المحللين هذا الموقف الذي صدر من فرحات بن عياد إلى كونه بورجوازيا، ولذا حذر من الإرهاب والتهديدات التي أصدرتها سلطات الحماية ضد قادة الدستور، كما يفسر حنقه على قادة الدستور الذين لم يكونوا يمدونه بالمال الكافي له للعمل وللعيش حيث كان مكلفا بتمثيل الحزب بباريس، علما أن الحزب قد عقد لذلك جلسة في 21 نوفمبر 1921 وحدد ما تم صرفه له من مال، وفي جلسة أخرى في 2 جانفي 1922، لم يرد الحزب على تقريره، فأرسل استقالته من تمثيل الحزب، لكنها رفضت من قبل اللجنة وكلفت اللجنة المالية بتقديرمرتب شهري له، وقد وضح السيد أحمد الصافي في جلسة للحزب يوم 11 جوان 1922 ما لاقاه من فتور من فرحات بن عياد، بل ولا مبالاة تجاه ما كلف به[3]. إضافة إلى قضية المال، فإن فرحات بن عياد كان تحت تأثير التشويش الذي كان يقوم به محسن بن عياد[4].

---

1 - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص260.

2 - علي المحجوبي، المرجع السابق، ص327.

3 - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص- ص262 -263.

4 - نفسه، ص265 .

كل هذه الأسباب دفعت فرحات بن عياد، ومن انضم له وحذا حذوه إلى تأسيس الحزب الدستوري المستقل، وهذه الحركة الجديدة التي كانت خلافا للدستور لا تشترط من المنخرطين دفع اشتراك مالي ولا قسم يمين خلاص، سرعان ما شنت حملة صحفية ضد الثعالبي ورفاقه لتطعن في احتكارهم للوطنية وتتهمهم باختلاس أموال الحزب الدستوري لفائدتهم[1].

لكن هذه الحركة لم تحقق أهداف أصحابها رغم أنها استطاعت أن تؤثر على الحزب الدستوري في بعض الأحيان، إلا أن ارتماء فرحات بن عياد في خدمة الحماية والمقيم العام " لوسيان سان"، وانكشاف أمره أمام التونسيين عموما بأنه كان يريد المقام والمال وأن يحظى بمكانة مرموقة في إدارة سلطة الحماية، ولم يكن يهدف لخدمة الشعب التونسي، ولا الدفاع عن المصالح والمطالب الوطنية للتونسيين ولا الحركة الوطنية التونسية، فأدى ذلك إلى عزلة هذا الحزب بل وضمور نشاطه نهائيا على ساحة العمل التونسي.

7 . الحزب من إصلاحات "لوسيان سان " حتى مؤتمر نهج الجبل :

تعتبر سنة 1922 سنة امتحان صعب للحزب الدستوري التونسي، نتيجة التأثير الذي أحدثته حركة الانشقاق التي تعرض لها من انفصال عدد من قادته ومن الشخصيات المؤثرة، مثل صاحب جريدة الوزيرل " الطيب بن عيسى " والشاذلي المورالي، وفرحات بن عياد وغيرهم.

وقد حاول المقيم العام أن يتم خطته في إضعاف الحزب الدستوري من خلال إقراراه لإصلاحات من أجل إفراغ مطالب الدستوريين من محتواها وسحبها منهم، رغم أن هذه الإصلاحات لن تؤدي إلا إلى ما يخدم مصلحة نظام الحماية.

وتضمنت هذه الإصلاحات مبدأ تمثيل السكان التونسيين عن طريق الانتخاب في مجالس محدثة في المستويات المحلية والجهوية والوطنية، مجالس العمالة(الولايات) ومجالس الجهات والمجلس الكبير، قد أصبح من الممكن لمجموعة من التونسيين البعض منهم منتخب أن يناقشوا لأول مرة منذ انتصاب الحماية المشاكل الاقتصادية والمالية المتصلة بالميزانية لبلادهم، والإعراب -إن لم يكن عن تطلعات الأهالي- فعن

1 - علي المحجوبي، المرجع السابق، ص329 .

مطالبهم على الأقل واستعاد الوزراء التونسيون الثلاثة ظاهريا على الأقل جانبا من نفوذهم[1].

وفي حقيقة الأمر فإن هذه الإصلاحات لم تعد بالنفع عن التونسيين نظرا للقيود والإجراءات التعسفية التي اتبعتها سلطة الحماية، فالطبقات الاجتماعية البسيطة لم يكن لها الحق في الانتخاب، واقتصار انتخاب المجالس على الأعيان بغية جلبهم لمساندة سياسة الحماية، وإبعادهم عن تأثير الدستور فيهم .

ولهذا فقد تباينت المواقف من هذه الإصلاحات، ولئن قابلها اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية بالاستياء، واعتبرها الدستور نوعا من الرجوع إلى الوراء فإنها أدت إلى إضعاف الدستور والتأثير عليه.

أما الحزب الإصلاحي فقد قابل هذه الإصلاحات بتأييد وقد كان يرى أن النظام الجديد يشكل خطوة إلى الأمام، وفي برقية إلى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي عبر زعماء الحزب الإصلاحي إلى جانب أملهم في توسيع هذه الإصلاحات عن اغتباطهم بما توفره للسكان من إمكانية للمشاركة في الحياة العامة[2].

وبالنسبة للحزب الدستوري فقد أرسل موفدا له وهو السيد: أحمد الصافي إلى باريس لتقديم نظرة الحزب لهذه الإصلاحات، وقابل وكيل الخارجية المدعو " بومارشي " وعرض عليه مشروعا كتابيا جاء فيه:((أما وقد عزمت فرنسا على إعطائنا حق الانتخاب، فنحن بمناسبة ذكر المجلس الجديد نطلب:

- تسوية العدد بين التونسيين والفرنسيين، لكيلا يتغلب الفرنسي دائما على التونسي.
- نطلب حرية الترشيح في كل جهات الانتخاب، فيمكن للقابسي أن ينتخب الباجي مثلا.
- مهما كانت درجة الانتخاب التي تنوي الحكومة إجراءها، نطلب أن تشمل جريدة الناخبين، كل تونسي توفرت فيه شروط السن والمصالح المدنية.
- إننا نطالب بمجلس تشريعي للبلاد .
- نطلبُ للمجلس جلستين الأولى في الخريف لبحث الميزانية وإقرارها، والثانية في الربيع من أجل بقية مشروعات الحكومة))[3].

---

1 - علي المحجوبي، المرجع السابق، ص332.

2 - نفسه، ص339 .

3 - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص – ص268-269.

وكان هدف هذه الإصلاحات امتصاص الغضب الشعبي وفك الالتفاف الجماهيري من حول الحزب الدستوري، وتضمنت – كما سبق ذكره – إنشاء المجلس الكبير، ومجالس القيادات ومجلس الجهات، وإنشاء وزارة للعدل، وعهدت للطاهر خير الدين بها، ورغم المواقف المتباينة منها، إلا أنه أتضح أن الجناح المعتدل في الحركة الوطنية، ممثلا في الحزب الإصلاحي، والحزب الدستوري المستقل، وبعض الشخصيات الدستورية مثل: الطاهر بن عمار[1] ومحمد شنيق[2]، قد قبلت بها وسارت في الاتجاه الذي يؤدي إلى تجسيدها.

ولقد فقد الحزب الدستوري في ظل هذا الوضع الجديد العديد من الجرائد مثل: الوزير، المبشر، والصواب. ويعني ذلك فقدانه لموارد مالية هامة، ومما زاد من قسوة الوضع بالنسبة للحزب الدستوري وفاة الباي محمد الناصر في سنة 1923، الذي كان متعاطفا مع الدستوريين، وخروج الثعالبي من تونس بعد الضغط الذي مورس عليه.

وبدأ العهد الجديد الذي تولى فيه محمد الحبيب[3] الملك في تونس، بختمه اتفاق مع الحكومة الفرنسية للقرار الشهير في 20 ديسمبر 1923، القاضي بتسهيل تجنيس

---

1 - الطاهر بن عمار(1889-1985): ولد بتونس في نوفمبر 1889، لعب أدوار سياسية في الفترة من 1991-1956، كان ضمن وفد الدستور سنة 1921الذي رفع مطالب التونسيين للسلطات بفرنسا، ترأس الوزارة الأولى التي قادت المفاوضات مع فرنسا التي ضمن الاستقلال الداخلي جوان 1955، والتي ستمهد لإعلان الاستقلال في 20 مارس 1956، توفي في 10ماي 1985.

2 - محمد شنيق :(1889-1976):ولد في ماي سنة 1889 ينتمي إلى عائلة ميسورة الحال، درس بالمعهد الصادقي، كما حصل من الخلدونية على شهادة في المحاسبات التجارية عين مدير شركة :الاتحاد التجاري عام 1906.استطاع جمع بعض الأموال بفضل الاتجار بالسكر أثناء الحرب العالمية الأولى، شغل رئيس للحجرة التجارية الأهلية للشمال بين 1920 و1948، كما عين رئيسا لبنك التعاضد المالي الذي أسسته السلطات الفرنسية عام 1922، وبقي في هذا المنصب حتى عام 1933، ترأس كذلك القسم التونسي للمجلس الكبير بين 1922 و1934، وأسس عام 1938 لجامعة العامة للنقابات التجارية والصناعية التونسية، عين وزيرا أول مرتين الأولى في عهد المنصف باي سنة 1943 والثانية في الفترة بين 1950 و1952، أبعده المقيم العام دي هوتكلوك إلى قبلي بسبب نشاطه السياسي، بعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية حتى وفاته في 20نوفمبر1976.

للمزيد انظر : الهادي التيمومي، **تاريخ تونس الاجتماعي (1881. 1956)**، ط1، تونس(صفاقس)، دار محمد علي الحامي،1997، ص . ص 47 . 48.

3 - محمد الحبيب (1922-1929): هو الباي السادس عشر من بايات تونس ولد في 13 أوت 1858، وتولى الحكم في تونس خلفا للناصر باي من سنة 1922 إلى وفاته في فيفري 1929.

التونسيين[1]. ولقد قاومت الصحافة الدستورية هذا القرار والإصلاحات التي سنها "لوسيان سان "[2].

وفي سنة 1924 حاول الحزب الدستوري اغتنام الأوضاع الجديدة بوصول اليسار إلى السلطة في فرنسا، فأرسل إلى باريس ثالث وفد من أجل العرض لمطالبه على الحكومة الجديدة، وهذا الوفد تكون من:

أحمد الصافي – الأمين العام للحزب.

صالح فرحات – الأمين العام المساعد.

الطيب الجميل وأحمد توفيق المدني.

بغرض مقابلة رئيس الحكومة الفرنسية، لكن هذا الأخير رفض طلب المقابلة مما أدى إلى فشل مهمة هذا الوفد[3].

وإثر هذه الأوضاع التي تمر بها تونس وفرنسا، ظهر تكتل بين الحزب الإصلاحي لحسن القلاتي، والحزب الدستوري. بعد مغادرة الثعالبي وتولي القيادة أحمد الصافي، ووقعوا بيانا صحفيا شمل كل من أحمد الصافي وحسن القلاتي وصالح فرحات والشاذلي القسطلي، ومحمد بورقيبة[4]، وعمر بوزقارو، ومحمد الصالح ختاش، ومحمد جعايبي، وأحمد المدني وعبد الرحمان الكعاك، والشاذلي خزندار، ومن المجلس الكبير محمد شنيق، وبشير العنابي والطاهر توكابري[5].

ومما جاء في هذا البيان:((من أجل مقاومة الخطر، ووقوفا أمام اتحاد أحزاب الفلاحة والمالية، ومن أجل مطالب الشعب التونسي، واستنهاضا للمدافعين عن النزعة التحررية والإنسانية، وبعيدا عن الخروج عن الشرعية المحددة في اتفاقية الحماية، فإن زعماء هذه الأحزاب المختلفة تتكتل من أجل الإصلاحات الضرورية، والأمن التام...))[6].

---

1 - A.O.M, Boite : 25H32, Doss :1, Historique Du Mouvement Nationaliste Tunisien, p44.

2 - Idem.

3 - Idem .

4 - محمد بورقيبة(1882-1956): ولد بتونس سنة 1882، درس بالزيتونة، كان مهتما بالصحافة تنقل للعديد من الدول في المشرق، ساهم في جريدتي البرهان والنهضة.

- انظر: الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص – ص 295- 299.

5 - A.O.M, Boite : 25H32, Doss : 1, Historique Du Mouvement Nationaliste Tunisien , p45.

6 - Idem .

في هذه الفترة استغلت سلطات الحماية بدورها الظرف الراهن واتخذت العديد من الإجراءات التي ضيقت بها الخناق عن الصحف والحريات العامة والسياسية، وأصدرت قوانينا زجرية في 29 جانفي 1926[1].

ومهدت هذه السلطات لهذه الأوامر وغيرها باتهام الحزب الدستوري، بالتعاون مع الشيوعيين إثر التقارب الذي حصل بينه وبين الجامعة العامة للشغل التي تأسست في أكتوبر 1924، وقامت بإضرابات ساندها فيها الحزب إلا أنه احتج بعد ذلك احتجاجا صارما على تهمه التعاون مع الشيوعيين الموجهة ضده، خاصة وهو يأمل قبول مطالبه من حكومة الجبهة اليسارية المؤلفة في فرنسا في غرة جوان 1924 برئاسة " ادوارد هيريو "[2].

لكن كل ذلك التقارب وهذه الليونة التي أبداها الحزب الدستوري لم تجد صدى لدى سلطات الحماية ولا الحكومة الفرنسية في باريس، التي لم تقابل وفد الحزب بقيادة الصافي، ولذا نجد أن الحزب لم يرض بحل الجامعة العامة للعمال التونسيين رغم ما قام به الاشتراكيون من محاولة لذلك وكذا الشيوعيين، ومثلت أوامر جانفي 1926، سوارا خنق من خلاله "لوسيان سان " كل إمكانية للعمل النضالي والإعلامي والسياسي، مما أدخل الحزب في مرحلة فقد معها روح المبادرة وظل الحزب على هذا الحال حتى نهاية العشرينيات، بل أصبح هيكلا هرما وهشا يكبله التوجه للاعتدال، حتى لا يندثر الحزب، ويراعي الحفاظ على مناضليه وقادته، أمام عنفوان سلطات الحماية لكنه في اليوم نفسه سمح للعديد من الجيل الجديد بالانخراط في صفوفه، وهو يحمل تصورات ومفاهيم متعددة للعمل الوطني[3].

ولقد ظهر تصميم سلطات الحماية على ضرب مقومات الشخصية التونسية، واستمرت عملية تذويب الهوية من خلال قراراتها الدورية والمتعاقبة مابين 1913 و1933، وبينت أنها إجراءات قمعية جدا لأنها تريد التجنيس الفردي والجماعي،

---

1 - محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس**، ص 118.

2 - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، ص98 .ويعتبر تاريخ 1924/12/03 هوتاريخ تأسيس جامعة عموم العمال التونسيين، وتكون أول مكتب لها من : محمد علي الحامي رئيسا، ويساعده ابراهيم بن عمر، ومحمد قدور أمين مال، وبشير جودي مساعد له، وكذلك: مختار العياري، طاهر حداد، بشير الفلاح، محمود كباش، محمد الغنوشي. انظر: Boubaker Letaief Azaiez, **Tels syndicalistes tels syndicats ou les péripéties du mouvement syndical tunisien**, Tunis, Cartage, T1,1980, pp29.

3 - زهير الذوادي، **تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين** (1929-1939) ، ط1 ، تونس، الأطلسية للنشر ، 2003، ص8.

وأضافت إليها التصميم على انعقاد المؤتمر الافخارستي 1930 لإعطاء دعم جديد للنشاط التبشيري وحملات التنصير، بل والأشد من ذلك الإصرار على إقامة تمثال "سان لويس" بوسط قرطاج[1].

انعقد المؤتمرالأفخارستي مابين 9 و13 ماي 1930 بمدينة قرطاج وقد تقبل الرأي العام الوطني التونسي الحدث كاعتداء على شعوره الديني، وكتصعيد في الحملة التبشيرية المسيحية الهادفة على زعزعة قوام هويتها الحضارية، وفضلا على أن المؤتمر قد انعقد على نفقة الميزانية العامة التونسية، فإن الحدث شكل لحظة صراع بين الدولة الإيطالية والدولة الفرنسية، وقد عايش الشعب التونسي النزاع الإيطالي الفرنسي على تأطير المؤتمر[2].

ولقد أثار انعقاد هذا المؤتمر ردود فعل لدى التونسيين وعلى رأسهم الحزب الدستوري الذي نظم حملة دعائية واسعة في إطار اجتماعات حزبية قانونية، إلى جانب اتصالات ومراسلات إلى الأعضاء في لجان التحضير والإشراف والرئاسة الشرفية للمؤتمر، وقام الشباب المدرسي والفلاحي بتحركات احتجاجية ضد المؤتمر، فاحتج التونسيون على هذا العمل الجارح لعواطفهم، والماس بعقيدتهم، فكان جواب الحكومة على ذلك إعتقال زعماء ونفيهم و تعطيل الصحف[3].

وكذلك ألحقت تتبعات عدلية بالكثير من المحتجين، لكن الرأي العام الشعبي، بقي مصعوقا وتحت وقع الشعور بالقنوط واليأس بسبب الصدمة التي تلقاها من وجود الباي وشيخ مدينة تونس الشاذلي العقبي، وقائد العاصمة صلاح الدين بكوش[4]، وشيخ الإسلام ومفتي البلاد في اللجنة الشرعية للمؤتمر[5].

---

1 - أمحمد المالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي** ، ط2 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994 ، ص188 .

2 - زهير الذوادي، **تحولات العمل الوطني التونسي** ، ص11. وهناك من أورد بأنه انعقد في الفترة مابين 3 و6 ماي من سنة 1930.

- انظر: **المجلة التاريخية المغربية**، العدد، 20/19، أكتوبر 1980، ص265.

3 . محي الدين القليبي،"ظاهرة مريبة في سياسة الاستعمار الفرنسي"، **م.ت.م**، العدد 20/19، أكتوبر 1980، ص270.

4 - صلاح الدين بكوش (1883-1959): ولد في 14 أوت 1883، وهو شخصية سياسية تونسية، تولى عدد من المسؤوليات على عهد لمين باي سنوات 1943-1947 وكذا 1952-1954، توفي في 24 ديسمبر 1959.

5 - زهير الذوادي، المرجع السابق، ص12.

واعتبر التونسيون أن هذا المؤتمر ((أصبح مظهرا للحملة العدائية العنيفة التي يقوم بها رجال الكنيسة ضد الإسلام، والتي أخذت تتشكل بشكل خطر... فلقد أعلنوا عن هذا المؤتمر بأنه حملة صليبية، وبأن الدافع لهم على عقده ...هو تحقيق الفكرة التي كانت تدور بين جنبي " لويس التاسع" والتي حملها الكاردينال لافيجري، وليست هذه الفكرة سوى ما يقصده" لويس التاسع" من حملاته الصليبية على هذه الديار، وهو إرجاعها إلى الصليب الذي أجبرت على قبوله بعسف الرومانيين))[1].

وانطلاقا من هذا التصور للمؤتمر قاوم التونسيون بكل ما استطاعوا من خلال الاحتجاج والتظاهر وتقديم العرائض، ممّا أعطى دفعا جديدا للحركة الدستورية لتعود بقوة للساحة التونسية، ولايمكن إغفال أن هذا المؤتمر جاء في السياق العام للسياسة الفرنسية في المغرب العربي من خلال الاحتفال بمئوية إحتلال الجزائر، وسنّ الظهير البربري بالمغرب الأقصى.

وهكذا فهذه الأحداث التي عاشتها تونس ساهمت بصورة أو بأخرى في تصلب الوطنيين التونسيين، خاصة وأن الحزب بعد فترة الخمول الوجيزة بدأ يعرف انتعاشا نضاليا، ساعدت عليه الأزمة الاقتصادية التي أثقلت كاهل الشعب التونسي، نتيجة انخفاض الصادرات وانهيار الإنتاج والأسعار، ولحق الإفلاس بعدد من المزارعين، وفي الوقت ذاته يمس شعور التونسيين الوطني والديني بانعقاد المؤتمر الافخارستي، وبتمويل من الميزانية العمومية، ممّا برهن للتونسيين اللامبالاة التي تكرسها سلطات الحماية وعدم قدرة الباي والقصر عن الدفاع عن مصالح التونسيين، والدليل على ذلك مشاركته ولو بصورة غير مباشرة في المؤتمر المذكور رغم المآخذ التي رفعها الوطنيون التونيسيون ومن معهم من مختلف الشرائح الاجتماعية.

ومع بداية الثلاثينيات عرفت الحركة الوطنية التونسية تطورا ملحوظا ونشاطا بارزا، تماشيا مع الواجبات التي تمليها ضرورة الدفاع عن مطالب التونسيين، خاصة وأن السياسة التي اتبعتها سلطات الحماية كانت لم تحقق للتونسيين مايريدون على الأقل في حده الأدنى، مما أدى إلى تجذر الحزب الدستوري و دخول العديد من العناصر الشابة واندماجها في صفوف الحزب مما أعطاه دفعا قويا، وكان له ذلك إثرعقد الحزب مؤتمرا وطنيا جامعا.

1 - محي الدين القليبي، المرجع السابق، ص271.

8 . مؤتمر نهج الجبل 13/12 ماي 1933 ونتائجه :

جاء انعقاد هذا المؤتمر في ظل تحرك جماهيري كان للحزب دور فيه، وفي ظل ما صدرعن الإقامة العامة برئاسة المقيم بيروطون مارسال من قرارات وأوامر زجرية، كان على إثرها تعطيل العديد من الحريات التي كانت للتونسيين، فازدادت الأوضاع تدهورا وسوء عما كانت عليه.

ومن هذه الأوامر الزجرية أمر بتاريخ 6 ماي 1933 يسمح بإيقاف أي كان أخل بالأمن العام بمجرد قرار إداري[1].

وللإشارة فإنه في هذه السنة توفرت للحزب الدستوري صحف أخرى فقد أسست اللجنة التنفيذية في شهر مارس 1933 صحيفة " صوت الشعب " للتعبير عن اتجاهها السياسي الذاتي، وساعدت الصحف الناطقة بخط الحزب الدستوري على تصلب المقاومة لنظام الحماية، فشكلت رافدا أساسيا لالتفاف العديد من الأصوات والأقلام حول الأفكار الدستورية، وصارت تقدم طرحا جديدا، لم يعد مبنيا على التعاون والاشتراك بل على الاستقلال، وفي هذا الصدد كتب الشاذلي خير الله في شهر أكتوبر 1930 في " صوت التونسي ":((قد حافظ هذا الشعب على خاصياته البدائية وطبيعته الخاصة اللتين يؤهلانه، عند الاقتضاء لأن يزيل الحجاب ويرفع عاليا راية الاستقلال...))[2].

وقد وجد الحزب الفرص المناسبة لإعادة تجميع الجماهير حوله رغم الأوامر الزجرية الصادرة منذ سنة 1926، مستغلا بذلك قضية دفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية، وما تلاها من جدال وصل حتى حد الفتوى الشرعية لهذه القضية، وما نجم عنها من اضطراب وردود فعل على المستوى الشعبي، وصلت إلى حد الاستعداد للتضحية بالنفس مقابل عدم مرور هذه الفتوى وعملية الدفن دون رد، وكتب أحدهم في جريدة " العمل التونسي":((لقد بلغ التأثر حدا بكى معه البعض، وقد شعرنا آنذاك أننا قادرون على إراقة دمائنا قطرة قطرة لمناصرة قضيتنا ... وباختصار قد كنا نشعر بأننا لا نقهر، ولعل سكان المكنين أدركوا لأول مرة منذ انحطاط الحضارة العربية، قوة المظاهرات))[3].

---

1 - زهير الذوادي، المرجع السابق ، ص17 .

2 - علي المحجوبي، المرجع السابق ، ص- ص 502-503 .

3- العمل التونسي ، 25 أفريل 1933 . هذه جريدة تصدر بالفرنسية أسسها الحبيب بورقيبة في نوفمبر 1932، وعندما تم تأسيس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934، صارت لسان حاله، وكان إلى جانبه البحري قيقه والطاهر صفر وغيره.

وفي هذه الظروف أدرك الحزب بضرورة لم وحدة الصف في إطار الحزب وتدعيم صفوفه بعدد من الأعضاء الجدد رغم ما كان يحمله هؤلاء من اختلاف مع قيادة الحزب، وأعضاء لجنته التنفيذية، فعمل على عقد اجتماعات على مستوى الشُعب إستعدادا وتمهيدا لعقد مؤتمر جامع.

وإثر أحداث أفريل 1933 التي جاءت عقب وقوف الجماهير التونسية ضد دفن المتجنسين في المقابر الإسلامية، انطلاقا من فريفيل(منزل بورقيبة حاليا)، وعمت مدنا أخرى[1]. خاصة وأن هذه الأحداث أعقبت فتاوى مفتي بنزرت، واستغلت الصحف الدستورية كالعمل التونسي، ولسان الشعب، والزهرة، وغيرها ذلك ونقلت الوقائع بالأفكار المضادة للتجنيس للمسلمين التونسيين، وبأنه يهدف محو الهوية الوطنية والإسلامية للتونسيين، لذلك صممت الجماهير على عدم قبول دفن المتجنسين في المقابر الإسلامية[2].

وكان الحزب قد عمل منذ البداية على مقاومة التجنيس، وهذا ما دفعه إلى أنه بمجرد أن شاعت الفتاوى الخاصة بقبول توبة المجنس ودفنه في مقابر المسلمين حتى قامت اللجنة التنفيذية للحزب، وقصد أعضاؤها كلا من محل شيخي المجلسين المالكي والحنفي يوم ثاني العيد بقصد المفاهمة معهما وإقناعهما بأن المسلمين استاءوا من الفتوى التي سمعوا أنها ستكون غير مطابقة لدينهم زيادة عن كونها ماسة باستقلالهم الذاتي الداخلي، ومنقصة من نفوذه وتقليص ظله بطول الزمن، فلم يكن من الشيخين إلا أن سكّنا من روع أعضاء الوفد وإشعارهم بأنهما يعملان بل لايقدمان على عمل يخالف أصول الإسلام، وفي الواقع أن جواب الشيوخ كان على عكس ما أشعرا به أعضاء اللجنة، وظهر أثر ذلك بعد بضعة أيام لمّا ذاع مضمون الجواب الرسمي[3].

وقد عمل الحزب إزاء هذه الأحداث على لم أعضائه ولجنته التنفيذية في لقاءات في نهج الجبل، وفي مختلف المقرات المحلية والخارجية أو في المساجد وتناولت مختلف القضايا في كيفية الوقوف ضد سلطة الحماية الفرنسية[4].

---

1 - **العمل التونسي**، 28 أفريل 1933.

2 - A.O.M, Boite:25H32, Doss:1,Historique Du Mouvement Nationaliste Tunisien, p56

3 - **الوزير**، العدد378، 1933/04/20.

4 - A.N.T, Fonds : MN, Boite : 24/6 ,DocN°24, "Notes sur le Destour -Origines - Evolution",p4.

وفي ظل هذه الأجواء والأوضاع الجديدة، استجابت اللجنة التنفيذية للحزب وقرّرت عقد مؤتمرعام يومي 12و 13 ماي تعبيرا عن تحديها للحماية التي فرضت على تونس في مثل نفس هذا اليوم من سنة 1881، وإظهارا بأن الوطنيين التونسيين يريدون التعبيرعن مطالبهم والتذكير بما تعهد به الفرنسيون، وتم ذلك بنهج الجبل بتونس العاصمة.

وافتتح المؤتمر أشغاله صبيحة يوم الجمعة 12 ماي 1933 بحضور أعضاء اللجنة التنفيذية ونواب كافة الشُعب الوافدين من أنحاء البلاد، وقد استدعى الحزب لحظة الافتتاح رجال الصحافة وحملة الأقلام ونخبة من أصحاب الشخصيات البارزة في الطب والحقوق والصيدلة وحاملي الشهادات العليا وطائفة من وجهاء الأمة وسراتها، فلبوا الدعوة متضامنين مع الحزب الذي كان يخدم القضية التونسية[1] .

وقد بلغ العدد الإجمالي للممثلين الحاضرين للمؤتمر عن الشُعب التسعين نائبا مثلوا كل شعب الحزب من مختلف أنحاء البلاد، وقد افتتح المؤتمر بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم أنشد تلاميذ شعبة الحلفاويين أناشيد وطنية، استدعى الحزب عدد من ممثلي الصحافة مع عديد من الأنصار والمتضامنين معه[2].

وفي الافتتاح ألقى الأمين العام أحمد الصافي خطابا تعرض فيه لمسيرة الحزب طيلة ثلاثة عشر سنة منذ تأسيسه، وتطور خطه السياسي تماشيا مع التغييرات التي عرفتها البلاد، وكذلك مع طموحات الشعب، أما نائب الأمين العام صالح فرحات الذي تلى الصافي، فقد ألقى خطابا ارتجاليا في الموضوع ختمه بطلبه من المؤتمر العام الاقتراع على توجيه برقية باسم المؤتمرين إلى المراجع الباريسية تتضمن الاحتجاج على إجراءات السادس ماي الزجرية، فقوبل اقتراحه مع المبادرة بذلك حالا باللاجماع[3].

وبعده تداول في أخذ الكلمة عدد من ممثلي الشعب منهم إبراهيم بن ضياء ممثل شعبة المكنين، فاقترح المواظبة في العمل الوطني وتجديد طرق الكفاح، أما الطاهر صفر فقد عبر عن دور المؤتمر في تجديد برامج الحزب، واقترح انعقاد المؤتمر مرة في السنة، وأخذ الكلمة الحبيب بورقيبة[4] رئيس تحرير" العمل التونسي" فحلل أبعاد

---

1 - **الوزير**، العدد:380 ، يوم 18 ماي 1933.

2 - La voix du peuple 20 Mai 1933

3 - **الوزير**، 18 ماي 1933.

4 - الحبيب بورقيبة (1903-2000): ولد يوم 3 أوت 1903 بمدينة المنستير - 160كلم عن تونس العاصمة-، زاول تعليمه الابتدائي والثانوي بالمعهد الصادقي، ثم بمعهد كارنو تحصل على الباكالوريا سنة 1924، ثم التحق= =

أوامر السادس ماي الزجرية، كما تعرض للأوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها البلاد، وختم بالثناء على قادة الحزب الدستوري[1].

وعقب انتهاء أشغال الافتتاح انقسم المؤتمرون إلى ثلاث لجان هي: اللجنة الإدارية، اللجنة السياسية، ولجنة نشر الدعوة، وتم تخصيص صبيحة ومساء الجمعة 12 ماي لأعمال اللجان ودراسة مقترحات شُعب الدستور، بعد ذلك تم التصويت بالإجماع على البرنامج الجديد، ثم توجه المؤتمرون لإعطاء الثقة في أعضاء اللجنة التنفيذية، وتم إلحاق أعضاء جدد بها وهم:- الدكتور محمود الماطري[2]، والحبيب بورقيبة، والطاهر صفر[3].

== بجامعة باريس ونال منها الاجازة في الحقوق ، انخرط في الحزب الدستوري منذ سنة 1922، كتب في العديد من الصحف، ثم أسس جريدة العمل مع نخبة من أصدقائه، عين عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب سنة 1933، مالبث أن إنشق عنه وأسس الحزب الدستوري الجديد وتولى أمانته العامة، أعتقل العديد من المرات، فاوض فرنسا على الاستقلال الداخلي وتم إعلان ذلك في 3جوان 1955.ثم الاستقلال التام الذي أعلن في مارس 1956، انتخب رئيسا للجمهورية التونسية سنة 1957، بعد أن أزاح الأسرة الحسينية ممثلة في الباي من على مسرح الحياة السياسية في تونس، أزيح من الحكم في نوفمبر 1987 من طرف وزيره الأول السيد: زين العابدين بن علي – الرئيس السابق لتونس- توفي في 6 أفريل 2000 بالمنستير.

- انظر : الحبيب بورقيبة، **بين تونس وفرنسا كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون** ، تونس ، المطبعة الرسمية، 1957، ص13. وكذلك : الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص – ص 386-387.

1 - . La voix du peuple 20 Mai 1933

2 - محمود الماطري(1897-1972): ولد بمدينة تونس في ديسمبر1897، درس في الصادقية، وبعد حصوله على شهادة ختم الدروس بها عين في أكتوبر 1916 معلما، بعد حصوله على الباكالوريا التحق بالمدرسة الطبية في ديجون بفرنسا، كان رئيس للحزب الدستوري الجديد إثر ظهوره سنة 1934، أبعد لبرج لوبوف، اختلف مع بورقيبة، تولى العديد من المناصب.

انظر : الصادق الزميرلي، المرجع السابق، ص – ص355-360.

3 - الطاهر صفر(1903-1942): ولد بالمهدية في 15 نوفمبر 1903 ، درس بالكتاتيب وحفظ بها القرآن الكريم، ثم إلتحق سنة 1909 بزاوية سيدي عيسى، ثم بالمدرسة الصادقية وبمعهد كارنو، انتقل سنة 1925 لباريس لدراسة الحقوق، وهناك وجد رفاقه في الصادقية مثل: الحبيب بورقيبة والماطري، وقيقه وتحصل منها على إجازة في الحقوق وانضم سنة 1927 لجمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا، عاد لتونس سنة 1928،وقام بالعديد من النشاطات كالكتابة الصحفية في عدد من الصحف العربية والفرنسية كالعمل التونسي وصوت التونسي، وانضم للحزب الدستوري واشتغل في المحاماة، ولما إنشق الدستور الجديد عن الحزب كان من أبرز قادته، سجن العديد من المرات، وتوفي في 9 أوت 1942 ودفن في المهدية.

انظر: André Demeerseman,((Tahar Sfar)), **Ibla** , 1960, pp139-149.

وبقية أعضاء جماعة العمل التونسي أي:البحري قيقه[1]، وعلي بوحاجب[2].ولقد خرج المؤتمرون بقرارات هامة وضحت العديد من التغيرات والمخططات التي ينوي الحزب السير على منوالها، وجاء في جلسة اختتام المؤتمر:((بعد الإطلاع على النشاط السياسي للحزب خلال الثلاث عشرة سنة الأخيرة وإفلاس سياسة المشاركة المزعومة، وحيث أن الوضع السياسي والاقتصادي في العالم في وقتنا هذا، وتطور العلاقات الرابطة بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها نحو طرح المسالة الاستعمارية في مظهر جديد، ومع إقدام بعض البلدان المستعمرة على دفع مستعمراتها نحو التحرر، وحيث أن التبعية الاقتصادية المفرطة للمستعمرات بالنسبة للبلدان المستعمرة قد أدت إلى إفلاس الشعوب المستعمرة، ولأن رسالة الحزب الدستوري التونسي تقتضي السير بالشعب التونسي نحو التحرير الذي أصبح ضروريا، يعلن الحزب أن هدفه السياسي يرمي لتحرير الشعب التونسي والحصول على دستور يحفظ الشخصية التونسية وتتحقق به سيادة الشعب))[3].

وذلك بإيجاد:((برلمان تونسي ينتخب بالاقتراع العام، يملك حق وضع منهاج أعماله وتكون له كامل السلطة التشريعية.و تكوين حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان. والفصل بين السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية. و إقامة عدالة تونسية يخضع لها جميع السكان المستقرين بالبلاد. وتوفيرالحريات العمومية لكل التونسيين دون تمييز، والتعليم الإجباري العام، وحماية الحياة الاقتصادية للبلاد، وتوفير كل الوسائل الكفيلة بنشل البلاد من الانهيار المادي والمعنوي الذي تتخبط فيه، وضمان مكانتها بين الأمم التي تحدد مصيرها بنفسها))[4].

---

1 - البحري قيقه(1904- 1998): ولد في 4 مارس 1904 بتاستور كان من المؤسسين لجريدة العمل التونسي سنة 1932 رفقة بورقيبة، درس الحقوق واشتغل بالمحاماة، وكان من أعضاء مكتب الديوان السياسي الأول للدستور الجديد بعد تأسيسه سنة 1934، تولى العديد من المسؤوليات وشغل مناصب مختلفة وتوفي سنة 1998.

انظر: Jean François Maartin, **Histoire de la tunisie contemporaine de ferry à bourguiba 1881-1956**,paris, éd:l'harmattan, 2003,pp130-131.

2 - **La voix du peuple** 20 Mai 1933 .

3 - نفسه.

4 - A.O.M, Boite : 25H32, Doss : 1, Historique Du Mouvement Nationaliste Tunisien, P56-57. وكذلك : **La Voix du peuple** 28/05/1933.

والملاحظ أن هذه المطالب التي رفعها المؤتمرون، تكاد تتطابق كلية مع المطالب التي رفعها الحزب منذ إعلان تأسيسه، مما يوضح القناعة الراسخة للدستوريين بأن ما فعلوه في البداية، وما جاء في كتاب تونس الشهيدة، تعد خطة رسمها الحزب ومؤسسوه ومنهاج لخط سير الحزب، يظل دائما يناضل من أجله ويكافح في سبيله.

ومن خلال هذا المؤتمر استطاعت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري تحقيق عدة أهداف، فهي من جهة استطاعت أن تلم شمل الدستوريين مرة أخرى، وأن تضم إلى اللجنة التنفيذية طاقات شابة جديدة وتدمجهم في قيادة الحزب، رغم ما سينجر للحزب من هذه الخطوة، وتحديدا جماعة " العمل التونسي ".

كما أن انعقاد هذا المؤتمر يعد تحديا واضحا لما أصدرته سلطات الإقامة العامة من أمر في6 ماي 1933، بغية تضييق الخناق عن العمل الوطني والدستوريين، يضاف إلى هذا أنه أعاد دفع قضية الاستقلال والتحرر من الاستعمار للتداول على سطح الأحداث والمطالب، فالمناداة بحكومة وبرلمان وعدالة كلها كفيلة بأن تضع تونس في مصاف المستعمرات المتحررة من قبضة الاستعمار والحماية.

لكن هذه النتائج الايجابية لم تكن لتدوم مدة طويلة يهنأ فيها الحزب بقوته وتماسك صفه، إذ نجد أن المقيم العام "مونصرون"[1] قد أصدر قرارا يقضي بحل الحزب الدستوري في 31 ماي 1933 مما عطل حركته، وأوقفت صحف الحزب مثل: صوت الشعب وصوت التونسي والعمل التونسي، ورغم هذه الظروف التي صار يعيشها الحزب في تلك الفترة، إلا أنه لم يمر وقت طويل على وجود مجموعة العمل التونسي داخل اللجنة التنفيذية للحزب، حتى نشبت خلافات بين قادة الحزب من الجيل القديم والجيل الجديد الذي انضم حديثا للجنة الحزب، وقد أعطيت تفسيرات عدة لهذا الخلاف، فأصبح الطرف الجديد ينتهز الفرص المناسبة لإعلان خروجه عن قيادة الحزب، وهو ما تم بعد ذلك إثر توفر الذريعة الملائمة.

وتمثلت هذه الذريعة في ذلك الاجتماع الذي تم بين المقيم العام الفرنسي وأعضاء اللجنة التنفيذية للحوار معهم حول إصلاحات يزعم إعطاءها للحركة الوطنية وطلب منهم أن يكون هذا الحديث سرا خشية رد فعل المعمرين، فطلبت اللجنة من أعضائها عدم إفشاء هذا الحديث لكن " البحري قيقه " وهو من الأعضاء الملتحقين إثر مؤتمر نهج

---

1 – فرانسوا مونصرون . François Monceron . تولى الإقامة العامة في تونس من سنة 1929 إلى غاية 29 جويلية 1933.

الجبل أفشى هذا السر، فوجه المقيم العام اللوم للجنة التنفيذية التي بدورها فصلت المحامي البحري قيقه[1]. فاعتبر زملاؤه هذا القرار جائرا، وتكتلوا مع بعضهم وبدأت حملتهم ضد الحزب واللجنة التنفيذية له، وتصاعدت المواقف بين الطرفين وأدت إلى انقسام الدستوريين من خلال تأسيس:"الحزب الدستوري الجديد"، أو ما عرف بـ:"الديوان السياسي".

1 - الطاهر بن عبد الله، المرجع السابق، ص59.

الخلاصة:

مع مطلع القرن العشرين عرفت البلاد التونسية تزايدا في نشاط الوطنيين التونسيين، حيث أُنشأت العديد من الجمعيات والنوادي والصحف، كجمعية قدماء الصادقيين، التي استطاع العديد من أعضائها تأسيس حركة الشبان التونسيين سنة1907، فأظهرت مطالبها التي مست عددا من جوانب الحياة التونسية من تعليم وزراعة وصناعة وصحة.

وشكل هذا التحرك زخما كبيرا أدى لزيادة الوعي الوطني، مما ولّد استعددا لدى التونسيين لمساندة كل تحرك يحقق النظر في مطالبهم، فكانت أحداث مقبرة الزلاج1911، ومقاطعة التراموای 1912، ومالحقها من ردود فعل فرنسية قاسية على هذا التحرك، ومقابلة سلطات الحماية لمطالب التونسيين بنوع من الشدة.

فساهمت تلك الأحداث ومارافق الحرب العالمية الأولى من تطورات في دفع النخبة التونسية المتصدرة للعمل الوطني لضرورة إنشاء هيئة تجمع من خلالها جهودهم، ويدافعون بها عن المطالب التي ينادون بها ويعملون لتحقيقها، فانصب التفكير والجهد في البداية حول صياغة المطالب، ويتبين ذلك من العمل الذي قام به الثعالبي ومرافقيه في فرنسا خلال فترة التسوية لقضايا ومخلفات الحرب العالمية الأولى.

وكان من نتائج ذلك العمل ظهور كتاب " تونس الشهيدة"، وما أعقبه من لقاءات ومشاورات أفضت إلى تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1920، وتحديد أطره التنظيمية والإدارية وأهدافه التي يعمل على تجسيدها، والمطالب التي ينادي بها، والمبادئ والأسس التي ينطلق منها.

فنهل الحزب من معين الحركة الإصلاحية التي تعود جذورها لخير الدين باشا ومحمود بن محمد قابادو ومحمد بيرم الخامس، وغيرهم ممن نادوا بإصلاح الأوضاع في البلاد التونسية حتى قبل فرض الحماية عليها، و ارتكز الحزب على التكوين الذي حازه عدد من أعضائه وقيادته في جامع الزيتونة والمدرسة الصادقية، مما أظفى على توجهه وخطابه مسحة دينية وتمسكا بالروح العربية الإسلامية في الصبغة العامة التي طغت -خاصة - على أعضاء لجنته التنفيذية.

واستنادا إلى تلك المبادئ والأهداف حظيت الحركة الدستورية منذ نشأتها بمؤازرة واسعة من جميع الشرائح في البلاد، كما أنها لقيت مساندة من قصر الباي وتعاطف معهم بعض الأمراء بصـــــــورة كبيرة، مما أدى إلى الانتشار الواسع للأفكار الدستورية،

ونفوذها بصورة سريعة حتى أصبحت قوة هامة مع مطلع العشرينيات في تونس، هيبت حتى سلطات الإقامة العامة، مما فتح باب الصراع بين الطرفين.

ورغم تحقيق الحزب الدستوري لنقلة نوعية في مسار الحركة الوطنية التونسية، بترسيخه المطالب الوطنية التي ارتكزت في أساسها على إقرار دستور لتونس حتى يكون مرجعا موضحا لحقوق التونسيين، وبالرغم من البداية القوية له، إلا أنه واجه العديد من المصاعب والأزمات كظهور الحزب الإصلاحي سنة 1921، الذي أسسه حسن قلاتي وأتباعه، ثم جاءت أزمة أفريل 1922، لتضيف للحزب صعوبات أخرى وتضييقا على نشاطه خاصة وأنه وقف مع العائلة الحسينية في مواجهتها لسياسة المقيم العام الفرنسي وتعنته، لكن في الأخير إنطلت عليه خدعة المقيم العام، ثم ما لبث الحزب أن عرف انشقاق مجموعة أخرى عنه وتأسيسهم للحزب الدستوري المستقل سنة1922، لكن هاذين الحزبين المذكورين لم يكن لهما تأثيرا كبيرا عن الحزب الدستوري ولا حتى في الساحة السياسية بتونس.

ومن المصاعب التي واجهها الحزب عمل الإدارة الاستعمارية على إضعافه من خلال التضييق على نشاطاته ومناضليه ومصادرة صحفه و إقرار إصلاحات بعيدة عن ما يطالب به ولاتحقق مطامح التونسيين، خاصة وأن الحزب قد واجه سياسة التجنيس التي حاولت فرنسا تطبيقها، فأدى ذلك لهجرة الشيخ الثعالبي سنة1923، فخلفه على رأس الحزب أحمد الصافي.

ورغم ذلك فإن الحزب لم يقطع تواصله مع السلطات الفرنسية حيث سير وفدا لباريس لعرض وتوضيح مطالب التونسيين سنة 1924، لكن هذا الوفد فشل في مسعاه، واستمر السجال بين الطرفين الفرنسي والتونسي حتى أصدرت سلطات الحماية قوانينا زجرية، واتهمت الحزب الدستوري بالشيوعية إثر الإضرابات التي قامت بها الجامعة العامة للشغل، فمثلت القوانين الردعية الصادرة في جانفي 1926 سوارا خنق من خلاله المقيم العام " لوسيان سان " كل إمكانية للعمل الوطني إعلاميا وسياسيا، مما أدخل الحزب في مرحلة فقد فيها زمام المبادرة، وخفت نشاطه حتى أواخر العشرينيات من القرن الماضي.

لكن إنعقاد المؤتمر الأفخارستي في ماي 1930، وبروز سياسة التجنيس بصورة أكثر حدًة مما سبق أعادت للحزب أنفاسه، فأظهر الحزب مقاومته ورفضة للمؤتمر المذكور، من خلال تظاهره واحتجاجه عليه.

واستطاع الحزب من خلال نشاطه جر الجماهير وراءه لتكون سندا له، فأدى انضمام العديد من الشبان الذين كانوا متحمسين للعمل والفكرة الوطنية للحزب إلى انتعاشه، ومن أبرز هؤلاء الشبان جماعة جريدة: "العمل التونسي"، الذين استطاعوا فرض أنفسهم في الميدان، مما جعل قيادة الحزب تسارع إلى ضمهم في اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مؤتمر نهج الجبل المنعقد 13/12 ماي 1933، ليحقق الحزب من خلاله توحيدا لجهود الدستوريين، وتثبيتا للمبادئ التي أسس من أجلها، لكن تلك الوحدة التي حاولت القيادة ترسيخها لم تدم طويلا، لأن الخلاف دب في الصفوف ومن داخل اللجنة التنفيذية، وتطورشيئا فشيئا حتى أدى لإنقسام الحزب، لإختلاف جماعة العمل التونسي مع قيادة الحزب ولأسباب أخرى متعددة.

الفصل الثاني

انقسام الحزب الحر الدستوري التونسي وانعكاساته على الحركة الوطنية التونسية.

1ــ أسباب وعوامل انقسام الحزب الدستوري.

2ــ مؤتمر غرنوطة أفريل 1934 ونتائجه.

3ــ أثر انقسام الحزب الدستوري على الحركة الوطنية التونسية.

انقسام الحزب الحر الدستوري التونسي وانعكاساته على الحركة الوطنية التونسية.

على الرغم من الإرادة الكبيرة التي كانت تحدو عناصر الحزب الحر الدستوري التونسي من أجل المضي قدما بالعمل الوطني، وتطوير وسائل المواجهة لأساليب السياسة الاستعمارية خاصة بعد مؤتمر نهج الجبل، إلا أن الحركة الوطنية التونسية في تلك المرحلة وأثناء غياب الشيخ عبد العزيز الثعالبي عرفت تحولات كبيرة على عدة أصعدة، عكست تغيرات عرفها المجتمع التونسي، فأثر ذلك على الحزب الدستوري الذي يبدو أنه لم يستطع التغلب على المعوقات الداخلية التي يحملها في طيات صفوفه، لأن الحزب لم يتعاف مما كان يتردد من نقد وخلاف دائر بين العناصر القديمة والعناصر الجديدة التي التحقت بقيادة الحزب بعد المؤتمر المذكور، مما أدى إلى نشوب الخلاف بصورة أكثر حدّة، ففُتح صراعا أكثر شراسة كرّس الانقسام بين الطرفين، وعجّل بإنشاء الحزب الدستوري الجديد " الديوان السياسي". فماهي أسباب وعوامل هذا الانشقاق؟ والنتائج المترتبة عليه وانعكاساتها على مسار الحركة الوطنية التونسية؟.

1- أسباب وعوامل انقسام الحزب :

إن المتتبع لمسيرة الحزب يلاحظ أن الشقاق الذي حدث في صفوف الحزب الحر الدستوري التونسي وأدى لانقسامه إلى قسمين متنافسين، لم يكن وليد التوقيت الذي وقع فيه فعليا على أرض الواقع، بل كان نتيجة لترسبات عدة نخرت عود الحركة الوطنية التونسية وعلى رأسها الحزب المذكور، فقد انشق عنه الحزب الإصلاحي والحزب الدستوري المستقل- كما سبق ذكره-[1]، وزادت هجرة الشيخ عبد العزيز الثعالبي بما له من قيمة واعتبار وشخصية في نفوس الدستوريين في خمود حركة الحزب، زيادة عن مواقف الإدارة الاستعمارية من خلال سياسة المقيمين العامين المتسمة بالمكر والدهاء واتباع سياسة "فرق تسد" خاصة تجاه الحزب الدستوري.

هذه كلها عوامل قد أضعفت الحزب خلال العشرينيات من القرن الماضي، يضاف إليها العديد من العوامل المتداخلة منها الاجتماعية وحتى النفسية والشخصية، لتكون من أسباب انقسام الحزب، فبالرغم من استعادته نشاطه مع بداية الثلاثينات إثر المواقف التي اتخذها من المؤتمر الأفخارستي سنـــة 1930 و من حركة التجنيس ، والتـــي أدت إلى

1 - انظر الفصل الأول، صفحات 28 – 33.

سريان الحيوية في روح الحزب ومناضليه فنتج عنها اجتماع صف الدستوريين في مؤتمر نهج الجبل ماي 1933، الذي حاولت من خلاله قيادة الحزب تدارك الأزمة المحدقة بالحزب وتوحيد صفوف الدستوريين، وتكريس العمل التجديدي الذي نادى به فريق من المناضلين الشباب العائدين من فرنسا والنشطين:((فعلى جانب توحيد الحزب ومناضليه، وضع الحزب برنامجا ملموسا رغم بعض الغموض الذي اكتنف أهدافه الاستراتيجية التي استدل بها المؤتمرون لاعتبارات ظرفية متعلقة بوجود الحزب قانونيا))[1].

وفي سبيل إدماج جماعة " العمل التونسي" في قيادة الحزب ظهرت العديد من الأصوات المنادية بذلك من خلال طرح اقتراحات أثناء فترة عقد مؤتمر نهج الجبل، وحتى قبله، وكان من بين المنادين بذلك يوسف الرويسي[2] فقد طرح قبل انعقاد المؤتمر المذكور مسألة انضمام جماعة جريدة " L'Action Tunisienne " إلى اللجنة التنفيذية للحزب على نواب الجهات من أمثال نواب قفصة وفريانة، وكذلك على الطاهر صفر من الجماعة، ولما انعقد المؤتمر وكان الوضع السياسي بالبلاد رهيبا قدم الرويسي الفكرة على هيئة اقتراح إلى المؤتمرين بحضور الحبيب بورقيبة نفسه، فقامت عاصفة من التصفيق، وأيده في ذلك كل من محمد بوزويتة النائب عن شعبة قصر هلال والطاهر الراشدي عن شعبة قفصة[3].

ولم يكن هذا الاقتراح يحظى بالقبول لدى كل القيادة الدستورية، ويتضح ذلك من خلال رد الفعل الذي قابل به محي الدين القليبي يوسف الرويسي، إذ لفت انتباهه إلى

---

1 - زهير الذوادي، **الوطنية وهاجس التاريخ**، ص49.

2 - يوسف الرويسي(1907- 1980) : ولد سنة 1907 ببلدة دقاش، درس بجامع الزيتونة، وانتمى للحزب الدستوري حوالي سنة 1924، ناصر حركة محمد علي الحامي وكان من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد سنة 1934، كان ممن تم نفيهم إلى برج القصيرة . برج لوبوف . ومن أول من اعتقلوا في حوادث أفريل 1938، بقي بالسجن خمس سنوات معظمها بجنوب فرنسا، فأعاده المحور إلى تونس سنة 1943، لكنه سرعان ماهاجر إلى برلين، حكمت عليه المحكمة العسكرية الفرنسية غيابيا بالإعدام وتوفي عام 1980.

. محمد أبو القاسم كرو، مرجع سابق، ص408.

وكذلك: علي الزيدي، **دور الزيتونيين في الحركة الوطنية التونسية (1904. 1954)**، (رسالة دكتوراه تحت إشراف/ عبد الجليل التميمي)، تونس ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ج2، السنة الجامعية : 2002/2001، ص499.

3 . نفسه.

أنه قد ارتكب باقتراحه خطأ لكون بورقيبة((رجل مجنون وسيفرق الحزب))، وقد انتخب الرويسي إبان انعقاد المؤتمر المذكورعضوا في اللجنة السياسية بصفة مقررعام، وإلى جانبه كل من صالح فرحات ومحي الدين القليبي، ومحمد الصالح ختاش، والطاهر صفر[1].

ورغم المآخذ التي تداولت والمناقشات التي دارت حول قرار التحاق جماعة العمل التونسي باللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، إلا أنّه في الأخير تُوج المجهود بقرار جمع شمل الدستوريين الراغبين في النشاط داخل صفوف الحزب بانضمام فئة من الشباب إلى صفوف اللجنة التنفيذية للحزب لكن هذا الأمر لم يدم طويلا، فلم تمر إلا فترة قصيرة بعد المؤتمر المذكورآنفا، حتى ظهرت الخلافات بين أعضاء اللجنة التنفيذية القدامى والجدد على السطح.

فهل كان هذا الخلاف نتيجة لعوامل خارجية؟. أم أنه ناجم عن صراعات شخصية الغرض منها تزعم الحزب؟ أم نتيجة لاختلاف تكويني واجتماعي وأيديولوجي فكري؟. أم أنه مجرد خلاف شكلي حول أساليب ووسائل العمل؟.

إن التصريحات المتبادلة بين الطرفين إثر ظهورالانقسام في صفوف الحزب، وحتى بعد انعقاد مؤتمر قصر هلال وظهور الدستور الجديد "الديوان السياسي"، تُظهر أن عددا من الأحداث التي طرأت والتصرفات التي وقعت تحمل العديد من الإشارات إلى أسباب الخلاف حتى أنها ربما تعد نتيجة للإمعان في الدفع نحو انقسام الحزب أوالانشقاق عنه.

فبالنسبة لحركة التجنيس فإن ماوقع في المنستير بمناسبة دفن ابن موظف متجنس بالجنسية الفرنسية التي جرت تحت حراسة الجند، فأصبح قبر أحد المتظاهرين الذي قتل برصاصة[2] محل زيارة مقدسة، كانت من الشرارات التي ساهمت في تفجر

---

1 . علي الزيدي، المرجع السابق ، ص . ص 499. 500.

وكذلك: يوسف الرويسي، "مذكرات يوسف الرويسي السياسية"، **م.ت.م**، عدد 35. 36، ديسمبر 1984، ص . ص 191. 192.

2 - هو شعبان الحبوري، وكان ذلك إثر المظاهرات ورد فعل أهل المنستير على محاولة السلطات الاستعمارية دفن أحد المتجنسين بالمقابر الاسلامية ، وكانت نتيجة المواجهة بين جنود الحماية والشعب قتيل وثمانية عشر جريحا واعتقال حوالي خمسين أخرين.

للمزيد انظر: حفيظ طبابي، مرجع سابق، ص 41 .

الأحداث، إذ اعتبر الشعب كل من يتجنس مارقا وكافرا وليس له الحق في أن يدفن في المقابرالإسلامية، فتعددت الحوادث العنيفة والموحشة كلما مات مسلم متجنس، أما السلطات الفرنسية فحصلت من أكبر السلطات الدينية بتونس على فتوى يمكن للمرء بمقتضاها أن يتجنس دون أن يكون قد تخلى عن عقيدته الإسلامية وتدخلت الصحافة الوطنية فشنت حملة عنيفة حول مسألة التجنيس، وجعلت مستوى الحوار يرتفع إلى مناقشة بقاء الأمة أو تلاشيها، وبرز رجال همهم أن يفتحوا آفاقا جديدة للحركة الشعبية وأن يعطوا الحركة الوطنية وقد أدركها الفتور منذ أواخر 1925، دفعا جديدا[1].

وكان "إميل مورينو" وهو النائب البرلماني عن مقاطعة قسنطينة، والمناضل السابق، قد ألقى كلمة بمجلس النواب الفرنسي في شأن المتجنسين عاد عليهم بالوبال بصورة نهائية، وبلغ الهيجان أقصى حده في أوساط الطلبة على الخصوص[2]. بيد أن المقيم العام الجديد حاول بادئ الأمر سلوك سياسة ترمي إلى التقارب، بإحداث لجنة لدراسة الإصلاحات التونسية[3].

هذه الحوادث أخرجت إلى السطح ماكان مضمورا من الخلافات بين قادة الحزب القدامى والشباب المتكونين في فرنسا بقيادة الحبيب بورقيبة، والذين سموا بجماعة – العمل التونسي- [4] رغم أنها كانت بارزة للعيان حتى قبل ضمهم في اللجنة التنفيذية

---

1 - محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 119 – 120.

2 - شارل أندري جوليان ، **إفريقيا الشمالية تسير**، ص100.

3 - نفسه، ص 101.

4 - العمل التونسي: هي جريدة صدرت باللغة الفرنسية، وكان أول عدد لها في غرة نوفمبر 1932، وضمت هيئتها التاسيسية كلا من: الحبيب بورقيبة، محمد بورقيبة، محمود الماطري ، البحري قيقه، علي بوحاجب، بعد انفصالهم عن أسرة صحيفة"صوت التونسي" بعد اختلافهم مع الشاذلي خير الله ، وأعلنت الصحيفة أهدافها في :

- أن تبحث في ظل الحقيقة والصدق عن وسائل علاج الأزمة الاقتصادية والأدبية والسياسية الخطرة في البلاد التونسية.

- أن تدافع عن مصالح جميع التونسيين دون تمييز بين أديانهم مع الابتعاد عن أي تعصب طبقي أو اسثارة للفوضى.

- أن تضطلع بكافة مطالب الحزب الحر الدستوري المتعهد بتربية الجماهير وتنظيمها والتوسع في قاعدته بما يلائم المصالح التونسية.

- أن تتوسط بين الرأي العام التونسي والرأي العام الفرنسي لنشر فكرة العدالة والتفهم قدر الاستطاعة ، ولكن مع رفض اي تنازل يمس بكرامة الشخصية القومية التونسية.

للحزب إثر مؤتمر نهج الجبل، ووصل التفاهم بين الجيلين إلى طريق مسدود، مما أدى إلى أن كلا منهما سلك مسلكا مغايرا للآخر.

فانشق الزعماء الجدد: الأخوان محمد والحبيب بورقيبة والدكتور محمود الماطري والمحاميان الطاهر صفروالبحري قيقه عن قيادة الدستور القديمة وجعلوا يقاومونها ليمسكوا بأيديهم مقاليد الحزب، واهتموا بالتنديد بالفريق المسيرسابقا، ثم أعلنوا عن مقاطعتهم "اللجنة التنفيذية"وهي الهيئة المسيرة للحزب، وأحلوا محلها في مؤتمر قصر هلال مكتبا سياسيا متكونا من الشبان المنشقين[1].

وقد انبثق عن مؤتمر قصر هلال المنعقد بتاريخ 2 مارس 1934عددا من القرارات منها:((حل اللجنة التنفيذية للحزب جزاء وفاقا، لعبثها بإرادة الشعب، واحتقارها لنداءته وإمعانها في التمسك بتفرق صفوف الوطنيين الأحرار، وتعويض اللجنة التنفيذية بهيئة أخرى اختير لها من الأسماء " الديوان السياسي" على غرار الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، المتركبة من خمسة أفراد وقع انتخابهم توا وفي تلك الجلسة ذاتها، وهم السادة: الحكيم محمود الماطري، رئيسا، والحبيب بورقيبة، كاتبا عاما، الطاهر صفر نائبه، محمد بورقيبة أمين مال، والبحري قيقة نائبا له، كما تقرر رفت- طرد- أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب وإعلامهم بذلك والمصادقة على مسودة القانون الداخلي للحزب الحر الدستوري الجديد الذي عرضه على النواب الأستاذ الطاهر صفر، فقبله المؤتمر بالإجماع))[2].

وجاء في خطاب الحبيب بورقيبة في المؤتمر المذكور قوله:((إني قبل كل شيء ألاحظ لكم أهمية هذا المؤتمر وقيمته الرمزية إذ أنه حقيقة يمثل إرادة الأمة التونسية، ولذلك يمكنه أن تكون له السلطة التامة والنفوذ الكامل في مقرراته بخلاف الأعمال التي هي الآن...واسمحوا لي بعد ذلك أن أتعرض بإيجاز للخلاف الواقع بيننا وبين بقية أعضاء اللجنة التنفيذية لحزبنا الحر الدستـــوري المقدس وعن أسبابه ونتائجه وتطوراته ،

---

1 - محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص122.

- وكذلك الحبيب بورقيبة، **حياتي آرائي جهادي**، تونس، نشريات كتابة الدولة للإعلام، 1978، ص82.

. وكان ذلك بعد أن أعلن الحبيب بورقيبة استقالته من اللجنة التنفيذية يوم 9 سبتمبر1933، ثم تضامن معه الباقين، وتسارعت الأحداث لتصل لعقد مؤتمر قصر هلال.

2. ابراهيم عبد الله، **شروق وغروب أو نافذة على تاريخ النضال الوطني**، سوسة(تونس)، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، ج1، ،1990 ، ص 79. وكذلك : الحبيب بورقيبة، **حياتي آرائي**، ص84.

أما أسبابه الحقيقية فهي التباين في الطريقة التي نريد السير عليها والطريقة التي اتخذتها اللجنة لاتريد عنها بديلا وهي طريقة التكتم على الشعب مع التزلف إلى الحكومة، كما كان صرّح لكم به صديقي الطاهر صفر في صباح اليوم عندما تعرض إلى النشرة التي حررتها تلك اللجنة عام 1924، وسلمتها إلى الوفد الذي ذهب إلى باريس فطبعها ووزعها أعضاء الحكومة الفرنسوية وهي تلك الرسالة التي يقولون فيها: نحن لسنا بوطنيين، وذلك ليسكنوا بدعواهم روع الفرنسيين وليغالطوهم ظانين أن هاته الخزعبلات الصبيانية تروج عليهم، كما جاء فيها أيضا: أن الوسيلة الوحيدة التي اتخذناها لتحقيق رغائب الشعب هي مخاطبة رجال الدولة مع احترام القانون في دائرته الضيقة، وغير ذلك من الأمور التي تلاها عليكم الأستاذ صفر وهم في جميع أعمالهم كانوا يتكتمون على الشعب التونسي الذي كان يجهل تمام الجهل أمورهم ومقرراتهم ونتائج أعمالهم فاستحالت عليه مراقبتهم))[1].

ومن خلال كلام الحبيب بورقيبة يتضح أنّه حصر الخلاف بين القدامى والجدد في طريقة وأسلوب العمل، حيث كان بورقيبة ومن معه يفضلون طريقة العمل الجماهيري الشعبوي، ويرون بضرورة إقحام الجماهير في مواجهة السياسة الفرنسية، في حين أن القدامى كانوا يميلون للتعقل والهدوء إلى غاية تبين الموقف الرزين من دون تهور ولا فوضى، وفسر الجدد ذلك على أنه خمول وخوف وعدم قدرة من زعماء الحزب وأعضاء اللجنة التنفيذية على العمل الجماهيري.

ولم يكتف بهذا فحسب بل أراد الاستناد فيما يقول لتبرير تفسيره إلى ماكان قد صدر عن اللجنة التنفيذية سنة 1924، وهو ما لم يتسن لنا التأكد منه من خلال ما اطلعنا عليه من وثائق، لكن الظرف الذي كان يمر به الحزب الدستوري في العشرينيات يختلف كثيرا عما ظهر في الثلاثينيات، ولذا فإن استناد بورقيبة لما أورده من تصريحات سابقة لأعضاء اللجنة التنفيذية للحزب لا يخلو من التوظيف المغرض لسحب البساط من تحت أرجل قيادة الحزب، ولكسب ود المناضلين.

وهناك من يرجع الخلاف بين الطرفين إلى المؤاخذات التي رفعها الجدد عن جانب التسيير المالي للحزب بين أعضاء اللجنة التنفيذية بحيث: ((أن الأعضاء العتيقين في هيكل تلك اللجنة التنفيذية يستأثرون بالأموال دونهم وهم لايريدون إلا أن يشاركوهم

1 - الأرشيف الوطني التونسي، **مؤتمرات الحزب الدستوري التونسي** ، د.ت، تحت رقم : 998، ، ص15.

ذلك ويقاسموهم الغنيمة، فلما أبى القدماء عليهم ذلك خرجوا يشيعون شنائعهم ومخازيهم ويعلنون على رؤوس الملأ ما في الزوايا من جنايا))[1].

ويبدو أن الخلاف بين الطرفين لايعود إلى ماذكره بورقيبة في خطابه بمؤتمر قصر هلال، ولا إلى ماورد ذكره في جريدة النهضة فحسب، وإنما له جذور أعمق من ذلك يعود البعض منها حتى للتكوين الذي يحوزه كل طرف من الطرفين المنقسمين، لأن اختلاف الطرق ينجم عن اختلاف في التصور وفي منهجية العمل، وهذا يؤدي إلى تباعد النظر في الأساليب والوسائل المتاحة في مواجهة السياسة الاستعمارية، إضافة إلى أن النظرة للمبادئ التي يناضل من أجلها الدستوريون كانت سببا أيضا في التنافر بين الطرفين فالقدامى يعدّون أكثر إلتزاما بمبادئ الهوية والشخصية وعلى رأسها الدين والبعد القومي، لكن الجدد لم يريدوا سربلة أنفسهم بالمبادئ الدينية وهو ماسنوضحه.

فجماعة العمل التونسي كانت غربية الثقافة في الغالب وعلمانية المنهج، فلم تتفق مع أعضاء اللجنة التنفيذية الذين كانوا في أغلبهم من ذوي الثقافة العربية الإسلامية والفكر الشرقي المتدين[2].

وانطلاقا من هذا فقد كان أعضاء اللجنة التنفيذية قد تشددوا في المحافظة على الدين ورفضوا فصله عن السياسة باعتبار أن الإسلام دين ودولة، واعتبرت جماعة العمل ذلك إغراقا للقضية التونسية في الوحل، وتمزيقها بين السلطة الروحية والسلطة الدنيوية، وكان دليل أصحاب العمل التونسي أن الحزب أصبح بمزجه بين السياسة والدين، يعتبر طريقة صوفية ذلك أنه يفتتح جلساته بتلاوة الآيات القرآنية، وتؤثث قاعة للصلاة في نواديه ويشترط على من أراد الانخراط فيه أن يقسم اليمين بالله، يمين الإخلاص[3].

---

1 . **النهضة**، العدد 3288، 03/ 02/ 1934.

- النهضة: وهي جريدة إخبارية تهتم بالشؤون المختلفة في تونس، وصاحبها هوالشاذلي القسطلي الذي كان من مساندي حسن قلاتي عند تأسيسه للحزب الإصلاحي، بدأت في الصدور في أكتوبر 1923، واستمرت يومية منتظمة.

2 - يوسف مناصرية، **الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937**، تونس، دار المعارف للطباعة والنشر، 2002، ص13.

3 - نفسه، ص17.

وفعلا فقد كان الكفاح السياسي عند الجيل القديم مرتبطا أشد الارتباط بفكرة الأمة العربية الإسلامية، ومصطبغا في كثير من الأحيان بصبغة الجهاد الديني[1] ، ولهذا كانت نظرتهم لمفهوم الوطن والأمة مرتبطة بصورة كبيرة أكثر اتساعا من النظرة القطرية الضيقة ، فأغلب القدامى لايتصورون الأمة التونسية إلا في إطار المفهوم الإسلامي[2].

أما الجدد فهم من المثقفين المنحدرين في أغلبهم من الساحل والوطن القبلي وجربة..ألخ، كانوا زاولوا تعلمهم في المدرسة الفرنسية العربية، ثم في المعهد الصادقي وأخيرا في الجامعة الفرنسية، فمكنهم ذلك من التحصيل على الثقافة والتجربة السياسية السائدتين في أوروبا في ذلك العصر، فانتصب هؤلاء الشبان إبّان رجوعهم إلى وطنهم حوالي 1930 وقبلها مربين لبني قومهم رائمين غرس أفكار ومفاهيم حديثة، كمفهوم القومية حسب النمط الأوروبي في نفوسهم ومدربين إياهم على أساليب الكفاح العصرية، التي برهنت على جدواها في البلدان الأوروبية المعاصرة (سواء الشيوعية منها أو الفاشية).

وكان أفق أولئك المثقفين المستغربين تقف عند الحدود الضيقة للبلاد التونسية كما صاغتها سياسة الحماية، والاقتصاد المعاصر والحركة الفكرية العامة، فأسقطوا ذلك على صعيد الحياة اليومية، أي المجموعة القومية التونسية بأنها قسم متميز تمام التميزعن الأمة الإسلامية والعربية، وعلى أنها مجموعة من الأشخاص لا مجرد شتات من الأفراد وهي العبارة التي كان يرددها بورقيبة ورفقاؤه[3].

وتتضح الفروقات بين الطرفين حتى في الوسائل، ومن خلال ما أعلنه أعضاء الدستور الجديد في مؤتمرهم المنعقد بقصر هلال في 2 مارس 1934 بأنهم سيطبقون

1 - محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 121.

2 - جهاد عودة، مرجع سابق، ص47.

3 - محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 120.

في تونس طرق المقاومة الأوروبية التي تعلموها في كليات فرنسا، وتعودت عليها نفوسهم، وأنهم سينتهجون نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا قوامه العدالة والمساواة، يزيد فرنسا قوة ومتانة، ويكون الشعب التونسي قويا مرتبطا بالأمة الفرنسية لما بينه وبينها من تضامن لا ينكره أحد[1].

ويبررالدستوريون الجدد عقدهم لمؤتمر قصر هلال بأن اللجنة التنفيذية حادت عن ما تم رسمه في مؤتمر نهج الجبل بقولهم:((إن في علم كافة الدستوريين أن المؤتمر العام الاعتيادي للحزب الدستوري الذي انعقد بالعام الفارط – مؤتمر نهج الجبل 1933– قد أبدل البرنامج السياسي للحزب، وقرر العدول عن سياسة المشاركة والوقوف في صف المعارضة إلى أن تحصل على كافة مطالبها، كما أنه صرح بأن الغاية التي يسعى إليها الحزب هي تحرير الشعب التونسي، وبسط المطالب الجديدة التي قر الرأي عليها، وكان عددها نحو الثلاثين شُعبة وأذيع ذلك البرنامج على الجرائد المحررة باللغة الفرنسية وتداولته الألسن، فلم تعارض فيه شعبة من الشعب، فصار هو البرنامج الأساسي للحزب ونسخ ماقبله، والتزم بمراعاته واحترامه كل دستوري مخلص حقيقة لوطنه))[2].

وكانت مقررات مؤتمر نهج الجبل غير مقتصرة على النظر فيما سبق ذكره، بل عدلت حتى في التركيبة البشرية للجنة التنفيذية للحزب فالمؤتمر:((قرر بالإجماع إدخال السادة: الدكتورالماطري والحبيب بورقيبة، والبحري قيقه، والطاهر صفر في اللجنة التنفيذية الجديدة، وذلك لمَا قاموا به من جليل الأعمال وبذلوه من الجهود في سبيل الدفاع عن الوطن المفدى، ولما كان للهجة التي اتخذوها من الواقع الحسن وجميل التأثير في سائر الأوساط الوطنية التونسية))[3].

ورأى الدستوريون الجدد بأن هذا المؤتمر قد وافق على ميثاق مكن جميع الوطنيين من تحديد الأهداف العامة . لكن اللجنة تنصلت من جميع المشاكل الأخرى التي نشأت في الحركة الوطنية: - كطبيعة وسائل عمل الحزب ، والعلاقة مع الحكومة الحامية ،

---

1 - يوسف مناصريه، **الصراع الإيديولوجي**، ص 15.

2 - الأرشيف الوطني التونسي، العلبة / 28، الملف/01، الوثيقة رقم: 56، ((المؤتمر العام للحزب الحر الدستوري التونسي، المنعقد بقصر هلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة عام 1352))، ص4.

3 - الأرشيف الوطني التونسي، العلبة / 28، الملف/01، الوثيقة رقم: 56، ((المؤتمر العام للحزب الحر الدستوري التونسي، المنعقد بقصر هلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة عام 1352))، ص4.

والتعبئة الشعبية والمواجهة مع النظام الاستعماري، والتنظيم الداخلي، والمسائل المتعلقة بالكفاح من أجل تسيير السلطة مع مختلف القوى[1].

ومن سوء حظ هؤلاء العاملين أن التحاقهم باللجنة التنفيذية قد أدى إلى متاعب في حياة الحزب الدستوري، فلم تكن إلا عشية وضحاها حتى أحسوا بأنفسهم منفردين في داخل تلك اللجنة التنفيذية التي انضموا إليها، واعتبروا أنها حركة تراجعية خطرة في البرنامج واللهجة وأساليب المقاومة، ورأوا أن أغلبية اللجنة التنفيذية تتراجع عن دراية أو عن غير دراية عن البرنامج الأساسي الذي سطره المؤتمرالأخير، وتكيد لأعضاء "صوت التونسي" و"العمل التونسي" في الخفاء، وتسعى للانفصال عنهم واحدا بعد واحد بعد أن أدخلهم المؤتمر ومنحهم ثقته وذلك من دون استشارة الشعب عملا بقاعدة الاستبداد والفوضى وظنا أن الشُعب إذا وضعت أمام الأمر الواقع لابد أن تقبل ذلك بالرغم من شدة تألمها خيفة من إغاضة تلك الأغلبية التي هي أقدم في الحركة الدستورية[2].

ويبدو من خلال ما تقدم أن قادة الدستورالجديد وقعوا في تناقض مع أنفسهم من خلال نعتهم قيادة الحزب-اللجنة التنفيذية- بالانحراف عن مقررات مؤتمر نهج الجبل، مقابل تصريحهم بالارتباط بفرنسا، الأمر المنافي لعملية التحرر من الاستعمار، رغم أن الأمر لايمكن فصله عن السياق العام للتصريحات التي قد تخضع لظرفية الاحتلال وقدرة الدستوريين على المواجهة المباشرة مع المحتل دون النظر لما ينجر عن ذلك، لكنه في صورته يعد تناقضا.

فالتفسير الذي أعطاه الدستوريون الجدد حددوه في التراجع عن ما أقره مؤتمر نهج الجبل، والاستبداد في اتخاذ القرارات وهو ما يدعو للتساؤل: هل أن هؤلاء سيعودون إلى مقررات مؤتمر نهج الجبل في مؤتمرهم التأسيسي بقصر هلال مارس1934؟ . أم أن الأمر كان بحثا عن تبريرات تخول لهم الخروج عن الحزب الدستوري ، وتأسيس حزب خاص بهم.

---

1 - Mustapha Kraiem, **Mouvement National et Front Populaire(la Tunisie des années trente)**, Tunis, ISHMN,1996,p181.

2 - الأرشيف الوطني التونسي، العلبة /28، الملف/01 الوثيقة رقم: 56، ((المؤتمر العام للحزب الحر الدستوري التونسي، المنعقد بقصر هلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة عام 1352))، ص 5.

فجماعة العمل التونسي حملت على اللجنة التنفيذية، على صفحات الصحف والجرائد ومن خلال التصريحات مُظهرين أن قيامهم بالانشقاق مرده:((...الحركة التراجعية من اللجنة التنفيذية من حين وقع تبديل مقيم فرنسا بالقطر التونسي، فإنه من ذلك الحين كشف السيد محي الدين القليبي المسيطر على اللجنة التنفيذية عن براثنه وكشر عن أنيابه فكانت الفريسة الأولى التي اختارها هي السيد الحبيب بورقيبة، الذي كان مغضوبا ومحسودا على نشاطه الماضي في تحرير جريدة العمل التونسي ونشاطه في مسألة م.قرنوت، ونشاطه في حوادث التجنيس، وحوادث المنستير الجديدة)) [1].

فسرعان ما اتهم الحبيب بورقيبة بعدم الاستشارة لذهابه مع وفد من المنستير: ((لمقابلة سمو الجناب العالي وسرعان ما انصرف إليه اللوم والتعنيف وسرعان ما انتزعت منه اللجنة ثقتها مما اضطره إلى تقديم تسليمه، فارتموا على ذلك التسليم وقبلوه... ثم لم تمض مدة حتى قابلت الجماعة جناب المقيم، ووقفوا أمامه ذلك الموقف المخجل الذي وقعت إذاعته بالرغم من تكتمهم وسكوتهم، وتبرؤوا فيه تبرؤا تام من العمل التونسي وصوت التونسي... فكان ذلك التبري مخالفا تمام المخالفة لإرادة الشعب، وفيه تضعيف للأمة ورجالها أمام الممثل الجديد لدولة فرنسا، كما أنهم تبرؤوا أيضا من النقابات، ومن دفاع الاشتراكيين عن المطالب والحقوق التونسية ودفاع النواب الفرنساويين بالبرلمان فذكر السيد البحري قيقه الذي رافقهم وراقب سير أعمالهم وموقفهم وانتقدهم عليه أمام بعض الدستوريين))[2].

وواصلوا القول في موقف اللجنة التنفيذية: ((فلما أبصروا أن بقاءه باللجنة في حال انتقاده على أشخاصهم وتفطنه لأعمالهم قد صار خطرا عليهم، رأوا من اللازم المحتم رفته فصيروا أنفسهم من دون حق لجنة تحكيمية، وحكموا عليه بالرفت لا من اللجنة فقط، ولكن من الحزب الدستوري ليقطعوا حبل اتصاله بإخوانه الدستوريين إثر هذا الموقف وهاته الأعمال قدم السادة الدكتور الماطري ومحمد بورقيبة والطاهر صفر تسليمهم من اللجنة مفضلين العمل خارجها على مشاركة اللجنة مسؤولية هاته الأمور...))[3].

---

1 - الأرشيف الوطني التونسي، العلبة /28، الملف/01 الوثيقة رقم: 56، ((المؤتمر العام للحزب الحر الدستوري التونسي، المنعقد بقصر هلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة عام 1352)) ، ص . ص 5- 6 .

2 . نفسه ، ص6.

3 - نفسه، ص 7.

و يبدو أن التبرير المذكور سطحيا نوعا ما، لأنه اكتفى فيما ذهب إليه بما أقره أحد عناصر الدستور الجديد السيد البحري قيقه، ثم العودة إلى المواقف السابقة لذلك كموقف الحزب من إضراب نقابة عموم العملة التونسيين سنة 1925[1]، حين قامت قيادة الحزب بالوقوف موقفا سلبيا ولم تساند ذلك الموقف، حيث نظرت إلى الأمر على أنه تم بإيحاء من الشيوعية، وربما موقفها هذا كان نتيجة لوقوعها تحت الدعاية التي مارستها سلطة الحماية الفرنسية لتشويه سمعة النقابيين وقادة العمال.

ولقد بيَّن محي الدين القليبي كيفية استقالة الأعضاء السابق ذكرهم من اللجنة التنفيذية كلا حسب حالته في مايلي:((يعتقد الكثير من الناس الآن أن اللحنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري قد رفتت خمسة من أعضائها العاملين المثقفين ظلما وعدوانا وأنها بذلك افقدت الحزب قوة لا تعوض والحقيقة خلاف ذلك وصورتها كمايلي: أرسل المقيم العام كاتبه الخاص لإجراء بحث في حوادث المنستير فاقتفى أثره السيد الحبيب بورقيبة وطلب مقابلته وألح عليه في سماع شهود سماهم لهم بشأن حوادث المنستير فامتنع الكاتب من المقابلة وسماع الشهود قائلا: أن بحثه قاصر على فحص الأوراق المراقبة وإدارة العمل))[2].

وواصل قوله بأن الحبيب بورقيبة وجه : ((كتابا أرسل نسخة منه إلى جناب المقيم العام، واجتمع إلينا السيد الحبيب في اللجنة وقص علينا هذا الحديث فانتقدنا عليه بعض عبارات جاءت في ذلك المكتوب وطويت هذه الورقة، وعلمنا بعد حين أن السيد الحبيب عازم على زيارة المقيم على رأس وفد من أهل المنستير لشكره على عزل العامل فما أرضاه ذلك وأصر هو على المقابلة، ولكنه اقتنع أخيرا بأن مقابلته يجب أن تكون بعد مقابلة وفد الحزب للمقيم وسكت سكتنا، ولكن السيد الحبيب أراد أن يجعلنا في المرة الثالثة أمام الأمر الواقع، فشكل وفدا من أهل المنستير وذهب به إلى القصر الملكي بالمرسى وأراد مقابلة سمو الأمير - أبقاه الله - بطريقة غير رسمية فأخفق في مسعاه وأصبح الناس يتحدثون بأن الدستوريين أرادوا مقابلة سمو الأمير فرفض مقابلتهم . ولما اجتمعنا بالسيد الحبيب في اللجنة سألناه عن هذا الأمر فاعترف به فوجهنا إليه كتابا خفيفا قائلين أننا نرجوك عرض هذه المقابلات على إخوانك أعضاء

1 - حول موقف الحزب انظر:
Boubaker letaief azaiez, op.cit, pp69-72.

2 - محي الدين القليبي، " حقائق يجب أن يعلمها الناس " ، **الزهرة** ، العدد:8031 ، 1934/02/22.

اللجنة في المستقبل حتى يكون بيننا باتفاق ولاينفرد كل منا بعمل يعمله على حده ودون علم إخوانه، فتلك هي الفوضى التي يجب إبعادها على الأعمال السياسية قبل كل شيء. فماذا كانت النتيجة ؟ نتيجة توجيه لوم خفيف من رفاق متضامنين على عمل مقدس يحرصون على نجاحه وسيره في طريق موصل إلى رفيق لهم متضامن معهم؟. كانت النتيجة أن قدم السيد الحبيب استقالته من اللجنة التنفيذية للحزب وفضل أن يعمل مستقلا بوسائله الخاصة كما في ورقة تسليمه))[1].

وبعد هذا التوضيح أقر أن:((السيد الحبيب بورقيبة لم يرفته الحزب ولم يعامله أي معاملة تستوجب التذمر والشكوى وهل في اللوم يوجه من صديق إلى صديق مايحرج العواطف ويجرح الصدر إلى حد التسليم؟. وهل الحركة الوطنية شيء لاقيمة له حتى ينسلخ منه الإنسان بمجرد لوم يوجه إليه من أصدقائه؟. إن رجال الأحزاب يقع بينهم في المناقشات ما يقع ولكن ذلك لايزهدهم في أحزابهم ولا يباعد بينهم وبين زملائهم في العمل، على أن الحزب لم يقبل استقالة السيد الحبيب بورقيبة لأول وهلة بل كلفت اللجنة الاستاذ صالح فرحات الكاتب العام الثاني للحزب بالمفاهمة مع السيد الحبيب في مكتوب استقالته وإرجاعه إلى العمل داخل اللجنة، خاطبه الأستاذ صالح فرحات تلفونيا طالبا مقابلته للمفاهمة فاستكبر وقال إذا كنت مكلفا بشيء فيجب أن تأتي إلي أنت فذكره الأستاذ صالح فرحات بأنه أكبر منه سنا، وأن الأدب يقضي عليه بأن يأتي هو وكانت هذه المفاهمة في شكل ودادي أقرب إلى الفكاهي منه إلى الجد وبعد محاولات عديدة امتنع السيد الحبيب من المفاهمة والرجوع فتقرر قبول تسليمه ولم يحدث هذا الأمر شيء))[2].

أما بورقيبة فقد بيّن الظروف التي أدت به إلى مشاركة المنستيريين احتجاجاتهم، وعتاب قيادة الحزب عليه مما أدى إلى الاستقالة من اللجنة التنفيذية قائلا بأنه:((وعلى إثر الحوادث التي جدت في المنستير بسبب تعنت السلط الاستعمارية وموت شعبان الحبوري تحت الرصاص ومالقيه أعيان المنستير من العنت والاضطهاد من طرف السلطة الغاشمة جاءني وفد منهم طالبا إلي أن نتوجه إلى الباي لعرض شكايتنا عليه، فلبيت الطلب وذهبنا إلى الباي ودار حديث بيننا كانت نتيجته عزل العامل حسن السقا،

---

1 - **الزهرة**، العدد8031، 1934/02/22.

2 . **نفسه**.

وهو معروف بولائه لفرنسا من قديم الزمان، وقد عقب ذهابنا إلى الباي اجتماع اللجنة التنفيذية وتقريرها بالاجماع توجيه لوم إلى بورقيبة من أجل تصرفه بدون استشارة اللجنة التنفيذية، لماذا هذه الاستشارة ؟. أننا لم نذهب لنتكلم باسم الحزب ولا عن أشياء تخص مبادئه واتجاهاته السياسية، وإنما قمت بتلك المهمة بوصفي محاميا ومن أبناء المنستير، وقلت لهم أن صفتي الجديدة كعضو في اللجنة التنفيذية ستشد حينئذ وثاقي وتجعلني غير قادر على القيام بأي عمل لفائدة من أرى أنهم على حق وأنه لابد من الأخذ بأيديهم، وأن قبولي عضوية اللجنة التنفيذية كان لزيادة تمكيني من العمل لا للحيلولة بيني وبين النشاط الذي ابتغيه وأصبو إليه، ولهذا قدمت استقالتي يوم 9 سبتمبر 1933))[1].

وقد ورد في نص رسالة استقالته الموجه لقيادة الحزب زيادة لأسباب الاستقالة كمايلي:((أما بعد فقد استنتجت من إقامتي مدة بضعة أشهر باللجنة التنفيذية للحزب أن موضعي لايمكن أن يكون داخل اللجنة المذكورة، وأنكم لتتذكرون أنني طالما امتنعت من المشاركة فيها وكانت العلة التي استند عليها دائما هي خشيتي من وقوع مصادمات لايمكن إلا أن تعود بالضرر على المشروع الذي يعزعلينا جميعا ...ومع ذلك فقد كنت دائما اعتقد أن نشاطي قد يتأذى منه الذين يتقلبون تحت ستار الانقياد في نعمة الجمود ويقضون أوقاتهم في المناقشات العقيمة التي لاطائل تحتها في الوقت الذي نرى فيه شعبنا بصدد إضاعة الحماس البديع الذي لقناه إياه وطبعناه عليه، أما مسألة وفد المنستيريين ليست ولايمكن أن تكون إلا علة وهمية، وقع الالتجاء إليها بل هي علة شنعاء لأنه كيف السبيل لتأويل التشدد الذي أظهرته اللجنة نحوي وكيف نعتبر استشهادها بقانون داخلي لم يبرزللخارج في أي وقت من الأوقات لاسيما والمسألة تتعلق بحادث بسيط لاعلاقة له بالحزب بينما هي تغمض جفونها على الذين يديرون الحزب فعلا ويوجهون التعليمات للشُعب ويقررون فتح الاكتتابات ويقبضون العطايا والتبرعات بدون أن تكون لديهم تفويضات قانونية تمكنهم من ذلك التسطير وبدون أن يعرضوا أعمالهم على اللجنة لتراقبهم وتحتسب عليهم ، إن وثوقي كان حافا بهم

1 - الحبيب بورقيبة، **حياتي آرائي جهادي**، ص - ص 81- 82.

وممنوحا إياهم فما أشد دهشتي عندما استفدت اليوم أن وثوقهم بي كان في طي العدم))[1].

ثم يقر بورقيبة بعد ذلك بأن وراء استقالته من الحزب رغبة ذاتية، كسعيه لتحقيق نصيب ومساهمة في الاستقلال، ولأنه يمكنه التنازل عنه صيانة كرامته، وعملا منه لتجنب تكرار حوادث مؤلمة مرت بها تونس، ولتطهير اللجنة التنفيذية من عنصر كدر وتجاذب لايناسب الثقة الذي ينبغي أن تكون متبادلة بين أعضاء مثل تلك المؤسسة، انطلاقا من هذا رأى نفسه مضطرا لتقديم استقالته من اللجنة التنفيذية، واحتفظ بحق العمل بوسائله الخاصة مع من يتناسق معهم في الرؤى، وكأن بورقيبة يريد القول لأعضاء اللجنة التنفيذية بأنه حقق لهم رغبة ضامرة، إضافة إلى أنه لمح بأنه سيعمل جاهدا في سبيل تحقيق رغبته، وهو ما سيتجسد لاحقا.

هذا الرد من الحبيب بورقيبة يعبر من خلاله على النظرة التي كانت لديه عن تصرفاته التي قام بها إثر أحداث المنستير عند وقوف التونسيين ضد دفن المتجنسين في مقابر المسلمين، لكن كونه عضوا في اللجنة التنفيذية يحمّلُ الحزب ماينجر عن تصرفه، ولذا يبدو أن بورقيبة أراد التحرر من القيود التي يفرضها الانضباط الحزبي خاصة إذا كان من القيادة، وهو ما حاول بورقيبة تجاوزه، وعلى العكس من ذلك نظرت إليه قيادة الحزب على أنه تجاوز لها وتصرفا غير مقبول، مما جعلها توجه انتقادا له على ذلك.

هذا فيما يخص استقالة الحبيب بورقيبة، أما فيما يعني استقالة البحري قيقه فيسرد محي الدين القليبي حيثياتها بأن البحري قيقه:((ذهب في وفد متألف من الأساتذة أحمد الصافي، صالح فرحات، علي بوحاجب، الطيب الجميل. لمقابلة جناب المقيم للمرة الأولى وتحادثوا في كثير من المسائل واتفقوا على كتمان ماقالوا من الحديث الذي يضر إفشاؤه بالقضية الوطنية ولم يعارض السيد البحري في هذا الاتفاق وخرجوا من عنده فالتقى السيد البحري قيقه أجنبيين عن الحزب فقص عليهما الحديث كله ومن الغد التقى بكثير من زملائه المحامين وكلما سأله أحدهم إلا وقص عليه الحديث))[2].

---

1 - الأرشيف الوطني التونسي، العلبة /28، الملف/01 الوثيقة رقم: 56، ((المؤتمر العام للحزب الحر الدستوري التونسي، المنعقد بقصر هلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة عام 1352))، ص14-15.

2 - **الزهرة**، العدد8031، 1934/02/22.

ثم يقول لتأكيد نبأ إفشاء السر الذي دار بينهم وبين المقيم العام:((وكتبت جريدة تونس الاشتراكية ضدنا تلمزنا فاحتج الأستاذ صالح فرحات على المحامي دوران من أجل ذلك فقال له أن أحد أعضاء وفدكم هو الذي قال لنا ما كتبناه وبحثنا عنه فإذا هو العضو البحري قيقه، على أن السيد البحري هذا لم يكتف بإذاعة ما تواصى هو ورفاقه على كتمانه بل زاد عليه أشياء لفضها من عنده كقوله أن الوفد تبرأ من جريدة صوت التونسي والعمل التونسي، ومن النقابات وتعهد للمقيم بعدم استعمال اللهجة الشديدة في المناقشة الصحفية كما تبرأ من محادثة النواب الفرنسيين الذين جاءوا إلى هنا إلى غير ذلك من الأقاويل التي زعمها، وأخذ يلوكها في المقاهي والمجتمعات بين الدستوريين وغيرهم، وبهذا كون الفتنة بين أصحاب العمل التونسي ورجال الحزب ولم يكتف بهذا، بل أخذ يطعن في سياسة الحزب ويرمي رجاله بالخوف والضعف في العزيمة حتى قال أن الأستاذ أحمد الصافي أبدل الخطاب الذي كلف بإلقائه من طرف اللجنة))[1].

وسكت الحزب عن كل هذا رغم ما يحدثه من أثر في الفكر العام ولكن السيد البحري تطاول إلى ما وراء ذلك:((فأخذ يخاطب رجال الشُعب بالانفصال عن الحزب وإتباعه هو، ويقول لهم أن حركة وطنية ستقوم بدل حركة الحزب، ولاشك أن دعاية كهذه إذا استمرت صاعدة من أحد أعضاء اللجنة ورجال الوفد يكون لها تأثيرها على النفوس، خصوصا إذا قابلها الحزب بالصمت والسكوت فدعت اللجنة إليها السيد البحري قيقه واستنطقته وسمعت بمحضرة الشهود الذين أثبتوا عنه كل ما ذكرناه وبعد تمكينه من الدفاع عن نفسه من الأستاذين الطاهر صفر والسيد محمد بورقيبة، بعد ذلك حكمت اللجنة برفته من الحزب لإذاعته أسرار الحزب ولطعنه في سياسته ولإيجاده التفرقة في صفوف رجاله. وكيف يعقل أن عضوا في حزب أو جمعية يعمد إلى الطعن فيها وتنفير الناس منها وهو مع ذلك لا يزال يعد نفسه منها، وكيف يمكن لحزب أن يبقي بين أعضائه رجلا يذيع سره ويتقول عليه الأقاويل ويفرق وحدته لا يوجد في الدنيا حزب يعمل هذا أو يقره، لذلك رفت الحزب السيد البحري قيقه))[2].

ثم يرد السيد محي الدين القليبي على ما دافع به الغير على أن اللجنة لا يحق لها رفت البحري قيقه بقوله: ((يقول السيد البحري والسيدين الطاهر صفر وبورقيبة أن

---

1 - **الزهرة**، العدد8031، 1934/02/22.

2-. نفسه.

اللجنة لاحق لها في رفت من انتخبه المؤتمر، نقول له أن القانون يخول لها ذلك، يقولون أنهم لا يعرفون القانون نقول لهم أن العمل جرى بذلك ولا تجهلون هذا العمل فقد رفتت اللجنة كثيرا من أفرادها ارتكبوا نوعا مما ارتكبوه، والسيد الطاهر صفر نفسه وافق على رفت السيد الشاذلي خير الله قبل اليوم بدون معارضا فما هو الفرق بين السيد الشاذلي والسيد قيقه يا ترى؟. إننا لم نر من الطاهر صفر أدنى معارضة أو ملاحظة في رفت الشاذلي خير الله بينما شاهدنا دفاعا حارا في رفت السيد قيقه ومن هنا نفهم أن الدفاع ليس لإقرار العدل بل للصداقة الشخصية التي ضحوا من أجلها بكل شيء))[1].

وواصل محي الدين القليبي سرد استقالة بقية الأعضاء الباقين من جماعة العمل التونسي في ما يلي:((أسباب استقالة السيد صفر والسيد محمد بورقيبة مجازا لا حقيقة لأنه لا توجد لاستقالتهما أسباب وإنما بمجرد رفت السيد البحري قيقه ورد إلينا تسليم السيد الطاهر صفر الذي يقدم في آخره شواهد إخلاصه للحزب وورد بعده تسليم السيد محمد بورقيبة، وبينما نحن نفكر فيما نقابل به هذا التسلل المتوالي من الحزب إذا بالقوم يصدرون منشورا مطبوعا يوزعونه على كافة الناس هنا وفي جهات المملكة يعلنون فيه الحرب على الحزب ولجنته ويتقولون عليها الأقاويل والذي زاد في تعجبنا هو وجود توقيع الحكيم محمود الماطري مع الجماعة في آخر ذلك المنشور))[2].

هذا عن السيدين صفر ومحمد بورقيبة، أما الدكتور محمود الماطري فوضعيته كما يوضحها القليبي لأنه:((وقع الحديث في ليلة الانتخاب بالمؤتمر العام للحزب على الحكيم الماطري ولم يكن حاضرا فأعلن المؤتمر بأنه لا يمانع في ضمه للجنة الحزب التنفيذية إذا أدى يمين الإخلاص للحزب، وخاطب الحبيب بورقيبة ومحمد بورقيبة والطاهر صفر الحكيم الماطري في هذا الأمر وأعلموه بدخول الجماعة للحزب، فأنكر عليهم ذلك حسبما صرح لي هو نفسه بمحضر جماعة، وقال لهم لو بقيتم خارج الحزب لكان أحسن ولكن لما دخلتم لا يسعني إلا الدخول معكم، وكتبوا هذا في جريدة العمل التونسي وطلب بعض أعضاء الحزب من الحكيم الماطري آداء اليمين والاشتراك في العمل فامتنع عن ذلك بحيث لم يجتمع مع لجنة الحزب إلا مرتين بصورة استثنائية

---

1 . **الزهرة**، العدد8031، 1934/02/22.

2 . نفسه.

الأخيرة منها يوم سفر البحري قيقة إلى فرنسا فالحكيم الماطري بهذه الصفة لم تكن له صفة عضو بسيط في الحزب فضلا عن عضو باللجنة التنفيذية، فما هو المبرر يا ترى لانضمامه إليهم وتوقيع على شيء لم يرى معهم وهو لم يكن عضوا ولو كان عضوا لقدم استقالته، سألت السيد الماطري هذا السؤال فأجابني أن ثقتي بهم هي التي دفعتني إلى ذلك سألته ولماذا ثقتك لم تك من جانبنا نحن؟ فسكت ولسان حاله يقول هي الصداقة))[1].فالأمر إذن يبدو أعمق من هذه المظاهر والمواقف الظرفية الخاضعة للعوامل التي وقعت فيها تلك الأحداث.

ولا يخفى أن مشارب الشقين في الحزب كانت مختلفة - كما وضحناه سابقا-، فكلا يرى طرق العمل بنظرة مختلفة، وأصبح العمل المشترك بين الشقين صعبا، وكان اندفاع الشبان وطموحهم للزعامة وقيادة الحزب قد دفع بهم في العديد من المرات إلى التسرع في العمل خارج اللجنة التنفيذية، وقد اضطرهم لذلك تكاتف أعضاء اللجنة التنفيذية القديمة مع بعضهم بعضا في اعتقادهم أنهم يحسنون إدارة شؤون الحزب.

ولم يسكت أعضاء اللجنة التنفيذية عن الادعاءات التي نعتوا بها من طرف جماعة العمل التونسي ومن ناصرهم، بل كان ردهم عليها في حينها عندما شاع الأمر وانتشر الخبر بين المناضلين خلال شهر فيفري سنة 1934 – أي قبل انعقاد مؤتمر قصر هلال– ونظروا للأمر على أنه:((... دعاوى ملفقة وتهم باطلة وشتائم شنيعة لا تنم إلا عن آداب قائليها ومبلغهم من العلم والفضل، وتأثرهم بما تلقوه من ثقافة عالية في ربوع المدنية. كل هذه تلقي في روع الناس في المكاتب وفي المجتمعات الخاصة وفي دكاكين الباعة وحتى على قارعة الطريق، وأخيرا من فوق المنابر الخطابية في اجتماعات تنعقد لهذا الغرض في العاصمة، وبعض جهات المملكة ومن فوق أعمدة الصحف أيضا، هذه الدعاوى والتهم والشتائم موجهة إلى هدف واحد هو رأس الحركة الوطنية المفكر وقوتها المسيرة لها اللجنة الرئيسية للحزب الحر الدستوري، والغاية من توجيهها القضاء على ثقة الشعب وتصديع وحدته وإصابة قوته بالفشل))[2].

ثم جاء توضيح لعدم الرد المباشرعن تلك الادعاءات بالقول: ((إذا كان هناك من حق فلا يقـــع إثبات الحق بالباطل والشتـم والقدح ، وإذا كانت هناك أغراض وحزازات

---

1 - **الزهرة**، العدد8031، 1934/02/22.

2 - **الإرادة**، العدد 22، 1934/02/10.

فلا تضحي الأمة ومصالحها من أجل الأحن التي في الصدور، وإذا كانت هناك مطامع فليس نهج الوطنية طريقها...المناشير توزع في الشوارع على عامة الناس كالإعلانات وفيها صورة مصغرة لما يقال عنا بالأفواه في المجامع...))[1].

ولقد حسب أعضاء اللجنة التنفيذية أن هذا الأمر فتنة واختلاقا لأسباب واهية لإضعاف نشاط الحركة الوطنية وللقضاء على وحدتها وتقويض أركانها[2].خاصة وأن هذه الأزمة التي جرت في صلب الحزب لم تكن هي الأولى، ولذا كان التفسير الأولي الذي أعطاه البعض من أعضاء اللجنة التنفيذية لهذا الانقسام هو المؤامرة التي لها خيوط من خارج الحزب، ووجدت في الشبان المنخرطين الجدد في قيادة الحزب السبيل المحقق لتقسيم الحزب وتلفيق الاتهامات لقيادته بغرض تشويه سمعتهم لدى المناضلين والشعب التونسي عموما حتى يسهل الانقلاب عليهم وإبعادهم عن مسرح النشاط الوطني، والهدف المراد تحقيقه من وراء كل ذلك هو إضعاف الحركة الوطنية التونسية.

وبعد نشر البحري قيقه فحوى طرده من اللجنة التنفيذية ومن الحزب، وتضامن جماعة العمل التونسي معه. علق عليها أعضاء اللجنة التنفيذية بعنوان:"تكذيب قاطع "جاء فيه : ((بعد أن وقعت مقابلة وفد الحزب لجناب المقيم العام أثناء شهر أكتوبر الفارط (1933) . ذلك الوفد الذي مثل الحزب فيه الممضون أسفله : أحمد الصافي ، صالح فرحات وعلي بوحاجب ، الطيب الجميل ، مع الأستاذ البحري قيقه عضو اللجنة التنفيذية للحزب ، إذ ذاك أشاع هذا الأخير إثر المقابلة المذكورة عدة إشاعات باطلة وأمور نسب صدورها لزملائه الذين شاركوه في المقابلة ، فزعم أن الخطاب الذي ألقاه أولنا في حضرة جناب المقيم العام ليس هو الخطاب الذي وافقت على نصه اللجنة التنفيذية ، بل وقع إبداله بغيره الذي لم يقع الاطلاع عليه إلا عند سماعه أثناء المقابلة، وزعم أن الوفد تبرأ من جريدتي: "العمل التونسي " و "صوت التونسي" ، كما زعم أخيرا أن جناب المقيم العام لما سأل الوفد عن الاجتماع ببعض النواب وما وقع من وصف الحالة في تونس لهم بصورة شوهاء ، أعلن له أولنا بأن هذا الأمر لم يقع بالمرة ، وأنه على أتم الاستعداد لإرسال برقية لتكذيب ما أشاعه النواب المذكورين عن الحزب في

1 - **الإرادة**، العدد 22، 1934/02/10.

2 - **الإرادة**، العدد 23، 1934/02/11.

هذا الشأن إلى آخر المزاعم التي زعمها عن هذه المقابلة، وبناء على ذلك فإن أعضاء الوفد الذي شارك فيه الشخص المذكور يكذبون بصفة باتة قاطعة هذه المزاعم كلها التي هي محض أراجيف أريد بثها في الأفكار لاستثمارها فيما بعد بقصد التبجح وإحداث سمعة شخصية ليتمكن أصحابها من بداية التدبير الذي ظهر أمره الآن))[1].

فكان هذا التوضيح الذي قدمه أعضاء الوفد المقابل للمقيم العام عبارة عن رد على ما تم إثارته من طرف جماعة "العمل التونسي" ومن سار معهم في اتجاههم حول أعضاء الوفد وأعضاء اللجنة التنفيذية، ولم يكتفوا بذلك بل واصلت جريدة "الإرادة" لسان حال الحزب الدستوري تتبع أعمال المنشقين عن الحزب، والتعليق عما بدر منهم تجاه اللجنة التنفيذية والحزب.

ولقد ورد توضيح آخر لوضعيتهم عقب التحاقهم باللجنة التنفيذية وهدفهم المضمور من ذلك، في "النجوى" بجريدة الإرادة وتضمن:((لقد قرر المؤتمر المنعقد سنة 1352هـ /1933م إدخال المنشقين إلى اللجنة التنفيذية وبعد تنظيم مكتبه شعروا بضيق في نفوسهم لما لم يحرزوا على ألقاب الكتابة أو أمانة المال! ولم تطل المدة حتى صرخوا بما تكنه صدورهم ثم انشقوا على الحزب وادعوا أن القائمين على رأسه عاجزون عن التقدم به وطفقوا يكيلون لهم من التهم التي لا تنطبق في الحقيقة إلا على قائليها ومذيعيها... ومن أعجب الأعاجيب أن المنشقين بالرغم على قلة عددهم الذي لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة وتضامنهم . الوقتي . واتفاقهم في تفكيرهم وابتكار الطرق الموصلة لتهديم الحزب))[2].

وهنا نلاحظ أن أعضاء اللجنة التنفيذية لم يعيروا الاهتمام اللازم والكافي لإعطاء الحجم الحقيقي للمنشقين عنهم والدليل على ذلك عبارة (لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة) بل أكثر من ذلك في نفس النجوى وردت عبارة ازدراء كالتالي:((ومما يجعل العقل يبكي لحال هؤلاء المساكين تضاربهم في انتهاج مسالك سياسة المقاومة وعجز ديوانهم عن تنظيم أقوالهم فضلا على إدارة دفة سياسة الشعب، ولاندري بعد الآن هل

---

1 - **الإرادة**، العدد 23، 1934/02/11. وأمضى هذا المقال الذي عنون بـ : "تكذيب قاطع" كلا من : أحمد الصافي، صالح فرحات ،علي بوحاجب ، الطيب الجميل.

2 . **الإرادة**، العدد 145، 18 /06/ 1934.

أن المنشقين ينشقون على بعضهم ويصبح أتباعهم يتضاربون وكلهم يدعي وصلا بليلى أم لا؟...))[1].

إن هذه النظرة التي طبعت تصرف قيادة الحزب الدستوري في نظرتها لعمل المنشقين عن الحزب تنبئ عن سوء التقدير، وعدم إدراك لحقيقة القبول الذي لاقته جماعة العمل التونسي في بعض الأماكن من القطر التونسي رغم انحصارها في البداية، وهذا سيسبب متاعب جمة للحزب لأنه لا يمكن اللجنة التنفيذية من إعداد خطة واضحة لمواجهة النزيف الذي بدأ ينخر جسم الحزب، أمام قوة الدعاية والجرأة المبالغ فيها المتبعة من أعضاء الديوان السياسي، مما أربك اللجنة التنفيذية وجعلها في بعض المواقف لا تتخذ الموقف المناسب كما سيأتي تفصيله.

و لقد تم التنبيه إلى أن هذه الخصومة التي يشهدها الحزب ليست:((أول خصومة لقيها الحزب، ولا المؤامرة المدبرة لتقويض أركانه أول أمر دبر له...))[2].

وتم التعريج في النجوى بالعدد الخامس والعشرين من جريدة الإرادة الصادر في 12 فيفري 1934عن جذور هذا الصراع وخلفياته وجاء فيها:((...لقد كان خصومنا يتهموننا بالتطرف ويدعوننا إلى الاعتدال وكانت الخصومة الاجتماعية تتعلق بفصل الدين عن السياسة، وتأخذ إلى الظهور طريق حقوق المرأة والسفور والحجاب...وأعظم مضغة تلوكها ألسنتهم هي مسألة المال لأنهم يعتبرونها الوتر الحساس والطريق الموصل لنزع الثقة...بالأمس اتهمونا بالتطرف فلم ينجح المعتدلون...واليوم يتهموننا في حق الوطن والتبري من صحفه ونقاباته وغير ذلك مما ذكروه ينتقدون علينا مسألة مزج السياسة بالدين ويقولون أن الحزب أصبح بذلك أشبه شيء بالطريقة الصوفية يتلى القرآن في جلساته وتؤثث قاعة للصلاة في ناديه ويشترط على من أراد الانخراط فيه أن يقسم بالله يمين الإخلاص واضعا يده على المصحف الشريف ،هذه أمور لا يرضونها ولا يريدون أن تكون في الحزب... ومن العجب أن من بينهم من يحقد علينا إلى الآن موقفنا من مسألة المرأة[3]، وفصل الدين عن السياسة))[1].

---

1 . **الإرادة**، العدد 145، 06/18/ 1934.

2 - **الإرادة**، العدد25، 1934/02/12.

3 - موقف الحزب من مسألة المرأة خاصة ضد دعايات الطاهر حداد المتمثلة فيما نشره في كتاب عنوانه " **امرأتنا في الشريعة والمجتمع** "، تونس، المطبعة الفنية، 1930، ووضح الحزب موقفه الرافض لذلك ، للمزيد ==

ولم يكتف صاحب النجوى بتوضيح الأمور التي يختلف فيها الطرفان بل قدم بوضوح المبادئ التي يناضل من أجلها الحزب والأسس التي يتمسك بها والمتمثلة في أن:((سياسة الحزب عربية إسلامية لا ينبغ أن تدخلها سياسة تبعدها عن رابطة العروبة وصبغة الإسلام...))[2].وأنه يهدف من وراء نضاله إلى:((تحرير البلاد وإقامة نظام الشورى فيها...))[3].

وعملا بمبدأ حق الرد نشرت جريدة الإرادة رسالة للسيد:" البحري قيقه " تتضمن ردا عن ما جاء في:" التكذيب القاطع" الذي ذكرناه آنفا، والذي صدر بنفس الجريدة في عددها الصادر يوم 11 فيفري 1934، جاء في هذا الرد الذي حمل عنوان:" جواب على تكذيب" مايلي:((...إنني بدوري أكذبهم تماما في تكذيبهم، وأقوى دليل على صدقي أنهم لايحاكمونني لأجل النطق بالأباطيل، ولا التحرض على اللجنة ونوابها، ولكن حاكموني وعاقبوني باعترافهم من أجل إفشاء السر...وأن المنشور الصادر للشعب بعد رفتهم لي من الحزب أتى بالحرف الواحد:"إن السيد البحري قيقه قد وقعت محاكمته لدى مجلس تأديبي باللجنة التنفيذية أمس التاريخ بصفته متهما بإذاعة أسرار..."، وكذلك المكتوب الذي وجه به سي محي الدين القليبي بصفته مديرا للحزب جوابا عن مكتوب شعبة منزل تميم أتى فيه بالحرف الواحد:(فالبحري قيقه قد ارتكب جناية عظمى بإفشائه أسرار الحزب)، وفي جميع هاته المكاتيب لم يأت أنني كذبت عن نواب اللجنة التنفيذية فيما أشعته عنهم، وإنما فقط أنني أفشيت السر لا غير...))[4].

ثم طرح العديد من المقابلات ليرد عن تهم وجهها له أعضاء الوفد المقابل للمقيم العام بقوله: ((... فكيف يتيسر لهم الآن بعد طول نوم وبعد أن أنطقهم الله بالحق أن يرجعوا إلى طريقة التكذيب الشنعاء، إلا أنهم الكاذبون، وإن قال أحدهم أننا لم نتبصر بالأكاذيب التي نقلت إلا بعد مدة ولذلك كان كلامنا في الأول يدور حول إفشاء السر ثم تفطنا بالكذب أن قال أحدهم ذلك كان قوله مردودا لأن مقاله نفسه فيه اعترافات بأن

==حول الموضوع، انظر : أحمد خالد، **أضواء على البيئة التونسية على الطاهر حداد ونضال جيل** ، ط3 ، تونس، الدار التونسية للنشر، 1985، الباب الثالث ، ص205 وما بعدها .

1 - **الإرادة**، العدد 25، 1934/02/12.

2 - نفسه.

3 - **الإرادة**، العدد26، 1934/02/13.

4 - **الإرادة**، العدد 31، 1934/02/18، الرد من توقيع: البحري قيقه.

البحري قيقه أشاع الأباطيل التي يزعمونها (إثر المقابلة)...فكيف إذن وأنتم تعرفون ذلك وتتحققونه اتهمتموني بهاته التهمة الباردة وهي إفشاء السر، ولم تسعوا في عقابي لأجل الكذب عليكم والتهمة الثانية لاشك أوقع في النفوس وأبلغ من الأولى، وأنتم لاشك في ذلك الحين تسعون في إلصاق أشد التهم بشخصيتي لأن نيتكم هي رفتي من الحزب... كيف لم تلصقوا بي تهمة الكذب ولم تكذبوني فيما نقلته أثناء محاكمتكم لي. هل أن ذلك عدم جسارة منكم في ذلك الحين؟ وأنتم بصدد اتهامي، ومعاقبتي كلا ثم كلا. وإنما في ذلك الوقت لم تكونوا مدركين لشناعة أعمالكم وكنتم تظنون أن الدستوريين جنودا لكم يطيعون طاعة عمياء "تسمع ولا تبصر" كما قلتم في جريدتكم))[1].

وبعد أن بيّن بعض ما يراه من تناقضات في قرارات اللجنة التنفيذية بشأن محاكمته واستفساره عما أفشاه مما دار بين الوفد الدستوري والمقيم العام، يمضي البحري قيقه إلى وقع ذلك في الأوساط الدستورية بأنه:((فلما رأيتم الفكر العام ساخطا عليكم وفكرة النقد والتميز منتبهة في كافة جهات المملكة، وأبصرتم تقدير الأمة لأعمالنا الماضية وجهودنا وعدم تقديس الناس للأشخاص واحترامهم للقيم والأعمال الصحيحة المبنية على إخلاص نية للأمة لا على تدجيل مستمر، لما تفطنتم لذلك وعلمتم به وأحدق بكم الخطرانتبهتم مذعورين فكذبتم بعد تصديقكم، وأنكرتم بعد اعترافكم وسعيتم مرة ثانية في التمويه على هاته الأمة المسكينة ومغالطتها ولكن لن يروج قولكم بعد هذا الحين لأن سوق الأباطيل قد عطلت في هذه البلاد...))[2].

وبالنظر لأن لسان حال الحزب عملت بحق الرد المقرر أدبيا، من خلال نشرها مقال البحري قيقة، فإنها بالمقابل نشرت تعقيبا على ذلك المقال وتعليق من خلال الكتابات التي نشرها على صفحاتها البعض من أعضاء اللجنة التنفيذية، للرد على ما زعمه البحري قيقة وغيره ضد قيادة الحزب.

وحاولوا تفنيد التهم التي تُكال لهم من قبل خصومهم وبصورة مباشرة حسب ما يشيعونه مُقرّين بأن : ((مـادة الخصومة منـــذ القدم إلى اليـــوم فهي المحاسبة والأموال ، ولما

---

1 - **الإرادة**، العدد 23، 1934/02/11.

2 - **الإرادة**، العدد 31، 1934/02/18.

- وقد نشرها أيضا في جريدة **النهضة**، العدد 3296، 1934/02/13 بعنوان "جواب عن تكذيب".

لم ينجح المعتدلون في الخصومة من حيث السياسة أخذ الخصوم اليوم شق التطرف ليجربوه...))[1].

وعملوا على تنبيه الشعب التونسي إلى خطر ما يمكن أن يقع للحزب ومن ورائه الحركة الوطنية التونسية من خطر إثر ظهور هذه الخصومة، كما أنهم ربطوا الأمور ببعضها من خلال مساندة أعضاء من المجلس الكبير للمنشقين، ومساندة المنشقين لهم بالقول: ((وإذا تأملت في أنصار هؤلاء الذين تنعقد بهم الاجتماعات ويصدر عنهم الهتاف والتصدية وجدتهم من أنصار فكرة الحداد[2] ، ومروجي كتاب إمرأتهم في الشريعة والمجتمع.....والذي جمع بين هؤلاء والمنشقين هو حب الانتقام من الحزب، الذي رد باطلهم وحمى الدين وعقول الناشئة مما يفكون. وصلة أخرى تجمع بينهم أيضا وهي نحلة فصل الدين عن السياسة..... وقديما انضم أنصار الحداد إلى شنيق وأصبحوا دعاته في الانتخابات ليغيضوا بذلك الحزب الذي رد عليهم كفرهم وضلالهم ..... و رابع الثلاثة هو " النهضة "[3] ، وهي مدينة لبنك التعاضد المالي والمنشقون

---

1 - **الإرادة**، العدد 26، 1934/02/13.

2 - الطاهر الحداد (1899-1935): ولد في تونس ، تعلم في الكتاتيب نشأ نشأة بائسة، التحق سنة 1911 بجامع الزيتونة، فأحرز منه على التطويع، اشتغل في التجارة، التحق سنة 1921/1920 بمدرسة الحقوق التونسية، لكنه انقطع عنها وتوجه للنشاط السياسي ثم النقابي فكان صديقا لمحمد علي الحامي، وكان ينتقد الحزب الدستوري خاصة قادته، له مؤلفات منها الكتاب الذي أثار جدلا كبيرا وهو:" إمرأتنا في الشريعة والمجتمع"، ساند الدستور الجديد سنة 1934، توفي في ديسمبر1935.

-انظر: أحمد خالد، **أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال جيل**، ط3، تونس، الدار التونسية للنشر، 1985، ص – ص 3- 74.

3 - المقصود جريدة النهضة التي حملت على الحزب في تلك الفترة، وصارت تنشر للمنشقين عنه المقالات المتعددة مثل : سعيد أبوبكر الذي كتب سلسلة من المقالات النابية في حق اللجنة التنفيذية للحزب خاصة خلال فترة عقد مؤتمرغرنوطة في أواخرأفريل 1934وبداية شهر ماي من نفس السنة، منها على سبيل المثال: "مؤتمر دستوري تحت حراسة البوليس" في حلقتين، ونشر سلسلة من المقالات المتتابعة تحت عنوان :" على هامش مؤتمرغرنوطة" للمزيد انظر : النهضة أعداد:3356، 3357 ، 3358. والأعداد الصادرة بتاريخ : من 01 حتى 15 ماي 1934. وكانت قد نشرت في عددها الصادر بتاريخ 1934/02/04 في كلمة الصباح بعنوان" مهازل الدستوريين" مما جاء فيها : ((... دامت السنوات العديدة وقد استولوا على عقولهم بمختلف الترويجات والدعايات وأنواع الشعوذة البهلوانية فغرهم أن ذلك يعد لهم نصرا ويكسبهم على كر الجديدين فخرا ويكون لهم أمن طريق إلى جيوبها الخاوية بمفعول الأزمة طرا. فهم يرغبون أن تدوم تلك الحال بصورة تضمن لهم الاستمرار على اقتضاء الأموال تحت ستار الوطنية الذي أصبح اليوم في هذه البلاد تجارة رائجة ومغنما لنوال الربح الوفير بدعوى خدمة تونس والتونسيين وهم بعيدين عن ذلك بمراحل شاسعة...)).

ليس لهم جريدة تعبرعن رأيهم وتقذف الحزب بشتائمهم وأباطيلهم، والنهضة لا تزال تحمل على الحزب ضغينة حوادث التجنيس التي وقفت فيها ... وتم التحالف الثلاثي ودبرت المؤامرة واصطف الجند وأعلنت علينا الحرب ...))[1].

فالدستوريون القدامي سعوا لفضح الدستوريين الجدد مستغلين ما تبين لهم من خلال علاقة هؤلاء بمختلف الأطراف، خاصة التي لها علاقة غير طيبة ومشاعر يبغضها الشعب التونسي، سواء تعلق الأمر بنظراتهم في بعض الجوانب الدينية، أو حتى الاجتماعية التي تمس الحياة اليومية للمواطن التونسي.

وساقت جريدة الإرادة اغتباط هؤلاء إثر زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لتونس، بضعف الحزب عندما صرح رئيس القسم التونسي بالمجلس الكبير بقوله:((إن الحزب الدستوري فقد كثيرا من مكانته))، وزاد عن ذلك بـ :((إن جريدة صوت التونسي إنما هي لسان كتلة صغيرة لايتبعها سواد الشعب وختم كلامه بقوله للفرنساويين أن يطمئنوا من جنابنا كل الاطمئنان...وأن تونس كانت في العصور السالفة لاتستغني عن جوار وهي الآن منذ خمسين عاما تتمتع بحماية فرنسا وترى نفسها مرتبطة بمصيرها ارتباطا وثيقا))[2] .

إن المتأمل في واقع السجالات التي دارت بين جناحي الدستور لابد أن يتساءل هل كان للواقع السياسي المخيم على تونس دور في تأجيج الصراع بين الطرفين؟. أم أن الأمر يعزى لهذه المواقف الشكلية المترتبة عن إفشاء سر جلسة مع المقيم العام الفرنسي بتونس؟.

في حقيقة الأمر إن مختلف التبريرات والردود التي أظهرها كل طرف تعلقت بالشكل المتمثل في الفعل ورد الفعل والتصريح و التصريح المضاد، مما يفقدها النفاذ لجوهر الخلاف، ومن يقف خلفه أو يذكيه لكن ترابط الأحداث وما قبلها وبعدها يشير إلى وجود خيوط أخرى لها علاقة بالموضوع بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولها فائدة من وراء تأجيج صراع الدستوريين وتعميق خلافهم فيما بينهم.

---

1 - **الإرادة**، العدد 29، 1934/02/16.

2 - **الإرادة**، العدد 33، 1934/02/20."شواهد الوطنية عندهم "

ولعل من هذه الأطراف محمد شنيق الذي كان له خلاف مع قادة الحزب، متعلق بوضعية بنك التعاضدي الذي تأسس منذ 1922، بغرض مساعدة التجار الصغار، وأصحاب الحرف والصناعات التقليدية، الذين تضرروا بسبب الحالة الاقتصادية[1].

وبدأ تصادم الحزب مع فئة التجار والماليين بحلول انتخابات المجلس الكبير لدورة 1931، فلقد ساندت الحكومة الفرنسية ترشيح محمد شنيق وجماعته للفوز في هذه الانتخابات، ولم تكن هذه المساعدة بريئة من طرف الحكومة إذ أنها كانت ترمي من وراء فوز محمد شنيق الموافقة من طرف أعضاء المجلس الكبير على القرض المالي لبنك الكريدي فونيسي، ووقف الحزب ضد هذا القرض الذي رأى فيه نفس سيناريو القرض الذي أيده المقيم العام السابق فلاندان – Flandin – سنة 1920، وبالفعل فإن الأضرار التي سيحملها هذا القرض كانت وخيمة على التونسيين، ولن تخرج التونسيين من الأزمة الاقتصادية، إذ أن هذا القرض الذي خصص لاسترجاع الأراضي المرهونة عند البنوك والمرابين، كان سيعطى بفائض11٪ وهي في الواقع خسارة أخرى للتونسيين واستفادة للبنوك والماليين الفرنسيين، ولهذه الأسباب وقف الحزب ضد ترشيح محمد شنيق وجماعته بكل قواه[2].

ومما زاد في تصعيد الحزب للحملة ضد محمد شنيق التصريح الذي أدلى به هذا الأخير لجريدة برقية المعمر – la dépêche coloniale - والتي تهجم فيها على الحزب، واحتقر قوته ووسائله النضالية. وشنت جرائد الحزب بدورها وخاصة صوت التونسي – la voix du tunisien – حملة شديدة اللهجة ضد موقف محمد شنيق[3].

وتحدثت جريدة الإرادة عن علاقة المنشقين عن الحزب بمحمد شنيق في نجوى العدد الصادر بتاريخ السادس عشر من فيفري سنة 1934، حيث جاء فيها: ((....قام أحد أنصار شنيق إلى مقهى بغداد، وكان جالسا بها الطاهر صفر أحد المنشقين فخاطبه عضد شنيق بقوله : إلى الأمام في كفاحكم ضد الحزب إلى أقصى درجات الحرارة في حملتكم عليه...والذي جمع بين هؤلاء والمنشقين هو حب الانتقام من الحزب الذي رد باطلهم وحمى الدين وعقول الناشئة مما يفكون ، وصلة أخرى تجمع بينهم أيضا وهي

1 . أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود إدريس، المرجع السابق، ص 325.

2 - نفسه، ص – ص 326-327.

3 - نفسه، ص327.

نحلة فصل الدين عن السياسة...وقديما انضم أنصار الحداد إلى شنيق وأصبحوا دعاته في الانتخابات ليغيضوا بذلك الحزب الذي رد عليهم كفرهم وضلالهم))[1].

وقدم الحزب توضيحا لموقفه بصورة جلية من شنيق على أنه موقفا ليس مبنيا على خصومة لذات الشخص وإنما لموقفه من القضية الوطنية التونسية، فجاء تحت عنوان "لماذا نقاوم شنيق؟" أنه:((... ليست الخصومة التي بيننا وبين شنيق لذاته، وإنما نحن نخاصم ونقاوم سياسة المشاركة المدلسة وسياسة المتاجرة بالمصالح العامة لفائدة المنافع الذاتية، السياسة المجلسية الرخوة المزرية بالكرامة الوطنية والمفسدة لعقيدة البلاد السياسية ولأخلاقها المتينة... هذه السياسة التي يعتنقها المجلسيون كنحلة سياسية ويتقدم بها عنهم السيد شنيق محمد ...لنتأمل قبل البيان على أي أساس قامت شهرة السيد محمد شنيق المحدودة وعلى أية قاعدة ارتفعت شخصيته، فإذا كانت المصلحة العامة قد رفعته والعمل الوطني أظهره طأطأنا الرؤوس أمام وطنيته وإخلاصه التي أصبحت تطنطن به الأقلام المأجورة. وإذا كان الأمر عكس ماتقدم فليفتح المغفلون أبصارهم))[2].

وهنا نلاحظ أن توضيح الدستوريين القدماء أنصب حول التشكيك في نوايا محمد شنيق فيما يخص عمله للمصلحة الوطنية، فهم يظهرون أن الأمر عكس ذلك، فهدف شنيق هو مصلحته ومن يسانده، دون النظر لمصلحة عموم الشعب التونسي، وهذا عبارة عن تنبيه لعامة التونسيين، ونقدا للديوان السياسي الذي استند على شنيق وبعض مساعديه.

ويسوق التوضيح أمثلة عن عدم عمل محمد شنيق لصالح التونسيين بالقول أنه: ((وعندما كان محمد شنيق بالاتحاد التجاري الذي هو شركة من عدة شركات وطنية أسست بأموال التونسيين المسلمين ومن بينهم الأرامل واليتامى والفقراء الذين جمعوا نصيبا من المال بالكد والاقتصاد في الملبس والمسكن والقوت. أسست هذه الشركات يوم أرادت الأمة أن تنهض نهضة اقتصادية ..... فتولى أمرها أناس اختلفت مراميم ومقاصدهم . وبما أن الذين لا يسرهم أن يثرى التونسي ، ولا يريدون أن يكون لتونس استقلال اقتصادي قد تكدروا من وجود هذه الشركات وأصبحوا ينظرون إليها بعين

1 - **الإرادة**، العدد 29، 1934/02/16.

2 -**الإرادة**، العدد 110، 1934/05/15.

الحذر فما كان من أمر الذين يريدون إرضاءهم والتزلف إليهم إلا القضاء على هذه الشركات إلى حد الإفلاس والاندثار، ولكن الذين ماتت على أيديهم والمسؤولين بحياتهم وبما فيهم من مال للمساهمين يمرحون في الشوارع وبعضهم يتقلد المناصب المالية ذات المسؤولية كأنه لم يحدث على يديه شيء، وملفات هذه الشركات تحت أيدي المحتسبين إلى الآن وإلى ما شاء الله، وهذا مما يؤيد قولنا أن قتل الشركات والقضاء عليها كان منظورا بعين الرضا من الذين لا يريدون لتونس حياة اقتصادية. وإلا فما معنى ترك المسؤولين بأموال الناس في هذه الشركات دون تحمل مسؤولية وما معنى سكوت الخبراء وعدم إعلانهم عن الأسباب التي أدت إلى إفلاس تلك الشركات.وهل هي طبيعية أم ناشئة عن سوء تصرف وعبث بأموال الناس؟)) [1].

وهذه الخصومة التي كانت بين الحزب الدستوري ومحمد شنيق أدت بوقوف هذا الأخير إلى جانب المنشقين عن الحزب، لكون الحزب كان شديد الانتقاد لموقفه الإصلاحي، وقام بدور الوساطة له مع المنشقين السيد حمدان بدرة كاتبه ومستشاره، وهو من كباربرجوازيي العاصمة تونس و ذو ثقافة واسعة، وانجرعن ذلك التحالف إعانات مالية ثمينة للحزب الدستوري الجديد، واستطاع شنيق اكتساب مناصرين له للتخلص من مضايقات الرقابة الإدارية.

وقد ذهبت جريدة الإرادة إلى أبعد من هذا، حينما فتشت عن حجج وبراهين لتثبت الصلة الخفية أو الظاهرة عن دور الإدارة الفرنسية في شق الحزب، إذ ورد في أعمدة النجوى للعدد الصادر بتاريخ الحادي عشر من مارس سنة 1934:((...أما عن وطنيتهم فحدث عما وقع في مظاهرة أول الأمس من هتافهم تحت مكتب رئيس الحزب الأستاذ الصافي بقولهم ليسقط الصافي ولجنة الحزب التنفيذية، بعد أن هتفوا أمام دار فرنسا لتحيا فرنسا وليحيا المقيم العام، وليس هتافهم هذا إلا تقديما وإعلانا لشواهد إخلاصهم))[2].

وعمل الحزب القديم على توضيح ضرر الانقسام، وتحميل مسؤولية شق الحزب لأعضاء الحزب الجديد من خلال طرح عددا من الأسئلة تبين ضرر هذا العمل على الحزب ومن المستفيد منه بقولهم : ((إن كتلة المنشقين التي كونّها الدستوريون سابقا

---

1 . **الإرادة**، العدد 110، 1934/05/15.

2 - **الإرادة**، العدد 57، 1934/03/17.

السادة: محمد والحبيب بورقيبة، والبحري قيقه والطاهر صفر، وإنضاف إليهم محمود الماطري، تعمل على تكوين حزب، فهل يرمون من وراء ذلك إلى تكوين حزب جديد؟ أم يرغبون التدخل في الحزب الحر الدستوري الموجود وقسمته على قسمين وإحداث قسم منفصل على رأسه هيئة تنفيذية منفصلة معارضة للهيئة التنفيذية الموجودة ؟ هذه هي النقطة المهمة في المسألة.

وإذا كانوا يعملون لإحداث حزب جديد فماعلينا إلا الانحناء أمام هذه الرغبة لأن مبدأنا الأساسي هو احترام حرية وضمير وعمل كل فرد، وهنا لايسعنا إلا أبداء أسفنا الشديد لاختيارهم مثل هذا الوقت الذي يجتاز فيه الشعب التونسي أصعب دور من أدوار تاريخه منذ الاحتلال إلى اليوم. ومن الصعب علينا تقدير هذا العمل قبل معرفة المبادئ والقواعد التي يرتكز عليها هذا الحزب، وإذا كانت المسألة خلاف ذلك، وكان المنشقون يرمون إلى تكوين حزب في وسط الحزب الحر الدستوري، ويعملون على قسمه انتقاما من الهيئة التي أبعدتهم وبعدوا عنها وتأسيس هيئة تنفيذية منشقة، قلنا إذا كان هذا هو غرضهم فإن عملهم هذا لا يعد إجراما وضارا فحسب. بل هو جناية من الطراز الأول، قلنا ضارا وجنائيا وذلك لعدة أسباب:

أولا: لأنه مهما كانت الأعذار ومهما بلغت فصاحة السادة المنشقين وبراعتهم ونشاطاتهم فإن الغرض الأصلي الوحيد من عملهم هذا لا يخرج عن كونه مسألة انتقام شخص وليس للشعب وللحزب متسع من الوقت ليضيعه في الانتقامات من شخص زيد أوعمر.

ثانيا : لأن الحزب الحر الدستوري هو حزب الضعفاء والمهضومين ولم يتأسس إلا من بينهم ومختلف العقبات المتنوعة والمصاعب المختلفة التي منها الحراب والرشاشات وضرب أعوان البوليس، فمحاولة قسمته في الظروف الصعبة التي يجتازها بكل صعوبة يعد حكما بالقضاء عليه دون شك أو تردد إذ كيف يمكنه الحياة أمام ضدية الحكومة التي لا تنفك عن ضربه بكل قواها وبجميع الوسائل التي لديها، وضدية المنشقين بداخله الذين يمزقونه بأنيابهم وأظافرهم؟...هل تصورتم أنتم أيها السادة المنشقون في أثناء اجتماعاتكم وخطبكم وفي كل أعمالكم ماذا ستكون حالة الحزب بهذين الرأسين على جسد واحد؟.))[1].

1 - **الإرادة**، العدد 48، 1934/03/07." الافتتاحية: انشقاق أم تقويض؟"

فمن الواضح أن قادة الحزب الدستوري – اللجنة التنفيذية - حاولوا نزع كل المبررات والمسوغات التي اتخذها المنشقون عن الحزب كدليل يشد موقفهم، ويؤيد رأيهم في الانفصال عن الحزب، كما أنهم حرصوا على إظهار ذلك للرأي العام، وشرحوا مختلف الحجج التي اعتمدها المنفصلين لعقد مؤتمرهم بقصر هلال، ومن ثم ظهور الدستور الجديد.

لكن رغم ما قاموا به من جهود وصلت أحيانا إلى حد التراشق في تجمعات شعبية لكلا الطرفين مثلما حدث في صفاقس بتاريخ 20 جوان1934، عندما قدم أحمد الصافي لعقد اجتماع كبير وأحيلت له الكلمة في اللحظة ذاتها دخل بورقيبة الحبيب والطاهر صفر وقيقه والهادي شاكر[1] للقاعة، وتواجه كلا الفريقين الواحد في وجه الآخر، وتبادلا أنواعا من السباب والشتم منقسمين إلى فوجين ثم غادرا القاعة[2].

إلا أن مفعول ما كانت تقوم به اللجنة التنفيذية لم يكن مؤثرا بدرجة كبيرة، وهو ما يفسر سرعة انتشار الدستور الجديد في مختلف الأوساط، ودليل ذلك سهولة تنظيمه لخلايا بصفاقس وقابس، وكذلك جميع الأماكن الأخرى أين يوجد مجموعات معارضة للجنة التنفيذية، وأصبح الدستور القديم يفقد نشاطه في الميدان شيئا فشيئا، لعدم تمكنه من إيجاد وسائل تكبح سيل الدستور الجديد الجارف.

ومما يثبت عدم تمسكهم ببرنامج الحزب الدستوري ومبادئه ما ورد على لسان الحبيب بورقيبة في مؤتمر قصر هلال مارس 1934 بقوله :((أن أعضاء الديوان السياسي الذي تأسس في هذا المؤتمر – مؤتمر قصر هلال – سيطبقون في تونس طـــــرق

---

1 - الهادي شاكر(1908-1953): ولد بصفاقس ينتمي لعائلة من أعيان المدينة ذات نفوذ كبير فأباه هو محمود شاكر من أكبر تجار الجملة بالمدينة، تحصل سنة 1923 على الدبلوم التجاري من المدرسة العلوية، انتمى للديوان السياسي – الدستور الجديد- ترأس شعبة صفاقس ، نظرا لنشاطه تم إيقافه في جانفي 1935، ونفي إلى مطماطة ثم برج لوبوف في أفريل 1936، وبعد حوادث أفريل 1938 تم إيقافه وسجن في مرسيليا ولم يغادر السجن إلا سنة 1943، عاد في أواخر سنة 1950 لصفاقس وترأس شعبة الدستور الجديد بها لكن حكم عليه بالسجن لنشاطه، وبعد أحداث جانفي 1952 تم إبعاده مع بورقيبة والمنجي سليم وغيره إلى طبرقة فتطاوين إلى حد مرضه، وغادر السجن في ماي 1953، استقر في مدينة نابل إلى حد اغتياله يوم 13 سبتمبر 1953.

انظر: سمير البكوش، "الهادي شاكر: الزعيم وشبكة علاقاته السياسية الوطنية"، **مجلة روافد** (م أ ت ح و)، العدد التاسع، 2004 ، ص – ص316-317.

2 - A.N.T, Fonds : MN, Boite:26/2 ,Doc N°18,Rapport Le Commissaire Divisionnaire, A Monsieur Le Directeur De La Sureté Publique, A/S Du Destour, Sfax Le : 11/08/1937.

المقاومة الأوروبية التي تعلموها في كليات فرنسا، وفطرت عليها نفوسهم وأنهم سينتهجون نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا قوامه العدالة والمساواة، يزيد فرنسا قوة ومتانة ويكون الشعب التونسي قويا مرتبطا بالأمة الفرنسية، لما بينه وبينها من تضامن لاينكره أحد.)) كما ادعى بورقيبة بأن اللجنة التنفيذية وحزبها ستعود بالشعب التونسي مراحل شاسعة إلى الوراء نظرا لتمسكها بمبدأ الاستقلال الكامل، وأنها سترمي به إلى ظلمات الأوهام الباطلة، وهو ادعاء خاطئ من أساسه[1].

وهنا يتضح أن جماعة الديوان بينوا أن نظرتهم لإستخدام الدين الإسلامي تختلف كلية عن نظرة اللجنة التنفيذية، فاللجنة ترى فيه ثابت في كل نشاط ضد سياسة السلطات الاستعمارية، في حين أن جماعة الديوان ترى في ذلك استغراقا في الماضي، يجب الابتعاد عنه، وهي دليل على تأثر هؤلاء بالأفكار التي كان ينادي بها الطاهر حداد ومن معه ، وتوضح أيضا تأثرهم بفصل الدين عن السياسة، حتى وإن كان الاستعمار جاثما على الأرض التونسية.

و يمكن ملاحظة الفرق بوضوح بين برنامج الديوان السياسي – الدستور الجديد- وبرنامج الدستور القديم، فالديوان اعتمد على سياسة " خذ وطالب"، ورفض مبدأ الاستقلال الكامل واعتبره سياسة عقيمة[2] . لعدم إيمانه بجدوى تحقيق ذلك في ظل ما هو موجود بتونس من سيطرة للدولة الحامية على مختلف شؤون البلاد، في حين يقين اللجنة التنفيذية ظل راسخا في تحقيق مطلب الاستقلال التام عن فرنسا منذ نشأة الحزب حتى مؤتمر غرنوطة وبعده.

ولتوضيح الفروق التي تميز التيارين عن بعضهما بصورة أكثر، يجب تتبع مسيرة الدستورالجديد الناشئ ، وبملاحظة بسيطة عن الخطوات والتصـــريحات الأولى لمؤسسي الدستورالجديد ، ســواء كانت السابقة لمؤتمر قصر هلال أو التي تخللته وأعقبته ، يلاحظ

---

1 - يوسف مناصرية ، **الصراع الاديولوجي في الحركة الوطنية التونسية1934-1937**، ص15.

2 - نفسه، ص21.

أنه يختلف في الكثير من الأشياء عن الدستور القديم، حتى وإن ادعى قادته ارتباطهم بالدستور ومبادئه التي نشأ عليها ويبدو أن الديوان السياسي يعد حزبا جديدا في الكثير من ملامحه وقناعات قادته، الذين صرحوا في الكثير من الأحيان وأعلنوا منطلقاتهم التي يختلفون فيها كثيرا عن قناعات الدستور القديم، والأسس التي أنشأ على منوالها الحزب الدستوري سنة 1920.

فالحزب الدستوري الجديد ينتدب إطاراته من بين المثقفين المتوسطي البيئة غالبا، والكثيرون من أعضائه كانوا ناضلوا في فرنسا داخل الأحزاب اليسارية، ويظهر موقف الدستوريين العقائدي في مظهر قوي جدا، فهم ينتسبون إلى مبادئ الحرية القومية التي تلقونها بوصفها أساس العظمة الفرنسية، وهم أمام الاستيلاء الأجنبي يتمسكون ويؤكدون "السيادة التونسية" المظهر الشرعي للأمة التونسية ذات الخصائص الروحية والأدبية في القانون العام وفي القانون الدولي، وأما تلك السيادة فإن الشعب التونسي هو الذي يجب أن يعبر عنها عن طريق الاقتراع العام وينظمها في صورة سلطة تنفيذية مسؤولة لديه، وينبغي أن تكون السلطة العدلية والسلطة الإدارية منفصلتين تماما عن بعضهما بعضا، كما أن ضمان الحرية الشخصية لا يمكن أن يناط إلا بعهدة السلطة العدلية وحدها[1].

ولم يتأثر برنامج الدستورالجديد بنظام الحكم الشرقي المستمد سلطانه من الدين والذي يمثله الباي، بل يستوحي في الميدان النظري من أصول القانون العام الغربي التي تلقاها المحامون الشبان على مقاعد كليات فرنسا، وفي الميدان العملي على عهد الأمان ودستور1861، ذلك لأن الدستور الجديد في حقيقة الأمر كان يتحمس للفكرة القومية أكثر منه لفكرة الوحدة العربية، ويوجه اهتمامه إلى المطالب التي لا أساس لها بالدين أكثر منه إلى الطموح الإسلامي، فذلك الاعتبار للمصلحة التونسية المسيطر على كل شيء والذي ما انفك يبرز وتتضاعف قوته يوما بعد يوم، هو الذي يميز الحزب الدستور الجديد عن الحزب الدستوري القديم[2].

1 - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، ص101.

2 - نفسه ، ص102.

وكان لبرنامجهم صفة المقترحات أكثر مما يحتوي على عروض عملية واضحة وخلافا لمبدئهم المتعلق بالسيادة، فإنهم لا يطلبون من الباي تحديد دستور ممنوح للبلاد بل يتوجهون إلى فرنسا لتفرض دستور على ملكهم المطلق النفوذ[1].

أما بالنسبة للدستور القديم فإنه كان من أشد أنصار فكرة الوحدة العربية، إذ أن قادته وضعوا نصب أعينهم القيم المعنوية والغايات الروحانية، وأعرضوا عن القوانين الاجتماعية التي تمس بسلم الرتب المعهودة، وسبحوا في أحلام إعادة نظام ديني تقليدي في تونس[2].

وعموما يمكن حصر بعض الفروقات بين اتجاهي الحزب الدستوري القديم والدستور الجديد في مايلي:

1- يشرح الحبيب ثامر[3] ذلك فيقول: ((لقد امتازت حركة الديوان السياسي للحزب الجديد بما أدخلته على الحزب من اتجاه جديد وتطور كبير في طرق الدعاية الحديثة وأساليب الكفاح وتنظيم الحزب على أسس شعبية، فكان أعضاؤه من في النواحي والأقاليم ينتخبون "الشُعب" التي تكون هيئات الحزب المحلية، ولكل إقليم جامعة تتكون من مختلف الشُعب التابعة له، ويجتمع ممثلو هذه الهيئات في مؤتمر يعقد سنويا بالعاصمة لانتخاب الديوان السياسي الذي يشرف على تنفيذ سياسة الحزب، وهكذا صار الحزب يمثل الشعب تمثيلا صحيحا، أما دعاية الحركة الجديدة فكانت ترتكز على لجان دعاية متفرعة في سائر أنحاء القطر، وعلى الإكثار من الاجتماعات العامة))[4].

---

1 - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير** ، ص103.

وكذلك : ابراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص . ص 80. 81.

2 - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص103.

3 - الحبيب ثامر (1909-1949):ولد بتونس اجتاز تعليمه الابتدائي ثم التحق بالمعهد الصادقي حتى حصوله على شهادة ختم الدراسات الثانوية، فتحول لباريس لدراسة الطب، انخرط هناك في جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا، وفي أواخر1938 عاد لتونس وفتح عيادته في باب سويقة، وانخرط في الحزب الدستوري الجديد وكون الديوان السياسي السادس ، وألقي عليه القبض وخلال الحرب العالمية الثانية خرج من تونس ووصل القاهرة سنة 1946، حيث ساهم في تأسيس مكتب المغرب العربي سنة 1947، سافر بعدها لباكستان لحضور المؤتمر الاقتصادي الإسلامي، وفي طريق العودة لكراتشي سقطت الطائرة التي تقله ومن معه، فتوفي في 13 ديسمبر1949.

- انظر: الحبيب ثامر، **هذه تونس**، مراجعة وتح: حمادي الساحلي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988، ص- ص11-15.

4 - نفسه ، 151.

2- بينما يقرّرعلي البلهوان[1] بأنه:((لم يدم الوئام داخل اللجنة التنفيذية للحزب بين عناصر الشباب الناشط الجدي وبين الشيوخ المؤسسين للحزب، بل احتد الخلاف واستفحل لأتفه الأسباب ولم يمكن حسمه))[2].

3- أما علال الفاسي[3] فيرى:((الحزب الجديد لم يعلن اختلافا عن المبادئ التي يدافع عنها الأولون، ولكنه انتقد انتقادا مرا ما يسميه بالبرودة وقلة الحركة، وأخذ ينشر الدعوة لتكوين هياج شعبي للضغط على الإدارة، وإرغامها على الاعتراف بالحقوق))[4].

وهذا الانفصال يبدو أنه كان لابد منه لأن الحزب منذ بدايته كان مجرد تجمع أو جبهة، فلما نضج الخلاف بين الجيل القديم والجيل الجديد، أصبح وجودهم معا داخل تنظيم واحد غير ممكن خاصة أن القيادة كانت في يد الجيل القديم، وأن نشاط الحزب ودعايته صارت قائمة على أكتاف الشباب الذين لم يرضوا بالتنازل الجزئي الذي قدمته القيادة القديمة للحزب في مؤتمر عام 1933 ، وعلـــى الرغم من حتمية الانفصال فإن

---

1 - علي البلهوان(1909-1958): ولد في 13 أفريل 1909 بتونس العاصمة، دخل مدرسة خير الدين الإبتدائية، ومنها إلى المدرسة الصادقية، عام 1924، وتخرج منها عام 1930، ثم إلتحق بالسربون بباريس، حيث درس الفلسفة والآداب العربية، وبعد عودته لتونس عيّن عام 1935 أستاذا بالمدرسة الصادقية حيث كان له تأثيرا كبيرا على تلاميذه، برز منذ كان يدرس بفرنسا في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، وبعد عودته إلى تونس انخرط في الحزب الدستوري الجديد، وقد أقصي من عمله سنة 1938، خلال أحداث أفريل إذ كان أحد البارزين في مظاهرة الحلفاويين، وسجن إثرها ولم يطلق سراحه إلا بعد خمس سنوات 1943، إتجه سنة 1951 إلى المشرق العربي، وبعد الاستقلال تولى مهاما سياسية ، وتوفي في 10 ماي 1958.

2 - علي البلهوان، **تونس الثائرة**، القاهرة ، لجنة تحرير المغرب العربي،1374هـ / 1954، ص 46.

3 - علال الفاسي(1910-1974): ولد في 20جانفي 1910 بفاس، التحق علال بالكتاب ودرس القرآن، ثم التحق بأحد المدارس الابتدائية الحرة في فاس، ثم جامعة القرويين حيث نال الإجازة العالمية ، كان متعدد المواهب فهو كاتبا وشاعرا وخطيبا وصحفيا وسياسيا، اتخذ من دروسه في كلية الطلاب وسيلة لبث روح الوطنية، عارض الظهير البربري وسياسة التجنيس تعرض علال للنفي والاعتقال في الكثير من المرات لكونه من قيادة كتلة العمل الوطني، كإبعاده لأفريقيا الاستوائية من سنة 1937 حتى 1946ثم خرج من سنة 1947 حتى سنة 1957حيث قام بالعديد من الجولات، ترأس حزب الاستقلال، تولى بعد الاستقلال عدد من المناصب، توفي في ماي 1974، ترك العديد من الآثار من المؤلفات والمقالات الصحفية.

- انظر: محمد عبد السلام بلسعل، **علال الفاسي وأثره في الفكر الإسلامي المعاصر**، طرابلس – ليبيا-، منشورات جامعة سبها، 1986، ص – ص 25-38.

4 - علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة،2003 ، ص76.

الحزب الجديد لم يمثل تقدمه في العمل الحزبي أو العقيدة السياسية، بما آمن به رجال الحزب القديم، لكن انفصال الحزب الجديد بزعامة الشباب أتاح الفرصة للأجيال الجديدة أن تدخل الحزب، ومن ثم نرى أن الخلافات الفكرية بين الشباب تبرز خاصة بعد الاتفاق مع فرنسا[1].

إزاء هذا الموقف والتطورات التي شهدتها الحركة الوطنية التونسية وتحديدا الحزب الحر الدستوري التونسي، لم يتوقف أعضاء الدستور القديم عن المواجهة بل أخذوا يضاعفون من نشاطهم ويجوبون المناطق المختلفة من الشمال إلى الجنوب حتى يوقفوا النزيف الذي حدث في الحزب، ويدحضوا دعايات الجدد اتجاههم، ثم إنهم قاموا بالإعداد لعقد مؤتمر يحاولون من خلاله جمع شمل الحزب وترميم بيتهم، لمواجهة التطورات والمستجدات خاصة وأن الإدارة الفرنسية كانت تريد الإجهاز عن الحزب من خلال المواقف المضمرة في العديد من المرات بغرض توسيع الهوة بين الطرفين المنفصلين، لذلك عجلت اللجنة التنفيذية بعقد مؤتمر"غرنوطة".

هذا عن الطرفين المتخاصمين أما عن سلطة الحماية فإنها كانت تراقب الأحداث، ويبدو أنها قد لعبت دورا فيها من خلال السياسة التي اتبعها المقيم العام "مارسيل بيروطون" لتمزيق صف الحزب وتشتيت صفه، بمختلف الأساليب الممكنة له.

إذ أنه لم يجابه الدستوريين بالعداء الصريح في بداية الأمر، وإنما عمد إلى التحايل حتى نجح في النهاية في إحداث الفرقة بين فريق العمل التونسي وبين الدستوريين القدامى، من خلال إتباعه سياسة التسويف والمماطلة.

هذا المقيم الجديد الذي عقب وصوله إلى تونس أظهر استعداد للتفاهم بإعطاء ترضيات طفيفة لإخماد نشاط الحزب ببعض الوعود، ولم يقيد عمل رجاله ظنا منه أن الخلاف بين الدستوريين سيشتد وأن الخصومة بينهم تريح فرنسا منهم جميعا لانشغالهم ببعضهم.

وأكثر من هذا فقد أغض الطرف عن حركة الديوان السياسي، وحاول الاستفادة من الخلاف باستدعاء الطرفين للمشاركة في ما سماه بلجنة المباحث[2].

---

1 - علال حسن إبراهيم محمد، **الحزب الدستوري الجديد ودوره في استقلال تونس (1934-1956)**، (رسالة ماجستير تحت إشراف :أ.د.شوقي عطاالله الجمل)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 1994، ص40.

2 - علال الفاسي، المصدر السابق، ص76.

وسمح بإعادة إصدار جريدة العمل، وبعقد الاجتماعات العامة، ثم لما تحقق من خطر هذه الحركة على الاستعمار الفرنسي قرر القضاء عليها فألقى القبض على قادة الحركة وأبرز أعضائها[1].

ولم تكن هذه السياسة جديدة فسلطة الحماية عملت على تعميق مناخ الريبة والصراع بين جناحي الحزب الدستوري، وذلك عبر تكثيف الاتصالات مع ممثلي الشقين المتصارعين والإغداق عليهم بالوعود الجوفاء وعبر التسامح إزاء عودة النشاط الحزبي، رغم المنع القانوني بمقتضى أمر 1933/05/13 والسماح بصدور جريدتي الإرادة(جانفي1934) والعمل(جوان1934)[2].

واعتبر الطاهر بن عبد الله أن المقيم العام كان وراء انقسام الحركة الوطنية مؤكدا أن بيروطون لم يكن يناصر جماعة اللجنة التنفيذية، بل يعتبر أن جماعة العمل التونسي هي التي كانت أداة فرنسا في تكسير وحدة الصف الوطني[3].

وبهذا فمن المستبعد أن تقف الإدارة الاستعمارية موقف المتفرج إزاء ما يحدث حواليها لأن ذلك له علاقة بها سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لما له من تأثير بوجهيه السلبي والايجابي بالنسبة للحركة الوطنية التونسية على الموقف من السياسة الاستعمارية، وسيتضح أكثر موقف الإدارة إثر التطورات التي واكبت نشاط الحزبين بعد الانشقاق.

2 - مؤتمر غرنوطة أفريل 1934ونتائجه:

بعد قيام اللجنة التنفيذية بتكثيف الاتصالات بمناضليها وحثها إياهم على الثبات، عملت على تقييم نشاطها منذ مؤتمر نهج الجبل، وذلك بعقد مؤتمرها السنوي الذي دأبت على انعقاده، وقررت ذلك ابتداء من يوم الخميس 26 أفريل 1934الموافق 13 محرم 1353هـ بنادي الحزب الكائن بـ:8 نهج غرنوطة بتونس العاصمة، وقد حضره مبعوثو شعب الحزب بالإيالة التونسية.

فحضر الجلسة الافتتاحية الشُعب التي وجهت لها الدعوة لحضور المؤتمر، وأعضاء اللجنة التنفيذية يتقدمهم رئيس اللجنة السيد: أحمد الصافي. وما أن استقر

1 - الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص93.

وكذلك : علال الفاسي، المصدر السابق، ص76.

2 - زهير الذوادي، **تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين1929. 1939**، ص40.

3 - الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 65.

الجميع بأماكنهم وتم تقرير حالتهم الحزبية استنادا للحجج التي بأيديهم، حتى قام من قرأ عليهم التقرير الشامل لأعمال اللجنة التنفيذية السياسية منها والمالية، وبعد شرح تلك الأعمال وتفاصيلها تمت المصادقة عليها من الجميع بالإجماع[1].

ولتأكيد أهمية المؤتمر السنوي للحزب بأنه المؤتمر القانوني، التجأت اللجنة التنفيذية إلى توقيع محاضر جلسات المؤتمر من طرف عدول وكذلك بالنسبة لحضور رؤساء الشُعب، إذ رافقت تواقيعهم بأختام العدول كذلك، ونشرت تباعا في جريدة الإرادة وقائع المؤتمر وتصريحات الولاء لرؤساء الشعب والانتماء إلى اللجنة التنفيذية[2].

ولم يغب عن الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الظرف الذي يمر به الحزب، وهو حالة الانشقاق التي شهدها مما أدى بالمقرر إلى:((بسط الكلام عن مسألة الخلاف وأعمال المنشقين التي أعلنوا عنها هم أنفسهم بأقوالهم وخطبهم وتأليفهم مما يعلمه الكل ولا يجهله أحد من التونسيين، وبعد التأمل منها وما ينشأ عنها من التفرقة بين أبناء الوطن الواحد وإفساد القضية الملية بوجود التفرقة في الصفوف))[3].

وقد أخذ المؤتمرون رأيا إزاء هذه القضية من خلال إجماعهم على شكر اللجنة التنفيذية على رفضها لأولئك المنشقين وما اتخذته من إجراءات نحوهم واعتبروا أن ماقام به المنشقون من الأعمال التي أعلنوها بأنفسهم : ((يعتبره كل تونسي صادق الوطنية جريمة نحو الوطن العزيز، يجب أن تقابل بالرفض والإعراض وأن لا يتسامح مع القائم بها بوجه من الوجوه، ولذا فهم يستحثون اللجنة التنفيذية على الاستمرارعما اتخذته من القرارات، ولا ترجع في الرفت- الطرد-، ويرجون من غيرهم التماري على هذه السياسة المطابقة لبـــــرنامج الحزب ويمنحونها ثقتهم التامة حسب ما يمضون بخطوط أيديهم))[4].

وأثناء انعقاد هذا المؤتمر حاول أعضاء الديوان السياسي – الدستور الجديد- إفساد هذا المؤتمر والتأثير على مجريات أشغاله، من خلال ما قاموا به من أعمال إذ تجمع الحبيب بورقيـــبة وأخـوه محمد ومعهم صفر وجمـــهور من المناصـرين لهم بغرض منع

---

1 - **الإرادة**، العدد 94، 27 /04/ 1934.

- انظر قائمة ممثلي الشعب الحاضرة في مؤتمر غرنوطة. الملحق رقم : (01)

2 - أحمد بن ميلاد، المرجع السابق، ص365.

3 - **الإرادة**، العدد 94، 1934/04/27.

4- نفسه.

المؤتمرين من الوصول إلى مكان انعقاد المؤتمر، وحاولوا الدخول لقاعة المؤتمر بالقوة، وعملوا على خلع باب نادي الحزب وذلك صبيحة الخميس، وما تراجعوا عن ذلك إلا قبل الزوال[1].

وبعد مغادرتهم للأماكن التي كانوا يتواجدون بها متجمعين ظل أنصار بورقيبة يتسللون مشيا على الأقدام في أزقة المدينة العربية يهللون بأصوات مرتفعة عبارات "يسقط الصافي" وبعد اختفائهم من المدينة بعد ثمانية ساعات اجتمعوا بمنزل "قناوي" شارع ترانجا برئاسة الحبيب بورقيبة والبحري قيقه[2].

ولم يكن هذا الموقف من أنصار بورقيبة اعتباطيا وعفويا، بل تم الإعداد له مسبقا حيث نجد أن الحبيب بورقيبة وأنصاره:((بعد أن علموا بانعقاد المؤتمر...من تنظيم الحزب الدستوري القديم، قام الحبيب بورقيبة باستدعاء أنصار جماعة "العمل التونسي"، من أجل تنظيم اجتماع عند الدكتور الماطري لإفشال المؤتمر المذكور ومحاولة منع الأعضاء من الحضور والاعتداء على أحمد الصافي إذا تمكنوا من الدخول إلى داخل مكان انعقاد المؤتمر، وقد قرر الدستوريون الجدد بالإضافة إلى هذا توحيد المجلس الوطني المتكون من عشرين-20- عضوا من كل مجموعة وضرورة حضور هؤلاء الأعضاء للمؤتمر، كما قام الحبيب بورقيبة بالاجتماع بهؤلاء الأعضاء أول أمس مع منتصف النهار – أي يوم 1934/04/27- عند القناوي بشارع ترانجا، وأمام الكثير من الحضور شرح الحبيب بورقيبة الأسباب التي دعته لهذا الاجتماع، وأكد ضرورة مواجهة الصافي وجماعته من أجل إجهاض مؤتمرهم))[3].

ويظهر أن الحبيب بورقيبة وأنصاره اتخذوا موقفا عدائيا من عقد مؤتمر غرنوطة وما يؤكد هذا القول هو عملية الشحن للنفوس من أجل إفشال المؤتمر، حيث ورد في

---

1 - لقد قدرت السلطات الفرنسية عدد هؤلاء المشاغبين بحوالي المئتي (200) شخص بقيادة الدكتور الماطري والأخوين بورقيبة ثم تضاعف ليصبح حوالي 400 شخص، A.N.T, Série: MN, Carton: 28/2,Doc N°22, Note Pour Monsieur Le Commissaire Principal Chef de la Police, Tunis le 28Avril 1934. وكذلك: ابراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص 84.

2 - الأرشيف الوطني التونسي، العلبة 28 الملف02.نفس الوثيقة السابقة.

3 - A.N.T, Série : MN, Carton : 28/2, Doc N°25, Note Pour Monsieur Le Commissaire Principal Chef de la Police, Tunis le 30 Avril 1934.

لقائه السابق عبارات أشد مما ذكر آنفا كقوله:((... يجب أن ننتقم الآن، اذهبوا الآن إلى الصافي وتناقشوا معه حول إمكانية حضورنا إلى مؤتمره))[1].

ويضاف إلى ذلك قول الدكتور الماطري:((أن الناطقين باسم الصافي لم يقدموا أية نتيجة، ولكني ألح على الحضور للالتحاق...وإذا لم يتفهم الصافي للمرة الأخيرة، سندخل على مقر المؤتمر بالقوة ونفشل المؤتمر))[2].

وبالفعل فقد قام أنصار بورقيبة بالاتصال بالصافي عن طريق عبد الكريم الواد قائد شُعبة مكنين، وبوزويته رئيس شعبة قصر هلال واتصلا به وصرحا بأنهما يريدان إقناعه للسماح بالحضور للمؤتمر غير أن هذا الأخير طردهما من مكتبه، وعندها قررا الحضورعلى إفشال المؤتمر[3].

إن عقد جماعة بورقيبة العزم على إفشال مؤتمر غرنوطة يظهر أنهم لم يحققوا نتائج باهرة بعقدهم مؤتمر قصر هلال لأنه لو كان كذلك فما الداعي للإفساد عن الآخرين؟. مادام الدستور الجديد الناشئ استطاع سحب البساط من تحت أرجل رجال اللجنة التنفيذية وحقق نجاحا كبيرا!. واستطاع تعيين الديوان السياسي وإقالة أعضاء اللجنة التنفيذية في مؤتمر قصر هلال.

هذا الموقف الذي اتخذ إزاء رئيس الحزب واللجنة التنفيذية سوف يفتح بابا للصراع الميداني بمختلف أوجهه مما سيضعف الحركة الوطنية التونسية عموما، ويتيح للإدارة الاستعمارية هامشا من الراحة في ظل الصراع الذي غذته بطريقة غير مباشرة لاستثماره أحسن استثمار.

ورغم كل هذه الظروف، وما حاوله أنصار بورقيبة من فوضى وعمل على إفشال المؤتمر إلا أن الدستوريين القدامى استطاعوا عقد مؤتمرهم في المكان والزمان الذي أرادوه.

وأسفر المؤتمر عن تصريح صادر بتاريخ 15 محرم 1353هـ الموافق لـ 28 أفريل1934، تضمن العديد من المطالب التي وجهت للسلطات الاستعمارية وللباي، منها:((انجاز برنامج الحزب المتمثل في تحقيق الرفاهية للشعب التونسي في نظام

---

1 - A.N.T, Série : MN, Carton : 28/2, Doc N°25, Note Pour Monsieur Le Commissaire Principal Chef de la Police, Tunis le 30 Avril 1934.

2 - Idem.

3 - Idem.

ديمقراطي ليبرالي تحت السلطة العليا للسلطان الحسيني، كما طالب أيضا بإصلاح قوانين المجلس الكبير الذي هو في حالته الحاضرة لايمثل الأمة ولا يرضيها لا في وجهتها تجاه الانتخابات ولا في وجهتها تجاه كفاءة المجلس، وطالب بجعل التعليم إجباريا وبالحريات الإنسانية خاصة تلك المتعلقة بالصحافة والاجتماعات، وإنشاء منظمة وهيئة بلدية عن طريق استفتاء عام))[1].

كما تضمن التصريح المطالبة بالإصلاح القضائي وفقا لما تنص عليه الشريعة الإسلامية، وضمان استقلال العدالة والقضاء وضمان الحقوق والحريات مع الحفاظ على تعاليم الدين الإسلامي، كما يجب أن تعد هذه الإصلاحات من طرف المسلمين أنهم هم المعنيين بها.

وتوجه الحزب من خلال ما تمخض عنه المؤتمر للمناداة بأن تعتمد الأمة على نفسها في تحقيق التمتع بالحقوق السياسية، كما هو الأمر في المجال الاقتصادي والاجتماعي. كما طلب من الحكومة احترام الأملاك التونسية، والأحباس (الأوقاف) الخاصة والعامة والسماح للتونسيين بالتمتع بحقوقهم في أرضهم، كما أشار إلى العنف الذي تعرفه الإدارة تجاه ذوي الحقوق، وطالب بإنقاذ الفلاحة والصناعة التقليدية والتجارة التونسية من الكوارث والجائحات التي تعرفها، وأكد في تصريحه على السير نحو التحرر والاستقلال[2].

وبالعودة إلى الأحداث التي واكبت انعقاد مؤتمر غرنوطة، فإننا نجد أن الحبيب بورقيبة حينها أرسل رسالة بعد انتهاء مؤتمر قصر هلال بأسبوع، إلى السيد أحمد الصافي الكاتب العام للجنة التنفيذية يعلمه فيها بحلها وطرد أعضائها من الحزب[3]. وطالبه بتسليم كل ما في حوزته من أوراق ووثائق تابعة للدستور من خلال ما جاء في الرسالة:- ((تونس في 9 مارس 1934 من الكاتب العام للحزب الحر الدستوري التونسي إلى السيد أحمد الصافي المحامي بالحاضرة نهج باب منارة عدد 47.....أما بعد المعرف به جناب . أن المؤتمر فوق العادة للحزب الحر الدستوري التونسي الذي انعقد بمدينة قصر هلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة سنة 1352هـ الموافق للثاني مارس 1934،

---

1 - A.N.T, Série : MN, Carton : 28/2, Doc N°28, "Déclaration Du Congrès Général Du Parti Libéral Constitutionel Tunisien (Vieux Destour)".

2 - A.N.T, Série : MN, Carton : 28/2, Doc N°28, "Déclaration Du Congrès Général Du Parti Libéral Constitutionel Tunisien (Vieux Destour)".

3 - من قرارات مؤتمر قصر هلال المنعقد في 2مارس 1934.المؤتمر العام للحزب الحر الدستوري التونسي.

والذي وقع استدعاؤكم إليه بمكتوب مضمون الوصول تحت عدد: 514 من جملة مقرراته حل اللجنة التنفيذية السابقة، ورفت حضرتكم من الحزب لسوء صنيعكم بالحركة الدستورية وعدم قيامكم بواجبكم نحو الأمة والطعن في رجالها العاملين، وعليه فإنني أطلب منكم تفيذ القرار المذكور وتمكيني من جميع الأوراق والدوسيات والأثاث الراجعة للحزب وإتمام ذلك في أقرب وقت ممكن ودمتم بخير والسلام))[1].

والظاهر من خلال هذه الرسالة أن بورقيبة أراد أن يجهز على الحزب من جهة، ومن جهة أخرى أعطى لنفسه وللديوان السياسي المنبثق عن مؤتمر قصر هلال الشرعية على حساب اللجنة التنفيذية للحزب، خاصة وأنه اتهمها بالتقصير وعدم آداء الواجب إزاء الوطن والتونسيين. فهل يملك الحبيب بورقيبة الحق في ذلك؟.

يبدو أن بورقيبة كان تصرفه السابق من قبيل التكتيك الحزبي والمناورات السياسية، ذلك أن أصحاب الديوان السياسي لو صرحوا بمعاداتهم للحزب الدستوري ورفضهم لبرنامجه لما أتبعهم أحد[2].

وسيتضح صحة هذا التفسير في نشاط الدستوريين الجدد لاحقا، خاصة علاقتهم بالدستورالقديم والمبادئ التي أسس من أجلها الحزب منذ سنة1920، وما تمخض عنه مؤتمر نهج الجبل سنة1933.

ولقد حملت جريدة النهضة على الحزب الدستوري القديم (اللجنة التنفيذية) في العديد من المقالات بمناسبة انعقاد مؤتمر غرنوطة، حملت الكثير من التهكم والازدراء لأعضاء اللجنة التنفيذية حيث نجد أنهت تتبعت سير الأحداث المواكبة للمؤتمر فكتبت في عددها الصادر بتاريخ 28/04/ 1934: ((مؤتمر دستوري ...! تحت حراسة وبمساعدة البوليس)) . وتبعته بمقال ثان يحمل نفس العنوان في العدد الصادر بتاريخ 29/ 04/1934، كناية عن مؤتمر غرنوطة، حيث تدخل البوليس عندما حدثت مشادات بين الدستوريين الجدد والقدامى لأن الجدد حاولوا الدخول لمكان عقد المؤتمر بالقوة، كما تبعتها مقالات أخرى ترصدت مجمل ما حدث قبل وأثناء وبعد عقد المؤتمر بأسلوب جارح ونقد لاذع ، خاصة كتابات أبوبكر سعيد[3] الذي أعلن تحديه للدستوريين القدامى

1 - الأرشيف الوطني التونسي، المؤتمر العام للحزب الحر الدستوري التونسي .

2 - يوسف مناصرية ، **الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية(1934-1937)** ،ص16.

3 - أبوبكر سعيد(1899-1948): من مواليد المكنين في 28 /1899/10، تتلمذ في المدارس القرآنية ثم بالمدارس الحكومية، ثم التحق بسوسة ليواصل تعليمه الثانوي، لكن تعذر عليه ذلك فاضطر للعمل كاتبا عند بعض==

في مقال له بعنوان: ((على هامش مؤتمر غرنوطة))، مما ورد فيه : ((كنا نظن أن إجماع المؤتمرين بقصر هلال على رفت اللجنة القديمة للحزب الحر الدستوري التونسي سيجعل أفراد تلك اللجنة القديمة يفهمون أن الشعب غاضب عليهم فيكرموا إلحاحهم بأيديهم وينسحبوا من الميدان، وكنا نظن أنهم يملكون شيئا من الرجولة وأن لهم مسكة من العقل يمكنهم بها أن يعرفوا بأن يوم مماتهم قد حان فليلفظوا نفسهم الأخير في بيوتهم وعلى فرشهم الحريرية ....ولكن اتضح لدينا أنهم لا يريدون أن يموتوا وزائروهم يحملون لهم الزهور ولكنهم يريدون أن يموتوا وفي أيدي زائريهم الأشواك. إذن فلتكن تلك الموتة التي أرادوها ! فالعقرب لا تموت بلفافات الحرير ولكنها تموت بالنعال. ولقد كتبنا فصلنا الأول بعدد الأمس وأمضيناه باسمنا الصريح لأننا سمعنا أن هناك أناما لا يزالون ينتمون إلى الذين حكمت عليهم الأمة بالخيانة والتدجيل يقولون أنهم لو عرفوا واحدا باسمه الحقيقي يكتب ضد أسيادهم لفتكوا به .....! ولذلك السبب الوحيد أظهرنا أنفسنا ليعرفوا وليتحققوا أن الرجل الذي عبث بهم وهم يتوهمون أنهم في مقام الملائكة لا يصعب عليه أن يعبث بهم وهم في الحقيقة في مقام الشياطين ..... وإن الذي سخر منهم وقهرهم يوم كانوا يرفعون على الأعناق لا يتعذر عليه أن يسخر....))[1].

وهكذا أصبح الجدال على صفحات الجرائد بين الدستوريين مادة تغذي الصحف التونسية المنحازة منها والحيادية، إذ بدلا من أن تكون موجهة لصالح القضية التونسية ولرفع الغبن والنكد عن الشعب التونسي، حادت بعض الكتابات عن مسارها وأصبح المعول ينخر جسم الحركة الوطنية لما له من أثر عليها.

أكثر من هذا فإن كلا الطرفين سعى جاهدا لتوظيف ما يستطيع من وسائل ، خاصة الدستوريون الجدد ، الذين استغلوا التردد الذي طبع نشاط الدستور القديم، من أجل

==المحامين، كان شاعرا وكاتبا فراسل العديد من الصحف حيث عمل مراسلا لجريدة النهضة، انحاز للدستور الجديد ، وحرر سلسة من الفصول عن مؤتمر قصر هلال، ونشرها سنة1936 في كتيب، حاول إصدار مجلات وجرائد لكنه واجهته عراقيل في سبيل ذلك، توفي في 29 جانفي 1948 بمدينة تونس.له العديد من الآثار منها: السعديات-شعر- والرحلة الجزائرية، وصف فيه الأماكن التي زارها في الجزائر.

انظر: رشيد الذوادي، المرجع السابق، ص – ص36-44.

1 . **النهضة**، العدد 3357، 29 / 04 / 1934.

سحب الثقة الشعبية من خصومهم واكتساحهم ساحة العمل الجماهيري، حتى يستطيعوا تسيُّد العمل الوطني في تونس.

3 – أثر انقسام الحزب الدستوري على الحركة الوطنية التونسية:

إن الانشقاق الذي وقع في الحزب الدستوري التونسي، أدى إلى تقسيم جهود المناضلين التونسيين، وأربك الكثير منهم ممن ظلوا مترددين في مساندة أي طرف على حساب الآخر، وقد ترتب عن هذا الفعل دخول الحركة الوطنية التونسية في سجال وصراع هي في غنى عنه، أدى إلى إعطاء الفرصة للسلطات الاستعمارية كي تنفذ ماتريد في الوقت الذي كان الدستوريون منشغلين فيه ببعضهم، كما أن هذا الانقسام سيؤدي إلى تغيير كبير سيساهم في تصاعد الدستور الجديد على حساب الدستور القديم، مما يعني زحزحة اللجنة التنفيذية عن قيادة الحركة الوطنية، وتفرد الديوان السياسي شيئا فشيئا باكتساح الساحة السياسية في تونس حتى الاستقلال.

وفي الوقت الذي كان فيه الدستوريون منشغلين بمؤتمراتهم والخلاف الذي وقع بينهم، كانت البلاد التونسية تشهد تأزما حادا في الجانب الاقتصادي وذلك منذ أواخر سنة 1923، مما جعل الدستوريون يلتفتون لهذا الجانب، ويطالبون بالإصلاحات التي تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال إصلاح المجلس الكبير وإعطاء حرية أكثر لتمثيل التونسيين.

وأظهر المقيم العام استجابة لهذه المطالب من خلال إقراره لإصلاحات، ففي خطابه الذي ألقاه يوم 17 أفريل 1934 في جلسة خاصة ومشتركة بين أعضاء المجلس الكبير، تعرض للسياسة الإصلاحية التي انتهجها منذ توليه منصب الإقامة العامة مشيرا إلى أن هدف السياسة الاستعمارية ليس الابتلاع ومسخ هوية الشعب التونسي ، فالتجربة بينت عقم ذلك، وإنما التدرج بالشعب التونسي نحو التطور، ولكن بخطى متدرجة من ذلك إصلاح القانون الانتخابي للمجلس الكبير الذي وسع من دائرة المنتخبين ، وطالب النواب مناقشة بعض المسائل المتعلقة بتطبيق القوانين الفرنسية من دون ترو وبدون اعتبار للظروف المحلية ، والاستعمال المكثف للآلات الميكانيكية ، واستفحال الربا والتغيرات الجوية وتضخم عدد حاملي الشهادات ، واقترح تكوين لجنة للإصلاحات

التونسية التي من شأنها أن تحقق في دائرة السلم الفرنسي الرفاهية الأدبية والمادية للمتمتعين بحماية فرنسا[1].

وقد جاء في البلاغ المتعلق بأشغال اللجنة أن الغاية من هذه الأشغال أن تكون ذات صبغة اقتصادية وإدارية وسياسية بأوسع ما يسمح به احترام السلطة الملوكية والعهد الذي يربط فرنسا بتلك السلطة، وهذا مايوضح أن الحزب الدستوري في حينها لم يكن من مطالبه العاجلة الاستقلال التام.

وشارك الحزب الحر الدستوري التونسي ممثلا في أحمد الصافي في لجنة الإصلاحات التي ضمت سبعة وعشرين تونسيا -27- مقابل اثنين وستين -62- من الفرنسيين[2]. واعتبر الحزب أن تعيين السيد :"بيروطون" -Peyrouton Marcel-[3] مكان "فرنسوا منصرون" -François Manceron- على رأس الإقامة العامة في جويلية 1933 انقلابا سياسيا، بعدما أبدى استعداده لطي صفحة الماضي والشروع حالا في تنفيذ سياسته الإصلاحية، ودعوته الجميع إلى مؤازرته وسارع الحزب لتقديم اقتراحاته لمواجهة الظرف الذي تمر به البلاد.

وقدم أحمد الصافي تحليلا للأزمة التونسية في خطاب ألقاه بحديقة قامبيطا -Gambetta- يوم 03 أوت 1934 أمام "جمعية الدفاع عن الأملاك البلدية والأراضي الفلاحية"، اعتبر فيه أن الأزمة عالمية ولكن لها صبغة خصوصية في كل بلد فهي أزمة كثرة إنتاج وكثرة مصاريف، وانحطاط القيم والأسعار وعدم التوازن بين أسعار الإنتاج، أما خصوصية الأزمة في تونس فيراها في: ((قلة الصابة والعاهات السماوية... وأخطار الربا، باعتبار الأزمة عالمية فلابد من حلول عالمية – في نظره - وقد شرعت فيها عدد من الدول كألمانيا وايطاليا والولايات المتحدة ، وطالب بالأخذ بها . كسن قوانين تحجر حجز الأراضي الفلاحية الموثوقة مثلما حدث في الولايات المتحدة

---

1 - **الإرادة**، عدد 87، 1934/04/19.

2 - نفسه.

3 - مارسيل بيروطون : تولى الاقامة العامة في تونس بداية من جويلية 1933 حتى شهر ماي 1936، خلفا لفرنسوا مونصرون الذي كان قد تولى نفس المنصب خلال الفترة الممتدة من 1929 حتى سنة 1933.

- انظر: Mohamed Sayah, **le Néo-destour face à la première épreuve(1934-1936)**, 2éme Edition, Tunis, dar el-amal,1981 p12.

الأمريكية والتخفيض في الفائض القانوني، كما في ألمانيا، ومنح المنتجين قروضا بفوائد طفيفة مثلما الحال في ايطاليا))[1].

وقدم الحزب في كل مناسبة تتاح له مقترحات لحل الأزمة التي تمر بها تونس وتناولت جريدة "الإرادة" مجمل هذه الاقتراحات في أعدادها لكونها لسان حال الحزب، ومن هذه المقترحات:((المطالبة بإعطاء الجمعيات الخيرية كميات كافية من المواد الغذائية لإطعام البائسين وتوزيع الحبوب على المحتاجين ومراقبة التوزيع مراقبة شديدة، حتى لا يعاد ذلك العبث بمصالح الفقراء، وفتح أشغال عامة لاستيعاب العاطلين وإجبار المقاولين في كل جهة على تشغيل التونسيين قبل غيرهم... لأن تونس أصبحت مرتعا خصبا للعمال الواردين عليها من كل حدب))[2].

كما طالب بالقضاء على تضخم ميزان الموظفين على حساب قوت الشعب، وإبقاء ثلثي الميزان ينساب على جيوب الموظفين جرايات ومنح وغرامات، وثلث استعماري. معتبرا ذلك سببا رئيسيا لمختلف العلل، ويبدو هذا رغبة من الحزب في تخفيف الأعباء عن المواطن التونسي من جهة، ولجعل الإدارة الاستعمارية تتحمل تبعات عملها ومخططاتها من تلقاء نفسها بعيدا عن إسهامات التونسيين في تمويل مشاريعها، من خلال ماتجبيه مما تفرضه عليهم من إتاوات متعددة الأوجه.

كما كانت للحزب مقترحات في الجانب السياسي من خلال مطالبته بإعادة هيكلة المجلس الكبير على مستوى تركيبته البشرية ويسرعمله لأنه لم يكن إلا مجرد محفل تصنع ورياء بجانب حكومة غير مسؤولة وقوية جدا[3].

وأكد الحزب على مطالبه التي تضمنها برنامجه السياسي منذ العشرينات مثل: انتخاب مجلس تشريعي وتكوين حكومة مسؤولة أمامه، وطالب بإلغاء القوانين الزجرية وتوحيد نظام الصحافة، بإلغاء تشريع الصحافة الجاري به العمل وذلك بإزالة الفروق بين الصحف المحررة باللغة العربية والجرائد الناطقة بالفرنسية ، والتي يديرها تونسيون والجرائد الفرنسية ، وذلك لأن توحيد النظام المذكور يمكن الفكر العام من الظهور للملأ

1 - **الإرادة**، عدد 185، 1934/08/23.

2 - **الإرادة**، عدد 31، 1934/02/18.

3 - **الإرادة**، العدد 17، 1934/02/14.

في ثوبه الحقيقي، ذلك الفكر الذي ينير السبيل للحكومة ويعينها في مهمتها، أما اختلاف الأنظمة فهو يرجح فئة على أخرى[1].

وعندما أقدم المقيم العام بيروطون على إقرار إصلاحات، انتهج الحزب الحر الدستوري التونسي القديم اتجاهها سياسة مساندة نقدية، فقد عبر عن ارتياحه للمجهودات التي حققها للتخفيف من أعباء الميزانية والتخفيض من رواتب بعض منح الموظفين الفرنسيين، وقد نوه بموقفه الحازم برفضه الخضوع لضغوطات المعمرين وعدم مقابلته للوفد الممثل للموظفين، وسارع الحزب إلى تلبية اقتراح المقيم العام بالمشاركة في"لجنة الإصلاحات"، ممثلا عن طريق كاتبه العام أحمد الصافي.

وبرر الحزب مشاركته بكونها فرصة لرفع الصوت بمبادئه، داخل الهيئات الرسمية، ووضع آراء الحزب في الإصلاحات التونسية بين آراء سائري الهيئات المدعوة للمشاركة، وعلاوة على أنها ستؤدي في نظره إلى محو الصورة العالقة في ذهن الاستعماريين التي تقدمهم على أنهم متهيجين ومثيرين للقلاقل وأعداء فرنسا[2].

وفي الحقيقة هذا المبرر يعد واهيا، إلا إذا نظرنا له من وجهة النظر التكتيكية التي تلجأ إليها الأحزاب في بعض الأحيان لترصد مدى صدق الطرف الذي تتواصل معه في تحقيق ما يتفق عليه، أو لإقامة الحجة لما ستقدم عليه من أعمال تصعيدية اتجاه السلطات الاستعمارية.

وهكذا فرغم مشاركة الحزب في لجنة الإصلاحات، إلا أن القوانين التي صدرت لتنظيم الصحافة جاءت مخيبة للآمال، وكذلك التعديلات التي تم إدخالها في تركيبة المجلس الكبير والتي فتحت الباب أمام بعض الأصناف الاجتماعية الأخرى دون مراعاة تمثيلية الغالبية العظمى من السكان مع المحافظة على دوره الاستشاري، مما جعل الحزب الدستوري القديم يقرر بناء على ذلك مقاطعة الانتخابات لأنها لا تستجيب لمطالبه واقتراحاته.

وبدأ الحزب يشعر بالمناورات التي انزلق فيها بعد تورطه في المشاركة في لجنة الإصلاحات وتجلى ذلك بالخصوص في بطء أشغال اللجنة السياسية:((فالحكومات

---

1 - **الإرادة**، العدد 145، 1934/06/18.

2 - **الإرادة**، العدد 147، 1934/06/21.

عندما تصطدم بحملة صادقة في أمور لا تجد مندوحة للتنصل منها تشكل لجانا لبحثها وإيجاد حل لها، و به تقضي على تلك الحملة وتخمد جذوة المقاومة))[1].

إزاء هذه المستجدات وبطء الإصلاحات ومماطلة سلطة الحماية في امتصاص غضب التونسيين من الأوضاع المتأزمة التي يعيشها الشعب التونسي ، انفجرت الأوضاع في صيف سنة 1934 ، وأصبح التونسيون مهيئين لمن يقودهم لإحداث فعل ما يظهر من خلاله تذمرهم مما يعانونه من وطأة ثقيلة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وكان السبب المباشر لتفجر الأوضاع القوانين التي أصدرها المقيم العام بيروطون في 3 سبتمبر 1934، التي اعتبرت امتدادا للقوانين الزجرية التي تم إصدارها في 6 ماي 1933 والمتعلقة بالحجز الإداري، وهي عبارة عن تطبيق لقرار تم ارغام الباي على توقيعه في 1934/04/15، ويقضي بأن يخول للمقيم العام حق إبعاد من يشاء إلى أي مكان لمدة عام مادام يشكل خطرا على الأمن العام هذه القوانين ورد الفعل حولها أديا إلى اعتقال ثمانية دستوريين جدد وستة شيوعيين[2].

وفي خطابه الذي ألقاه في اختتام مناقشات الميزانية بالمجلس الكبير وضح المقيم العام الداعي إلى اتخاذ تلك الإجراءات الزجرية بقوله: ((لقد كان لدي شعور بأن تأثير فرنسا على هذه البلدان – البلدان المستعمرة – مهددا، ولذا اتخذت الإجراءات التي انتقدت عليها في بعض الأوساط والتي حاولوا فيها تقديمي بكوني " فاشي منقلب" وتحملت هذا اللوم وخلقت لنفسي عداوات وبضرب هذا أو ذاك، كل ذلك من أجلكم جميعا أيها السادة لقد فكرت فيكم أنتم صانعوا خيرات وازدهار هذا البلد ولو بدرجات متفاوتة ، لقد فكرت فيكم أنتم الذين ولدتم هنا ، وبعثتم فيها المؤسسات ، فكرت في أطفالكم الذين يعيشون بتونس...))[3].

---

1 - **الإرادة**، العدد 128، 1934/06/01.

2 - Mohamed Sayah,op.cit,PP156-166.

من الذين تم اعتقالهم: الحبيب بورقيبة، محمد بورقيبة، محمود الماطري والحبيب بوقطفة ويوسف الرويسي والصادق حميدة بن الورداني، ومحمد العكرمي بن زروق، ومحمد كركر ومجموعة أخرى، أبعدتهم السلطات الاستعمارية إلى برج لوبوف (القصيرة) –برج بورقيبة-ولم يتم إطلاق سراحهم إلا في 11 ماي 1936.انظر:

Mohamed Sayah,Op.cit,PP154.

3 - **La Dépêche Tunisienne** , 06/11/1934

وهكذا ففي هذا الخطاب وضح المقيم العام النوايا الحقيقة للسياسة التي تقوم بها فرنسا في تونس، فهي تستهدف المعمرين بالدرجة الأولى لتحسين أوضاعهم، وتكبيل وحجز كل من يعرقل صفوها، وهو إقرار بأن الإصلاحات التي أعلنها ماهي إلا ذر للرماد في العيون.

وانطلاقا من الأوامر التي أصدرها المقيم العام، شُرع في التنفيذ بإبعاد وسجن عدد من الدستوريين والشيوعيين، وكل من عارض الإجراءات المتخذة إضافة إلى تجميد عدد من الصحف انتقاما من الدستوريين الذين كانوا يعتبرون هذه الاجراءات التي أقدم عليها المقيم العام ليست في مستوى الطموحات التي كانوا ينتظرون تحقيق – على الأقل – جزء منها، أكثر من ذلك ضيقت على بعض هوامش الحرية البسيطة الممنوحة للتونسيين في مجال الصحافة وغيره، وأدى كل ذلك إلى تفجر الأحداث وتأزم الوضع في تونس.

هذا الأمرأدى بالدستور القديم إلى إصدار بيان احتجاج يوم 3 سبتمبر 1934 إثر الأحداث التي وقعت في نفس اليوم جاء فيه:((نظرا لصدور سلسلة أوامر علية زادت في تحريض حالة جعلتها أوامر ماي 1933 الزجرية لا تطاق، ونظرا لكون مجموع هاته الأوامر تقضي بصفة باتة على الحريات الشخصية الأولية، ونظرا لكونه وقع تطبيق هذه الأوامر الجديدة قبل صدورها بالرائد الرسمي، ونفذت على عدة شخصيات تونسية وقع إلقاء القبض عليها ليلا تقريبا ووجهت لمقر لازال مجهولا، ونظرا لكون هذه التدابير من شأنها تكوين جو سياسي لا يمكن استنشاق هوائه بجانب أزمة اقتصادية لا عهد لنا بمثلها لم تحظ إلى الآن بحل ومنفذ، لتبلبل الأفكار والرأي العام الذي تأثر من هذه القوانين ومن تطبيقها الذي وقع، فالحزب الحر الدستوري يحتج بكامل قواه على هذه القوانين، وهذه الإجراءات التي لا يوجد مبرر لها، ويلفت أنظار الحكومة إلى الحالة النفسية المضطربة المستولية على الشعب التونسي وعلى العواقب التي تنجم عنها مطالبا إياها بالعدول عن هذه الإجراءات ونسخ هاته القوانين))[1].

و إثرها مشى وفد من اللجنة التنفيذية متكون من: أحمد الصافي وصالح فرحات، ومحمد بن ميلاد، والطيب رضوان وعلي بوحاجب ، وعز الدين الشريف، ومحمد الصالح

1 - **الإرادة**، العدد 192، 1934/09/04.

ختاش للمقابلة مع المقيم بالمرسى، وتقديم احتجاج الحزب إليه، والإعلان له استحالة استمرار عضوية الحزب في لجنة الإصلاحات.

وفي رسالة الاستقالة من لجنة الإصلاحات التي بعث بها أحمد الصافي للمقيم العام يوم الثالث سبتمبر من السنة المذكورة سابقا جاء أنه-:((بناء على الأوامر الاستثنائية التي صدرت بالعدد الخاص من الرائد الرسمي، وبناء على تطبيق هذه الأوامر بغاية السرعة مع لجنة الإصلاحات التي ترأسونها والتي أنا أحد أعضائها ووقعت دعوتي للمشاركة فيها لم تزل الآن بصدد البحث، ولم تنته من أعمالها. وبناء عليه رأيت أن استمرارية بقائي في هذه اللجنة بعد صدور هذه الأوامر لم يعد فيه أدنى فائدة ، ولذا أرغب من جنا بكم قبول استقالتي منها...))[1].

وقد طالب الحزب في ختام لقائه مع المقيم العام بإرجاع المبعدين ونسخ الأوامر المتراكمة المزيلة لمعالم الحرية. وفي حقيقة الأمر اعتقال أعضاء الديوان السياسي دون غيرهم أمر يدعو للتساؤل، لأن تقارير الأمن في المحمية لم تشر إلى تحركات خطيرة بالدرجة التي برر بها المقيم العام أوامره و قرارته، زيادة على أن الدستور الجديد لم يعلن ولم يجاهر بعدائه لسلطات الحماية وللدولة الفرنسية، فماهو الأمر المخفي وراء ذلك؟.

أليس من الممكن أن من أهداف المقيم العام من هذا التصرف هو توجيه ضربة قاضية لأعضاء الدستور القديم!. وتقزيم دورهم في ساحة العمل الوطني التونسي، إذا صح ذلك فمن المستفيد؟.

إن المستفيد بالدرجة الأولى هو سلطة الحماية، لأن الخبرة والتجربة والماضي الذي صنعه الحزب الدستوري على مدى مايقرب العقد والنصف سيصير هباء، ويفسح المجال لآخرين، أما المستفيد الثاني فهو الدستور الجديد، لأن حملة الاعتقالات ستزيد من شعبية هؤلاء على حساب اللجنة التنفيذية مما سيؤدي إلى تراجع ثقة الشعب فيها.

ويبدو أن اللجنة التنفيذية لم يكن يغب عنها هذا التفسير للأحداث، والذي يحتمل أن إجراءات المقيم العام من قبيل التكتيك الذي يهدف من ورائه إلى إضعاف الحزب الحر الدستوري التونسي بشقيه، محاولة منه لاستغلال الظرف الذي يمر به الدستوريون لضرب بعضهم ببعض والاكتفاء بالاستفادة من النتيجة.

---

1 - **الإرادة**، العدد 194، 1934/09/06.

ورغم الخلافات التي كانت بين الدستوريين إلا أن الحزب القديم عبرعن روح التضامن الأخوي مع ضحايا القمع بقطع النظر عن الخلافات السياسية التي بينه وبين خصومه، وهب مدافعا عن الضحايا من خلال تنظيم مظاهرة شعبية في اتجاه مقر إقامة الباي، احتجاجا على الأوامر الاستثنائية، بالتنسيق مع ما تبقى من أعضاء الديوان السياسي – الحزب الدستوري الجديد – البحري قيقه والطاهر صفر، وضمت المظاهرة ما يقارب خمسة آلاف، وقيل عشرون ألف نسمة اتجهت نحو قصر الباي، يتقدمهم أحمد الصافي وأعضاء اللجنة التنفيذية بالإضافة إلى العضوين المتبقين من الديوان السياسي.

وأمام قصر الباي تجمع المتظاهرين وقرأوا بيانا أعده الدستور القديم وقرأه الشاذلي خزندار. ومما جاء فيه:((...لقد أجمعت الأمة التونسية قاطبة أن تلجأ إلى ساحة عرشك المفدى لتكشف لك عن آلامها، ولتطلب منك أن تأمر بإبطال هذه الأوامرالتي أحدثت جوا سياسيا لا يطاق، داعية لك بدوام الملك وطول البقاء مؤملة منك التعجيل بإرجاع المنفيين إلى أهليهم ولازلت يا مولانا الأمين لأمتك المخلصة لسدتك العلية)) [1].

وعند مقابلة الباي للوفد الدستوري الذي أحاطه علما بما وقع، عبر له عن قرب انفراج الأزمة وبتحقيق المطالب التي طرحها مطالبا إياه إبلاغ المتظاهرين بالتزام الهدوء والسكينة والنظام، وانسحب المتظاهرون برفع البحري قيقه على الأعناق مرددين أناشيد وطنية.

وبالعودة إلى جذور الأحداث نجد أن المقيم العام بيروطون اتهم أعضاء الديوان السياسي مرتكزا على أسباب تحريضهم للأهالي في بعض الجهات على عدم دفع الضرائب، وذلك ردا على الأزمة الاقتصادية التي لم تسارع حكومة الحماية باتخاذ إجراءات لإنقاذ الفلاحين من مخالبها وكانوا يدفعون الأهالي إلى العصيان وعدم الانصياع لسياسة وأوامر الحكومة[2].

لكن لماذا اتخذ المقيم العام بيروطون هذه الإجراءات التشددية في بداية شهر سبتمبر1934؟. بينما تحركات أعضاء الديوان السياسي بدأت منذ نهاية مؤتمر قصر هلال مارس 1934؟. لماذا انتظر المقيم العام طوال هذه المدة أي ستة أشهر؟.

---

1 - **الإرادة**، العدد 194، 1934/09/06.

2 - أحمد بن ميلاد ومحمد إدريس، المرجع السابق، ص376.

إن المقيم العام تحين الفرصة المناسبة لتحقيق ما يصبو إليه بإزالة من يعرقل سياسته من طريقه، أكثر من هذا القضاء على المعارضة الدستورية بصورة كبيرة إن أفلح أسلوبه، ولا يستبعد أنه إستدرج الدستوريين الجدد لما خطط له، حتى لاتزيد قوتهم عما يتصوره المقيم ومن ورائه سلطات الحماية الفرنسية.

لقد كانت مهمة المقيم العام تكمن أساسا في حل مشاكل الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد وفعلا بدأ بمسالمة الأحزاب، وبتهدئة الأطراف السياسية وحتى عدم التدخل في شؤونها، وذلك تمهيدا لتنفيذ بعض الحلول الاقتصادية، فبادر بإعطاء حلول إلى أهم المشاكل السياسية القائمة. إذ لبى مطلب حركة الطلبة والحزب في إقالة شيخ الجامع[1].وتعويضه بغيره، وتغيير نظام انعقاد المجلس الكبير[2]، ولو أن هذا التغيير لم

---

1 - شيخ الزيتونة المقصود هو:محمد الطاهر بن عاشور(1879-1973): ولد سنة1879 بقصر جده بوعتور،حفظ القرآن والمتون، والتحق بالزيتونة سنة1893،وتخرج بالتطويع سنة1899،تولى العديد من الوظائف العلمية بداية بالتدريس بالزيتونة، ثم مشرفا عليه، وقد أفتى لفائدة التجنيس أي بجواز دفن المتجنس في المقابر الإسلامية، وأن تجنسه لاينزع عنه صفة المسلم، وقد عين شيخا لجامع الزيتزنة بدلا عنه الشيخ صالح المالقي الذي جرى تنصيبه من قبل الباي سنة 1932، له العديد من الآثار المؤلفات، في الدين واللغة، توفي في 1973/08/12.

- للمزيد انظر: بلقاسم الغالي، **شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره**، ط1، بيروت ، دار ابن حزم، 1996، ص- ص37-68 .

2 - أصبح المجلس الكبير بالصيغة التالية: تم رفع عدد النواب عن الجالية الفرنسية من 30 إلى 34 نائبا ، ومن جهة أخرى سن طريقة جديدة في انتخاب نواب المصالح الاقتصادية حيث جعل الهيئة التي تنتخبهم هي الهيئةالناخبة لأعضاء الحجرات الاقتصادية لا الحجرات المذكورة وحدها كما كان سابقا،للمزيد انظر : **الارادة** ، العدد01، 1934/01/08 ، "نظام جديد للمجلس الكبير". أما التمثيل التونسي فقد صدر له الأمر المؤرخ في 6جانفي 1934 يتعلق بترتيب القسم التونسي من المجلس الكبير جاء فيه: . نائبان عن كل الجهات الخمس ، يعينان وفق أحكام الفصل الخامس من الأمر المؤرخ في 1928/03/28 والفصل 13 وما بعده من قرار وزيرنا الأكبر المؤرخ في 1أفريل 1928.

- نائب ثالث عن كل جهة من الجهات الخمس يعين على الشروط المقررة بقرار من وزيرنا الأكبر من بين الأعيان التونسيين القاطنيين بالمناطق البلدية بكل جهة من الجهات الخمس.

- أربعة نواب عن مدينة تونس وعمل الأحواز منهم نائب إسرائيلي يعينون على الشروط المسطرة بقرار من وزيرنا الأكبر من بين الأعيان التونسيين القاطنين بمدينة الحاضرة وبالمناطق البلدية بأحواز الحاضرة منهم نائب إسرائيلي حتما.

- ستة نواب عن الحجرة التجارية الأهلية . ستة نواب عن الحجرة الفلاحية الأهلية . ثلاثة نواب عن الحجرة المختلطة بالوسط . ثلاثة نواب عن الحجرة المختلطة بالجنوب . نائب عن الطائفة الإسرائيلية بالحاضرة . نائب عن الطوائف الإسرائيلية بداخل المملكة . نائبان عن الجهات القبيلة يعينهما وزيرنا الأكبر بموافقة المقيم العام .

للمزيد: انظر: **النهضة**، العدد 3269، 1934/01/09.

يكن ليرضي تماما مطالب الحزب إلا أن الوضعية أصبحت أحسن من قبل بكثير، وطرح جزء من مرتبات الموظفين الذي كان عبئا على الميزانية.

كما ألغى القرض الذي وافق عليه المجلس الكبير، والذي خصص لاسترجاع ديون الفلاحين، وقد أعطى هذا القرض بفائض 11 % فأنزله إلى 3 % ، وأفرج على المحكومين من أجل قضايا سياسية ، خاصة الذين حوكموا في حوادث التجنيس لسنة 1933 ، وسمح للحزب بفتح نواديه من جديد وإصدار صحفه، كل هذه الإجراءات اعتبرها الحزب في وقتها مكتسبات، وهي فعلا كذلك لو قورنت بسياسة سابقه مونصرون[1].

إذا كانت كل هذه المطالب التي تعد جزءا مما كان يرغب فيه التونسيون قد تحققت، فلماذا قامت إذن معارضة أعضاء الديوان السياسي؟. ولإحراج من كان عملهم؟. وخصوصا إذا كان من أنصار هذه المجموعة أعضاء المجلس الكبير وأعداء الحزب، أي عبد الرحمان اللوز ومحمد شنيق، وهي أيضا فئة من التجار الكبار وأصحاب الأموال مثل: محمد بدرة وأخوه حمدان بدرة وغيرهم ؟. ومن المعروف كذلك أن هؤلاء الأعيان هم أعوان السياسة الفرنسية في تونس.

فمن المعلوم أيضا أن أعضاء المجلس الكبير ساند البعض منهم الدستور الجديد ضد الدستور القديم خاصة محمد شنيق ومحمد بدرة، وهذا الأمر يعود إلى وجود خلاف بين هؤلاء وأعضاء اللجنة التنفيذية للحزب بل وحتى لسياسته. خاصة وأن البعض منهم كان يتولى مسؤوليات لها علاقة بالأزمة الاقتصادية التي ألمت بالتونسيين كالبنك التعاضدي والمقصود به تحديدا محمد شنيق.

فلقد ازدادت حدة خلاف الحزب مع أعضاء المجلس الكبير، إثر تأسيس الصندوق التونسي للقروض العقارية - Caisse Tunisienne des Prêts fonciers - بمساهمة مشتركة بين بنكي القرض العقاري لفرنسا والقرض العقاري للجزائر وتونس، وقد وقف أعضاء المجلس الكبير وراء هذا المشروع لكن هذه المؤسسة اقترحت قروضا بفوائد كبيرة ، وبذلك أصبح هذا المشروع أهم خلاف بين أعضاء الحزب والنواب التونسيين بالمجلس الكبير وفي مقدمتهم شنيق ، وإن لم يكن هذا الخلاف هو الوحيد الذي كان قائما بين الحزب والأعضاء التونسيين بالمجلس الكبير ، إذ اتهمهم

1 - أحمد بن ميلاد، المرجع السابق، ص 377.

الحزب منذ سنة 1922 بالوقوف وراء مصالح السلطات الفرنسية، وبرز هذا الخلاف أكثر بعد انسحاب كتلة حسن قلاتي سنة 1928 خلال انتخابات أعضاء المجلس الكبير من العمل السياسي، إلا أن مساندة أعضاء المجلس الكبير لمشروع القرض وفي ظروف الأزمة الاقتصادية وخاصة الفلاحة[1]. و تزامن هذه الخلافات مع الخلافات القائمة بين اللجنة التنفيذية وأعضاء العمل التونسي وانقلاب موقفهم من مناصر لسياسة الحزب ضد محمد شنيق سنة 1932 إلى مدافع عنه سنة 1933، وتصاعدت تدريجيا الاتهامات والخلاف حتى وصلت إلى ذروتها بعد الانشقاق في بداية سنة 1934، يطرح العديد من التساؤلات عن سر علاقة الدستوريون الجدد بمحمد شنيق؟.

وفي غمرة الظروف الحرجة التي كان يعيشها الديوان السياسي، من إبعاد لقياديه وتضييق على صحفه ونواديه قابل وفد من أعضاء المجلس الكبير يتقدمهم محمد شنيق واصطحبوا معهم: البحري قيقه والطاهر صفر لمقابلة المقيم العام، وأسفرت المقابلة التي دامت حوالي ست ساعات على البرنامج التالي: يلتزم كل من الطاهر صفر والبحري قيقه بزيارات إلى كافة الجهات في المملكة لتهدئة الرأي العام وزيارة المبعدين[2]. وأصدرت الإقامة بيانا وعدت فيه برجوع المبعدين إذا رجعت البلاد إلى الهدوء[3].

وفعلا ذهب الطاهر صفر والبحري قيقه إلى بعض جهات المملكة لطلب الهدوء حسب الالتزام الذي وعد به المقيم، وقاما بزيارة إلى المبعدين بالجنوب التونسي، الذين التزموا في بيان للشعب يطلبون منهم الرجوع إلى الهدوء[4].

ورخصت الحكومة لأعضاء الديوان السياسي الثاني لعقد اجتماع عام بساحة قامبيطا - Gambetta- خطب فيها البحري قيقه والطاهر صفر وطلبا فيه الهدوء ونوها

---

1 - أحمد بن ميلاد، المرجع السابق، ص- ص 378-379.

2 - **النهضة**، 1934/09/08.

3 - نفسه.

4 - **النهضة**، 1934/09/11. ويوضح هذا البيان الصادر عن الديوان السياسي الثاني الذي جاء فيه :((...اللهم إن الأمة التونسية وقد برهنت في هاته الظروف الحرجة على رصانتها وتعلقها وإقامة حجة ودليلا قاطعا على أنها لم تكن لها بالمرة إلى الآن نية عدائية نحو دولة فرنسا... وأيضا لما طلبت الحكومة الدخول في منطقة المفاهمة بادر الزعماءبتلبية الدعوة من الأمة الرجوع إلى حالتها الاعتيادية فلم يعارض من أحد في ذلك ، ومكث الشعب في انتظار ما ستقرره الحكومة لإرضائه وتلبية ندائه)).

انظر : أ.و.ت ، رصيد الحركة الوطنية، العلبة 24 الملف 06 ، الوثيقة رقم :02.

بأعمال المقيم وبوعوده، وأظهرا للناس مجهوداتهما المبذولة في سبيل إرجاع المبعدين، وتوصلهما إلى إقناع الحكومة بتوظيف التونسيين في مناصب عليا[1].

وأكد البحري قيقه مرارا النوايا الحسنة للمقيم وصدق وعوده، وهذه الخطوات تدعونا للتساؤل، إذا كان البحري قيقه قد أفشى سر لقاء اللجنة التنفيذية مع المقيم العام، واتهمهم بالتنازل عن برنامج الحزب ومداهنة المقيم العام، وكان تصرفه أواخر سنة 1933 وبداية سنة 1934 القطرة التي أفاضت الكأس، وأدت إلى انشقاق الحزب. فلماذا يعود هو إلى ما اتهم به غيره بأنه خيانة وكذب وافتراء ؟. ليعود ويمدح المقيم العام ويثني على مجهوداته بعد ذلك، هل تغير المقيم العام أم تغير البحري قيقه ؟.أم أن أعضاء لجنة العمل التونسي كانت تبحث عن مبرر لها للانشقاق عن الحزب ولو كان هذا المبرر واهيا.

رغم ذلك لم تؤد الإجراءات التي قام بها أعضاء الديوان السياسي الثاني وعلى رأسهم البحري قيقه والطاهر صفر، والتي لبيا فيها رغبات المقيم العام بيروطون والمتمثلة في جولتهم في الجهات لتهدئة الوضع وزيارتهم المبعدين لأخذ التزامهم بالموافقة من جهة إلى النتيجة المرغوبة، وأصبحت وضعية الديوان السياسي الثاني في حرج بعد هذا الفشل، فالتجئوا إلى الباي - وكانت ليلة ختم الحديث بجامع الزيتونة- للاتصال به، والتظاهر أمامه لإجباره على التدخل لدى المقيم للإفراج عن المبعدين ولتذكيره بوعوده السالفة.

وجاء في بيان الديوان السياسي أنه: ((بمناسبة قدوم الحضرة العلية في ليلة السابع والعشرين من رمضان قرر الحزب الذهاب لجلالة الملك وتذكيره في المبعدين السياسيين من أبناء بلاده ومفارقتهم لأهلهم وأبنائهم في هذه المواسم المكرمة للسعي في الإفراج عليهم ، واختاروا مقابلة الحضرة العلية في أقدس الأماكن فقصدوا جامع الزيتونة الذي تعود جنابه حضور ختم الحديث النبوي فيه في مثل ذلك اليوم ، فأم الجامع خلق كثير وفيهم رجال الديوان السياسي للحزب ، وكان يود الناس أن يتقدم بين الملك وفد من الحاضرين يخاطبه في الموضوع فعلت بعض الأصوات بطلب قبوله لوفد فأظهر بعض الحاشية امتعاضا من ذلك بدعوى أن ذلك لايليق بذلك المكان ولكثرة الناس وامتداد أعناق الناس للتشوق لما يستجيب الملك . فوقع نوع من ازدحام وكانت

1 - **النهضة**، 1934/09/14 و1934/09/15.

أصوات زعماء الحزب تنادي الناس بالتباعد والتخلي عن طريق مرور موكبه فضاق الطريق حتى تعذر المرور، الأمر الذي لم يعهد من قبل فاغتنم بعض المغرضين الطماعين والذين يريدون الشر أن يخلقوا خلافا لم يكن لأسبابه من أثر في مخيلتي أحد من التونسيين وسعوا به لدى البلاط، ولدى الحكومة والسفارة الفرنسية فكانت نتيجة تلك الدسائس الخبيثة إبعاد ثلاثة من رجال الديوان السياسي وهم السادة: الطاهر صفر – البحري قيقه- صالح بن يوسف[1]- الهادي شاكر- الحبيب بوقطفة[2]- محمد الخمري – خميس بلحسن، وأبعد مع هؤلاء في مثل ذلك الوقت لتلك الأسباب وغيرها كثير من المعروفين في الأوساط التونسية، وكان تأثير ذلك عميقا على عموم التونسيين))[3].

فهذه الحادثة جاءت بغير ما كان أعضاء الديوان السياسي يرغبون فيه، لخروج تلك التظاهرة عن الحدود التي اعتقد المنظمين لها أنها لا تتجاوز حدودها، فكانت النتيجة هي زيادة إبعاد عناصر أخرى مما فتح المجال في الدستور الجديد إلى تشكيل ديوان سياسي آخر لتسيير شؤون الحزب الجديد.

ورغم هذه الظروف والحال الذي كانت تمر به الحركة الدستورية عموما، ورغم ارتفاع حدة الخصومة بين شقي الدستور في السداسي الأول من سنة 1934، إلا أنه مع هذه حدوث الأزمة التي تفجرت في شهر سبتمبر 1934، ظهر نوعا من التقارب حتى وإن كان مؤقتا بين الطرفين الدستور القديم والجديد من خلال محاولة أعضاء الدستور القديم التضامن مع أعضاء الديوان السياسي المبعدين، بل وأكثر من ذلك رفع المطالب

---

1 - صالح بن يوسف(1907-1961):ولد يوم 11 أكتوبر1907بمغراوة شرق جزيرة جربة، تعلمى القرآن في جامع حاضر باش، زاول تعليمه في تونس بداية من سنة 1915، وحصل على الشهادة الابتدائية سنة1922، والتحق بنعهد كارنو حتى نال منه شهادة الباكالوريا سنة1929 بعدها انتقل للسربون بباريس، أسس سنة1931 شعبة دستورية بباريس، عاد لتونس سنة1934 وفتح مكتبا للمحاماة بباب سويقة، التحق بعد الانشقاق بالدستور الجديد فناضل في صفوفه، حتى نشوب الخلاف بينه وبين بورقيبة حول المفاوضات مع فرنسا ورفضه الاستقلال الداخلي، وتطورت لتصبح نزاعا مسلحا بينهما خسر بعدها بن يوسف المعركة فرحل إلى القاهرة، وفي إحدى رحلاته العلاجية لألمانيا تم إغتياله في جوان 1961 بفرانكفورت.

2 - الحبيب بوقطفة: ولد سنة 1906 ببنزرت دخل الكتاب ثم المدرسة القرآنية، تحصل على الشهادة الإبتدائية فتوجه للعاصمة ليواصل تعليمه الزيتوني ، انضم للحزب الدستوري الجديد وحضر مؤتمر قصر هلال باعتباره نائبا عن شعبة بنزرت، اعتقل في سنة 1935ونفي لبن قردان، ثم أبعد لبرج لبوف وأطلق سراحه في أفريل 1936، وبسبب نشاطه السياسي ألقي عليه القبض مجددا في جانفي 1938، توفي إبان الحرب العالمية الثانية بعد قصف الباخرة التي تقله.

3 - أ.و.ت، رصيد الحركة الوطنية، العلبة 24 الملف 06، الوثيقة رقم:66.

الاحتجاجية وتنظيم المظاهرات من أجل إحداث نوع من الضغط على المقيم العام والباي. علها تأتي بالإفراج المطلوب عن المبعدين، إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا إذ ستعود السجالات وترتفع حدة الخصومات بين الدستوريين، خاصة وأن الدستور الجديد اتسعت دائرة تأثيره على حساب الدستور القديم مما شجع الجدد على محاولة اكتساح الساحة للإنفراد بقيادة الحركة الوطنية التونسية، مما سيحدث أثرا بالغا في مسار الحركة الوطنية التونسية، أنهك قواها لفترة وأعطى مهلة لإدارة الحماية الفرنسية للتفرج على ما يحدث للحزب الدستوري ومن ورائه الشعب التونسي، ثم أنها ترتاح من الحركة المطلبية للدستوريين بشقيهم القديم والجديد حتى حين.

الخلاصة:

مما سبق ذكره نخلص إلى القول أن الخلاف الذي وقع بين الدستوريين وكانت نتيجته انشقاق الحزب الدستوري، تعود جذوره للترسبات التي لازمت الحزب منذ نشأته، لأن هذا الانشقاق سبقه ظهور للحزب الإصلاحي، والحزب الدستوري المستقل.

وكان لخروج الشيخ عبد العزيز الثعالبي دور في ظهور العديد من الشخصيات التي تطمح لتتبوأ مكانة قيادية في صف الحزب، ولقد تشابكت العديد من العوامل لتكون سببا في انقسام الحزب من جديد أواخر سنة 1933، ويصبح ذلك ميدانيا سنة 1934.

فرغم استعادة الحزب لعافيته مع مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، وحرص قيادته على احتواء الخلافات التي بدأت تظهر على السطح من خلال إدماجها لجماعة العمل التونسي في اللجنة التنفيذية إثر مؤتمر نهج الجبل، إلا أن ذلك لم يشفع له ليتجنب أزمة الانشقاق.

ومن الأسباب التي جعلت الحزب يعرف الانقسام، اختلاف المنطلقات لدى الجيل القديم من الدستوريين، والجيل الجديد منهم، وهذا نظرا لاختلاف التكوين الذي سيكون له تأثير يبرز في اختلاف التصور، وتباعد وجهات النظر للعديد من المسائل، فالجيل القديم متشبع بدرجة كبيرة بالمبادئ الإسلامية، وأكثر من هذا متمسك بها كأساس لكل نشاطاته وأعماله، ملتزمين بالبعد الديني والقومي، أما الجيل الجديد فكان ينظر للدين كمُثُل وقيم فقط، ويفاصل بينها وبين العمل السياسي.

فمفهوم الأمة عند الدستوريين القدامى ظل مرتبطا بالخلافة الكبرى إلى جانب المفهوم الوطني الإقليمي، وعلى العكس من ذلك كان المفهوم منحصرا في الإقليم والقطر بالنسبة للجدد انطلاقا من تأثرهم بمفاهيم القومية الأوروبية التي تعرف عليها أغلبهم أثناء دراستهم بفرنسا فنهلوا من معينها وحاولوا توظيفها في نضالهم.

ومن الأسباب أيضا الاختلاف في أساليب ووسائل العمل بين الطرفين، والتباين في الطريقة التي يحبذ كل منها سلوكها في مساره النضالي، فالجيل الجديد كان يجنح للعمل الجماهيري متأثرا بما لاحظه لدى الأحزاب الأوروبية مفضلا الاندفاع، في الوقت الذي يتبين أن القدامى كانوا يفضلون سلوك أسلوب التعقل والهدوء ، هذا الأمر الذي أفقدهم الاتساع الجماهيري شيئا فشيئا ، ونعتـــقد أن هذا بسبب خــوفهم من أن تكون الجماهير

دافعة لهم للقيام بتصرفات غير محسوبة العواقب بالنسبة لهم، أو لعدم قدرتهم على تأطير الجماهير تأطيرا محكما، وعجزهم في ابتكار أسلوب يوفقون فيه بين التمسك بالمبادئ وتوسيع قاعدتهم وجر الجماهير وراءهم لمقاومة السياسة الاستعمارية، وهو ما سيكرس عزلتهم التدريجية ليفسح المجال أمام الجدد الذين اكتسحوا ساحة العمل الوطني بتونس.

إضافة إلى بعض الأسباب التي أتخذت كمبررات لإقناع الجماهير بصحة موقف كل طرف من الآخر كالتسيير المالي، والموقف الذي حدث لدى مقابلة اللجنة التنفيذية للمقيم العام، وإفشاء البحري قيقة لسر ماجرى بينهم وبين المقيم العام، وغيرها من الأعذار التي ما كانت إلا مطية لتبرير تصرف كل طرف اتجاه الآخر لتشويه سمعته وجلب تعاطف المناضلين لصفه.

وقد أخذ الانشقاق بين الدستوريين بعد انعقاد مؤتمر قصر هلال أبعادا خطيرة من خلال المواجهات التي حدثت بينهم، والمشاحنات الصحفية وغيرها، وعملت الكثير من الأطراف على إذكاء نار الصراع بين الدستوريين، فوقف محمد شنيق وأعوانه في صف الدستور الجديد حتى ينتقم من القدامى ومواقفهم السابقة إتجاهه، وكذلك فعل المقيم العام الذي سكت عن تصرفات الجدد، وسعى لدفعهم حتى يتمكن من إضعاف الحزب الدستوري، وهو ما لم يتفطن إليه هؤلاء أو أنهم حاولوا استغلال الموقف بما يخدم أهدافهم.

وقد كان لهذا الإنقسام الأثر البالغ في مسار الحركة الوطنية التونسية، فقد انتقلت قيادتها من يد الدستوريين القدامى ليد الدستوريين الجدد بصورة تدريجية، وهذا بفعل ذكائهم في استغلال نقاط ضعف اللجنة التنفيذية للحزب من جهة، ونجاحهم في كسب الجماهير التونسية لصفهم مع مر السنوات وتحريكهم في مواجهة السياسة الاستعمارية، وتوظيفهم للعديد من القضايا التي تمس الشعب التونسي بصفة مباشرة، في الوقت الذي ظل فيه الدستور القديم يخاطب تلك الجماهير عن بعد، ولم يتمكن من الاحتكاك المباشر بها، وهذا لعدم تطويره لأساليب ووسائل العمل.

الفصل الثالث

الصراع بين الدستور القديم والجديد ومحاولات الإصلاح

1ـ مظاهر الصراع بين الدستوريين.

2ـ الدستور القديم والأوامر الاستثنائية للمقيم العام بيروطون.

3ـ الحزب الدستوري القديم ومواقفه من سياسة الجبهة الشعبية في تونس.

4ـ عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي لتونس.

5ـ محاولات التوحيد بين الدستوريين ومصيرها.

الصراع بين الدستور القديم والجديد ومحاولات الإصلاح

إن الانقسام الذي شهده الحزب الحر الدستوري التونسي، فتح باب الصراع بين الطرفين المنقسمين، وهذا ما سنعالجه في هذا الفصل، حيث سأتطرق لمظاهر الصراع بين الدستور القديم والجديد، ثم لتأثير القرارات الاستثنائية التي اتخذها المقيم العام مارسال بيروطون على ذلك ، وبعدها أتناول موقف الطرفين من سياسة الجبهة الشعبية في تونس، وعودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي ومسعاه إعادة توحيد الحركة الوطنية التونسية والمصير الذي لاقاته جهوده.

1 . مظاهر الصراع بين الدستوريين:

بعد أن أصبح الحزب الدستوري الجديد واقعا فعليا، حاول أعضاؤه فرض وجودهم على الساحة السياسية التونسية، خاصة وأن الحزب قد عمل على تصعيد مواقفه تجاه سلطة الحماية من جهة، واتجاه الحزب الدستوري القديم من جهة ثانية . ويتضح ذلك من خلال العديد من الأحداث التي وقعت بين الطرفين في عدد من المناطق المختلفة بالقطر التونسي.

فأصبح من حينها الحزب الحر الدستوري التونسي ذا قطبين تفرق بينها الأصول الجهوية، العاصمة من ناحية والمدن والقرى الصغرى من داخل البلاد من ناحية أخرى والانتماء، والنظرة السياسية، وصيغ وأساليب النضال، والتكوين. وكان من المحتم أن تتفجر التناقضات بين القطبين، وتلك هو إحدى مظاهر انقسام الحزب الدستوري.

ولقد حاولت السلطة الفرنسية تعميق مناخ الريبة و الصراع بين الجناحين وذلك عبر تكثيف الاتصالات مع ممثلي الشقين المتصارعين ، والإغداق عليهم بالوعود الجوفاء وعبرا لتسامح إزاء عودة النشاط الحزبي رغم المنع القانوني بمقتضى أمر 1933/05/13. والسماح بصدور جريدتي الإرادة في جانفي 1934 ، والعمل في جوان 1934[1].

1 . زهير الذوادي، **تحولات العمل الوطني**، ص40.

ولقد اختلفت وجهات النظر لدور الإقامة العامة في تأجيج الصراع بين الطرفين فمنهم من اعتبر أن المقيم العام بيروطون كان وراء دفع أعضاء اللجنة التنفيذية إلى خوض صراع ضد جماعة العمل التونسي قصد منع إصلاح شؤون الحزب الدستوري. مثل: الطاهر عبد الله الذي اعتبر أن المقيم العام كان وراء انقسام الحركة الوطنية التونسية، مؤكدا أن بيروطون سعى عن طريق الوعود الخشبية ملوحا ببعض الإصلاحات الطفيفة إلى إذكاء روح الفتنة والاختلاف[1].

ومنهم من يرى أن الاختلاف بين الطرفين في العديد من المجالات هوالسبب في ذلك بعيد عن دور للمقيم العام إزاء تخاصم الدستوريين، مثل:علي المحجوبي[2].

وقد ظهرت المنافسة بين الطرفين حول رغبة كل فريق في تعزيز جانبه وتقوية عدد أنصاره، وشكلت شُعَب المدن والقرى الساحة الأولى التي يتنافس فيها الطرفان.وأخذ كل منهما يوضح رؤيته وأفكاره التي كانت تتلخص في أن:((كل من القدماء والجدد تعهدوا بمناهج مختلفة ضد نظام الحماية، وذلك تبعا للتفاوت والميولات وحتى التوجهات الشخصية، فالدستور القديم يرفضون التعاون مع ممثلي الحكومة الفرنسية دون صياغة برنامج ملموس يحترم وجود تونس في إطار ديني عربي يحافظ على تقاليدها الخاصة. أما الدستور الجديد فلا يمانع من التعاون مع السلطة الفرنسية والمفاهمة معها للحصول على المطالب))[3].

وبداية الحملة الدعائية التي خاضتها جماعة العمل التونسي لم تعرف مقاومة نشيطة لدى أعضاء اللجنة التنفيذية التي احتقرتها في البداية واكتفت بمتابعة نشاطها وبث الإشاعات بشأن أعضائها مع رفض كل حوار معها أمام المناضلين القاعديين، ولكن بعد أن سجل أنصار العمل التونسي بعض النجاح في ربط العلاقات مع الشُعب، شرعت اللجنة التنفيذية في تنظيم حملات دعائية وتشهيرية ضد خصومها في مناطق الوطن القبلي والساحل وصفاقس.

---

1 . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص62.

2 . علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية(19341904)**، ص503 ومابعدها.

3 . A.O.M, Boite26H19, Evolution Politique du Tunisie, en date 29/ 04/ 1940.

وحين شعر أعضاء اللجنة التنفيذية بالخطر وما تشكله الدعاية التي شنها أعضاء الديوان السياسي عليهم من صد للناس عن الحزب خاصة بعد انعقاد مؤتمر قصر هلال والفترة التي سبقته بقليل، سعى الدستور القديم للرد على ما كيل له من اتهامات من خلال صحفه وعلى رأسها الإرادة، ومن خلال الجولات الميدانية التي باشرتها اللجنة التنفيذية للعديد من المناطق في القطر التونسي.

وقد اتهم الدستور القديم الدستوريين الجدد بالتواطؤ مع السلطات الاستعمارية وكل مناوئ للحزب من إصلاحيين وشيوعيين، وأنصار محمد شنيق. بأنهم دبروا مؤامرة الاعتداء والإعداد لذلك في الخفاء في نهج قامبيطا لتصفية قيادة الحزب القديم إثر فشلهم في كسب الدستوريين إلى جانبهم:((إنهم يريدون تقليد الهتلريين والشيوعيين الذين تحكموا في مصائر الشعوب ومقررات الأمم قوة واقتدارا))[1].

وهنا يبدو أن الدستوريين القدامى صعدوا من حدة لهجتهم اتجاه الجدد، من خلال نعتهم بصفات تثير الرأي العام التونسي ضدهم، وهذا ربما انطلاقا من الأساليب التي اتخذها الدستوريون الجدد في العمل من خلال تحريكم للشارع والاعتماد على الجماهيرية بصورة أكبر، وهو ما بدا للقدامى على أنه نفس أسلوب الهتلريين والشيوعيين، ولذا أرادو إلصاق تهمة التقليد بهم استغلالا للصراع الدائر بينهما والذي يبدو أن كل طرف أباح لنفسه الوسائل المتاحة له من أجل كسب الساحة التونسية.

ومن جانبهم كال الدستوريون الجدد العديد من التهم تجاه اللجنة التنفيذية للحزب، ولم يقتصر صداها على تونس فحسب، بل تعداها إلى العديد من الصحف العربية، وقد عبر عن هذا الشيخ عبد العزيز الثعالبي بقوله:((ولما وصلت إلى مصر كنت في طريقي إلى تونس صدتني السلطة الفرنسية عن العودة ومواصلة السير إلى وطني، وفي هذه الأثناء لم ينقطع عني سيل الرسائل التونسية، ولكن من غير الهيئتين المتخاصمتين، وكانت رسائل المكاتبين من جانب المنشقين كادت تطغى على الصحف اليومية في مصر ، وهي تحمل التهم والشتائم المقذعة في حق اللجنة التنفيذية بصورة أوجبت كدر القراء المصريين واستيائهم، وألتمس مني أقطاب مصر أن أجعل حدا لهذه الشتـــائم وأن أسعى

1 . **الإرادة**، العدد133، 1934/06/06.

في الوفاق بين التونسيين، فتفاهمت في ذلك مع الصحف المصرية والفلسطينية وصرفتها عن الاسترسال في نشر تلك القذاعة التي لا تشرف بلادنا في الخارج))[1].

وإزاء التصعيد الذي قام به الدستور الجديد حرصت بدورها اللجنة التنفيذية لتوضيح مرامي الحملة التي يشنها هؤلاء ضدها ، وتعريتها من الأهداف الحقيقة لها بالقول : ((... افتتحوا الحملة ضد الحزب بمنشور قالوا فيه: أن اللجنة التنفيذية مستبدة بالأمر دونهم في عظائم الأشياء مثل. فتح الاكتتابات المالية، وغلقها وتسيير دفة سياسية الحزب مع المراجع العليا، وقد رأوا إلزاما عليهم إثر توزيع هذا المنشور بالشوارع والمقاهي بالعاصمة وسائر جهات المملكة... وفي خلال مدة شهرين قضوها في الخطابة على هاته النغمة، تبين جليا للعام والخاص ما يرمون إليه ، من تبشيع الحزب ورجاله، وأن المقصود الوحيد هو إبعاد اللجنة التنفيذية عن إدارة الحزب وإعطائهم هاته الإدارة التي يذوبون إليها شوقا ، بدليل أنهم إثر انتهائهم من كل اجتماع يعقدونه يقولون للحاضرين ها نحن بيّنا لكم كل شيء واستعرضنا لديكم أعمالنا ومواقف اللجنة التنفيذية التي لا يمكن أن تفسر إلا بما يسيء ويخجل إذا أحد الأمرين إما أن تتبعونا ونحن كما علمتم أو أن تتبعوا الحزب))[2].

ومن هذا يبدو أن عناصر الحزب الدستوري الجديد حتى قبل مؤتمر قصر هلال شنوا حملة دعائية كبيرة لتشويه سمعة اللجنة التنفيذية، وهذا تمهيدا لسحب البساط من تحت أرجل قادتها وللوصول إلى قيادة الحزب، فحاولوا استمالة العديد من الشُعب الدستورية واستغلال حماسة الشباب للعمل المباشر، والقيام بحملة دعائية قوية ومؤثرة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى شحن النفوس والتعصب الذي سيقود حتما إلى الصدام والصراع الخارج عن إطار التفاهم والتفاوض، وهو ما سيقع لاحقا.

وللتخفيف من هذه الدعاية عمدت جريدة الإرادة، وهي لسان حال الحزب إلي تصنيف أعداء الحزب وخصومه وتحذير التونسيين منهم في أنهم : ((هناك ثلاثة عناصر يقلقها وجود الحزب الحر الدستوري والحركة الوطنية... واحدة هـــــذه العناصر،

---

1 . عبد العزيز الثعالبي ، **الكلمة الحاسمة**، عرض وتقديم: حسن أحمد جغام، تونس ، دار المعارف، 1989، ص24.

2 .**الإرادة**، العدد 39، 1934/02/26.

هو كل مستبد غشم، وأناني ظالم يريد أن يخضع الناس لظلمه قوة واقتدارا ويستعبد الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا. والعنصر الثاني من العناصر المتبرمة بوجود الحزب هو أعوان الظلمة وسماسرتهم والوسايط التي يستعملونها كمطية ذلول للوصول إلى غايتهم هؤلاء يريدون أن يكونوا آلات مسخرة تذل بها الأمم...وثالث العناصر الناقمة على الحزب هم المخلفون الذين لم يستجيبوا لنداء الوطن عندما دعا بنيه البررة للقيام بواجب الإنقاذ المقدس...وهذه العناصر الثلاثة التي تقض الحركة الوطنية مضاجعها وتكاد تطير فرقا إذا سمعت اسم الحزب يذكر وهي التي جعلته هدفها تكيد له الكيد، وتريد له الشر وتعمل جهدها لهدمه وتحطيمه، والظلمة المستبدون من الحكام لا يعمدون غالبا إلى محاربة الأحزاب السياسية والحركات الوطنية بأنفسهم لأن المظلومين ربما تداعوا إلى الكفاح وتناصروا على الخصم فكسبوا المعركة، وإنما يرسلون أعوانهم الذين هم من نفس المظلومين إلى منازلة الحركات ومقاومة الأحزاب، والشجرة تحرق بعود منها والحديد يقطعه المبرد...))[1].

وفي كل ما سبق إشارات إلى العناصر التي وجهت رماحها نحو نحر الحزب الحر الدستوري التونسي، مستغلة الظرف الذي صار عليه الحزب، ورغم الاكتفاء بالتلميح وتقديم المواصفات لكل هؤلاء إلا أن صاحب المقال في الأخير قدم الرد على كل هؤلاء، وتعدى ذلك لمزج الرد بالحكم الديني حتى عن المعتقدات لبعض من خصومه، ويمكن الاستنتاج أنه حصرهم في الإدراة الاستعمارية، والمناوئين للحزب من أصحاب المصالح ومن إختلف معهم الحزب في مواقفه، وكذلك الذين تحقق على أيديه إنقسام الحزب، والغريب أن اللجنة التنفيذية قابلت في بعض الأحيان خصومها وأفعالهم بنوع من الاستخفاف وعدم التقدير للحجم حق قدره.

ر وهو ما سيكون له تأثير كبير عليها لاحقا. فوصفت الحاضرين لمؤتمر قصر هلال والمساعدين عنه بأنهم: ((ممثلو الجوقة الذين ذكرناهم وارتحل معـــــهم أركـــان حزب

1 . **الإرادة**، العدد 48، 1934/03/07.

محمد شنيق وبدرة[1] إخوان وأصحاب ورقاته المأجورة شتم الأحرار ومراسل النهضة حليفة المنشقين الذين أصبحوا يعملون لترويجها بالدعاية لمقاطعة جريدتنا))[2].

وكانت لكل هذه الفئات والشرائح التي وقفت ضد الحزب واللجنة التنفيذية وسائل اتبعتها حيث: ((ابتدأت الخطة أولا باستمالة الناقمين على الحزب والحاقدين على رجاله من الذين رفتوا منه وأخرجوا من صفوف العاملين فيه لجرائم سياسية وخيانات وطنية، فانعقدت اجتماعات بمكتب بورقيبة دعوا إليها أنصار السيد محمد شنيق الذين كان يستعملهم في الانتخابات ضد الحزب وأنصار الطاهر الحداد... والنقابيين الذين أغوتهم الفكرة الشيوعية...وأنصار شيخ الجامع السابق الطاهر بن عاشور من الطلبة وغيرهم، ومن التف حول جريدة النهضة المعروفة مواقفها...وقد ذهب الجماعة يفتشون عن كل خصم للحزب قديم حتى أنهم كثيرا ما دعوا إلى مكتبهم السيد فرحات بن عياد لأخذ رأيه في الموضوع، وبعد اجتماعات تداولوا فيها الأمر... اتحدت هذه الفلول لا حول مبدأ حزبي ولا حول فكرة سياسية قارة...وإنما الأمر الذي تحدثوا فيه واتفقوا عليه هو محاربة الحزب الحر الدستوري والقضاء على قادته والمسيرين له سياسيا حتى يبتعد الناس من حولهم ويلتفوا حول المنشقين))[3].

ولاستكمال هذه الخطة تم جمع جهود العديد من الأطراف التي تتفق على الوقوف في طريق الحزب ويتحدث أحد الحضور لاجتماع هذه الأطراف يوضح كيفية تعاملهم والخطة التي رسموها بأنهم: ((وبعد عقد الاجتماعات والاتفاق على إعلان الحرب على الحزب، شرعوا في مفاوضة أحد رجالات المجلس الكبير الذي بينه وبين الحزب حزازات وخصومة مستمـــــرة وطلـــبوا منه مدهم بالإعـــانة المادية لينتـــــقموا له من خصـومه،

---

1 . أمحمد بدرة (1900. 1971): ولد بتونس سنة 1900، درس في المدرسة الصادقية ثم في ثانوية ليون، كان صديقا قريبا جدا من محمد شنيق، وكان ناشطا في المجال الاقتصادي والسياسي، أدار قرض التعاضدية التونسية ، ثم الأمانة للوزارة الأولى لمحمد شنيق في عهد المنصف باي في جانفييه 1943، وكان من الداعين للحركة المنصفية أثناء نفي المنصف باي ، وترأس غرفة التجارة التونسية ، وكان وزيرا في الأمانة عندما كان شنيق في المفاوضات سنوات1950-1952، نفي إلى القاهرة أثناء أحداث المقاومة التونسية قبيل الاستقلال ، استوزر الكثير من المرات وتولى مهام دبلوماسية بعد الاستقلال، وتوفي سنة 1971.

2 . **الإرادة**، العدد 48، 1934/03/07.

3 . **الإرادة**، العدد 175، 1934/07/24.

وكان هذا الرجل قد سهل لبعض المنشقين قرضا ذا بال امتلك به عواطفه وسخره له لما يريد من مقاومة الدستوريين وإحداث شقاق في صفوفهم، وكان أتباع هذا العضو بالمجلس الكبير ... يضعون الخطط للمقاومة، ويقولون إنها نتيجة تجاربهم السابقة، وبعد أن تكونت القوة ابتدأت العمل بالسفر إلى الجهات، وإلقاء الخطب فيها ضد الحزب ورجاله الأقدمين، وكان الزعماء المنشقين قد قرروا اتخاذ سياسة انتزاع الثقة من الأعضاء الأصليين، بواسطة تهم باطلة تلفق ضدهم لتنفير الناس منهم فأعطانا الشيوعيون وأنصار الطاهر الحداد مسألة محمد علي ومسألة الدفاع عنهم، وأعطانا أنصار المجلس الكبير وبقايا الحزب المستقل مسألة المال والحساب، وتلك هي البضاعة التي كنا نلقها على الناس أثناء كل رحلة... وبعد جولات في الجهات عمدنا إلى تونس فعقدنا فيها اجتماعات، وكانت إذ ذاك الانتخابات على الأبواب فطلب منا عضو المجلس الكبير المذكور بواسطة أعوانه أن نعينه على محاربة الحزب في الانتخاب، مقابل إعانته لنا ماديا))[1].

إذن يتضح لنا أن جماعة العمل التونسي وقف في صفهم كثير من الأطراف، وهذا في الحقيقة يدعو للتساؤل على أي أساس التئم شمل هؤلاء؟. هل من أجل الوقوف في وجه السياسة التي اتبعتها سلطة الحماية ؟. أم من أجل الوقوف في وجه اللجنة التنفيذية للحزب؟ وهذا ما يفسر أحد العوامل المهمة التي لا يمكن إهمالها في الصراع بين طرفي الحزب وهو" حب الزعامة " والتفرد بقيادة الحركة الوطنية ، حيث تبين القرائن المختلفة أن جماعة "الديوان السياسي" بزعامة الحبيب بورقيبة اتبعوا مبدأ : " الغاية تبرر الوسيلة " أي الميكيافلية[2] في التعامـل مع واقع الحـــزب الحـــر الدستـــوري التونسي بهدف

---

1. **الإرادة**، العدد 175، 1934/07/24.و لعله يقصد بعضو المجلس الكبير محمد شنيق الذي كان في خصام مع الحزب.

2 . الميكيافلية: نسبة لنيكولو مكيافيلي الذي ولد في فلورنسا سنة 1469،وأبوه هو برناردو دي نيكولو مكيافيلي وبارتولومي دي استفانو نيلي، شغل أول منصب سياسي له في عام 1494، ، خلال أربعة عشر عاما قضاها في خدمة الجمهورية تم تكليفه بالعديد من المهام الدبلوماسية في فرنسا وروما، من عام 1494 إلى 1512، زار خلالها البلاط الملكي في فرنسا، وألمانيا، وعدة مقاطعات إيطالية. بعدها بقليل حُبسَ مكيافيلي في فلورنسا عام 1512، فألف كتاب تاريخ فلورنسا،، و أهداه هذا الكتاب إلى رأس أسرة مديتشي، نُفي بعدها لسان كاساينو، وتوفي في 22 جوان 1527 في فلورنسا ودفن في سانتا كروز. وجسد أفكاره في كتبه التي منها: "فن الحرب" وكذلك كتاب"الأمير" ====

زحزحة اللجنة التنفيذية عن قيادة الحركة الوطنية والحزب، فمن الطبيعي إذن أن يكون للجنة موقف دفاعي إزاء هذه الأفعال، رغم أنه كان ردا ضعيفا في الحقيقة خاصة في البداية، وافتتح باب الصراع على مصراعيه بين الطرفين.

ومن الأمثلة الدالة أيضا على عزم الديوان السياسي للدستورالجديد القضاء على اللجنة التنفيذية، تلك الرسالة التي بعث بها الأمين العام للحزب الدستوري الجديد بورقيبة إلى الأمين العام للجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم بتاريخ 9مارس 1934 يبلغه فيها بقرار حل اللجنة التنفيذية في مؤتمر قصر هلال، وإبعاد أعضائها عن رئاسة الحزب، ويطالبه بتسليم الوثائق والملفات والوسائل المادية للحزب للديوان السياسي وقام بإرسال نماذج منها إلى كل أعضاء اللجنة التنفيذية وخصوصا رئيسها أحمد الصافي[1].

واعتمدت اللجنة التنفيذية في الرد على مختلف الدعاوى والتهم التي نعتها بها جماعة "العمل التونسي" الرد بالمثل، ففيما يخص السر الذي أفشاه البحري قيقة، والذي اعتبره جماعة العمل التونسي خيانة، جاء الرد عنه في مقال"زيادة بيان" وورد فيه: ((..وقد رأى الحزب أن يفتح باب المفاهمة مع المقيم الجديد للحصول على ما يمكن أن تناله تونس بعد الانقلاب السياسي وليس في هذا خيانة أوجريمة، بل هذا من الوطنية الحقة، والرأي الثاقب والتفاني في الإخلاص والاهتمام بالحركة الوطنية، وما يعود بخير على هذه البلاد. هذا الموقف الشريف رآه المنشقون خيانة ...وأخذوا يقدحون في كرامة الزعماء رجال الحزب قائلين أن المقيم ابتلعهم...و أدركت فرنسا أن رجالها المذكورين قد ورطوها فأرسلت إلى هذه البلاد رجلا آخر، وكلفته بتنفيذ برنامج غير برنامج المقيمين السابقين، وإنها لنتيجة مفيدة للحركة الوطنية ونجاح للحزب. فهل ينبغي أن يهمل الحزب هذه الفرصة التي هي وليدة أعماله و جهاده؟. و يفوت حقوق الوطن ويستمر سالكا نفس السياسة التي قابل بها سياسة صماء؟))[2].

== ومن أشهر مبادئه" الغاية تبرر الوسيلة" المعروف بالبارغماتيه، للمزيد انظر: نيكولو ميكيافليي، **الأمير**، ترجمة: محمد بن البار، ط1، الجزائر، دار الأمة، 1998.

1 . Mohamed Sayah,Op.cit ,p95.

2 . **الإرادة**، العدد 180، 1934/07/29.

هكذا نظرت اللجنة التنفيذية للحزب للمقيم العام الجديد، عند قدومه إلى تونس، وبالفعل فقد قام هذا المقيم بإتباع سياسة مغايرة لغيره في البداية، حيث سمح بالنشاط للحزب رغم صدور قرار بحله في 15ماي 1933،ومنع جرائده من الصدور، ثم كون لجنة للإصلاحات والنظر في بعض مطالب التونسيين، فرأت اللجنة التنفيذية في ذلك نوعا من الاستجابة لمطالبها ونوعا من الانفراج في السياسة الاستعمارية، وفي هذا الإطار تم اللقاء بين وفد من أعضائها والمقيم العام الفرنسي بتونس.

وبالنسبة للتهمة التي ألصقت باللجنة على أنها حادت عن ما رسمه مؤتمر نهج الجبل ماي 1933، فقد ردت اللجنة التنفيذية بأن:((الحزب لم يغير مطالبه ولم يتنازل عن حرف واحد مما قرته المؤتمرات، وآخرها مؤتمره العام الأسبق وتراه قد أقره في مؤتمره الأخير الواقع في 13 محرم 1353هـ/ أفريل 1934. أي مؤتمر غرنوطة. باتفاق كامل أعضاء اللجنة التنفيذية ونواب جميع الشعب))[1].

وواصلت اللجنة انتقاد موقف الدستور الجديد بأنه من: ((الغريب أنهم بينما ينكرون على الحزب اغتنام فرصة الانقلاب السياسي لتوفير حظ تونس مما عسى أن تنتجه الظروف ويتقولون عنه ما لاكته ألسنتهم بهذه المناسبة نراهم لا يمنعون أنفسهم ولا يرون حرجا في الالتجاء إلى المفاهمة مع الحكومة ، وها هم يقررونها بالعدد الأول من جريدتهم تحت عنوان" لماذا لم نشارك في لجنة الإصلاحات؟". حيث يقول الطاهر صفر بالحرف الواحد: " ومع ذلك لا ننفك نتفاهم مع جناب العميد شخصيا أو بواسطة الصحافة ورجال الحكومة مهما مست الحاجة"، وهذا مثل من ذبذبتهم فهم يحلّون لأنفسهم ما يحرمونه على الحزب؟. ويتفاهمون مع الحكومة وينسبون الخيانة لمن يتفاهم مع الحكومة))[2].

وبالفعل فلقد اضطر الدستور الجديد لربط لقاءات مع المقيم العام منها ذلك اللقاء الذي قام به الديوان السياسي الثاني[3] إثر أحداث سبتمبر 1934 والتي تم خلالها اعتقال

---

1 . **الإرادة**، العدد 180، 1934/07/29.

2 . نفسه.

3. الديوان السياسي الثاني تشكل من كل من : البحري قيقه . الطاهر صفر . ثم انضم إليهم فيما بعد صالح بن يوسف.

زملائهم من زعماء الحزب الجديد، فالتقى البحري قيقه والطاهر صفر مع المقيم العام، الذي طالبهم بضرورة وجود هدوء شعبي للحصول على إطلاق سراح المعتقلين، وتوصل بيروطون إلى أن يجعل الحوار والتفاوض مع الوطنيين مشروطين بـ : " الهدوء في الشارع والعقول والقلوب ". وصرح بأنه : ((مستعد لإرجاع الجرائد التونسية باللسان الفرنساوي، ومستعد لسلوك سياسة اللين والمفاهمة وإرضاء القلوب عوض اتخاذ سياسة العسف والشدة))[1].

بل وأكثر من هذا فيما يخص النظرة لمفهوم الاستقلال الذي تتمسك به اللجنة التنفيذية، نجد أن زعيم الدستور الجديد، الذي يؤاخذ قادة اللجنة التنفيذية على اللقاء بالمقيم وتقديم نوعا من التنازلات، يقر بأنه يعمل على: ((إرساء نظام سياسي واقتصادي قوامه المساواة و العدالة على أن هذا النظام المتحتم انجازه طال الزمن أو قصر لن ينقص من قوة فرنسا بين الأمم ، و لربما يزيدها متانة بقدر ما تكون الأمة التونسية قوية ومرتبطة بالأمة الفرنسية عن طيب خاطر لما بينهما من التضامن الذي لا ينكره أحد))[2].

والملاحظ أن هذا المفهوم الذي تحدث عنه بورقيبة في نظرته للاستقلال عن فرنسا، يعتبر منافيا لما جاء في مؤتمر نهج الجبل في ماي 1933، فلماذا يرفع إذن خصومته في وجه اللجنة التنفيذية للحزب؟ مظهرا أنها ابتعدت عما أقره المؤتمر المذكور.

ورغم كل هذه الخطوات التي قام بها الديوان السياسي إلا أن المقيم العام لم يف بوعوده لهم وأصدر بلاغا وضع فيه العديد من القيود والشروط لتحقيق ما أتفق عليه فاستغرب قادة الدستور الجديد من ذلك وردوا بالقول بأن: ((الشعب التونسي امتعض جميعه واستاء جد الاستياء لما خرج ذلك البلاغ الرسمي، الذي كانت تنتظره الأمة ليرجع إليها اطمئنانها ويرفع عنها كدرها، فإذا به يزيد الوحش في النفوس والقلق في الأفكار، وذلك لما تضمنه من الوعد بالتفريج عن بعض المبعدين فقط في التاريخ المعين بينما كان الناس ينتظرون إرجاع جميعهم من دون ميز . ولتقييد ذلك الرجوع بشروط وقيود لا تتفق في حال مع كرامة الأمة التونسية وتؤذن بنية الحكومة في

1. أ.و. ت، رصيد الحركة الوطنية، العلبة:28، الملف2 الوثيقة رقم:200، "بيان الديوان السياسي"الرد على بلاغ".
2. زهير الذوادي، **تحولات العمل الوطني**، ص47.

الاستزادة من طرق الإرهاق والشدة...فهاته هي الوعود التي قطعها العميد على نفسه والتزم بانجازها عندما يستتب الأمن ويرجع الهدوء إلى النصاب؟.))[1].

إذن الظاهر أن التهم التي ألصقها الدستور الجديد بأعضاء اللجنة التنفيذية كانت عبارة عن وسيلة ومطية بغرض الخروج عن الحزب، ولم تكن واقعا كما صوره لكن قوة الدعاية وتهويل الأمر يسمح بمغالطة الكثير من المناضلين خاصة وأن الدستوريين الجدد كانوا نشطين كثيرا وحيويون في تحركاتهم، إضافة إلى القدرة الكبيرة التي تمتعوا بها في تجنيدهم للجماهير، مقابل ثقل تحرك اللجنة التنفيذية ورد فعلها الضعيف، واستهانتها بحجم تأثير الدعاية عليها، كلها عوامل ساهمت في تنامي الدستور الجديد على حساب الدستور القديم.

وقد اتسعت الهوة بين حزبي الدستور وتعمق الخلاف بينهما شيئا فشيئا، وتطور الانقسام إلى المواجهة التي اتسمت في كثير من الأحيان بالعدوانية والعنف من خلال المواجهات الصحفية والميدانية، غذاها الصمت الذي لازمته السلطة الأمنية الفرنسية، إزاء المواجهة التي اشتعلت بين الفرقاء التونسيين، فكيف يعقل أن تغمض سلطة الحماية العينين عن اجتماعات سياسية بحتة وبالغة الخطورة بالنسبة لمصالح السكان العاجلة والآجلة في تهديد الاستقرار.

فأدى ذلك إلى نشوب معركة حقيقة بين القدامى والجدد، وكادت الحملة التي حدثت في الأوساط الوطنية الكفاحية، أن تلعب دور رافد من الروافد الاستعمارية المعطلة لمسيرة شعب تاقت نفسه إلى الخلاص والخروج من دياجير التعاسة، ومن بؤرة التخلف، وكان الصراع بين الطائفتين القديمة والجديدة يكتسي أحيانا صبغة عنيفة جدا[2].

هذا العنف تمثل في الاعتداء على الأشخاص ، والمنع من توزيع المنشورات حيث عمل أنصار الدستور الجديد على العدوان على مكتب رئيس اللجنة التنفيذية للحزب ، السيد أحمد الصافي، وعلى بعض الأفراد بعد أن اعتدوا على مدير جريدة "الإرادة"،

1. أ.و. ت، العلبة/28، الملف/2، الوثيقة رقم/200، للمزيد انظر بيان الديوان السياسي الملحق رقم:(02).

2. إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص . ص 157 . 158.

وعندما اعتدوا على مكتب رئيس اللجنة التنفيذية كانت هتافاتهم " ليسقط الصافي"و"لجنته التنفيذية"[1].

وتواصلت اعتداءات أنصار الدستور الجديد إلى أن أصبحت تهدف إلى وقف منشورات اللجنة التنفيذية للدستور حتى لا يتمكنوا من نشر آرائهم والتعبير عن رؤيتهم للقضية التونسية، وفوق كل ذلك مواجهة حملتهم الشرسة ضدهم، وهذا ربما ترهيبا لأنصارهم ولهم حتى يضعفونهم في الميدان.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تواصلت، حيث جاء في الإرادة وصفا لبعض من هذه الاعتداءات بالقول:((وهاهو العدوان يعاد والفتنة تتشكل في صورة مؤامرات مدبرة يندلع لهيبها في مساء يوم 4 جوان 1934، عندما نزلت الشبيبة لبيع الإرادة حسب عادتها واعترضها القوم متآمرين على الفتك والإيقاع، ألم تر أن القوم قد نفخوا في النفير عندما وصل البائع الأول إلى بطحاء الخيل وبمجرد خروج العلامة وهي الصفير، نزل المتآمرون من مدرسة جامع الهواء التي أصبحت بؤرة للنقمة بعد أن عقد القوم فيها اجتماعهم المعلوم، وخرج آخرون من المكتب العربي الفرنساوي هناك، وأحاطوا يمزقون الصحف ويدوسونها ويضربون باعتها بالعصي الغليظة فهشموا الرؤوس ومزقوا الجلود واعتدوا على من لم يبلغ من العمر العاشرة لوجود الجريدة بيده لا غير، وحمي وطيس المعركة والبوليس لا رائحة له ولم يأت إلا بعد أن انتهى كل شيء))[2].

ولقد فسر هذا الاعتداء وما تلاه، وكذلك موقف عناصر الأمن من طرف الدستور القديم بالقول : ((وهل نظن أن حفظة الأمن صنعوا شيئا إزاء هذه المعركة أو تتبعوا القائمين؟. بما أنهم لم يفعلوا إلا الظهور أمام بقية المتجمهرين ليذهب كل واحد منهم إلى سبيله، أما الجرحى والمنهوبة أموالهم فيها فأمامهم مراكز البوليس التي يجدون بها الإعراض بحق سماع شكـــواهم وعـدم العناية بما يقولون، وحتى في المستشفى الصادقي

1. **الإرادة**، العدد 57، 1934/03/17.

2 . **الإرادة**، العدد 132، 1934/06/05.

حيث ذهب المجروحون لمعالجة جراحهم وتضميدها، وجدوا أمامهم خصوما أشداء ينتصرون لمثيري هذه الفتنة وينقمون على المنكوبين))[1].

وهنا يريد الدستوريون القدامى التبرير بأن السلطات الفرنسية لم تكن بريئة اتجاه الصراع الدائر بين الدستوريين بل كانت تغذيه بطريقة غير مباشرة، بغرض الاستفادة منه وتوجيهه لخدمتها، من خلال بعض التصرفات التي تنبأ بأنها تميل لطرف على حساب الآخر، زيادة للانشقاق وتعميقا للخلاف بين الطرفين، مقابل بقائها مراقبا للوضع فقط دون تدخل.

ويذهب الدستوريون القدامى أبعد من هذا حينما يتحدثون عن أطراف في الحكومة تعمل ضدهم لصالح الجدد بالقول: ((إننا نعلم علم اليقين أن من رجال الحكومة من ينقم علينا فكرتنا ومن بين متوظفيها من يريد الانتقام، منا لموقفنا من مسألة مرتباتهم ولا يبعد أن يكون هذا القسم الذي يفكر في إرجاعنا إلى الحالة الاستثنائية التي كان عليها، وأن يقضي على شخصية الحزب التي لا يسره وجودها، لا يبعد أن يكون هذا القسم الذي نشط هذه الفتنة بإغضائه عنها وإطلاق الحبل لمثيريها حتى أصبحوا يقولون في خطبهم يجب أن تسيل الدماء في هذه الخصومة وأن نجر خصومنا في النجع الأحمر، قالوا هذا في اجتماع لهم بنهج الزاوية البكرية، كانت على إثره وبعده بيوم وقعت هذه المعركة، وقد بلغنا أن عشرة من أتباعهم يريدون مؤامرة أخرى يجتمعون بها في كوخ بنهج "قامبيطا" لإحضار مواد مفرقعة واغتيال بعض رجال لجنة الحزب بها، إلى هذا وصل الاستهتار بنا وبكرامتنا وبأرواحنا، وقد أشهدنا الأمة في كل هذه المرار على آثام هؤلاء الذين يريدون بها الشر، واليوم نشهدها على هذا العدوان الجديد ونضع الحكومة أمام مسؤوليتها، وقد علم الله أننا أمهلنا هؤلاء وأملينا لهم وقد وصلنا إلى الحد الذي يجب أن نقف عنده لفائدة الحرية والكرامة التي يجار بها هؤلاء في كل يوم، فللفكرة رجالها وللحرية حماتها وللظالمين يومهم الذي يوعدون، " وما ربّك بغافل عما يعمل الظالمون"))[2].

---

1 - **الإرادة**، العدد 132، 1934/06/05.

2 - نفسه.

وهذا التصرف بالنسبة للإدارة الاستعمارية لايعد غريبا، لأنها تأمل في الاستقرار دون ازعاج، فأعطاها الدستوريون الفرصة من أنفسهم بفعل الانقسام الذي فتح صراعا بين طرفي الدستور انتقل من الصحافة إلى الميدان ، فما كان من الطرف الاستعماري الذي لايحيد عن سياسة : " فرق تسد"، إلا أن عمل على استغلال الوضع المستجد بما يخدم مصلحته، بعيدا عن النظر لأي من أطراف الصراع يكون أقرب في رؤاه ومخططاته لما تريد تحقيقه السلطات الفرنسية في تونس.

2 . الدستور القديم والأوامر الاستثنائية للمقيم العام لبيروطون :

مع بداية شهر سبتمبر من سنة 1934 خفت حدة التوتر بين الدستور القديم والجديد، ويعود ذلك إلى القرارات الاستثنائية التي أصدرتها سلطة الحماية، وعلى رأسها المقيم العام مارسيل بيروطون.

فالمقيم العام تعمد غض الطرف عمّا يجري في صلب الدستور من خلافات آملا أن تؤدي لإضعاف الحزب، فلم تتحرك السلطة الاستعمارية، عند انعقاد مؤتمر قصر هلال، ولا مؤتمر نهج غرنوطة، لكن المقيم العام اتخذ بصفة فجائية قرارات زجرية تمثلت في انتقال ونفي أعضاء من الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد.

وحينها سجل الدستور القديم موقفه في ما وضحه بالقول:((نظرا لصدور أوامر علّية زادت في تحرج حالة جعلتها أوامر ماي 1933 الزجرية لا تطاق ، ونظرا لكون مجموع هاته الأوامر يقضي بصفة باتة على الحريات الشخصية الأولية، ونظرا لكونه وقع تطبيق هذه الأوامر الجديدة قبل نشرها بالرائد الرسمي ونفذت على عدة شخصيات سياسية تونسية وقع إلقاء القبض عليها ليلا تقريبا ووجهت لمقر لازال مجهولا، ونظرا لكون هذه التدابير من شأنها تكوين جو سياسي لا يمكن استنشاق هوائه ... ونظرا لتبلبل الأفكار والرأي العام الذي تأثر من هذه القوانين ومن تطبيقها الذي وقع بمزيد السرعة فالحزب الحر الدستوري التونسي يحتج بكامل قواه على هذه القوانين وهذه الإجراءات التي لا يوجد لها مبرر ويلفت أنظار الحكومة إلى الحالة النفسية المضطربة المستولية على الشعب التونسي، وإلى العواقب التي تنجم عنها مطالبا إياها بالعدول عن هذه الإجراءات ونسخ هذه القوانين الاستثنائية))[1].

---

1 .**الإرادة**، العدد192، 04 /09/ 1934. = =

ولقد صرح الدستورالقديم بتضامنه مع المبعدين من أعضاء الديوان السياسي بكل صراحة بقوله:((إن إبعاد الرجال السياسيين بهذه الصفة البريئة من الضمانات والمنتهكة لحرمة الحريات قد صيرتهم ضحايا لعسف إداري، ومن واجبنا وواجب كل تونسي الدفاع عنهم وعن الحرية المداسة بقطع النظر عن موقفهم من الأمة وحركتها قبل اليوم، وبقطع النظر عن صلتهم بمديري هذه المؤامرة التي كانوا ضحيتها اليوم، لذلك كان حزبنا في مقدمة القائمين بواجب الدفاع بما لديه من وسائل، ونحن ننصح لشعبنا بتوحيد الواجهة والابتعاد عن التنطع والخروج عن الوسائل الرصينة العادلة في احتجاجاته فنحن في ظروف أحوج ما نكون فيها إلى وحدة الرأي ووحدة القيادة ووحدة العمل، والبعد عن فخاخ أعدائنا المنصوبة والانتباه إلى أحابيلهم وعسى أن نجد من شعبنا النبيل ما اعتدناه منه في مثل هذه المواقف الحرجة))[1].

وأكثر من هذا فقد سعت اللجنة التنفيذية للحزب إلى الاتصال بالمقيم العام ومحاولة إبلاغه قسوة الأوامر الزجرية وعواقبها، وضرورة التخفيف من هذا بل والتنديد بها ورفضها. وجاء في جريدة الإرادة أنه: ((صبيحة الأمس عندما اتصل مكتب الحزب الحر الدستوري بنبأ إبعاد جماعة من التونسيين وتعطيل صحيفة عربية[2] ، وإصدار أوامر زجرية تزيد في إعدام الحريات، دعا المكتب أعضاء اللجنة التنفيذية للاجتماع والتفاوض في هذه الحوادث الجديدة والدفاع عن المنكوبين فيها ، وضعت اللجنة لائحة للنشرعلى صفحات الجريدة وأخرى لإرسالها إلى وزارة الخارجية وتسليم نظيرها للمقيم العام كما قررت انسحاب مبعوث الحزب بلجنة الإصلاحات أيضا ، وقررت غير ذّلك من وسائل الدفاع ، وبعد هذه الأعمال قررت اللجنة الذهاب إلى السفارة العامة بالمرسى لتقديم لائحة الاحتجاج إلى المقيم العام وطالبته بإرجاع المبعدين ونسخ الأوامر المتراكمة المزيلة لمعالم الحرية من البلاد . وعلى الساعة الثالثة اقتبل جناب المقيم وفدا من اللجنة التنفيذية يتركب من السادة : - أحمد الصافي، صالح فرحات، محمد

= = الذين تم اعتقالهم هم: محمود الماطري، الحبيب بورقيبة، محمد بورقيبة، الحبيب بوقطفة، يوسف الرويسي، الصادق حميدة، محمد العكرمي بن زروق، محمد كركر.

1 . **الإرادة**، العدد 192، 04 /09/ 1934.

2 . المقصود بها صحيفة" العمل " التابعة للديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد.

ابن ميلاد، الشيخ الطيب رضوان، علي بوحاجب، عز الدين الشريف، محمد الصالح ختاش. ولما اجتمعوا بالمقيم العام وقدموا إليه لائحة الاحتجاج وقعت المناقشة، وجاء فيها بين الوفد والمقيم العام: فلقد شرح له الوفد أنّ الأوامر الأخيرة وتطبيقها على الأشخاص المبعدين فيها اعتداء صريح على الحرية الشخصية وحرية النشر وإعدام لكل ضمان في هذه البلاد وأن من الواجب تدارك هذه الهفوة بإزالة الأوامر الأخيرة وما قبلها من كل ما فيه ضغط على الأفكار ومساس بالحريات العامة وإرجاع الذين أبعدوا بدون اتهام ولا محاكمة ولا حرية دفاع ...))[1].

هذا وقد جسدت اللجنة التنفيذية معارضتها للأوامر الزجرية، والنتائج المترتبة عليها من خلال مشاركتها بفاعلية كبيرة في المظاهرة التي جمعت العديد من التونسيين احتجاجا على ما صدر من الإقامة العامة من أوامر، وكانت هذه المظاهرة كبرى وصلت حتى القصر الملكي، وكان قادة الدستور القديم في طليعتها، بل كانوا من المنظمين الأساسيين لها، وتمكن الأمين العام للحزب من إبلاغ احتجاجهم عند مقابلته للباي، ضمن وفد من التونسيين، أظهر نوعا من التقارب بين مكتب الديوان السياسي الثاني للدستور الجديد واللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم.

وقد ضم الوفد كل من: صالح فرحات والجميل وعز الدين الشريف، والشيخ الطيب رضوان، وأحمد بن ميلاد والشاذلي خزندار والأستاذان الطاهر صفر والبحري قيقة[2]- المشرفان على إدارة الدستور الجديد- وحقق هذا المجهود المشترك بعد تدخل الباي وعد المقيم العام بيروطون يوم 3 أكتوبر بالإفراج عن أربعة عشر معتقلا[3].

لكن الأحداث تفجرت من جديد إثر زيارة الباي للمسجد الكبير مع بداية شهر جانفي 1935، الموافق للسابع والعشرين من رمضان 1352هـ[4]. حيث حاول المناضلون وبإصرار على الحصول على العفو عن المنفيين من الباي، وبصعوبة استطاع الباي

---

1 . **الإرادة**، العدد 193، 5 سبتمبر 1934.

2 . **الإرادة**، العدد 194، 6 سبتمبر 1934.

3 . A.D.Nantes, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton: 282, Doss: «Le Mouvement Destourien" Troisième Partie – La Période destourienne 1919-1938.

4 يذكر البعض من المؤلفين أن التاريخ الهجري المذكور موافق ليوم 3 جانفي 1935.

انظر :أحمد بن ميلاد ومحمد إدريس مسعود، مرجع سابق، ص384.

مغادرة المسجد رغم أنه كان محمي بمحيطه مجيبا بـ"لا" للمتظاهرين من أجل التعبير عن غضبه، وقد كان نتيجة هذه الفوضى إرسال عشرة جدد إلى المنفى بالجنوب التونسي، مع أن الهدوء استعيد ظاهريا، لكن بوادر الفتنة والدعاية ظلتا مستمرتين بطريقة خفية من خلال تحركات العمال بقيادة بلقاسم القناوي في ذلك الوقت[1].

وقد انتهز المقيم العام هذه الفرصة في وقوع أحداث المسجد الكبير. الزيتونة. ليصعد في القمع فتم إيقاف الأشخاص السابق ذكرهم، وجاء في بلاغ للسفارة العامة تبريرا لذلك في ما يلي:((تبعا لتحريضات صادرة عن العناصر الإسلامية الدستورية حدث تشويش بالجامع الأعظم بتونس بحضور سمو الباي أثناء زيارته التي قام بها للمسجد يوم غرة جانفي، ولذا كانت الحكومة عازمة على ردع كل إخلال بواجب الاحترام للملك ولذا فقد قررت منع الإقامة بالتراب المدني على التونسيين الآتية: الطاهر صفر، الهادي شاكر، البحري قيقة، صالح بن يوسف، محمد الحبيب بوقطفة، محي الدين القليبي، محمد الصالح كركر، علي بن حسين بوكرداغة، خميس بن الصادق بلحسين، محمود التعبوري))[2].

وعمدت السلطات إلى اعتقال الديوان السياسي الثاني وكذلك محي الدين القليبي الذي يعد مدير الحزب الدستوري القديم، ومن أبرز عناصره حماسة وحيوية في الدفاع عن القضية الوطنية، وكان يتحرك كثير و يجري اتصالات بالدستوريين لذا اعتبره الأمن من المهددين للأمن العام بالبلاد، وهذا الاعتقال وقع تجاهله لتقزيم دور اللجنة التنفيذية والتضحيات التي قدمها زعماؤها ورجالاتها ومناضلي الدستور القديم في مختلف المراحل التي عرفتها الحركة الوطنية التونسية.

والمتأمل للمواقف التي اتخذها الدستور القديم منذ سبتمبر 1934، يلاحظ أنها ساهمت دون شك في إيقاف وإطفاء الصراع الدائر بين الدستور القديم والجديد ولو مؤقتا، خاصة وأن القسوة التي واجه بها المقيم العام الحركة الوطنية لم تميز بين الطرفين، بل رمت بالكثير منهم بغض النظر عن انتمائهم إلى النفي بالجنوب التونسي

1- A.D.N, Série Tunisie, 2ème Versement, Carton:282, Doss: " Le Mouvement Destourien" Troisième Partie – La Période destourienne 1919-1938.

2- Idem.

والتحجير عن العمل الحزبي السياسي، فأثرت هذه السياسة على الدستوريين الذين يكونوا قد تناسوا خلافاتهم ولو لمرحلة مؤقتة

وفي ظل هذه الظروف نجد أن الموقوفين الذين كانوا يتعرضون لأقسى أنواع الحرمان عمدوا إلى تحرير رسالة يتعهدون فيها بالبقاء على اتصال بالجنرال آزان[1]، وقد حاول بورقيبة الذي كان معارضا لتوجيه تلك الرسالة إقناع رفاقه بالعدول عن ذلك، لكنه اضطر للخضوع إلى الأغلبية حرصا منه على الحفاظ على وحدة أعضاء الحزب الجديد المنفيين[2].

ورغم هذه الأوضاع التي ميزت تونس والقبضة الحديدية التي طبقتها الإقامة العامة بقيادة بيروطون، إلا أن الظاهر أن هذا الأخير لم يتغلب على جميع المشاكل، إذ استؤنفت الاضطرابات بأكثر حدة في سنة 1936، فشملت المظاهرات العاصمة في شهر فيفري من السنة المذكورة، وامتدت لتشمل حتى صفاقس وسوسة وقابس والقيروان وقصر هلال وغيرها[3].

وتخللت تلك الأحداث مظاهرات الطلبة الزيتونيين بتونس،الذين شنوا إضرابا إثر صدور أمر في 7 فيفري 1936 يشترط معرفة اللغة الفرنسية على كل من أراد الانخراط في سلك الوظيفة العمومية، فكان له التأثير العميق على الوسط الطالبي الزيتوني، لتوقعهم أنه يهدف إلى تقنين تهميش الجامعة الزيتونية وشهاداتها وتهديد طلبتها بالبطالة. ولذا فقد احتج الطلبة على الأمر،وأثيرت مجددا المطالب القديمة المعلقة ومنها خاصة تنظير الشهادة الأهلية بشهادة الدروس الابتدائية الأساسية، وتمتع حاملها بالإعفاء من الخدمة العسكرية،وقد عاودت لجنة الطلبة الظهور معلنة عن الدخول في الإضراب بداية من 22 فيفري 1936، وقد عقد الطلبة الزيتونيون المضربين اجتماعا بساحة الملاسين وقد توجهوا على إثره إلى رحبة الغنم حيث وقعت مواجهة بينهم وبين الشرطة أدت إلى جرح العديد

---

1 . الجنرال بول أزان Paul Asan: كان هو القائد الأعلى للقوات المسلحة التونسية حينئذ، فأوفده المقيم العام سنة 1935 ليفتح باب الحوار مع المعتقلين في منفاهم با لجنوب التونسي .

2 . أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر (1881. 1956)**، تع: حمادي الساحلي، ط1، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1986، ص554.

3 . نفسه، ص555.

منهم واعتقال ثلاثة وثلاثين متظاهرا، وسرت إشاعة بوفاة الطالب عمر الهمامي متأثرا بجراحه بالمستشفى الصادقي[1].

ونتيجة لتلك المصادمات انخرط بقية الطلبة في الإضراب، وفي اليوم الموالي أغلقت الأسواق ووقعت مظاهرة سياسية تطالب بإطلاق سراح المبعدين، وقد انطلقت تلك المظاهرة من الحلفاويين وتوجهت نحو باب السويقة ثم باب بنات، فكانت مناسبة شارك فيها الطلبة في توتير الجو السياسي العام مما جعل الإقامة العامة تعاقب أحد عشر منهم بإرجاعهم إلى مواطنهم، مع تحجير الإقامة عليهم ببقية التراب التونسي وألحق بهم فيما بعد أربعة طلبة آخرون، وبذلك بلغ عدد الذين شملتهم أعمال القمع ثمانية وأربعين طالبا طردوا زيادة على ذلك من الجامع الأعظم، لكن يبدوا أنهم لم يكونوا قياديين إذ أن سبعة من خمسة عشر طالبا أرجعوا إلى مواطنهم كانوا دون سن الرشد، كما أن سبعة من ثلاثة وثلاثين طالبا وقعت محاكماتهم كانوا دون السبعة عشر عاما ذلك أن مطلب الإعفاء من الخدمة العسكرية يهم صغار السن من الطلبة[2].

وفي ظل هذا الواقع كان الجو السياسي العام يتجه نحو الانفراج، إذ في شهر مارس سنة 1936، أبدل المقيم العام مارسال بيروطون بمقيم جديد هو " أرمون قيون" [3]. ذي التوجهات الليبرالية فبدأ في تفكيك بؤر التوتر بالبلاد ومن بينها الجامعة الزيتونية[4]. وقد أصدرت الإقامة العامة بتاريخ 23 أفريل 1936 بلاغا رسميا دعا الطلبة إلى استئناف دروسهم قبل الاستجابة لمطالبهم بإرجاع المبعدين منهم إلى العاصمة والعفو عن المحاكمين، كما وعد البلاغ بتشكيل لجنة تضم شيخ الجامع الأعظم لتنقيح أمر فيفري 1936[5].

---

1 . محمد ضيف الله ، **الحركة الطالبية التونسية(1927- 1939)**، ط1 تونس(زغوان)، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1999، ص132.

2 . نفسه، ص133.

3 . آرمون قيون . Armand Guillon . تولى الإقامة العامة في تونس عقب مارسال بيروطون ودامت فترته من 17 أفريل 1936 حتى 18 أكتوبر 1938، حيث عوضه إريك لابون.

4 . A.O.M, Boite: 26H3, « Analyse de la presse tunisienne, des principaux événements politique et économique, pour la période du 15 mars au 1er avril 1936 ».

5 . محمد ضيف الله، المرجع السابق، ص134.

وفعلا نفذ المقيم العام وعوده التي قدمها مقابل استئناف الدروس وعودة الهدوء، في خطوة للعودة إلى الاستقرار العام في تونس، أطلق سراح الطلبة المساجين، وسمح للمبعدين بالعودة إلى العاصمة، وقد شمل العفو حتى المعاقبين في أحداث شهر ماي من سنة 1935[1].

وأفرج كذلك عن خمسين نفرا من المبعدين، وأعاد حرية الصحافة والاجتماع في 11 أوت 1936، وأوقف العمل بالأوامر الاستثنائية، وبعد رجوع المبعدين الذين استقبلهم الشعب بحماس فاتسع نطاق نشاط الحزب الدستوري الجديد بصورة لم يعهدها من قبل، حيث امتد انتشاره حتى بلغ عدد الشعب الدستورية في سنة 1937 حوالي 400 شعبة، بينما بلغ عدد المنخرطين المنتمين إلى جميع الفئات الاجتماعية حوالي أربع مئة ألف منخرط[2].

وهكذا فإن عهد المقيم الجديد أرمون قيون، طوى صفحة الاضطهاد الذي مس العديد من فئات الشعب التونسي، الذي مّر بفترة قاسية في العديد من المجالات وعلى رأسها الحريات السياسية والصحفية، إضافة إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ولهذا تفاءل التونسيون بالمقيم العام الجديد، وبالخطوات التي شرع فيها لإعادة الهدوء في المحمية تونس في ظل ظروف تحوّل فيها اتجاه السلطة الحاكمة حتى في فرنسا نفسها، بعد وصول الجبهة الشعبية لتشكيل الحكومة.

3. الحزب الدستوري القديم ومواقفه من سياسة الجبهة الشعبية في تونس:

الجبهة الشعبية هي عبارة عن ائتلاف حزبي لليسار في فرنسا، استطاع الفوز في الانتخابات في شهر جوان من سنة 1936، ومنها شكل أول حكومة حقيقة لليسار عرفتها فرنسا منذ الحرب العالمية الأولى، وترأس حكومتها " ليون بلوم"[3].

---

1 . الأرشيف الوطني التونسي ، العلبة/26. 2 مراسلة بتاريخ 15 جوان 1936.

2 . أحمد القصاب، مرجع سابق، ص556. وكذلك: Mustapha Kraiem**, Mouvement National et Front Populaire**, pp104-107.

3. **ليون بلوم** . Léon Blum . (1872- 1950) : ولد في 9 أفريل 1872، وهو كاتب ورجل سياسية فرنسي ، ترأس الفرع الفرنسي للمنظمة العمالية الدولية (SFIO: Section Française de l’internationale ouvrière) ثم ترأس حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا في جوان 1936، إثر فوز أحزاب اليسار المتجمعة تحت الجبهة، وهي: الحزب الشيوعي، الحزب الاشتراكي ، الراديكاليين الاجتماعيين ، ومختلف اليسار،إثر التصويت بـــ: حوالي 386 صوتا لصالحه مقابل حوالي 224 صوتا لليمين. وكان قد غادر المنصب في 21 جوان 1937 == ==

ويبدو أن الحركة الوطنية التونسية توسمت خيرا في سياسة سلطة الحماية، من خلال ما أقدم عليه المقيم العام الجديد، وتعزز ذلك الإحساس عقب وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا، الذي عد بارقة أمل بتحسن أوضاع سكان المستعمرات الفرنسية كلها بما فيها تونس، اعتقاد منهم أن ذلك قد يسوق إلى تحقيق مبتغى وطموح الشعوب الخاضعة لفرنسا، وهو الطموح المتمثل في التحرر والاستقلال.

لكن الجبهة الشعبية كانت لها نظرة أخرى إلى كيفية التعامل مع تلك الناطق الواقعة تحت النفوذ الفرنسي، سواء كمحميات أو مستعمرات كلية، فمن الأحزاب المشكلة للجبهة الحزب الاشتراكي الذي جاء في مؤتمره المنعقد في شهر جوان 1936 لائحة تتحدث عن المستعمرات وكيفية معالجة قضاياها ومطالبها، تضمنت دعوة إلى:

. عفو واسع وإنساني.

. إلغاء القوانين والأوامر الاستثنائية.

. تنظيم ديمقراطي للحقوق المدنية.

. تجسيد الحريات الديمقراطية التي أقرّت بالوطن الأم (فرنسا) كالحرية الفردية، وحرية المعتقد والمشاركة والتجمع والتنقل وحرية الرأي.

. تعليم شامل وإجباري لكل أطفال الأهالي، وضرورة بناء المدارس.

. تحسين الأوضاع الصحية للأهالي في أقرب وقت.

. إعادة الاعتبار للملكية الزراعية للأهالي، وتقديم القروض الفلاحية والدفاع عن حقوق الأهالي إزاء الديون.

. التطبيق الآلي والشامل للقانون الاجتماعي وتشريع العمل مثل ما هو في الوطن الأم فرنسا.

. تطبيق مبدأ التساوي في الأجر.

. إنشاء صندوق البطالة[1].

= = وخلفت حكومته حكومة الجبهة الشعبية الثانية بزعامة كاميل شوطان ، وبعدها تولى بلوم العديد من المناصب السياسية خلال السنوات من 1938 حتى 1946، توفي في 30 مارس 1950.

1 . - Mustapha Kraiem,Op.cit ,pp111-113.

وكذلك: حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص111.

ومن هذه اللائحة يتبين لنا السياسة التي كانت الجبهة الشعبية ستتبعها إزاء أهالي المستعمرات، تنص على ضرورة تحسين أوضاعهم اجتماعيا واقتصاديا، وأكثر اجتماعيا، مع التحدث عن بعض الأمور الخاصة بالحرية بالنسبة للأفراد والصحافة، وحتى التنظيمات والتشكيلات السياسية، ولم تتطرق هذه اللائحة للعمل عن تقرير مصير المستعمرات، أو غيرها من العبارات التي توحي بالسير نحو منح هذه المستعمرات استقلالها.

هذا بالنسبة لنظرة الحزب الاشتراكي عموما وهو أحد ركائز الجبهة الشعبية، أما بالنسبة لتونس فإن الجامعة الاشتراكية بتونس فلم تكن بعيدة عن الطرح السابق الذكر، حيث قدّم أحد أعضائها في المؤتمر المذكورأعلاه برنامج مطالب الجامعة الاشتراكية بتونس الداعي إلى إعادة النظرة الشاملة في الإدارة التونسية، وإقرار العدالة بين الأهالي والفرنسيين في ميدان الوظيفة العمومية، والمطالبة بإعلان عفو عام، وإلغاء كل النصوص المقيدة للحريات العامة، وسحب الإجراءات الاجتماعية وتشريع العمل الجاري العمل به بفرنسا، والعدالة بين الفرنسيين والأهالي في آداء الخدمة العسكرية، وإنشاء دواوين لحماية المنتجين من المضاربات ومقاومة البطالة وبعث حظائر أشغال كبرى، وبالخصوص القيام بأشغال للري وبعث صندوق للبطالة[1].

والملاحظ أن جل ما ورد في مطالب الجامعة الاشتراكية بتونس مطابق تقريبا كليا للسياسة التي أقرّها الحزب الاشتراكي في المؤتمر المذكور وذلك للترابط بينها، وفي مجموعها المطالب واللائحة تتضمنان ضرورة تحسين ظروف وأوضاع الأهالي ومحاولة إقرارسياسة عادلة على الصعيد الاجتماعي حتى يتسنى تحقيق بعض المطالب التي ترفعها التشكيلات السياسية للأهالي في المستعمرات ومنها تونس، إضافة إلى هذا فإنه كان على الحكومة الفرنسية النظر إلى المعمرين المستوطنين بتونس، لأن نظرة هؤلاء في كيفية معالجة الأوضاع بتونس لا يمكن أن تسمح بمنح التونسيين مجالا واسعا من الحريات، قد تمهد أو تقود إلى تقرير المصير، أو حتى مجرد التفكير في الاستقلال أي كان شكله عن فرنسا.

1 . حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص111.

هؤلاء المعمرين الذين سيكون لهم دور في عرقلة الخطوات التي يقدم عليها المقيم العام وحكومة الجبهة الشعبية، ويتضح هذا الأمر من بعض المواقف والتي منها موقف -pierre Vienot - "بيار فيانو" وكيل وزارة الخارجية الفرنسية المساعد، بعد أن اسقبل الحبيب بورقيبة في 14 جويلية 1936، وأبدى تفهما للمطالب التونسية فأعلن حينها الحبيب بورقيبة أن البَلدان يخوضان تجربة جديدة تحتاج إلى تعاون وحسن نية الطرفين حتى يمكن أن تثمر النتيجة المرجوة[1].

وإثرها اختلف الموقف من هذه المقابلة بين التونسيين والمستوطنين، فهؤلاء الأخيرين أبدوا معارضة شديدة لها، وأعلنوا رفضهم لأي تعديل للأوضاع القائمة في تونس، وبدءوا حملة سياسية في باريس الهدف منها وقف أي محاولة لإصلاح الأمور في تونس، وقد حاول المقيم العام أرمون قيون تهدئة المستوطنين فأعلن في أول أكتوبر من نفس السنة أن الحماية الفرنسية على تونس تقوم على أساس الاتفاق بين الحكومة الفرنسية والباي التونسي[2].

وإزاء شدة معارضة المستوطنين اضطر فيانو إلى التراجع عن اتفاقه مع بورقيبة وأعلن أن الحماية على تونس لها صفة الدوام، وأن فرنسا لا تقبل مشاركتها في الحكم ويجب أن تقوم العلاقة بينها وبين تونس على أساس التعاون الدائم بين الجانبين[3].

ورغم ذلك التصريح لم يهدأ المستوطنون خاصة اليمينيين منهم الذين أصبحوا يخشون أن يؤدي تنفيذ سياسة التعاون الفرنسي . التونسي إلى استيلاء التونسيين على شؤون الحكم، فبدءوا في مهاجمة المقيم العام عن طريق الصحف، واتهموه بالتقصير، وبدءوا في استفزاز التونسيين لدفعهم إلى القيام بالاضطرابات، كما بدأ الموظفون الفرنسيون في إثارة القلاقل وتعمدوا الوقوع في الأخطاء تجسيدا لما سوف تصير إليه الأمور لو تم تنفيذ السياسة الجيدة ، ولم يكتف المستوطنون بذلك بل عمدوا إلى تهديد المقيم العام الفرنسي واتهـــموا مستشاريه بالجهـــل ، وطالـبوا بعدم تنفيذ سياسة فرنسية

---

1 - **LE Néo- destour, le dialogue.** Tunis 1969 ; T1 ; p58 et âpres.

2 . سعد زغلول عبد ربه، " الحركة الوطنية في تونس بين الحربين العالميتين"، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، العدد10، السنة 1979،1980، ص245.

3 - Amira Alaya Sghaier, **la droite française en tunisie entre 1934et1946**, Tunis, ISHMN, 2004, p139. Et Le Néo-destour le dialogue, Op.cit, p70.

تهدف إلى خدمة مصالح التونسيين لأنهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة التطور والرقي، وقد اتهم المستوطنون المقيم العام بانتهاجه سياسة مضادة للمصالح الفرنسية في تونس، وطالبوا بوقف الحملات الصحفية التونسية الرامية إلى تحريض العمال التونسيين على الإضراب عن العمل في المنشآت الفرنسية، وإلا اضطر المستوطنون إلى استخدام القوة والعنف لحماية مصالحهم[1].

وتبديدا لمخاوف هؤلاء وبخصوص احتمال منح تونس وضعا مشابها لما حازت عليه سوريا التي منحت استقلالها في 22 ديسمبر 1936، صرّح المقيم العام بتونس مذكرا بما تضمنته المعاهدات والمصالح الاقتصادية التي تربط فرنسا بتونس، على أنها تضمن السيادة المزدوجة، وأنها أقرت ضرورة إقامة سلطة قوامها التعاون والمشاركة بين الأهالي والفرنسيين، وفي خضم التوتر السائد عالميا وخصوصا في حوض البحر الأبيض المتوسط اتجهت نوايا سلطة الحماية إلى العمل على وضع حد للأطماع الإيطالية وإعادة التوازن للمنطقة بل والمطالبة بإلحاق تونس بفرنسا حتى لا تكون ميدانا للتنافس لو اندلعت الحرب[2].

وفي ظل هذه الظروف كان الدستور القديم قد أصدر جريدته الميثاق التونسي الناطقة باللغة الفرنسية، ليدعم بها صحافته وكان ذلك في 25 جويلية 1936، تضمن أول عدد منها مقالا عنيفا للسيد صالح فرحات الأمين العام للحزب تحت عنوان " الرجوع إلى المعاهدات":((وصف فيه أن العمل الوطني لا يهدف إلى التحرر فقط، ولكن للحرية المطلقة للشعب التونسي)) وهذا المقال أحدث انفعالا كبيرا لدى المعمرين الأوروبيين في الصحافة الفرنسية بتونس[3].

ولقد ندد الحزب الدستوري القديم بتصريحات أرمون قيون ، وكذلك وكيل وزارة الخارجية بيار فيانو، واعتبرها تتنافى مع روح المعاهدات التي اتخذوها حجة للارتكاز عليها في تصريحاتهم ، وأنهم يهدفون إلى استعباد البلاد، ووضّح الحزب أن تطور البلاد يجب أن يتم في إطار الشرعية لا أكثر ولا أقل ، شرعيـــة يفرضـــها أولا حـــق

1 . سعد زغلول عبد ربه، مرجع سابق، ص246.

2 . Amira Alaya Sghaier, Op.cit, pp161-163.et **La Charte Tunisienne**, N°28, 06/02/1937

3 . A.O. M , Boite : 25H32. Renseignement Tunisie , Alger le 3 Aout 1936 .

الشعوب في تقرير مصيرها، وثانيا توفر الكفاءات والإمكانيات لتسيير نفسها، وطالب الحزب بضرورة الالتزام بروح المعاهدات الممضاة بين الباي وفرنسا والتي تعطي السيادة التونسية الحق في الوجود داخليا للتونسيين على كامل تراب القطر، ولفرنسا التوجيه والتعاون معها من خلال النصح[1].

ولم يكتف الحزب بهذا فحسب بل أنه أعلن إزاء الحملات التي كان يخوضها المستوطنون ضد سياسة المقيم العام، والمطالبة بإلحاق تونس كلية بفرنسا، إلى رفضه لسياسة الإدماج والنظام الفدرالي الذي اعتبره عبارة عن إدماج في نهاية الأمر، وحرية مشروطة مؤقتة، ودعا إلى احترام السيادة التونسية المعترف بها من قبل المعاهدات وضرورة السير نحو التحرر التدريجي بالتعاون مع فرنسا والتنسيق معها[2].

كل هذه التصريحات والمواقف تظهر كيفية تعامل الحزب الدستوري القديم مع المستجدات التي كانت تحدث في تونس عقب وصول الجبهة الشعبية في فرنسا للحكم، وتبين تمسك الحزب بالمبادئ التي قام من أجلها وعلى رأسها الدفاع عن السيادة التونسية، وضرورة تجسيدها على أرض الواقع من خلال منح الحريات والمساواة ليس هذا فحسب، بل والاستقلال على عكس ما كان يسعى إليه الدستور الجديد، الذي باشر اتصالات بالمسئولين الفرنسيين .

وكان الحزب الدستوري الجديد قد ساند السياسة التي أظهرها المقيم العام، وبين الدستوريون الجدد عزمهم على التعاون مع سلط الجبهة الشعبية من أجل الارتقاء بالوضع في اتجاه تطبيق نصوص معاهدة الحماية وتحرر الشعب التونسي، ولقد كانت جهودهم مستعدة لكي تنصب في الاتجاه المرغوب فيه لدى سلط الجبهة الشعبية، وأعتبروا أن التعاون مع سياسة الجبهة ممكنا، خاصة بعد مراسلة الدكتور الماطري للمقيم الجديد وتصفية الأجواء، وقد حصروا مطالبهم في تطبيق بنود معاهدة الحماية[3].

ومن المعلوم أن هذا الموقف المتفائل من طرف تشكيلات الحركة الوطنية التونسية يمكن اقتصاره على الحزب الدستوري الجديد ، عكس الموقف الذي أبداه الحزب

---

1 . . **La Charte Tunisienne**,N°15,30/10/ 1936

2 . . **La Charte Tunisienne** , N°39,24/04/1937

3 . . A.O. M, Boite: 25H32., Renseignement Tunisie , Alger le 12 /11/ 1936

الدستوري القديم، الذي رفض وسيرفض الإصلاحات التي عزمت سلطات الحماية على تطبيقها وذلك من خلال مواقفها التي عبر عنها إثر صدور هذه الإجراءات في الرائد الرسمي في 1937/06/22، وقبلها في 1937/06/04[1].

فالحزب الدستوري الجديد تفاعل مع التطورات التي حدثت في السنتين 1936. 1937، من خلال خطة تتمثل في اجتناب أي مظهر من مظاهر العنف وربط الصلة بسلطة الحماية، وتولى الديوان السياسي الجديد الذي تكوّن سنة 1936 توضيح مطالب الحزب المزمع تقديمها للمقيم العام، وكلف الحبيب بورقيبة الأمين العام للحزب بإبلاغ المسؤولين الفرنسيين البرنامج الدستوري الذي كانت أهم نقاطه: إقامة نظام برلماني يعتمد على تفريق السلطة وإعادة تنظيم الوظيفة العمومية لفائدة التونسيين، وإصلاح الإدارة الجهوية والعدلية والبلدية وتوسيع نطاق التعليم الإجباري والتدريس باللغة العربية، وكان الدستوريون الجدد يأملون في أن تتمكن حكومة "ليون بلوم" من إدراك رغائب الشعب التونسي وأخذ مطالب الدستوريين بعين الاعتبار، ولكن سنة 1936 قد انقضت بدون أن تحقق حكومة "بلوم" أي شيء من الآمال التي عقدت عليها، مقابل تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بتونس نتيجة الجفاف.

ومن تتبعنا لسير الأحداث نجد أن الدستور القديم تغاضى عن خيبة أمل الدستور الجديد لإثبات فعاليته وممارسة سياسته العلنية، وحملاته حينها كانت تدور حول الفكرة الرئيسية بأن:((لا ينتظر النيّة أو الإرادة الحسنة من الحكومة الفرنسية، وهذا ما يبيّن الفارق والتباين بين الدستور القديم والجديد، حيث سخر من ثقة بورقيبة في الجبهة الشعبية))[2].

وإزاء هذه الأوضاع كانت بداية سنة 1937 حافلة بأحداث واضطرابات، إذ دخل الطلبة الزيتونيين مجددا في إضراب عن الدروس يوم 03 مارس 1937 ، واستمرار هذا الإضراب إلى آخر السنة الدراسية 1936/ 1937 ، وما رافقه من تأييد شعبي واسع شمل مختلف جهات البلاد ، ومن حملة صحفية شرسة لا هوادة فيها، ما لبثت أن أقنعت

---

1 . **La Charte Tunisienne** , 12 /06/1937

2 . **مجلة الوثائق**، العدد 03، السنة 1985.

المقيم العام قيون بوجود تداخل حقيقي بين الحركة الطلابية والحركة الوطنية، وأن للحزب الدستوري نفوذا قويا على الطلبة الزيتونيين[1].

هذا الأمر دفع المقيم العام إلى اتخاذ قرارات حاسمة في البلاغ الذي نشرته الصحافة يوم 17 سبتمبر 1937، ومما ورد في هذا البلاغ أن دروس الجامع الأعظم ستفتح للتلامذة عند النهاية العادية للعطلة طبقا للنظم المرعية، وسيتم قبول كل التلاميذ الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية لمتابعة الدروس، دون اعتبار لمشاركتهم في حوادث شخصية أو جماعية لاتصل عن طريق التسلسل الإداري من قبل مدير الجامع الأعظم، وأي انقطاع عن الدراسة أو تهديد بالانقطاع يتم التشاور فيه من قبل عدد من الطلبة قصد هجران الدراسة وتسليط ضغط على الحكومة، سيجر فورا إلى تعليق غير محدود للنظر في التشكيات والعرائض واللوائح التي تم تقديمها بشكل نظامي، وأن الإدارة العمومية لا تسمح بأن توضع المطالب ذات الطابع المدرسي في خدمة أهداف لا علاقة مباشرة لها بشؤون القطاع، وبذلك جمعت هذه القرارات بين اللين من جهة في إظهار المقيم العام مبادرته بالتغاضي والصفح، وبين سياسة الشدة من جهة أخرى فيما تضمنه البلاغ من إنذار للطلبة ووعيد، ومن إشارة لانشغالهم بالسياسة.

وفي أعقاب هذا البلاغ وبناء على دعوة المقيم العام قيون للطلبة الزيتونيين للعمل جهارا والدخول معه في حوار بشأن مطالبهم، عقد هؤلاء الطلبة مؤتمرا لتدارس شؤونهم بمناسبة اقتراب موعد العودة المدرسية، وكان ذلك في المؤتمر السادس لطلبة شمال إفريقيا المسلمين[2].المنعقد بقاعة الجمعية الخلدونية يوم السبت 25 سبتمبر 1937.

---

1 . أشار المقيم العام في برقيته إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 سبتمبر1937 ، إلى تهاطل البرقيات وعرائض الاحتجاج الواردة بصورة غير متوقعة من الساحل و صفاقس والوطن القبلي، واعتبر هذا دليلا على أن الحزب الدستوري قد أخذ على عاتقه مصير الطلبة المضربين .

- للمزيد انظر: مختار العياشي، **البيئةالزيتونية1900-1945**، تع: حمادي الساحلي، تونس، دار التركي للنشر، 1990، ص168.

2 . جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا: يرجع تأسيس هذه الجمعية إلى شهر نوفمبر من سنة 1927 بباريس تحت اسم "جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين " انظر: مختار العياشي، المرجع السابق، ص139. ولقد اختلف المؤرخون حول تاريخ ظهور هذه الجمعية بالضبط، فمنهم من ذكر التاريخ السابق، ومنهم من ذكر غيره، حيث يرجع الأستاذ أبو القاسم سعد الله تاريخ تأسيس هذه الجمعية إلى شهر ديسمبر من سنة1927. ==

ومن جهته كان الحزب الدستوري الجديد قد تفاعل مع التطورات السياسية التي حدثت في كل من فرنسا وتونس، فبعد اجتماع مجلسه الملي في 10 جوان1936، حدد مطالبه ليعرضها على حكومة الجبهة الشعبية، وهي مطالب اتسمت بالاعتدال قامت أساسا على احترام معاهدة باردو سنة 1881، اعتبارا من كونها تقررالسيادة التونسية، فقدم الديوان السياسي هذه المطالب إلى المقيم العام بتونس وسافر الحبيب بورقيبة وسليمان بن سليمان[1] إلى باريس في 15 أكتوبر 1936 لعرضها على الحكومة الفرنسية، ولما أبدى موفد تلك الحكومة بيار فيانو بعد ذلك إلى تونس تفهما ملحوظا للعديد من تلك المطالب، ثارت ثائرة قوى اليمين الفرنسي في تونس، وبدأ جهاز الإدارة الاستعماري سياسة قمع على التونسيين منذ شهر مارس 1937، قصد تعكير العلاقات التونسية الفرنسية، وازداد هذا القمع بعد سقوط حكومة ليون بلوم ضد العمال التونسيين المضربين في منجم الجريصة يوم 20 جويلية، حيث وقع شهيدان وأربعة جرحى[2].

لكن الحزب الدستوري القديم ظل وفيا لسياسته التي انتهجها، وظل متشبثا بعدم الثقة في السياسة التي اتبعتها حكومة الجبهة الشعبية، ونظر إليها بعين الريب، واتضحت معارضته من خلال انتقاده للخطوات التي قامت بها الإقامة العامة في تونس.

== أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية: 1930 – 1945**، ط:03، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1986، ج:03، ص 104. أما قي بيرفيل ،- Guy Pervillé - فأورد نفس السنة دون ذكر لشهر محدد، انظر كتابه:

Guy Pervillé, **Les étudiants Algériens de L'université Française** 1880-1962, France, .C.N.R.S 1984, p48.

- وينفرد السيد فرحات عباس بذكره لسنة 1926 كسنة لتحول الودادية إلى الجمعية المذكورة . خطاب السيد فرحات عباس في المؤتمر الرابع للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين المنعقد ببئر الباي بتونس من 26 جويلية إلى غرة أوت 1960 ، مركز الأرشيف الوطني، الجزائر، العلبة رقم/224 ، الملف/02 .

1 - سليمان بن سليمان(1905-1986): ولد في 5ديسمبر 1905 بزغوان، درس بالمدرسة الصادقية، وتخرج في سنة 1925، ثم تحول لفرنسا ودخل كلية الطب بباريس ، إلى جانب دراسته نشط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا، وعند تأسيس الدستور الجديد انضم إليه فتح سنة 1945 عيادة له في باب منارة، انضم لقيادة الدستور الجديد في مؤتمر 1937، أعتقل إثر أحداث أفريل سنة 1938 ولم يطلق سراحه إلا سنة 1943، ثم قبض عليه مرة أخرى سنة 1946، طرد من الحزب سنة 1950، ترأس اللجنة التونسية للحرية والسلم حتى حلها سنة 1962، توفي في فيفري 1986.

2 . علي الزيدي، المرجع السابق، ص443.

ففيما يخص الإصلاحات التي تم الإعلان عنها سنة 1937، قدم الحزب رؤيته اتجاهها من خلال ما نشر في جريدة الإرادة تحت عنوان :" هل هذه هي الإصلاحات ؟" بالقول: ((كنا نتوقع هذا الأسبوع صدور أوامر عليّة في إصلاح الإدارة التونسية، وكان في وسعنا أن نبادر بإبداء آراءنا وشكوكنا واحترازنا بعدما اطلعنا على تجسيد الإصلاحات الحاصلة، وعلى التغالي في شكر الحكومة على انجازها وقد فضلنا أخيرا أن ننتظر قليلا بعدما انتظرنا كثيرا حتى تصدر الحكومة نصوصها نستمد مباشرة فحوى الإصلاح وننقده عن روية وبأمانة، الحقيقة أن سمو الباي لم يختم إلا أمرا واحدا يتعلق بنظام العمال والكواهي، ومفاد البلاغات الرسمية أن هناك أوامر أخرى ممثلة للطبع منها الأمرالمتعلق بدخول التونسيين للوظائف العامة ومنها الأمر القاضي بتكوين الكتابة العامة على غرار نظامها القديم إلى آخر ما جاء في البلاغات وما سلم به أثناء هذا البحث))[1].

وبعد هذا التقديم أخذ صاحب المقال يفصل في إظهارعيوب مختلف الإصلاحات ففيما يخص إصلاح حال العمل وتوابعهم، فالحكومة اهتدت إلى إحاطة وظيفة العامل والكتاب وغيرهم بضمانات طالما طلبتها منها الصحف ورغب فيها الموظفون أنفسهم، وهي ضمانات ترمي إلى استقرار الوظيف وحفظ كرامته بتخصيص مرتب قار لصاحبه وتخويله منح الموظفين بطرق شرعية أساسها الامتحان، وفق معيار الأهلية والكفاءة، لكن الحكومة أبقت لنفسها بعض الاجراءات التي تتيح لها التحكم في الوضع العمالي بما يخدم مخططاتها ومصالحها ، مبررة ذلك بأن هذا السلوك نفسه متبع بفرنسا، وفاتها أن الضمانات التي أوجدتها ومقارنتها بالوضع في فرنسا فيه الكثير من الاختلاف، اضافة لهذا فإن المرتبات التي تحدث عنها سلطات الحماية لم تكن بالمساواة التي ترجاها التونسيون حتى تكفل كرامة الوظيفة والموظف ، فأظهرت هذه التعديلات التي أقرتها سلطات الحماية مازالت لم تعر اهتمامات ومطامح التونسيين الاهتمام الذي يريدونه، والمطالب التي سبق وأن رفعوها لتلك السلطات، قصد التحسين من وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

1 .**الإرادة**، العدد 232، 1937/06/02.

مما أدى بالدستور القديم لإظهار استيائه من القوانين الاجتماعية منذ سنة 1936، وتعارض مع هذا الرأي الطبقة البورجوازية الصغيرة(الحرفيين)، مقابل ذلك فالدستور الجديد في البداية اكتفى بالصمت التكتيكي، ثم ساند وطالب بالإصلاحات بعد سبتمبر 1936.

لكن الدستور القديم ظل ينتقد الاصلاحات القديمة والجديدة موضحا سلبياتها وآثارها على التونسيين، ففيما يخص دخول التونسيين للوظائف العامة فقد اشتمل على النقاط التالية: ((- يخصص الفرنسيون بالوظائف ذات المراقبة المخولة للدولة الحامية حسب المعاهدات، وسيضبط المقيم العام هذه الوظائف بقرار يدرج به قائمة فيها.

- يخصص التونسيون ببعض وظائف في نطاق دائرة الإدارة المركزية والجهوية والعدلية التونسية والتعليم العربي.

- وما بقي من الوظائف يشارك فيه العنصران والإسرائيليون على السواء وبالتساوي التام في الحقوق بعد المناظرة والاختبار.

- وبما أن عدد الموظفين الفرنسيين تجاوز الحد وتعسرت مشاركة التونسيين في إدارة شؤونهم، تنوي الحكومة أن تستخدم التونسيين في المستقبل على نسبة الثلثين لهم والثلث للفرنساويين مهما شغرت وظيفة، إلى أن يتساوي عدد الحامي والمحتمي في الإدارات العامة. يلاحظ بادئ بدء هنا أن حظ التونسي لا يمكن أن يقدر أو يقاس بغيره قبل أن نطلع على قائمة الوظائف الخاصة بالفرنساويين التي يشتغل المقيم وأعوانه بتحريرها الآن حتى نعلم ما حرم منه التونسي وما حجرت عليه المشاركة فيها بتاتا بمفعول إرادة الحامي وصريح النص))[1].

ثم يظهر الحزب المثالب الكبيرة التي تضمنتها هذه الإصلاحات لأنه:((لا نفترض ولا نقبل بحال دعوى الإنصاف في التقسيم والتساوي في الوظائف لأنه إذا استحال على الفرنساوي أن يكون مدرسا بالجامع الأعظم أو قاضي المسلمين، فإنه يجوز عقلا ووضعا وشرعا أن يكون التونسي " كوميسار" أي نائب الحق العام لدى المحاكم التونسية أو رئيس دائرة التعقيب بها أو ضابطا في البوليس أو قابض تسجيل أو مديرا لمدرسة أو رئيسا لإدارة ، نعم لا يمكن للتونسي أن يشغل وظيفا تتأتى سلطته والتسمية

1 .**الإرادة**، العدد 232، 1937/06/02.

فيه من فرنسا كوظيف المقيم وكاهيته نوابه المراقبين وقواد الجيش والحكام الفرنساويين وأتباعهم، وماعدا ذلك فالوظيف تونسي لا يحرم منه التونسي إلا بوجه الاغتصاب والتفوق، وبيت الداء في الحرمان المنجر من مفهوم ومدلول السيادة المزدوجة... ونحن نقول ونكرر أن الحماية وصاية فوّض فيها المحجور للوصي حق نيابته في الخارج بدون إسقاط لهذا الحق والتجرد منه أبديا، وخوّله مراقبة سير شؤونه الداخلية وإرشاده إلى حسن إدارتها حسب صريح المعاهدات والعادة التي جرى بها العمل في طالعة عهد الحماية، أما المساواة في العمل وفي الأجر فإننا لا نشك أنها حقيقة في فكر المقيم الحالي لا مغالطة ولكن أين المساواة؟ إذا حدثت بين المرتبات ولم تشمل المنح كالثلث الاستعماري وعلى الأخص إذا كان المال مدفوعا من صندوق الدولة ومتأتيا من الضرائب المفروضة على الأمة))[1].

وهنا يبدو أن الدستور القديم وكأنه قد اطمئن نوعا ما للإجراءات التي قام بها المقيم العام على الأقل على مستوى التفكير في ضرورة إشراك التونسيين في الوظائف، وإدماجهم في تسيير شؤون بلادهم، عكس ما كان معمولا به في عهود المقيمين السابقين، وهذا يعتبر إنجازا يحسب للمقيم العام أرمون قيون الذي بدأ عهدته بنوع من الإجراءات لتخفيف وطأة القوانين الاستثنائية التي عانى منها التونسيون، وتعزز ولو بصورة بسيطة مع وصول الجبهة الشعبية للحكم، رغم بعض الفترات العصيبة التي كانت تأتي بعد حدوث اضطرابات في أي منطقة من مناطق القطر التونسي.

ومن جهة أخرى فإن هذه الإصلاحات على ما فيها من نقص وعدم تلبيتها للمطالب الجوهرية، إلا أنها تضمنت بعض الاجراءات العملية من أجل تحقيق محو للفروقات بين العنصرين الفرنسي والتونسي في شغل المناصب، لكن الحزب الدستوري القديم لم يرض بهذا النزر، ورأى بأن تطبيق وتجسيد هذه الخطوات أشبه بالاستحالة، انطلاقا من كون تحقيق المساواة بين العناصر الأوروبية الموجودة بتونس والتونسيين ، أمرا دأبت الإدارة الفرنسية على عدم الأخذ به ، وقد وعدت بتذليل الفروقات بين الطرفيـــن مرات عدة دون تجسيـــد، هذا لأن هذه الأخيرة تحافظ على تثبيت أقدامها وضمان سيطرتها من خلال الامتيـــازات التـــي يتمتـــــع بها المستوطنون ، ســـــواء كانـــوا فرنسييـــن أو

1 . **الإرادة**، العدد 232، 1937/06/02.

غيرهم كعادة الدول المحتلة، ويظهر هذا بصورة جلية في الوظائف التي تسند للأشخاص من التونسيين وغيرهم، فلكي تظل الدولة الحامية قابضة على دواليب الإدارة فإنها لا تعطي الوظائف والمناصب الهامة والمؤثرة للتونسيين، وتكتفي بترضيتهم ببعض المناصب، رغم أن الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين عند فرض الحماية تضمن للتونسيين ذلك.

ويرى الدستور القديم أن هذه الإجراءات التي يقوم بها المقيم العام لن تحقق المرغوب لأنه في نظرهم مهما بلغت حسن النيّة بالمقيم فإن أثرها في الخارج لا يذكر ولا يشكر إلا إذا من خلال تمكين السلطة التونسية بكامل النفوذ الذي سلب منها، وإلا فإن الترقيعات والمحاولات الإصلاحية الناقصة تزيد في تعفن وتدهورالوضع التونسي وتعكر الجو السياسي بالبلاد.

وهكذا كان الحزب الدستوري القديم يتابع المستجدات التي كانت تحدث عن كثب، ويظهر من خلال صحفه موقفه ورأيه في مختلف القضايا التي تجد على الساحة التونسية بين الفينة والأخرى، ليبين أنه يتابع ويراقب الأوضاع، ولقد كانت صحيفتي "الإرادة" و. La charte Tunisienne . هما اللوحة التي تظهر من خلالها مواقف وآراء اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم.

وهذا ما لاحظناه من خلال متابعتنا للصحيفتين، فعندما صدرت قرارات ومراسيم تضيق على الحريات العامة أصدرت اللجنة التنفيذية بيانا وضحت فيه موقفها من ذلك وسمته "لفائدة الحريات العامة . كتابا مفتوحا للمقيم العام" مما جاء فيه:((سيدي المقيم العام، باسم اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي أتشرف بأن أعرب لكم عن التأثر السيء الشديد الوقع الذي حصل لكافة السكان المسلمين بالبلاد التونسية، من جراء منع الاجتماعات العامة ذات الصبغة السياسية والتغييرات التي أدخلت على نظام الصحافة... إن كل الاجتماعات التي نظمها التونسيون في ظل القانون وقعت في دائرة الهدوء ولم ينشأ عنها أي حادث فلا يمكن والحالة هذه أن ينسب لهم أي استهتار، ومن العسير أن يتضرروا من أمور لم يتحملوا أي وزر فيها))[1].

1 .**الإرادة**، العدد 239، 28 /1937/07.

وكانت هذه الإجراءات قد اتخذتها إدارة المقيم العام إثر الأحداث التي وقعت في العاصمة تونس يوم 14 جويلية من السنة 1937، إثر المواجهات التي حدثت من الدستوريين إثر الاستقبالات التي أقيمت عند عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي لتونس، فصدر في 15 جويلية من نفس السنة المذكورة منشورا قرر منع الاستعراضات والمواكب والتجمعات والاجتماعات للأشخاص والتظاهرات ذات الصبغة السياسية.

ولذا فإن بيان اللجنة التنفيذية الموجهة للمقيم العام أراد أن يعتبر تلك الأفعال ليست مبررا لاتخاذ مثل هذه الإجراءات بالقول:((إن الهدوء المستقر في البلاد التونسية بالرغم من مختلف المناوشات وتعدد مصادرها، لا يبرر الوسائل الاستثنائية التي اتخذتها الحكومة في قالب تعليمات إدارية محقت مفعول الأمر العليّ المتعلق بنظام حرية الاجتماع بتونس، قد نسلم أن المنع وقتي ولكن التجارب علمتنا أن الوقتي يطول أمره في هذه البلاد ويدوم. وهذه حرية الصحافة المقيدة قد لحقها قيد جديد في الوقت الذي كانت فيه متورطة بسبب القضايا المرفوعة على الصحفيين التونسيين من طرف بعض الأذناب غالبا وأحيانا بدون علم السلطة المركزية))[1].

ولقد كانت نظرة اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم في تقييمها للإصلاحات التي قامت بها سلطة الحماية أنها مجرد اجراءات لا تحقق الغرض المرجو من التونسيين، ولذا فإن موقف الحزب اتسم إزاءها بالحذر والانتظار في اتخاذ مواقف متسرعة، لأن تلك الإصلاحات تعتبر مصلحة فوق كل اعتبار.

والحزب الدستوري القديم انطلاقا من هذا اعتبرها بمثابة سراب خادع لايسمح له بتغيير موقفه وخطه السياسي رأسا على عقب، فالإدارة الفرنسية مازالت تتحكم فيها العناصر الرجعية، والسلطة مافتئت تقدم لهم التنازلات في حين تتحدث عن سياسة التعاون والمشاركة ، وهذا ما فرض على الحزب سلوك سياسة المعارضة لدفع سلطة الحماية للاستجابة لحقوق التونسيين وإنجاز تعهداتها ، رافضا الانزلاق في لعبة سياسة المشاركة التي أثبتت التجربة فشلها والتي ماانفك الشعب التونسي وقواه الحية يشجبها ويرفضها ، وحكومات اليسار لم يعد من الممكن التعويل عليها. في نظر الحزب . فقد كان مـــن اللازم الاستفـــادة من دروس الماضي التـــي ترشد إلى ضرورة الاعتماد على

1 - **نفسه،** وانظر بيان اللجنة التنفيذية للدستور القديم. الملحق رقم(03)

النفس وعدم انتظار لا مساعدة ولا تعاطف من أولئك الذين تقدمهم نزعاتهم على أنهم أبطال الحرية لكن الزمن بيّن لنا أنهم لا يبحثون إلا عن مصالح حزبهم، والهيمنة العنصرية وقد أكدت تجارب وأحداث1926،1925،1924 ذلك.

وكذلك فعل الدستور الجديد بعد خيبات أمله من تقديم الإقامة العامة لشيء ما قد يكون في صالح التونسيين ومحققا لطموحاتهم، وكان قد علق على ذلك أحد قادته والذي رافق الحبيب بورقيبة في الاتصال بالسلطات الفرنسية بباريس وهو سليمان بن سليمان بالقول: ((إن الجبهة الشعبية قد تأسست لمقاومة أخطار الفاشية ولإنجاز برنامج مخصص للبلاد الفرنسية، أما قضايا المستعمرات الخاضعة لها، فلم تحض بالاهتمام ووقع تهميشها في برنامج الجبهة الشعبية، رغم ما قدمه ممثلي نجم شمال أفريقيا من مطالب))[1].

ويمكن اعتبار قول الشاذلي خلادي وهو من قادة الدستور القديم أشد تعبيرا عن العلاقة بين الفرنسيين والتونسيين، وأن التعاون الذي تفوه به المقيم العام وممثلي حكومة الجبهة الشعبية كان قولا فارغا لم ير نور التجسيد واقعا وظلا سرابا طارده بعض التونسيين لمدة ثم ظهرت لهم الحقيقة، إذ قال:((إن التعاون بين فرنسا وتونس، شبيه تماما بالحب، فهي الكلمة الأكثر تداولا على الكثير من الأفواه، لكنه ليس موجودا في كل القلوب))[2].

وهذا الموقف جاء ليبين أن إدارة المقيم العام مقابل هذه الاجراءات التي اتخذت لصالح التونسيين على علتها، إلا أنها مع ذلك لم توقف اتخاذ إجراءات أخرى تضيّق من خلالها على الحريات السياسية، والرأي والصحافة خاصة مع تزايد الدعاية الايطالية، والمطامع التي كانت ترنو إليها أنظار النظام الفاشي في ايطاليا بأن له حقوق في تونس خاصة مع زيادة حدة التوتر، واقتراب اندلاع الحرب العالمية الثانية.

4. عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي لتونس :

تميزت تونس في السنوات القريبة من سنة رجوع الشيخ الثعالبي سنة 1937 بوضع متقلب على عدة مستويات، فعلى المستوى السياسي العام في البلاد كانت سنوات 1934

---

1 . **العمل التونسي**، 1936/12/16.

2 . **la Charte Tunisienne**, 10/04/1937

حتى سنة 1936 من أشد السنوات عسرا على الحركة الوطنية التونسية نتيجة العنف والاضطهاد الذي لاقاته قيادات الحزبين الدستوريين القديم والجديد، من اعتقال ونفي وملاحقات قضائية من طرف إدارة الحاكم العام مارسال بيروطون.

لكن هذا الظرف تغير نوعا ما مع انتهاء الثلاثي الأول من سنة 1936، بحلول المقيم العام الجديد أرمون قيون من خلال اتباعه سياسة شهدت نوعا من فك القبضة الحديدية التي تطوق نشاط الحركة الوطنية التونسية، من خلال إطلاق سراح السجناء وعودة المنفيين والسماح للأحزاب والنوادي بالعمل، والجرائد بالعودة للصدور، وزاد نجاح الجبهة الشعبية في فرنسا وتشكيلها للحكومة من تعزيز طموحات التونسيين في أن تحظى مطالبهم بنوع من الاستجابة لكن الأمر لم يكن مثلما تم تصوره.

فعلى المستوى الداخلي للحركة الوطنية التونسية عرفت سنة 1934 انقساما وانشقاقا للصف الوطني التونسي، من خلال ظهور الحزب الدستوري الجديد" الديوان السياسي" وانفصاله عن الحزب الحر الدستوري، الذي أصبح من حينها يسمى بالحزب الدستوري القديم "اللجنة التنفيذية". هذا الانقسام أعقبه صراعا حادا اتخذ صورا متعددة من خلال التراشق الصحفي، والعنف الميداني بين الحين والآخر، هذا الانقسام الذي وصل صداه إلى خارج البلاد التونسية آلم كثيرا أب الحركة الوطنية التونسية الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وهو في خارج القطر التونسي لوصول صدى الانشقاق له، لذا سيصب الشيخ جهوده عقب وصوله في اتجاه إعادة توحيد الصف الدستوري.

وكان الثعالبي قد غادر تونس في 1923 إثر السياسة التي طبقها المقيم العام آنذاك لوسيان سان، ورحيل الشيخ الثعالبي فتح المجال للمنافسات الفردية التي أدت إلى انشقاق الحزب في العشرينيات وكذلك سنة 1934، والتطور السياسي لتونس أخذ من حينها خطه في المد والجزر في الكفاح، فالدستوريون القدامى والجدد تعهدوا بمناهج مختلفة ضد نظام الحماية، والانشقاق يتبع التفاوت والميولات والتوجهات الشخصية[1].

و قد استأنف الشيخ اتصالاته بالأحزاب التونسية بصفة مباشرة في شهر ماي 1937، ومع بعض شخصيات الحركة الوطنية في الداخل بغرض تسهيل عملية العودة والترخيص له بذلك من طرف السلطات ، ولقد تداولت بعض الأوساط مسألة عودة

1. A.O. M , Boite26H19 ،Evolution politique du tunisie en date:29/04/1940.

الثعالبي مع بداية شهر جوان من السنة المذكورة آنفا، فمن جهته الدستور القديم عقد اجتماعا في الفاتح من جوان 1937 بمنزل الشاذلي خزندار بالكرم:((قدم فيه علي كاهية رسالة من الشيخ عبد العزيز الثعالبي، يعرب فيها عن عزمه المجيء إلى تونس على متن سفينة إيطالية تمر على طرابلس، إلى تونس لتصلها فيما بين 10 و15 جوان))[1]. لكن يبدو أن هذا التاريخ المحدد كان قبل منح الشيخ الموافقة من السلطات الفرنسية في الإذن له بالعودة إلى تونس، لأن تلك السلطات سترفض عودته في البداية ثم بعدها بمدة قليلة ستوافق على ذلك مما سهل للشيخ العودة إلى تونس.

ثم أعقبت اللجنة التنفيذية اجتماعها السابق باجتماع آخر يوم الثامن من جوان من السنة المذكورة أعلاه دام من الساعة21:00 حتى الساعة 23:00 بالمرسى بمنزل محي الدين القليبي، خص لدراسة الموقف من دعاية الدستور الجديد المعاتبة لهم، في قضية عودة الشيخ الثعالبي المرتقبة قريبا إلى تونس، فتحدث فيه صالح فرحات عن صعوبة وخطورة الموقف بين طرفي الدستور، ونبّه إلى الخطورة في أن الشعب التف حول زعماء الدستور الجديد، وأضاف كيف نتخذ ما يناسب الوضعية الحالية في ظل انتظار عودة الشيخ الثعالبي؟، وحذّر من جهته المنصف المنستيري من أن الدستور الجديد يعمد إلى إقصاء الدستور القديم ليتفرد بالساحة، وتكلم كذلك الشاذلي الخلادي، وتم الاتفاق على نشر مقالات في الصحف لكشف خبايا التظاهر عند الدستور الجديد[2].

---

1 . A.N.T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:29, "correspondance le directeur de la sureté à la residence générale, le 4 juin1936 .A/S du retur à tunis du cheikh abdelaziz taalbi.

. لكن الملاحظ أن تاريخ العودة المذكور كان تقريبيا، ولم يكن مضبوطا حينها لأن العودة حسب ظروف السفر .ويبدو أن السلطات الفرنسية بتونس لم تكن على علم بالتاريخ المحدد لأن القنصلية الفرنسية بمصر والسلطة الفرنسية رفضت في تلك الفترة عودة الشيخ الثعالبي، ولذا فإن عودته كانت مرهونة بموافقة السلطات الفرنسية. لأننا نجد في مراسلة أخرى من مدير الأمن العام موجهة للمقيم العام جاء ذكر عودته في يوم 5 جويلية سنة 1937، بناء على برقية صادرة من صالح بن يوسف من مارسيليا إلى الحبيب بورقيبة والأمر لم يكن كذلك. انظر: الأرشيف الوطني التونسي، العلبة/33، الملف/1، الوثيقة رقم :33، مراسلة بتاريخ 5جويلية 1937 من مدير الأمن العام إلى المقيم العام،بعنوان" القدوم المحتمل للشيخ عبد العزيز الثعالبي اليوم في حوالي منتصف النهار".

2 - A.N.T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:61, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à M: le résident général, tunis le 11juin1937, A/S:de l'activité du parti destourien.

وتحدثت بعض المراسلات على أنه في البداية كانت هناك نية للتنسيق بين طرفي الدستور في التحضير لعودة عبد الثعالبي المرتقبة إلى تونس، ومنها تلك التي تضمنت اجتماعا للديوان السياسي للدستور الجديد يوم 24 جوان 1937، بمقر الحزب بشارع تريبنال" المحكمة" لدراسة برنامج رفع إليهم من طرف الحبيب بورقيبة ومحي الدين القليبي، على شرف عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي، يضم الزعماء الوطنيين الجزائريين والمغاربة تحت اسم الوحدة الإسلامية الشمال إفريقية[1].

وهذا مايعطي انطباعا بأنه كان هناك تنسيق بين الدستور القديم والجديد في التحضير للاحتفالات المزمع عقدها في الاستقبال والترحيب بعودة الشيخ الثعالبي، لكن هذا التنسيق لم يستمر بحكم تحرك نزعة الإنفراد بالقيادة وحتى بالبروز أمام الجماهير لمن يكون له الشرف في اغتنام تلك الفرصة، التي حاول كل طرف استغلالها لصالحه.

وبتاريخ 01 جويلية من سنة 1937 وعلى رصيف الإسكندرية أدلى الشيخ الثعالبي للصحفيين المصريين بما يلي:((لدي ثقة في المستقبل وأؤمن بإنجاز الطموحات الوطنية للبلاد العربية، وقد تم الانجاز بمصر وسوريا والعراق وآمل أن يأتي الدور لتونس والجزائر والمغرب))[2].

وبعدها سلك الثعالبي الطريق إلى تونس عبر الإبحار من ميناء الإسكندرية بمصر على متن الباخرة " محمد علي" اتجاه مارسيليا التي وصلها يوم 5 جويلية 1937 ، وهناك وجد في استقباله عدد من شباب القطرين الجزائري والتونسي ، ومنهم نجله حميد الدين، وكذلك أحد قادة الدستور الجديد وهو صالح بن يوسف ، وبعد إقامته بمرسيليا يومين ركب صبيحة الأربعاء 7 جويلية من نفس السنة المذكورة الباخرة " جونار "، ووصل تونس يوم الخميس 8 جويلية 1937[3] حيث استقبلته حشودا متراصة

---

1 . A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:32, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à résidence générale, A/S :Activite du parti destourien 27/06/1937".

2 . **مجلة الوثائق**، العدد 03، السنة 1985.

3 . هناك من ذكر تاريخ قدومه أنه كان يوم 9 جويلية 1937، لكن التاريخ كان في أغلب الروايات يوم الثامن من جويلية 1937.

من التونسيين ترحيبا بقدوم الزعيم وكان الحزب الدستوري الجديد قد نسق مع عدد من التشكيلات لإقامة هذا الاستقبال[1].

وكان الحزب الدستوري الجديد قد حاول كسب الشيخ إلى صفه، ليكون آخر ورقة يسحبها الدستوريون الجدد من يد اللجنة التنفيذية- الدستور القديم-، فهيئوا رجوعه بالتدخل لدى المقيم العام، وأعانوا عائلته ماديا، وأرسلواابنه حميد الدين صحبة صالح ابن يوسف لاستقباله في مارسيليا، ثم نظموا له استقبالات شعبية كبيرة حاشدة سواء عند نزوله بتونس أو عند استضافته بناديهم، ليؤثروا عليه ويبرهنوا له أن القوة الشعبية هي في جانبهم[2].

وبتونس العاصمة حيث أضفى الإعلان عن عودة الشيخ شعورا مقدسا بين السياسيين، فالدستوريون الجدد قاموا بتنظيم مظاهرة عارمة يوم 5 جويلية هتف حوالي ألف متظاهر بحياة الشيخ، ودخل الشعب التونسي عهدا جديدا يقوم على الاجتماعات . الخطابات . إنذارات المقيم العام، نداءات إلى الشباب و أخيرا دعوة إلى الاتحاد[3].

وللإشارة فإن أعضاء قيادة الدستور الجديد كانوا قد عقدوا اجتماعا تحضيريا لمراسيم استقبال الثعالبي بالميناء، وكان ذلك يوم 3 جويلية 1937 ، بشارع " التريبنال " المحكمة بمقر الحزب وضم اثنان وثلاثون تنظيما تونسيا ، من مختلف التشكيلات التي وجهت لها الدعوة، بممثلين لها حوالي ثلاث مئة شخص، كان بورقيبة قد ألقى كلمة ((قدم فيها ترجمة لحياة الشيخ الثعالبي ومدحه فيها وأثنى عليه ، ثم تعرض للأحداث التي وقعت بين الدستور الجديد والقديم، ووبّخ ولام القدامى ونعتهم بالجبن والخوف ، لكن الدكتور الماطري همس في أذنـــه ليخــوض في غير هذا ، ثم أشـــار إلـــى أن الحـــزب لن

---

1 . صالح خرفي، مرجع السابق، ص . ص275. 276.

2 . علي الزيدي، مرجع السابق، ص444.

- وفي حقيقة الأمر أن الحبيب بورقيبة طلب في إجتماع مع بعض رؤساء الشُعَب ضرورة اغتنام فرصة عودة الثعالبي بتقريب ابنه من أجل ضم الشيخ عبد العزيز الثعالبي للدستور الجديد لأن هذا الأخير كان قد لام المنصف المنستيري عضو اللجنة التنفيذية عن موقفهم وإرادتهم في عودة أبيه إلى تونس، جا ء هذا في : A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:30, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à résidence générale, A/S L' Arrivée du Cheikh Abdelaziz Taalbi à Tunis - 07/06/1937".

3 . **مجلة الوثائق**، العدد 03، السنة 1985.

يحيد عن الخط الذي رسمه في مؤتمر قصر هلال لأنه سيتابع طريقه وفق ذلك ويترك للشيخ الحكم في سواء يتبعهم طريقهم أو لا))[1]، وفي هذا القول دلالات أخرى كبيرة تشير إلى مرحلة ما بعد قدوم الثعالبي إلى تونس.

وإثر وصول الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس، كانت الحشود من التونسيين في استقباله قُدروا بالآلاف، اصطفوا عند نزول الشيخ من الجمعيات الرياضية والموسيقية والكشفية وممثلي الشُعب الدستورية، وراهن الديوان السياسي في كل هذا التنظيم المحكم للاستقبال للتأثيرعلى الشيخ الثعالبي حتى يكسبوا أنصاره وتعاطفه، وبعد مراسيم الاستقبال الأولى تحول إلى بيته حيث أخذ يستقبل المهنئين من التونسيين له بالعودة إلى الوطن.

وكان الشيخ الثعالبي قد التقى مع الشَعب ثانية إثر تجمع حاشد تم عقده بقامبيطا بارك يوم 11 جويلية من السنة المذكورة قدم فيه خطابا للحاضرين، مذكرا فيه بمطالب الدستور وعلى رأسها الاستقلال، الذي وضح معناه للحاضرين، وبعد هذا التجمع قصد دارالإقامة العامة ليقدم الشكر للمقيم العام على ما أبداه من تساهل حين استقباله يوم قدومه وحتى في التجمع المقام، وكان ذلك بعد أن أبلغه بورقيبة برغبة المقيم في وبعد أيام دعي للقصرالملكي فلبى الدعوة ولقي من حضرة صاحب العرش التونسي كل عطف وتبجيل[2].

وقد باشر بعدها عدد من الزيارات للأماكن المختلفة رافقه في تنقله إبنه عبد الحميد، وقد قابل الشيخ فيهاعضو اللجنة التنفيذية محمد بن عمر، والذي صاحبه لزيارة الشاذلي

---

1. A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:33, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à résidence générale, secrétaire général, A/S Arrivée probable du Cheikh Abdelaziz Taalbi aujourd'hui vers midi -05/07/1937".

- وهنا من الضرورة أن نشير إلى الدستوريين القدامى قد غابوا عن هذا الاجتماع، وكان قرارهم قد تم اتخاذه إثر اجتماع لهم يوم 2جويلية من نفس السنة بالكرم بمنزل صالح فرحات، وقرروا الإلتقاء بالشيخ الثعالبي، بعد انتهاء الاستقبال الشعبي ربما لرغبة منهم في أن لا يتفرد الدستور الجديد بالإعداد لحفل الاستقبال، أو لسوء تفاهم في ذلك الأمر.

2. A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:38, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à résidence générale, secrétaire général, A/S activité du cheikh taalbi -16/07/1937".

الهمامي رئيس عمال شركة التجارة، وجاءه بعض المناضلين من منطقة حلق الوادي لتحيته، وطرحوا عليه عدد من الإستفسارات فيما يخص اللقاء المزمع عقده للتقريب بين اللجنة التنفيذية والديوان السياسي [1].

وفي الكرم عقدت اللجنة التنفيذية للدستور القديم اجتماعا لها بمناسبة استضافة الشيخ الثعالبي لدى الشاذلي خزندار، وذلك بتاريخ 18 جويلية 1937، تدارس فيه الحاضرون الزيارة المرتقبة، وكذلك ماترتب عن اجتماع قامبيطا بارك الذي خطب فيه الشيخ الثعالبي خطابا عنيفا، نتجت عنه بعض القيود لحرية الاجتماع، أضيفت للقيود التي كانت تفرضها سلطات الحماية من قبل، وكذلك تمت المناقشة في موضوع الوحدة بين الدستور القديم والجديد[2].

وقد أقامت جمعية الشباب المسلمين على شرف الزعيم الشيخ الثعالبي تظاهرة حاشدة لها في سينما العالم، يوم 25 جويلية من السنة المذكورة، من الساعة التاسعة والنصف حتى الساعة الحادية عشرة والنصف، حضرها حوالي 1200 شخص من مختلف المهن والاتجاهات، وقد كان إلى جانب الشيخ في هذه التظاهرة الشيخ عبد الحميد بن باديس[3] . رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وصالح فرحات رئيس الدستور القديم، والبشير البكري عضو المجلس الكبير، وكذلك علي بلهوان عضو الدستور

---

1. A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:38, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à La résidence générale, secrétaire général A/S activité du cheikh taalbi -16/07/1937".

2. A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:39, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à résidence générale A/S de l'activité politique de si cheikh taalbi -20/07/1937".

وقد حضر هذا الاجتماع كل من السيد صالح فرحات، وعزالدين شريف،والشاذلي خلادي، منصف المنستيري،الشاذلي خزندار،محمد المهيري، محمد بن عمر، الطيب رضوان، محمد الصالح قطاش، وعلي بوحاجب.

3 . عبد الحميد بن باديس(1889- 1940): هو عبد الحميد بن مصطفى رائد الحركة الاصلاحية بالجزائر، ولد سنة 1889بقسنطينة ، من أسرة أشتهرت بالعلم، حفظ القرآن الكريم وهو ابن ثلاثة عشرة سنة، تلقى تعليمه فياللغة والدين على يد الشيخ حمدل الونيسي، رحل إلى تونس للدراسة في جامع الزيتونة وعاد إلى الجزائر بعد أربع سنوات ليبدأ التدريس في مساجدها، انتخب رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين عند تأسيسها سنة 1931، وظل رئيسا لها حتى وفاته في 16 أفريل 1940.

- للمزيد انظر:عمارطالبي، **ابن باديس حياته وآثاره**، ط1، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج1،1968،ص 72 وما بعدها.

الجديد ،وافتتح التظاهرة رئيس الجمعية الشاذلي النيفر موجها عددا من الرسائل ، وألقى الثعالبي كلمة حيا فيها الحاضرين وشكر الشباب المسلمين على عملهم ، وحمل الاستعمار المسؤولية على الوضع السيء الذي تعيشه تونس، وحث على التمسك بالإسلام والمثل التي جاء بها النبي - صلى الله عليه وسلم - ولقد انتهى هذا التجمع بدون أي أحداث[1] .

وبعد أن استقر المقام للثعالبي في تونس أخذ يستطلع آراء الجهات المختلفة لمعرفة الوضع الحقيقي للحركة الوطنية التونسية، فكان أن سمع من أفراد الديوان السياسي للدستورالجديد لأنهم كانوا أول مستقبليه بل والمشرفين على المراسيم الأولى بالتعاون مع العديد من الجمعيات والأطراف المختلفة، فعزم الشيخ على جمع الفرقاء والعمل على إعادة الوحدة للصف الدستوري.

5. محاولات توحيد الدستوريين ومصيرها:

بعد فترة قصيرة من عودته إلى تونس باشر الشيخ الثعالبي مساعيه الرامية إلى تكوين حزب كبير واحد يستطيع الوقوف أمام الإدارة الاستعمارية، ويضم جميع الصفوف الوطنية للوصول بالأهداف والأماني الوطنية إلى الوجهة المرغوبة وبأسرع وقت ممكن، فعمل على محاولة التوفيق بين وجهتي النظر المختلفتين، وكانت شقة الخلاف قد اتسعت بالاتهامات التي وجهها كل جانب إلى الآخر.

فقد اتهم الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم بأنها أهملت الاتصال بالشعب التونسي، وتخلت عن تحريك القضية الوطنية، مما أدى إلى توقف الحركة الوطنية، واتهم أعضاء اللجنة التنفيذية بتبديد الأموال التي جمعوها من الشعب التونسي لحل القضية الوطنية، أما انتقادات اللجنة التنفيذية للديوان السياسي فتتركز في أنه تنكر لمبادئ الحزب التي أعلنها في مؤتمر نهج الجبل ماي 1933، والخروج على وحدة الأمة وعلى التضامن الإسلامي.

1. A O M, Boite: 25H32,Doc N°714, Correspondance de le directeur de sureté trasmis à résidence générale, secrétaire général, en date le: 26/07/1937.

ومن حينها كانت هناك بعض الجهود لإعادة الدستوريين إلى الصف الواحد، مثل ما وقع في 9 أفريل من سنة 1935 حيث عقد اجتماع في ظل القرارات الاستثنائية لبيروطون، وكان ذلك الاجتماع بمنزل" المنستيري منصف"، شارك فيه أعضاء جماعتي الدستور، وقبل ختام الاجتماع كان قد تم الاتفاق على معالجة المواضيع الآتية:((وضع برنامج مشترك بين جماعتي الدستور، يهدف إلى الاتحاد من أجل الاستقلال الوطني والاستمرار في الدعاية السرية حتى يتفهم الشعب وضعه الحقيقي، ويتشبع بضرورة تحقيق طموحاته وتزويد الصندوق المالي لاقتناء وسائل، وينبغي على الجماعتين تحقيق الاتحاد في ما يخص التمويل المالي واتباع خطة عمل تتلخص في غرس الروح الاستقلالية وعدم التبعية، وتنظيم النقابات والجماعات حسب المبادئ الاشتراكية للتأثير على جماعات الفلاحين والمزارعين باستعمال نفس المبادئ وخاصة في الجنوب، وخلق علاقات مع القوى العمالية العالمية))[1].

لكن كل تلك المبادرات والمحاولات قد باءت بالفشل لتمسك كل طرف بطروحاته ورؤيته لعملية الوحدة، انطلاقا من اعتبار كل طرف لنفسه أنه هو الأحق بقيادة الحركة الوطنية التونسية، وهو الأجدر بالاتباع بدلا من غيره.

ورغم هذا لم يكترث الثعالبي بهذا الواقع، بل حاول استثمار مكانته وما يتمتع به من قدر لدى التونسيين في كونه أب الحركة الوطنية لتحقيق الهدف المرجو، وشرع في الاتصال بطرفي الدستور القديم والجديد.

ويرجع أسباب توسطه لإزالة الخلاف والفرقة بين الطرفين بقوله أن الأمر:((قد شق عليّ كثيرا أن ينقلب الحزب الذي لاقيت في تأسيسه أشد الآلام من سنة 1918 إلى سنة 1923... أداة شغب ومثارا للفتن الداخليّة بين أهل الوطن الواحد، وكانت رسائل المواطنين تلاحقني من قطر إلى قطر في طريقي إلى الصين يسائلونني فيها أي فريق يتبعون: الأعضاء القدماء أم الذين انشقوا عنهم، وهم مجتمعون على أن ينضووا تحت لواء الشق الذي أكون فيه ، وكل هذه الوسائل تطالبني بأن أسرع بالعودة إلى الوطن لإنقاذ الموقف وإصلاح ذات البين ، وإعادة التيار القـــومي إلى مجراه الطبيعي... ولما

1. A.O.M, Boite: 25H32, Correspondance de le directeur de sureté trasmis à résidence générale, secrétaire général, en date le: 01/07/1935.

كنت أجهل أسباب الخلاف وذرائعه... كتبت إلى الصديق الحميم الأستاذ الشيخ علي كاهية أندبه إلى دعوة الشقين المتنافرين إلى الوفاق، وإن تعسر فإلى هدنة مؤقتة تقرّ بها عين المشفقين على مصلحة الأمة التونسية ولكي لا أستقبل حين رجوعي شقاقا بين الذين خلفوني على تسيير الفكرة الدستورية في البلاد))[1].

ومن الأسباب التي عجلت بتحرك الثعالبي في سبيل الوحدة أيضا أنه وردته العديد من الرسائل وبلغته العديد من الأصوات تناشده بذلك، حيث يقول:((لما رجعت إلى تونس واستقبلتني الأمة بتلك الحفاوة العظيمة التي لاعهد بمثلها إلا من الأم الرؤوم لابنها البار، وكانت أصداء الهاتفين تردد في أذني أن عُد بالبلاد إلى وفاقها القومي الذي لازمها في عهدك واستمر بعدك إلى موفى سنة 1933، كما كانت الوفود تتقاطر عليّ ولم تزل إلى اليوم تطالبني برغبة ملحة أن أعيد إلى الأمة اتحادها..وكثيرا ما سمع هذه النداءات الحارة المنشقون أنفسهم، فعلمت أن الخلاف خلاف أفراد وأنه لم يتغلغل في أعماق الشعب فعمدت إلى درس مناشيء الخلاف وأسبابه وتتبع منابته لدى كل من الفريقين المتخالفين))[2].

ومن خلال هذه الخلاصة الأولية انطلق الثعالبي في العمل من أجل رأب الصدع الدستوري من خلال الاجتماع مع كل طرف والاستماع إليه، من أجل أن يقارن بين الآراء والأقوال وليتبين الحد الذي وصل إليه الخلاف، فسمع من أعضاء الديوان السياسي للدستور الجديد ردهم و التهم التي يؤاخذون بها الدستور القديم، وسمع من أعضاء الدستور القديم ردودهم عن اتهامات الدستور الجديد.

وكانت اللجنة التنفيذية اتهمت قادة الدستور الجديد بأنهم:((خرجوا عن مبادئ الحزب وقرار مؤتمر ماي 1933، وذلك :

1. بالتصريح أن غايتهم لم تكن ولن تكون استقلال البلاد.
2. باعترافهم بأنهم إنما يرغبون في بقاء الحماية ويعملون في دائرتها ولا يريدون الخروج عن نطاقها.

---

1. صالح خرفي، مرجع سابق، ص . ص318 . 319.

وللمزيد انظر: عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 25 وما بعدها.

2. نفسه، ص25.

3. باعترافهم بالسيادة المزدوجة بالرغم من أن معاهدة الحماية نفسها لا تقرها ولا توافق عليها .
4. باعترافهم بالحقوق المكتسبة التي يدعيها الاستعمار.
5. بإعلانهم أنهم يتمسكون بسياسة المشاركة ويطالبون بها.
6. بإعلانهم أنهم يجعلون غايتهم أن تكون تونس المعترف بذاتيتها واستقلالها من جميع دول العالم، جزءا حرا من الإمبراطورية الفرنسية القائمة على نظام اتحادي وهي فكرة الدومنيون التي رفضها الحزب ورفضتها الأمة، حينما نادى بها الحزب الإصلاحي.
7. بعدولهم عن مطالب الحزب التي قررها مؤتمر سنة 1933 وأعلنها في تصريحه المشهور، وتمسكهم بمطالب أكثر ما يقال فيها إنها إصلاحية، وهي أقل حتى من مطالب الحزب الإصلاحي المعروفة)) [1].

من خلال رد فعل الطرفين عن الاتصالات الأولية لإظهار نظرتهم للمشروع الذي يعزم الثعالبي على تجسيده اتضحت بعض الأشياء وكان للشيخ الثعالبي تعليق على رد الديوان السياسي للدستورالجديد واللجنة التنفيذية للدستورالقديم بقوله:((أبصرت وأنا أقرأ رد اللجنة التنفيذية على تلفيقات الديوان السياسي شبح الخطرالمخيف يتهدد قضية الأمة بعد أن انتقلت من محيط النزاع الشخصي الذي يقع عادة بين طلاب الزعامات إلى التردي والخروج عن المبادئ المثلى، وحسبت لحسن ظني في المنشقين في الوهلة الأولى أن للمماحكات اللفظية التي تقع عادة بين المتناظرين أثرا فيما حدث... فرأيت من الإنصاف أن لا أتسرع إلى الاتهام قبل أن أتثبت أو أتبين الحقائق من مظانها، فسألت السيد الحبيب بورقيبة ونحن في بيت الدكتور الصادق بوصفارة بمحضر جماعة من أعضاء الديوان السياسي عن المنهاج الذي وضعوه لطائفتهم للسير بالقضية التونسية ، فقال: منهاجنا منهاج الحزب الحرالدستوري، فقلت:ولكن مع بعض تغيير فقد سمعت بعض الناس يرمونكم بالخروج عليه وهم يدينونكم من أقوالكم ، إذ يزعمون أنكم أعلمتم الحكومة بأنكم تعترفون لها بوجود سيادتين في البلاد، وبمشروعية الحقوق المغتصبة. فقال: ليست العبرة بما نكتبه على سبيل المناورات السياسية بل بما ننتويه.

1 . عبد العزيز الثعالبي، **الكلمة الحاسمة**، ص- ص 33-34.

فقلت: ماذا تفيد النية والعمل يجري بخلافها؟ وكان الواجب أن نصارح الحكومة بما نريد، لا أن نداورها ونضلّل الشعب، والعمل لقضايا الشعوب يتطلب الصراحة والجد في الطلب، فقال: ربما حصلت منا هفوات ولكن عن حسن نية، وبجودكم بين ظهرانينا سيتعدل السير، وإنما ينبغي لنا أن نلاحظ لكم أمرا لا نحب كتمانه وهو أن الوقت قد أزف لتأليف وزارة تونسية، ومن منهاجنا أن نقبض الأمور لكي نتوصل بها إلى تحقيق المطالب التونسية، هنا عرتني هزة ألم لم أكن أتوقعه، فقلت إنها أطماع مردية في مثل بلادنا في حالتها الحضارة يجب أن نتنزه عنها، ماذا نفيد من الزيادة في عدد الوزراء؟ إذا لم يتغير الوضع من أساسه وتكون الوزارة مسئولة أمام مجلس تشريعي يملك حق عرض الاقتراحات والاقتراح عليها... والتجربة الواقعة في الأقطار المماثلة لوضع بلادنا أقطع دليل على فساد هذا الرأي، فقال الحبيب: هذا موضع نظر ونحن لا غنى لنا عن تجاريبك السديدة، عند ذلك داخلني الطمع الشريف في الدعوة إلى الوفاق بين الشقين المتخالفين، وكلاهما يريد أن يهتدي برأيي ولم يعد بينهما ما يفضي إلى الخلاف ماداما قد اتفقا في المبادئ وهي غير مختلف فيها...))[1].

وبعد هذه الأمور التي وقف عليها الشيخ الثعالبي بنفسه من مرامي كل طرف وتحفظاته ومآخذه عن الطرف الآخر، وبعد قيامه باستشارة العديد من الشخصيات الوطنية حينها، عقد العزم على المضي في سبيل الوحدة بين المتفرقين، وذلك بالدعوة للاجتماع لتقريب وجهات النظر والاتفاق على صيغة تجمع الطرفين وبرضائهما.

فتمت دعوة أعضاء الهيئتين إلى اجتماع ودي بمنزل الشيخ الثعالبي نفسه يوم 21 جويلية 1937، وتمت دعوة الشيخ عبد الحميد بن باديس، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لحضور تلك الجلسة، وكذلك السيد البشير البكري ، والدكتور أحمد ابن ميلاد ويصف الشيخ الثعالبي ذلك الاجتماع بأنه: ((كان مشبعا بالولاء لا يعكر صفوه معكر ، حتى اعتقد الحاضرون أن وشيجة الخلاف قطعت وعادت الصداقة

1 . أحمد خالد، مرجع سابق، ص – ص 555-556.

وكذلك: صالح خرفي، مرجع سابق، ص . ص 331 . 335.

القديمة إلى مجاريها، وقبيل الانصراف اتفقا على عقد اجتماع تمهيدي أعينه لهم فيما بعد)) [1].

وفي يوم 26 جويلية دعي الشيخ الثعالبي من طرف الدكتور محمود الماطري إلى وليمة عشاء حضرها أعضاء الديوان السياسي لم يتخلف منهم أحد، ووقع حديث بينهم عن الوفاق وفوائده، وما جرّه الخلاف والشقاق من مضار على البلاد، واتفقوا ليلتئذ على أن يكون البدء في الاجتماع التمهيدي بتأليف لجنة اتصال بين الهيئتين تختار كل واحدة عضوين يمثلانها وضرب موعد لهذا الاجتماع بمنزل الشيخ الثعالبي يوم الثلاثاء 25 جمادى الأولى 1356 هـ الموافق 3 أوت 1937[2].

وفي الموعد المضروب حضر المندوبون عن الهيئتين[3]، وعلى إثر المداولات الطويلة، حصل الاتفاق بين الحاضرين، ومما جاء في محضرهذه الجلسة:((انعقد اجتماع من الهيئتين السياسيتين للحزب الحر الدستوري التونسي تحت رئاسة الأستاذ عبد العزيز الثعالبي وفي منزله... وقد تناول الحديث أهم النقاط التي كانت مدارا للمنازعات في جو هادئ مشبع بالثقة والاطمئنان والتأميل واستمر الاجتماع من الساعة الخامسة إلى الساعة العاشرة، وعند انتهائه قررالمجتمعون بارتياح تأليف لجنةعليا منتخبة من الهيئتين))[4].

---

1 . أحمد خالد، المرجع السابق، ص558.

2 . أحمد خالد، المرجع السابق، ص558.

3 . عن اللجنة التنفيذية للدستور القديم حضر كلا من: صالح فرحات، الطيب الجميل، محمد بن ميلاد، وعلي بوحاجب، الشاذلي خزندار، محمد المهيري، المنصف المنستيري.

. أما عن الديوان السياسي للدستور الجديد فقد حضر كلا من: الطاهر صفر، سليمان بن سليمان، صالح بن يوسف، الحبيب بورقيبة.

4 . هذه اللجنة تكونت من الطاهر صفر وسليمان بن سليمان عضوان عن الدستور الجديد، وصالح فرحات وعلي بوحاجب عضوان عن الدستور القديم، وشكلت في نفس الاجتماع المنعقد يوم 3 أوت 1937 لجنة صحفية مثل فيها الدستور الجديد الحبيب بورقيبة، والدستور القديم منصف المنستيري. انظر:

A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:49, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à résidence générale, secrétaire général A/S ancien et néo-destour -09/08/1937".

وقد أخذت اللجنة السابقة الذكر تسمية لجنة الاتصال، وتقرر اجتماعها المقبل ليوم 6أوت 1937 [1].

وهكذا فإن تسمية هذه اللجنة يعد كناية عن الدور المحدد لها في التواصل بين الأطراف والتنسيق بغرض تقريب الرؤى، ومحاولة التفاهم، وتقريب وجهات النظر عن طريق نقل رؤية كل طرف والنقاش حولها، خاصة وأن كل طرف أظهر قبوله المبدئي للعمل من أجل الوصول إلى المبتغى الذي يرمي الشيخ الثعالبي الوصول إليه دون تفاصيل.

وبعد التوقيع على المحضر التمس الحاضرون من الشيخ الثعالبي إذاعته في الصحف بإمضائه ففعل، ولكن بعده تم نشر مقال في جريدة " البيتي ماتان" . Le petit Matin . بعددها الصادر يوم5 أوت سنة 1937 قالت فيه:((اتصلنا بالديوان السياسي وسألنا عما تم في الوفاق فرد علينا بأنه لم يتم شيء ولم يقع شيء)) فأدهشت هذه الأخبار الشيخ الثعالبي فدعا السيد صالح بن يوسف وأطلعه على تلك الكلمة فاستغربها ووعد الشيخ بأنه سيحمل ديوانه على نشر تكذيب لها في نفس الجريدة ومضت أيام دون أن يظهر التكذيب، بل أكثر من ذلك أعقبه مقال للسيد الطاهر صفر في جريدة العمل العدد: 68 ورد فيه ما نصه:((ولذلك إحقاقا للحق وإيضاحا لبرنامجنا نعلن للأمة التونسية ولكافة شعبنا، إن الاجتماع الذي عقدناه بمنزل الأستاذ الكبير وما دار أثناءه من المداولات والشروح، لم نحدث به أدنى حدث في الحزب ولم نغير به طريق سلوكه في الحاضر والمستقبل)) [2].

وفي الحقيقة رغم هذه العقبات التي بدأت في الظهور عقب أول اجتماع للطرفين، وماقرأه الشيخ من الإفرازات الأولية المترتبة على ذلك إلا أن ذلك لم يثنه عن مواصلة المشروع، فجماعة الدستور الجديد في الحقيقة تصرفاتهم تظهر تنصلهم من الأمر بما لايتوافق مع مايرغبون فيه بأن يكون الاتحاد وفق رأيهم ونظرتهم وإلا فلا.

---

1 . أحمد بن ميلاد، مرجع سابق، 402.

2 . عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص- ص 46-47.

- وهذا رغم أن كل الحضور قد وقعوا المحضر بما فيهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي.

ورغم ماظهر من بوادر إلا أن لجنة الاتصال عقدت اجتماعا يوم الجمعة 28 جمادى الأولى 1357 هـ الموافق 6 أوت 1937 بمنزله في حلق الوادي وبعد مداولة عنيفة اتفق المجتمعون على تقرير المبادئ الآتية: طي الماضي بحذافيره. وأن يكون عمل الهيئتين المستقبل في السياسة التونسية جاريا على وتيرة مقررات مؤتمر 1933 وعلى غرار مبادئه كما كان في الماضي. وتوحيد جهود الفريقين واستمرار التجانس في الفكر والتناسق في العمل فيما يخص سياسة البلاد، يكون ذلك بواسطة تأليف لجنة عليا تسمّى لجنة النظر والبحوث السياسية تتركب من ثمانية أعضاء تحت رئاسة الشيخ الثعالبي، ينتخبون أيضا من الهيئتين، وما تقرره هذه اللجنة يقع عرضّه على مكتب هيئة لإعطائه الصبغة التنفيذية، بدون أن يكون لها أي تدخل في السياسة الداخلية لكلا الشقين، وإجراء الأعمال فيهما طبق قيود المؤتمرات السابقة والتراتيب الخاصة بكل واحدة من الهيئتين، ولجنة النظر والبحوث السياسية تتفاهم في جميع المسائل العليا التي تتعلق بالحكومة وإيفاد الوفود للمفاهمة فيها، وهنا عارض الطاهر صفر الفكرة، وطلب مراجعة الديوان السياسي قبل أي إلتزام [1].

وقال الدكتورسليمان بن سليمان موافقا زميله:((ينبغي للتفادي من وقوع هذه المشكلة أن تندمج الهيئتان في بعضهما بطريقة الانتخاب العام بواسطة كشف متحد، يعرض على مؤتمر عام يدعو إليه الفريقان)). فرفض الشيخ الثعالبي الاقتراح وسايره في ذلك عضوا اللجنة التنفيذية وقال:((هذا اقتراح جديد بعيد عن المنهج الذي قررنا السير فيه، ومهما كان الاندماج حسنا في ذاته فإن وقته بعيد منا وينبغي لتقريبه أن نسعى أولا في استئصال ما علق بالنفوس من جراثيم الأحقاد، وإقناع الشُعب التي أفعمت صور رجالها بالخلاف بضرورة الاتحاد القومي، أما إذا شرعنا فيه قبل أن نعد له عدته فربما حدث عنه رد فعل لا تحمد عقباه، ويزداد الخلاف اشتدادا ورسوخا))[2].

وهكذا ظهر الخلاف حول هذه النقطة، ولما اشتد الجدال تم اتخاذ قرار بإرجاء البث فيها إلى ما بعد عرضها على الهيئتين للوقوف على رأيهما، وإذا تعذر قبولهما من أحد

---

1 . أحمد بن ميلاد، مرجع سابق، ص 403.

2 . عبد العزيز الثعالبي، **الكلمة الحاسمة**، ص 50.

- وكذلك: صالح خرفي، مرجع سابق، ص . ص342.343.

الطرفين يمكن استدعاؤهما معا للبتّ فيها، وقبل غلق المحضر اتفق الطرفين على استئناف عقد هذا الاجتماع يوم 2 جمادي الآخرة 1352 الموافق 10 أوت 1937، وفي الميعاد حضر السيد صالح فرحات والسيد علي بوحاجب المندوبان عن اللجنة التنفيذية وتخلف مندوبا الديوان السياسي بدون اعتذار، فكتب الشيخ إلى المتخلفين محتجا ودعاهما إلى اجتماع آخر حدده ليوم الخميس 4 جمادى الآخرة 1352 الموافق 12 أوت 1937 فلم يلبيا الدعوة أيضا، واعتذر السيد الطاهر صفر دون زميله بشغل طارئ[1].

ويبدو اذن أن جماعة الدستور الجديد قد قررت مقاطعة هذه الجهود لما لاحظوا أنه لايتوافق مع رغبتهم، أو تطلعوا إلى أنه سيقف في وجه تصدرهم الحركة الوطنية التونسية،ولذا كان عليهم اتباع تكتيك معين حتى لايمكن ادانتهم بإفشال المسعى التوحيدي من جهة، ومن جهة أخرى مسابقة الزمن وتسيير الحال الميداني بما يحسم الأمر لصالحهم.

ويقول الشيخ عن ذلك:((الظاهر أن القصد من التخلف كان لاكتساب الوقت لتحريك الأذناب والدعوة إلى التهويش وإفهام السوقة الذين لاتعلو أفهامهم إلى إدراك الدعوة البريئة على حقيقتها ومن إليهم من المرتزقة الذين يعيشون بسياسة التقلّب على حساب الأمة، إنني أريد القضاء على كيانهم وإدماجهم ضمن الهيئة التنفيذية فينقطع عنهم مورد الرزق، وبهذه الصورة دفعوهم إلى العبث بعقول الدهماء ورمي دعايتي إلى الوفاق بما لا تحتمله، وأنّى للبسطاء والأغرارأن يفهموا مكايد الدعاية، وهم سرعان ما يقعوا في حبالة الدجل والكيد... وهكذا كانوا يغرقون في الافتراء والبهتان وأحدثوا حولي ضجيجا من الإشاعات والأقاويل كانوا يتوهمون أنها ستخيفني، وتصدني عن المضيّ فيما شرعت فيه في عقد أواصر الوفاق بين التونسيين، ورأب صدوع وحدتهم التي فرقها الدساسون والكائدون، ومازالوا يسعون في تفريقها، ويزعمون فيما يسوّدون به الوجوه لا القراطيس أنهم ديمقراطيون لا يستطيعون الافتيات على شرذمتهم بإبرام وفاق بينهما وبين الشُعب قبل أن يأخذوا رأيها فيه)) [2].

---

1 . عبد العزيز الثعالبي ، **الكلمة الحاسمة**، ص 51.

2 . نفسه ، ص52.

ورغم كل هذه التطورات والمواقف المتباعدة عاود الثعالبي دعوة لجنة الاتصال إلى عقد جلسة أخرى لمشروع الوفاق، فحضر من قبل اللجنة التنفيذية السادة: صالح فرحات وعلي بوحاجب والطيب الجميل والمنصف المنستيري ومحمد المهيري. ومن الديوان السادة: سليمان بن سليمان، والطاهر صفر وصالح بن يوسف، وحينها قدمت كل هيئة قرار حزبها في الوفاق.

فجاء في قرار اللجنة التنفيذية موافقا للمقترحات التي تم تداولها في الجلسات السابقة، ولمقترح الشيخ الثعالبي بتكوين لجنة عليا يمثل فيها الطرفين بأعضاء منها وتحت رئاسة الثعالبي.

أما الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد فقد كان رده واقتراحه المقدم يوم23 أوت 1937 متضمنا نقطتين:((الأولى عرض عموم المسألة على المؤتمر الذي سينعقد في الشهر القابل، بمناسبة تجديد انتخاب الهيئة. والثانية أن أنجع طريقة لقطع مادة الخلاف والوصول إلى الاتحاد العميق المرغوب لا اتحاد مؤقت أو سطحي، هو توحيد الهيئتين بواسطة انتخاب عام في مؤتمر تشارك فيه الشُعب المنتمية لهما معا))[1].

ولقد قدم الشيخ الثعالبي ملاحظات حول الردود التي جاءته من الطرفين، فقد رأى أن قراراللجنة التنفيذية:((تبدو عليه نصاعة البراءة وحسن القصد، مع الاطمئنان التام للوفاق مع أبناء الأمة الواحدة والاستبشار بعقده، وتصديق مقررات لجنة الاتصال، وموافقتها التامة على تأليف لجنة النظر والبحوث السياسية لتوحيد واجهة العمل السياسي لمصلحة البلاد وشدة التأميل في تقريب ساعة الاتحاد، والامتزاج، وهي جماع الرغبات التي تطلبها الأمة البريئة وتريد انتظامها بنفاذ صبر))[2].

أما بالنسبة لقرار الديوان السياسي فرأى أنه : ((يدور على نبذ الوفاق وإبعاد الرغبة فيه والتلاعب بالكلمات لكي يستخرج منها ما هو مرغوب عنه، ذلك مع أننا لم نتكلم فيه إلا عرضا وقد جعلناه غاية لا وسيلة... أرادوا تحطيم مشروع الوفاق على صخرة الاستشارة المدخولة، حفظا لمصالحهم الذاتية ولضمان هذه النتيجة النكراء أخذوا في

---

1 . أحمد بن ميلاد، مرجع سابق، ص 404.

وقد وقع هذا الرد كل من : صالح بن يوسف، البحري قيقه، الحبيب بورقيبة، سليمان بن سليمان، الطاهر صفر.

2 . عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص59.

المدة الأخيرة التي تخلفوا فيها عن حضور لجنة الاتصال يكثرون من تعداد إنشاء الشُعب داخل المدن بل وفي القرى والبوادي حتى إذا وافقناهم على قبول تحكيم مؤتمرهم في أمر الوفاق يتقدمون إلينا بنواب مئات من الشُعب التي لا يتجاوز عدد أعضائها أصابع اليد وهم إذا قورنوا بأعضاء اللجنة التنفيذية الذين يمكن ضمهم إلى المؤتمر واللجنة، ليس لها إلا مائة وخمسة وعشرون شُعبة مع أن كل شعبة منها قد يبلغ أعضاؤها بضعة آلاف من جميع طبقات الأمة، كانوا أكثر منهم عددا عند الاقتراع فتكون النتيجة انتخاب من يريدونه وإسقاط من لايرغبون في وجوده في الهيئة وذلك هدفهم الذي يرمون إليه))[1].

وعندما سمع عبد العزيز الثعالبي رد الطرفين تدخل بكل حزم لأنه قدم الملاحظات واستخلص منها مدى عزم وصدق كل طرف في التوجه نحو الوحدة وضم صف الحركة الوطنية التونسية، ومن يقف على النقيض، حيث تبيّن له جليا حسب ماذكر سابقا أن أعضاء الديوان السياسي كانوا السبب في الشقاق دون مبررات مقبولة، أنهم يقفون ضد إعادة توحيد الدستور.

انطلاقا من هذه الخلاصة وجه الثعالبي إعذار للديوان السياسي ليتدبروا أمرهم وأمهلهم شهرا كاملا لإذاعة بيان بمسيرة مشروع الاتحاد ومآله ومن المتسبب في الفشل، وهو ما سماه فيما بعد بـ " الكلمة الحاسمة"، لعلهم يثوبون عن ما قرروه، لكنهم لم يعبأوا بذلك، وشنواحملة في الصحف حول المسألة، مما أدى بالشيخ الثعالبي إلى اجتماعا أخيرا مع زعماء الديوان السياسي.

وأمام إسراع الثعالبي وإصراره على تكوين اللجنة العليا، كان أعضاء الديوان السياسي يماطلون ربحا للوقت، لتهيئة الرأي العام لفائدة فكرة عقد مؤتمر عام لشُعب الشقين، وقد بدأ هؤلاء جولاتهم في داخل البلاد لتعبئة أنصارهم ضد خطة الوفاق التي اقترحها الشيخ الثعالبي، وجاب الحبيب بورقيبة قرى الساحل وحمس أنصاره، وأوعز لهم بمكاتبة الشيخ الثعالبي بذلك.

ففي الساحل حشد بورقيبة مؤيديه وأنصاره في تجمع حاشد، واستطاع في الفترة الممتدة من 27 أوت إلى 5 سبتمبر 1937 ألقى حوالي ثمانية خطابات ، لفرض فكـرة

---

1 . عبد العزيز الثعالبي ، **الكلمة الحاسمة**، ص – ص 60-61.

الاستفتاء في مؤتمر، وجدد نصائحه التحذيرية لتبرير موقفه وموقف حزبه من مسألة الوحدة التي يطرحها الشيخ الثعالبي، ويواجه وقائيا حملة الدستور القديم ويحتاط لما ستفرزه الدعاية التي سيقومون بها[1].

وحدث أن زار ممثل للديوان السياسي الشيخ الثعالبي فاجتمع بهم وقال عن ذلك بأن الوفد جاءه لإقناعه:((بوجهة نظرهم في الوفاق فعرضوا على أنهم يقبلون بإيجاد لجنة عليا تكون وسطا بين الهيئتين بشرط أن تقصي اللجنة التنفيذية أربعة من أعضائها وهم: علي بوحاجب، محي الدين القليبي، الشاذلي الخلادي، المنصف المستيري. فقلت لقد كنت سمعت من أعضاء اللجنة التنفيذية مثل هذه الرغبة في إقصاء أربعة منكم عن الديوان السياسي وأقنعتها بوجوب العدول عن مثل هذا الطلب الذي لا يبعد أن يعيدنا إلى مانريد الخروج منه من شقاق ووقع الاتفاق على الاتحاد بين الهيئتين دون إقصاء أي أحد منهما، فلماذا تريدون هدم مابنيتموه بأيديكم من قبل؟. فقال: كنا يومئذ أقلية والآن وقد تكاثرنا وبلغ الداخلون في حزبنا خمسين ألف نسمة يسعنا أن نستغني عنهم كلهم فضلا عن البعض منهم فقلت: وكيف تستطيعون أن تستغنوا عن 200000 نسمة المنضوين تحت لوائهم وما أنتم إلا أقلية بجانبهم؟ فقال الحبيب هذا رقم غير صحيح وليس لهم مائتي رجل ويمكنك أن تقف على ذلك بنفسك يوم تخرج لزيارة البلاد التونسية فتجد الناس جميعا واقفين تحت ألويتنا[2] فقلت: أود أن نرى ذلك فاتفقنا على الابتداء بزيارة مركز وسط في البلاد التونسية واتفقنا على أن تكون هذه الزيارة إلى عمل السواسي، وجعلنا موعد هذه الزيارة يوم السبت 4 سبتمبر 1937 بشرط أن يكون اتباع كل من الهيئتين منفصلين عن بعضهم كل في ناحية حتى نتبين الأقلية من الأكثرية)) [3].

---

1 . **مجلة الوثائق**، العدد 03، السنة 1985.

2ـ لقد أثبت العديد من التقارير تزايد عدد مناضلي الدستور الجديد مقارنة بالدستور القديم، لأن الجديد استطاع استقطاب العديد من الفئات في العديد من نواحي القطر التونسي، زيادة على قوة الدعاية التي اعتمدها، وعلى سبيل المثال قدر عدد المنخرطين في الدستور الجديد بناحية قفصة حوالي 1000 منخرط، هذا في سنة 1937.

انظر: ـ الأرشيف الوطني التونسي، العلبة : 26ـ 2 ، تقرير من محافظ الشرطة الناحية الخامسة قفصة، إلى مدير الأمن العام بتونس، بتاريخ 11 أوت 1937.

3 . عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص – ص 63-64.

وفي نفس الاجتماع:((إلتمس الحبيب بأن لا تقتصر هذه الزيارة على عمل السواسي بل تتبع بزيارة أنحاء أخرى من البلاد التونسية فوافقه الشيخ الثعالبي على ذلك، واقترح عليه تعيين يوم قبل الخروج يجتمع فيه أعضاء الهيئتين لتقرير المراكز التي نزورها في هذه الرحلة، فأبى الحبيب أن يوافق على هذا الاجتماع فقلت لا أرى لي منه بدا، وهنا التفت الدكتور ابن سليمان إلى الحبيب وقال له لنجتمع بهم ونسخر منهم فانتهرته وأنكرت عليه وقلت هذه آدابك: تأتي لبيتي لتتخذ من أكابر القوم سخريّة لك، فأخذ رفاقه يعتذرون له وأنكروا أن ذلك كان منه عن سوء قصد، ثم قام هو يستسمحني ويعتذر عما فرط من لسانه من الهراء فاكتفيت بذلك، وقد امتد هذا الاجتماع في تلك الليلة إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، وقبل منصرفهم ذكرت الحبيب بموعد السفر الذي اتفقنا عليه فقال سأكون لديك في الساعة الثانية بعد زوال اليوم لنسافر مبكرين وتمر بسوسة وسألني أن أخبر السيد صالح فرحات بهذا الموعد ثم انصرف مع رفاقه))[1].

ولكن بورقيبة بدلا من أي يصدق وعده وينتظر الموعد:((خف إلى السفر للجهات التي سنقصدها وأخذ يثير فيها فكرة المعارضة للوفاق، وأرسل الديوان السياسي منشورا إلى شُعبه يستثيرها فيه للتوقيع على نصوص احتجاجات كتبها لها وطلب منها التوقيع عليها وأرسلها إلى الصحف وقد شاهد الناس ماتحمله وما تشتمل عليه من صيغ متشابهة وأمثلة متحدة تدل على وحدة المصدر وسوء الأدب، وتقدمت سفرنا هذه العاصفة الهوجاء ضد الاتفاق وجاء موعد السفر وانتظرنا الحبيب بورقيبة من الساعة الثانية المتقف عليها إلى الرابعة فلم يأت، ولم يعتذر، وسافرنا إلى حمام سوسة ومساكن سوسة وكركر والسواسي فكان يعترضنا في كل جهة قصدناها وتقذف سيارتنا بالحجارة لإيهامنا بذلك أن الأمة التونسية في كل مكان ناقمة على الدعوة إلى الوفاق، بينما الأمة تحتشد في كل مكان نمر به تحيينا وتهتف لما ندعوها إليه))[2].

وبعد رحلات وتنقلات لمناطق عدة زار خلالها الشيخ ومن رافقه منزل بوزلفة وبني خالد، كربة، منزل تميم، وقليبية، حيث قوبل الشيخ بحرارة واستقبال كبير، وجاب كذلك

---

1 . عبد العزيز الثعالبي، **الكلمة الحاسمة** ، ص 65.

2. نفسه، ص 66 .

منطقة الساحل[1]. وعند زيارته منطقة ماطر وقعت أحداث عنيفة حيث وُوجه الوفد بشكل عنيف استعمل فيه السلاح مما أسفر عن عدد من الجرحى وقتيل[2].

بعد هذا الحادث أدرك الشيخ الثعالبي أنه ومن وافقه في طرحه ومسعاه مستهدفين من قبل جماعة الدستور الجديد لثنيهم عن مايهدفون إليه، وانكشفت له أن من يواجهه يستعمل مختلف الأساليب المتاحة له، مهما بلغت خطورتها فقرر الشيخ الثعالبي التوجه للشعب التونسي بنداء وخطاب، وقرر نشر المراحل التي مرّ بها هذا المسعى في سبيل التوحيد ليظهر للناس من المتسبب في فشل ذلك، وحمّل جماعة الديوان السياسي المسؤولية في تلك الكلمة التي نشرها وسماها بالكلمة الحاسمة.

وفي ندائه للأمة التونسية وصف الشيخ الثعالبي ما أشاعه عنه خصومه من تهم بأنها : ((لاأساس لها من الصحة ، وأنها تنبئ عن حطة في الأخلاق لديهم ، وأعتقد أن عزمه على دعوة الشعب مباشرة إلى الاتحاد النزيه هو الذي أثار الشرّ الكامن في نفوس الكارهين له ، ودفعوا ببعضهم له أولئك الذين استغفلوهم من أوباش الناس إلى ارتكاب جرائم القتل التي أفعمت صدور الأمة ألما وتركت فيها أسوأ الأثر))[3].

وفي خاتمة النداء توجه الشيخ برجاء إلى الشعب التونسي يناشده: ((أن يعاود الهدوء وأن يتجنب الشغب والمشاغبين وأن يكف المجرمون عن إجرامهم فإن قضية الوطن أعلى من الجميع وأطهر من أن تلوّث بالجرائم وهي أحوج ماتكون إلى المؤازرة والاتحاد لا إلى التفرقة والانشقاق ، فأنشادكم الله أيها التونسيين أن تكفوا بغيكم عن بعضكم وأن لا تجعلوا بلادكم أتونا تحتـــرق فيه آمالكم ومطالبـــكم فإنـــي ماجئت إلا

---

1. A.O.M, Boite: 26H3, « Analyse de la presse tunisienne, des principaux evenements politique et economique, pour la période du 1er au 15 septembre 1937 ».

2. الإرادة، العدد 248، 27 سبتمبر 1937، وكانت الأحداث قد وقعت يوم 25 سبتمبر 1937، ونعتت الجريدة المتسببين فيها في صفحتها الأولى بالعدد المذكور بأنهم عصابة وعنونت: " عصابة الإجرام تسفك الدماء".

. وحددت المصادر الفرنسية عدد الجرحى بـ: 14 جريحا.

للمزيد انظر: **مجلة الوثائق**، العدد 03، السنة 1985.

3. أحمد العباسي، **الشيخ الثعالبي ودفاعه عن القضية التونسية**، ط1، تونس، 1987، ص147.

لإنقاذكم والسير بكم إلى التحرير الذي أدركته أمثالكم من الأمم الإسلامية، هذه يدي ممدوة إليكم تصافحكم ليس فيه طلقات ولا خناجر)) [1].

وهكذا فإن الجهد الذي بذله الشيخ الثعالبي لاقى نفس المصير مثل الجهود السابقة في سبيل جمع الدستوريين، فكان مآلها الفشل نظرا للتباين الكبير بين طرفي الدستور من جهة، ولطغيان روح الزعامة والرغبة الجامحة لقادة الدستور الجديد في تجاوز اللجنة التنفيذية للدستور القديم وحتى الشيخ الثعالبي نفسه عندما رأوه عقبة في طريق تحقيق تزعم وقيادة الحركة الوطنية التونسية، واستطاعوا فرض منطقهم بأساليب عدّة منها الدعائي ومنها العنيف ممّا سيدخل الحركة الوطنية التونسية في مرحلة جديدة مع مطلع سنة 1938، ستعرف فيه تونس عامة أحداثا خطيرة.

والمتأمل في سيرالأحداث التي وقعت بين الدستوريين يلاحظ أن الفارق في التخطيط المتبع بين الطرفين، هو العامل المؤثر في حسم الصراع لصالح الدستور الجديد، الذي اعتمد على التنظيم والانتشار الجيد، والحملات الدعائية المستمرة من خلال الجولات الميدانية التي كان يقوم بها القادة، ويعملون من خلالها على التحريض والوقوف ضد مايقوم به الدستور القديم، الذي لم يتمكن من استغلال وجود الشيخ الثعالبي بصورة جيدة تساهم في ترجيح كفته في صراعه مع الدستور الجديد، وكذلك فقدانهم للتحرك السريع والانتشار الواسع لإدحاض دعاية الدستور الجديد، مما بين عجزهم في التحرك الجماهيري الميداني، وهذا المنعطف المتمثل في فشل مسعى الوحدة بين الطرفين سيفتح بابا آخر للصراع.

1 . نفسه، ص . ص 147. 148.

الخلاصة:

بعد أن عقد الديوان السياسي – الدستور الجديد- مؤتمره بقصر هلال مارس 1934، أصبح الصراع ميدانيا بين طرفي الدستور، وأراد الدستور القديم احتواء ذلك وتطويق دائرة الانشقاق فعقد مؤتمرغرنوطة في أفريل 1934، لكن قيادة الدستور الجديد وأتباعها عملوا كل ما في وسعهم لإفساد انعقاده، من خلال التعرض للحضور، والمطالبة بالدخول لقاعة المؤتمر بالقوة، والتشويش والتظاهر قرب القاعة التي جرت فيها الأشغال.

وفي غمرة الصراع بين الطرفين عملت السلطات الاستعمارية على استغلال الموقف بما يخدم مصالحها فالفرصة صارت سانحة ومتاحة لتقزيم الحركة الدستورية، وهو ما عمل من أجله المقيم العام الفرنسي بيروطون.

وبانتقال الصراع من صفحات الجرائد إلى الميدان احتدم الخلاف أكثر وأخذ في العديد من المرات طابع العنف اللفظي والجسدي، وحاول كل طرف السعي لكسب أكبر قدر ممكن من المناضلين، واقناعهم بصحة موقفه من خلال إنتقاده للطرف الآخر، ولقد استخدم الدستوريون الجدد وسائل شتى في سبيل تحقيق هدفهم لسحب البساط من تحت أقدام قيادة الحزب الدستوري.

ورغم نشاط الدستور القديم في التصدي للحملة التي قام بها الدستور الجديد ضده، إلا أن وسائله ظلت قاصرة على الأساليب التقليدية التي ألف الحزب استخدامها، في الوقت الذي أبدى فيه الدستوريون الجدد خفة ونشاطا وسرعة في التنقل بين مختلف الأماكن معتمدين الإثارة والتجمعات، وإلصاق صنوف التهم بالدستور القديم، دون تورع عن صدق تلك الاتهامات، متخذين مبدأ الغاية تبرر الوسيلة منهجا لإقناع المناضلين خاصة والتونسيين عامة.

ورغم حدة الصراع بين الطرفين إلا أن صدور الأوامر الاستثنائية التي أقرها المقيم العام في سبتمبر1934، والتي بموجبها تم اعتقال وسجن قيادة الدستور الجديد، أدت إلى تعاطف الدستور القديم معهم وتنسيقه الجهود للدفاع عن المعتقلين مع من بقي منهم خارج المعتقل، وكانت فرصة كبيرة للحزب القديم لتحجيم دور الجدد لكن القدامى لم يحسنوا استغلال الفرصة وأضاعوها مثل سابقاتها ولواحقها.

وما أن اعتلت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا، ووصلت إلى الحكومة بعد الانتخابات مطلع صيف 1936، حتى أمل التونسيون في الانفراج إنطلاقا مما عرف به اليساريون، وهنا سيتضح الفرق بين الدستوريين الجدد والقدامى في التعامل ودرجة الثقة في الإدارة الاستعمارية، ففي الوقت الذي حاول الدستور الجديد التجاوب مع هذا المستجد طمعا في تحقيق بعض المطالب للتونسيين، استنكف الدستور القديم عن ذلك ونظر للواقع على أنه لافرق في نظرة المستعمرين لمستعمراتهم ومصالحهم فيها سواء كانوا يمينيون أويساريون، ولذا فقد ندد الحزب القديم بسياسة المقيم العام أرمون قيون ووكيل الخارجية الفرنسية بيار فيانو، ونظر الحزب للإجراءات التي اتخذها الفرنسيون غير كافية لتحقيق مطالب التونسيين، زيادة عن كونها دون المستوى المطلوب تحقيقه.

وفي الوقت الذي كانت فيه مواقف الدستوريين متباينة من الإصلاحات التي عزمت الإقامة العامة على تنفيذها، كان قدوم الشيخ عبد العزيز الثعالبي في جويلية 1937، قد مثل فرصة أخيرة لجمع صف الدستوريين، ففي الوقت الذي قام الدستوريون الجدد بالتحضير لإستقبال الشيخ وإرسال مرافقين له في رحلة عودته بمرحلة القدوم من فرنسا إلى تونس، أحجم القدامى عن كل ذلك إنطلاقا من كون الجدد يسعون لتهميشهم في ذلك، ولكن الحقيقة هو أن الدستوريون القدامى إفتقدوا للمبادرة التي تغطي عن نشاط الدستوريين الجدد، وأيضا لكون صلتهم بالشيخ وثيقة جدا، فالدستوريون الجدد كانوا يهدفون للإلتفاف حول الشيخ وكسبه لصفهم وبذلك تحقيق القضاء المبرم على الدستور القديم، لكن الشيخ كان متفطنا لذلك.

وعقب استقرار الثعالبي عمل على بعث مشروع إعادة الوحدة بين الدستوريين، فقام بسلسلة من الاجتماعات واللقاءات التي ضمت الطرفين، وشكل لجان متابعة لعمله، تتكون من ممثلي الشقين، ورغم الجهد المظني الذي قام به الشيخ إلا أن مجهوده باء بالفشل، وذلك لعدة أسباب على رأسها قدرة الدستوريين الجدد على المراوغة والمناورة، فعندما اتضح لهم أن الشيخ لن يقبل بالإلتفاف عليه ولا بالبعد عن قيادة الحركة الدستورية القديمة، وهو مايتنافى مع طموح البعض من الجدد وعلى رأسهم بورقيبة، أخذوا يخططون لإفشال مشروعه التوحيدي، وأكثر من ذلك نجحوا في تهديده والتعرض إليه في جولاته الميدانية لحسم الصراع.

وعندما شعر الشيخ باستحالة إرجاع اللحمة بين الدستوريين أصدر بيانا لعموم التونسيين سماه " الكلمة الحاسمة"، وضح فيه مراحل سير مجهود التصالح بين الطرفين، وأعمال الدستوريين الجدد لإفشال هذا المسعى حرصا منه على تحميلهم مسؤولية فشل جهوده ومساعيه.

وكانت هذه المحاولة للشيخ الثعالبي قد بينت ما يتمتع به كل طرف من قدرات للتحرك الميداني، حيث أظهر الجدد التخطيط الجيد، من خلال التنظيم وسرعة الانتشار لمواجهة الشيخ وأنصاره، والقيام بحملات دعائية مؤثرة ومستمرة، والتحريض على مايقوم به الشيخ وأنصاره مما ساهم بصورة كبيرة في ترجيح الكفة لصالحهم، وتمكنهم من بداية التفوق بصورة واضحة على خصمهم الدستور القديم والوصول لتحقيق هدف قيادة الحركة الوطنية التونسية، والسير بالقضية التونسية وفق منطلقاتهم وأساليبهم ووسائلهم.

الفصل الرابع

الحزب الدستوري القديم من أحداث أفريل 1938 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

1 ــ الوضع في تونس قبيل أحداث 1938.

2ــ موقف الحزب الدستوري القديم من ميزانية 1938.

3ــ موقف الحزب الدستوري القديم من حــوادث بنــزرت جــانفي 1938.

4ــ أحداث أفريل 1938 وموقف الدستور القديم منها.

5ــ النشاط السياسي في تونس قبيل الحرب العالمية الثانية.

6ــ موقف الحزب الدستوري القديم مــن الــصراع بــين المحــور والحلفاء.

7ــ الحركة المنصفية.

الحزب الدستوري القديم من أحداث أفريل 1938 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

عقب فشل مشروع الوحدة الذي سعى فيه الشيخ عبد العزيز الثعالبي بكل طاقته علّه يحققق حلمه المتمثل في إعادة اللحمة للحركة الدستورية، ازدادت الشقة بين الدستوريين القدامى والجدد، واحتدم الصراع بينهما أكثر من ذي قبل، فعرف تصعيدا خطيرا وصل درجة المواجهة المسلحة وغيرها، لثني الشيخ الثعالبي ومن معه عن تحقيق الهدف الذي يصبون إليه، وكان ذلك في ظل الظروف التي تعيشها تونس والتي اتسمت بالاتجاه نحو التصعيد من خلال محاولات الدستور الجديد اكتساح ساحة العمل الوطني اعتمادا على العمل الجماهيري، مما سيفرز المواجهة مع سلطات الحماية، والتي عرفت أوجها في أفريل 1938، ومنها سيستمر تعفن الوضع في تونس، لتشهد تطورات أخرى خلال الحرب العالمية الثانية.

1. الوضع في تونس قبيل أحداث 1938:

بعد هذه المحاولة غير المجدية للشيخ الثعالبي لتكوين اتفاق مستمر بين أطراف التيار الوطني، عاد إلى الدستور القديم لدى رفاقه القدامى في النضال، مما عزّز إصرار الدستوريين الجدد على مقاومته بشدة أثناء جولاته في أنحاء البلاد، واعتبروا أنه من الضروري أن يؤكدوا للثعالبي بأنهم لن يتراجعوا أمام أية وسيلة من أجل عرقلته، لأنهم رأو أن في عمله هذا خطرا عليهم، فقرروا معارضته بواسطة الوسائل الأكثرعنفا والتهديدات والترويع، وإلتزم أنصارهم بتعليمات قيادتهم بسلوك الطريق الدموي العنيف من أجل سحق خصمهم[1].

خاصة وأن الشيخ الثعالبي بعد أن يأس من موقف الدستور الجديد في الاستجابة لنداء الوحدة، قام بإلقاء ونشر كلمته الحاسمة، متوجها للشعب التونسي عسى ولعلّ ذلك يؤثرعلى موقف الدستور الجديد، لكن ذلك لم يحقق النتيجة المرجوة فإزدادت الخصومة بين الطرفين، واتسعت الهوة أكثر مما كانت عليه.

1- A.O.M, Boite 25H32, Renseignement Tunisie, par gouvernement général, direction générale des affaires indigène l'Algérie, Alger le 07/10/1937.

وبتاريخ 2 أكتوبر سنة 1937 بباجة، اتخذ الدستوريون الجدد إجراءات مماثلة لتلك التي حدثت في ماطر من قبل من أجل منع الثعالبي من الكلام والتحدث، ولضمان الأمن أكثر لخطتهم، قام بعض المناضلين الجدد بوضع حاجز أمني لتوقيف ومراقبة السيارت القادمة في الطريق، ولم يتم التغاضي عن هذا الموقف من طرف السلطات بل سرعان ماتنقل المراقب المدني رفقة دورية مكونة من عشرين دركيا بقيادة ضابط، وقد تلقوا شتائم مهينة، وحاصرهم حوالي 300 من الأهالي مسلحين بالمطارق(السياط) ووسائل مختلفة وحجارة، مما اضطرهم لإطلاق نار تحذيري دون جدوى فأطلقوا النارعليهم، ممّا أدى إلى سقوط قتيل من الأهالي وإصابة خمسة عشرة بجروح بالغة وأصيب أربع دركيين من جراء الحجارة[1].

وتواصلت تهديدات الدستور الجديد، إذ تمت مهاجمة مطبعة جريدة " الإرادة " حتى تمنع من الصدور، وكذلك جريدة " النديم "[2] المتعاطفة مع الدستور القديم، كما تعرض في نفس الوقت كل من أحمد بن ميلاد والشاذلي الخلادي وهما من أعضاء اللجنة التنفيذية للدستور القديم إلى مضايقات أنصار الدستور الجديد[3].

إن هذه الأعمال العنيفة التي قام بها الدستور الجديد تجاه الشيخ الثعالبي واللجنة التنفيذية أثارت استهجان وتنديد العديد من الشُعب الدستورية، ودفع البعض من مناضلي الدستور الجديد إلى الاستقالة مثلما حدث بقابس وحمام الأنف[4].

ورغم ذلك لم يكتف الدستور الجديد بهذا فحسب بل وجه أصابع الاتهام للشيخ الثعالبي واللجنة االتنفيذية لتبرير ماحدث وأصدر بيان بتاريخ 30 سبتمبر 1937 جاء فيه:((إن الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي يعرب عن استنكاره الشديد للفتنة الواضحة التي أسعر لهيبها الشيخ الثعالبي وأحبابه من الدستور القديم، الذين برغم

---

1 - A. O.M, Boite 25H32, Renseignement Tunisie, par gouvernement général De L' Algerie, direction générale des affaires indigène, Alger le 07/10/1937.

2 - جريدة النديم : كانت جريدة سياسية هزلية، ظهر العدد الأول لها في 1921/02/12، واستمرت تقريبا اثنين وعشرون عاما فآخر عدد لها في 09/13/ 1942، وصاحبها هو: حسين الجزيري(1893-1974) درس بجامع الزيتونة، وكان عصاميا كون شخصيته الأدبية بالمطالعة المتنوعة.

انظر، ابن قفصية، المرجع السابق، ص – ص 148-149. وكذلك:حمادي الساحلي، المرجع السابق، ص259.

3 . **الإرادة**، العدد 249، 30 / 09/ 1937، وقدرت الجريدة عدد الجرحى بـ: 16 جريحا.

4 . **الإرادة**، العدد 256، 11/ 11/ 1937.

النصائح والتحذيرات قد أصروا على تنظيم اجتماع مجاف لهم، وهو يشارك في الحداد الذي نزل بعائلة المرحوم سعد بالحاج مختار، الذي لقي حتفه أثناء الملحمة، ويحقق للجرحى من أي حزب كانوا شواهد انعطافه الأخوي، ويطلب بمزيد الحزم انزال عقاب يكون عبرة لمن اعتبر بالرجل الذي أطلق الرصاصة الأولى في محل الدستورالقديم على الجماهير، تلك الطلقة التي تسببت في إضرام لضى المعركة، ينكر بمنتهى الصرامة استعمال الأسلحة في الاجتماعات العمومية، ويمقت طرائق العنف التي لايمكن أن يترتب عليها إلا توسع شقة سوء التفاهم وقدح زناد الأحقاد وإبعاد عطف ذوي النوايا الحسنة من الناس عنّا، ويطلب إلى أنصارنا أن لايروا في من لايزالوا تابعين للدستور القديم أعداء يجب تحطيمهم، بل إخوانا حيارى سيكونون غدا بفضل سعينا المتواصل من أحسن رفاقنا في الجهاد...)) [1].

هذه الأحداث التي تواكبت مع جولات الشيخ الثعالبي، ساهمت بصورة ولو بسيطة في إعادة اللجنة التنفيذية للدستور القديم إلى الساحة بقوة، لأن التصرفات التي قابل بها الدستور الجديد مشروع الوحدة كانت ممجوجة من عدد من المناضلين وحتى عموم الشعب التونسي، خاصة في ظل وقوف السلطة الأمنية للحماية الفرنسية موقف المتفرج إزاء كثير من المواجهات التي حدثت بين الطرفين.

وهكذا ففشل مشروع الوحدة الذي نادى به الشيخ الثعالبي أدى إلى رجوع الشيخ لزملائه ورفاقه الأوائل الذين كان معهم قبل الذهاب إلى خارج تونس سنة 1932، وأدرك أن الدستور الجديد أصبح مختلفا عمّا أسس عليه الحزب الحر الدستوري التونسي في البداية، ثم أن التنافس والصراع الميداني بين الحزبين أصبح سمة من سمات الحركة الوطنية التونسية.

وانعكس هذا الصراع على المواقف المتخذة إزاء السياسة الفرنسية بتونس، فمن جهته الدستورالقديم ظل وفيا لمباددئه متمسكا بالثوابت وعلى رأسها حسم مسألة السيادة التونسية، ورفض المشاركة ، رغم أن أحد قادته قد قال: ((إن تحرر تونس لايعني حتما القطيعة مع الوصي، فالعراق ومصر محميتان في السابق لم تقطعا مع انجلترا ، لايجب أن نتعامى ولا أن ننخدع ، إذا كان التحرر لدينا هدفا نهائيا شرعيا ومعنويا للحماية

1- A.O.M, Boite : 25H32, Renseignement Tunisie, 07/ 10/ 1937.

وتطلعا مدعوما، فنحن نعلم أنه لن يتحقق في مستقبل قريب جدا، سنطالب به أيضا لغاية عملية، أي إعادة قطار الحماية الذي يعمل البعض على إخراجه عن السكة إلى طريقه الطبيعي))[1].

في حين كان الدستورالجديد بدوره يقوم بالمشاركة من أجل الإصلاحات في ظل الحماية ويقول الدكتور محمود الماطري في تصريح له:((هل نحن في حاجة من أجل التحررأن نضرب صفحا عن معاهدات الحماية؟ ليس هذا رأينا بل إنه من الواجب حسب اعتقادنا العودة إلى تطبيق صارم للمعاهدات التي تربط تونس بفرنسا الإبقاء على الحماية؟، نعم لحرفية المعاهدة، نعم لروح المعاهدة... نحن نريد بصدق أن نرى تحررنا يقع في مدار فرنسا ومع فرنسا))[2].

وهكذا فإن بعض تشكيلات الحركة الوطنية اختارت أن تنزل نضالها ضمن هياكل الحماية، وذلك ربما لغرضين أولهما: قصد تأكيد اختيارها الإطار الشرعي للعمل السياسي، واكتساح من جراء ذلك كل الفضاءات التي تستوجب تمثيلا لمختلف قطاعات وفئات الشعب التونسي، ومن ثمّة حقق رجال الحركة الوطنية أحد أهم أهدافهم وهو البروز في المجتمع كممثل لطموحات ومصالح الشعب التونسي، بعد أن نجحوا في تأكيد الذات الوطنية التونسية، وتثبيت تمايزها واختلاف مصالحها وأهدافها عن مشاريع الدولة الفرنسية الحامية للإيالة، رغم مايشوب ذلك من مدى الصدق في تحقيق التحرر التام من ربق المعصم الفرنسي، لأن التصريح بالدوران في إطار فرنسا يعني عدم الممانعة من بقائها بصورة أو بأخرى، وقد يكون ذلك تكتيكا مرحليا اتبعه قيادات الدستور الجديد.

أما الغرض الثاني لذلك الاختيار فهو إجبار فرنسا على تنفيذ ما التزمت به ضمن معاهدة باردو واتفاقية المرسى، وهو ماكان يمكن أن يخلق ظروفا أحسن للعمل الوطني وفي الحياة العامة بالبلاد، حيث أن مجابهة فرنسا بالتزاماتها السابقة التي تنكرت لها، قد ينمّي رقعة التعاطف داخل فرنسا وخارجها مع القضية التونسية.

1- **La Charte Tunisienne** , 03/10/1936

2 . **العمل التونسي**، 11/ 02/ 1937.

ومن جهته الحبيب بورقيبة قائد الدستور الجديد يؤكد ما ذهب إليه الدكتور محمود الماطري بالقول:((لقد أكدنا ماهو صحيح قطعا أننا لم نكافح أبدا مبدأ الحماية، نحن نعتبر فعلا أن معاهدة باردو إذا طبقت بصدق ومن غير خلفيات من جهة أخرى، من شأنها أن تفضي حتما إلى نتيجتين: ازدهارالشعب التونسي، وتعلقه بأكثر متانة بفرنسا))[1].

وفي الحقيقة فإن تصريح الماطري وبورقيبة يثير الغرابة لأن التحرر من المستعمر يحتم الانفصال عنه لا الإلتصاق به، فقادة الدستور الجديد كانت استراتيجيتهم معتمدة على الحصول على الحقوق ضمن الإطار الفرنسي والإرتقاء به شيئا فشيئا، للوصول إلى الاستقلال عنه.

والحزب الدستوري الجديد كان يرى أن تحرر الشعب التونسي سيتحقق على مراحل، ففي تلك الفترة من نهاية الثلاثينات كان هذا الحزب يطالب بسيادة مشتركة فرنسية . تونسية، وهذه السايدة المشتركة قد تكون عودة إلى الشرعية في العلاقات بين تونس وفرنسا، وتسمح باستعادة التونسيين لبعض الصلاحيات المنصوص عليها في معاهدة الحماية.

وقد صرح بورقيبة في خطابه أمام المؤتمر الثاني المنعقد مابين 29 أكتوبر ونوفمبر 1937 بمقر الحزب بنهج التريبونال بتونس[2]. قائلا:((قي الوقت الذي صارت فيه السيادة التونسية وهما... قد لايكون من الحماقة أن نطالب بالسيادة المشتركة التي تتضمن اعترافا صريحا بالسيادة التونسية، مؤكدا بأن تونس بلد ذو سيادة تونسية مبنية ومستقلة عن السيادة الفرنسية... ممّا يجعل المطالبة بالسيادة المزدوجة تتنزل كمطلب تكتيكي ضمن استراتيجية الاستقلال التام، وكمرحلة أولى نحو تحقيق الهدف المركزي لاحقا)). ويرى أيضا أنه من الطبيعي جدا أن يكون الوصول إلى هذه السيادة المشتركة مصحوبا ببعض الإصلاحات التي من شأنها أن تساعد على تحرر الشعب التونسي تدريجيا بتحقيق الوفاق الضروري بين التطلعات الحيوية للشعب والامتيازات المفروغ

---

1 . **العمل التونسي**، 02/11/ 1937.

2. كان مقر الحزب الدستوري الجديد كائن بـ : 20 مكرر نهج التريبونال تونس العاصمة.

منها لفرنسا، فالسيادة المشتركة تطرح إذن في أفق السير السلمي والديمقراطي نحو تحررالشعب التونسي[1].

أما الدستور القديم فهم يرفضون كل تعاون مع ممثلي الحكومة الفرنسية، دون صياغة برنامج ملموس، ويتمسكون بوجود تونس في إطار ديني عربي يحافظ على تقاليدها الخاصة.

وفي غمرة الصراع الدائر بين طرفي الدستور، كانت البلاد التونسية تعرف أزمة شملت عدة أصعدة من الحياة العامة، وأفرزت توترا في العلاقات الاجتماعية والسياسية، فأصبح هناك تململا اجتماعيا من سياسة الجبهة الشعبية التي لم تحقق ما كان ينتظره التونسيون منها، وماعلقوه عليها من آمال ففُتحت جبهة أخرى للصراع بين التونسيين وبين سلطات الحماية.

إذ بدأ المناخ الاجتماعي والسياسي ينذر باندلاع المواجهة ، كما أن الشعور بالإطمئنان السياسي قد انسحب، وقد بدأ الحزب الدستوري الجديد الذي كان قد وضع الثقة في سياسة الجبهة الشعبية يشتكي من الجو البوليسي ، فقد كان أعوان الأمن والحرس والمفوضين يجوبون البلاد بهدف ضبط تقارير حول النشاط السياسي لأنصار الحزب[2].

وقد عبر هذا الحزب عن تقييمه لسياسة الجبهة الشعبية ووصل إلى نتيجة:((أن الجبهة الشعبية لم تنجح في تحييد خصومها، لكنها خيبت أصدقائها ولذلك صار موقعها أكثر فأكثر تصدعا بتونس... بحيث ليست هناك مبالغة في القول بأنه بعد سبعة عشر شهرا من الأمل، يشبه المناخ السياسي الحالي في أكثر من نقطة ذلك الذي كان سائدا في مطلع سنة 1934، قبيل القمع الذي نظمه المقيم العام بيروطون))[3].

وبعد سلسلة من الاجتماعات لدراسة وتبادل الآراء المؤيدة والمعارضة لشن إضراب حدد له موعدا في البداية يوم 13 نوفمبر1937، لكن نظرا لغياب المقيم العام وبعض

---

1 . زهير الذوادي، المرجع السابق، ص140.

2 . **العمل التونسي**، 1937/01/22.

3 . **العمل التونسي**، 1937/10/18.

المسؤولين في الإدراة، إرتأى الماطري تأجيل ذلك إلى يوم 20 نوفمبر، فتم إرسال منشور ثان للفروع والشُعب لتحديد تاريخ الاضراب يوم 20 نوفمبر 1937[1].

وهكذا فقد حلت الاضطرابات بتونس خاصة على المستوى الاجتماعي، فكان هناك إضرابا لأصحاب الدكاكين يوم 1937/11/20، وكذلك الفلاحون والعمال الذين لم يتخلفوا عن المشاركة في ذلك النضال الوطني، وكذلك فعل أعوان المونبري بتونس يوم1937/12/30، وعمال الرصيف بكل الموانئ للتعبير عن تعميق هذه المرحلة للنضالات الاجتماعية التي عرفت أوج التنظيم خلال الاضرابين العامين بتونس يوم 1937/08/04[2].

وفي الوقت الذي سجلت فيه السياسة الفرنسية تراجعات خطيرة عقد الحزب الدستوري الجديد مؤتمره الثاني أيام 31/30 أكتوبر و2/1 نوفمبر1937، وتمحورت أشغاله على تحديد موقفه من اللجنة التنفيذية- الستور القديم- وحكومة الجبهة الشعبية بصورة نهائية.

وفي الخطاب الذي ألقاه الحبيب بورقيبة رد على التهم الموجهة ضد الحزب من طرف خصومه في الحزب القديم، وبيّن أن حزبه:((طالب مرارا بوجود سيادة تونسية متميزة عن غيرها مستقلة عن السيادة الفرنسية...حسبما تعترف لها بذلك المعاهدات))[3].

وأضاف أن الحزب لم يطالب بالاستقلال في هذه الظروف لأن البلاد مازالت غير قادرة:((عن مباشرة حكم نفسها...ذلك أن مباشرة السلطة في المجتمعات العصرية تستلزم زيادة على نضج سياسي ونظام اقتصادي نحن بعيدون عنها اليوم، خبرة فنية بشؤون الحكومة فقدتها النخبة التونسية بموجب إقصائها عن الحكم منذ نصف قرن))[4].

وإثر انتهاء المؤتمر رفع الدستوريون الجدد اللائحة السياسية للحزب، وأعلنوا فيها : ((سحب الثقة من حكومة الجبهة الشعبية ، ذلك أن سياسة حسن الظن لم تجـلب له سوى

1- C.D.N, **Le procès Bourguiba**, 9 avril 1938, 2éme édition, Tunis, 1970, Doc N°6, p208.

2 . زهير الذوادي، **تحولات العمل الوطني**، ص . ص 162. 163.

3 . حفيظ طبابي، مرجع سابق، ص140.

4 . نفسه.

الخيبات، وفقدان المصداقية أمام قواعده، وسعيا وراء تجميع قواه ورص الصفوف من جديد لمواجهة السياسة الاستعمارية و" اختبار قوته" وتبيّن مقدار امتثال الشعب لمقرراته وتطهير الجو السياسي))[1].

وأعلن يوم 20 نوفمبر 1937 عن إضراب تضامني مع ضحايا القمع والتعسف بالجزائر والمغرب الأقصى، بالرغم من معارضة بعض أعضاء الحزب مثل الدكتور محمود الماطري، وتحفظ المنظمة النقابية التونسية عن مساندته، والتهديدات من سلطة الحماية، ومعارضة بقية الأحزاب ومنها الحزب الدستوري القديم، الذي ندد بإنفراد الحزب الدستوري الجديد في إتخاذ مثل هذه القرارات الخطيرة، التي تمس بالتضامن مع سكان شمال إفريقيا، و طالب قبل الدخول في موقف مثل هذا باستشارته وأخذ رأيه ليوفر أسباب النجاح لا وضعه في موقف حرج أمام القوى الوطنية المغربية، مذكرا في نفس الوقت بمواقفة التضامنية مع الشعب المغربي أثناء حرب الريف[2].

واعتبر الحزب القديم أن اتخاذ موقف الإضراب العام تضامنا مع المغرب والجزائر في محنتهما قرارا يمثل:((دعاية خطيرة لاتستطيع الأمة القيام بها، ولم تستطع حتى الأمة الهندية العظيمة القيام بها من قبل وأنه محاولة لإرضاء الحزبية، والنزعة التي تريد التحرر من سياسة المشاركة ضربت على القوم الذل والمسكنة))[3].

ولذا لم يكن الإضراب التضامني ناجحا في كل القطاعات ولا في كل الجهات إلا في نواحي قليلة جدا، ولم يكتسب صبغة واضحة، إلا في اثنين وعشرين ناحية، حسب جريدتي الزهرة والعمل، ونشرت جريدة "l'action Tunisienne "، صورة لصيدلية علي بوحاجب عضو اللجنة التنفيذية للحزب القديم وهي مفتوحة يوم الإضراب متهمة الدستور القديم بإفشال الاضراب التضامني، ورد الحزب الدستوري القديم بأنه ليس ملزما بالمشاركة في إضراب يقرره خصومه السياسيون[4].

---

1 . **العمل التونسي**، 1937/12/02.

2 . La Charte Tunisienne, N°61, 22/11 /1937

3 . **الإرادة**، العدد 258، 1937/11/26.

4 . **الإرادة**، العدد 259، 1937/12/03.

ولقد عزى الدستور الجديد الفشل الذي إعترى إضرابه التضامني إلى عدم قدرته على تجنيد النقابات وخصوصا " جامعة عموم العملة التونسيين" التي يرأسها بلقاسم القناوي، والتي تكونت في أفريل 1937. ولم تتبن الطرح الدستوري الجديد، ودافعت عن استقلاليتها، وطابعها المهني[1].

فعمل الدستور الجديد على التسرب داخلها لاحتوائها، وعندما قرر الحزب إضرابه التضامني ليوم 20 نوفمبر 1937، رفض القناوي وجامعته الدخول فيه، فكان ذلك فرصة للحزب ومستندا نظريا لضرب الجامعة لأن الحزب لم يفرق أبدا بين العمل النقابي والعمل الحزبي، ولم يغفر الحزب للقناوي وجماعته موقفهم المذكور آنفا، زيادة على حاجته للجمعيات والنقابات التي تأطر الجماهير التي تعد الوقود الأساس لكل تحرك.

وقد كتب الحبيب بورقيبة يقول:((إضراب سياسي . إنه بالطبع إضرابا سياسيا مادام قد قرره حزب سياسي ولهدف سياسي أصلا... إضراب عام، وهنا يجب أن نفرق في هذه الفترة فإن المؤتمر لم يقنط بعد من المستقبل، ويتعلق الأمر بإحساس طبيعي بالتضامن مع إخواننا في إفريقيا الشمالية الذين يعانون القمع الذي يذكرنا بقمع بيروطون، هل هذه غلطتنا أن اتخذ الإضراب هذه الأيام تحت ضغط الصراعات الاجتماعية المعاصرة مفهومها وإصطلاحها مضبوطا: أداة الصراع التي يضعها القانون في يد الطبقة العاملة))[2].

---

1 . تم تأسيس هذه النقابة في 27 أفريل 1937وحظيت بمساندة الحزب الدستوري القدي مساندة أدبية دون العمل مباشرة في إعادة بنائها معتبرا أن هناك فصلا بين العمل السياسي والعمل النقابي .

انظر: **الإرادة**، العدد229، 1937/05/12.

. ومنذ تأسيسها سعى رئيسها بلقاسم القناوي إلى الاحتفاظ بالجامعة بعيدا عن أي إلتزام حزبي ظاهر، وحرص على طرح استقلالية الجامعة ، غير أن هذا المسعى هو الذي كان وراء اسقاطها.

2 . عدنان منصر، " الحزب، الدولة، النقابة، مدخل لدراسة مسألة الاستقلالية النقابية بتونس من خلال الأزمات: 1924، 1937، 1956، 1978"، **الكراسات التونسية**، العدد160/159، 1992، ص 19.

وكذلك: Boubaker Letaief Azaiez, Op.cit, pp121-128.

وكان للحزب في جامعة العمال مناضلون بارزون أمثال: حسن النوري[1] الذي كان في فرع النقابة ببنزرت، الذي قاد نضالات نقابية في صيف سنة 1937 في كل من الماتلين، ورأس الجبل، ممّا دفع بالسلطة الاستعمارية لإعتقاله وإبعاده إلى الجزائر، موطنه الأصلي في 4 جانفي 1938. وعلى إثر ذلك نظم الحزب الدستوري الجديد إضرابا ومظاهرة احتجاج يوم 8 جانفي 1938 ببنزرت، فواجهتها السلطة الاستعمارية بالعنف وإطلاق النار على المتظاهرين فسقط خلالها عدد من القتلى والجرحى[2].

وإثر هذا الحدث ومانجم عنه ندد الحزب الدستوري القديم بالذين:((أعمتهم الأغراض الشخصية والغيايات الخاصة والجهل الفاضح بالتدابير السياسية، وألقوا بغيرهم في هذه الكارثة ليستروا فضائحهم بستار من الدفاع عن الحرية))[3].

ولكن الحزب القديم في نفس الوقت أدان السلطة الاستعمارية وعبّر عن ألمه الشديد والعميق الذي أصاب البلاد التونسية قاطبة، وعبر عن سخطه واستنكاره للتصرفات والأساليب التي دأب عليها أعوان الشرطة لقمع هامش الحرية الذي مازال يتمتع به التونسيون وطالب بأن يقع زجر المعتدين بالقوة.

ونظرا لعدم مشاركة تلك النقابة في إضراب 8 جانفي 1938 ، الذي دعى إليه الحزب الدستوري الجديد، ولرغبة هذا الحزب في دمج النقابة في نضاله قام بتحريض مناضليه المنخرطين فيها للمطالبة بمؤتمر استثنائي ، وتم عقد هذا المؤتمر يوم 29 جانفي1938، وتحول إلى صراع بين الموالين لبلقاسم القناوي من جهة، والموالين للدستور الجديد من جهة أخرى يدعمهم الهادي نويرة[4] ، وصالح بن يوسف والمنجي

---

1 - حسن النوري (1905-1939):من أصل جزائري، ولد ببنزرت وبها تلقى تعليمه الأول، ثم زاول دراسته بالمعهد الثانوي، وبعد أربع سنوات وقع طرده بسبب مواقفه الوطنية، شارك في مؤتمر قصر هلال ، غثر أحداث التجنيس طرد من تونس 1934، وفي سنة 1936 سمح له بالعودة، سجن العديد من المرات، وثم ابعاده سنة 1938 للجزائر حيث سجن بسجن الحراش، وبه مات بسبب مرضه.

انظر: شترة خير الدين، المرجع السابق، ص341.

2 . **La Charte Tunisienne**, 10/01/1938. ، وقد قدرت الجريدة عدد القتلى بستة.

3 . **الإرادة**، العدد265، 1938/01/14.

4 - الهادي نويرة (1911-1993): ولد في أفريل 1911 بالمنستير تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه، ثم بالمدرسة الصادقية، بعدها انتقل لباريس حيث تحصل على الباكالوريا سنة1932، وعاد منها نهائيا سنة1937، بعد أن حصل على شهادة في الحقوق كان من مؤسسي الدستور الجديد، تعرض للإعتقال في العديد من المرات ونفي للجنوب= = =

سليم[1]، وتمت إزاحة بلقاسم القناوي، وتنصيب الهادي نويرة أمينا عاما جديدا للنقابة، ولقد اعتبر الحزب الدستوري القديم هذا الانقلاب مؤامرة متهما الدستوريين الجدد بالتواطؤ مع الاشتراكيين، لضرب الجامعة النقابية التونسية، كما اعتبر أن مثل هذا العمل من شأنه أن يكسي العمل النقابي طابعا سياسيا حزبيا يمكن خصم الجامعة من التضييق على الحريات العامة، وطعنها طعنة قاتلة[2].

وندد بالنزعة المغامرية التي تطبع مواقف الدستور الجديد، وعدّها نزعة من شأنها إعطاء السلطات الاستعمارية مبررات للتنكيل بالتونسيين، و التراجع عن هامش الحريات الديمقراطية البسيطة التي مازال يتمتع بها التونسيون، وهي نزعة لاتخدم في نهاية الأمر إلا مصالح سلطات الحماية التي تريد التضييق على العمل الوطني، ومنها الاستجابة للمطالب وفق ماتريده.

ذلك أن الدستور الجديد قد((أعطى الدليل مرة أخرى على روحه الديمقراطية باستعمال الوسائل القصوى التي تسببت بغباوة وبلا جدوى في موت من التونسيين، أين يسير المركب النشوان للدستور الجديد؟ هذا ليس طموحا إنه الجنون))[3].

وهذا لأن الدستور الجديد بعد أن ضمن قيادة النقابة أخذ يدعو إلى سلسلة من المظاهرات، التي كانت النتيجة فيها أن قابلتها الإدراة الفرنسية بالشدة والعنف، وأطلق رجال الشرطة والجيش النار على المتظاهرين، وترتب عن ذلك قتل وإصابة عشرة من

= سنة1952، وأطلق سراحه سنة1954، تولى الوزارة، ثم البنك المركزي التونسي من سنة1958 حتى سنة1970، غادر الحياة السياسية نهائيا سنة1980، وتوفي في 25 جانفي 1993.

- انظر: الحبيب نويرة، **ذكريات عصفت بي**، تونس، دار سراس للنشر، 1992، ص 35 ومابعدها.

1 - المنجي سليم (1908-1969): درس بالمدرسة الصادقية ثم تحول لفرنسا حيث درس الحقوق بباريس، وبعد عودته لتونس انتمى للحزب الدستوري الجديد، بعد إعلان الحكومة الفرنسية عن استعدادها لمنح تونس استقلالها الداخلي أصبح من الوفد المفاوض، حتى أفضت تلك المفاوضات لتوقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي في 3جوان 1955، عين بعد ذلك وزيرا للداخلية إلى أفريل 1956، وشارك في المفاوضات التي أدت للاستقلال في مارس1956، سمي سفيرا لبلاده بالولايات المتحدة ،وممثلا بالأمم المتحدة والتي انتخب سنة 1961 رئيسا للجمعية العامة لها، تولى وزارة العدل سنة 1969، وتفي في 23 أكتوبر 1969.

2 - Boubaker Letaief Azaiez, Op.cit , p135. وكذلك: **الإرادة**، العدد 268، 1938/02/04.

3 - **La Charte Tunisienne**, N°69, 12/02/1938.

المواطنين، ولم تكتف الإدارة الفرنسية بذلك بل اعتقلت عددا من زعماء الحركة الوطنية من بينهم: الحبيب بورقيبة، وأمرت بحل اتحاد نقابات العمال التونسيين[1].

وقرر الديوان السياسي للدستور الجديد إثارة القلاقل ضد الإدارة الفرنسية حتى تستجيب تحت الضغط للمطالب الوطنية، فطلب في الرابع من فبراير سنة 1938 من فروع الحزب في الأقاليم تحريض التونسيين على التظاهر ومقاومة الإدارة الفرنسية، والاستمرار في ذلك الاتجاه مالم تستجب الإدارة الفرنسية للمطالب التونسية، واستجاب الشعب لتعليمات الحزب وقام بالمظاهرات في نفس اليوم، وحدث اشتباك بين المتظاهرين وبين قوات الإدراة الاستعمارية، وكانت نتيجة ذلك سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى التونسيين.

إزاء هذه الأوضاع الجديدة التي مرّ بها الدستور الجديد، عمد الدستور القديم على استغلال الوضع والظروف، لتعزيز مواقعه بتأسيس شُعب جديدة، واستقطاب العناصر المترددة والساخطة على الممارسات الأخيرة للدستور الجديد، فعديد الشُعب قد بعثت في المناطق، وكذلك بباريس حتى بلغ عدد شُعبه 167، منها 13 بتونس العاصمة، ووصل عدد المنخرطين تسعة آلاف في جانفي 1938[2].وانطلقت قيادة الحزب القديم في حركة تحسيسية شملت أهم مواقعها في الساحل، فقد قام الشيخ عبد العزيز الثعالبي بزيارة جديدة إلى الساحل يوم 25 جانفي 1938، صحبة أحمد بن ميلاد عضو اللجنة التنفيذية، والحبيب شلبي كاتبها، للإشراف على المؤتمر المحلي للحزب الدستوري القديم بسوسة المنعقد في 27 فيفري 1938، وقد حضر هذا المؤتمر ثمان وثلاثون شُعبة[3].

هذا الحضور المكثف يؤكد تجذر الحزب الدستوري القديم في منطقة الساحل التونسي، وفي هذا المؤتمر تعرض الشيخ الثعالبي وبقية الخطباء إلى قضية الانشقاق والمؤامرة

1- Le Néo- destour, **Le dialogue**, T1, p205.

1 . A.N.T, Boite33-1, Série M.N, Doc.N°103, lettre de Monsieur le directeur de la sureté publique à M : le secrétaire général du gouvernement tunisien à tunis, le 22 février 1938.

2 . الشُعب التي حضرت هذا المؤتمر هي: سوسة، أكودة، قصيبة المديولي، زاوية سوسة، القلعة الصغيرة، القلعة الكبيرة، السعدين، حمام سوسة، البرجين، الوردانين، منزل حرب، سيدي بنور، سيدي نعيجة، المكنين، قصر هلال، صيادة، خنيس، طبلبة، البقالطة، بوذر، بنان، لمطة، مسجد عيسى، بنبلة، طوزة، سيدي بوعلي، السواسي، وفروعها، كركر، المنستير، انظر: **الإرادة**، العدد272، 1938/03/05.

التي كانت تحاك ضد الحزب الدستوري القديم، وثم توجيه أصابع الاتهام إلى الديوان السياسي الذي فرط في نظرهم بشكل واضح في الحقوق الوطنية، وسعيه لفصم الشعب التونسي عن الوحدة العربية والجامعة الإسلامية[1].

وبعد هذا الاجتماع انتقل الشيخ الثعالبي إلى أكودة ومساكن والمكنين، وعقد أثناء هذه الزيارات اجتماعات عديدة حضرها جموع القدماء الزيتونيين والمثقفين الشبان والأعيان، والمزارعين والعمال والتجارالذين قدموا من مختلف أنحاء الساحل وحتى من الجنوب، وتمت في هدوء ونظام رغم محاولات بورقيبة إعادة ماوقع في ماطر[2].

وهكذا فإن الدستور القديم حاول استغلال الفترة الصعبة التي يمر بها الدستور الجديد، حتى يستعيد حيويته ونشاطه بعد ماكان قد دخل مرحلة من الركون بفعل ما واجهه من تعنت وشدة من خصمه الدستور الجديد، ولذا فإن هذا العمل يندرج في إعادة الاعتبار للحزب القديم في مناطق متعددة، لإثبات وجوده من جهة ولإعادة انتشاره وتوسعه في مناطق جديدة من جهة أخرى.

2. موقف الحزب الدستوري القديم من ميزانية 1938:

رغم انشغال الحزب الدستوري القديم بخصومته مع الدستور الجديد، إلا أنه لم يغفل مواقفه إزاء ماتفعله الإدارة الفرنسية، إذ أنه كان يتابع مختلف التطورات التي تفرزها الأحداث، وبمناسبة صدور مشروع ميزانية سنة 1938 وعرضه على مناقشات المجلس الكبير، ووجه لذلك ملاحظات وانتقادات.

وكان ذلك عقب اجتماع اللجنة التنفيذية للحزب تحت رئاسة الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وبعد دراسة المشروع المذكور أعلاه، رأوا فيه أنه تزامن مع الظرف الخطير والأزمة المأسوية التي تمر بها البلاد، وسجل الحزب أن: ((تضخيم الميزانية يزداد بمنحى خطير ولايتوافق مع الأزمة والبؤس الذي تعرفه البلاد، كما أن هذا التضخيم يعود إلى التزايد المستمر للنفقات الإدارية التي بلغت نسبة 60 % من الموارد العمومية، وبالمقارنة بين المرتبات التونسية والفرنسية، يلاحظ أن ثلث منها استعماري ، لايمكن تبريره إلا بأحكام مسبقة عنصرية ، وتعويضات في منح متعددة و بإفراط ، حيث

1 - **الإرادة**، العدد272، 1938/03/05.

4 - **La Charte Tunisienne**, N°72, 12/03/1938.

النفقات الإدارية لاتمثل أكثر من تعويض عن عمل منجز ولكنها صارت منحة مفروضة وجائزة لزيادة عدد الفرنسيين، الأمر الذي يشك في نجاحه، وليس له علاقة بمصالح الأمة المحمية))[1].

ورأى الدستور القديم:((أن تضخم الميزانية ناتج عن العجز المستمر للسكك الحديدية التي أصبح القيام بشؤونها يجري بطريقة مؤدية للإفلاس، لعدة أسباب راجعة للدفاع الوطني، الذي يهم بصفة مباشرة فرنسا أو لإنشغالها في مساعدة العمال الفرنسيين للسكة الحديدية))[2].

وأشار الحزب إلى أنه من أجل مجابهة هذه النفقات التي لاطائل منها فإن الموارد المالية لن تصبح كافية لذلك لجأت السلطات إلى استعمال القروض التي ضخمت الدَين العام، واعتبروا ذلك رهن للوطن، كما تم التنبيه إلى أن الجباية أضرت بالصحة المعنوية والاقتصادية للبلاد، وأنه تم اتخاذها لزمن مغاير.

وأكدت اللجنة التنفيذية للدستورالقديم أن:((المتشاركين الكبار الذين لهم مسؤولية كبيرة في وضع الضرائب التي تضر أبناء بلدهم وتبديد الأملاك العمومية، هؤلاء ساهموا بعملهم وبمصادقتهم في سحق ميزانية كان الشعب التونسي وإقتصاده يرتكز عليها كثيرا، في حين كان من الممكن لهؤلاء المنتخبين أن يترجموا ما قالوا في خطابهم إلى أعمال في الواقع، بإمتناعهم عن الموافقة ولو جزئيا على النفقات الإدارية الجديدة، لإعفاء الدافعين من إنعكاساتها ولفت انتباه السلطات العمومية في تونس وفرنسا حول الخطورة الكبيرة لهذه الحالة))[3].

وعبر الدستور القديم عن استنكاره للسياسة المالية الكارثية والمجحفة التي تتعارض رسميا ليست فقط مع المصالح الحيوية للتونسيين، ولكن أيضا مع مهمة فرنسا في هذا البلد، واحتجت لجنته التنفيذية بحدّة عن هذه الأعمال التي لاتسامح فيها والتي لن تستمر اقتصاديا وماديا ومعنويا.

---

1 . أ. و. ت، سلسلة ح.و، العلبة 133 ، الوثيقة رقم: 99.

2 . **La Charte Tunisienne**, 08/01/1938

3 . أ. و. ت، سلسلة ح.و، العلبة 133، الوثيقة رقم: 99. و الوثيقة رقم:100، انظر تصريح اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم فيما يخص ميزانية سنة 1938. الملحق رقم (04).

وقدمت اللجنة صورا للبؤس الذي يلحق بالتونسيين في قضية الضرائب التي كانت جزء من مشروع الميزانية، ورأت أن أكثر المتضررين منها هم الفلاحين واعتبرتها من قبيل الظلم والعدوان لتوهين الفلاح المسكين الذي توالت عليه المصائب:((فمن جدب يترادف وقحط يتواصل وجوائح تتابع إلى ضرائب تتجدد، وإتاوات ينوء بها كاهل القوي فضلا عن الضعيف، والفلاحون هم في الواقع محاطون بشباك من المكر يتساقطون فيها الواحد إثر الواحد، فلا تكاد أبصارهم تنفتح على يوم جديد حتى تغلق الأشباك على رصيد جديد أيضا))[1].

ومن صور المعاناة المترتبة عن المشروع السابق بالنسبة للفلاح التونسي أنه أصبح :((يقتبل موسم البذور الزراعية، ولاينسى أن يتعهد آلاته بالاختبار والتصليح، وأراضيه بالتفقد والتسميد، فإذا ما أعوزته الحاجة إلى الحكومة بسط لها يد الطلب بأمل المعونة بالقرض المسترجع بعد حين أسوة بما يتمتع به زميله وسيّده المعمر، وسُنَة الحكومة التي تتبعها في هذه الحال هي أن تحيل رغبة الفلاح على رئيس الاستعمار بالجهة لينظر أين المصلحة، أهي في الايجاب، أم في الحرمان أم يتخذ بين ذلك سبيلا في التقتير والاختصار))[2].

وهنا تتضح المماطلة والتمييز في منح القروض للتونسين، والذين يمرون عبر ملاحظين ومراقبين عدّة قبل الوصول إلى القرض، إن كانت المراحل السابقة ايجابية، أما إن كان العكس فإن طلب الفلاح يرفض، في حين أنه يخضع للجباية والضريبة، وهو عين المفارقة التي حاول الحزب الدستوري القديم الاحتجاج عليها والتنبيه عنها حتى لاتتضاعف مأساة التونسيين أكثر مما هي عليه.

3. موقف الحزب الدستوري القديم من حوادث بنزرت جانفي 1938:

مع مطلع سنة 1938 توالت على التونسيين العديد من المصائب، فمن التضييق الذي لازال يعيشه المناضلون الدستوريون ، إلى ما أفرزته القرارات المختلفة للإدراة الفرنسية في مايخص الميزانية وغيرها من الترتيبات الإدراية ، وإزاء هذا الوضع المأسوي لم يكن لأطراف الحركة الوطنية من وسيلة للإحتجاج على هذا سوى

1 - **الإرادة**، العدد 263، 1938/01/01.

2 - **La charte Tunisienne**, 08/01/1938.

عن طريق الصحافة كلما سنحت لهم الفرصة، أو حتى عن طريق مراسلة المسؤولين الحكوميين، أو حتى الخروج في مظاهرات ومواجهة سلطات الحماية.

وفي هذا الإطار نجد أن الحزب الدستوري الجديد عقده مؤتمرا في أيام 30 أكتوبر حتى 2 نوفمبر 1937، تم التطرق فيه لتجربة الحوار مع حكومة الجبهة الشعبية . كما سبق وأن ذكرنا- والصعوبات التي اعترضت نجاح تلك التجربة، وكذلك آفاق العمل الوطني، و المواقف المختلفة من الاتحاد مع الدستور القديم.

وأصدر الحاضرون عقب المؤتمر المذكور بيانا للسياسة العامة للحزب ممّا جاء فيها:((إن الغاية التي يعمل في سبيلها الحزب هي تحرير الشعب التونسي من الاستعباد السياسي، والاستغلال الاقتصادي الذي ماانفك يكابد ويلاته، وهو يؤكد أن هذا التحرير الذي لامناص منه يمكن أن يتم في كنف الهدوء والنظام والثقة المتبادلة بواسطة الشعب التونسي مع فرنسا الديمقراطية والحرية، والحزب يسجل أن السياسة التي كان من شأنها تسهيل ذلك التعاون قد تحطمت أمام مصالح عصابات اقتصادية ومالية...يرون في التونسيين شعبا من المغلوبين مقضيا عليه بالتدهور، وأمام سُنة سيئة سنتها لنفسها بيروقراطية قاصرة النظر لاترى رأيا مصيبا إلا رأيها وقد احتكرت كل معاقل السلطة))[1].

وإزاء ما سبق فإن الديوان السياسي يحدد خطته بمقاومة هذه السياسة على النحو التالي: ((ففي الميدان التونسي دعم نشر الدعاية مباشرة في الأوساط التونسية بجميع الوسائل الملائمة سعيا وراء تربية الشعب التونسي، وتنظيمه تنظيما محكما في جميع الميادين. أما في الميدان الفرنسي فالاستمرار في التفاهم الصريح مع الفرنسيين لتبديد سحب سوء الظن وقطع دابر الأكاذيب وتقريب مسافة الخلاف وخلق جو من التأييد والثقة حول الحزب الدستوري...))[2].

وفي ختام المؤتمر المذكور آنفا طالب الحبيب بورقيبة المؤتمرين بالاستعداد لتحمل الآلام وتقديم تضحيات، فإن وراء ذلك النصر لامحالة[3].

1.وثائق ودراسات الحزب الإشتراكي الدستوري، **لوائح ومقررات**، تونس، 1971، ص 13.

2. - نفسه.

3. الحبيب بورقيبة، **بين تونس وفرنسا، كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون**، تونس، 1957، ص 187.

وعقب جلسة عقدها الحزب الدستوري الجديد في الثالث عشر من مارس 1938، أصدر الحزب قرارات أشار فيها إلى سوء فهم الحكومة وتقاعسها إزاء المطالب الشرعية للشعب التونسي، ومناهضتها المستمرة للحزب وتحقيقاتها مع سكرتيره العام، والأحكام التي تصدرها ضد رجال الحركة الوطنية، وأعلن احتجاجه الشديد على هذه السياسة ثم دعى الشعب التونسي إلى الالتفاف بدافع وطنيته حول قادته المهددين في حرياتهم وحول حزبه المهدد في كيانه، ثم أعلن عدم مسؤوليته عن نتائج ما يحدث إن أصرّت الحكومة على سياسة القمع الساخرة ضد حزب الشعب[1].

ومن خلال تتبع الأحداث التي عرفتها تونس مطلع سنة 1938، يلاحظ أن التوتر صار ملازما للحياة اليومية التونسية، وذلك للأزمة التي عاشها الشعب التونسي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث أصبح التضييق على نشاط الوطنيين من السمات البارزة لسياسة سلطة الحماية.

واشتد السخط العام مما أدى إلى اندلاع المظاهرات يوم 8 جانفي 1938، بعد قرار أصدره المقيم العام بإبعاد حسن النوري الكاتب العام للاتحاد الإقليمي للجامعة العامة للعمال التونسيين في بنزرت إلى الجزائر، بعد سجنه مدة شهرين. واندلع إثره إضراب العمال فأدى إلى اصطدامات بين العمال المضربين بقيادة الاتحاد الجهوي للشغل ببنزرت وقوات الحماية، ومرة أخرى اعتبر الإضراب سياسيا، وهو ما أدى بالجامعة إلى عدم تبنيه بل اتخاذ اجراءات ضد قيادة الاتحاد الجهوي التي أقيلت من كل نشاط نقابي في إطار جامعة عموم العملة التونسيين[2].

---

1. الحبيب بورقيبة، **بين تونس وفرنسا** ، ص205.

وفيما يخص المساءلات التي خضع لها بورقيبة من طرف السلطات الأمنية الفرنسية.

انظر. C.D.N, **Le Procès Bourguiba**, 2éme Édition, 1970

2- عدنان منصر، **الحزب . الدولة . النقابة**، ص21.

. وصرح رئيس النقابة بلقاسم القناوي لصحيفة " **Le Petit Matin**" الصادرة يوم 30 جانفي 1938 بأن:((نقابات بنزرت لم تعد منتمية لـ: جامعة عموم العملة التونسيين منذ أشهر عديدة وقد صرحنا بذلك عديد المرات)).

- انظر : Boubaker Letaief Azaiez, Op.cit, p134-140.

وإثر هذه الأحداث التي شهدتها مدينة بنزرت أصدر الحزب الدستوري القديم بيانا وضح فيه موقفه من هذه الأحداث، وأعربت اللجنة التنفيذية للحزب:((عن الحزن الشديد العميق الذي أصاب البلاد التونسية قاطبة بسبب ما أسفرت عنه الكارثة الدامية التي حلت ببنزرت صبيحة يوم السبت 6 ذي القعدة 1356هـ الموافق 8 جانفي 1938، وتقدم لعائلات الضحايا الذين سقطوا تحت وابل الرصاص تعازيها وشعائر المشاركة القلبية الصادرة من عموم التونسيين في مصابهم الذي هو مصاب عام جلَّل البلاد مرة أخرى بالسواد))[1].

كما أن اللجنة التنفيذية أعربت من خلال بيانها عن سخطها واستنكارها للتصرفات والأساليب التي دأب عليها أعوان السلطة لقمع كل محاولة يقوم بها التونسيون للإعراب عن أفكارهم في حدود الحرية الضيقة جدا التي بقيت لهم والتي يتمتع بها غيرهم من الأجناس الأخرى .

وتُبيِّن اللجنة أن هذه التصرفات الصادرة من أعوان السلطة ضد التونسيين تنبأ عن استهتار السلطات الفرنسية بالانسان التونسي، مبررة ذلك بالردود التي كان يقابل بها كل عمل يقدم عليه التونسيون، مما شجع عناصر الأمن على إزهاق الأنفس دون رادع، ولاحسيب، وهو معيار ينبأ عن قيمة الفرد التونسي لدى سلطات الحماية التي تتظاهر في بعض المرات بشفقتها عليه.

ثم توجهت اللجنة التنفيذية بتحميل جزء من المسؤولية عن الأحداث لمن نعتت تصرفهم بأنه:((خطأ في سلوك الذين أعمتهم الأغراض الشخصية والغايات الخاصة والجهل الفاضح بالتدابير السياسية، فألقوا بغيرهم في هذه الكارثة ليستروا فضائحهم بستار من الدفاع عن الحرية، ممّا جعل العنصر العاقل من الأمة يبدي مزيد سخطه عليهم ومقته لأساليبهم))[2].

---

1 - **الإرادة**، العدد265، 14 جانفي 1938. وقد أسفرت هذه الأحداث عن إصابة عشرة مواطنين واستشهاد ستة، وإعتقال عدد آخر من بينهم الحبيب بوقطفة، وأصدر المقيم العام قرارا بحل الاتحاد الاقليمي للنقابات التونسية وأحيل عدد من النقابيين للمحاكمة.

2 - .نفسه.

وهنا إشارة واضحة لمن تسببوا في الأحداث التي خولت السلطة الفرنسية القمع وبشدة للمتظاهرين، مما أدى إلى سقوط ضحايا، وهذه الإشارة طبعا لعناصر الدستور الجديد، خاصة وأن الخصومة كانت ظاهرة بين أعضاء الطرفين على رئاسة جامعة عموم العمال التونسيين، بين بلقاسم القناوي كمقرب من الدستور القديم، والهادي نويرة من الدستور الجديد.

ولأن الدستور الجديد حاول الاستيلاء على النقابة لتوظيفها كرافد من روافد عمله من جهة، ومن جهة أخرى كان الحزب يقتات من أموال الحركة النقابية، إعتمادا على نفوذ القيادات الدستورية داخل النقابة، وهو ما يتضح في مثال اتحاد نقابات بنزرت الذي كان الحزب الجديد يتعامل معه كتعامله مع خلية دستورية[1].

ورغم ذلك فإن الدستور القديم أقرّ بأنه:((وبصرف النظر عمّا هناك من خطأ في سلوك المتسببين... فإن مسؤولية السلطة في هذه الكارثة ثابتة لايخفف من ثقلها شيء، وذلك لأنه كان من الممكن لها أن تتعامل مع المتظاهرين التونسيين المسلمين بالعدل والاحترام، ونفس المعاملة التي تعامل بها المتظاهرين من غير التونسيين، وحتى من التونسيين غير المسلمين، لا أن تبادرهم بالعنف وإطلاق الرصاص))[2].

وبعد أن حمّل الحزب المسؤولية كاملة للسلطات الاستعمارية قرّر بأن:((اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي لايسعها إزاء هذا العدوان الصريح، وهذه الدسائس والمؤامرات الخطيرة إلا أن تستنكر هذا السلوك أشد الاستنكار وتحتج بكل قوة ضد هذه السياسة، وتطلب أن يقع زجر المسؤولين بكل شدّة حتى لايستمر الطغيان والاستهتار بالأرواح طغيانا لايلبث أن تكون له عواقب خطيرة في البلاد))[3].

وهنا الحزب يوجه تحذيرا للسلطات الاستعمارية من عواقب سياسة التمييز التي تتبعها في معاملتها ضد التونسيين، وينبّه إلى أن عواقب هذه السياسة المعتمدة على القمع والاضطهاد، سوف تؤدي إلى مالا يحمد عقباه ، وتصعّد الموقف ضد هذه السلطة.

---

1. عدنان منصر ، مرجع سابق، ص19.

2 . **الإرادة**، العدد265، 14 جانفي 1938.

3 . نفسه. انظر البيان كاملا الملحق رقم(05).

4 . أحداث أفريل 1938 وموقف الدستور القديم منها:

كانت الظروف السابقة لأحداث أفريل 1938 تتميّز بنوع من التصادم المتقطع بين الدستوريين الجدد تحديدا وسلطات الحماية الفرنسية، وهذه الصدامات يمكن القول أنها شهدت مع مطلع السنة1938 تصاعدا في وتيرتها، لتوفر العوامل المؤدية إلى ذلك، وكأن الحزب الدستوري الجديد كان يبحث عن المواقف والحجج التي يتخذ منها متكئا يستند إليه لتحريك الشارع التونسي ضد سلطات الحماية، خاصة بعد فشل الحوار معها وإعلانه هو عن ذلك، وعزمه على اتباع خطته التي رسمها في مؤتمره الثاني أواخر أكتوبر بداية نوفمبر 1937.

فرغم التضييق الذي مارسته سلطة الحماية، ورغم مالاقاه الحزب إزاء تزايد نشاط الدستور القديم، وشعورا منه بضرورة استنفار قواعده، وبعث الثقة من جديد في قيادته، لجأ إلى عقد مجلسه الملي يومي 13و14 مارس 1938، وأعلن فيه الثقة في الديوان السياسي وخصوصا أمينه العام وطلب:((مواصلة الكفاح ضد سياسة الاستعمار النجسة بتنظيم الجماهير التونسية للمقاومة، ونادى بتكتيل الصفوف حول قادة الحزب المهددين في حريتهم، وحول الحزب المهدد في كيانه، معلنا تبرؤه المسبق من الارتباكات التي سوف تقع حتما إذا أصرت الحكومة على سياسة القمع السافرة التي تسلكها ضد الحزب، أي ضد المطامح التي يمثلها))[1].

وسينطلق الزعماء الدستوريون الجدد في هذا المسار دفعا إلى العصيان المدني والإضراب عن دفع الضرائب، ورفض الخدمة العسكرية ومقاطعة البضائع الفرنسية، وبدأت تحركات الحزب الدستوري الجديد في اتجاه إثارة الاضطرابات في المدارس :كارنو، العطارين ،العلوية ، جامع الزيتونة[2].

إلا أن ما قام به في جامع الزيتونة عارضه فيه الحزب القديم، وكان عدد الدستوريين القدامى بالجامع كثيرا إلا أن الدستوريين الجدد استعملوا العنف ضدهم، وبلغت قمة التصعيد بينهما عندما شرع الأستاذ علي البلهوان - الأستاذ بالمعهد الصادقي - بتحريض تلاميذ المعهد على الانخراط في حركة الاضطرابات والمظاهرات التي دعا

1 . **مجلة الوثائق**، العدد 4، سنة 1985.

2 . نفسه.

إليها الدستور الجديد، ونظر الدستور القديم للموقف بأنه اندفاع في:((تيار التعصب الحزبي... وأنساه أن السياسة والحزب يجب أن يتحاشاهما كل من يشعر بواجبه الوطني حق الشعور... وأن يباعد بينهما، وبين الأطفال الذين تضيق آفاق تفكيرهم))[1].

وقد اعتبر الدستور القديم أن التونسيين الحريصين على مستقبل أبنائهم يجدون الموقف عقيما على المستوى السياسي، وإجرامي إلى أبلغ الحدود على المستوى الوطني، داعيا الأستاذ علي البلهوان إلى الالتزام بمهمته الدراسية وتمكين التلاميذ من التحصيل على المعرفة وعدم الزج بهم في المسائل السياسية حتى لاتتوفر تعلة أخرى للمهيمن لحرمان التونسيين من حق التعليم.

بل أنه ذهب إلى اتهام الدستور الجديد بنعوت لها في نفوس التونسيين وقع، كالقول بأن الغاية من تحريض التلاميذ على الإضراب هو:((نشر مبادئ الزندقة والإلحاد والخروج عن الدين)). داعيا إلى عدم اتباعهم ومقاومتهم لأنهم يتلاعبون بمعتقدات الأمة ومقدساتها التي تدين بوجودها المستقل[2].

وإثر اعتقال علي البلهوان وفصله عن العمل، احتدت المواجهة بين الدستور الجديد والسلطات الاستعمارية فتوالت الاعتقالات، إذ ألقي القبض على سليمان بن سليمان، ويوسف الرويسي، الهادي نويرة، صالح بن يوسف، محمود بورقيبة بتهم:((التحريض على التباغض)) وإثرها وجّه الديوان السياسي بيانا إلى الشعب التونسي يدعوه فيها إلى تنظيم مظاهرات يوم 7 أفريل1938.

أما الدستور القديم فقد نظم اجتماعا بمقره المركزي للنظر في مسألة التضامن في الإضراب الذي قرره الدستور الجديد، واعتبر أن الغاية من تنظيمه ظاهرها الوطنية وتحري المصلحة العامة، وعلى الأخص في تلك الظروف الحرجة العصيبة، ولكن نظر إليها في الواقع بأنها كلمات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من يخفي أغراض أخرى يريد الدستور الجديد تحقيقها.

---

1 . **الإرادة**، العدد 274، 17 مارس 1938.

2 . **الإرادة**، العدد 276، 01 أفريل 1938.

وحاول الحزب الدستوري القديم لفت انتباه الناس وتوضيح سرّ مالاقاه الدستوريين الجدد من الحكومة الفرنسية بالقول:((وأول ما نريد أن نلفت إليه الأنظار وأن نجعله أساسا لرد هذه المغالطات هو أن هؤلاء الأفراد الذين ألقت عليهم الحكومة القبض قد اتهموا من جانب الحكومة بتهم معينة لأجل دعاية تقول الحكومة أنهم قاموا بها، وتزعم أن أعوانها ألقوا القبض عليهم أثناء التلبس بها، وأثناء قيام قلاقل وحوادث إثرها مباشرة، وكانت اجراءات القبض عليهم واقعة طبق نظام المحاكمات العدلية وجارية بمقتضاها وستتلوها محاكمات عدلية علنية يمكَن فيها المتهمون من الدفاع عن أنفسهم وإثبان برائتهم))[1].

ثم أردف الحزب بأنه لايمكن التضامن في موقف لم يكن لقيادته به علم ولم يؤخذ رأيها في تهيئة أسبابه وتقدير عواقبه والخطوات التي ستتلوه، وتحدثت جريدة "الإرادة" في عنوان لها عن الحزب القديم وقادته بأنهم يقولون:((نريد التضامن الحقيقي لا التضامن المزيف))، وذكَرت ببعض التجارب التي وقف يفها الحزب القديم مع الحزب الجديد، مثل ماوقع في سبتمبر 1934، لكن الحزب الجديد تنكر لذلك، ولم يلاق منهم الدستور القديم إلا البذاءات[2].

وصرّح الحزب الدستوري القديم في شأن التضامن بأن:((التضامن والاتحاد عمل واجب على الوطني في كل وقت، وهو في وقت الشدة والحرج من آكد الواجبات ولكن يجب أن تكون له قواعد متينة، وأسس ثابته وأن يكون على شيء سبق التفاهم فيه والاتفاق عليه، وأن يرمي لغاية وطنية سامية تتلاقى عندها جميع الآمال والأفكار، وهي خدمة القضية الوطنية الكبرى، لاخدمة أشخاص الزعماء وتخليصهم ممّا يقدرون أنه ينتظرهم من العقاب والزجر بكل ثمن وكيفما كان الأمر ، فإذا استقرت الأمور في هذا النصاب ، وأخلصت القلوب وساد حكم العقل وسلطانه على الأقوال والأعمال وتطهر الميدان الوطني من تحكم العواطف والشهوات والأغراض والغايات الشخصية ،

1 . **الإرادة**، العدد277، 08 أفريل 1938.

2- نفسه.

ولم يكن هناك إلا مرمى واحد وهو الوطن قبل كل شيء، وإلا طريق واحد وهو الشورى وتبادل الرأي عندئذ يتم التضامن والاتحاد ويكون لهما أطيب الثمرات))[1].

وهنا يظهر أن الدستور القديم يضع شروطا للتضامن مع الدستور الجديد، حتى لاتتكرر التجارب السابقة التي وقعت بين الطرفين، إضافة إلى هذا فإنه يتهم بوضوح قادة الدستور الجدبد لتغليبهم العاطفة على العقل . حسب رؤية الدستور القديم . ممّا أدى إلى العديد من الصدامات مع سلطات الحماية الأمر الذي أفرز العديد من الضحايا التونسيين في مختلف الأحداث التي شهدتها تونس.

وفي نفس هذه الفترة كانت وتيرة الأحداث قد تسارعت بصورة كبيرة خاصة بعد أن قام زعماء الدستور الجديد بجولات دعائية نشيطة عبر البلاد في أوائل أفريل 1938، بالشمال وقبلها بالساحل ومناطق أخرى، وقد بلغ الغليان الشعبي أبعادا ما فتئت تكبر، وأمام هذا التطور غير الملائم للوضع ردّ المستعمرون الفرنسيون الفعل بعنف، فمن الثاني إلى غاية الثامن من أفريل 1938 تم ايقاف 22 مسؤولا من الدستور الجديد[2].

وكان الحزب قد أرسل يوم 7 أفريل وفدا إلى الباي برئاسة المنجي سليم، ليشرح له وجهة نظر الوطنيين حول الوضع، وليقدم له مطالبهم، وتشهد تقارير الشرطة الفرنسية بالهدوء والانضباط الذين أبداهما الجمهور الغفير من التونسيين الذين رافقوا هذا الوفد إلى حمام الأنف. وفي نفس الوقت كان هناك وفدا آخر قد سيره الحزب نفسه إلى الوزارة الأولى وتبعه حشد من الناس وتكون الوفد من الطاهر صفر والدكتور بوصفارة، ومحمود محسن و الحبيب الفورتي، الطيب بن بشير، وحسين بن رايس، وعلي الدرغوثي وشرابي[3].

---

1 . **الإرادة**، العدد277، 08 أفريل 1938..

2 . من بينهم : سليمان بن سليمان، صالح بن يوسف، يوسف الرويسي، الهادي نويرة، علي البلهوان، وأودعتهم السجن.

- انظر: محمد محمود السروجي، **العلاقات التونسية . الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال**، د.ط، الاسكندرية، مطبعة المصري، 1968، ص213. ويضاف إليهم نور الدين جريدي، وذلك بتهم : تشجيع الكراهية وتحريض الناس على انتهاك قانون البلاد، ومهاجمة القوانين وسلطة الجمهورية الفرنسية في جريمة القتل ولاعنف،

انظر :.Mustapha Kraiem , Op.cit, p375

3 . Ibid, p 381.

ورغم الهدوء الملاحظ إلا أن آلية الأحداث بدأت تسير بسرعة وكثافة مذهلة، فقد قرر الحزب الدستوري الجديد تنظيم مظاهرة إحتجاجية يوم 8 أفريل 1938 ، وفي صبيحة هذا اليوم، وتطبيقا لقرارات الحزب المذكور في التعبير عن سخط الشعب على الوضع السياسي، انعقد اجتماع شعبي كبير في ساحة الحلفاويين، واجتماع مماثل في رحبة الغنم، وانطلقت منهما مظاهرتان قاد الأولى علي البلهوان، وقاد الثانية المنجي سليم، والتقت المظاهرتان في ساحة باب البحر، وزحفتا نحو دار الإقامة العامة لإبلاغها مطالب الشعب التونسي، وأقامت السلطات الفرنسية حواجز من الأسلاك الشائكة والدبابات وقوات الجيش المدججة بالسلاح[1].

وكانت اللافتات التي يحملها المتظاهرين تحتوي على" فلتسقط الامتيازات"، " يجب قيام حكومة وطنية" و " نريد برلمان لتونس" و" السلطة للتونسيين" وكانت هذه الشعارات بالعربية والفرنسية، وأمام مقر الإقامة العامة ارتجل علي بلهوان خطابا مؤثرا وعنيفا، قال فيه بالخصوص:((لقد أتينا اليوم لإبراز قوتنا، قوة الشباب العظيمة، تلك التي ستحطم الهياكل الاستعمارية والتي ستهزمها، قولوا: حكومة صورية، سياسة صورية، قوانين صورية، يجب تحطيمها وإهانتها. وها أننا هنا لنحطمها ولنمزقها، لقد منعت الحكومة حمل العلم التونسي، وها أننا نحمله اليوم كلنا، لقد منعت الحكومة المظاهرات، وها أننا نحن نتظاهر اليوم، نزحم الشوارع بالجماهير الصادقة المتحمسة))[2].

وفي يوم 9 أفريل 1938 بينما حاصرت قوات الأمن الفرنسية مدينة تونس صاحب حشد كبير الوفد الدستوري برئاسة الطاهرصفر وعلي الدرغوثي الذي قدم تعازي الحزب إلى الوزير الأول، وقد تمت هذه المظاهرة الجديدة من غير اصطدامات، لكن أهالي مدينة تونس كانوا يعيشون ذلك اليوم في جو مظاهرة مستمرة للتعبير عن سخطهم من الأساليب الوحشية و القمع الذي تتبعه فرنسا تجاههم فحدثت صدامات عنيفة

---

1 . رضا أحمد شحاته، **تطور الحركة الوطنية في تونس منذ الاحتلال الفرنسي وفرض الحماية 1881 حتى الحصول على الاستقلال 1956**، (رسالة ماجستير بقسم التاريخ)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 1974، ص 265. وقد ساعدهم في قيادة هذه المظاهرات كل من: علي الدرغوثي، عزوز ربايعي، وحضر كذلك محمود الماطري، للمزيد انظر: Mustapha Kraiem, op. cit, pp379- 380

2 . C. D.N, **Le procès Bourguiba** ,9 avril 1938, p 30

أدت إلى سقوط العديد من الضحايا، وتتحدث التقارير عن سقوط أربعة عشر قتيلا ومئة وتسعون جريحا من بينهم خمس وخمسين دخلوا المستشفى، وقد عاشت بقية البلاد نفس التطور للأحداث، فأوقفت السلطات الفرنسية المنجي سليم والحبيب بورقيبة، وعهدت كل الصلاحيات إلى السلطة العسكرية والشرطة التي نظمت حملة واسعة من الايقافات والتفتيشات[1].

وقامت سلطات الحماية بمهاجمة الشعب ومظاهراته مما أدى إلى تعطل المصالح العامة في تونس من مواصلات ودواوين، كما أغلقت الأسواق، وأضرب عمال الموانئ، حيث أصيبت الحياة العامة بالشلل، هذا الوضع الذي عاشته تونس يوم التاسع من أفريل1938[2].

وكانت هذه الأحداث قد تفجرت مباشرة إثر رواج خبر مثول علي البلهوان أمام محاكم التحقيق، وانتشر الخبر بسرعة في الأسواق والجامع الكبير، وذلك بعد زوال يوم التاسع من أفريل 1938، فأسرعت نحو قصر العدالة حشود من الطلبة الزيتونيين، والمناضلين الدستوريين المقدر عددهم بحوالي الستين في البداية ليصل إلى ما يقرب الأربعمائة[3].

وعند وصول علي البلهوان إلى قصر العدالة حيث حاولت الجماهير الغاضبة دخول المكان بقوة، فواجهتهم قوات الأمن وردتهم بإطلاق الرصاص، وكانت الحصيلة سقوط تسعة قتلى ذلك اليوم، وارتفع عددهم في الأيام الموالية حتى بلغ تسعة عشرة حسب التقديرات الفرنسية[4].

---

2 . وقد ورد أنه تم إيقاف حوالي 900 تونسي إثر هذه الأحداث.

- انظر: زهير الذوادي، المرجع السابق، ص166.

2 . علاء الدين حسن ابراهيم محمد، مرجع سابق، ص93.

4- A.D.N, Fonds de la résidance, Boite 1717, Rapport de police au Résidence général en date 12/04/ 1938

1. A.D.N,Fonds de la résidance, Boite1716 ,Rapport du directeur de la sureté publique au résidence général,en date 21 /04/1938.

هذا العدد بلغ يوم 20 أفريل 1938حسب التقرير الأمني المذكور، لكن جريدة العمل التونسي تحدثت عن أن عدد القتلى بلغ مئة واثنان وعشرون، وحوالي تسعون جريحا وذلك في عددها الصادر يوم العاشر من شهر أفريل 1938والملاحظ أن التقديرات الاحصائية لعدد القتلى والجرحى بعد مظاهرات يوم 10 أفريل 1938، حسب ==

والملاحظ هنا مدى التضارب في أعداد القتلى، والتقارب الكبير في أعداد الجرحى، ولاريب أن الدقة الكبيرة غير متوفرة لتأثر كل جانب بهدف من وراء نشر الاحصائيات الحقيقة، فمن جهة الدستور الجديد الذي ذكرت جريدته عدد مختلف عن كل الاحصائيات في غمرة الأحداث ربما الغرض منه هو عمل دعائي تحريضي للشعب، والاحصائيات الرسمية كذلك كانت مغرضة للتقليل من حالة التوتر التي سادت إزاء تزايد الاضطهاد والقمع الوحشي من طرف سلطات الحماية.

إزاء هذه الأحداث التي عاشتها تونس مع العشر الأوائل من شهر أفريل سنة 1938، كان الحزب الدستوري القديم يراقب الوضع فقط، فاللجنة التنفيذية للحزب، ومع تسارع الأحداث تنبأت بالعاقبة الوخيمة التي ستترتب عن تلك المظاهرات والتشنجات التي كان يقوم بها الدستور الجديد، فطالبت الشعب التونسي بعدم الانصياع والخضوع لتلك الدعاية القائمة على المصالح الضيقة.

وهنا يمكننا القول إما أن الأحداث فاجئت اللجنة التنفيذية للدستور القديم، أو أنها أرادت أن يتورط الدستور الجديد ويظهر أنه يزج بالشعب التونسي في أتون صدامات غير متكافئة، مما يصب في صالح الدستور القديم، أي كان يدعو إلى التعقل والتصرف بروية دون تهيج، فاللدستور القديم رغم تتبعه للأحداث خطوة بخطوة إلا أن موقفه لم يكن قويا ولاميدانيا.

وعلى العموم فإن أحداث أفريل 1938 رغم شدّتها على الشعب التونسي إلا أن لم يستسلم، وظل يقاوم بفضل روحه القومية وعزيمته وإصراره، الذي يقول عنه زعيم الدستور الجديد حينها:((ليست الوطنية تصفيقا وهتافا وأناشيد وحضور الاجتماعات في

= = المصادر والمراجع، نجد أن الاحصائيات الرسمية تذكر سقوط عشرة قتلى وحوالي مئة وتسعة جرحى، خمسة وخمسون منهم ظلوا في المستشفى .

انظر: C.D.N, **le procès Bourguiba** ,p369

- ومالبث العدد أن إرتفع إلى تسعة عشرة في الأيام التالية، وقد أورد علي المحجوبي أن القتلى بلغ عددهم اثنان وعشرون قتيلا، ومايزيد عن مئةوخمسون جريحا، في حين أورد مصطفى كريم أن عدد القتلى بلغ سبعة عشرة شهيدا، ومئة وعشرة جريحا، استنادا إلى إحصائايت رسمية، أما أحمد بن ميلاد فذكر استشهاد اربعة عشر مناضلا، وجرح عدد كبير من المتظاهرين منهم من أصيب بالرصاص والآخر أصيب بالعصي. و أنه نفسه عالج حوالي: 53 جريحا من جراء الرصاص وهراوات البوليس.

حالة السلم ووقت الراحة، إنَما الوطنية عقيدة وإيمان وحق كل فرد في الحياة التمتع بالحرية والسيادة في بلاده، إن الوطنية سعي وعمل وصبر وثبات وقت الشدة والكفاح))[1].

وكان من نتيجة هذه الأحداث العديد من الاعتقالات التي ظلت مفتوحة، وقدرتها بعض الاحصاءات بأنه في الفترة من 9 حتى 17 أفريل تم توقيف مئتي مشتبه فيه، وفي الأربعة أيام من 21 حتى 25 أفريل، وخلال عمليات البوليس تم إيقاف مايزيد عن 330 شخصيا، وتذكر بعض التقديرات أنه في أوت 1938 بلغ عدد المعتقلين 906 معتقل[2].

وواكب ذلك سلسلة من الإجراءات والقرارات البايليكية التي حملت أربع قرارات صادرة في 28 جوان 1938، خاصة بتشريعات الحريات والصحافة والجمعيات، والتجمعات والمظاهرات التي تمت بإملاءات من حكومة الحماية، وسلَحتها لقمع كل تحرك شعبي، وكل المجموعات ذات الطابع السياسي التي فرضت عليها ضرورة الترخيص الإداري قبل الإقدام على أي عمل[3].

هكذا إذن كان من نتائج هذه المظاهرات أن انتصبت حالة الحصار، وعطلت الصحافة، وقفلت النوادي بأوامر من السلط العسكرية، وشل تبعا لذلك النشاط السياسي، فصار لزام على الحزب الدستوري القديم تسجيل موقفه إتجاه هذا الأمر.

وفي اجتماع للّجنة التنفيذية للحزب القديم بتاريخ 13 ماي 1938، بمنزل الشيخ عبد العزيز الثعالبي بتونس إبتداء من الساعة 19:00 ضم أعضاء اللجنة، تم تحديد خطوط سير الحزب الواجب اتباعها أمام الوضعية السياسية الحالية، قررت توجيه رسالة مستعجلة إلى السيد دالادييه لإبلاغه:

- الاحتجاج ضد المأساة من التدابير القمعيه التي اتخذتها الحكومة ضد حركة الوطنيين.

---

1. علي البلهوان، مصدر سابق، ص51.

2 . Mustapha Kraiem, Op.cit, p388.

3 . Ibid, pp388-389.

ـ عرض الانزعاج التونسي من سوء الحالة الاقتصادية للبلاد نتيجة تكريس التفوق الفرنسي.

ـ استحسان النشاط الذي يقوم به المقيم العام قيون، وطلب مساعدته لتونس، وقررت اللجنة التنفيذية عقد اجتماع لرفع هذه المطالب للمقيم العام عند عودته من فرنسا، لإبلاغه قائمة المطالب المتضمنة للحد الأدنى[1].

وقد لخص الشيخ عبد العزيز الثعالبي موقف الدستور القديم من أحداث أفريل 1938 في رسالة موجهة إلى محمد القرنواني بمصر يوم 8 جوان 1938، جاء فيها: ((أما أنا ومن تبعني، فقد بقينا ملازمين شرفاتنا نطل من عليائها على هذه المهزلة السخيفة إلى أن تنتهي، وقد أبينا أن تغرب هذه الكارثة فعطلنا جميع صحفنا العربية والفرنسية باختيارنا وأغلقنا نوادينا إلى أن ينته هذا الإعصار، ثم نستأنف عملنا الجدي بلا هوادة))[2].

وتحدث الشيخ أمام حاكم التحقيق " دي قيران دي كايلا" - de gurein du cayla – يوم 29 جوان 1938 وذلك بإعتباره شاهدا في قضية بورقيبة عن سؤال نصه:((هل تعرفون حسب رأيكم قادة الحزب الدستوري الجديد مسؤولين عن الاضطرابات الدامية الواقعة في أوائل عام 1938، بما فيها اضطرابات 9 أفريل؟)) فكان جواب الشيخ على ذلك بما لم يرق للدستوريين الجدد كالتالي:((المسؤولية مشتركة نصفها يحمل على قادة الحزب الدستوري الجديد، الذين ارتكبوا بتحريش الشعب صبيانيات لامراء فيها، كما تدل على ذلك دعايتهم، ويحمل النصف الآخر الحكومة المسؤولية التي كان عليها أن تتدخل من قبل لزجر ما ارتكبوه من ضروب المغالاة))[3].

---

1. A.N.T ,Boite33-1,Série M.N, Doc.N°124, lettre de Monsieur le directeur de la sureté publique à Monsieur Le secrétaire général du gouvernement tunisien, Tunis le 14 Mai1938.

وكذلك:

ISHMN, Bobine N°102 et 42, Archives N°1714, dossier : 1/177, Renseignement date du 12/04/1938.

2 -علي الزيدي ، مرجع سابق، ص468.

3-. نفسه.

وهكذا فإن الشيخ الثعالبي حمّل الدستور الجديد وسلطات الحماية مسؤولية أحداث أفريل 1938، بنسبة مشتركة، وهذا الأمر بالتأكيد لم يكن ليرضي الدستوريين الجدد الذين كانوا يقبعون في السجون ويخضعون لمساءلات عدة، ويحاولون تبرئة أنفسهم من ذلك وتحميل المسؤولية كاملة للسلطات الفرنسية، التي تقف في وجه طموح ومطالب الشعب التونسي من أجل التمتع بحقوقه كغيره من الشعوب.

ولقد شكلت أحداث أفريل1938 رد فعل المناضلين التونسيين على سياسة القمع التي اتبعتها سلطة الحماية، وكانت مظهرا من مظاهر القطيعة مع سلطات الجبهة الشعبية التي أعلنها قبل ذلك الحزب الدستوري الجديد.

كما أنها تحمل في مضمونها مدى نقمة وغضب الشعب التونسي عن الأوضاع التي ظل يعيشها، وكان ينتظر تحسنها مع مر الأيام، إلا أن الإجراءت التي كانت تتبعها سلطات الحماية تجاهه كانت كلها معاكسة لآماله ومطالبه وطموحاته الوطنية، حتى فقد الثقة في صدق سلطات الحماية في وعودها بتحسين وضع المحمية وسكانها.

وكان الحزب الدستوري القديم قد عبر حتى قبل هذه الأحداث عن عدم ثقته في التصريحات التي كانت تصدرها الإقامة العامة، نظرا لعدم سير الوضع نحو الإنفراج، وذلك بالاستجابة للمطالب التونسية في مختلف المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية، وذكر الحزب بأنه:((يحق له أن لايثق في أي تصريح مادامت الأعمال تخالف الأقوال))[1].

ومن خلال تتبع الأحداث يمكن القول إجمالا أن موقف الدستور القديم من أحداث أفريل 1938، تجسد من خلال إصداره لبيان توجه فيه للرأي العام، وكتابة رسالة إلى رئيس الحكومة الفرنسية، صدر البيان يوم 11 أفريل 1938، وكتبت الرسالة بعد شهر من الأحداث بتاريخ 13 ماي من نفس السنة- سبق ذكرها-، ومما جاء في البيان أن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري: ((تؤكد عدم استطاعتها التضامن مع الدستور الجديد

1. **الإرادة**، العدد269، 11 فيفري1938.

انطلاقا من كونها تعارض التحرك المضر الذي أسفر عن الأحداث الدامية وتؤاخذ حكومة الحماية على تأخرها عن تحقيق الإصلاحات الموعودة للشعب التونسي))[1].

إن ماتضمنه هذا البيان يوضح ماكان الدستور القديم قد حذر منه قبيل الأحداث، وإثر اعتقال عدد من الدستوريين الجدد، لذلك فإنه يحمل حكومة الحماية والدستور الجديد المسؤولية عن الأحداث والنتائج المترتبة عليها.

أما الرسالة التي وجهها الحزب يوم 13 ماي 1938 إلى رئيس الحكومة الفرنسية ادوارد دلاديبه، فأحتج فيها على السياسة القمعية المنتهجة ضد الحركة الوطنية وانتقد الوضعية الاقتصادية المتردية في البلاد، والتصرفات اللامسؤولة للفئة المهيمنة قبل أن يعلن تأييده للمقيم العام الفرنسي ومطالبته بإبقائه على رأس حكومة الحماية[2].

اذن الملاحظ أن الدستور القديم ربما كان يهدف من خلال موقفه هذا عدم الانجرار وراء ما يفعله الدستور الجديد إثباتا للتمايز عنه، وقد يكون يريد من ورائه استغلال صراع الدستور الجديد مع سلطات الحماية، لجذب أكبر عدد ممكن من أنصاره، لكن الأمر يبدو أنه لم يحقق المبتغى نظرا لأن موقف الدستور القديم يعد موقفا غير مفهوم إذا كان هدفه الاستقلال، فمن غير الممكن الوصول إليه دون تضحيات ومواجهة مع سلطات الحماية، رغم تحميل الحزب المسؤولية لها عن الأحداث.

ولقد تولد عن هذه الأحداث وضعا سياسيا متأزما، ورغم ذلك فإن السلطات الفرنسية لم تطل القوانين الزجرية التي اتخذتها غداة أحداث أفريل 1938، بل سارعت بعد هدوء الوضع إلى رفع حالة الحصار، وذلك في 13 أوت من نفس السنة، وسمحت بالعودة إلى جانب من النشاط السياسي كفتح النوادي، وبروز بعض الجرائد، ثم بادرت بالإفراج التدريجي عن المساجين السياسيين، بإستثناء الأعضاء البارزين الذين أبقت عليهم إلى مابعد محاكمتهم.

---

1 - ISHMN,Bobine N°102 et 42 , Archives N°1714, dossier :1/177, Renseignement date du 12/04/1938.

2 - ISHMN , Bobine N°R102, Archives N°1714 , Dossier N° 1/786-787 Rapport de police date du 14/05/1938.

وهنا نجد أن فرنسا سرعان ماغيّرت تعاملها في تونس، وهذا ربّما يعود للتطورات التي حدثت على الصعيد الدولي، وتحديدا الأوروبي، من خلال بروز نذر الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تصب في غير صالح فرنسا.

فقد عقدت إتفاقية ميونيخ في 29 سبتمبر 1938[1] بين إيطاليا وألمانيا، وأقيم محور برلين . روما منذ نوفمبر 1936 من جانب واحد، وتم ابرام إتفاقيات لافال . موسليني[2] في 30 نوفمبر 1938، بعد أن أعلنت إيطاليا مطالبها في تونس وكورسيكا ونيس والسافو[3].

وكذلك تدويل مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق، وتصفية قناة السويس، بل وذهبت الطموحات الإيطالية إلى أبعد من ذلك، إذ طالبت إيطاليا بتونس ومصر والجزائر، وكذلك تشاد وأثيوبيا، في المشاورات السرية مع فرانكو مقابل منح المغرب الأقصى لإسبانيا [4].

---

1 -إتفاقية ميونيخ 29 سبتمبر 1938: حضرتها كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا، وأدى إلى تلبية أطماع أدولف هتلر الإقليمية، فضم السوديت التي كان بها حوالي 3 ملايين ألماني، فكان لهذا المؤتمر أثر سلبي مباشر على وحدة اراضي تشيكو سلوفاكيا.

انظر: علي صبح، **السياسات الدولية بين الحربين العالميتين 1914-1939**، ط1، لبنان، دار المنهل اللبناني، 2003، ص- ص 122-123.

2- بينيتو موسليني(29 جويلية 1883. 28 أفريل1945): هو ديكتاتور إيطاليا مابين 1922 و1943، كان موسوليني في فترة حكمه رئيس إيطاليا ورئيس وزرائها، وفي بعض المراحل وزير الخارجية والداخلية، من مؤسسي الحركة الفاشية، سمي القائد، دخل حزب العمال الوطني، ولكنه خرج منه بسبب معارضة الحزب لدخول إيطاليا الحرب، عمل في تحرير صحيفة أفانتي . إلى الأمام . و أسس مايعرف بوحدات الكفاح التي أصبحت النواة لحزبه الفاشي، ووصل إلى الحكم بعد المسيرة التي خاضها من ميلانو إلى روما، دخل الحرب العالمية الثانية مع دول المحور، أعدم عام 1945 بميلانو في ميدان " كونجو".

3 Juliette Bessis, **La mediterranée fasciste**, France Publication de la Sorbonne, 1982 , P245

4 . فرانسيس فرانكو(4 ديسمبر 1982. 20 نوفمبر 1975): كان رئيسا فعليا لأجزاء من إسبانيا في أكتوبر 1936، ففي 18جويلية عام 1936 قام بإنقلاب عسكري ضد حكومة الجبهة الشعبية التي كانت تحكم إسبانيا، وعند مقاومتها له قامت الحرب الأهلية الإسبانية التي دامت ثلاث سنوات من 1936 حتى 1939، وانتهت هذه الحرب بانتصار فرانكو بمساعدة أساسية من هتلر وموسوليني، وقد أتاح له هذا الانتصار حكم إسبانيا لمدة ستة وثلاثين عاما متواصلة حتى وفاته سنة 1975.

انظر: فرغلي علي تسن، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2001، ص– ص 236-238.

وهنا يتضح أن مطامع إيطاليا أصبحت كبيرة بعد الإطمئنان لتأييد ألمانيا لها في ذلك، وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا، ومنها تونس لكونها مجاورة لليبيا المستعمرة الإيطالية، ولوجود جالية إيطالية كبيرة بتونس، وهذا مافتح غمار الدعاية الإعلامية التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية.

5. النشاط السياسي في تونس قبيل الحرب العالمية الثانية:

إن لأحداث أفريل سنة 1938 أهمية خاصة بالنسبة لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، إذ أنها نقلت الحزب الدستوري الجديد من سياسة الحوار مع سلطات الحماية إلى سياسة القوة التي أدت إلى مقابلة قوة الاحتلال وعنفه بقوة، من خلال المظاهرات والاحتجاجات، خاصة وأن السلطات قد فرضت حصارا كبيرا على النشاط السياسي من خلال حملات الاعتقال وإجراءات التضييق على النشاط الصحفي، بل وحل الحزبين الدستوريين القديم والجديد، إلا أن التحولات التي أصبح يشهدها العالم حينها وتحديدا على الصعيد الأوروبي، وماصاحبها من عمل دعائي كبير جعلت المستعمرات ليست بمنأى عن حلبة الصراع الدولي، لأن هدف التوسع للقوى الاستعمارية كان دافعا من دوافع نشوب الحرب بين الأطراف الراغبة في التوسع على حساب الأخرى، فنجم عن ذلك نوعا من التحرك السياسي للأحزاب.

في ظل هذه الأحداث كان الحزب الدستوري القديم يحاول إسترجاع أنفاسه واستعادة نشاطه، إذ عقد اجتماعا سرّيا لأعضاء لجنته التنفيذية يوم 14 أكتوبر 1938 بالمرسى بمنزل الشيخ عبد العزيز الثعالبي، تم فيه تقديم عرض للوضعية المتعلقة بالحركة الدستورية منذ أحداث أفريل 1938، وانتقد المجتمعون التشريع الجديد المتعلق بالصحافة والمجموعات السياسية في تونس، وبعد تبادل لوجهات النظر، أقرّت اللجنة إستئناف نشاطها مباشرة باستعمال الصحافة العربية المحلية، وحتى الجرائد المشرقية، ومواصلة الدعاية في أوساط التونسيين[1].

وأعقبت هذا الأخير باجتماع آخر بعد حوالي أسبوع يوم 22 أكتوبر 1938، وذلك في غمرة نبأ تحويل المقيم العام أرمون قيون، وأعدت اللجنة بمناسبة هذا الحدث برنامجا

1. تحليل الصحافة التونسية من 1 إلى 15 أكتوبر 1938 ,N°63 A.O.M, Boite26H5

جديدا، وقررت مواصلة انعقاد الاجتماعات السريّة بالعاصمة والمرسى لمناقشة المسائل التالية:

. موقف الحزب تجاه المقيم العام الجديد.

. حالة الصحافة والجمعيات بعد مراسيم 28 جوان 1938.

. ميزانية 1939 والضرائب الجديدة.

. التسيير العاجز لإدارة الأوقاف (الحبوس).

. الوضعية الاقتصادية. واقترحت اللجنة التقدم بطلب للمقيم العام الجديد يتضمن الإنجاز الفوري لمطالب الشعب التونسي[1].

هذا التحرك والنشاط الذي أبداه الدستور القديم، و غيره من تشكيلات الحركة الوطنية، كان هدفا للحملة الدعائية لدول المحورعلّها تستطيع استقطاب عناصر من مناضلي هذه الأحزاب خاصة الدستور القديم والجديد، للعمل ضد سلطات الحماية ليتحقق هدف ألمانيا وإيطاليا في منطقة الشمال الإفريقي.

وممّا ساهم في رواج الدعاية الإيطالية بتونس وجود جالية إيطالية، كما أن "راديو باري"، و"راديو برلين" لعبا دورا مهما في نشر تلك الدعاية لإستثارة الوطنيين بتونس من أجل دحر الوجود الفرنسي فيها[2].

إن هذا التحرك الإيطالي الذي أظهر رغبة إيطاليا في السيطرة على البحر الأبيض المتوسط، بل ومد النفوذ من خلال أثيوبيا وجيبوتي حتى البحر الأحمر[3]، أقلق السلطات الفرنسية كثيرا، مما أدى إلى نشوب أزمة بين الطرفين عمل من خلالها كل طرف على تأجيج الحملة ضد الآخر إعلاميا وميدانيا.

حيث قامت السلطات الفرنسية بالرد على الحملة الدعائية الإيطالية في تونس، وقام الرئيس الفرنسي دالاديبه - Edward Daladier - بزيارة لتونس في بداية شهر جانفي 1939، ليظهر تمسك فرنسا بتونس وحرصها على عدم التفريط فيها ، لكنه لم

1.تحليل الصحافة التونسية من 16 إلى 31 أكتوبر 1938 .A.O.M, Boite26H5, N°64

2. أحمد بن ميلاد، المرجع السابق، ص438. - تقدر الإحصائيات الفرنسية بأن عدد الإيطاليين بتونس قد بلغ سنة 1936 حوالي: 94289 نسمه، هذه الجالية كانت مصدر قلق للسلطات الفرنسية لتعاطفها وتوجهات إيطالية الفاشية، فأصبح ذلك يشكل خطرا على مصالح فرنسا، مع تزايد الطموحات الإيطالية في تونس.

3 - فرغلي علي تسن، المرجع السابق، ص 233.

يعلن عن أي مشروع لإصلاح الوضع، بل طالب التونسيين بتقديم تضحيات من أجل السلام ومن أجل فرنسا، وقد روجت الحكومة الفرنسية دعاية كبرى لهذه الرحلة، وأحاطتها بجميع وسائل الإعلام، ووجد الحزب الدستوري الجديد في هذه الزيارة فرصة ليلفت أنظار الرأي العام العالمي، وبإيعاز من الحبيب ثامر هتف الشعب تونس للتونسيين، ولقد صرّح دالادييه في بدء زيارته بقوله:((إن الرحلة التي أقوم بها اليوم للبلاد التونسية الجميلة، تمثل العناية التي مازالت حكومة الجمهورية الفرنسية تبذلها لهذه البلاد، إن فرنسا وتونس مرتبطتان بروابط لاتنفصم عراها، ناشئة عن الحقوق التي خولتها المعاهدات وتلك الروابط تزداد كل يوم وثوقا))[1].

هذا التصريح الذي أدلى به دالادييه لم يحمل جديدا بالنسبة للتونسيين الذين كانوا يترقبون نوعا من الإصلاح في وضعهم عشية الحرب العالمية الثانية المنذرة بالنشوب، وأكتفى بالتعبير عن التمسك بتونس بل ودعوة التونسيين لتقديم تضحيات في سبيل ذلك، في الوقت الذي كانت فيه الدعاية الإيطالية المعبرة عن الطمع في السيطرة على تونس تعرف تصاعدا، فماذا كان موقف الحزب الدستوري القديم من هذا التجاذب؟.

6. موقف الحزب الدستوري القديم من الصراع بين المحور والحلفاء :

وسط الحملة الدعائية المركزة التي كان يتبعها كلا من الحلفاء والمحور إزاء تونس، وما صحبها من زيارات وتصريحات كانت أطراف الحركة الوطنية التونسية تحاول إستظهار الرؤى من كل طرف، لأن المغامرة قد تؤدي إلى نتيجة غير محمودة العواقب.

فالحزب الدستوري القديم في البداية أظهر موقف التحفظ والحذر من الطرفين المتصارعين، حتى تتضح الأمور وينجلي الموقف، إلى حد أنه رفض نشر مقال في صحيفة الإرادة الناطقة باسمه، فيه إنحياز ظاهر إلى جانب فرنسا، بعث به أحمد توفيق المدني عضو اللجنة التنفيذية، لأن الحزب اعتبر ذلك المقال خروجا على الخط الذي رسمه لنفسه، كما رأى فيه خدمة مجانية لفرنسا المستعمرة لتونس لامبرر لها[2].

---

1. **الإرادة**، العدد385، 19 أفريل 1939.

2. محمد الحبيب شلبي، " موقف الحزب الحر الدستوري التونسي من المحور والحلفاء ، ثلاثة رسائل من الشيخ أمين الحسيني إلى عبد العزيز الثعالبي"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 22/21، أفريل 1981، ص133.

وبالرغم من ذلك فإن برلين قد استطاعت تشكيل لجنة للدفاع عن تونس، تلاها تكوين ارتباط مع بعض الدستوريين، ومن خلالها ربط هؤلاء علاقة مع "إذاعة برلين" لبث بلاغاتها في تونس[1].

ومن جهته حَمّل الدستورالقديم السلطات الفرنسية تهاونها وأعلن أنه يعتبر:((أن النهم الاستعماري الفرنسي في تونس هو الذي غذى الأطماع الإيطالية في البلاد، وأن أحسن أسلوب لسدّ الطريق أمامها هو إنجاز إصلاحات تحسّن وضع البلاد العام، وتفتح أسلوب التعاون مع التونسيين، وتعاملهم معاملة بشرية لائقة وديمقراطية، تجعلهم لايبالون بالمطامح الإيطالية الراغبة في تونس والتي تقدم وعودا لهم))[2].

ونظر الحزب إلى الصراع بين المحور والحلفاء بأن هدفه هو:((النظر في الاستيلاء على المستعمرات، وإعادة توزيعها بصورة عادلة لتجد كل دولة ماتحتاجه من المواد الأولية في حوزتها، ولتؤسس فيما ينوبها من مستعمرات سوقا نافقة لترويج مصنوعاتها وما يفضل من نتائج مزروعاتها))[3].

و أن المزايدات التي تتخذ منها الأطراف الإيطالية والألمانية مادة لحملتها الدعائية في تونس، لامبرر لها إلا طلب تعديل كفة الميزان في إقتسام المستعمرات، وانضمام الأقوام ذات الأصل الواحد في الجنس لبعضها استنادا لنظريات قسمت أوروبا شطرين متباينين.

وهو تفسير منطقي يدل على فهم لخلفية الصراع الدائر آنذاك بين دول المحور والحلفاء، والذي أنتج اندلاع الحرب العالمية الثانية، فمهما كان الاستعمار فجوهره واحد ولا فرق بين الاستعمار الإيطالي والفرنسي، إلا في بعض الإجراءات والتصرفات، فدعاية إيطاليا لاتهدف لتحرير تونس من الاستعمار، بل لتحل محل الفرنسيين، ورغم ذلك فإن الحزب أعاد تذكير الفرنسيين بفحوى معاهدة الحماية التي تخول التونسيين العديد من التصرقات والحقوق.

---

1. الحبيب بورقيبة، **حياته وجهاده**، ص77.

2 - A.O.M, Boite 25H32, Note: l'activite des groubements politiques en tunisie, doc N°772 Alger le 18/03/1939.

3 .**الإرادة**، العدد 328، 11 فيفري 1939.

وذكّر الحزب الدستوري القديم السلطات الفرنسية على أن:((مصلحة فرنسا الحقيقية لاتتطلب أكثر من الإشراف على سير الممالك المحمية بها، وإرشادها للرقي المادي والأدبي، وإعانتها على تكوين المراكز الحربية من بريّة وبحرية لدفع العدوان عنها، ولحفظ الاتصال بينهما، ثم الحصول لأبناء الحامية على الاختصاص بالمنح والقيام بالمشاريع العمرانية التي تقصرعن القيام بها الأمة المحمية بنفسها، ويتطلبها الرقي، وهذا يجب فيه حفظ حق الطرفين كي لاتؤول إلى الامتياز المضر بأبناء الوطن مثلما هو جار الآن))[1].

إلا أن تحليل الحزب لم يتوافق مع تحليلات بعض الأطراف في تونس، إذ أنه لم يكن منسجما مع بعض الأفراد من الدستور الجديد، ولا حتى مع الشيوعيين، الذين نظروا للصراع على أنه صراع بين القوى الفاشية المعادية للديمقراطية، والقوى الليبرالية الديمقراطية، عكس الحزب القديم الذي اعتبر أنه لايرجى من كلاهما غير الجشع والطغيان الاستعماري، وأن الصراع بينهما هدفه الأول والأخير البحث عن مناطق النفوذ وتدعيم المصالح الاقتصادية، ذلك أن الصراعات الدولية لم تكن دائرة حول ترجيح مبدأ على آخر بين الدكتاتورية والديمقراطية، بل المسألة وراء ذلك فهي تدور حول التطاحن على السيادة العالمية، بين محورين متكافئين في القوة والمعدّات.

((..فالنزاع دائر بين محورين على تقسيم خيرات الأمم المأسورة رغم أنفها وإرادة التسلط على أقطارها لاعلى ترجيح مبدأ لتحقيق راحة تلك الأمم والتنفيس عنها، كما يدعيه المهوشون من الجانبين، وعلى هذا المقياس فلا فائدة لنا نحن معاشر الشرقيين في المفاضلة بين المحورين ومنزعهما واحد))[2].

ويزكي الشيخ عبد العزيز الثعالبي هذا القول باعتباره أن المعسكرين المتصارعين على الهيمنة العالمية لايضمنان مصالح البلاد التونسية، ولا يحققان طموحها في الاستقلال، لذلك فهو يقترح على التونسيين والعرب والمسلمين، ألاّ ينحازوا إلى أي شق منهما.

---

1. **الإرادة**، العدد 328، 11 فيفري 1939.
2. **الإرادة**، العدد 385، 19 أفريل 1939.

وهكذا فإن الحزب الدستوري القديم، وبالنظر لإعتبارات محلية ودولية ارتأى الوقوف على الحياد، من الصراع الدائر بين الأطراف المتنازعة على أهبة الدخول في الحرب العالمية الثانية، وهذا الموقف للحزب كان موقفا أوليا لأننا سنلاحظ أنه ستحدث عليه تغيرات تبعا لتطورات مراحل الحرب فيما بعد.

زيادة عما ذكر فإن الحزب حمّل الطرفين المتصارعين الفاشيين والليبراليين الديمقراطيين أسباب التوتر العالمي، وخاصة سياسة الاستقطاب التي تشهدها المنطقة والمنذرة بوقوع الكارثة، وهو لايرى حلا لهذه الحالة الشاذة إلا في حل قضية المستعمرات[1].

مع بروز الأطماع الحقيقية لإيطاليا الفاشية في تونس، تغير موقف الحزب، حيث رأى الحزب أنه اليوم:((أمام خصم ثان عنيف أشدّ عليهم من ضراوة الأول))، والحياد أصبح في مثل هذه الحالة غير منطقي مادامت المعطيات والأحداث تدور حول رؤوس التونسيين دورة جوية توشك أن تصيبهم[2].

وأعاد الحزب حساباته ونظرته بناء على خلفية تاريخية قديمة، إذ جاء على لسان أحد أعضاء اللجنة التنفيذية قوله:((نحن الدستوريون القدامى ليس لنا عداوة مع فرنسا، على عكس إيطاليا التي نبغظها منذ زمن لأنها عذبت إخواننا في طرابلس، وإنه من الحماقة وفقدان الرشد أن نتمنى أن تدخل إيطاليا أرض تونس))[3].

واعتبر أن الأنظمة الليبرالية هي أقرب إليه من الأنظمة الفاشية المناهضة للمؤسسات الديمقراطية والحريات الفردية والجماعية، والقائمة على حكم الفرد، فالديمقراطية تعني ماتعني، دستورا ومجلسا تشريعيا، وحكومة مسؤولة أمامه، هذه المبادئ التي تعتبر أحد أبرز مطالب الحركة الوطنية والحزب الدستوري على وجه الخصوص.

وجاء في جريدة الإرادة أنه:((من ناحية المبادئ العامة فنرى أن فوز الدكتاتورية في هذه الجهة يزيد من موجة الطغيان الفردي الذي يلتهم اليوم الجزء الأكبر من أوروبا، ولن يزداد بذلك النظام الديمقراطي إلا ضعفا ومهانة، والنظام الديمقراطي على

---

1. **الإرادة**، العدد282، 15 ديسمبر1938.
2. **الإرادة**، العدد 286، 21 ديسمبر 1938.
3. تحليل الصحافة من 1 حتى15 ديسمبر 1938 , A.O.M, Boite 26H5, N°65

ما فيه من مساوئ وعيوب أفضل لحكم الشعوب بصفة عامة من نظام السلطة الفردية مهما كانت ظواهرها خلابة، وقد ندد الحزب بتمرد "فرانكو" واستيلائه على السلطة بدعم من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، مبديا أسفه لسقوط النظام الجمهوري وحكومة الجبهة الشعبية باعتبارها وليدة انتخاب حر))[1].

كما أن الحزب الدستوري القديم أراد أن يقدم حلولا لهذا الصراع وفقا لما يتماشى مع أحد عوامل اندلاعه، فرأى أن إجتثاث سبب الصراع هو فض مشكلة المستعمرات التي تسيطر عليها الأطراف المتنازعة بشقيها المحور والحلفاء.

وتمكين الشعوب المستعمرة من حقها في تقرير مصيرها، وخصوصا الشعوب العربية هو خير ضمان للمصالح الفرنسية من المغامرت الفاشية، ذلك أن تزايد مصلحة فرنسا في البحر الأبيض المتوسط قد أصبح بالقياس على المنافسة الدولية، أكثر حاجة إلى إحكام الارتباط بالتونسيين، وتحسين العلاقة معهم أكثرمن ذي قبل وبالأخص إثر المناورات الإيطالية الأخيرة.

وأظهر الحزب موقفه بصورة واضحة أثناء زيارة الرئيس الفرنسي دالاديبه لتونس في غرة شهر جانفي 1939، في رسالة مفتوحة وجهها إليه، فبعد أن إستعرضت الرسالة واقع الشعب التونسي، وما ألم به في الشهور الأخيرة من أحداث دامية، وطالبت:((بإطلاق سراح المعتقلين في أحداث أفريل 1938، وتمكين الشعب التونسي من مقاليد البلاد، حتى لاتكون تونس محل أطماع إيطاليا، ذلك أن قيام التونسيين بصيحة الاستنكار ضد مطامع إيطاليا لايدل بحال من الأحوال على أننا راضون على هذه السياسة، خاضعون لنيرها، ولكنه صبر الشهيد وصمت الحكيم))، ثم أضافت:((على أن حكومتكم يمكن لها أن تحرز على رضائنا، وذلك بتمكيننا من مطالبنا، وبذلك ينته كل طمع أجنبي في تونس، وبهذا لاتحرزون على مودة وصداقة مليونين ونصف من التونسيين فقط، بل تكسبون كل مودة أربعمائة مليون من المسلمين))[2].

---

1. **الإرادة**، العدد 282، 15 ديسمبر 1938.

2. **الإرادة**، العدد 298، 04 جانفي 1939.

وبعد انطلاق الحرب العالمية الثانية وإنهزام فرنسا في جوان 1940، عم الارتياح كافة طبقات الشعب التونسي، وهو شعور تلقائي وعفوي نتيجة السياسة الاستعمارية الظالمة التي عانى منها الشعب التونسي طيلة ستين سنة، لكن الشيخ عبد العزيز الثعالبي قال لمحمد الحبيب شلبي عند زيارته له حينها:((الآن آن الأوان لأن نفكر بعقلنا لابعواطفنا... لقد انهزمت فرنسا وأصابتها ضربة قاصمة وهذا لصالحنا، ولكن وبعد... إن انتصار ألمانيا حليفة إيطاليا التي لم تخف مطامعها الاستعمارية في تونس، معناه أن تونس ستكون من نصيب إيطاليا عند تصفية تركة فرنسا الاستعمارية...ولذا ينبغي أن نفكر بجد في مستقبلنا بعيدا عن العاطفة والانفعال، ويظهر لي أن إنتصار أنكلترا في هذه الحرب، وإن كان أمرا بعيد الاحتمال الآن، هو أجدى من إنتصار ألمانيا، وهذا على كل حال هو أهون الشرين))[1].

ولم يكتف الشيخ بالأمنية التي تراوده في انتصار انكلترا بل أن الثعالبي دخل في تواصل معها، من خلال العلاقة الحميمية التي كانت تربطه بالانكليز، إذ كان يأمل أن يغير فيهم موقفهم بتوفر الظروف الجديدة لاسيما أن موقفهم في بلاد المشرق . المسألة اللبنانية والسورية . كانت تذهب في اتجاه التصدي للعنجهية الاستعمارية الفرنسية[2].

وبعد فشل الهجوم الجوي الذي شنته ألمانيا على الجزر البريطانية خريف 1940، أظهر الشيخ الثعالبي سرورا بذلك وصرح لمحمد الحبيب شلبي الذي زاره أواخر شهر أكتوبر 1940:((الآن بدت علامات هزيمة ألمانيا في هذه الحرب... فثبات بريطانيا وصمودها في هذه الحرب بواسطة القوة الجوية التي ظهر جليا أنها في مستوى القوة الجوية الألمانية، هذه الأمور ستكون حاسمة لهذه الحرب... ذلك أن أمريكا سوف تدخل هذه الحرب إلى جانب بريطانيا طال الزمان أو قصر، لأنها لاتسمح لألمانيا ببسط سيطرتها على القارة الأوروبية فيختل بذلك التوازن الدولي لفائدتها، وتصبح المصالح الأمريكية مستقبلا معرضة للخطر))[3].

---

1. محمد الحبيب شلبي، المرجع السابق، ص133.

2 الكراي القسنطيني، "الأوضاع السياسية غداة دخول الحلفاء إلى تونس" ، **م. ت. م**، العدد23-24، نوفمبر1981، ص258.

3 . محمد الحبيب شلبي، المرجع السابق، ص 134.

وحتى أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب فقد انقسموا إلى فريقين: إنحاز فريق هام منهم إلى هذا الرأي المتعاطف مع المحور، كالأمين العام للحزب صالح فرحات، والشاذلي الخلادي، والمنصف المنستيري، ومحي الدين القليبي، أما الأعضاء الآخرون وهم: الدكتور أحمد بن ميلاد و محمد الصالح ختاش، ومحمد الحبيب شلبي، فقد إنحازوا إلى رأي الشيخ الثعالبي، أما أتباع الحزب فكانوا كلهم منحازين إلى التيار الشعبي الجاري، إلا بعض الشباب الدستوري المتأثر بشخضية الشيخ عبد العزيز الثعالبي ورأيه[1].

أما الدستور الجديد فعندما سقطت فرنسا تحت ضربات الألمان في سنة 1940، انتهز هذه الفرصة ليتقدم وفد منه برئاسة الحبيب ثامر بمذكرة في 20 جوان 1940 إلى الباي طالبين منه إعلان سقوط الحماية، وإطلاق سراح المعتقلين، ووافق المقيم العام الفرنسي على تخفيف الضغط بعض الشيء، فأفرج عن بعض الزعماء مع تحديد إقامتهم، ولكنها لم تلبث أن بادرت سلطات "فيشي" إلى اعتقال الحبيب ثامر ورجال المكتب السياسي للحزب[2].

وأجرى الدستور الجديد العديد من الاتصالات خاصة مع القنصل الأمريكي، وستكون هذه الاتصالات التي باشرها الديوان السياسي من أجل تبليغ مطالبه للحلفاء سببا لنقمة الفرنسيين عن أعضاء الديوان لتنزل عليهم القمع مما أدى بالبعض منهم للتخفي والهجرة، وظل البعض يواصل العمل، وأعادوا ثانية الاتصال بفرنسا ومنهم بورقيبة[3].

لكن هذه التصرفات التي قامت بها سلطات الحماية لم توهن عزم الوطنيين التونسيين، الذين حاولوا استغلال الفرصة لرفع مطالبهم إلى الأطراف المشاركة إلى جانب فرنسا في الحرب، واعتبروا أن هزيمة فرنسا وهن وضعف ربّما سيجبرها على الرضوخ لمطالبهم مخافة فتح جبهة أخرى عليها في تونس ، وقد تصاعد نشاط الدستوريين في هذه الفترة بفعل وصول محمد المنصف إلى منصب الباي ، وهو المعروف بتعاطفه مع الحركة الدستورية منذ نشأتها مطلع العشرينيات من خلال

1 . محمد الحبيب شلبي، المرجع السابق، ص134.

2. اسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص110.

3 . الكراي القسنطيني، المرجع السابق، ص . ص261. 263.

محاولته مساعدة الحزب الدستوري في بداية عهده، وبوصوله للحكم ستدخل تونس مرحلة أخرى من مراحل الصراع بين سلطات الحماية والحركة الوطنية في ظروف دولية متأزمة، سمتها الحرب بين الحلفاء والمحور،خاصة وأن تونس كانت مسرحا لوجود جيوش الطرفين على أرضها،وهو ما سيكون له دور في تفسير مواقف الوطنيين إزاء سلطة الحامية.

7. الحركة المنصفية:

إثر وفاة ابن عمّه البشير باي تقلّد محمد المنصف باي[1] الحكم يوم 18 ماي 1942، دون أن تعترضه مشاكل، وقام بالتنصيب أحمد باي، وبعد وصول المنصف إلى منصب الباي حدثا ملحوظا، وقد نشأ عنه تيار قوي من التعاطف، وخصوصا الأمل في التغيير، فلقد كان عهد أحمد باي الثاني(1929- 1942)، من أطول العهود وأضناها في تاريخ تونس، لمّا عاناه التونسيون وما لاقوه من إجراءات قاسية من سلطات الحماية[2].

ولم تدخل الحرب ولا هزيمة فرنسا وهدنة 1940 أي تغيير على الوضع في تونس، وفي اليوم ذاته الذي نصب فيه محمد المنصف باي على تونس، صدرت أحكاما على بعض التونسيين، وكانت الأسرة المالكة الحسينية بأشد الحاجة إلى تغيير صورتها التي اسودّت في عيون الشعب اللامكترث والضَجر من تعاقب الملوك الشكليين، الذين يجزون من أجل التوقيع على أوامر يقع تقريرها في البيت الفرنسي، ومن أجل القيام

---

1. محمد المنصف: هو محمد المنصف بن الناصر الحسيني، من آخر البايات الحسينين في تونس، ولد في 4 مارس 1881، تمت تسميته وليا للعهد يوم 30 أفريل 1942، واعتلى العرش الحسيني يوم 19 جوان 1942 خلفا لابن عمه أحمد باي، اشتهر قبل توليه الحكم بالدور السياسي المهم الذي لعبه خاصة إبان أحداث 1922، كما عرف بمواقفه ومساندته لأعضاء الحزب الدستوري دافعا والده محمد الناصر لإستقبالهم سنة 1922. بعد صعوده إلى سدة الحكم لم تتل تصرفاته رضى الحكومة الفرنسي، خاصة بعد تشكيله حكومة محمد شنيق، وتسمية وزراء وطنيين فيها، وتقديمها المطالب إلى الحكومة الفرنسية يوم 2 أوت 1942، وبعد دخول الحلفاء إلى تونس لجأت السلطات الفرنسي لخلعه ونفيه إلى الجزائر في 14 ماي 1943، ثم إلى بلدة "بو" بفرنسا سنة 1943، وظل منفيا حتى وفاته في غرة سبتمبر 1948، ودام حكمه لتونس من 19 جوان 1942 حتى 14 ماي 1943.

- للمزيد انظر: حمادي الساحلي، **فصول في التاريخ والحضارة**، ص- ص420-425.

2 . سعيد المستيري، **المنصف باي الحكم والمنفى**، ترجمة: هشام القروي، ط1، تونس، دار الأقواس، 1991، ص . ص23 . 24.

في الحفلات التقليدية والرسمية بتوزيع نياشين الافتخار حسب قائمات كتبت في المكاتب الفرنسية[1].

هكذا فقد كان مجيئ محمد المنصف الباي إلى الحكم - وهو الذي علقت عليه آمال اتونسيين للتغيير، نظرا لسبق ميله وتعاطفه مع الحركة الدستورية- محاطا بهالة ومسبوقا بشهرة لها أكثر من مبرر، وانطلاقا من هذا حاول الباي الجديد الإنجاز تدريجيا لخطة تتوزع على النحو التالي: ((- استعادة مجد السلالة الحاكمة، واستعادة سيطرتها على المؤسسات والإدارات التونسية الصرفة.

-استجلاب تعاطف الجماهير وولائها المطلق بوضع حد للتجاوزات حتى يسود العدل.

- وفي الأخير العمل على جعل سيادة الباي تتفوق وتتجاوز سيادة السلطات الفرنسية))[2].

ومنذ جلوسه على العرش اتضح سلوكه من خلال حركات وتصريحات غير منتظرة، ولا متوقعة في المراسيم، فقد ألغى تقبيل اليد بالنسبة للتونسيين، ولم يبق سوى المصافحة باليد أو العناق، ثم أنه أصبح يخاطب الشعب مباشرة، ومن قبل لم يكن البايات يتحدثون إلى العموم، وعزم على زيارة المناطق المختلفة من البلاد وخاطب القيّاد الذين دعاهم إلى دار الباي بقوله:((ممثليّ الوحيدون في البلاد، ولا أنكر أنكم لستم أحرارا في عملكم بسبب تدخل المراقبين المدنيين، ولكن لاتنسوا أنكم تمثلونني وأنني الملك، أما المراقبون المدنيون فهم يتبعون أوامر الإقامة العامة، فإذا أزعجكم أحدهم لاتترددوا في المجيء لإعلامي))[3].

ولم يكتف بهذا فحسب بل أن تنقلات الباي وتصريحاته أصبح ينظر إليها بأنها تتحول إلى ممارسة حقيقة للسلطة من طرفه، فالأماكن العامة صارت: ((تتزين بأعلام الباي استثنائيا تقريبا، حتى لانقول أعلام تونسية، ومواقف وأحاديث الباي رسمية

1 . نفسه، ص29.

2 . Roger Casemajor**, L'action Nationaliste en Tunisie pacte fondamontal De M'hamed Bey à la mort de Moncef bey** 1857 -1948, Tunis, 1948, p178.

3 . سعيد المستيري، المرجع السابق ، ص45.

وديماغوجية في آن واحد، إنها خطب أحيانا عنيفة ذات طابع سياسي معاد لفرنسا تذيعها مضخمات الصوت على جموع متحمسة))[1].

وفي مطلع شهر أوت 1942 استقبل المنصف باي رسميا ممثلي الحزبين السياسيين الدستور القديم والجديد، وقال إنه قلق جدا بسبب الخلافات والنزاعات بين التنظيمين، وطالبهما بالوحدة حتى أن روجي لي تورنو -Roger Le Tourneau . كتب بأنه:((مع المنصف باي سيكون العرش مبعث توكيد الوطنية التونسية))، ويضيف قائلا:((في غضون بضع أسابيع أصبح الباي زعيم الوطنية التونسية))[2].

وما يدل على تمسك المنصف باي بقضايا وطنه، تقديمه في 8 أوت 1942 للمقيم العام الأميرال استيفيا مذكرة لينقلها إلى رئيس الدولة الفرنسية الماريشال بيتان متزعم حكومة فيشي، تتضمن المطالب الستة عشرة التي يراها العاهل التونسي ضرورية في تلك الفترة، ومن أهمها تكوين مجلس تشريعي استشاري وتمكين التونسيين من المساهمة في المجالس البلدية وارتقاء الموظفين إلى جميع المناصب الإدارية، والمساواة في المرتبات بين التونسيين والفرنسيين، وإقرار إجبارية التعليم ونشر تعليم اللغة العربية في جميع درجات التعليم وتأميم جميع المؤسسات ذات المصلحة العامة، كما رجا من المقيم العام التدخل لدى الحكومة الفرنسية لإطلاق سراح المساجين الدستوريين المعتقلين في سجون تونس والجزائر وفرنسا، وإعادة تنظيم الإدارة المركزية في إطار تونسي، وعودة المراقبين المدنيين إلى وضعيتهم القانونية الأصلية واكتفاؤهم بدور المراقبة[3].

ولم يكتف المنصف باي بذلك فقط بل قام بجولات في ضواحي مدينة تونس بغرض النظر في الحالة التونسية بصورة ميدانية، وإبراز تمسكه بقضايا شعبه وأمته، وكان ينوي القيام بزيارات أخرى لكن التطورات وظروف الحرب ستمنعه من القيام بذلك.

---

1 - Roger Casemajor, Op.cit, p180.

2- Roger Le Tourneau, **Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulman** , 1920-1961, paris, colin, 1962, p97.

- وللإشارة فقد كان لي تورنو مدير التعليم العمومي في تونس حينها.

3- حمادي الساحلي، المرجع السابق ، ص169.

وهكذا فإن هذه المطالب الخاصة التي رفعها الباي تنادي بإحترام سيادة تونس، وإرضاء رغبات الشعب، فتظاهرت الحكومة الفرنسية إزاءها بالرغبة في الاستجابة إلى مطالب الشعب التونسي، وهذا ربما يعود إلى للظروف التي تمر بها فرنسا حينها، إذ تبيّن مع الأيام أنها كانت مجرد وعود.

وعند دخول الألمان والإيطاليين إلى تونس في يومي 9 و10 نوفمبر 1942، أعلنوا تجنيد اليهود في الخدمة المدنية، فاعترض المنصف باي عليهم بأن اليهود التونسيون من رعاياه[1].

وأظهر الشعب تعاطفا صريحا مع الوافدين الجدد، ساهم في ترسيخه سلوك العسكريين الألمان، ومن جهته المنصف باي وبلاطه والإدارة التونسية، فإن الثغرة بدأت تبرز بين الذين يميلون إلى ألمانيا والذين يميلون إلى الحلفاء، رغم وجود اتفاق حقيقي من أجل إعلان الحياد رسميا.

أما الحزب الدستوري القديم فقد اهتمت لجنته التنفيذية بمساندة المنصف باي وإتباع سياسته، وكان أملهم دوام العرش وتشريكهم في الوزراة، الأمر الذي سيتم فيما بعد فعلا، ولم يستشيروا الشيخ الثعالبي في قبولهم المناصب الوزارية التي استلموها، أما الشيخ فقد انعزل خاصة وأن العمل السياسي تجمد، وكانت تخامره فكرة انتصار الحلفاء في هذه الحرب، وصرّح يوما عند رمي القوات الألمانية لندن بالصواريخ :((إن ألمانيا يمكن أن تهدم لندن، لكن لايمكنها تهديم بريطانيا))، ووقف الشيخ الثعالبي صراحة ضد الفاشية، رغم إلحاح حفيد أحد أهم أصدقائه الشيخ الأمين الحسيني الذي جاء لمراودته في مساندة ألمانيا فتخلص بتصريحه:((فليعلن هتلر استقلال تونس مسبقا))، ولم يرد الثعالبي كذلك على رسالة دعوة يوسف بحري من إذاعة برلين[2]. وبالنسبة للدستور الجديد فموقف الديوان السياسي لم يكن بعيدا عن موقف اللجنة التنفيذية، إذ أنه ساند بدوره مساعي الباي محمد المنصف، والمطالب التي رفعها لحكومة فيشي، وساند كذلك محمد شنيق الذي

1.- أحمد بن ميلاد، المرجع السابق، ص441.

2. - نفسه ، ص442.

يرأس الحكومة حينها، بعد أن تم تشكيلها في بداية جانفي 1943، وضمت في عضويتها ممثلين عن الديوان السياسي واللجنة التنفيذية[1].

وعدَ تنصيب هذه الوزارة تغيرا كبيرا لأن الباي لم ينتظر موافقة السلطات الفرنسية على ذلك حتى اعتبر أنه:((لم يكن هذا التجديد حسب ما كان يقال في البلاط آنذاك مجرد ثورة قصر، ولكنه كان عبارة بداية لتحول سياسي ضخم سيحدث في البلاد))[2].

ولذا فقد أحدث تشكيل وزارة شنيق ردودا مختلفة، فاختيار رجال الوزارة نشأ عنه شعور بالدهشة في الأوساط الوطنية، وحتى في البلاط الملكي نفسه، وكانت فكرة المنصف باي الأساسية متمثلة في إنشاء كتلة وطنية حقيقة حول العرش تمكن التونسيين من الاجتماع في صف واحد، وبالتالي يكف الشقاق بين الدستوريين القدامى والجدد وبالتالي إدخالهم في فريق وزاري واحد يترأسه محمد شنيق، في ظل الظروف العصيبة التي كانت تعيشها تونس في غمرة الحرب العالمية الثانية.

وقد رحبت البلاد على العموم بتشكيل الوزارة الجديدة، وأثارت الإجراءات الأولى التي اتخذها الوزراء الجدد أملا كبيرا باتجاهها وجهة التطلعات الوطنية، لإلغاء الثلث الاستعماري، وإلغاء قانون 13 نوفمبر 1938 حول الأوقاف وحماية الفلاحين الصغار من الطرد والإقصاء بفضل القانون الجديد، وتنفيذا لتوجيهات الباي وبالاتفاق مع حسين باي، أعلن الوزير الأكبر برنامج حكومته، الذي يمكن أن يتلخص في ثلاثة أهداف فورية:

1. الحصول على إطلاق سراح كل المناضلين والزعماء الوطنيين في تونس وخارجها[3].

1- A.D.N, Boite1868, Rapport en date 07/01/1944 . ضمت الحكومة صالح فرحات ومحمود الماطري.

2- Roger Casemajor, Op.cit ,p188.

3 - كان السجناء التونسيين موزعين على العديد من المناطق داخل تونس وخارجها حسب القائمة التي قدمت للمنصف باي في شهر أوت 1942 كالتالي:- المساجين المعتقلين في الخارج بفرنسا: وقع نقلهم من معتقل تبرسق إلى مارسيليا في مارس 1940، لكي تقع مقاضاتهم أمام محكمة مارسيليا العسكرية ، ويبدو أنهم استفادوا من بعض التخفيف يوم 1940/10/30.

- ففي برج سان نيكولا بمارسيليا: الحبيب بورقيبة، محمود بورقيبة، صالح بن يوسف، سليمان بن سليمان، علي البلهوان، المنجي سليم، الهادي نويرة.

- في تريتز ببوش ديرون: اعتقال مع الرقابة الإدارية: علي الدرغوثي، الهادي عطية، عيسى الصخري، الحبيب بوقطفة، البشير بن يوسف، حسونة الزوالي، علالة العويتي.

- . في معتقل لامبيز بالجزائر: تم إيقافهم في نوفمبر 1939، وإدانتهم يوم 1940/02/14 من أجل التخريب في حصن تكنة القصبة، وإعادة تكوين الحزب وهم: الباهي الأدغم، الهادي السعيدي، الهادي خفشة، حسونة القروي.= =

2ـ تحرير السيادة التونسية من ربقة الهيمنة التي خنقتها والعودة إلى تطبيق سليم للمعاهدات على مستوى الإدارة وأجهزة الدولة.

3. الحفاظ على حياد دقيق بين كل المتحاربين[1].

وانطلاقا من هذا البرنامج فإن الدستور الجديد ساند هذه الإجراءات، وجرت اتصالات بينه وبين البلاط الحسيني على إثر رجوع الحبيب بورقيبة إلى تونس في شهر أفريل1943 عقب إطلاق سراحه، لتشكيل حكومة جديدة، تضم من بين أعضائها الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، وبعض الشخصيات الممثلة للنخبة التونسية، وفشلت هذه المساعي لإعتراض السلطة الفرنسية والألمانية عليها[2].

ورغم أن المنصف باي اختار سياسة الحياد تجاه القوتين المتصارعتين المحور والحلفاء، ورغم أن روزفلت – Franklin Delano Roosevelt -[3] استشار المنصف باي في دخول الحلفاء وعبور جيوشهم الحدود الجزائرية - التونسية ، وانتظره

= =. الموزعون بين السجن المدني بتونس، ومعتقل بورتو فارينا: أدينوا من أجل عمليات تخريبية في ثكنة القصبة، وتحطيم أعمدة هاتفية وهم: محمد بن عمارة، فتحي الزليطي، يوسف بن عاشور، عمر بن عبد السلام، الجبلاني جرتيلة، البشير زرق العين.

- جماعة المطاوة: وبالخصوص محمد الأصغر جراد، حسن الصيد، عمر قمودة، وقع إعتقالهم في أوت 1941، من أجل عمليات تخريبية متنوعة.

الرشيد إدريس، حسين التريكي، سليمان آغا، مبروك عبد الصمد وقع اعتقالهم في أوت1941.

- وكان الحبيب ثامر والطيب سليم قد اعتقلوا ببن قردان بينما كانا يحاولان الالتحاق بليبيا وذلك يوم21جانفي1941.

وكان مساجين مارسيليا قد أفرج عنهم الألمان يوم 20 نوفمبر 1942، ولكنهم لم يعودوا إلى تونس سوى في فيفري 1943، وسيطلق سراح المعتقلين في السجن المدني بتونس وبورتوفارينا يوم 1ديسمبر 1942، وسيقوم بذلك الأميرال الفرنسي ايستيفيا حتى لايستفيد الألمان من تحريرهم، ولن يفرج عن مساجين لامبيز سوى في شهر ماي 1944 بأمر من ديغول. للمزيد انظر: سعيد المستيري، المرجع السابق، ص . ص48. 49.

1- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص84.

2- أحمد بن ميلاد، المرجع السابق، ص442.

3- فرانكلين ديلانو روزفلت(30 أفريل 1882. 12 أفريل 1945): الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، وكان ينتمي للحزب الديمقراطي، تولى الحكم من تاريخ 4 مارس 1933، حتى 12 أفريل 1945، وذلك لأنه أعيد إنتخابه ثلاث مرات، صنّف من أعظم ثلاث رؤساء لأمريكا عاصر الحرب العالمية الثانية، حيث قاد الحلفاء إلى النصر.

أسبوعا، وفي غياب رد الباي اقتحمت جيوش الحلفاء الأراضي التونسية، ولم تراع حرمة الباي الذي كان بمقر شتواه بحمام الأنف، فأمطروا مدينة المرسى وحمام الأنف مقر الباي، وخاصة مدينة حمام الأنف التي اتخذتها قوات المحور آخر خط للدفاع[1].

ودخلت جيوش الحلفاء تونس يوم السابع ماي 1943، وكانوا مدفوعين بروح الانتقام من الأهالي، فالسلطات الفرنسية أرادت فسخ صورة الهزيمة التي أحيطت بها خلال احتلال الألمان لتونس، واسترجاع هيبتها المسلوبة أمام الرأي العام، الذي أظهر في عمومه ميلا للألمان والمحور، ولذا فإن تصرفات القوات الفرنسية بعد دخول الحلفاء إلى تونس كانت ردودا انتقامية وعنيفة تجاه الأهالي التونسيين.

وكانت أول خطوة أقدمت عليها السلطات الفرنسية إثر دخول الحلفاء أرض تونس، هي إقالة محمد المنصف باي، وإعتقاله ونفيه إلى الأغواط بالجزائر، وكانت بذلك تريد الانتقام منه ومن مواقفه الوطنية، وعملت على إبداله بباي أكثر طواعية وخضوعا لأوامر سلطة الحماية[2].

وهذه الخطوة التي أقدمت عليها فرنسا ستكون سببا لإستعادة حزبي الدستور وغيرهما من التشكيلات نشاطها، لمواجهة هذه الأزمة التي حلت بالعرش الحسيني، وستقوم بمساع حثيثة للدفاع عن المنصف باي، ورفع المطالب التونسية من جديد، ويضاف لها مطلب إعادة الباي لمنصبه.

فنفي الباي يعد ضربة موجهة إلى شخصه وإلى الشعب التونسي، لأنهم التمسوا الأمل الذي ربما يعيد للتونسيين حقوقهم فيه، من خلال ماقام به بعد توليه العرش، لكن السلطات الفرنسية زعمت أن له علاقات بالمحور والألمان، رغم حرصه على إتباع سياسة الحياد من الطرفين المتنازعين في الحرب، لكن محاولته ممارسة سلطته بصلاحيات كاملة، وتقديمه لمطالب التونسيين باسمه، واستعماله وتقريبه الوطنيين في

---

1. أحمد بن ميلاد ، المرجع السابق، ص442.

2. نفسه، ص443.

- وكان القرار قد نفذ بعد مناقشات لتنازل الباي عن العرش طواعية، ولكنه لم يقبل ذلك، فقرر عزله ونفيه بداية من يوم الجمعة 14 ماي 1943، وحمل على طائرة إلى الأغواط بالجزائر، وصدر قرار من الجنرال جيروا يعلن فيه خلع المنصف باي في نفس اليوم.

للمزيد انظر: حمادي الساحلي، مرجع سابق، ص311.

الوزارة التي شُكلت، فنظرت إليها سلطات الحماية على أنها منازعة لصلاحياتها التي تمثلها في تونس، ولذا لجأت إلى خلعه من منصبه.

وبالنسبة للحزب الدستوري الجديد نجد أن الديوان السياسي قد دخل في ركود، حيث إختفى الحبيب بورقيبة خوفا من إعتقاله، إثر الحملة التي شنتها السلطات الفرنسية، بعد رجوعه إلى تونس، وبارح العديد من أعضاء الديوان تونس نحو إيطاليا، ثم توجهوا إلى المشرق سرا، بعد أن استحال عليهم المكوث في ظل الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها سلطات الحماية، وقدمت مقابلها بعض التنازلات للتونسيين، كزيادة عدد أعضاء المجلس الكبير، وعدد الوزراء التونسيين[1].

رغم أن بورقيبة قد حاول الاتصال بالحلفاء وخصوصا الأمريكيين، والاستنجاد بهم حتى يخفف الوضع في تونس، وتعاد سلطة الباي في ظل التوافق مع قوات الحلفاء، وما يقدمون عليه، لكن كل ذلك لم يكلل بالنجاح لإنشغال الأطراف المتحالفة بالحرب من جهة، ولعدم الرغبة في مخالفة فرنسا من جهة أخرى[2].

أما الشيخ عبد العزيز الثعالبي فقد حاول إعادة الحركة السياسية بعدما تفرق من حوله عناصر اللجنة التنفيذية، واشتد به المرض وضعفت قواه، إلى أن أدركه الأجل المحتوم يوم الفاتح من أكتوبر 1944[3].

وكانت السلطات الفرنسية بعد خلع الباي لجأت لملء الفراغ بتعيين أمينا عام بدله يتمتع بأكثر صلاحيات الباي، وهذا ما فتح باب المعاناة مرة أخرى على التونسيين، فأصبح من السهل إتهام أي منهم بالتعاون مع المحور[4].

وبعد فترة لجأت سلطة الحماية إلى تنصيب محمد الأمين بايا جديدا على تونس، فنظر إليه التونسيون على أنه ليس كفئا للمنصف، الذي اعتبروا أنهم خسروه مقابل تعيين شخص ضعيف الإرادة مسالم، وكان بحاجة إلى الفرنسيين ليثبتوه على العرش

1- Roger Casemajor, Op.cit, P317.

وكان كانت قيادة الحزب الجديد متكونة من: صالح بن يوسف، المنجي سليم، الهادي نويرة، علي البلهوان، سليمان بن سليمان.

2- A.D.Nantes, Boite1876/2, Rapport en date,05/08/1943.

3- . أحمد ميلاد، المرجع السابق، ص444.

4- اسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص111.

أكثر من حاجته لأهل البلاد، ولذلك لم تعترف البلاد بإمارة محمد الأمين بل عدته مغتصبا، وظلت تعتبر المنصف الأمير الشرعي، وتطالب بإرجاعه إلى العرش.

وهكذا أصبح المناخ السياسي في تونس يتميز باحتقان وتأزم شديدين فالسلطات الاستعمارية بعد استعادتها لتونس، لم تكن لها ثقة كبيرة لا في التونسيين ولاحتى في حلفائها الأمريكان والأنجليز، حيث كانت تشك في نواياهم تجاه محميتها، وذلك لعلمها بالاتصالات التي كانت تجري بين الاستخبارات الانجليزية والشيخ الثعالبي، وهو على فراش المرض الذي أودى بحياته، واتصالات بورقيبة بالأمركيين وغيرهم، فأقامت إدارة الأمن بأمر من المقيم العام الجنرال ماست نفسه حراسة مضيقة على منزل الشيخ لمراقبة الزائرين الذين يستقبلهم مراقبة دائمة منذ أواخر شهر ماي 1943، قصد البحث عن أي دليل يمكن أن يفيد بوجود هذه الاتصالات، ومعرفة مقيميها، واستطاعت التأكد من ذلك[1].

وفي هذا المناخ السياسي بالذات نشأ نوع من التقارب بين مختلف التيارات والقوى السياسية بالبلاد التونسية، أخذ شكل جبهة وطنية جمعتها المطالبة بإعادة محمد المنصف إلى عرشه، وقد ضمت هذه الجبهة الدستوريين من أتباع الديوان السياسي، واللجنة التنفيذية والمستقيلن، ومشايخ جامع الزيتونة، وأعضاء المجلس الكبير، وأعضاد المنصف باي السابقين، وأصدقائه وأمراء العائلة الحسينية بحيت شُكلت في البلاد حركة سياسية مهمة عرفت باسم " الحركة المنصفية"، ولم يظهر لهذه الجبهة العداء غير الحزب الشيوعي التونسي، الذي ظل يردد اتهامات الحزب الشيوعي الفرنسي للمنصف بالتعاون مع المحور، ونعته بالفاشية، وبقي يتهجم على قادة الحزبين الدستوريين القديم والجديد، وخاصة صالح فرحات وبورقيبة ومجموع اللاجئين إلى أوروبا وينعتهم بالخيانة.

وكان الحزب الدستوري القديم من أهم العناصر الأساسية المشكلة لتركيبة الحركة المنصفية ، بل لقد ربط قادة الدستور القديم قضية المنصف باي بقضية تونس ، ومنهم مدير الحزب الدستوري القديم محي الدين القليبي الذي أصدر كتابا بعنوان:" مأساة عرش"

1- A.D .N., Boite1866, 2éme versement protectorat Tunisie, lettre de résident général Masset à la direction de la sureté publique,Tunisie, le 19/05/1944.

سرد فيه كل تفاصيل حادثة خلع الملك محمد المنصف، وأورد فيه الجوانب القانونية للقضية، وأطلق من خلاله صرخة استنجاد موجهة إلى كبار المسؤولين السياسيين في المشرق العربي، وإلى الضمير العالمي، يطلب منهم التدخل لإرجاع الحق إلى ذويه.

ولقد أصدر إلى جانب هذا الكتاب مذكرة قدمها إلى أعضاء جامعة الدول العربية جاء فيها:((أتشرف يا أصحاب السعادة بأن أضع بين أيديكم باسم اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري، هذه الحقائق عن قضية جلالة ملك تونس، الذي خلعته السياسة الفرنسية الغاشمة، وأعتقلته في مدينة بو، مؤملين أن نجد منكم في ميدان الجامعة العربية، وفي وطنكم الشقيق حكومة وشعبا كلمة الحق، وصرخة الاستنكار والاحتجاج ضد سياسة الاستعمار الفرنسي، تشدون بها أزرنا في المقاومة وتؤيدوننا في جهادنا لاستبقاء المغرب عربيا للعرب الميامين، وتجاوزها منطقة اضطهاد الشعوب إلى اضطهاد الملوك، وامتهان الكرامة العليا، كرامة الدولة وناموس الحكم، بل هي قضية الذاتية التونسية، التي لم يُبق منها الاكتساح الاستعماري إلا رمزها الماثل في العرش التونسي، وحادثة خلع الملك المنصف وإعتقاله، هي في نظرنا المعركة الأخيرة التي يقوم بها الاستعمار للقضاء على الذاتية التونسية، وإزالة الفرق بين شكل الحكم في فرنسا وشكل الحكم في تونس، ليسهل الامتزاج ويتم الابتلاع، ولكي تنفرد السلطة الفرنسية في تونس بالحكم المباشر، ومن هذه الناحية كان للقضية التونسية أهميتها وخطورتها))[1].

وبهذا وضح مدير اللجنة التنفيذية للدستور القديم ماذا يمثل عزل الباي محمد المنصف عن منصبه، وتعيين بدلا عنه، بالنسبة لهذا الحزب وحتى للتونسيين عموما، وربط قضية الملك بالذاتية التونسية ورموزها، ليظهر خطورة إقدام فرنسا على هذا الأمر إعتمادا على حجج واهية متمثلة في تعامله مع المحور دون اثباتات واضحة، أو عدم ردعه لرعاياه الذين أظهروا تعاطفهم مع المحور نتيجة قسوة السياسة الفرنسية عليهم.

وقدم القليبي ردا على الحجج التي اعتمد عليها الفرنسيين، وبيّن الكيفية التي تم بها خلع الباي بأن: ((الجنرال " جيرو" عمد إثر احتلال جيوش الحلفاء لتونس في 14 ماي

1. عبد القادر القليبي، المرجع السابق، ص291.

1943، في حماية قوة مسلحة طوق بها قصر الملك، وبثها في الطرق الموصلة إليه ثم اقتحم القصرعنوة وأخذ منه الملك بالقوة، وأرسله على متن طائرة إلى صحراء الجزائر المحرقة حيث بقي معتقلا هناك ثم إلى "تنس" ثم إلى بلدة "بو" بفرنسا...وكانت التهمة التي ألصقت به هي تعاونه مع جيوش المحور اثناء احتلالها للقطر التونسي، إلا أن التحقيقات التي أجريت من طرف الفرنسيين والحلفاء أثبتت عدم وجود هذا التعاون، بل أثبتت مقاومة جلالته لكثير من أعمال دول المحور، وعدم إجابتهم لما طلبوه منه في الوقت الذي كان ممثل فرنسا الأميرال " ايستيفيا" يقوم لهم بكل مايطلبونه تنفيذا لأوامر حكومة" فيشي"، والحقيقة أن الاستعماريين الفرنسيين نقموا على جلالته استنكاره لسياسة ابتلاع الذاتية التونسية من طرف الفرنسيين، وذلك باحتلال الموظفين الفرنسيين لكل الإدارات التونسية، وإزاحة التونسيين عنها، وعن مقاعد النفوذ فيها، حتى أصبحت فرنسية لحما ودما، فعز ذلك على جلالته، وأنكر عليهم فنقموا عليه هذا الانكار وكان جزاءه عندهم اتهامه بتلك التهمة، وإزاحته عن العرش))[1].

هكذا فإن الحزب الدستوري القديم اعتبر قضية الملك المنصف باي قضية كل التونسيين، وعدها من أهم المسائل التي يجب على الحزب المطالبة بحلها من خلال إرجاع صاحب العرش لعرشه، أكثر من هذا فقد اعتبرها ذات صلة وثيقة بالذات التونسية، لأن الباي أحد رموز الوطن والإعتداء عليه يعد امعانا في الإعتداء على كل التونسيين، لذا سيكثف الحزب نشاطه في الإطار بالتنسيق مع العديد من التشكيلات والشخصيات التونسية التي شاركته نفس الرأي.

---

1. نفسه، ص . ص 291-292.

انظر : مذكرة تتعلق بقضية جلالة ملك تونس محمد المنصف باي، مقدمة من مكتب استعلامات اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي القديم إلى أعضاء جامعة الدول العربية الملحق رقم(06).

الخلاصة:

بعد فشل الشيخ عبد العزيز الثعالبي في مسعاه الوحدوي بين الدستور القديم والدستور الجديد إزدادت حدة التوتر بين الطرفين وأتباعهم سواء في العاصمة تونس أو في المدن الأخرى، وفي غمرة هذه الأحداث كان الدستور الجديد يعمل من أجل إكتساح الساحة الوطنية في تونس وذلك بالإقدام على أعمال يخطف من خلالها تعاطف التونسيين ويحسم معركته مع الدستور القديم بإكتساح الساحة ومضاعفة عدد مناضليه، وتَأتى له ذلك من خلال أحداث أفريل 1938.

وهاته الأحداث كانت نتاجا لمسببات عدة، كالمتابعة القضائية للدستوريين، وماوقع في بنزرت في جانفي 1938 إثر نفي النقابي حسن النوري، واستمرار الحملات الاستفزازية التي كانت تقوم بها سلطات الحماية، فزادت رغبة الدستوريين الجدد وعلى رأسهم بورقيبة في إزعاج الإدارة الاستعمارية، خاصة وأن تونس كانت تعرف أزمة اقتصادية واجتماعية، وما كانت قضية علي البلهوان ومحاضرته في المعهد الصادقي لتحريض الشباب على الكفاح إلا سببا مباشرا عملت من خلاله سلطات الاحتلال على إعفائه من التدريس بالمعهد، فتفاقمت سياسة القمع وامتدت لتشمل عددا من قيادات الدستور الجديد كصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان وغيرهم.

فأدى ذلك إلى تظاهر التونسيين بقرار من الدستور الجديد للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، فكانت المواجهة بين التونسيين وقوات الحماية الفرنسية، فكانت النتيجة دموية الأحداث وسقوط عدد من القتلى والجرحى زيادة على إتساع دائرة المعتقلين.

أما الدستور القديم فإن موقفه من هذه الأحداث كان باهتا لكونه لم يرد التورط فيها والإكتفاء بمراقبة الوضع عن بعد، وهو ما يعد موقفا سلبيا لأن نتائج هذه الأحداث انصبت على التونسيين وهم قاعدة انطلاق الحزب، ودافعه لتوسيع نفوذه بينهم، فإذا كان موقفه متفرجا ملاحظا، يعني ذلك أن الحزب القديم لم يستطع فهم حقيقة الأحداث، وبذلك لم يقدر على اتخاذ موقف في مستواها، والمبرر الذي نجده للحزب القديم هو رغبته في البعد عن المواجهة المباشرة مع السلطات الاستعمارية.

وقد حمل الحزب الدستوري القديم مسؤولية ما ترتب عن أحداث أفريل 1938 للحزب الدستوري الجديد وللحكومة الفرنسية، وبقدر ما مثلت هذه الأحداث فرصة

للحزب القديم لخدمة مصالحه في ظل ما لاقاه الدستوريون الجدد، ونتيجة للفراغ الذي أعقب الأحداث وتخللها في الساحة التونسية، بقدر ما كانت انعكاساتها سلبية عليه في تحول قيادة الحركة الوطنية التونسية، لصالح الدستور الجديد خاصة على المستوى الجماهيري.

ويمكننا القول بأن موقف الدستور القديم من أحداث أفريل تحكمت فيه العديد من العوامل، كالخصومة القائمة بينه وبين الدستور الجديد، والنظرة المختلفة لأساليب مواجهة السياسة الاستعمارية بين الطرفين، والأوضاع التي كانت تميز القطر التونسي في تلك الفترة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولم يمر عن هذه الأحداث الكثير حتى كان اندلاع الحرب العالمية الثانية، وخلالها كان للحزب الدستوري القديم موقفا من الصراع بين طرفي الحرب فنظر لهما بأنهما لايختلفان كثيرا، ولذا لم يكن له موقفا مؤيدا لأي طرف، وهو موقف ذكي في ظل الاستعمار، ورغم ظروف الحرب إلا أن سلطات الحماية اتبعت سياسة تعسفية، كان من سماتها دخول الحلفاء لتونس، وقرار سلطات الحماية خلع المنصف باي عن عرشه، فأدى ذلك إلى تكتل للأحزاب التونسية ضمن ماسمي بالحركة المنصفية، التي انخرط فيها الحزب الدستوري القديم، وعمل ما في وسعه لتدراك ماتجاوزه من أحداث حتى يظهر تمسكه بالقضايا الوطنية، ورموز البلاد وعلى رأسهم الملك محمد المنصف.

وعمل الدستور القديم بكل قوة من أجل المطالبة برجوع المنصف باي لمنصبه وتعدى حدود نشاطه حدود تونس، ونوَّع من أساليب نضاله في هذا الموضع فأصدر الكتب ورفع الاحتجاجات وسعى للتنسيق مع باقي الأحزاب والشخصيات الوطنية التي تشاركه نفس الهدف.

الفصل الخامس

الحزب الدستوري القديم من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال

1ــ تطور الحركة المنصفية بعد الحرب العالمية الثانية.

2ــ مؤتمر ليلة القــدر27 رمــضان 1365هـــ / الموافــق 23 أوت 1946، ونتائجه.

3ــ موقف الحزب الدستوري القديم من سياسة الإصلاحات والمفاوضــات مــع فرنسا.

4ــ موقف الحزب الدستوري القديم من موت المنصف باي.

5ــ موقف الحزب الدستوري القديم من سياسة التفاوض والمشاركة الجديدة.

6ــ السير نحو الاستقلال.

الحزب الدستوري القديم من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال

كانت فترة الحرب العالمية الثانية محطة هامة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية، بحيث تبلورت خلالها العديد من القضايا التي ميزت الحركة بمختلف تشكيلاتها، فعلاوة على الإجراءات التي اتخذتها فرنسا عقب إجلاء المحور من طرف الحلفاء عن تونس، كان أبرز قرار هو نفي الملك محمد المنصف باي، الأمر الذي أدى إلى ظهور الحركة المنصفية التي تكونت في صيف 1943، إلا أن الظروف التي كانت سائدة أخمدت جذوتها إلى حين انتهاء الحرب العالمية الثانية.

1. تطور الحركة المنصفية بعد الحرب العالمية الثانية:

لقد اتسع نطاق مجال عمل الحركة الوطنية التونسية، من خلال بروز عوامل وقوى أخرى مساندة لها في مساعيها في سبيل تحرر الشعب التونسي من قبضة الحماية الفرنسية، وبذلك استرجع الحزبان الرئيسيان الحزب الدستوري القديم، والحزب الدستوري الجديد، مكانتهما وسط التشكيلات السياسية العاملة في تونس، وإلى جانبها برزت الحركة النقابية للطبقة العاملة التونسية بدور أكثر حيوية ونشاط، وارتباطا بالنضال الاجتماعي والسياسي.

وتعد الحركة المنصفية من أهم العوامل التي دفعت العمل الوطني التونسي للبروز بصورة قوية أواخر وعقب الحرب العالمية الثانية، فهذه الحركة جمعت الرأي العام التونسي بمختلف شرائحه ومن مختلف الاتجاهات، حيث تظافرت جهود كل هؤلاء للمطالبة بعودة المنصف باي، وقد استطاعت هذه الحركة تعبئة قسم هام من الشعب التونسي، وأصبح بذلك المنصف باي رمزا للوطنية التونسية.

وهكذا وتحت تأثير معطيات مختلفة فتحت الحرب أعين التونسيين وأدت إلى تنامي الوعي السياسي وخاصة في تدعيم الحزب الدستوري، ووسعت في قاعدته الاجتماعية، وقد تعاظم دور الكتل السياسية والنقابية المختلفة مما ساعدها على بلورة مطالبها والتي توجتها بالمناداة بالاستقلال التام.

وفي ربيع سنة 1944 وبعد انتصار الحلفاء في شمال إفريقيا و أوروبا، وانتصار الاتحاد السوفيتي في ستالينغراد، والاستعدادات الحثيثة البريطانية- الأمريكية التي تجري في الجزر البريطانية تمهيدا للنزول في التراب الفرنسي، تبينت ملامح انتصار الحلفاء وبالتالي ملامح التغيرات والتوازنات المنتظرة في الميدان السياسي الدولي لاسيما ما يتعلق منها بالنظام الاستعماري، وفي هذا النطاق انعقد في مدينة برازافيل عاصمة الكونغو الفرنسي في شهر أفريل 1944مؤتمرا كبيرا تحت رئاسة الجنرال ديغول لبحث مستقبل علاقات فرنسا بمستعمراتها، وانجلى ذلك المؤتمر عن هوية تلك العلاقات الجديدة المنتظر تطبيقها في المستقبل والمتمثلة في مبدأ جديد هو" الوحدة الفرنسية"[1].

وبدأت فرنسا أول تحرك لها في ذلك الاتجاه، وكان ذلك في تونس، ولم يكن هذا التحرك ليخرج عن السياسة التقليدية الفرنسية، المعتمدة عن سياسة الإصلاحات التي جابهت بها فرنسا الحزب الدستوري ومطالبه في إنشاء نظام دستوري في البلاد، حتى يكون ممهدا لتمكين التونسيين من تسيير شؤونهم بعد مشاركتهم الفعلية في مختلف المناصب والوظائف والمسؤوليات، وتبعا لتلك السياسة الفرنسية تحرك المقيم العام "ماست" فاعتزم تأليف لجنة إصلاحات مؤلفة من 24 عضوا نصفهم فرنسيون، والنصف الآخر تونسيون للنظر في مشروع الإصلاحات الجديدة، وكلف السيد الطاهر بن عمار نائب رئيس القسم التونسي بالمجلس الكبير بالاتصال بالشخصيات التونسية لاسيما زعماء الحزبين الدستوريين القديم والجديد، لإقناعهم بالمشاركة في تلك اللجنة.

وقام السيد الطاهر بن عمار بمهمته واتصل فيمن اتصل بهم صالح فرحات الأمين العام للحزب الدستوري القديم، وعرض عليه الفكرة وقال له أنه اتصل بالسيد الحبيب بورقيبة الأمين العام للدستور الجديد، وبعض الشخصيات الأخرى، واتفق معهم على عقد اجتماع في كازينو " لاجوتاى" بحلق الوادي ، وكان ذلك في رمضان 1363هـ/ أوت 1944 ، وقبل صالح فرحات دعوة الحضور للاجتماع، وذهب لحضوره ، وكان رأي المجتمعين المشاركة في لجنة الإصلاحات ، لكـــن صـــالح فرحات اعترض على تلك

1 . محمد الحبيب شلبي،" خلفيات مؤتمر الاستقلال 23 أوت 1946 " ،**م.ت.م** ،العدد 24/23، نوفمبر 1981، ص321.

المشاركة قائلا:((إنها مناورة سياسية استعمارية لا طائل منها)). ونظرا لتغيب بورقيبة عن الاجتماع فقد اتفق الحاضرون على إرجاء البت في الأمر إلى اجتماع آخر في الأسبوع الموالي لتاريخ تلك الجلسة يحضره بورقيبة[1].

وانعقد الاجتماع الثاني في الموعد المحدد ودار النقاش حول المشاركة في لجنة الإصلاحات وظهر من خلال النقاش أن الحاضرين يميلون إلى المشاركة فيها، ولكن السيد صالح فرحات جدد اعتراضه الشديد على تلك المشاركة، وحاول إقناع بورقيبة بذلك الرأي، وتم الاتفاق بينهما على هذا مما أدى إلى إخفاق خطة المقيم العام الإصلاحية.

وكان المقيم العام قد اتصل بصالح بن يوسف كاتب سر الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد بمفرده، وعرض عليه إصلاحات سياسية عوضا عن الدستور، فلم يوافق عليها صالح بن يوسف لأنها مخالفة لما يطمح إليه التونسيون، غير أن الجنرال ماست طلب منه أن يعرضها على أصحابه فربما يقع قبولها من طرفهم، وقد اتصل صالح بن يوسف في بادئ الأمر بصالح فرحات كاتب سر اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم، ووقعت اجتماعات ليلية بمكتب هذا الأخير بنهج انكلترا حضرها ممثلو الطرفين.

وكانت الفرصة سانحة لإعادة جو الود والاتحاد بين الحزبين الدستوريين القديم والجديد، وبعد بسط الحالة السياسية في تونس من جميع نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والوضع السياسي في فرنسا والعالم[2].

وعندما أحيط الشيخ عبد العزيز الثعالبي علما بأمر عرض للإصلاحات تخوف من عاقبة مساعي المقيم العام في هذا الشأن، فدعا اللجنة التنفيذية إلى عقد مؤتمر سري للحزب يقرر فيه المطالبة بالاستقلال التام والعدول عن جميع المطالب السابقة والحلول المنقوصة ، قائلا :((إن الظروف السياسية بعد الحرب والتوازنات الدولية ستتغير تغيرا

---

1 . محمد الحبيب شلبي ،نفس المرجع، ص321.

2 ـ أحمد بن ميلاد، "وثائق عن مؤتمر ليلة القدر 27 رمضان 1365هـ/ 23 أوت 1946"، **م.ت.م** ،العدد 23-24، نوفمبر 1981، ص335.

كبيرا وسينهارالنظام الاستعماري فلا تفوتوا الفرصة، ولا تغتروا بوعود فرنسا الخلابة))[1].

وانعقد فعلا المؤتمر الخاص بالدستور القديم سرا في شهر سبتمبر 1944[2]. بمنزل الحكيم ابن ميلاد، وتقرر فيه المطالبة بالاستقلال التام بيد أنه نظرا لظروف الحرب أوكل المؤتمر إلى اللجنة التنفيذية للحزب اختيار الوقت المناسب للإعلان بهذا الطلب[3].

وفي إطار مساعي التنسيق بين الدستور القديم والجديد في سبيل المطالبة بالاستقلال، وعملا بما اتفق عليه الزعيمان صالح فرحات والحبيب بورقيبة في أعقاب الاجتماع الثاني الذي كان قد عقد في شهر أوت 1944 بكازينو لاجيتي – Casino la jetée - الكائن بحلق الوادي، فقد تألفت لجنة مكونة من سبعة أعضاء[4]، وعقدت اجتماع لها في شهر أكتوبر 1944 بمكتب صالح فرحات 25 نهج انكلترا، وبعد اجتماعات عديدة ومناقشات اتفقت اللجنة على المطالبة بالحكم الذاتي، وفي هذا الاجتماع جرت مناقشات هامة بين الحضور وتوصلوا إلى اتفاق بالاجماع بأنه ونظرا للظروف فإن الشعب التونسي يطالب بالاستقلال- الحكم الذاتي – الداخلي للأمة على أساس ديمقراطي، وأنه سيتم تحديد شكله من طرف مجلس بعد استفتاء وطني[5].

وهكذا فقد كانت معارضة صالح فرحات ممثل الدستور القديم لذلك لأنه كان مقيدا بمقررات مؤتمر الدستور القديم الأخيرة المطالب بالاستقلال التام، والتي تمسكت بها الأحزاب المشاركة في المؤتمر المذكور أيضا، فتحفظ على عبارة " الحكم الذاتي " بما يفيد أنه طلب ظرفي وليس طــلبا نهائيا ، و كانت الغاية من هذه المناورة السياسية التي

---

1 . محمد الحبيب شلبي، المرجع السابق، ص323.

2 . Ahmed Ben Miled, ((Mon témoignage sur le congrès de l'indépendance 23 Aout 1946, suivi de quelques documents inédits)), **Revue d'histoire maghrébine**, N°23-24 , Novembre 1981,p265.

3 . محمد الحبيب شلبي، المرجع السابق، ص323.

4 . أعضاء اللجنة السبعة هم: صالح فرحات، الحبيب بورقيبة، الطاهر بن عمار، مصطفى الكعاك، محمد بن رمضان، محمد بدرة، الفاضل بن عاشور.

5 . محمد الحبيب شلبي، المرجع السابق، ص324.

قام بها صالح فرحات هي سحب البساط من تحت أرجل المقيم العام حتى لايجد من يشارك في لجنته الإصلاحية.

ولقد توسعت دائرة اللجنة السابقة بعد أن رأى الحاضرون ضرورة ذلك بانضمام شخصيات أخرى إليها، ليصبح عدد أعضائها سبعة عشر عضوا[1]. وعقد اجتماع لها يوم 13 نوفمبر 1944 بمكتب الطاهر الأخضر بنهج السراجين، وقد وقعت عدة اجتماعات لهذه اللجنة، وأخيرا وقع الاتفاق على عقد مؤتمر تدعى إليه عدة شخصيات أخرى من العاصمة ومن بقية جهات القطر التونسي ليتخذ قرارا نهائيا يكتسي أهمية أكثر شعبية، وحررت اللجنة نصا نهائيا ليقع عرضه على المؤتمر[2].

وقد انعقد هذا الاجتماع بالفعل مساء يوم 22 فيفري 1945، وضم نحو ثمانين شخصية تونسية من بينها اللجنة التنفيذية وأعضاء الديوان السياسي، ولقد دارت مناقشات بين جميع الحاضرين، بعدها تم الاتفاق بالاجماع على النص النهائي لقرار اللجنة وجاء فيه:((انعقد مؤتمر وطني يمثل مختلف اتجاهات الشعب التونسي للنظر فيما يتطلبه هذا الشعب وما يصبوا إليه من الأنظمة الديمقراطية التي تتماشى مع درجة رقيه، وبعد مناقشة هامة دارت بين جميع السادة الحاضرين تم الاتفاق بالاجماع . ونظرا للحالة الراهنة . على حصر الطلب الآن في مبدأ الاستقلال الداخلي ... على أن يكون تونسيا ديمقراطيا يعين شكله من طرف هيئة منتخبة بالاستشارة الشعبية))[3].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتحديدا في شهر أكتوبر 1945، أي بعد مرور عام على تأليف لجنة دراسات الاستقلال الداخلي السباعية، اتصل علي البلهوان بصالح فرحات في منزله ببلدة الكرم موفدا من الديوان السياسي، وبعد الاتصالات تألفت لجنة

---

1 - الأعضاء السبعة عشرة هم: محمد الماطري، عبد العزيز الجلولي، محمد شنيق، ألبير بسيس، أحمد الزاوش، الطاهر الزاوش، نور الدين الزاوش، البحري قيقة، المنصف المنستيري، علي كاهية، الشاذلي بن رمضان، صالح فرحات، الحبيب بورقيبة، مصطفى الكعاك، الطاهر بن عمار، محمد بن رمضان، محمد بدرة، الفاضل بن عاشور وتخلف عن الحضور كلا من الفاضل بن عاشور ومحمد بن رمضان اللذان كان من المفترض حضورهما.

انظر: A.D.N, carton : 282,2ème versement," l'idée d'indépendance et l'action nationaliste", p154.

2 . محمد الحبيب شلبي، المرجع السابق، ص325.

3 . نفسه.

مشتركة بين الدستورين الجديد والقديم عرفت بلجنة " التنسيق المزدوجة"، وكانت ذات ثمانية أعضاء نصفهم من اللجنة التنفيذية، ونصفهم الآخر من الديوان السياسي[1].

واجتمعت اللجنة وكانت أغلب اجتماعاتها في مكتب صالح فرحات وبعضها الآخر في منزله بالكرم، وفي أول اجتماع للجنة وقع خلاف سياسي بين الجانبين، ذلك أن جانب الديوان السياسي يرى أن أساس المطالب التونسية ينبغي أن يكون الاستقلال الداخلي، ويتمسك في هذا الصدد بوثيقة الاستقلال الداخلي التي صادق عليها مؤتمر الثمانين السابق الذكر، لكن الدستور القديم المقيد والملتزم بقرار المؤتمر الدستوري السري المنعقد في سبتمبر 1944، يرد عليه بأن تلك الوثيقة ذات صبغة ظرفية وقد تحفظ عليها صالح فرحات في حينها بعبارات صريحة في هذا الشأن، سجلت في النص النهائي لتلك الوثيقة، ووافق عليها الجميع ولولا تلك التحفظات لما وافق عليها ممثلا اللجنة التنفيذية في تلك اللجنة، وقد تكررت اجتماعات اللجنة عدة شهور، وبعدها وافق الدستور الجديد على مطلب الاستقلال التام.

وفي غمرة الخلاف بين الطرفين، بادرت مجموعة من مدرسي جامع الزيتونة مؤلفة من المشايخ[2]، بعمل سياسي جرئ مواز لنشاط لجنة الثمانين، تمثل في تحرير عرائض تتضمن مطالبة الشعب التونسي بالاستقلال التام، والطواف على مختلف فئات الشعب للتوقيع عليها، فوجدت تلك المبادرة إقبالا كبيرا، فكان لذلك العمل أثرا على دفع لجنة التنسيق المذكورة سابقا بين الحزبين الدستوريين، نحو الاتفاق على المطالبة بالاستقلال التام أيضا ميلا مع تلك الرغبة الشعبية، وتوصلت إلى صياغة النص النهائي لوثيقة الاستقلال واتخاذ قرار بتنظيم مؤتمر شعبي ينعقد في سرية تامة نظرا لكون حالة الحصار وما تفرضه من منع الاجتماعات العامة مازالت قائمة[3].

---

1 . أعضاء هذه اللجنة عن الدستور القديم هم: صالح فرحات، الشاذلي الخلادي، المنصف المنستيري، محمد الحبيب شلبي. أما عن الدستور الجديد فهم: صالح بن يوسف، المنجي سليم، الهادي نويرة، علي البلهوان.

انظر: محمد الحبيب شلبي، المرجع السابق، ص326. وكذلك: Roger Casemajor, Op.cit, p265

2 . المشايخ المؤلفة منهم المجموعة هم: محمد الفاضل بن عاشور، الشاذلي بن القاضي، الطيب التليلي، الحبيب ابن خوجة، المختار بن محمود.

3 . محمد الحبيب شلبي، **خلفيات** ، ص327.

فمن الواضح إذن أن إقدام تلك الشخصيات والمشايخ على إبراز مطلب الاستقلال التام للحيز الشعبي والتجاوب التلقائي الذي لاقاه ذلك المطلب ساهم بدور كبير في التخفيف من حدة الخلاف الحادث بين الدستور القديم والجديد، وكان له دور حاسم في إجبار قادة الدستور الجديد على اتباع ما كان الدستور القديم متمسكا به، وربما يكون ذلك خوفا من أن تفلت الأمور في تزعم مطالب التونسيين من يد الدستور الجديد الذي كان يراهن دائما على التيار الشعبي في حسم كثير من القضايا على ساحة العمل التونسي.

2 . مؤتمر ليلة القدر 27 رمضان 1365هـ الموافق 23 أوت 1946ونتائجه:

بعد أن حصل التوافق في وجهات النظر بين الدستوريين القدامى والجدد، والذي يبدو أنه لم يتم بسهولة، بل أجبرت الظروف الدستوريين الجدد على تبنى طرح الاستقلال التام ولومن قبيل الإظهار لذلك دون قناعة راسخة به، فمن غير المقبول أن يعارض الحزب ذلك المطلب الذي يعد المطلب الأساسي الذي أسس من أجله الحزب في سنة 1920. وعقب هذه الخطوة أصبح الجو مهيئا من طرف كل المقتنعين بعقد مؤتمر وإعلان ذلك، إلا أن الظروف التي كانت تعيشها تونس فرضت على الأطراف المعدة له والتي ستشارك في ذلك تلجأ للسرية في العمل، بل وحتى في عقد المؤتمر خوفا من إجهاض المشروع من طرف سلطات الحماية.

ثم شرع المعدون للمؤتمر في تحرير الوثيقة التي ستكون محل إثراء وتوقيع بين الحاضرين للمؤتمر، وقد جرى نقاش طويل في تحرير الوثيقة التي ستكون بمثابة "ميثاق وطني" يلتزم به جميع الموقعين عليه، وقد وقعت أثناء إعداد الوثيقة خلافات في الصياغة بين الدستور القديم والجديد، فالأول كان مصرا على كل عبارة تظهر الاستقلال التام كمطلب أساس، في حين الجديد كان يحبذ عبارات أقل حدة وأقل مباشرة في التصريح بذلك.

وبعد أن وقعت الموافقة النهائية على المبادئ التي ستتضمنها وثيقة الاستقلال التام أو " الميثاق الوطني" تألفت لجنة لصياغة النص النهائي لتلك الوثيقة ، وكانت هاته اللجنة

مؤلفة من عضوين عن الدستور القديم ومثلهما من الدستور الجديد[1]، وعقدت اللجنة اجتماعها الأول بجميع أعضائها، ولكن في اجتماعها الثاني غاب المنصف المنستيري وحضر بدلا عنه محمد الحبيب شلبي، وبعد اجتماعات واعتراضات ونقاش تمت الموافقة على النص النهائي لوثيقة الاستقلال[2].

وهكذا وقعت الموافقة بعد أن عرض النص على لجنة التنسيق، وتقرر أن يقع مؤتمر شعبي في سرية تامة نظرا لحالة الحصار التي تمر بها تونس، وما تفرضه من منع للاجتماعات العامة، منذ أن فرضت تلك الحالة عقب أحداث أفريل 1938، وخشية من منع السلطات الفرنسية للمؤتمر، وفضه ولو بالقوة اختار المنظمون عقده في سرية.

وقد حدد اجتماع المؤتمر بتونس العاصمة ليلة القدر 27 رمضان 1365هـ الموافق 23 أوت 1946، ساعة كثرة المارة بالطرقات وازدحامهم وكثرة الحفلات، كي يتم إخفاء مكان الاجتماع على الشرطة وحتى لاتسع إلى غلقه ومنع الاجتماع، وتقرر اجتماع المشاركين في المؤتمر قبل افتتاحه في أماكن مختلفة وسلمت كل كتلة ظرفا، لايفتح إلا في الساعة المنصوص عليها خارجه، ومكان الاجتماع والطريق المؤدية إليه داخله وهكذا حل المؤتمرون بقاعة المؤتمر في بيت السيد محمد بن جراد زنقة الذهبي عدد4 على الساعة التاسعة ليلا:((وافتتح الجلسة السيد العروسي الحداد رئيس قسم التعقيب بالمحكمة التونسية، وأسند الكلمة بعده لصالح فرحات فبين مراحل الجهاد السياسي وما آل إليه، وتلاه صالح ابن يوسف فشرح اللائحة التي تقرر عرضها على المؤتمرين))[3].

ورغم ما تم اتخاذه من إجراءات لضمان سير المؤتمر، وعدم عرقلته إلا أن السلطات الفرنسية تفطنت للأمر وبمجرد إنهاء صالح بن يوسف كلمته حتى: ((دخل مفوض الشرطة مع أفراد الجند النظامي ، وطلب إنهاء الاجتماع وتفرق الجمع ، وهذا ما لم

1 . تألفت اللجنة من أربعة أعضاء كالتالي: الشاذلي الخلادي والمنصف المنستيري عن الدستور القديم. والهادي نويرة وعلي البلهوان عن الدستور الجديد، وكان مقر اجتماعهم بمنزل الشاذلي الخلادي بأميلكار.

2 . محمد الحبيب شلبي، المرجع السابق، ص – ص 330 – 331.

3 . أحمد بن ميلاد، " وثائق عن مؤتمر ليلة القدر 27 رمضان 1365هـ"، **م. ت.م** ، العدد23- 24، نوفمبر 1981، ص- ص335- 336. وكان العدد الإجمالي للحاضرين للمؤتمر 300 شخصية تمثل مختلف التيارات السياسية.

يمكن صالح بن يوسف من قراءة اللائحة وقد خاطب الحاضرين قائلا لقد ألقيت على مسامعكم بنود اللائحة وفحواها، فهل تصادقون على طلب الاستقلال؟ فنادى الجميع الاستقلال...الاستقلال)) [1].

والملاحظ هنا أن مداهمة الشرطة الفرنسية وجنودها لمقر الاجتماع الرئيسي لم يعط الفرصة للحاضرين لإكمال أشغال المؤتمر، ولذا فإن صالح بن يوسف تصرف بصورة عفوية وسريعة لأخذ موقف من الحضور قبل تشتتهم من المطلب الأساسي الذي تم الاجتماع من أجل تحقيقه، فدعا الحضور إلى المجاهرة بالدعوة للاستقلال من ربق سلطات الحماية، وهذا ما سيكون سببا لإنعاكسات وتطورات أخرى أعقبت المؤتمر.

أ. نتائج المؤتمر وانعكاساته:

بعد أن انفض المؤتمر ووقعت الموافقة على وثيقة الاستقلال بصورة شفهية من قبل الحاضرين دون توقيع، لأن قوات وجنود الحماية هاجمت مكان الاجتماع، فأدى ذلك إلى إحداث صدى كبير، فباشرت السلطات إلقاء القبض على عدد من الذين حضروا المؤتمر وعلى رأسهم قيادات الحزبين.

ولهذا فقد ظلت مسألة توقيع الحاضرين معلقة ففكر محمد الحبيب شلبي والهادي نويرة، اللذان لم يسجنا بأن يسعيا لإعطاء الوثيقة قوة وسندا، وفي هذا الصدد يسرد محمد الحبيب شلبي سير القضية متحدثا عن دوره ومسعاه على الوجه التالي بقوله:((ومن الغد فكرت في الأمر مليا واهتديت إلى حل... ذلك أن رئيس المؤتمر السيد العروسي الحداد لم يلق عليه القبض... وحينئذ فهو الذي يمضي على الوثيقة وهكذا كان، فقد بعثت رسولا إلى الأستاذ نويرة عارضا عليه الفكرة فوافق عليها واتفقنا أن نلتقي بعد الإفطار ونذهب سويا إلى مسكن السيد العروسي الحداد ونطلب إليه أن يمضي على عدد من نسخ الوثيقة))[2].

---

1 أحمد بن ميلاد، **وثائق عن مؤتمر ليلة القدر**، ص336.

2 . محمد الحبيب شلبي، **خلفيات**، ص331.

وبعد أن تمكنا من إيجاد وسيلة نقل لبيت العروسي الحداد ذهبا إليه وطلبا منه التوقيع على النسخ المطلوبة، وتم لهم ذلك بتاريخ 25 أوت 1946، وتكفل السيد الهادي نويرة بإبلاغ نسخة إلى الأمم المتحدة وأخرى إلى الجامعة العربية[1].

ولقد كان من النتائج المباشرة للمؤتمر اعتقال العديد من الحاضرين الذين قدر عددهم بحوالي خمسين شخصا، ويقول أحمد بن ميلاد واصفا الوضع الذي أصبح عليه مقر الاجتماع ومصير المجتمعين:((... ولما خرجنا وجدنا نهج الملاحة مغلقا من طرفيه، ولم نجد منفذا إلا نهج ابن ضيف الله وكان الشرطي المسمى الكعباشي أمامه واقفا يمنع من المرور من يعرفه من الحركة الوطنية، وبعد انتقالنا إلى ثكنة القصبة حيث أمضينا هنالك بقية الليل وقوفا، أطلق سراح جانبا منا ووقعت نقلة الآخرين إلى السجن المدني وكنا ثلاثة وأربعين نفرا، وفي اليوم الثالث بعد عيد الفطر جاء إلى السجن قاضي التحقيق واستدعى الأستاذ صالح فرحات والأستاذ صالح بن يوسف معا، وألقى عليهما تهمة مؤامرة على أمن الدولة، مستندا على فقرة في لائحة المؤتمر تنص على تهمة اجتماع عمومي من غير رخصة، فأجابا أن الفقرة المومإ إليها وجدت في المسودة ولم توجد في النص الرسمي، وأن الاجتماع وقع بطلب من المقيم نفسه، ألم يطلب من الأستاذ صالح بن يوسف أن يعرض الإصلاحات التي يريد إدخالها على نظام الحماية وعلى ضوء ذلك تم انعقاد المؤتمر، وبذلك سقطت التهمتان وخاب الجنرال وخرجنا من السجن))[2].

وهنا تظهر الحجة التي اعتمدها صالح بن يوسف في الرد على اتهام القاضي بأن رد بذكاء من خلال اللقاء الذي سبق الاجتماع مع المقيم العام، والذي طلب منه فيه أن يعرض الإصلاحـــات التي ينوي تطبيقها على زملائه من حزبه وبعض الأعيان من غير

---

1 . محمد الحبيب شلبي، **خلفيات** ، ص332. بالنسبة لنص وثيقة الاستقلال انظر الملحق رقم (07).

2 . أحمد بن ميلاد، **وثائق عن مؤتمر ليلة القدر**، ص336.

- من بين الذين سجنوا: المنجي سليم، الباهي الأدغم، سليمان بن سليمان، عبد الرحامن علولو، الصبحي فرحات، محمد بن زينة، عبد الله جراد، محمد القسطلي، صالح فرحات، علي البلهوان، أحمد بن ميلاد، المنصف شلبي، صالح الرحال، فتحي زهير، مبروك بن عبد الصمد، محمد بن شعبان، عمار جراد، الفاضل بن عاشور، أحمد الزاوش، صالح بن يوسف، محمد بن حمودة، وغيرهم.

حزبه فكان رده مقنعا وينبئ عن دهاء كبير لإبعاد التهم التي نسبت للحاضرين للمؤتمر.

وإزاء هذه الوضعية التي مست الحضور للمؤتمر رفع رئيس المؤتمر احتجاجا على تصرف سلطات الحماية جاء فيه:((إن التونسيين المجتمعين مساء 23 أوت 1946 في مؤتمر سياسي للتصريح برغائبهم القومية في هدوء ونظام وتكتم وقعت مناوشتهم بتداخل عدد هائل من البوليس والجند، الذين عنوة دخلوا لمحل الاجتماع فحلوا المؤتمر وفتشوا المكان والأشخاص بدون ميز، ثم أوقفوا خمسين فردا من بينهم قدماء الوزراء والعلماء والمحامون والأطباء، ولولا رصانة التونسيين وتعقلهم وامتثالهم لحدث اضطرابات خطيرة، إن هذا التدخل الذي لا مبرر له قد أحدث تأثيرا عظيما على الرأي العام للشعب الإسلامي المحروم من الحقوق والحريات الديمقراطية التي يتمتع بها جميع العناصر غير التونسية في تونس المحررة، فباسم المؤتمر القومي التونسي، احتج بكل قوة على استمرار الاعتداءات على الحريات البشرية بالإيالة التونسية، خلافا للمبادئ المقررة بصفة عالمية والتي وقع تأكيدها من طرف الأمم المتحدة المتمدنة))[1].

وأعقبه كذلك احتجاجا للنسوة المسلمات تضمن التنديد والاحتجاج بكل قواهن ضد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد التونسيين مساء 23 أوت 1946، واعتبرن ذلك التدخل ضد المجتمعين لا مبرر له، وقد أحدث تأثيرا خطيرا وعظيما على الرأي العام للشعب المحروم من الحقوق والحريات الديمقراطية التي يتمتع بها جميع العناصر غير التونسية في تونس[2].

ومن جهتهم البايات رفعوا أيضا احتجاجهم عن تلك التصرفات التي قامت بها السلطات الأمنية للحماية، بقولهم: ((إن أفراد البيت الحسيني الموقعين أسفل هذا يرون أن واجبهم المقدس نحو وطنهم يدعوهم إلى التضامن مع أمتهم المضطهدة، ورفع صوت الاحتجاج والاستنكارعلى ما قامت به الحكومة من التحدي المثير للقلق والتحرج في النفوس والاعتداء على الحريات العامة ، وزج صفوة من التونسيين في أعماق السجون وحرمانهم من أبسط الحقوق البشرية التي يتمتع بها غيرهم في هذه البلاد ، وإن

---

1 . أحمد بن ميلاد، **وثائق عن مؤتمر ليلة القدر**، ص341.

2 . نفسه، ص342.

سلوكا كهذا من شأنه أن يثير ويذكي التحيز العنصري الذي لا يرغب فيه عاقل في هذا البلد)) وعبر كذلك الصادق التلاتلي – حامل وسام الشرف ووسام التعليم العمومي - عن احتجاجه في رسالة وجهها إلى رئيس الحكومة الفرنسية ووزير الخارجية بباريس السيد جورج بيدو[1].

ورغم ما وقع عقب هذا المؤتمر فإن المطالب التي رفعها التونسيون مكنت من إعادة اللحمة لمختلف الأطراف التي تناضل من أجل هدف تحرر تونس، رغم اختلاف اتجاهاتهم ورؤاهم، فلقد استطاعوا التوافق حول مطلب الاستقلال التام رغم بعض التحفظات، فأصبحت المطالبة بإنهاء نظام الحماية مطلبا واسع الانتشار في أوساط التونسيين مما أدى إلى تصاعد وتيرة النشاط الوطني.

وفي يوم 24 أوت 1946 انتشرت كلمة السر المنادية " العمل المتواصل" بين الجماهير، وأعيد من جديد تشكيل لجنة من بعض المناضلين، وأمرت بشن إضراب لمدة ثلاثة أيام، في حين أعلنت المنظمات المتطرفة والنقابية والسياسية والشيوعية القيام بأعمال تخريبية والعصيان، كما وجهت رسائل إلى الوطنيين والشيوعيين في باريس من أجل التحريض على حملة من الاحتجاجات، كما حذرت القنصليات الأجنبية وتم احترام الأمر بالإضراب مع أنه قريب من مناسبة العيد[2]. وقد لوحظ التقيد الصارم للتونسيين بهذا الإضراب حيث تميز بغلق المحلات والأسواق، وتوقيف العمل لدى عمال الموانئ.

وبمناسبة عيد الفطر استغل الوطنيون التونسيون ذلك ، إذ عملت اللجنة السابقة الذكر على تسريب اقتراح الاستقلال في الأوساط الشعبية المسلمة ، وروجوا لمنشورات وكتابات حائطية تتضمن " الاستقلال "، " عودة المنصف باي" " استيقظ أيها الشعب

---

1 . أحمد بن ميلاد، **وثائق عن مؤتمر ليلة القدر** ، ص343. وقد وقع احتجاج البيت الحسيني البايات الآتية أسماؤهم: محمد الصادق، حمودة، سليمان، نور الدين، المنجي، محمد الراشد، محمد نصر الدين، محمد العادل، محمد باي، محمد، حسين، حاتم، مصطفى، سعيد، علي، زين العابدين، محمد نجم الدين، محمد برهان الدين، مراد، عفيف، محمد الرائد، الطيب، عبد العزيز، المختار، كمال ، رشاد، رضا، علي، حسونة، محي الدين، مصطفى، الناصر.

2 - A.D.N , Série Tunisie ,2 ème versement , Carton 282, chapitre troisième ((L'idée d'independance et l'action nationaliste à l'echelle internationale)), p166.

القادة في خطر" ، " اختاروا أيها الفرنسيون: الحقيبة أو النعش"، " على فرنسا قبل أن ترموا في البحر"، وعملت السلطات الفرنسية على توقيف بعض الصحف كالنهضة، ورغم ذلك واصلت بعض الصحف السرية كالهلال والكفاح الانتشار بشكل واسع، وتوالت في ذلك الوقت العديد من برقيات الاحتجاج على مقر وزارة الخارجية بباريس تطالب بالإفراج عن السجناء والاستقلال[1].

وفي الوقت ذاته تابعت السلطات القضائية التحقيق مع ستة وأربعين شخصية من الذين تم توقيفهم واتهامهم بإعادة تشكيل منظمة والمساس بالأمن الداخلي للدولة، وقد تقدم العديد من المحامين المعترف بهم للدفاع عنهم مثل السيد: باريسيل - Perrussel – ونزار– Nizard – وباليتي – Bellity -، وبعض المستشارين بالمجلس الكبير مثل: محمد بن رمضان وعبد الرحمان اللوز، وخلال قيام هؤلاء بزيارة للسجن المدني هوجم هؤلاء النواب من المجلس الكبير بشدة من طرف الفاضل بن عاشور[2]وصالح بن يوسف، في حين أن عمار الدخلاوي لم يخف للزوار قوله أن حكم الخونة سيضربهم قريبا[3].

ولقد تم في يوم 31 أوت 1946 الإفراج عن خمسة عشر سجينا منهم الفاضل بن عاشور، وخرجت مسيرة طويلة وصامتة ضمت حوالي 10 آلاف تونسي أمام بيت الفاضل وتوالت الافراجات ولم يبق إلى غاية يوم 7 سبتمبر إلا اثنا عشر زعيما مسجونا من بينهم صالح فرحات وأحمد بن ميلاد، وعلي البلهوان، ومحمد بن حمودة، ومبروك بن عبد الصمد، وحسونة القروي، والباهي الأدغم، والمنجي سليم ، وصالح بن يوسف، وخلال التحقيق القضائي قدم صالح بن يوسف أن الجنرال ماست شاهد إثبات ومستندا، بأنه دعاه قبل المؤتمر بلحظات أن يجتمع بأصدقائه ليطلعهم وليعرف آرائهم حول الإصلاحات الممنوحة للتونسيين[4].

---

1 - A.D.N, Série Tunisie, 2 ème versement, Carton 282, chapitre troisième, pp166-167.

2 - الفاضل بن عاشور(1909-1970): درس في الخلدونية ومدرسة العطارين، حيث تعلم المبادئ الأولى، ثم التحق بالزيتونة وتمكن من الحصول على الشهادات العلمية، درّس بالمعهد الصادقي ، وجامع الزيتونة، تولى عدد من المناصب التي لها علاقة بتخصصه كعالم في الشؤون الدينية، وتوفي يوم 23 أفريل 1970.

3- A.D.N, Série Tunisie ,2 ème versement, Carton 282, chapitre troisième , p166.

4- Ibid ,p167.

وفي الوقت الذي استمر فيه سجن القادة الأخيرين، لم تهدأ الأحزاب التونسية وظلت الدعاية السرية تنتقل بواسطة عرائض تنشر وتروج داخل جميع أنحاء البلاد وتحتوي على العديد من التوقيعات، وكانت الاقتراحات الأكثر ابتكارا هي تلك التي تقدم بها ممثلو العائلة الحسينية، وأعضاء المجالس البلدية، وأعضاء من أساتذة المسجد الكبير، وتهدف هذه العرائض لتأكيد التقدم لجامعة الدول العربية، وأعضاء منظمة الأمم المتحدة للتعبيرعن إرادة الشعب التونسي في أن يتصرف بنفسه بطلب الاستقلال.

وفي الثالث والعشرون من شهر سبتمبر 1946 تم الإفراج عن المساجين المتبقين، ونتج عن ذلك مظاهرة تعاطف تم خلالها تقديم الزعماء المفرج عنهم لتصريحات وخطابات، تم فيها الرد على المندوب السامي من باريس وذلك عبر إذاعة تونس، والذي أشار من خلاله أن الإصلاحات المقررة هي لصالح التونسيين، كما تزامنت مع تلك المظاهرات مظاهرات أخرى للتعاطف مع المفرج عنهم[1].

واستمرالعمل والتنسيق بين مختلف الأطراف لضمان المواصلة من أجل تحقيق هدف الاستقلال، فقد اجتمع مايقرب150 مدعوا يوم 25 سبتمبر 1946 بسيدي بوسعيد في دعوة لوليمة على شرف ضحايا 23 أوت، وترأس هذا الاجتماع الفاضل بن عاشور وضم الدستوريين والأمراء المنصفيين والمثقفين والعلمانيين ورجال الدين، وقدمت فيه خطابات عدة، وأعقبه اجتماع آخر يوم 4 أكتوبر 1946 في كازينو بيلفادار - Belvédère – حضره حوالي 200 شخص مدعوين من طرف الصادق بن عمار لتناول شاي برئاسة العروسي بن حداد، وهناك تم الاستماع إلى العديد من التدخلات التي تكررت فيها كلمة الاستقلال[2].

ويبدو أن الوطنيين التونسيين عمدوا إلى العمل وفق هذا الأسلوب حتى لا يحدث رد فعل عنيف من قبل السلطات الاستعمارية ضدهم، فتعيدهم للسجون مثلما كانوا عليه، أو تقوم بحملة اعتقالات واسعة كما حدث أثناء مؤتمر ليلة القدر،فكانت دائما الدعوة تحمل مسمى مأدبة أو وليمة أو جلسة شاي للتغطية عن الإدارة الاستعمارية، ومن خلالها يفعل

1- A.D.N, Série Tunisie ,2 ème versement, Carton 282, chapitre troisième , p169.

2- Idem.

الحاضرون ويسربون ما يريدون توصيله فيما بينهم لضمان استمرار العمل المتفق عليه بينهم، ولذا لجأووا لهذه الوسيلة حتى يصبح اللقاء والتنسيق بينهم متاحا وممكنا.

وفي تلك الفترة كانت أنظار التونسيين مشدودة للخارج ترقبا لما كان يجريه بعض الزعماء الدستوريين مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وخصوصا جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.

من خلال سفر الحبيب بورقيبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولته كسب أنصار للقضية التونسية في الأوساط الأمريكية، واتصاله بعدد من الجرائد الانجليزية والعربية، وتم استقباله من طرف شخصيات أمريكية، مما جعل الوطنيين يأملون في أن تكون مطالبهم تصل إلى هيئة الأمم المتحدة[1].

هذا ولا نغفل أنه على الصعيد العربي كانت هناك تحركات على مستوى القاهرة من ممثلي الدستور القديم والجديد لطرح المشكلة التونسية بصوت عال على مستوى جامعة الدول العربية، وكذلك الأمر في دمشق حيث استقر بعض الدستوريين هناك.

وهكذا فإن الوطنيين التونسيين، ورغم ما لاقوه من عنف اتجاه مطالبتهم بالاستقلال إثرمؤتمر ليلة القدر، فإنهم خرجوا بجبهة موحدة تضم مختلف الأطراف، فأدى إلى توحد القوى الوطنية التونسية، مما أعطى مطلبهم المذكورصدى كبيرا خاصة وأنه نادى بالاستقلال التام للبلاد التونسية.

3. موقف الحزب الدستوري القديم من سياسة الإصلاحات والمفاوضات مع فرنسا:

وفي ظل هذه الظروف ارتأت اللجنة التنفيذية للدستور القديم مواصلة الدعاية لمبادئ مؤتمر الاستقلال، من خلال القيام بزيارات ميدانية للعديد من المناطق، خاصة التي يتواجد فيها أنصار الحزب بكثرة، وقد قام كلا من: أحمد بن ميلاد ومحمد الحبيب شلبي بهذه المهمة، واستأنفت هذه الجولات مع جمع من الشبيبة الحرة الدستورية ببلدة مساكن، إحدى معاقل الحزب حيث ركزا في خطابيهما على مبادئ المؤتمر وتوصياته، وكذلك على توحيد شقي الحزب الدستوري ورص الصفوف، لكون الظروف الدولية والمحلية مواتية للمطالبة بالاستقلال التام، وكانت مضامين الاجتماعات التي يعقدها مبعوثي الحزب الدستوري القديم في مساكن وجمال والمكنين وقصيبة المديوني مركزة

1- Ibid , p172.

على أن :((اتحاد الجبهة السياسية ونبذ كل خلاف هو السبيل الوحيد للنجاح في تحقيق ما ورد في الميثاق الوطني من تحرير البلاد من الاستعمار وحصولها على الاستقلال))[1].

وبالموازاة مع هذا فإن الحزب الدستوري القديم قد واصل نداءاته المتكررة المتمسكة بالاستقلال التام، ولم يترك أي مناسبة تمر إلا وأخذ يطالب بـ : "الديمقراطية وحرية الشعوب"، ووجه ذلك للحكومة الفرنسية بأن لا تتجاهل مطمح الشعوب الشمال إفريقية بالتمتع بكامل الحرية والديمقراطية، وتوفير العدالة والمساواة، وكذلك أصر الحزب على نبذ الامبريالية الاستعمارية[2].

وفي إطار السياسة التي اتبعها الحزب الدستوري القديم والمتمثلة في الإصرار على مطلب الاستقلال وعدم الدخول في أي إصلاحات تطرحها السلطات الاستعمارية، رفض الكاتب العام للحزب صالح فرحات المشاركة في وزارة مصطفى الكعاك مبررا أن مشاركته تعد تنازلا عن مقررات الميثاق الوطني من جهة، ومن جهة أخرى لم يتحصل على الضمانات المطلوبة والمتمثلة في انتخاب مجلس تأسيسي، وتكون الوزارة مسؤولة لديه، وكذلك لإخلاصه لمحمد المنصف باي،ولم يبق هذا القرار الرافض للمشاركة مقصورا لدى الحزب الدستوري القديم، بل أن الكثير من التونسيين رفضوها كذلك، وقامت حينها اضطرابات في صفاقس أسفرت عن قتلى وجرحى مما زاد في نقمة الرأي العام التونسي على سلطات الحماية[3].

وفي اتجاه توحيد الصفوف والمحافظة على الجبهة الموحدة التي شكلت بين الأحزاب والشخصيات التونسية نجد أن الحزب القديم لجأ لإنشاء شُعب مختلطة

---

1 ـ محمد الحبيب شلبي،"ما بعد مؤتمر الاستقلال"، **م.ت.م**، عدد 25-26، جوان 1982، ص156. وتشير التقارير الفرنسية إلى أن الحزب كان يحوز في هذه الفترة على ما نسبته 20 % من الشعب المسلم أغلبهم من الأعيان، وأن أنصار الحزب ظلوا تقريبا أوفياء له، للمزيد انظر:

A.D.N, Fonds : protectorat Tunisie, Série : contrôles civils, Carton : 2505, Rapport de contrôleur civil à Sfax envoyé à M. le général de corps d'armée résident général de France, en date le 07/10/1946.

2 - A.D.N, Fonds : protectorat Tunisie, Série : contrôles civils, Carton : 2636, Affaires politiques 1947-1950, lettre à Monsieur le chef de région, à Tunis le 18/04/1949

3 - Charles .A.julien, **Et la Tunisie Devint indépendante (1951-1957)**, paris, les éditions Jeune Afrique, 1985, p25.

مع الدستور الجديد ومن الأمثلة البارزة عن ذلك ما جرى في صفاقس عندما شكلت شعبة مختلطة بين الحزبين الدستوريين[1].

لكن الأمر لم ينجح واتخذ فيما بعد طابع النزاع بين الطرفين الذي شهد بين الفينة والأخرى تصعيدا خاصة بين الزعماء المحليين بصفاقس، أي الطاهر كمون من الدستور القديم والهادي شاكر من الدستور الجديد[2].

وعندما زار تونس قورس.م الزعيم الاشتراكي الفرنسي ووكيل الشؤون الإسلامية السابقة في الحكومة الفرنسية، جرت مقابلة بينه وبين زعيم الدستور القديم صالح فرحات، وخلالها أفصح هذا الأخير أن:((التونسيين قد وصلوا إلى درجة اليأس والقنوط جعلتهم لا ينتظرون من الفرنسيين أي تغيير يذكر في موقفهم من التونسيين، يتناول الأصول والقواعد التي تجرى عليها سياستهم في هذه البلاد))[3].

ثم أخذ يبين له كيف أن العلائق بين التونسيين والفرنسيين قد ساءت بصنيع الفرنسيين إلى أبعد حد لدرجة أن لا يستطيع أي بيان مهما بلغ من السمو أن يتصورها على حقيقتها، وأن لذلك أسباب اقتصادية وأخرى سياسية، وقد قال صالح فرحات أن:((العلاقات الرسمية بين تونس وفرنسا تستند إلى معاهدتي الحماية وهاتان المعاهدتان معاهدة باردو واتفاقية المرسى المكملة لها، على الرغم مما يمكن أن يقال عنها من ناحية الأساس القانوني نظرا للظروف التي حفت بعقدهما، تفرضان على تونس التزامات كما تفرضان على فرنسا التزامات أيضا، وتقران معا أمرا مبدئيا لا يمكن أن توجد الحماية بدونها خصوصا إذا نظرنا للأمر من ناحية القانون الدولي هذا المبدأ الأساسي يتلخص في أن يتولى التونسيون الحكم ويباشرون الإدارة الفعلية في البلاد، بينما يقوم الفرنسيون بالإشراف والمراقبة والإرشاد ليس إلا، لكن الفرنسيين ضربوا

---

1 - تكونت هذه الهيئة من: الطاهر كون (عن الدستور القديم)، رئيس شرفي، الهادي شاكر(عن الدستور الجديد)، رئيسا، ونائبه علي القرقوي من الدستور القديم.

والأعضاء هم: أحمد العكروت، محمد ميلادي، يوسف خماخم، أحمد علولو، الطاهر الشافعي، وجلهم من الدستور الجديد.

2 - A.D.N, Fonds : protectorat Tunisie, Série: contrôles civils, Carton2505, lettre de 3 control civil du Sfax à la résidence générale, en date le 21 /03 /1949.

- وكذا الإرادة، العدد708، 16 مارس 1948.

3 - **الإرادة**، العدد708، 16 مارس 1948.

بهذا عرض الحائط، فألغوا هذا المبدأ الأساسي وخرقوا نصوص المعاهدتين وجعلوا يسيرون على منهج الحكم المباشر والإدارة الفعلية فحرموا التونسيين من حقهم المشروع الذي كفلته لهم معاهدات وقعتها فرنسا بإمضائها، لقد كانت الحكومة التونسية تكاد تكون لا وجود لها أو هي شبح بلا روح، وبقيت كذلك إلى اليوم، لأن النفوذ الحقيقي والسلطة عمليا هي بأيدي الفرنسيين أمس واليوم))[1].

وبعدها تعرض صالح فرحات لإصلاحات شهر أوت 1947، وشرح هذه الإصلاحات وحقيقتها ومداها وكشف عن النفوذ الموهوم الذي قيل أنها تضعه بين أيدي التونسيين، ونظر إليها بأنها في الواقع ماهي إلا محاولة واضحة لجعل الحالة الفعلية السابقة وهي حالة الحكم المباشر والإدارة الفعلية المنافية للنصوص والتي لا تستند إلى أساس من حق، حالة قانونية قارة تتركز بعدها السلطة الحكومية فعلا، قانونا في أيدي الفرنسيين وهذه المحاولة ليست إلا خرقا صريحا لنصوص معاهدة الحماية، وهو خرق مستمر ومتكرر على الدوام، وهو سير معاكس للاتجاه الذي رمي إليه معنى الحماية في القانون الدولي، وليس هذا هو الخرق الوحيد الذي صدر عن الفرنسيين، فإن معاهدة الحماية تنص في مادتها الثالثة على تعهد فرنسا الصريح لسمو الباي بالحماية الذاتية له ولعائلته، وبحماية سلامة البلاد التونسية من كل اعتداء خارجي، ولكن الفرنسيين قد أقدموا بصورة غريبة على خرق هذا التعهد الصريح، عندما قام الجنرال جيرو بمجرد انتهاء الحرب في تونس أيضا بدوسه دون نظر إلى أي اعتبار إلا اعتبار الاعتداد بالقوة فحسب حيث اعتدى على العرش التونسي وأنزل الباي الشرعي محمد المنصف باي عن عرشه بدعوى أنه تعاون مع قوات المحور أثناء احتلالها للبلاد، وهو مايتعتبر بالنسبة للفرنسيين تحديا وتجاوزا لصلاحياته وتعديا على السلطة الحامية.

وهكذا فإن الحزب الدستوري القديم ظل متمسكا بموقفه الرافض للإصلاحات التي كانت تتخذها فرنسا في كل فترة، سواء على عهد المقيم العام "ماست" أو على عهد خليفته"جون مونص"[2] ، ونظرا إلى أن الإصلاحات التي كانت تقدم عليها الحكومة

1-**الإرادة**، العدد708، 16 مارس 1948.

2 - جون مونص: وقع تعيينه كمقيم عام بتونس في 21 فيفري 1947، وباشر منصبه في 4مارس 1947.، وكان عمره حينها أربعون سنة.

الفرنسية والإقامة العامة ليست هي الإصلاح الذي يرتقبه التونسيون لأن الإصلاح الذي عقد العزم المقيم " ماست" على تطبيقه كان مصيره، أن عزل المقيم العام ذاته، وأقبل المقيم العام "جون مونص" الذي أعيدت على يديه الرواية من جديد، والتي بدأت بتعيين وزارة، ثم إصلاحات جديدة لنظام المجلس الكبير التي جاء بها أمر 24 أفريل1948[1].

ولقد عبر الحزب الدستوري القديم عن موقفه من هذه الإصلاحات مقرا بأن التونسيين لا يرضون أبدا بهذا الإصلاح ولا يرضون بموقف الحكومة، ولا بهذه السياسة التي ينتهجها المقيم العام والتي سار فيها على غرار أسلافه دون النظر لعامل تبدل الأحوال العالمية، والروح التي سادت الأمم بعد الحرب العالمية الثانية، ولا يرضون كذلك عن موقف أعضاء المجلس الكبير، ويسخطون عليهم أشد السخط استخذائهم للسياسة الاستعمارية وتنكرهم لمطالب الأمة التونسية وحقوقها الشرعية، ووضح بأن التونسيون يطلبون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم حكما ديمقراطيا حقيقيا يستند على دستور حر، يكفل الحريات والحقوق ويحدد الواجبات والصلاحيات ، وتباشر الحكم الفعلي و النفوذ الحقيقي حكومة تونسية خالصة دما ولغة، تكون مسؤولة لمجلس نيابي حقيق تونسي منتخب بالانتخاب الحر المباشر من قبل التونسيين وحدهم دون سواهم ، وهذا ما يعتبر مرادفا لتقرير المصير ، ومن ثم الاستقلال.

وهكذا يظهر الدستور القديم بأنه ليس بمثل الإصلاحات التي تقترحها فرنسا يتحقق طموح التونسيين الذين يطلبون حقهم الشرعي، ولا يرغبون في بقاء الأوضاع تحت السيطرة الفرنسية على مجريات الأمور في تونس، واعتبر الحزب أن إصرار الحكومة الفرنسية على التمسك بدورها المكبل لمشاركة فعلية للتونسيين في تسيير شؤونهم مناف للعدالة وللقانون الدولي، ويقدم الدستور القديم السبل الناجعة لتحقيق مآرب وطموح التونسيين، بداية بإعطائهم الحرية في اختيار من يمثلهم ومن يحكمهم.

ويبين الحزب أن تمسك الفرنسيين بإدارة شؤون البلاد التونسية: ((مناقض للمعاهدات وبعيد كل البعد عن تفهم حاجيات التونسيين، وعن السير في منازع الإصلاح الحقيقي وعن إفساح المجال اللازم لرقي الأمة وتقدم البلاد بل أن الحالة تسير من سيء إلى أسوأ وموارد البلاد كلها ومرافقها العامة جميعها أصبحت مجالا لاستغلال حفنة من

1 . **الإرادة**، العدد715، 04ماي 1948.

الذين يريدون أن يكونوا متفوقين، ونهبا للشرهين والطامعين حتى أصبحت البلاد فريسة للمجاعات المتعاقبة والأمة تئن تحت أوقار التعاسة والشقاء واليأس والفقر والجهل والمرض، كل ذلك والحكومة الواقعة تحت سيطرة الموظفين وغيرهم من المستعمرين لا تهتم بأن تقوم بأي علاج لهذه الحالة أو على الأقل بما يخفف من وطأتها على الناس، فليس للتونسيين من سبيل إلا أن يطالبوا بحقهم كاملا...فهم الذين يحسون لآلامهم وهم الذين يتجرعون مرارة الحالة الحاضرة، وهم بالتالي الذين يعرفون الدواء ويحسنون اختيار المرهم المناسب لكل ألم))[1].

وعندما أعلنت الإقامة العامة حل مشكلة الموظفين علق الحزب الدستوري القديم على أن الحل لهذه المشكلة كان مبيتا، وأقر بأن هذه الخطوة التي أقدمت عليها السلطة الفرنسية، ما هي إلا تصديق لما كان يقوله الحزب من خضوع الحكومة للموظفين ورغباتهم التي من أجلها قاموا بإضراب فخضعت لهم الحكومة واستجابت لطلباتهم، ووضح بأنه كان على حق في اليأس التام الذي أبداه من توقع أي إصلاح أو إنصاف من جانب الحكومة ومن جانب الحماية مادام المبدأ الذي يقوم عليه حكم البلاد لم يتغير ومادامت الأمة بمعزل عن كل أمر، وما دام شبح المسؤولية مفقود في هذه البلاد.

ومنذ انتهاء ذلك الإضراب الذي قام به الموظفين لإرغام الحكومة على الرجوع إلى حظيرة الطاعة وموالاة خدمة مصالحهم كالعادة.((وظهر عاملان في الأفق السياسي التونسي، العامل الأول ظهور التقرير الذي أعدته لجنة الإصلاح الإداري عن مشكلة الموظفين ونمو مصاريف التصرف الإداري واجتماع المجلس الكبير عقب ذلك لتقرير قراره في هاتين المشكلتين، والعامل الثاني هو استدعاء المقيم العام لرئيس المجلس الكبير وأعضاء لجنة الإصلاح الإداري وممثلي جامعتي الموظفين التونسيين والفرنسيين لإعلامهم بموقف الحكومة الرسمي في قضية الموظفين ذلك الموقف الذي اتخذته بناء على تعليمات حكومة باريس))[2].

ونظر الحزب إلى حل مشكلة الموظفين بزيادات في مرتباتهم ومنحهم كلها ستشكل عبئا ماليا إضافيا جديدا ثم قدم مقارنات عدة عن أعمال لجنة الإصلاح الإداري

---

1 - **الإرادة**، العدد715، 04ماي 1948.

2 - نفسه.

وزيادات الموظفين فقال أن:((أول هذه المقارنات التي نبدأ بها لأنها تمثل الحقيقة التي ينكشف عنها الواقع عقب كل ما تقدم به الحكومة بدافع الشفقة، من محاولات للإصلاح وتخفيف الأعباء المحمولة على عاتق دافع الضرائب المسكين، أولى هذه المقارنات هي لجنة الإصلاح الإداري استنزفت جهودها أربعة أشهر كاملة أو تزيد لتقدم لنا مشروعا يقتضي اقتصاد 455 مليونا من الفرنكات فإذا بالحكومة تقدم من ناحية أخرى على تسوية اقتصادية باهرة تقتضي زيادة في الأعباء المالية يبلغ مقدارها 750 مليونا من الفرنكات، وإذا ما كان هنالك مجال للأخذ والرد ولقيام تضارب وصراع بين هذين الاتجاهين المختلفين فإن الغبار سينجلي عن تسوية من هذه التسويات يفوز فيها جانب الموظفين على كل حال حتى ولو قبل مشروع اللجنة كاملا ومشروع الحكومة كذلك فإن الفرق في جانب الموظفين بعد عملية الطرح هو عبء بالغ 295 مليونا من الفرنكات))[1].

وحينما أرادت السلطات الفرنسية إقرار مبدأ تمثيل الجالية الفرنسية بتونس في البرلمان الفرنسي سجل الحزب الدستوري القديم احتجاجه من خلال إقدامه على التنسيق مع الدستور الجديد، واجتمعت لجنة التنسيق بين الحزبين بمنزل صالح فرحات لدراسة هذا المستجد.

وبعد استعراض الحالة وبحث الموضوع تقرر التوجه إلى الباي، حتى لا تجد المساعي الاستعمارية وسيلة ما لتبرير اعتداءاتها على الذاتية التونسية وعلى استقلال البلاد وسيادتها، وصبغ انتهاكها لحرمة الالتزامات ونصوص المعاهدات ومبادئ القانون الدولي بصبغة زائفة على النحو الذي اعتادوه في تكوين ما سموه اتفاقات ضمنية، واختارت لجنة التنسيق إيفاد وفد دستوري إلى قصر الباي لمكاشفته بالموضوع، وأن هذه المساعي الفرنسية لو لقيت النجاح فإنها ستشكل خطرا على وضعية البلاد.

واستطاع الوفد الالتقاء بالباي يوم الخميس 28 أكتوبر 1948، وقابلهم الباي: ((فرفع الوفد إلى مقامه تأثر الأمة التونسية وتخوفها من الاعتداء الذي يهدد السيادة التونسية بمحاولة حمل جلالته على إقرار مبدأ تمثيل الجالية الفرنسية بتونس في البرلمان

1 - **الإرادة**، العدد715، 04ماي 1948.

الفرنسي، وقد بين الوفد ما في تلك المحاولات من سعي منعرج لإلحاق البلاد التونسية ذات العرش والسيادة بالوحدة الفرنسية، فتفضل ملك البلاد بتصريحات جازمة بأن موقفه إزاء هذه القضية لم يتغير، وكما كان عارض في ماي 1946 معارضة حاسمة وجدية تمثيل الجالية الفرنسية في البرلمان الفرنسي فهو عازم على أن لا يضع طابعه السعيد على أي نص يناقض موقفه السابق، مقدرا أن علائق تونس بفرنسا يجب أن لا تخرج عن دائرة المعاهدات، مرخصا للوفد إبلاغ هذا العزم الملكي الموفق للفكر العام التونسي، حتى يكون عن روية من حقيقة الحال ويطمئن باله))[1].

وهكذا استطاع الدستوريون افتكاك موقف مساندا ومدعم لهم في موقفهم المعارض لتمثيل الجالية الفرنسية بتونس في البرلمان الفرنسي لما يعنيه ذلك من ربط لتونس بفرنسا ضمن ما يعرف بالوحدة الفرنسية، فمساندة الملك للدستوريين تعني عدم إقدام الملك على إضفاء الشرعية والمباركة الرسمية التونسية للمشروع الفرنسي.

وإزاء التطورات الحاصلة في تونس من إقدام كل مقيم على إصلاحات وفق ما يراه مناسبا لمصالح فرنسا، وبعد دراستها للحالة التي ميزت تونس ، وعزم الدستور الجديد على المشاركة في الحكومة التفاوضية وتنازله عن الميثاق الوطني لمؤتمر ليلة القدر، وعلى ضوء التطورات العالمية أصدرت اللجنة التنفيذية للدستور القديم بيانا إلى الأمة التونسية.

جاء فيه أن اللجنة التنفيذية: ((ترى من واجبها الحتمي في هذه الظروف الدقيقة التي تجتازها الأمم المستضعفة أن تذكر الشعب التونسي بما قرره المؤتمر القومي العام المنعقد ليلة 27 رمضان 1365هـ الموافق 23 أوت 1946 من إفلاس الحماية كنظام سياسي اقتصادي يناقض السيادة التونسية ومصالح الشعب الحيوية، وإعلان عزم الأمة على السعي للحصول على استقلالها ، ومنذ ذلك اليوم التاريخي أصبحنا نشاهد بكل الأسف أن حالة أهل البلاد في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

---

1 - مثل الدستور القديم في لجنة التنسيق كل من: صالح فرحات- الشاذلي الخلادي- الحبيب شلبي- محمد المنصف المنستيري.أما الدستور الجديد فقد مثل: صالح بن يوسف و المنجي سليم والهادي نويرة. أما الوفد فقد ضم صالح بن يوسف والشاذلي الخلادي.

- انظر: **الإرادة**، العدد740، 2نوفمبر1948.

تزداد تعكرا على نقيض حالة الجالية الفرنسية، التي ما انفكت في تحسن وازدهار نتيجة لاستغلالها وذلك على الرغم من التطورات الحاصلة في الميدان الدولي تطبيقا للمواثيق التي وقعت عليها فرنسا وضمنتها دستورها الأخير، وفي ذلك تناقض واضح بين ما التزمت به وبين سلوكها العملي المضر بحقوقنا ومصالحنا والمعطل لنهضتنا ولنيل استقلالنا))[1].

وبعد أن استعرض البيان بعض التطورات على مختلف الأصعدة وسعي الحزب القديم لجمع وحدة الصف التونسي لمواجهة مواقف الحماية وسلطتها، وكذا الحكومة الفرنسية، نبهت اللجنة التنفيذية بأن تصرف الدستور الجديد أصبح انحرافا عن الميثاق الوطني آل إلى سياسة إصلاحية، بل لقد بلغ الأمر في سبيل تحقيق بعض الغايات بالدستور الجديد إلى التفريط في أمور تتعلق بصميم السيادة التونسية، ومصلحة الشعب التونسي، كالاستقلال والإصلاحات العميقة للوضع في تونس، وهو ما يعده تنازلا عن اتفاق اجتمع من أجله التونسيون وتعاهدوا على السعي لتحقيقه.

اتجاه هذه الأمور التي اعتبرها الدستورالقديم خطيرة ارتأت اللجنة التنفيذية للحزب أنه لامناص من أن تحذر:((الشعب التونسي من التطويح به في مهام غير واضحة المعالم وتوريطه في شراك يعسرعليه فيما بعد الخلاص منها وهي تعلن إليه:

- أنها لا تزال وفية متمسكة قولا وعملا بالميثاق القومي لليلة 27 رمضان.

- أنها لا تعترف لأي أجنبي بأي حق في بلادنا(فتونس للتونسيين)، وليس للأجانب مهما كانت علاقتهم بنا إلا المصالح المشروعة التي لا تتناف مع مصلحة الشعب التونسي وسيادته.

- واجتنابا لكل تأويل سيء فإننا نوضح أننا لا نصدر ذلك عن أي تطرف أو ضيق النظر أو تعصب عنصري، بل أن غرضنا وضع حد لهذا التدخل في أمور سيادتنا واستغلال مواردنا استغلالا جائرا انحط معه المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعب حتى يمكن لنا أن نعيش أحرارا مستقلين في بلادنا كسائر الأمم الحرة، ونحن على استعداد طيب للتعاون مع سائر الأمم الحرة لمصلحة الجميع ولخير الإنسانية العام، ولذلك فهي تهيب بالشعب التونسي إلى التمسك بحقه الكامل في السيادة

1 - **الإرادة**، العدد 797، 17 جانفي 1950.

والاستقلال وعدم الرضا بالحلول العرجاء التي لا تنزع غل العبودية من عنقه بل تزيد في تمكين خصمه من مقادته، وتدعوه إلى التكتل والاتحاد المخلص في جبهة متينة متماسكة تسموعن جميع الأغراض والنزعات إلا مصلحة الوطن العليا مثلما فعل ذلك في مؤتمره التاريخي ليلة 27 رمضان، وإن في استجابته لدعوتنا المخلصة الوسيلة الوحيدة لتحقيق حريتنا واستقلالنا)) [1].

وهنا بدأ يظهر التمايز من جديد بين الحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد، من حيث نظرة كل طرف لمفهوم الاستقلال، وتصوره في ظل تحول الحماية الفرنسية إلى سلطة مباشرة مسيطرة على كل الإدارات والمجالات بل الأكثر من هذا المطالبة بإلحاق تونس بفرنسا من خلال فكرة التمثيل النيابي والاتحاد الفرنسي، ومن هذا ظهرت اختلافات وجهة النظر بين الطرفين خاصة عقب رجوع بورقيبة لتونس.

وتركزت المواجهة بينهما حول قضية الاستقلال وإمكانية التوصل إليه، ذلك أن:((السيادة المزدوجة لم يرفضها الدستورالجديد بل رأى فيها سياسة تشرك التونسيين في الحكم، وهو مقتنع بمنهجية المرحلة مرحلة، خاصة بورقيبة)) [2].

لذلك فإن الدستور الجديد سعى وفق هذا المبدأ " المرحلة مرحلة" الذي فتح له باب المفاوضات لإيجاد حل للقضية التونسية، والسيادة المزدوجة تعني ضمنيا وجود السيادة التونسية إلى جانب السيادة الفرنسية، واتبع بذلك الحزب سياسة اليد الممدودة، حتى تتمتع تونس بوجود مستقل ومعترف به ضمن المعاهدات التي تم توقيعها عند فرض الحامية، ونظر لذلك بأنه نظام مؤقت يؤدي إلى تحرير الشعب المحمي.

في الوقت الذي ظل فيه الدستورالقديم متمسكا بالكل أو اللاشيء لأنها رسخت لديه قناعة بأن النقاش والمفاوضات التي من الممكن أن تؤدي إلى التطور نحو تغيير النظام الاستعماري، والتي كانت خلال سنوات 1936-1937، وخاضها الدستور الجديد من أجل الوفاق والمفاهمة، لم تؤد إلى نتيجة رغم إصرار الدستور الجديد عليها، وظل الدستور القديم وفيا لمطلب الاستقلال الفوري[3].

---

1 - **الإرادة**، العدد 797، 17 جانفي 1950. انظر البيان كاملا الملحق رقم (08).

2 - Samaya El-méchât, " les deux destours et la questions de l'indépendance", **R.H.M**, N° 27-28, Décembre 1982, pp216-217.

3 - Ibid , p218.

وانطلاقا من هذا تباينت الرؤى وأصبحت هناك نظرتان بارزتان في الحياة السياسية التونسية في التعامل مع المشاريع والمفاوضات مع سلطات الحماية، وحقيقة الأمر أن نظرة الدستور القديم مبنية على التجارب التي خاضها التونسيون مع السلطات الفرنسية، وأن ذلك لم يغير في وضع السيادة التونسية المفقودة، والتي كرست سلطة الحماية نفيها من خلال خلع الباي والتضييق على الوطنيين التونسيين، ومنحهم إصلاحات لا تف بمطالبهم وطموحاتهم والإصرار على عدم تمكين التونسيين من تسيير نفسهم، وعدم العمل بمحتوى معاهدات الحماية.

ولذا فإن الدستور القديم رأى أن الدستور الجديد من خلال إقدامه على هذا العمل بأنه تنصل من الاتفاقات التي تم إقرارها في مؤتمر ليلة القدر، والتي وافق فيها ممثلوه على العمل من أجل الاستقلال التام، ضمن وحدة شملت الكثير من الأطراف التونسية، واتهمه بأنه يؤيد السيادة الاستعمارية، وأنه يريد أن يكون قابلا بالسيادة المزدوجة، وهو ما يعد صيغة من الخيانة تتضارب وميثاق مؤتمر نهج الجبل سنة 1933[1].

ونلاحظ أنه من بعد مؤتمر ليلة القدر 1946 كان الحزب الدستوري القديم أكثر تمسكا بمطلب الاستقلال، وفي آن واحد بالعمل الموحد بين الأطراف المتعددة للحركة الوطنية التونسية، وخصوصا الدستوريين، ونظر إلى أن الوحدة بين الحزبين كفيلة بالمباحثة في كل ما يهم القضية الوطنية [2].

لكن الديوان السياسي للدستورالجديد كان دائما يقدم خطوة ويرجع أخرى في موضوع الوحدة، وحتى مفهوم الاستقلال، لأننا سنلاحظ أن الخلاف سيعود إثر التعرض لمفهوم الاستقلال أكثر مما كان عليه من قبل، بل أدى إلى زوال لجنة التنسيق التي تشكلت بين الحزبين خاصة بعد استبدال المقيم العام " ماست " ومجيء المقيم العام الجديد" جون مونص" الذي غير أسلوب سابقه نوعا ما في التعامل مع التونسيين، من خلال تقديم وعرض إصلاحات لتغيير الوزارة وزيادة تمثيل التونسيين، فأدى ذلك إلى تراجع الدستور الجديد عن ما تم إقراره في مؤتمر ليلة القدر وهو المطالبة بالاستقلال التام.

---

1 - Samaya El-méchât ,Op.cit , p218.

2 - محمد الحبيب شلبي،" ما بعد الاستقلال"، **م.ت.م**، العدد 25-26، جوان 1982، ص-ص157-158.

في الوقت الذي رفض فيه الدستور القديم المشاركة في تلك الوزارة بعد أن عرض المقيم العام جون مونص على كاتبه العام الدخول في الوزارة للقيام بإصلاحات، وعلل ذلك الموقف بأن هذه الإصلاحات عبارة عن سياسة استعمارية فرنسية جديدة، وأن بوادرها ظهرت في:((خلع سمو المنصف باشا باي والتمكين للإدارة الفرنسية المباشر، ومذبحة ماي 1945 بمثابة براعة استهلال لتدشين السياسة الاستعمارية لفرنسا الجديدة، استقبلت بها عهدها السعيد... وبعد ذلك كان لابد من عمل شيء لمجارات التطور العالمي في اتجاهه الجديد غير سياسة المذابح وخلع الملوك، وهنا نرى الساسة الفرنسيين عمدوا إلى سلسلة من الإجراءات السياسية سموها إصلاحات، ونسميها نحن باسمها الصحيح وهو الإيهام، والتمويه، لتضليل الرأي العام العالمي وإيهامه بأن فرنسا سلكت سياسة جديدة نحو الشعوب تتلاءم مع الحالة الجديدة، وما أوصى به المجمع الأممي والتزمت به فرنسا لديه، فقد قامت بهذه الإصلاحات في أقطار شمال إفريقيا الثلاثة، والمتأمل في هذه الإصلاحات يرى أنها عبارة عن ترميم النظام الإمبراطوري الاستعماري القديم المتداعي والتمكين له من النفوذ المباشر وإقراره بصفة قانونية نهائية بعد أن كان قبل له صفة واقعية تستند إلى القوة والتحكم وحدها)) [1].

ثم أردف في نظرته لمجمل الإصلاحات التي باشرتها فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية مرورا بسنة 1945و 1947 التي تناولت الجهاز الحكومي ونتجت عنها وزارة الكعاك، ولم تغير شيئا من الوضع القديم سوى زيادة وزيرين تونسيين، هما وزيرا الزراعة والتجارة والصناعة، ورأي الحزب أن المسألة ليست مسألة زيادة وزيرين أو منح الوزراء بعض النفوذ الجزئي المقيد، بل هي مسألة قلب نظام عتيق وتحويره تحويرا كليا يعتمد على اضطلاع التونسيين بمسؤوليات الحكم والإدارة وحدهم، ومساهمتهم الفعلية في تسيير بلادهم.

وهنا يظهر الحزب معيار المفارقة في التجاوب مع الإصلاحات التي أقدمت عليها الحكومة الفرنسية بتونس، بين الحزب الدستوري الجديد والقديم، فهذا الأخير ظل يعتبر كل إصلاحات لا تؤدي ولا تعترف بالحق الكامل للتونسيين في تسيير شؤونهم بأنفسهم

1- **الإرادة**، العدد 709، 23 مارس 1948.

فإنها نوعا من المواراة، والإيهام للشعب التونسي بطعم قليل لايف بالغرض ولا يحقق مطالب التونسيين التي أجمعوا عليها.

4. موقف الحزب الدستوري القديم من عودة المنصف باي:

إن ما أقدم عليه الحزب الدستوري الجديد بقبوله المشاركة والإصلاحات أدى إلى تزعزع وحدة الصف التونسي الذي تجمع قبلها حول مطلب الاستقلال التام، والتوحد ضمن ماسمي بالحركة المنصفية، ويبدو ذلك من خلال التأثير الذي أدى إلى تصدع الحركة المذكورة.

تلك الحركة التي ظل الدستور القديم وفيا لها حيث ربط أي تقرب منه من طرف السلطات الفرنسية بغرض دمجه في الاستجابة لإصلاحاتها بضرورة إعادة المنصف باي لعرشه وتوفر إرادة حقيقة تبعد انعدام النفوذ اللازم وانعدام حرية التصرف عن كل من يقبل بالمشاركة في الإدارة بمختلف مؤسساتها[1].

ولقد استغل الحزب الدستوري القديم ما وقع بصفاقس إثر إضراب عمال شركة قفصة في أوت 1947، من أجل إعادة روح التنسيق مع الدستور الجديد، خاصة مع العلم بالحالة الصحية للملك المنفي المنصف باي والتي زادت تدهورا، والذي بدوره لم يقبل الحلول الوسط التي طرحت عليه من قبل الفرنسيين، خاصة وأن المسؤولين الفرنسيين بدلا من أن يلجأوا للتخفيف من العمل المباشر عملوا العكس، وتميزت سلطتهم بالعناد، هذا الموقف دفع الدستوريين لزيادة تصعيد موقفهم.

وهكذا عادت مسألة الملك المخلوع إلى الواجهة من جديد فتكونت لجنة من الحزبين الدستوريين[2]. لمقابلة المقيم العام باسم الشعب التونسي: ((والمطالبة بعودة المنصف باي وللاحتجاج ضد بقائه في مكان إقامته تحت الرقابة)). وتزامن ذلك مع تحرك العائلة الحسينية لفتح مفاوضات في شأن إرجاع الملك المبعد إلى وطنه وعرشه ، وزاد الأمر صورة أكثر صدى إرسال الهيئات السياسية في شمال إفريقيا إلى الحكومة الفرنسية بمناسبة مرور خمس سنوات على خلع الباي واعتقاله تطلب فيها إرجاعه وتسوية مشكلة العرش، كما أرسل زعيما الدستور صالح فرحات وصالح بن يوسف وكذلك

1 . Casemajor, Op.cit, p276.

2 - مثل الحزب الدستوري القديم : صالح فرحات والشاذلي الخلادي، والدستور الجديد المنجي سليم والهادي نويرة.

عزيز الجلولي ومحمد شنيق بدورهم رسائل إلى كل من رئيس الجمهورية الفرنسية، ورئيس الوزارة، وكاتب الدولة للشؤون الإسلامية، ورئيس البرلمان، وأعضائه ورئيس لجنة الشؤون الخارجية وأعضائها ألحوا خلال هذه البرقية بأن:((الشعب التونسي يلفت أنظار فرنسا بصفة جدية لهذه القضية الرئيسية – قضية الملك- التي في حلها الوسيلة الوحيدة لرجوع الحالة الشرعية لنظام الدولة التونسية)) [1].

ورغم ذلك لم تستجب السلطات الفرنسية لذلك، وظل المنصف باي في مناف حتى وافته المنية في سبتمبر 1948:((وما كان ينتشر خبر وفاة جلالة المنصف باشا باي في تونس حتى عم الحزن والجزع سائر طبقات الشعب التونسي، وكان للنبأ الشيء المفاجئ وقع الصاعقة على النفوس الذاهلة لفداحة الخطب الأليم، وبدون أي إيعاز أو إشارة أقفل الناس دكاكينهم وأوصدت المقاهي أبوابها، وعطلت المذاييع)) [2].

وقد بادر الحزب الدستوري القديم بفتح ناديه المركزي ببطحاء الحلفاويين:((حيث نكس على واجهته العلم التونسي، وجلل بالسواد وتوافدت الخلائق يعزون بعضهم بعضا في الفقيد الكريم، وقد قام مدير الحزب بالنيابة السيد الحبيب شلبي بإلقاء خطاب مؤتمر في تأبين الراحل العظيم أسال الدموع من المحاجر، كما ألقى الحفناوي الصديق خطابا قيما مؤثرا أمام الجماهير الحاشدة أمام جامع صاحب التباعة، وقام بعده الشاب الوطني المتحمس عبد الرزاق البكوش بإلقاء خطبة حماسية أبكت العيون وألهبت النفوس ألما وحسرة)) [3].وبعده تواصلت الكلمات والأشعار التي تلقى في رثاء الملك.

وقام الحزب الدستوري القديم بتوجيه نداءه إلى الشعب التونسي، بهذه المناسبة جاء فيه:((أما أنت أيها الشعب التونسي المفجوع الواله على مليكه الذي ضحى براحته وبعرشه في سبيله فصبرا ثم صبرا، ولا تستسلم للبكاء والخنوع، وليكن لك في حادثة المنصف باي خيرعبرة وأحسن درس للمستقبل، اقطع رجاءك نهائيا من الفرنسيين، ومن كل خير يأتي من جانبهم، واترك أي مفاهمة أو اتصال لهم، فقد رأيت بعينك كيف بخلوا عليك بترضية أدبية لا تضيرهم بعدما تبين لهم الحق، وظهر لهم طريق الصواب،

---

1 - **الإرادة**، 27 جويلية 1948.

2 - **الإرادة**، العدد731، 2 سبتمبر1948.

3 - **نفسه**.

فما بالك بحقوقك في حكم بلادك واستغلال ثروتك التي بها صاروا سادة محظوظين، إن كل مفاهمة معهم ما هي إلا ألهية صبيان وخدعة يراد بها التخدير والتضليل وكسب الوقت وإحداث الريب والشكوك في الوجدان الوطني، فاترك هذه السبيل الضالة، واعتمد على نفسك وحدها في الكفاح، وكافح حتى تصل إلى حقك وستصل إليه بحول الله، ولا تيأس مهما اشتدت الخطوب وأدلهم الأفق))[1].

وهكذا فإن الدستورالقديم وضح للشعب التونسي بهذه المناسبة أن المفاهمة مع السلطات الفرنسية وممثليها ما هي إلا خدعة وتضليل ومضيعة للوقت ليتمكن الفرنسيون أكثر دون أن يعطوا التونسيين أي حق يطالبون به ويظهر أن الحزب راهن كثيرا على الحركة المنصفية، من خلال دعمها والوقوف بكل جهده في صفها حتى أنه اعتبر قضية الملك هي قضية تونس الوطنية والذاتية التونسية، ويظهر أن الحزب القديم كان قد علق آمالا كبيرة على الملك المنصف باي، وذلك من خلال المشاركة في الوزارة بتولي صالح فرحات وزارة العدل وبعد نفي الملك كان يريد عودته، لأن في ذلك تحقيق لأهدافه السياسية واستجابة للمطالب التونسية

5. موقف الحزب الدستوري القديم من سياسة التفاوض والمشاركة الجديدة:

إن تمسك الحزب الدستور القديم بما أقره مؤتمره المنعقد سنة 1944، وكذلك بمقررات "الميثاق الوطني" الناتج في مؤتمر ليلة القدر أوت 1946، جعله يقر سياسة لا تعترف إلا بمطلب" الاستقلال التام"، ولا تقبل دون ذلك أية صورة أخرى من صور الحل للقضية التونسية، وعلى العكس من ذلك فإن الدستور الجديد قد رضي بإتباع سياسة الخطوة خطوة، وقبل بسياسة الإصلاحات والمشاركة في وزارة تفاوضية للوصول بالبلاد التونسية إلى الاستقلال الداخلي.

وعندما كانت الوضعية في تونس على نوع من الغليان تصاعدت الأصوات المنادية بالإصلاحات الفعلية، فطلب الأمين باي من المقيم العام " جون مونص" بمناسبة عيد الفطر بإدخال إصلاحات جوهرية ضرورية حرية بأن ترضي رغبات كافة التونسيين، وكان هذا الطلب بتاريخ 27 جويلية 1949، وزاد الباي تمسكا بفكرته عندما راسل

1 - **الإرادة**، العدد731، 2 سبتمبر1948.

رئيس الجمهورية الفرنسية في 11 أفريل 1950، قائلا بأنه:((يخشى أن تؤول مظاهر الملل السائدة في الشعب التونسي إلى يئس من شأنه أن يثير ما نود إجابته))[1].

وكان بورقيبة قد سافر إلى باريس حاملا لائحة مطالب حددها ديوان الحزب كحل للقضية التونسية، وعرف ببرنامج النقاط السبع يوم 12 أفريل 1950 التي تتمحور في:((

1-إعادة الاعتبار للسلطة التنفيذية التونسية التي هي عنوان السيادة التونسية.

2- وتكوين حكومة تونسية مسئولة عن الأمن العام ويترأسها وزير أول تونسي يعينه الملك ويتولى رئاسة مجلس الوزراء.

3-إلغاء الكتابة العامة التي تراقب وتسيطر على جميع الإدارات فهي تمسك بزمام جميع السلطة الإدارية في البلاد.

4- إلغاء كل المراقبين المدنيين الذين يمثلون الإدارة الاستعمارية المباشرة، وهذا لأن ذلك ينافي السيادة التونسية.

5- إلغاء الجندرمة – الدرك- الفرنسية والتي يرجع أمرها إلى وزارة الدفاع الفرنسية، وهي بذلك تعد احتلالا عسكريا للبلاد.

6- إنشاء بلديات لا يدخلها الفرنسيون إلا في المدن التي تكون فيها أقليات فرنسية.

7- في المجال التشريعي انتخاب جمعية وطنية – مجلس نواب- عن طريق الاقتراع العام توكل إليها أولا وبالذات مهمة تحرير دستور ديمقراطي يضبط العلاقات الفرنسية – التونسية على قاعدة احترام مصالح فرنسا والسيادة التونسية))[2].

وفي الوقت الذي كان التونسيون ينتظرون ردا ميدانيا على النقاط التي عرضها بورقيبة بباريس تأخرت الاستجابة الفرنسية عن ذلك وهذا يعود لبروز نظرتين متعارضتين لاسبيل للتوفيق بينهما إزاء ما طرحه بورقيبة.

فمن جهة اقتراح يرمي لإبرام اتفاق على أسس جديدة بدون الاستسلام لا التأثر الأعمى بمعاهدات تجاوزتها الظروف ولا للانجرار إلى مساومات في الجزئيات أو على استعمال وسائل القوة، ومن جهة أخرى مواصلة عمل فرنسا دون إعطاء التونسيين تنازلات، وهو

1- شارل أندري جوليان، **أفريقيا الشمالية تسير**، ص212.

2 - A.D.N, Carton283, "Programme de sept points de H.Bourguiba", Avril 1950.

الرأي الذي يصر عليه المعمرون الموجودون بتونس ومن سيساندهم في فرنسا في التأكيد على عدم قدرة المقيم العام الفرنسي على فرض السيطرة على الوضع.

وبالتوازي مع مشاركة الحزب الدستوري الجديد في هذه الحكومة ، كان الحزب الدستوري القديم يرفض هذه السياسة، ونظر إليها على أنها توجه مناف لمطالب مقررات مؤتمر الاستقلال، وكثف من تحركاته لمواجهة المطالبة بالإصلاحات والتخلي عن مبدأ الاستقلال التام.

فالحزب الدستوري القديم ظل وفيا لمبدئه وتصريحاته خاصة لما صدر عن مؤتمر الاستقلال، ولما أقره بيانه الصادر في بداية سنة 1950 والذي ذُكر فيه بالظروف الدقيقة التي تجتازها القضية التونسية، وبما قرره المؤتمر القومي السابق الذكر من إفلاس لنظام الحماية.

وما أثار استنكار الحزب الدستوري القديم ما صرح به أندري بيدي- André Bidet – وهو من المناضلين الاشتراكيين حول ضرورة القيام بتغيير نظام الحماية من الآن فصاعدا نحو مشاركة التونسيين بصورة تجسد الديمقراطية في تسيير شؤونهم[1].

ومما زاد في تصاعد قناعة الدستور الجديد عودة الحبيب بورقيبة لتونس في 9 سبتمبر 1949، مما شكل مرحلة جديدة للنضال من أجل الاستقلال قد بدأت بما يجعل حلا لمشكلة الطموحات التونسية، خاصة وأن الحكومة الفرنسية أظهرت نوعا من الليونة والإرادة لترقية الأمة التونسية إلى استقلال بمساعدة فرنسا.

واتجاه تشدد الدستور القديم في الموقف ضد بورقيبة وأنصاره ، واعتباره أن خطتهم المبنية على المرحلة مرحلة: ((من تصريحات تلوح إلى الاستعداد على السير في سبيل المشاركة إلى أخرى تهون من شأن الجامعة العربية... على أخرى تنادي بعدم جدوى الاعتماد على الخارج ... إلى أخرى تنادي بسياسة المفاهمة بين طرفين لا ثالث لهما... و إلى هذه الدرجة التي بلغ فيها القوم على القمة وجعلوا ينادون باستعدادهم للمفاوضة

1 - Louis Perillier, **la conquête de l'indépendance tunisienne**, paris, éditions Robert laffot,1979,p60.

علـى قاعـدة تعـويض معاهـدة الحمايـة بمعاهـدة أخـرى تثبـت لفرنـسا حقوقـا إسـتراتيجية واقتصادية وثقافية))[1].

وقد دعا الكاتب العام للدستور القديم في ماطر قائلا:((إنه لا يحق لأي تونسي أن يتنازل عن أي حق لهذا الوطن يقدمه هدية للمغتصبين، وإنه لا يصوغ لأي هيئة مهما كانت أن تعمل شيئا يفوت على الوطن حقوقه ويربط مستقبله ومستقبل بنيه برباط ما، إلا هيئة تأسيسية تنتخب انتخابا حرا من الأمة تعمل باسم الأمة وتقرر نيابة عنها ما يجب تقريره))[2].

وقد خاض الحزب الدستوري القديم حملة على تصريحات زعيم الدستور الجديد الحبيب بورقيبة الذي أخذ يسعى في مشروع التقارب مع الفرنسيين للحصول على إصلاحات وأعلن الحزب برنامجه العمل في هذا الاتجاه، وقال بورقيبة:((إذا كانت فرنسا تريد أن تفتح المفاهمة معنا فإننا نجيبها إلى ما تطلب، ونصارحها القول بأننا نحترم مصالحها ونعترف لها بها في دائرة استقلالنا، إذ من منا يستطيع أن ينكر أننا كلنا إلى أجنبي صديق يحمينا ويدفع عنا الأخطار))[3].

وأضاف بورقيبة في تصريحه السابق أمام أنصاره في تجمع له بماطر بالقول:((إننا حينما نقول لفرنسا إن حقوقك محفوظة ونعترف لها بها، نجد في الخارج من الدول العظيمة من يقدم لنا معاضدته التامة، ونجد التأييد حتى من جانب العقلاء من نفس الفرنسيين، أما إذا كان نجابه فرنسا بالقول أن ليس لك أدنى حق في بلادنا فإن صدمة الاعتراض التي نلقاها حينئذ من جانب الدول العظيمة تكون صدمة قوية، تحدث أثرها السيء في سعينا لتحقيق آمال أمتنا وسوف تقف تلك الدول العظيمة في جانب فرنسا تؤيدها ضدنا وعندئذ يتقوض ما شيدناه بمساعينا وتنهار آمالنا كلها))[4].

كل هذا جوبه من قبل الحزب الدستوري القديم بشدة، وقد عقدت لجنته التنفيذية ندوة صحفية يوم 5 ماي 1950 بالنادي المركزي للحزب ببطحاء الحلفاويين رقم 15،

---

1 - **الإرادة**، 21 جانفي 1950.

2 - **الإرادة**، 28 فيفري1950.

3 - **الإرادة**، 21فيفري1950.

4 - **نفسه**.

حضرها عدد من رجال الصحافة رد فيها صالح فرحات على ما لابس القضية التونسية والتصريحات التي أدلى بها الحبيب بورقيبة في باريس[1].

وأصدر الحزب الدستوري القديم بيانا مما جاء فيه:((إن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي ما فتئت منذ ثلاثين سنة حاملة راية الدفاع الصادق عن القضية التونسية، وموجهة لكل سعي متبصرة من شأنه إيصالنا لاستقلالنا، قد رأت نفسها مضطرة لعدم التغاضي عن التصريحات الخطيرة التي أفضى بها السيد الحبيب بورقيبة رئيس الدستور الجديد في خلال الشهر الماضي، وذلك بالرغم عن وطنيتها وما تشعر به من وجوب المحافظة على الاتحاد بين أبناء هذه الأرض المسلمة التي يستغلها منذ عشرات السنين استعمار شديد الوطأة لا يطاق))[2].

وقد ذكر البيان بورقيبة بما اتفقت عليه المنظمات والهيئات والشخصيات التونسية بما فيها الدستور الجديد في مؤتمر ليلة القدر، وما صدر عنه من مقررات على رأسها الميثاق الوطني الذي صادق عليه بورقيبة نفسه، وانطلاقا من هذا فإن بورقيبة يعتبر ناكثا لذلك الميثاق التي اتفقت عليه العديد من الأشخاص والهيئات التونسية.

ثم ورد في البيان ردود على ما حمله مشروع بورقيبة والدستور الجديد من نقاط مقترحة من قبله للإصلاحات ورأى أن في ذلك تناقضات جاءت تحت تأثير الاندفاعات الحماسية الطارئة، وأحيانا تحت تأثير ظروف خاصة أثناء تنقلاته العديدة- يقصد بورقيبة-

وجاء في البيان المذكور أعلاه أن بورقيبة غير مستقر على رأي:((ففي بعضها نراه يطالب بإصلاحات وفي أخرى نراه ينادي بالاستقلال، وفي غيرها يقول ضعفاء ولاغنا عن الاتكاء على دولة قوية، وفي تصريحاته الأخيرة بباريس لينذر الرأي العام الفرنسي – حسبما قال- قد ابتدأ بالمطالبة بالتحرير ثم عقب هذا المطلب تقديم برنامج ذي سبع نقط ثم شفع ذلك بطلب تحويل السيادة ويرى أنه في الإمكان أن يتم هذا التحويل بصورة تدريجية)) [3].

---

1 - **الإرادة** ، 9ماي1950.

2 - نفسه. انظر بيان من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري القديم.الملحق رقم(09)

3 - **نفسه**.

وتعجبت اللجنة التنفيذية للدستور القديم من هذه الأعمال التي أقدم عليها بورقيبة وطرحت تساؤلات فحواها: ((أنى لرئيس الدستور الجديد أن ينكث كما شاء وكيفما شاء العهد الذي أجمع عليه المؤتمر الوطني، وأقره وصدق عليه هو وحزبه لكننا ننكر عليه بشدة كل صفة يدعيها لتمثيل عموم الشعب التونسي وخاصة الدستور في هذا الصدد. وكيف يجوز لنا أن نسمح للسيد بورقيبة الذي يطالب بتحويل السيادة تدريجيا بأن يميل به التناقض لحد التنازل طوعا واختيارا عن جانب من تلك السيادة عند تحدثه عن الانتخابات البلدية؟. وذلك بقبول تمثيل المصالح الفرنسية في كل الجهات التي توجد فيها أقليات فرنسية، فهل يجهل السيد رئيس الدستور الجديد أنه لا يباح للأجانب في أي بلدان العالم - والفرنسيون هم بصفة قانونية أجانب في المملكة التونسية - أن يشاركوا في الهيئات المنتخبة؟)) [1].

ويتضح مما سبق أن الدستور القديم أراد أن يفحم بورقيبة الحجة فيما ينادى به من مشروعه، والمتضمن المشاركة والسيادة المزدوجة مع الفرنسيين، من خلال عدد من الحجج التي سبق ذكرها فأراد الدستور القديم أن يفندها واحدة واحدة لتعرية الدستور الجديد أمام الشعب التونسي، حتى يتسنى له من جهة استغلال ذلك للإجهاز عليه، ومن جهة ثانية حتى يستطيع الإقرار بأن أي مشروع دون الاستقلال يعد تنازلا وتخاذلا فيما ينادي به ويبتغيه الشعب التونسي.

وبعد الرد على النقاط السبعة التي طرحها الدستور الجديد أعلن الدستور القديم موقفه بقوله:((أن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التي قام الدستور على سواعد رجالها إليها يرجع الفضل في إنشاء حركة المقاومة المنظمة في هذه البلاد ترى من واجبها في الوقت الذي نالت فيه الشعوب بالأمس استقلالها: سوريا، لبنان، مصر، الفلبين، الهند، اندونيسيا، طرابلس...الخ. أن يحذر الشعب التونسي بأسره سوء مغبة الأخذ بسياسة الاستخذاء والتنازل التي يمسك بها رئيس الدستور الجديد، وهي إذ تقوم بهذا الواجب تعلن أنها تفعل ذلك وهي آسفة، ولا يزال لها أمل في أن ترى هذا الشعب الذي حطمه الاستعمار معتصما في النهاية بحبل الاتحاد المتين ومستشعرا روح الأخوة الحقيقية بين جميع أفراده إذ لا نجاة إلا في الامتثال بدون انقطاع وبدون فتور وفي

1 - **الإرادة** ، 9 ماي1950.

نطاق الكرامة والشرف لمقررات مؤتمر ليلة السابع والعشرين من رمضان للوصول إلى هدفه الاستقلال التام)) [1].

وهنا يظهر أن الحزب الدستوري القديم لم يقتنع بما طرحه رئيس الدستور الجديد من نقاط ليطالب فرنسا بتحقيقها، ليس هذا فحسب بل اعتبرها نكوصا وتراجعا عما تم الاتفاق عليه بين العديد من الأطراف الفاعلة والتشكيلات السياسية الوطنية التونسية، لذلك لم يتردد الحزب القديم في رفض إقرار بورقيبة للفرنسيين بحق الانتخاب في المجالس البلدية، وأن السيادة الداخلية التي يريد الوصول إليها هي في نظر الحزب مضمونة في معاهدة باردو، وأن المطالبة بها فقط معناها تكريس مبدأ الحماية إلى الأبد.

وحقيقة الأمر أن مطالب بورقيبة جاءت بناء على الإستراتيجية التي اتبعها في تحقيق طموح التونسيين، هذه الإستراتيجية المبنية على مبدأ " خذ وطالب"، لكن النقاط التي تضمنتها مطالبه السبع أقرت مطلبا خطيرا وهو الاعتراف بحق الفرنسيين بانتخاب ممثلين لهم في البلديات التي يتواجدون بها، وهذا في جوهره إقرار بحق المعمرين والمستوطنين في البقاء بتونس، وهو ما يتنافى مع التحرر والسيادة.

أ ـ موقف الحزب الدستوري القديم من الوزارة التفاوضية:

بعد عزل المقيم العام" جون مونص" عينت الحكومة الفرنسية في بداية شهر جوان 1950 مقيما عاما جديدا وهو " لويس بيرلييه" – Louis Pérllier - [2] عسى أن تحقق ما تصبوا إليه في البلاد التونسية من خلال محاولتها إصلاح الأوضاع، ومن أجل أن يقوم بريلييه في مهامه بمسؤولية قيادة تونس نحو التفتح والازدهار الذي يقودها نحو الاستقلال الداخلي، وهذا هو الهدف النهائي المحدد لكل أراضي الاتحاد الفرنسي، مثلما صرح بذلك رئيس الحكومة الفرنسية جورج بيدو – Georges Bidault[3].

---

1 - **الإرادة**، 9 ماي 1950.

2 - لويس بيرييه تولى الإقامة العامة في تونس خلفا لجون مونص بداية من 13 جوان 1950، حتى 13 جانفي 1952.

3 - Louis Périllier, Op.cit, pp27-73.

-جورج بيدو (1899-1983): هو جورج أقيستان بيدو ولد بمولان في 5 أكتوبر 1899، تولى العديد من المناصب كوزارة الخارجية والعضوية بالبرلمان، ورئاسة الحكومة الفرنسية توفي في 26 جانفي 1983.

وقد سبق هذا تصريحات وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان – Robert Schuman-[1] أكثر فيها من التصريح بالاستقلال الذاتي لتونس في جل مراسلاته، وكانت الحكومة تحظ المقيمين العامين بأنه عليهم أن يراعو التوازن بين مصالح المعمرين الفرنسيين ومطالب التونسيين[2].

وهكذا فبمجرد وصول المقيم العام الجديد تم الإعلان عن إجراءات تتعلق بتطوير نظام الحكومة التونسية، وتوسيع نظام مشاركة التونسيين في الوظيفة العامة، وتكوين نظام على أساس ديمقراطي بناء على توصيات الحكومة الفرنسية، التي تنوي على الفور إعطاء الفرصة في البلديات للمشاركة المباشرة للتونسيين في إدارة مصالحهم.

وعلى ضوء هذه التطورات، تم الاتصال بالحزب الدستوري الجديد، لأخذ موافقته بالمشاركة في حكومة تفاوضية، وهي التي تم تشكيلها في 17 أوت 1950 برئاسة محمد شنيق، وضمت هذه الوزارة ستة وزراء تونسيين وستة فرنسيين، وشارك فيها الدستور الجديد بوزارة العدل التي تولاها صالح بن يوسف[3].

أما الحزب الدستوري القديم فقد رفض هذه الوزارة وبالتالي اختار عدم المشاركة فيها، وهذا انطلاقا من قناعات مبدئية بأن لا فرق بينها وبين وزارة الكعاك السابقة لها، وبالمناسبة حملت جريدة الإرادة تبريرا لموقف الدستور القديم من هذه الوزارة جاء فيه:((أما نحن فقد رفضنا العرض، فتكرر الإلحاح وتكرر من جانبنا الرفض لأننا كنا على يقين تام بأن لا تغير ذا أهمية ينتظر وبأن الهدف المنعوت من هذه المفاوضات، لا يتفق مع الهدف الذي استهدفته الأمة في ميثاقها القومي من قبل ورأينا... أن الوزارة المقبلة ليس لها برنامج عمل كما أن الحدود الموضوعة لها لا تفسح مجالا للعمل وهي تضيق عن أن تسع شيئا له أهمية من آمال الأمة))[4].

---

1 - روبير شومان (1886-1963): ولد في 29 جوان 1886 بلكسومبورغ، رجل دولة فرنسي، حصل على الباكالوريا سنة1904 بماتز، تابع دراسته العليا في الحقوق ببون ، ثم فتح مكتبا للمحاماة بماتز سنة1912، تولى العديد من المناصب الوزارية ،والعضوية في المجالس المتعددة، منها تولي وزارة الخارجية خلال سنوات 1947 حتى 1952، ثم وزارة العدل سنتي 1956/1955، توفي في 4سبتمبر 1963.

2 - Louis Périllier, Op.cit, pp70-73.

3 - **المنار** ، العدد6 ، السنة الأولى، 30جويلية 1951.

4 - **الإرادة،** 15 أوت 1950.

وعبر الحزب عن أسفه من موقف الدستور الجديد إزاء هذه الوزارة ومشاركته فيها، ونعت ذلك بأنه نكسة:((وطعنة صميمة للقضية التونسية المقدسة)) [1].

كما وضح الحزب الدستوري القديم موقفه من هذه الوزارة من خلال البيان الذي أصدره وجاء فيه:((ذهبت وزارة الكعاك وخلفتها وزارة جديدة أردنا أن نعطي لأنفسنا الوقت للتروي قبل الجهر بفكرتنا، وأن نعرف كيف يمكن للوزارة الجديدة التي قيدت نفسها بما التزمت به أن تنجز إصلاحات جوهرية، إلا أن إبعاد وإلغاء المستشارين يحتم علينا الخروج من صمتنا، حيث أعلن المقيم العام أثناء الندوة الصحفية التي عقدها يوم 18 أوت 1950 بأن هذه الوزارة هي حكومة اتحادية تضم ممثلي مختلف منازع الرأي العام التونسي))[2].

وبين الحزب القديم في هذا البيان أنه رفض تلبية دعوة المشاركة في الوزارة الجديدة ثم رد على تصريح المقيم العام بأن هذه الوزارة تحظى بمساندة الأمة. بالنفي لما تدعيه الحكومة وتساءل الكاتب العام للحزب صالح فرحات بـ:((هل يجوز عدليا وقضائيا أن يستولي المقدم على أدنى جزء من مكاسب منظورة ؟ ويتضح علاوة على ذلك من معاهدة القصر السعيد أن الحماية وقتية، وعلى ذلك فمن المحتم أن تغادر السلطات الفرنسية البلد يوما من الأيام تراب القطر، فكيف يمكن إذن التوفيق بين فكرة الرحيل وفكرة السيادة المزدوجة ؟))[3].

ثم عرج البيان على مضمون الإصلاحات وتساءل:((ماذا سيريدون وماذا سيرجعون إلينا بالإصلاحات؟. تقوية لجانب شخصية الحكومة. تقلد بعض التونسيين للوظيفة العمومية، مع اشتراط الفنية والإمكانيات المالية المقررة من طرف نواب الشعب، مع الاحترام الصارم للحقوق المكتبية. وإصلاح بلدي)) [4].

ونظر الحزب لهذه الإصلاحات بأنها بعيدة كل البعد عن الإصلاحات الجوهرية من خلال قوله : ((إننا لنأسف لهذا الموقف ومازلنا نعتقد مهما يقال في هذا الصدد أن

---

1 - **الإرادة**، 12 ديسمبر 1950.

2 - A.D.N, Carton283, Note A/S vieux destour en date le 26 octobre1950.

3 - A.D.N, Carton283, Note A/S vieux destour en date le 26 octobre1950. .
- انظر بيان اللجنة التنفيذية للدستور القديم سبتمبر 1950.الملحق رقم (10).

4 - A.D.N, Carton283, Note A/S vieux destour en date le 26 octobre1950.

الإصلاحات الثلاثة المزمع عليها أو الموعود بانجازها منذ عهد بعيد هي بعيدة بعدا شاسعا عن الإصلاحات الجوهرية التي تعلقت بها رغبة الجناب العالي أبقاه الله، وهي لا يمكن أن ترضي بحال الشعب التونسي)) [1].

ثم يعلن باسم الشعب التونسي مطالبة فرنسا بأن تعلن على رؤوس الملأ عزمها على:((

- أن ترجع له في أقرب الآجال الممكنة عملية الإشراف على تسيير جميع شؤونه الداخلية، التي انتزعت منه شيئا فشيئا خلال السنوات منذ فرض الحماية.
- أن ترجع له استقلاله الكامل الذي يعتبره حقه الطبيعي في الوقت العادي لإرجاع قضايانا الداخلية بأيدينا.

فليس من المعقول أن يبقى شعب ضعيف على طول الأبد تحت سيطرة شعب أقوى منه لا لمبرر آخر غير أنه ضعيف، إن فكرة دوام حضور فرنسا بهذه الديار التي رضي بها الوزراء الجدد هي فكرة يناقضها منطوق ومفهوم معاهدة باردو، وآية ذلك أن الفصل الثاني من المعاهدة المذكورة قد نص على أن الحماية الفرنسية صبغة وقتية صرفة)) [2].

ثم توجه البيان للحزب الدستوري الجديد بأن:((إذا كان الدستور الجديد والبعض من أعضاء الهيئة الوزارية الحاضرة الذين وافقوا على مقررات المؤتمر الوطني المنعقد في 23 أوت 1946 يقبلون الآن مبدأ السيادة المزدوجة ويتوخون طريق النكوص على الأعقاب فإن الشعب التونسي ليس له ما يدعوه لتبديل موقفه ونقض غزله بيده، على أن هذا الشعب له أسباب شرعية ليكون غير مطمئن، وبالفعل فإن الشعب التونسي الذي لم تقع استشارته والذي ينبغي أن يسمع له قول في هذا الصدد لم يفوض لكائن من كان سواء داخل الوزارة أو خارجها حق التفاوض لإدخال تحويرات أساسية قد يكون لها تأثير فادح على مستقبل البلاد، وليس لغير مجلس وطني تكون الوزارة منبثقة عنه ومسئولة لديه الصفة القانونية لتعيين مفاوضين يتولون باسم الحضرة العلية إجراء مذاكرات مع فرنسا تتعلق بتطور العلاقات بين تونس وفرنسا)) [3].

---

1 - A.D.N, Carton283, Série : protectorat tunisie, 2éme versement, Déclaration du comité exécutif de parti libéral constitutionel tunisien (vieux destour).

2 - Idem.

3 - A.D.N, Carton283, Série : protectorat tunisie, 2éme versement, Déclaration du comité exécutif de parti libéral constitutionel tunisien (vieux destour).

ثم في الأخير وجه الحزب الدستوري القديم تحذيرا للوزراء وتبشيرا للتونسيين المتمسكين بقضيتهم بالقول:((ومهما يكن من الأمر فإننا نحذر الوزراء التونسيين سوء عاقبة كل اندفاع يصدر منهم في سبيل تحبيذ الدخول في الاتحاد الفرنسي الذي لا يخالف إلا في الإسم فقط نظام الإمبراطورية الفرنسية السابقة، ونذكرهم من جهة أخرى بموقف الجناب العالي أيده الله، وموقف الشعب التونسي بأسره من ذلك الدخول ورفضهما له رفضا تاما، إن ناظر الشعوذة التي ترمي لابتلاع سيادتنا تلك المحاولة التي نحتج عليها بكل قوانا لن يكتب لها النجاح بحول الله، بفضل شدة إرادة الشعب التونسي وقوة عزيمته، وقد كان ولا يزال همنا الوحيد الذود عن حياض الشعب وإنقاذه، ويكون في آخر الأمر مكللا لجهودنا ولنعم أجر العاملين)) [1].

ولم يبق الحزب الدستوري القديم موقفه هذا من المشاركة في الوزارة التفاوضية وانضمام الدستور الجديد لها في حيز القطر التونسي فحسب، بل سعى إلى ربط ذلك بقضايا المغرب العربي ككل، وعد مشاركة الدستورالجديد:((من باب التنكر للمبادئ التي قطعها الحزب الدستوري الجديد، إذ أدخل هذا الإجراء الريبة في كافة أقطار المغرب العربي، ذلك أن المبادئ التي تقوم عليها الأحزاب الاستقلالية المغربية والمواثيق التي تربط بينها، وميثاق لجنة تحرير المغرب العربي[2] الذي تنضوي تحت لوائه كلها تعتبر الأوضاع القائمة في الحكم على أساسها، بل يعد نقضا لمبدأ الاستقلال الذي تنادي به الأحزاب)) [3].

وهكذا فإن موقف الدستور القديم هذا يبين مدى تمسكه بفكرة الاستقلال التام حسب ما جاء في مؤتمر ليلة القدر، لكن الحزب لم يستطع بلورة تحرك ميداني بإيجاد أساليب ووسائل تساهم في توسيع دائرة تأثيره وقناعاته، ولذا ظلت آراءه رغم صحتها بعيدة عن

---

1 - A.D.N, Carton283, Note A/S vieux destour en date le 26 octobre1950.

2 - لجنة تحرير المغرب العربي: هذه اللجنة ظهرت في ديسمبر 1947، هي منبثقة عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة والذي تأسس إثر المؤتمر المنعقد بالقاهرة من 15 إلى 22 فبراير 1947، وحضرته العديد من الشخصيات وضم الأحزاب الوطنية بالمغرب الأقصى والجزائر وتونس،ومنها الدستورالقديم، وترأس اللجنة عبد الكريم الخطابي، واتخذت العديد من القرارات الداعية للتنسيق للكفاح ضد الاحتلال، للمزيد انظر: الرشيد إدريس، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**، تونس، الدار العربية للكتاب، 1981، ص –ص87-103.

3 - **الإرادة**، 24 فيفري1951.

تحرك جماهيري يحقق من خلاله التجسيد لما ينادي به، فالاستقلال التام يتطلب وسائل جريئة بل وأحيانا عنيفة لتحقيقه، وهو مالم يستطع الحزب القديم القيام به.

وتتابعت الشهورعلى هذه التجربة التي دخلها الدستور الجديد، إلى أن أعلنت إصلاحات 8 فيفري 1951، وكانت مخيبة للآمال رغم التنازلات التي قدمها الحزب المذكور من خلال إقدامه على المشاركة في الحكومة التفاوضية، والقبول بما انجرعنها من إصلاحات أعلنتها فرنسا، رغم التذمر والامتعاض الذي أبداه عدد لا بأس به من التونسيين، بل وحتى عدد من الدستوريين الجدد أنفسهم.

وقد وجه الحزب الدستوري القديم مع مطلع سنة 1951 تحذيرا للمشاركين في الحكومة من الهاوية التي تسير نحوها بالقول:((نريد أن نعلن هنا بغاية الصراحة وفي صدق، وإن كنا نقف من الوزارة الحاضرة موقف المعارضة والخصومة النزيهة الشريفة، وننتقد بشدة مسلكها في هذه المفاوضات الجارية، إلا أننا مع ذلك كنا ومازلنا نتمنى أن يوفق المفاوضون التونسيون أعظم توفيق، وأن يكتب لهم الفوز الباهر والنجاح الكامل في التحصيل على نتيجة لها أهمية كبرى من شأنها أن تستفيد منها البلاد أعظم فائدة، وأن تحقق تحطيم هذه القيود التي تكبلنا وتحول بيننا وبين الحصول على حقنا والفوز بفتح طريق المستقبل الزاهر الذي يتطلع إليه الشعب ويسعى جاهدا مجدا للحصول عليه، لكننا كنا نرى مع الأسف الشديد أن أمورا اعتمدت هدفا غير منتج، وكانت وما تزال تسير في طريق سيء ليس من شأنه أن ينته بتحقيق ما نتمناه بإخلاص، نقول هذا والألم يحز في نفوسنا لأن الأمر يتعلق بمصير بلادنا ومستقبل وطننا العزيز، ولقد تبين سوء سير الأمور..من تطورات هذه المفاوضات والمراحل التي قطعتها، ومن مقارنة ذلك بما عرض أولا قبل تشكيل الوزارة الحاضرة))[1].

ويبدو هذا تنبأ واستطلاع من الدستورالقديم لما ستلاقيه المفاوضات من مصير، وهو الفشل، ولذا فإن الحزب استبق الأحداث ونبه المشاركين في الحكومة مما قد تؤول إليه الأمور في هذه الوزارة، وذلك استنادا لما بلغه ربما من أصداء عن شعور الوزراء أنفسهم وطريقة سيرالنقاش والتفاوض داخل هذه الوزارة، وبينها وبين سلطات الحماية ومن وراءها الحكومة الفرنسية.

---

1 - **الإرادة**، العدد848، 30 جانفي 1951.

هذا وكان الحزب القديم قبل هذا التحذير قد أصدر بيانا عن لجنته التنفيذية استنكر فيه كل تحوير يراد إدخاله على مشروع وزارة الخارجية، وطلب من الحكومة أن لا تعدل عن مقترحاتها الأصلية[1].

وبعد أن بدأت تظهر بوادر فشل الوزارة التفاوضية أخذ الحزب القديم يصعد في موقفه ضدها، وضد الحزب الدستوري الجديد، ودعا الحزب والوزارة إلى الاستقالة قبل أن تقع إقالتها، وترك هذه التجربة والرجوع إلى مبدأ الكفاح الذي يحقق المبادئ الاستقلالية التي أقرها مؤتمر ليلة القدر وميثاق لجنة تحرير المغرب العربي، كما اعتبر تواصل عمل الوزارة ودفاع الحزب الجديد عما وصلت إليه لطمة للأماني الوطنية، لأنه يعترف للفرنسيين بحق المشاركة في حكم تونس الأمر الذي يتنافى حتى مع أحكام معاهدة الحماية نفسها.

مع أن الحزب الدستوري القديم ظل متمسكا بما كان يدعوا إليه دون أن يحيد عن ذلك، ومن خلال اجتماع عقده يوم 14 جانفي 1951 بسوسة وحضره أعضاء اللجنة التنفيذية وممثلي الشعب أو من ينوب عنهم[2]، وتكلم صالح فرحات فألقى نبذة تاريخية عن الحركة الدستورية بتونس منذ نشأتها حتى ذلك اليوم، ثم نبه عن وفاء وتمسك الدستور القديم بالقرار المتخذ في المؤتمر الوطني ليوم 23 أوت 1946، والمتضمن الاستقلال التام غير المشروط للإيالة وتحدث عن وضع الوزارة التي نعتها بمسلوبة السلطة[3].

وفي سبيل تمسكه ودفاعه عن هذا المبدأ الذي ظل يرفعه عزز منظومته الإعلامية بصحيفة أسبوعية سماها " الاستقلال" وتضمن العدد الأول منها مقالا للسيد صالح فرحات رئيس الدستور القديم بعنوان " الاستقلال" الذي قال عنه بأنها كلمة رائعة ومرغوبة وجذابة، وقدم من خلال مقاله ردودا وحججا حول عدم المشاركة في الوزارة

---

1 - **الإرادة**، العدد848، 30 جانفي 1951. والبيان كان قد صدر بتاريخ 23 جانفي 1951.

2 - حضر هذا الاجتماع كل من: صالح فرحات رئيس اللجنة التنفيذية، أحمد بن ميلاد، الحبيب شلبي، محي الدين القليبي، سليمان المقدم، علي بوكرداغة، صالح سيالة، علي قرقوري، محمد الهويمل، صادق جغام، ابراهيم بن دايه، خميس بكوش، محمد صفير، حاج بشير صكلي.

3 - A.D.N, Carton : 3017, Note A/S Réunion archéo-destourienne à Sousse en date le 17 janvier1951.

التفاوضية متتبعا مسار الحزب في رفض المشاركة مع "جون مونص" ووضح بأن الحزب يرغب في وزارة تعاون فعلي وتدفع بإصلاحات جذرية، لا وزارة تعتبر التونسيين منذ سنوات مغفلين، مثل مشاركاتنا في المجالس، وقال بأننا رفضنا:((لأننا نعلم بأننا لو انخرطنا فسنمكن للحضور الفرنسي، للمراقب الفرنسي، للاستقلال الذاتي، وهذه الأمور تتنافى ومعاهدة باردو واتفاقية المرسى وحتى مع القانون الدولي، ولذا فإننا نعارض كل عمل لا يحترم القانون الطبيعي المتمثل في الاستقلال، ونرغب في حياة رغيدة ومزدهرة داخل حدودنا، مع تمتعنا بعلاقات جيدة ثقافية واقتصادية... مع كل الشعوب)) [1].

وهكذا فمع ظهور بوادر فشل الوزارة التفاوضية من خلال الإصلاحات المعلن عنها برزت وجاهة موقف الدستور القديم، خاصة وأن الرأي العام التونسي قد أيقن أنها حيكت مؤامرات ضده، إذ عمدت سلطات الحماية إلى فتح باب تشكيل الوزارة التفاوضية حتى تضفي على الإصلاحات الهزيلة صبغة الشرعية، ثم أوقفت المفاوضات باستعمال نفوذها ورقابتها وبالتالي أهدرت آمال الشعب التونسي الوطنية، فأدى ذلك إلى تعرض الدستور الجديد وخاصة رئيسه الحبيب بورقيبة لانتقادات وهجومات، فاعتبر قبولها تكريسا لمشروع الاتحاد الفرنسي .

وعندها استغل الحزب الدستوري القديم الفرصة وقام بتحريك شعبه الدستورية في كل من تونس وسوسة وصفاقس وقفصه وماطر للترويج للمبادئ التي يطالب بها وهي:((المطالبة بالاستقلال التام الذي أعلنه المؤتمر الوطني المنعقد يوم 23 أوت 1946.

- تكوين جبهة وطنية تضم كافة الوطنيين المنادين بالاستقلال.
- رفض استخدام العنف ضد الاستعمار وأذنابه وتجنب الصدام مع أنصار الديوان السياسي.
- البقاء ضمن المعارضة المنظمة والمنضبطة من أجل الاستقلال.

1 - A.D.N, Carton : 3017, Direction des services de sécurité, Note en date le 29 janvier 1951.

كما أعلن صالح فرحات في مقال له بعنوان " الإصلاحات التراجعية"أن:((الإصلاحات المعلن عنها لا تزيد إلا تثبيت مواقع فرنسا ببلادنا))[1]. وهي بصفة عامة تكرس السيادة المزدوجة، وإن الازدواج لا يقود بحال من الأحوال إلى الاستقلال الداخلي والذاتي.

وقد باشر الحزب الدستوري القديم جولات عبر المناطق في مختلف أنحاء القطر التونسي حتى يرسخ قناعاته لدى مناضليه من جهة، ويوسع دائرة أنصاره من جهة ثانية، في ظل الانتقادات التي كانت توجه للدستور الجديد.

ومنها تلك الزيارة التي حدثت يوم 26 أفريل 1951 لقليبية، حيث عقد الحزب لقاء شارك فيه الحبيب شلبي وعبد العزيز قاسم، وحوالي 250 شخصا، وطلب المتحدثان من الحضور الإصرار على الموقف المنادي بالاستقلال لتونس، وانتقدوا سياسة المشاركة للدستور الجديد، وأثناء خروجهم من هذا الاجتماع حدثت مناوشات بينهم وبين الدستوريين الجدد كانت نتيجتها بعض الجرحى، وهاجم الدستوريون الجدد مقر شعبة الدستور القديم وأحرقوا الأفرشة وكسروا بعض الأشياء[2].

ومن خلال تمسك الدستور الجديد بطرحه ورفضه التحذيرات التي وجهت له سعى الدستور القديم إلى تطوير عمله من خلال سعيه لتكوين جبهة قومية حرة من أجل استقلال تونس، وتقف ضد التعامل مع فرنسا، وحاول بذلك فرض عمل موحد ضد ما يقوم به الدستور الجديد وضد السلطات الاستعمارية كذلك[3].

وجاء تكوين هذه الجبهة القومية انطلاقا من عدة اعتبارات ورغبات حيث أن عددا من الوطنيين التونسيين يحدوهم الدافع المشترك من الغيرة القومية ويجمعهم الشعور بالمسؤولية إزاء الأزمة التي اعترت الحركة الوطنية بسبب المحاولات العقيمة التي زجت بالقضية التونسية في مسلك خطر هو مسلك المفاوضات الخالية من الضمانات التي جرت مع الاستعمارالأجنبي تحت حالة الحصارعلى طريقة غير دستورية، والتي اعترف حتى القائمون بها بأنها قد خابت ورجعت بالآمال الوطنية إلى الوراء.

1- **L'indépendance**, N°4, 22 Février 1951.

2- A.D.N, Carton:3017, Lettre de contrôleur civil du cap-bon, à monsieur le résident général de France cabinet civil à Tunis , en date le 05 Mai1951.

3- **L'indépendance**, N°16,17 Mai1951.

و بمقتضى هذا الشعور الوطني أن اجتمعت عدد من الهيئات والشخصيات وتأملوا في الأزمة الحرجة التي تجتازها قضية الوطن التونسي في هذه الظروف الدقيقة وأخذوا يتشاورون في سبيل العمل الذي يزيل الأزمة ويحمي مصلحة الوطن.

وكان القرار الذي جعلوه مبدأ السير وأساس العمل هو أن الشعب في حالة قلق وحيرة وبلبلة، يشاهد آماله الاستقلالية في ابتعاد ويرى طرق السير نحوها في التواء وانعكاس ويشعر بالسئامة من الحالة المضنية التي أصبحت عليها الحياة الشعبية من انقسام وتطاحن وتصدع في صفوف الأمة بإيقاظ الفتنة وبعث العصبيات الطائفية والعنصريات الثقافية حتى أنذرت بالحال المؤلم والمستقبل المظلم، وإن الأمة ترى أن السياسة التي أدت إلى هذا هي سياسة التناقض والارتجال التي بعدت بها عن تحقيق غايتها الاستقلالية المجمع عليها في ميثاق ليلة القدر، وحاولت قطع طريقها في المقاومة والكفاح، فكان شعور الأمة هذا مادة لتخطيط الأصول التي ائتلف عليها هذا الجمع من الوطنيين الأحرار فاختار يوما للحداد الوطني يوم 12 ماي 1951، ميعادا لإبراز فكرته مبرهنا بذلك على أن آلام الأمة لفقدان استقلالها وآمالها في استرجاعه هما رائد هذا الاتجاه للإصداع بالدعوة إلى الطريقة المثلى التي تحمي الوطن وبنيه[1].

أما الأسباب التي ارتكز عليها تكوين هذه الجبهة القومية فتنحصر في أربعة أسباب وهي:((التساوي بين أبناء الوطن في شرف النسبة إليه وخدمته واحتمال المسؤولية عن حظوظه، وجعل أصل العمل السياسي الذي لا محيد عنه مستمدا من عقيدة الأمة الراسخة في الاستقلال التام وعزمها على تحقيق ميثاق ليلة القدر، وجعل الوسيلة إلى تحقيق هذه الغاية اتجاه الأمة وثباتها على طريق المقاومة والكفاح في الداخل والخارج ونبذها المشاركة ورفضها المفاوضات إلا على قاعدة الاستقلال التام، بواسطة مجلس تأسيسي تونسي مكون بالانتخاب الحر، وتأكيد التضامن مع الهيئات التحريرية في ممالك المغرب العربي والتساند مع الأمم العربية الديمقراطية المؤيد لاستقلال الشعوب)) [2].

---

1 - **الإرادة**، العدد 865، 22 ماي 1951.

2 - **نفسه**.

ولتوسيع هذه المبادرة فتحت الجبهة باب الانضمام لجميع المواطنين المخلصين لتكون لهم رابطة تتكتل فيها الجهود، ويتصلون فيما بينهم بمثلهم العليا اتصالا مباشرا ليجعلوا اعتصامهم بحقهم الشرعي وإخلاصهم فيه واجتماعهم وعزمهم على إحيائه بوسائل المقاومة والكفاح، وستكون هذه الجبهة رابطة بين جميع المنخرطين فيها على أصول تقوية العقيدة القومية وتوجيه مناهج العمل فهي لذلك تدعو كل تونسي صادق الوطنية إلى الانضمام إليها ليضمن بها دوام الارتباط بمبادئه الوطنية العليا والسعي في سبيلها بطريقة لا شائبة فيها.

كما وسعت هذه الجبهة دعوتها إلى المنخرطين في الأحزاب والمستقلين عنها بدون أن يفرض ذلك على الحزبيين انسلاخا عن أحزابهم ولا يفرض على الجبهة اعترافا بالتمثيل الحزبي، وأن يقدروا خطورة الحالة ويعتبروا دقة الظرف السياسي فيتحدوا حول مبدئهم الاستقلالي يحققوه بوسائل الكفاح المستمر ويلبوا سراعا دعوة الانخراط في الجبهة الوطنية[1].

وهكذا فإن الحزب الدستوري القديم يبدو أنه حدد نضاله في أسلوب الحزب والأسلوب الجبهوي الساعي لتكتل التونسيين لمواجهة المشاريع الفرنسية، واتبع في كل ذلك وسائل عمل سلمية بعيدة عن العنف الشديد، وجلبت هذه الجبهة العديد من الشخصيات البارزة للتوقيع عليها كدعم ومساندة لهذا المشروع، والذي يعد طريقة أخرى أراد الحزب الدستوري القديم ومن تكاتف معه سحب البساط بها من تحت أرجل الدستور الجديد المتبع لأسلوب المشاركة مع السلطات الاستعمارية.

ولقد وافقت مسيرة الأحداث ومواقف السلطات الفرنسية آراء الدستور القديم، ويتضح هذا من خلال الفشل الذي اعترى الوزارة التفاوضية بعد أن جاء رد الحكومة الفرنسية على المطالب التونسية المقدمة لها في 31 أكتوبر 1951بعد طول انتظار في مذكرة بتاريخ 15 ديسمبر 1951، والتي أقرت السيادة المزدوجة وثبتت وجود الفرنسيين في الدولة والإدارة التونسية، وفي الهيئات النيابية والمجالس البلدية.

وبعدها واصل الحزب الدستوري القديم السير في اتجاه المبادئ والقناعات التي يدافع عنها، وذلك من خلال عرضه تقييم لأعمال الوزارة التونسية بعد مرور عام عن

1 - ولقد وقعت عليها عدة شخصيات مثل: الفاضل بن عاشور، أحمد الخذاري الرياحي، محمد المنستيري.

تشكيلها لتوضيح المثالب التي واكبت عملها لصالح القضية التونسية من جهة، ومن جهة أخرى للتدليل على صحة رؤيته أمام الرأي العام التونسي وحتى العربي.

وفي تقييمه لعمل الوزارة قدم الدستور القديم انتقادات للدستور الجديد، انطلاقا من كونه كان حريصا على ذهاب وزارة الكعاك لإحداث فراغ في الكراسي الوزارية ليفوز ببعض المناصب في الوزارة الجديدة خاصة وأن رجال الديوان السياسي كانوا قد أنكروا خطاب المقيم العام في 15 جوان 1950، ومع ذلك فقد رحبوا كل الترحيب بتصريحات م.شومان وزير الخارجية الفرنسية، والتي حدد فيها خطة السياسة الفرنسية نحو تونس بأنها ترمي إلى:((الأخذ بيدها وقود خطاها حتى تصل للاستقلال الذي هو الهدف النهائي لجميع الأقطار في كنف الاتحاد الفرنسي ... بيد أنه يجب قبول الآجال الضرورية))[1].

إضافة إلى هذا فقد قبل الدستور الجديد بالمشاركة في الوزارة التفاوضية التي عارضها الكثير من التونسيين والتي كان مآلها الفشل لأنها اصطدمت بالعديد من العقبات، شكلت مقاومة سلبية لعمل الوزارة ، ومن بين هذه الاصطدامات التي واجهتها تلك الوزارة:((مسألة مستشاري الوزراء فقد طالبت بحذفهم وتشددت في ذلك لكنها اضطرت إلى قبول حل يقتضي حذفهم ظاهرا، أما في الواقع فقد نقلوا بنفس اختصاصاتهم من مكاتبهم بالوزارات على مكاتب أخرى بالكتابة العامة)) ومن الاصطدامات أيضا صلاحيات الكاتب العام المطلق الذي يجعل منهما رئيسين للوزراء لامرؤوسين للوزير الأكبر لكنها لم تلبث أن تقهقرت بنظام ثم سلمت على طول الخط..كذلك أراد الوزراء أن يتحر في مخاطبتهم الرسمية بينهم وبين الوزير الأكبر من اطلاع الكاتب العام على مكاتباتهم فعارض في ذلك مساعد الكاتب العام بوصفه قائما مقامه... فأرسل منشورا لجميع الوزراء والمديرين يذكرهم بنصوص القوانين القائمة ويطلب منهم أن تكون جميع المخاطابات عن طريق الكتابة العامة...)) [2].

وهكذا فإن تقييم الحزب الدستوري القديم لعمل الوزارة أدى به إلى وصفها بأنها سلسلة من الهزائم المتوالية التي لم تستطع من خلالها الوزارة تحقيق المبتغى الذي

---

1 - **الإرادة**، العدد 876، 14 أوت 1951.

2 - **نفسه**.

شكلت من أجله المتمثل في التفاوض من أجل الاستقلال الداخلي، وتحقيق انجازات تجعل من التونسيين المشرفين الفعليين على تسيير شؤونهم بأنفسهم، وواجهت الوزارة في سبيل ذلك تصلبا فرنسيا وحدودا لا يمكن تجاوزها في السياسة الفرنسية إزاء تونس، رغم المحاولات العديدة للوزارة في افتكاك تنازلات لصالح التونسيين إلا أنها فشلت في مسعاها.

وفسرالدستور القديم هذا الفشل بالعوامل السابق ذكرها، وأضاف إليها سببا آخر متعلق بالوزراء أنفسهم وهو:((الخشية على الكراسي وعلى المفاوضات))[1]. وبهذا التراجع الفاضح الذي كان للوزارة عن الأسس التي أقيمت من أجلها لحق بالقضية التونسية آثار سلبية كرست الوجود الفرنسي وأبقت الممثلين له في أماكنهم، ولم يحقق التونسيين أي تقدم يجعلهم يقدمون خطوة في سبيل تحقيق التحرر التونسي.

والحزب كان يدرك جيدا أن كل مبادرة في إصلاح أو تسوية للقضية التونسية ستصطدم بمعوقات كبيرة على رأسها النظام الاستعماري نفسه، ومعارضة المعمرين الذين يرفضون أي تنازل لصالح التونسيين، بل ويعتبرون ذلك مهددا لوجودهم وللوجود الفرنسي ككل بتونس، ولذا كانت مطالبهم دائما المزيد من الامتيازات والحقوق على حساب التونسيين.

وهكذا فإنه وبعد مرور مدة عن مشاركة التونسيين وتقديمهم لمطالبهم وسفر الوزير الأول محمد شنيق لباريس في 16 أكتوبر 1951 لمفاوضة الحكومة الفرنسية في القضية التونسية، لتحقيق الاستقلال الداخلي لتونس، وإعقابها بمذكرة أرسلت للحكومة الفرنسية في 31 من أكتوبر لنفس السنة، لتذكيرها بهدف المفاوضات وضرورة تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومتين لتحقيق الهدف[2].

لكن الجواب الفرنسي على كل هذه المطالب تأخر لغاية 15ديسمبر1951، وكان ردا مكرسا للسياسة الفرنسية ولوجودها في تونس، وجاء على لسان وزير الخارجية الفرنسي، الذي ذكر فيه التونسيين بالمجهود الذي تبذله فرنسا ، و أكد تصريح الوزير أن

1- **الإرادة**، العدد 876، 14 أوت 1951.

2 - Louis Périllier, Op.cit, p112.

الأساس في العلاقات بين تونس وفرنسا هو التأكيد الجازم لحقوق فرنسا وجاليتها شكل المبدأ الوحيد الذي تتمسك به الحكومة الفرنسية، وأكد كذلك على أنه يجب أن تعلم الحكومة التونسية أن عليها إذا أرادت أن تدخل في درس كهذا أن تعترف بهذا الأساس كأمرمفروغ منه، لا يقبل الجدل في " الصبغة النهائية" للروابط التي تربط بين البلدين[1].

فالرد إذن أقر العديد من النقاط التي كانت موضع خلاف بين الطرفين فقد أقر السيادة المزدوجة، وامتيازات الجالية الفرنسية، وتحكم سلطات الحماية في الإدارة التونسية وهيئاتها المختلفة، بل وقد وضح الرد وركز على ما قدمه الفرنسيون لتونس من خدمات جليلة حتى أنه يظهر بأن جواب الحكومة الفرنسية خضع لمطالب الجالية الفرنسية والمعمرين بتونس، ولم ينصف التونسيين بل وتجاهل طموحاتهم ومطالبهم.

ومما يكرس هذا المنحى المتبع من السلطات الفرنسية سلسلة الإصلاحات التي وعدت فرنسا بتطبيقها في تونس مع بقاء الإشراف الإداري قائما على المستوى الحكومي، ويمارسه المقيم العام كما أن الكاتب العام لازال ماسكا السلطة في ميادين البرنامج الاقتصادي ومراقبة المتوظفين والمصاريف الدولية ويتولى أيضا إدراج القرارات الوزارية، والأوامر العلية بالرائد الرسمي[2].

وعقب صدور الرد الفرنسي عن مذكرة الوزارة التونسية في 15 ديسمبر 1951. أصدر الحزب الدستوري القديم بيانا حول ذلك، وهذا بعد دراسة اللجنة التنفيذية للحزب للرد الفرنسي، وأظهرت فيه تعجبها من إثبات وإقرار مبدأ السيادة المزدوجة مع أنه مخالف صراحة للقانون الدولي والمعاهدات المفروضة.

وبينت اللجنة التنفيذية للحزب أنها تلاحظ:((أن مشاركة الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية في نظامي الإدارة والنيابة لا يمكنها أن تعتبر سوى خرقا لهذا القانون الدولي وتلك المعاهدات نفسها، وأن التأكيد من طرف واحد بوجود " ارتباط نهائي" بين بلادين يعد مخالفة لروح ومفهوم الفصل الثاني من معاهدة باردو الذي ينص على أن الحماية وقتية، وأن إصلاحات 8 فيفري 1951، كانت إصلاحات تراجعية أكسبت الحالة الواقعة صبغة المشروعية ودعمت الامتيازات بهذه الديار. إن تشكيل لجنة مختلطة

---

1 - **الإرادة**، 26 ديسمبر 1951.

2 - **الإرادة**، العدد893، 18 ديسمبر 1951.

لبحث الإجراءات الواجب اتخاذها لإنشاء نظام نيابي على قاعدة المشاركة الفرنسية-التونسية لا يمكنه بحال أن يرضي الشعب التونسي، أن مثل هذه المبادئ وتلك الإصلاحات هي بعيدة كل البعد عن إمكانية قودنا نحو استقلالنا التام، أو حتى استقلالنا الداخلي الذي كان وقع وعدنا به وبصفة رسمية بإسم الجمهورية الفرنسية في شهر جوان 1950، سواء على لسان وزير خارجيتها أو على لسان نائبها بهذه الديار ، وأن المشاركة الواقعية التي كان تم إقرارها بدون موافقة التونسيين أنفسهم ، بل بواسطة القوة المسلحة لا يمكنها بحال أن تكسب الحامي أي حق بهذه البلاد ، وأن المشاركة المثمرة لا يمكنها أن تتصور إلا على قاعدة الاستقلال التام والمساواة الكاملة والحرية الشاملة لكلا الطرفين المتعاقدين))[1].

لذلك وإزاء عدم التفهم البادي عن الحكومة الفرنسية في هذا الصدد فإن اللجنة التنفيذية تحتج بكل قواها ضد كل تصريح من طرف واحد والذي لا يمكنه أن يسأل عنه التونسيون البتة، على أن التونسيين العازمين على التخلص من نظام سياسي لايتلاءم وحقوقهم الشرعية ومصالحهم الحيوية يحتفظون بحقهم في الالتجاء إلى طرائق العمل التي يرونها ناجعة، وخاصة إلى كل المنظمات الدولية التي حكمت على الاستعمار حكمها النهائي وقررت مبدأ حق الشعوب في تسيير شؤونها بنفسها[2].

إذن فالحزب الدستوري القديم لم يكن مخطئا في تشاؤمه من المآل الذي ستكون عليه نتيجة المشاركة في الحكومة التفاوضية، في ظل اختلال التوازن بين الطرفين في التمثيل بمختلف الهياكل، وكذلك بالنظر للتأثير الكبير للمعمرين الفرنسيين في القرار الفرنسي الخاص بتونس، ولهذا فإن النتيجة كانت الفشل.

وهذا الفشل أقرته حتى بعض الأطراف الفرنسية، كانتقاد للسياسة المتبعة في تونس والتي لم تتح الفرصة بصورة أكبر للتونسيين للمشاركة بصورة فعلية في تسيير شؤونهم، عقب سلسلة من الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية سنتي 1950و1951.

---

1 - **الإرادة**، العدد893، 18 ديسمبر1951.

2 - **الإرادة**، العدد 895، 1 جانفي 1952.

أما الحزب الدستوري الجديد فقد أعلن في لائحة مؤتمره الرابع المنعقد يوم 18 جانفي 1952بأنه : ((ونظرا لأن الحزب بعد موافقة مجلسه الملي المتسع قد دخل في تجربة تعاون صريح مع فرنسا على أساس إلغاء الحكم المباشر والسير بتونس إلى الحكم الذاتي... ونظرا لأن الرد على مذكرة 31 أكتوبر 1951 يدل على اختلاف جوهري في وجهات النظر التونسية والفرنسية، ونظرا لأن هذا النزاع الواضح الجلي دفع الحكومة التونسية على عرضه على مجلس الأمن رغبة في تسويته تسوية سلمية ، ونظرا لأن سياسة الاضطهاد التي شرعت سلطات الحماية في إتباعها لا تعالج الموضوع ، وسوف تفشل حتما مثل حملات الاضطهاد التي سبقتها ، ونظرا لأنه تبين أن إعادة السيادة التونسية لا يمكن أن يتحقق عن طريق الترميم والإصلاحات الجزئية للنظام الحالي الناتج عن المعاهدات وما لحقها من خرق وتشويه، ونظرا لأنه تبين أن حل القضية التونسية يجب أن يقوم على أساس إلغاء النظام الحالي والمعاهدات التي تسببت في وجوده ، ونظرا لأنه من حق الحزب أن يعيد النظر في الأسس التي تقوم عليها العلاقات الفرنسية التونسية)) [1].

انطلاقا من كل ما سبق فإن مؤتمر الحزب الدستوري الجديد:((يؤكد أن إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال بإبرام معاهدة بين تونس وفرنسا على أساس المساواة، معاهدة تحكم علاقة الدولتين في الميدان الاستراتيجي والميدان الاقتصادي والميدان الثقافي، وتضمن المصالح الشرعية لجميع الجاليات الأجنبية، هي الأسس الوحيدة التي يقوم عليها أي تعاون ودي مثمر ودائم بين تونس وفرنسا، ويعلن شديد احتجاجه على الإجراءات التي اتخذت ضد الرئيس "الحبيب بورقيبة" ومدير الحزب "المنجي سليم" وكثير من أعضاء الحزب، ويتبرأ من مسؤولية النتائج الوخيمة التي قد تنتج عن هذه الإجراءات، ويؤكد عزم الشعب التونسي على السعي بكل ما أوتي من قوة لتحقيق مبادئ وأهداف ميثاق هيئة الأمم المتحدة سواء في ميدان الديمقراطية والحقوق الفردية والجماعية، أو في الميادين الاقتصادية والاجتماعية)) [2].

---

1 - كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، **من سجل الكفاح- المعركة الحاسمة-**جانفي 1952، ط2، تونس، 1965، ص . ص58 -59.

2 - نفسه، ص – ص 60-61.

إن هذا الموقف الذي يسجله الدستورالجديد يعد عودة إلى ما كان الدستور القديم ينادي ويطالب به، بل ويلح على أعضاء الديوان السياسي للدستور الجديد بأن طريق المشاركة مع سلطات الحماية ليس حلا للقضية التونسية، وإنما الواجب في اتحاد كل القوى الفاعلة الوطنية في تونس لصالح المطلب الذي سبق وأن اجتمعت عليه جل الأطراف في مؤتمر ليلة القدر سنة 1946، ورفعوا مطلبا واحدا واضحا وهو الاستقلال التام لتونس.

وهذا الموقف المستجد من الدستور الجديد فتح المجال أمام تطور الأحداث وتصعيد الموقف ودخول الشعب التونسي في مرحلة جديدة تمثلت في الكفاح المسلح ضد سلطات الحماية الفرنسية والتي بدورها باشرت حملة جديدة من القمع والاضطهاد ضد قادة الحركة الوطنية التونسية.

و إزاء ما لاحظته السلطات الفرنسية من تغيرات وتطورات للوضع في تونس، سارعت إلى تبرير تصرفاتها في بلاغ أصدرته يوم 18 جانفي 1952 الإقامة العامة لفرنسا بتونس قالت فيه:((إن إجراء الإبعاد الذي اتخذته السلط الفرنسية في دائرة مشمولات أنظارها ضد السيد الحبيب بورقيبة وعدد كبير من المهيجين المعروفين يهدف إلى وضع حد لحالة الهيجان المنظم الذي يهدف إلى إحباط مهمة التوفيق التي عهدت بها الحكومة الفرنسية للمقيم العام والذي يبذل قصارى جهوده لمواصلتها... إن القلاقل الأخيرة التي جدت بدون موجب في الأيام الأخيرة بالعاصمة وفيفرفيل(منزل بورقيبة حاليا) وبنزرت إثر حملة سافرة من التحريض على العنف لم يكن ممكنا تحديد نطاقها إلا بفضل برودة الدم وتبصير السلط القائمة بمهمة حفظ الأمن..وإن المقيم العام بين بهذا الإجراء عن إرادته الصلبة في حفظ الأمن الذي هو مسئول عنه وينوي وضع نهاية للأعمال غيرالشرعية التي يقوم بها أشخاص غير مسئولين، ولا يمكنه التغاضي عن الضغط الذي يقومون به على سلطات البلاد)) [1].

وبتسارع الأحداث أخذت المعركة صيغتها الماثلة بين الطرفين، ووقف كل جانب أمام خصمه، فأعلن التونسيون أنهم مصرون على المضي قدما في سبيل استرجاع سيادتهم وتحقيق مطالبهم التي ظنوا حينا من الزمن أنها تأت عن طريق المفاوضات

1 - كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، المصدر السابق، ص- ص60-61.

لوحدها، والقبول بالحلول المؤقتة، لكن خيبتهم كانت كبيرة فاتجهوا نحو السبيل المتمثل في الكفاح المسلح، وقابلهم الفرنسيون بسياسة حازمة وقوات تريد وضع حد للاضطرابات التي حلت بتونس مع بداية سنة 1952.

6. السير نحو الاستقلال:

إن جواب ورد الحكومة الفرنسية على مطالب التونسيين جاء ليؤكد أن عهد الحوار معها قد وصل إلى طريق مسدود، وأن الإدارة الفرنسية لا تفكر في التسليم بالسيادة التونسية، بل فقط لضمان تواصل سيطرة ووجود فرنسا بتونس، وهو ما أدى إلى فشل الوزارة التفاوضية في مهمتها وفتح المجال لتوتر العلاقات بين الطرفين التونسي والفرنسي.

وبالموازاة مع ذلك سافر عدد من الزعماء التونسيين إلى باريس بغرض عرض القضية التونسية على هيئة الأمم المتحدة التي اجتمعت جلستها العامة في تلك السنة بباريس فكان الوفد الأول مكون من: صالح بن يوسف ومحمد بدرة، وكانت لهما لقاءات عديدة مع الأحزاب والقوى السياسية، والشخصيات المؤثرة في الساحة الفرنسية، ثم عقد صالح بن يوسف ندوة صحفية عبر فيها عن استياء الشعب التونسي من السياسة الفرنسية[1].

وبعد هذا التصريح بأيام غادر تونس وفد عن الحزب الدستوري القديم يترأسه صالح فرحات، وكانت مهمة هذا الوفد ذات ثلاثة أهداف رئيسية وهي: نشر دعاية في الأوساط الدولية ضد الطغيان الاستعماري، وكذلك رفع القضية التونسية إلى منظمة هيئة الأمم المتحدة للمطالبة بالاستقلال التام، والتمتع بحق تقرير المصير، واستهدف أيضا السعي للحصول على ميثاق يجمع الأحزاب الوطنية العاملة بأقطار المغرب العربي في وحدة شاملة تستهدف غاية واحدة، وتسلك متضامنة متعاطفة سبلا واحدة للحصول على الاستقلال والحرية الكاملة[2].

---

1 - منصف الشابي، المرجع السابق، ص – ص 121 -122.

2 - **الإرادة**، العدد902، 19 فيفري 1952.

وكان الوفد يمثل الجبهة القومية الجديدة وتكون من: محي الدين القليبي، صالح حماش، أحمد بن ميلاد، عبد القادر التعبوري.

وفي ظل هذه الأجواء التي ميزت تونس بدأت مهمة المقيم العام الجديد جون دو هوتكلوك- Jean De hautecloque -[1] الذي وصل إلى تونس في 13 جانفي 1952 في ظروف متوترة، فمن أول يوم وصل فيه البلاد جرى استقباله من طرف الباي ببرودة ولم يعجب ذلك المقيم العام لأن سفر الوزيران صالح بن يوسف ومحمد بدرة ووفد الحزب الدستوري القديم وطريقة استقبال الباي، ظهرت كأنها رسالة موجهة للمقيم بعدم حضوته بالقبول من طرف التونسيين، وهذا ما أدى إلى عزمه على وضع حد لتصاعد النشاط الوطني وتسوية القضية التونسية بالاعتماد على سياسة القسوة والصرامة، مما سيصعد موقف المواجهة بين الطرفين.

وفي إطارالسياسة التي عزم المقيم الجديد على اتباعها اقترح على وزير الخارجية إبعاد العديد من قيادي الحركة الوطنية، لاعتقاده بأنه إجراء سيحد من قدرة وفعالية هذه الحركة ويوقف الاضطرابات التي بدأت تشهدها البلاد التونسية، فلم تعترض وزارة الخارجية على ذلك، وسلم المقيم العام يوم 15 جانفي 1952 رسالة شديدة اللهجة للباي تطالبه فيها الوزارة بدعوة وزرائه للعودة من باريس، وسحب الشكوى المقدمة للأمم المتحدة، وبإصدار نداء يدعو التونسيين إلى التوقف عن الاضطرابات والشغب[2].

هكذا فبدل أن يكون تعيين المقيم العام الجديد يصب في سبيل إعادة العلاقات بين الطرفين للهدوء ومنح التونسيين بعض الإصلاحات، صار الأمر في الاتجاه المعاكس بإتباع المقيم العام لسياسة الشدة والقسوة من خلال إقدامه على تصعيد اللهجة مع الباي، وضرب الحركة الوطنية وقياداتها ومناضليها.

---

1 - **جون دو هوتكلوك**: ولد جون ماري فرانسوا دي هوتكلوك 1893، وتحصل على شهادة البكالوريا، وساهم في الحرب العالمية الأولى، مدركا نهايتها في رتبة ضابط وتسنى له الالتحاق بالسلك الدبلوماسي حيث قضى جل سنين حياته المهنية، حيث عين في 1 سبتمبر1919 ملحقا بالسفارة الفرنسية بريو دي جانيرو، ومنها انتقل إلى الأرجنتين، وهكذا ظل يتقلد مهاما في السلك الدبلوماسي ، وبعد الحرب العالمية الثانية مثل فرنسا كسفير في بروكسل بداية من ديسمبر1947، ومنها دعي لتعويض المقيم العام بتونس لويس برلييه، في المجلس الوزاري المنعقد يوم 24 ديسمبر1951، ليحل بتونس في 13 جانفي 1952، وظل في منصب المقيم العام بها حتى 1953/09/02 للمزيد انظر : La Dépêche Tunisienne, 25/12/1951 ، وأيضا:

Charles André Julien, **Et La Tunisie Devint Indépendante**, pp33-35.

2 - C.D.N, Doc : 13, **Le Néo-Destour face à troisième épreuve1952-1956,l'échec De la répression**, Tunis, dar el-Amal, 1979, pp137-143.

وقد قامت سلطات الحماية عند انعقاد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد يوم 18 جانفي 1952، بإيقاف ونفي عدد قيادي الحزب على رأسهم الحبيب بورقيبة لاتهامهم بالتحريض على الفوضى، واعتقل عدد من النقابيين التونسيين في تونس وماطر التي احتجز بها حوالي ألفي متظاهر بثكنة الجندرمة- الدرك - وتكرر الأمر نفسه في مساكن ومكنين وجمال ونابل من تظاهر واعتقال[1].

وإثر شيوع خبر الاعتقالات والإبعاد لعدد من زعماء الدستور الجديد وحتى الشيوعيين، وجهت التشكيلات الحزبية والنقابية نداء للتونسيين بالإضراب العام في مختلف مناطق العمل فأدى ذلك إلى تأزم الوضع واتجاهه إلى العنف بين سلطات الحماية والتونسيين، فانتشرت المظاهرات وعمت الاضطرابات التي أدخلت البلاد التونسية في مرحلة تصاعدت معها أساليب المواجهة بين الطرفين مرة أخرى.

أ - المقاومة المسلحة:

إن الإضراب الذي شنه التونسيون كان رد فعل أولي عما قامت به سلطة الحماية إزاء الوطنيين التونسيين، الذين كان لهم تحضير لمثل هذه النتائج التي قد تؤول إليها العلاقة بين الطرفين، ولذا فإن المناضلين الدستوريين بعد أن أيقنوا باستحالة الحصول على ما يصبون إليه عن طريق المفاوضات، وإثر إتباع المقيم العام " دي هوتكلوك" لسياسة القمع والاضطهاد انفجرت الأوضاع بصورة عنيفة أدخلت البلاد التونسية طور المقاومة المسلحة .

وهذا العمل المسلح لم يكن وليد هذا الظرف الذي عاشته تونس مع مطلع سنة 1952، بل نجد له جذور تعود إلى سنة 1938، إذ تكونت حينها ما سمي بـ :" لجنة المقاومة"، من بين مناضلي الدستور الجديد، نفذت بعض أعمال التحريض والتخريب، وفي بداية سنة 1943 بعثت مجموعة من المناضلين تنظيما سريا وأصدرت منشورات تحريضية ضد الاستعمار، وقامت ببعض عمليات التخريب[2].

---

1 - C.D.N, Doc : 13, **Le Néo-Destour face à troisième épreuve**,p143.

2 - عميرة علية الصغير، عدنان المنصر، **المقاومة المسلحة في تونس 1939-1956**، سلسلة نصوص ووثائق في تاريخ تونس المعاصر، تونس، منشورات: م .أ.ت.ح.و بجامعة منوبة، ج 2 ،2005، ص27.

- لجنة المقاومة أشرف عليها كل من : الهادي السعيدي وحسين التريكي، أما التنظيم السري لسنة1943 فحمل اسم" لجنة المقاومة الوطنية" ومن المشرفين عليها: محمد بسباس، مراد بوخريص، حمادي بلوزة.

وتعتبر أحداث زردمين امتدادا لهذا العمل المسلح ضد سلطات الحماية، إذ شكلت حينها مجموعة سميت بالعصابة، اشتبكت مع قوات الجندرمة – الدرك - والحرس المتجول يوم 21 جوان 1946، وقتلت اثنين منها وتمكنت من الفرار[1].

فالعمل المسلح الذي ظهر سنة 1952 لم يكن منبتا عن الجذور التي ذكرنا البعض منها بشكل مختصر، إذ ورغم ضيق نطاقها، وتصنيفها كرد فعل ظرفي وموضعي محدد، لكنها تعد تجارب سابقة لمقاومة قوات الاحتلال الفرنسي لابد وأنها أفادت المقاومين الجدد سواء في الإعداد أو العدة والتخطيط للمواجهات التي ستقع بين المقاومين وقوات الاحتلال الفرنسي.

وعندما أحس الفرنسيون بالخطر يهددهم في حياتهم وأرزاقهم، اكتسحت نوبة من الهلع البلاد التونسية، وأخذت سائر الأحزاب السياسية مواقف متحمسة، ومنها الحزب الدستوري القديم، الذي أكد على لسان السيد صالح فرحات بأن السياسة الفرنسية هي التي ألجأت الشعب التونسي إلى رد الفعل بعنف وبصورة غير معتادة.

وإثر تفجر الأزمة التونسية تزايد العمل الفدائي خاصة بعد اعتقال قادة الحزب الدستوري الجديد، واشتدت معها آلة القمع الفرنسي تسجن وتعتقل، وقد لعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورا كبيرا في تعبئة العمال على الصعيدين السياسي والعملي، فكانت الإضرابات العمالية الواسعة النطاق والتي شملت شتى أنحاء البلاد، فقامت مظاهرات دامية دامت أيام 22، 23 و 24 و25 جانفي 1952 في قليبية وبني خلاد ومنزل بوزلفة، ودار شيكو، فقابلتها السلطات الفرنسية بعمليات القمع التي شملت حتى قصر هلال والمكنين[2].

---

1 - عميرة علية الصغير، عدنان المنصر، المرجع السابق، ص28.

ويذكر محمد الحبيب شلبي أن الاشتباك وقع مع بداية شهر جوان 1946، وأنها خلفت قتيلين منهما قائد الجندرمة. للمزيد انظر: محمد الحبيب شلبي،" تقرير عن المعارك بين العصابة المقاومة بزردمين والجندرمة"، **م. ت.م**، العدد21-22، أفريل 1981، ص145 وما بعدها.

2 - محمد الحبيب شلبي،" لجنة التحقيق في حوادث الوطني القبلي جانفي 1952"، **م.ت.م**، العدد35- 36، ديسمبر1984، ص – ص111-124.

وكذلك: Boubaker letaief azaeiz, pp173-174.

وواجه المقيم العام المظاهرات بشدة وصلت حتى قتل المتظاهرين، وإعلان حالة الطوارئ في كل البلاد، وكان الاغتيال والنهب والتخريب والاعتداءات على شرف النساء والتمثيل بالأطفال هي الوسائل التي اختارتها سلطة الحماية لتطهير البلاد من الفتنة التحررية- كما يعبرون -[1].

ومن نتائج ذلك على سبيل المثال ما وقع في سوسة يوم 22 جانفي 1952، حيث قتل سبعة من التونسيين وجرح 22 آخرين، وبالقيروان خرج في يوم 24 جانفي من نفس السنة جرح حوالي عشرة أشخاص منهم خمسة جروحهم خطيرة، وفي المكنين سجل سبعة موتى[2].

وقابل التونسيون كل تلك الوحشية باستبسال والتحام واستماتة في وجه سلطات الاحتلال، وترجموا ذلك من خلال محاولات توسيع نطاق مقاومتهم وتنويع أساليب المواجهة لتلك الوحشية باستخدام السلاح وتنظيم المقاومين بصورة أحسن مما كانت عليه.

وباستمرار عمليات المقاومة بدأت عمليات تمشيط واسعة سميت بعملية" مارس" تحت قيادة الكولونيل شموكال (Schmuckel)، وشاركت فيها وحدات من المظليين والدرك واللفيف الأجنبي والقناصة السنغاليين والدبابات، إضافة لقوات من البحرية والطيران، وقد تواصلت هذه العمليات بالوطن القبلي من يوم 28 جانفي إلى يوم 2 فيفري 1952 و شملت جميع القرى والمدن، ارتكبت خلالها فضائع عديدة ولم تقتصر على الوطن القبلي فحسب، بل شملت جهة الشمال الغربي كذلك كالكاف وباجة وسوق الأربعاء، و بقية قرى ومدن الساحل ومناطق الجنوب، التي كانت كلها تعيش منذ اندلاع الانتفاضة المسلحة يوم 18 جانفي1952 حالة حصار ومراقبة مستمرة من قوات الأمن، وقد مكنت عمليات التمشيط والتفتيش من إيقاف الآلاف من المواطنين ووقع

1 - **المنار**، العدد16، السنة الأولى، 15 فيفري 1952.

2 - **Le Néo-Destour face à troisième épreuve,** pp152-171.

تحويل العديد منهم إلى السجون والمحتشدات وكان عددهم يتراوح بين 8 آلاف و10 آلاف إلى حدود الخامس من مارس 1952[1].

وازدادت النقمة والإصرار على مقاومة الإجراءات القمعية التي مارسها المقيم العام لتسوية المسألة التونسية، والتي جعلت العديد من الدوائر الرسمية الفرنسية تتحفظ على سياسة دي هوتكلوك لأنه لم يدرك الحد الفاصل بين التشدد والتصلب[2]. فساهم بذلك في تعكر الوضع، ولتجاوز المأزق الذي وصلت إليه العلاقات التونسية الفرنسية، التجأت الحكومة للتخاطب مع الباي لا بواسطة ممثلها بتونس بل بواسطة مبعوثين خاصين للباي.

ب- <u>إصلاحات جديدة وتصاعد التوتر:</u>

إثر اجتماع للوزراء الفرنسيين ورئيس جمهوريتهم لدراسة المشكلة التونسية، أبدى الساسة الفرنسيون وجهات نظرهم في الموضوع، وأرسلوا تعليمات جديدة إلى مقيمهم العام بتونس، تطالب بإلحاح من الباي أن يحل وزارة شنيق لكنه رفض ذلك، فعمد المقيم العام إلى اتخاذ تدابير زجرية، فقد أمر بإلقاء القبض على الوزير الأول وثلاثة من معاضديه بدعوى أنهم مشاغبين[3].

وفي صبيحة 24 مارس 1952 طلب المقيم العام من الأمين باي مقابلته على انفراد وفي الساعة الحادية عشروالنصف من يوم 25 مارس استقبله بحضور وزرائه في قصر حمام الأنف، فدعاهم المقيم العام بلهجة حادة إلى ترك المكان لتشكيلة أخرى، وبطلب من الباي أمهله أجلا إلى منتصف النهار، وتتابعت الأحداث، وفي الليلة نفسها ألقي القبض على محمد شنيق والماطري محمود ومحمد بن سالم و محمد الصالح مزالي وجهوا بطائرة إلى قبلي بنفزاوة في الجريد بينما نقل بورقيبة من طبرقة إلى رمادة

---

1 - عبد الجليل العبيدي، **المقيم العام جون دو هوتكلوك والمسألة التونسية جانفي 1952- أوت 1953**، (بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة)، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الجامعية1998-1999، ص –ص 42-43.

2 - نفسه ، ص44.

3 - **المنار**، العدد19، السنة الأولى، 28 مارس 1952.

واتخذت تدابير أخرى ضد الشُعب الدستورية والشيوعية التي ثبت تواطئها حسب زعم المقيم العام[1] .

فأعرب الباي عن سخطه ببرقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، ولكن هذه البرقية لم تجد صدى، وأجبر الباي على قبول طلب المقيم العام بإبعاد وزارة شنيق لتعيين وزارة جديدة يترأسها " صلاح الدين البكوش" ولاقى البكوش صعوبات في تشكيل وزارته، وهذا ما أدى إلى تأخر تكوين الحكومة، التي كان من المفروض إعلانها يوم الثلاثاء1أفريل 1952، فأجلت مراسيم إعلانها 24 ساعة، وتمثلت هذه الصعوبات في إعلان النقابات العمالية عن تنظيم إضراب شمل الموظفين وعمال السكك الحديدية والفلاحين وكلهم دعوا إلى الإضراب العام، وتم ذلك يوم الفاتح من أفريل 1952، وأغلقت الأسواق والمحلات، وتم تجميد البلاد[2].

إضافة إلى الإضراب أحدث تعيين حكومة جديدة إدارية ردود فعل الهيئات المختلفة، فلقد صرح فرحات حشاد[3] في بلجيكا للصحافيين بقوله:((إن البكوش رئيس الحكومة أجنبية لا حكومة تونسية شعبية)) وأكد هذا الوزيران محمد بدرة وصالح بن يوسف[4].

وإثر تعيين هذه الحكومة تطورت الأحداث في اتجاه التصعيد فلجأ المقيم العام للضغط من جديد على الباي لتوجيه نداء إلى الأمة التونسية يستنكر فيه مقاومة التونسيين ومقابل ذلك أفرج عن الوزراء المعتقلين مع منعهم من الدخول إلى مدينة تونس، وضاحية قرطاج[5].

وتحصل المقيم العام على نداء من الباي في 14 ماي 1952 لتهدئة الأوضاع وأذيع هذا النداء يوم 15 ماي يوم ذكرى ارتقاء الأمين باي على العرش، وأبطلت الاحتفالات

1- شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، ص – ص 260-261.

2 - **Le Monde**, N°2231, Mardi 01/04/1952.

- وتكونت هذه الحكومة من: صلاح الدين البكوش،كوزير أكبر، الطيب بلخيرية كوزير دولة، محمد بن عمر الغشام وزير للصحة العمومية، صادق بن أحمد الجزيري وزير العدل، عبد العزيز بن محمد الصالح المنشاري وزير الفلاحة، ووقع عليها الباي يوم 9 أفريل ولم تقدم إلا يوم 12 أفريل 1952.

3 - فرحات حشاد(1914-1952): هو شخصية سياسية ونقابية في تونس ، برز بعد تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946، إغتالته اليد الحمراء في 5 ديسمبر 1952.

4 - **المنار**، العدد 1، السنة الثانية، 11 أفريل 1952.

5 - **المنار**، العدد 3، السنة الثانية، 9 ماي 1952.

الرسمية نظرا للأحداث[1]. ورغم ذلك لم تهدأ الأمور في البلاد التونسية وبقيت الأزمة قائمة.

وأمام تطور الأمور في الاتجاه السلبي بزيادة التوتر، واستمرار العمل المسلح عرضت القضية للمناقشة على المجلس الوطني الفرنسي، ودار الحوار حولها داخله فمن النواب من عارض بشدة مجرد فكرة الإصلاحات، ومنهم من طالب بالإمعان في التنكيل، ومنهم من طالب بإبقاء الحالة كما هي، أما النواب الشيوعيون وبعض النواب القلائل فإنهم دافعوا عن ضرورة إرضاء رغائب الشعب التونسي[2].

وبعد أن تم النقاش حول الموضوع تم الإقرار بضرورة الإقدام على إصلاحات في البلاد التونسية تضمن توسيع تمثيل التونسيين في الوزارة بمنحهم مناصب وزارية أخرى، أكثر مما كان عليه الحال من قبل، وبالنسبة للإدارة والمال والأشغال العمومية والتعليم، فإنه سيقع تعيين كُتاب تونسيين لمديري تلك الإدارات وستعطى أوسع مسؤولية وصلاحيات ممكنة للوزراء التونسيين الذين سيتمتعون باستغلال التصرف في إدارة وزاراتهم، وإنشاء محاكم إدارية مؤلفة من ثمانية قضاة، أربعة من التونسيين ومثلهم من الفرنسيين يترأسها قاض فرنسي، وهذا يعتبر احتفاظا من سلطات الحماية بحق الفصل فيما يمسها من قضايا، وتخصيص الوظيف العمومي مبدئيا للتونسيين وحدهم مع الاحتراز بإبقاء عدد من الوظائف تخصص للموظفين الفرنسيين.

هذا في الجانب التنفيذي، أما فيما يخص السلطة التشريعية فإن النية ليست متجهة لإحداث مجالس نيابية تقرر ما تريد لأن السلطة التشريعية من اختصاص الباي بيد أنه سيحدث مجلسان استشاريان الأول مجلس تشريعي مؤلف من التونسيين فحسب يعينه الباي ، ومجلس مالي مؤلف من قسمين: تونسي وفرنسي، ومهمته الوحيدة الميزانية وإنشاء مجالس محلية في كل عمالة، ينتخب المجلس على دورتين في المدن الكبرى

1 - **المنار**، العدد4، السنة الثانية، 23 ماي 1952.

2 - **المنار**، العدد6، السنة الثانية،4 جويلية 1952.

ودورة واحدة في غيرها، ومهمة هذه المجالس الاقتراع على الميزانية المحلية وإدارة الشؤون المحلية[1].

وبعد ما تم مناقشة هذا الموضوع عُرض على الباي فتم رفضه فأصر المقيم العام على فرضه بالقوة، وهدد الباي بالخلع لإخضاعه وأوفدت الحكومة الفرنسية مبعوثا لها لتونس لتهدئة الأمر بين الباي والمقيم العام، لكن المقيم العام حورالرسالة التي حملها المبعوث من الحكومة الفرنسية وفق مشيئته قبل تسليمها للباي[2].

وقد عرض بعدها الباي المشروع على لجنة من أربعين وطنيا تونسيا للنظر فيها ترأسها فرحات حشاد في غرة أوت 1952، وقد قرر أعضاء اللجنة رفض المشروع بالإجماع وأصدروا لائحة ذكروا فيها أسباب رفض المشروع ووقع على اللائحة كل ممثلي التنظيمات التالية: الحزب الحر الدستوري الجديد، الحزب الحر الدستوري القديم، الاتحاد العام التونسي للشغل، اتحاد المحامين، الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، الغرف الاقتصادية الزراعية والتجارية، اتحاد الصيادلة واتحاد الأطباء واتحاد المهندسين، جميع المنظمات الرياضية والثقافية، الاتحاد العام للفلاحة، ورأى ممثلي المنظمات التونسية المختلفة المذكورة أن مشروع الإصلاحات هذا الذي تنوي فرنسا تطبيقه في تونس غير مقبول من عموم الرأي العام التونسي[3].

ولقد أصدرالحزب الدستوري القديم تقريرا موضحا رأيه إزاء هذا المشروع الذي طرح عليه وعلى غيره من المنظمات التونسية، برر فيه رفضه، وبين وجهة نظره بأن اللجنة التنفيذية للحزب مافتئت تبين أن للشعب التونسي الحق الكامل في الحرية والاستقلال وأنها:((رفضت منذ البداية سياسة الإصلاحات التي ينادي إليها الاستعمار...وتعتقد اللجنة أن أي إصلاح حقيقي هو الذي ينفع سكان البلد كما أنه يتم بآليات إدارية أو قضائية أو بأدوات اقتصادية، اجتماعية، أو تربوية، لكن هذا الإصلاح لا يمكن إنجازه في ظل الوضع الحالي للحماية، لأن هدف كل منظمة استعمارية مهما

---

1 - **المنار**، العدد6، السنة الثانية،4 جويلية 1952.، وجاء في جريدة " Le Monde " ، أن المجلس الاستشاري يضم 30 عضوا وأن مما اشتمل عليه البرنامج أيضا جانب الإجراءات المحددة للمشروع، انظر: **Le Monde**, N°2236, jeudi 03/04/1952, 9éme Année.

2 - **المنار**، العدد 9، السنة الثانية، 15 أوت 1952.

3 - الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص104.

كانت طبيعته هو استغلال ثروات البلد وجهود سكانه، وإخضاعهم تحت سياسة تتلاءم مع هذا الهدف، وعلى هذا فإن مصالح كلا الفريقين المستعمر والشعب الخاضع تحت سلطته متعارضة مع بعضها البعض، ومن هنا يستحيل منطقيا إنجاز أي إصلاح لفائدة الشعب الخاضع تحت سلطة المستعمر وفي وجوده))[1].

وأكثر من هذا فإن الحزب الدستوري القديم نظر لهذا المشروع للإصلاحات على أنه من قبيل الحيل الاستعمارية الساعية إلى تنويم الشعب التونسي، وإبعاده عن تحقيق أهدافه التي ظل يطالب به، ولربح الوقت ولتظليل الرأي العام عن ما يعانيه التونسيين، وإيهامه بأن يحقق ما يريده التونسيون في الوقت الذي لا يستفيد من الإصلاح سوى المستعمر لضمان استمرار مصالحه وسيطرته.

وأوضح الحزب موقفه بصورة جلية بأنه مبدئيا ضد سياسة الإصلاحات الاستعمارية لأن المستعمراشتغل بالتأكيد على هدفه الدقيق لضمان البقاء الكامل للسلطة الفرنسية، في الآليات الإدارية والقضائية، وفي الميدان الإداري والتنفيذي، والتنظيمات التمثيلية، وبقيت مشاركة التونسيين في هذه المجالات لكنها خيالية لا تسمح للشعب التونسي بضمان أي فائدة أو تحسن على المستوى الاجتماعي.

وقدم الحزب ملاحظاته فيما يخص هذه الإصلاحات وحصرها في:((إن هذه الإصلاحات مؤسسة على السيادة المشتركة، والإدارة الفرنسية المباشرة بحيث أن السيادة التونسية، كما أنها قائمة أيضا على أساس السيطرة الاستعمارية الفرنسية في بلادنا، بإعطائه حقوقا ومزايا منافية للقانون الدولي والمعاهدات وهو الشيء الذي لا يقبله الشعب التونسي البتة))[2].

كما أن الحزب شخص سلبيات هذه الإصلاحات المطروحة وحددها في نقاط منها أنها جاءت لـ:((1- الإبقاء على مراقبة سلطة الوزراء التونسيين من طرف المندوب السامي...والمراقبين المدنيين الذين يمثلون المندوب السامي في داخل البلاد بقيت سلطتهم مطلقة.

---

1 - A.D.N, Carton:283, Doc N°1640, Rapport Du Comité Exécutif Du Vieux Destour, en date le 17 octobre 1952.

2 - Idem .

2- بقاء السلطة التشريعية كما كانت في الماضي بين يد سمو الباي بصفة رمزية بوضع الختم على المراسيم التي تقدم له، وفي الحقيقة فإن الفرنسيين هم الذين يتكفلون بهذه السلطة، وهم لوحدهم لهم حق اتخاذ وتحضير القوانين، أما بالنسبة للمجلس التشريعي المتكون من تونسيين فقط لا يمكن أن يكون إلا مجلسا شكليا من أجل مساعدة الباي في دراسة القوانين المقدمة من طرف الحكومة ويتم تقديمها له.

3- إن المستعمر الفرنسي له حق المشاركة دائما في المجالس التمثيلية مثل مجلس الميزانية.

4- أما الوظيفة العمومية فقد استهلكت من طرف الفرنسيين وخاصة في المناصب العليا بحيث تجري المسابقات لها باللغة الفرنسية فقط، أما المناصب الأخرى فيتم إجراء الاختباراللغة الفرنسية وبالعربية، مع مادة إجبارية بالفرنسية باستثناء ما يسمى بالوظائف التقليدية التي تعرف قلة العدد وذات طابع ديني، ويمثل الفرنسيون أغلبية في عددهم في الإدارات علاوة على الحقوق المكتبية، وتقلدهم للوظائف العليا وذات السلطة والنفوذ))[1].

وبهذا قدمت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم ملاحظاتها بإسهاب حول الإصلاحات، بينت من خلالها المآخذ التي من خلالها تعترض على هذا المشروع، ولأن له موقفا مبدئيا ثابتا وهو عدم القبول بأي عرض يأتي من طرف سلطات الاحتلال، ورفضها لسياسة المشاركة والازدواجية في تسيير شؤون التونسيين لمنافاتها للاستقلال التام الذي ظل مطلبا رئيسيا بالنسبة للدستور القديم.

وبعد هذا توجه الحزب بنداء إلى عموم التونسيين مخاطبا إياهم بأن : ((سياسة الإصلاحات والحوار المباشر مع المستعمر الذي طالما حذرنا منه قد انكشفت وأفلست بفظاعة يجب تركها نهائيا، كما يجب علينا اليوم أن نرفض أي عرض من عروض الإصلاحات المزعومة التي لا تهدف في الحقيقة إلا إعطاء الطابع القانوني للاغتصاب التدريجي لحقوق التونسيين ، منذ إنشاء نظام الحماية إلى يومنا هذا، وليس لفرنسا الحق في فرض الإصلاحات على شريكها التونسي وفق المادة الأولى من اتفاقية المرسى ، إذ

1- A.D.N, Carton : 283, Doc N°1640, Rapport Du Comité Exécutif Du Vieux Destour, En date le 17/10/1952.

أن هذه المادة متعلقة بالإصلاحات المالية والإدارية والقضائية فقط، أما في الحالة الراهنة فإن الإصلاحات المقترحة هي إصلاحات ذات طابع سياسي، ولهذا فإن قضيتنا أصبحت اليوم قضية دولية هامة، تعني العالم كله بفضل مساعدة الدول العربية والإسلامية والدول الشرقية، وبعض الدول الأخرى المنادية بالحرية، إن الوضع الجديد للقضية يعطينا إمكانيات كبيرة للنجاح الذي لا يمكن لنا أن ننالـه بالحوارالمباشر بين الطرفين دون حضورثالث كما يريد المستعمر، إذن يجب علينا أن نؤيد هذه القضية بمجهوداتنا من أجل عرضها على هيئة الأمم المتحدة، ونتعلق بحقنا في الحرية والاستقلال وتقريرالمصير، ولا نسقط في المطبات الاستعمارية ولا نعترف له أبدا بمزاعمه التي لا تتوافق مع سيادتنا الوطنية والمصالح الحيوية للشعب التونسي))[1].

وبهذا النداء أراد الدستور القديم أن يشعر الشعب التونسي بأنه وبفعل الاتصالات التي كانت تقوم بها الوفود الخارجية من قبل العديد من الأطراف صار للقضية التونسية بعدا دوليا، وتوسعت دائرة أنصارها من المحلية إلى الإقليمية إلى العالمية، وهو ما يدعو التونسيين للتشبث أكثر بمطلبهم ورغبتهم في تقرير المصير رغم الإصرار الفرنسي عن اعتبار القضية لا تقبل العلاج في إطار الأمم المتحدة، وضغطها على الوزراء والوفود التونسية التي حاولت تبليغ طلبهم للهيئة الدولية.

ج- اشتداد المقاومة التونسية:

بعد أن تم رفض هذه الإصلاحات من طرف المنظمات الشعبية النقابات والأحزاب السياسية توالت الاعتقالات، وفتحت السجون والمحتشدات من جديد وأسس حزب التجمع الفرنسي بمشاركة رجال الشرطة عصابة أطلقوا عليها " اليد الحمراء" التي بدأت في نشر جو من الرعب بحيث لغمت بيوت عدد من الوطنيين، الذين شكلت منهم لجنة الأربعين السابق ذكرها والتي رفضت الإصلاحات.

فما كان من المقاومين التونسيين إلا أن جابهوا هذه التطورات قتم تشكيل مكتب سياسي سري برئاسة فرحات حشاد، وأحمد المنستيري والطيب المهيري وآخرون، وقد قاد فرحات حشاد العمل الوطني مع بعض قادة الحزب الدستوري الجديد وغيرهم وردوا

1- A.D.N, Carton:283, Doc N°1640, Rapport Du Comité Exécutif Du Vieux Destour, En date le 17/10/1952.

للمزيد انظر الملحق رقم (11).

على عمليات " اليد الحمراء" بمقاومة صلبة، وبدأت الفرق الثورية داخل المدن التونسية تنشط ضد الفرنسيين والعاملين معهم[1].

ومنها دخلت تونس في مرحلة المواجهة الحقيقية والرد بالمثل على الاعتداءات التي يقوم بها الفرنسيون، وأصبح الوطنيون خاصة القادة منهم في عرضة للخطر إثر تزايد أعمال منظمة اليد الحمراء التي كانت تختار قادة النشاط الوطني لاغتيالهم خاصة بعد أن أدرجت القضية التونسية في دورة ديسمبر 1952 لهيئة الأمم المتحدة وهو الأمر الذي أغضب الفرنسيين.

وإثرالتهديدات التي وجهتها الإدارة الفرنسية للباي حينما كانت القضية التونسية تناقش في هيئة الأمم المتحدة من طرف اللجنة السياسية التابعة لها، عرفت تونس حادثا خطيرا تمثل في اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد، وذلك يوم 5 ديسمبر 1952، الذي استطاع بفضل عزيمته وجهاده أن يحقق تجمعا للجماهير التونسية لمناهضة نظام الحامية الفرنسية[2].

ولقد كان لهذا الحادث انعكاسات على القضية التونسية، إذ أنه لم يزد التونسيين إلا تصميما على المضي قدما في سبيل تحقيق الاستقلال، وبذلك قوي تيار المقاومة بمقدار المظالم الفرنسية مما دعا الساسة الفرنسيين إلى إعلان استعدادهم لفتح مفاوضات مع ممثلي الأمة التونسية.

إلا أن سياسة المقيم العام كانت عكس ذلك إذ أنه بعد اغتيال فرحات حشاد أراد الباي الشروع في محادثات مباشرة لكن دي هوتكلوك لم يعر اهتماما لهذه الرغبة وعاد إلى الضغط على الباي بقبول القوانين الخاصة بمجالس العمالات والبلديات[3].

ولقد استغل التونسيون فرصة إحياء ذكرى استشهاد مجموعة من المناضلين التونسيين للإعراب عن استنكارهم للنظام الاستعماري والبرهنة من خلال ذلك على التمسك بالقضية التونسية، فشن العمال إضرابا شمل مختلف أنحاء تونس، وبالمقابل

---

1 - الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص107. وكانت دورة هيئة الأمم المتحدة قد انطلقت أشغالها يوم 1952/10/14.

2 - **المنار**، العدد13، السنة الثانية، 12 ديسمبر 1952.

3 - **المنار**، العدد19، السنة الثانية، 14 مارس 1953.

تمكن عدد من المقاومين التونسيين من الانتشار والنفوذ في مختلف مناطق الجنوب، وظهرصدى عملياتهم في أوساط العمال والفلاحين فانتشرت حركة الإضرابات وإعتصامات أكثر وأدى ذلك إلى اشتباكات مستمرة.

واستعملت الحكومة الفرنسية القوة لإخضاع التونسيين لمشاريعها لكن المشكلة التونسية لا تزال قائمة، والاعتقالات لم تنقطع، والمحاكم العسكرية تصدر الأحكام القاسية، والشعب التونسي لازال ثابتا مما يبين رغبته في الإفراج عن قادة الحركة الوطنية وأن يجعل حدا للقمع على اختلاف أنواعه وأن يحل بدل الحماية عهد جديد يكفل الحرية والسعادة و الأمن ويعطي له الحق في تأليف حكومة تسهر على حقوقه و تدافع عم مصالحه[1].

ورغم هذه الحالة المضطربة في البلاد التونسية إلا أن المقيم العام دو هوتكلوك قرر الشروع في الانتخابات البلدية، وأرغم الأمين الباي على إصدار نداء يطالب فيه رعاياه بعودة الهدوء وعدم مقاطعة الانتخابات والاشتراك في التصويت، فاكتفى الباي بأمر مقتضب يدعو جميع السكان لا التونسيين فقط إلى التزام الهدوء والامتناع عن أعمال العنف، وعاد المقيم العام إلى توخي سياسة التصلب والقمع، فاعتقل عديد التونسيين، وأبعد عدد من الزعماء الدستوريين والشيوعيين والنقابيين، واعتمد الإكراه لحمل عدد من الأشخاص على ترشيح أنفسهم ورفض تأخير الانتخابات التي ضبطت تواريخها في الفترة المتراوحة من 13 إلى 23 أفريل 1953 بالنسبة لمجالس القيادات أو المقاطعات ومن 03 إلى 10 ماي بالنسبة لانتخابات المجالس البلدية[2].

فمن الواضح إذن أن سنة 1953 لم تختلف عن سابقاتها لأن الأزمة التونسية ازدادت تعفنا في ظل القبضة المتصلبة التي اعتمدها المقيم العام لمعالجة الأوضاع، ولجوءه لأسلوب القسوة والعنف، مما أدى إلى تعكر الأوضاع الأمنية من خلال ازدياد تأجج المقاومة التونسية، وردها على أساليب الاغتيال والزجر والنفي والاعتقال، وعلى حدوث العديد من التجاوزات في إصدار الأحكام الرادعة من طرف المحاكم التي كانت تحت وصاية سلطة الحماية.

---

1 - **المنار**، العدد 15، السنة الثانية، 9 جانفي 1953.

2 - عبد الجليل العبيدي، المرجع السابق، ص63.

ولم يثن ذلك السلطات الاستعمارية على التمكن من إجراء الانتخابات في ظل الأجواء التي تميزت بالتوتر، ولم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 51.03 % بل أن النسبة كانت أضعف في بعض المدن، وبقيت العديد من المراكز شاغرة لعدم توفر المرشحين ففي القيروان لم يتم ترشح إلا أربعة من أجل 12 مقعدا وفي سوسة ثلاثة من تسعة، أي أن الإدارة الاستعمارية لم تجد العدد الكافي من التونسيين ليتعاونوا معها في هذه التجربة الجزئية الحاسمة بسبب حملة المقاطعة التي دعت إليها مختلف الشخصيات والمنظمات الوطنية التونسية وعلى رأسها الحزب الدستوري القديم[1].

ولقد قابل التونسيون هذه الوضعية بتصعيد حركة المقاومة رغم فترات الركود التي كانت تمر بها بين الحين والآخر، وشاركت في عملياتها مختلف الفئات الاجتماعية، وأساسا الفئات الشعبية المتضررة بشدة من السياسة الاستعمارية في أوجهها المختلفة، وتكونت العديد من الفرق التي سميت في الكتابات بحركة" الفلاقة" وأنشأت مجموعات صغيرة انتشرت في العديد من المناطق خاصة المناطق العسكرية بالجنوب.

وحاولت هذه المجموعات الاعتصام بالجبال عندما كانت القوات الفرنسية تحاصرها وتصعد من حملات التمشيط للقضاء على عناصرها، وخاضوا معارك عدة مع قوات الجيش الفرنسي كمعركة العيدودي في 14 أوت 1953 وغيرها الكثير، استطاعوا خلالها إلحاق خسائر بقوات الاحتلال[2].

وبدأت بوادر تكوين جيش التحرير التونسي تظهر في الميدان التنفيذي من خلال تصعيد القيام بعمليات، وتنظيم العديد من الخلايا وكان من أوائل المبادرين إلى ذلك الطاهرالأسود، وبلقاسم البازني، وعلي بوالشنب المرزوقي، أحمد الأزرق، مصباح الجربوع.وغيرهم، وكان الجنوب التونسي هو مركز قيادتهم ومسرح عملياتهم ونشاطهم، وكان السلاح الذي يستعملونه من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وبعض الأسلحة التي يتم الاستيلاء عليها من عند القوات الفرنسية، وكان رد فعل الفرنسيين عن ذلك باعتقال الهادي نويرة، وامتدت الاعتقالات إلى خارج تونس ونشطت الاغتيالات

1 - عبد الجليل العبيدي، المرجع السابق، ص 65.

2 - نفسه، ص124.

التي تنفذها اليد الحمراء ضد الوطنيين، فتم اغتيال الهادي شاكر بعد اختطافه يوم 13 سبتمبر 1953[1].

وأصبحت البلاد التونسية تعيش مرة أخرى في جو رهيب، ومع هذا اشتدت المقاومة، واتسع نطاق عملياتها وكانت السلطات الاستعمارية تتخذ من كل حادثة اغتيال ذريعة للزجر والتنكيل التي شمل نطاقها الطلبة التونسيين بباريس، وأصدرت المحكمة العسكرية بتونس أحكاما تقضي بإعدام ثمانية من التونسيين، وقامت بعمليات تطهير بقابس وأوعزت الإدارة الفرنسية للوزير الأول التونسي البكوش بالسفر إلى لندن لتوهم الرأي العام العالمي بأن الحالة بتونس هادئة [2].

واستمرت عمليات الاغتيال حتى مست الأمير عز الدين المعروف بميولاته للفرنسيين وإثرها أذاع الحزب الدستوري الجديد بلاغا استنكر فيه العملية وأعرب من خلاله استعداده لاستئناف المفاوضات في دائرة احترام الأماني القومية للأمة التونسية[3].

وعندما أدركت الحكومة الفرنسية عدم قدرتها القضاء على روح المقاومة لدى الشعب التونسي صرحت بإظهار استعدادها مرة أخرى للتفاوض بتعيين مقيما عاما جديدا بدلا عن المقيم دي هوتكلوك وهو بيار فوازار(Pierre voizard)[4] في بداية شهر سبتمبر 1953.

وقد بدأ هذا المقيم خطواته الأولى بمحاولة التخفيف من حدة التوتر، وذلك بإتباع طرق وإجراءات مختلفة عن سابقه فعمل على استمالة الباي وحاشيته، وتشكيل وزارة برئاسة محمد الصالح مزالي، أوكل إليهـــا إصلاحات 4 مارس 1954 ، وإطـــلاق سراح

---

1 - **L'echec de la Répression**, p597. ، وبعد شيوع اغتياله في تونس وسوسة وصفاقس وقابس شن التجار إضرابا وأغلقت أبواب المحلات.

2 - **المنار**، العدد43، السنة الثالثة، 5 جوان 1953.وكذلك: جمال يحياوي، "محطات من المقاومة التونسية فب الجنوب التونسي من خلال وثائق أرشيفية"، **حولية المؤرخ**، العدد3-4، 2005، ص – ص 434-436.

3 - **المنار**، العدد 45، السنة الثالثة، 10جويلية 1953.

4 - بيار فوازار: تولى الإقامة العامة في تونس خلفا لجون دو هوتكلوك ، خلال المدة من 2سبتمبر1953، حتى 5نوفمبر 1954.

بعض السياسيين، وإلغاء المحتشدات ولكنه بالمقابل استمر في التشديد على الوطنيين المحكوم عليهم بالإعدام بتنفيذ هذا الحكم، وقام بنقل رئيس الحزب الدستوري الجديد من منفاه إلى فرنسا وذلك في 20 ماي 1954[1].

ويتضح من هذا أن الفرنسيين حاولوا العدول عن سياسة القسوة التي اتبعها المقيم العام السابق، خاصة وأن البعض من الزعماء التونسيين بادروا بإظهارهم التمسك بالحل في إطار المفاهمة والتفاوض مع فرنسا وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة الذي ظل متمسكا بالرأي الذي ينظر إلى أن حل القضية التونسية لا يتم إلا عن طريق تسوية تفاوضية مع فرنسا تضمن مبدئيا للتونسيين الحد الأدنى من المطالب التي يريدون تحقيقها، كما عبرعن ذلك في العديد من التصريحات، وهذا ما سيفتح المجال للصراع الداخلي بين التونسيين في الصورة التي يريدونها للاستقلال، هل هو استقلال داخلي مع وجود للنفوذ الفرنسي؟. أم استقلال تام كما ظل ينادي به الحزب الدستوري القديم، عدد معتبر حتى من الدستوريين الجدد؟.

واستغل الفرنسيون هذه الظروف بتعبير بورقيبة عن الوصول للحل عن طريق المفاوضات، مع إمكانية التعاون مع فرنسا، فأيقن الفرنسيون بأن هذا الرهان سيضمن لهم منح التونسيين بعض المطالب وتهدئة الأوضاع في البلاد التونسية مقابل ضمان الحفاظ على مصالحهم دون المساس بها، خاصة وأن سنة 1954 شهدت تطورات باندلاع الثورة في كل من المغرب الأقصى والجزائر مما جعل الفرنسيين تحت الضغط في منطقة الشمال الإفريقي التي يحتلونها، مما سيضطرهم للإقدام على خطوات يظهر أنها استجابة للتونسيين.

ورغم هذه القناعة التي اتضحت للفرنسيين ورغم إقدام المقيم العام فوزارعلى تنفيذ إصلاحاته في مارس 1954 إلا أنها قوبلت بالرفض من طرف الحركة الوطنية التي اعتبرتها شبيهة بإصلاحات المقيم السابق، وأنها لن تغير من الحال التونسي شيئا، لعدم جديتها.

واشتدت المقاومة والضربات التي كانت تكيلها لقوات الاستعمار مما جعل " منديس فرانس " رئيس وزراء فرنسا حينذاك يتصل بمحمد المصمودي مندوب الحزب

1 - الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 109.

الدستوري الجديد في فرنسا للتحدث معه حول موضوع المفاوضات بين تونس وفرنسا، فما كان من المصمودي إلا أن قال لمنديس فرانس ليس هناك حل للمشكلة إلا بالاتصال الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الدستوري الجديد، ونقله من منفاه والدخول معه في محادثات، وبالفعل فقد عمد الفرنسيون نقل بورقيبة إلى قصر لافرتي بالقرب من باريس في 16 جويلية 1954، وتمت مقابلته وبعدها ذهب منديس فرانس إلى تونس وأعلن في خطاب رسمي أمام الباي في قرطاج استقلال تونس الداخلي، وقد شكلت حكومة تفاوضية برئاسة السيد الطاهر بن عمار، وقد شارك الحزب الدستوري الجديد بعضوين في هذه الوزارة التفاوضية وكان ذلك في 2 أوت 1954[1].

وبدأت المفاوضات بين حكومة السيد بن عمار بمشاركة الحزب الدستوري الجديد والحكومة الفرنسية في 4 سبتمبر 1954 بتونس، وتحولت المفاوضات إلى باريس في 13 من نفس الشهر المذكور واستمرت هذه المفاوضات بين أخذ ورد، وأثناء المفاوضات برزت اتجاهات داخل ذلك مطالبين بضرورة تحقيق الاستقلال التام.

ومن أول من قام بمعارضة التفاوض مع فرنسا الحزب الدستوري القديم الذي استعاد نشاطه من جديد، وكذلك طلبة جامع الزيتونة ومنظمة " صوت الطالب الزيتوني" الطلابية، وقد حاول الدستور القديم عرقلة مسار التفاوض مع فرنسا بما يستطيع من وسائل.

وأكثر من هذا فإن العديد من مناضلي الدستور القديم انخرطوا في المقاومة المسلحة، إذ كان عضو لجنته التنفيذية الحبيب شلبي مسؤولا عن العمل المسلح ضمن هذا الإطار، وإلى جانبه محمود السهيلي، وكلاهما كان معروفا بالنشاط والشجاعة ولقد كان صالح فرحات الأمين العام للحزب يحظ المناضلين على أنه يجب أن لا يحيد الحزب بأي ثمن عن خطة عمله ودعا مسؤولي الحزب بعد توقيف الحبيب شلبي إلى السهر على أن يستمر العمل الذي كان يقوم به بصورة مكثفة[2].

ولقد عملت قيادة العمل المسلح من مناضلي الدستور القديم على إنشاء عدة مجموعات من الفلاقة على الشكل التالي: مجموعة في ناحية ماطر، مجموعة في ناحية جبل برقو، والتي انقسمت إلى ثلاث فئات إثراشتباك وقع بينهم أودى بحياة القائد المحلي

1- الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص – ص 112- 113.

2- A.D.N, Carton:283, Note de Renseignements Attitude du Vieux Destour, en date le 25/11/1954.

المسمى سالم حمامي، وظل هؤلاء متفرقين يعملون من أجل التوحد. ومجموعة مهمة من الرجال دخلوا تحت إمرة لزهر شرايطي الذي لم يكن من الدستور القديم، وذلك في ناحية قفصة، وترتبط هذه الجماعة بطريقة مباشرة مع عز الدين عزو، وهو من الخارجين عن الدستور الجديد، وكان متواجدا بطرابلس ويتم الاتصال به عن طريق وسطاء[1].

وكان التنسيق بين هذه المجموعات عن طريق مسئول من تونس يتابع كل فوج منها، ويضمن الاتصال بينهم ويوفر لهم جميع الحاجيات، وفي المراكز الحضرية الرئيسية خاصة بتونس العاصمة تم تجنيد بعض المقاتلين، الذين قدرعددهم بحوالي 14 فردا[2].

وبالموازاة من استمرار المقاومة المسلحة تواصلت المفاوضات بين الحزب الدستوري الجديد والحكومة الفرنسية، بغرض الوصول إلى اتفاق ونقاط مشتركة، واستمرت من شهر سبتمبر 1954، حتى 3 جوان 1955، وأثناءها طلبت الحكومة الفرنسية من الحزب الدستوري الجديد توجيه تعليمات إلى الثوار بأن يسلموا أسلحتهم إلى السلطات الفرنسية فوافق الحزب على ذلك، وأرسل مندوبين عنه للاتصال بالثوار لإقناعهم بذلك، وفعلا استطاع الحزب الدستوري الجديد إقناع جزء كبير من الثوار بتسليم أسلحتهم والعودة إلى الحياة المدنية.

ورغم ذلك فإن نداء الحبيب بورقيبة بإلقاء السلاح والنتائج التي توصلت لها المفاوضات كانت قد لاقت معارضة شديدة من طرف العديد من زعماء الدستور الجديد نفسه، ومنهم صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الجديد، الذي أعلن في تصريح له من باندونغ عندما بلغه نبأ توقيع الاتفاقية التونسية الفرنسية أن : ((الشعب العربي في تونس يرفض المعاهدة التي وقعتها تونس مع فرنسا)) وقال : ((إن الحزب باسم شعب تونس العربي قبل الحكم الذاتي كخطوة نحو الاستقلال التام، ولذلك فهو يرفض أي اتفاق يقر الوضع... وإن الاتفاقية تنص على أن فرنسا لها الحق وحدها في التصرف في مصيرنا الخارجي والدفتاعي ، وإن الدولة التونسية تلتزم بأن تسخر لفرنتسا البلاد

1 - A.D.N, Carton:283, Note de Renseignements Attitude du Vieux Destour, en date le 25/11/1954.

2 - Idem. . انظر الملحق رقم (12).

وأهلها وثروتها إذا ما احتاجت فرنسا لذلك بموجب اتفاقاتها الدولية كالدخول في حرب طاحنة لا ناقة لنا فيها ولا جمل، وهكذا أصبحت البلاد في الوحدة مع فرنسا التي طالما قومها الشعب التونسي))[1].

وبهذا الاختلاف نشب نزاع بين قادة الدستور الجديد حول نتائج المفاوضات، والعلاقة التي تربط تونس بفرنسا إثر إعلان الاستقلال الداخلي، مما أدخل البلاد في نزاع تونسي –تونسي، فكيف كان وضع الدستور القديم إزاء هذا التطور؟.

د- الحركة اليوسفية وموقف الحزب الدستوري القديم منها:

إثر توقيع بورقيبة للاتفاقية مع فرنسا تشكل تياران متضادان داخل الحزب الدستوري الجديد الأول بقيادة الحبيب وبرقيبة، والثاني بقيادة صالح بن يوسف، الأول الذي اتبع سياسة المرحلة مرحلة ورضي وقبل بالاستقلال الداخلي وامتيازات لفرنسا والفرنسيين في تونس، والثاني يمثل المطالبة بالاستقلال التام ووحدة الكفاح في المغرب العربي وضرورة التنسيق في إطار مكتب تحرير المغرب العربي، وهي نفس الطروحات التي تبناها الحزب الدستوري القديم.

وقد استطاع بورقيبة بمساعدة السلطات الفرنسية وبتأييد منها بعد اتفاقيات 3 جوان 1955، أن يحتوي الحركة الثورية وتصفيتها وإضعاف دورها إلى أن عاد صالح بن يوسف لتونس في 13 سبتمبر 1955، بعد أن أرسل إليه وفد من الحزب الدستوري برئاسة" جلولي فارس" وطلبوا منه أن يعود إلى تونس للحوار مع الحزب، وبعد عودته حاول رئيس الحزب إقناعه بالعدول عن معارضته للاتفاقيات، وفي يوم الجمعة 7 أكتوبر 1955 عقد صالح بن يوسف اجتماعا كبيرا في جامع الزيتونة حضره عدة آلاف من مختلف فئات الشعب قال فيه:((إن الاستقلال الذي يضع أمن البلاد وقضائها في أيد أجنبية إن هو إلا استقلال زائف، وخدعة استعمارية)). ودعا عرب تونس إلى رفض هذه الاتفاقيات والإسراع إلى مؤازرة عرب الجزائر ومراكش في نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم[2].

---

1 - الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص114.

2- نفسه، ص117.

ورد بورقيبة على هذا الخطاب بقوله:((لقد تغلبنا على الجبروت الاستعماري بعمل داخلي وهو صمود الشعب ووحدته، وبمناصرة الأحرار الفرنسيين والرأي العام الفرنسي وصحفه التقدمية، فحلت الصداقة والتعاون محل الحقد والضغينة، وهكذا وصلنا إلى نتيجة وهي تخليص سيادتنا الموحدة، وبذلك كسبنا المعركة وبدلا من التقتيل وإسالة الدماء أصبح الفرنسيون والإسرائيليون ضيوفنا وإخواننا فلنتقبلهم بصدر رحب)). وقد ختم خطابه بالتهديد والوعيد لمن يحاول جعل الحزب ذا اتجاهين، كما أقدم على فصل صالح بن يوسف من الأمانة العامة للحزب، ومن عضوية المكتب السياسي ومن الحزب[1].

وقد قابله صالح بن يوسف بإجراء مماثل، وبدأت مرحلة خطيرة من التصفيات والمواجهة التونسية – التونسية، وقف فيها بورقيبة ومسانديه في جهة، وصالح بن يوسف وقد ساندته العديد من الأطراف من ممثلي الحركات التحررية للمغرب العربي وعدد من الدستوريين القدامى، واتهموا بورقيبة والحزب الدستوري الجديد بالتواطؤ مع الاستعمار بعقده اتفاقيات تختلف عن المبادئ التي قام عليها ومن أجلها الحزب الدستوري التونسي، وانضم بمقتضاها للجنة تحرير المغرب العربي، وقررت هذه اللجنة المذكورة فصل الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد ورئيسه بورقيبة من عضويتها وإسناد السلطات التي يتمتع بها إلى السيد صالح بن يوسف، وقد صدر ذلك في بيان أذيع بتاريخ 14 أكتوبر 1955.

وإثر اشتداد الخلاف بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف انتقل الأمر للمواجهة المسلحة بين الطرفين، خاصة بعد تكوين جيش التحرير الذي شكل العديد من الفرق، ويبدو أن موقف الحزب الدستوري القديم من هذه المواجهات التي وقعت بين طرفي الدستور الجديد كانت باهتة لأن الدستور القديم لم يعد له وجودا تنظيميا مؤثرا في هذه الأحداث، ماعدا بعض الأفراد الذين انضووا تحت فرق الفلاقة في بعض المناطق، واستطاعوا أن يقفوا إلى جانب صالح بن يوسف بحكم التوافق في التوجهات والتقارب في الرؤى.

1 - الطاهر عبد الله، المرجع السابق ، ص – ص 117- 118.

ورغم ما قام به صالح بن يوسف إلا أن بورقيبة استطاع حسم الأمور لصالحه من خلال تدعيم موقفه بعد توليه الحكومة، وحسم المفاوضات مع فرنسا التي توصل معها للإقرار باستقلال تونس، رغم استمرار المعارضة اليوسفية له، واستمرار عملها المسلح رغم وجود صالح بن يوسف خارج تونس.

وهكذا فإن السياسة التي اتبعها بورقيبة استطاع من خلالها أن يجسد طموحاته ورؤاه لتحقيق الزعامة للنضال والاستقلال وإبعاد منافسيه، خاصة بعد أن استطاع إقناع العديد من المسلحين بوضع سلاحهم وتسليمه للحكومة، انطلاقا من كون تونس لم تعد في حاجة إلى حمل السلاح بما أنها حققت استقلالها، وتم إعلان ذلك بعد سلسلة من المفاوضات والاتفاقيات مع فرنسا في يوم 20 مارس 1956.

الخلاصة:

لقد عرفت تونس خلال الحرب العالمية الثانية العديد من المستجدات التي كان للحزب الدستوري القديم موقفا منها، وتعد قضية الملك المنصف باي وخلعه عن عرشه أحد هذه المستجدات، فلقد اعتبرها الحزب القديم قضية مرتبطة بالثوابت التي لابد من الدفاع عنها، ولذا انخرط الحزب في أغلب النشاطات التي كان هدفها المطالبة بعودة الباي إلى منصبه.

وفي إطارهذا المسعى تم تشكيل تكتل ضم العديد من التشكيلات والهيئات الوطنية وعلى رأسها الحزب الدستوري القديم والجديد ضمن إطار الحركة المنصفية، وهذه الحركة جمعت الرأي العام التونسي بمختلف شرائحه واتجاهاته حيث تظافرت جهود الجميع للمطالبة بعودة الباي.

وعندما شارفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها أقرت فرنسا مشروعا للإصلاحات بتونس، وتم إبلاغ قيادة الحزب القديم بذلك ممثلة في أمينه العام صالح فرحات، وفي نفس الوقت الدستورالجديد ممثلا في صالح بن يوسف، ولذلك فقد كانت هذه القضية محطة للتقارب من جديد بين الحزبين.

وعملا بتوصية الشيخ الثعالبي بعد إعلامه بعزم سلطات الحماية على إقرار جملة من الإصلاحات عقد الحزب الدستوري القديم مؤتمرا سريا في شهر سبتمبر 1944، بمنزل الحكيم بن ميلاد، وتقرر فيه المطالبة بالاستقلال التام، وأوكل إلى اللجنة التنفيذية للحزب اختيار التوقيت المناسب لإعلان القرار.

وفي إطار التنسيق بين الحزبين الدستوريين القديم والجديد عُقدت العديد من الاجتماعات المشتركة لإتخاذ موقف من الإصلاحات، لكن اتضح أن رؤيتهما كانت مختلفة، فالحزب الدستوري الجديد كان يقدم الاستقلال الذاتي، في الوقت الذي كان الدستورالقديم يطالب بالاستقلال التام، ورغم ذلك فقد شُكلت لجنة تم توسيعها لأطراف أخرى خارج الحزبين، فعقد اجتماع في 1944/11/13، وآخر في 1945/02/22، وضم ثمانون شخصية تونسية، وكان عبارة عن مؤتمر وطني للتونسيين من مختلف الاتجاهات، خرجوا فيه بقرار المطالبة بالاستقلال الذاتي مبدئيا.

ورغم هذا فقد ظل الدستور القديم متمسكا بالاستقلال التام، وفي غمرة الاختلاف بين الطرفين بادرت مجموعة من المشايخ المدرسين بجامع الزيتونة بعمل سياسي جريء تمثل في تحريرعرائض تتضمن مطالبة الشعب التونسي بالاستقلال التام، والطواف على مختلف فئات الشعب للتوقيع عليها، فوجدت المبادرة إقبالا كبيرا فكان لذلك العمل أثر لدفع لجنة التنسيق بين الحزبين الدستوريين نحو الاتفاق على المطالبة بالاستقلال التام، ووفقا لذلك تم عقد مؤتمر ليلة القدر - الاستقلال – يوم27 رمضان 1365هـ الموافق 23 أوت 1946، وتمت فيه الموافقة على الميثاق الوطني الذي ينص على المطالبة بالاستقلال التام، ونتج عن ذلك اعتقال العديد ممن حضر المؤتمر، وأعقبت ذلك حملة من الاحتجاجات.

وفي غمرة هذه الظروف عمل الدستور القديم على مواصلة الدعاية لمبادئ مؤتمر الاستقلال، من خلال القيام بتحركات ميدانية للعديد من المناطق، وواصل نداءاته المتكررة للتمسك بفحوى الميثاق الوطني، وطبقا لذلك تحكمت هذه القاعدة في موقف الحزب من الإصلاحات التي جاء بها المقيم العام جون مونص، والتي بدأت بتعيين وزارة جديدة ثم إصلاحات للمجلس الكبير، وأعلن الحزب معارضته للمشاركة في الوزارة وكذلك التفاوض مع الإدارة الاستعمارية دون إقرارها بحق الاستقلال للتونسيين، وعلى العكس من ذلك فعل الدستور الجديد، الذي رسم لنفسه سياسة تعتمد على مبدأ "المرحلة مرحلة"، الذي فتح الباب للمفاوضة مع فرنسا لإيجاد حل للقضية التونسية في إطار السيادة المزدوجة، في الوقت الذي ظل الحزب الدستوري القديم متمسكا بسياسة الكل أو اللاشيء.

وعندما توفي المنصف باي بمنفاه، قام الحزب بشن حملة على إدارة الحماية ، ووجه نداءا للشعب التونسي وضّح فيه أن المفاهمة مع السلطات الفرنسية وممثليها ماهي إلا خدعة وتضليل ومضيعة للوقت ليتمكن الفرنسيون، وظل متمسكا برفضه للتفاوض والمشاركة في أية إصلاحات أو وزراة مالم تظهر بوادر لتحقيق مطالب التونسيين في الاستقلال، وشن الحزب حملة على بورقيبة وحزبه لأنه فضل سياسة المشاركة و التفاوض مع فرنسا و عقدت اللجنة التنفيذية للدستور القديم في 5 ماي 1950 نـــــدوة

صرّح فيها الأمين العام له بمبدأ الاستقلال الذي اتفقت عليه أطياف الشعب التونسي، وحذر الشعب التونسي من السياسة التي يعمل بها بورقيبة.

ولقد وافقت مسيرة الأحداث ومواقف السلطات الفرنسية آراء الدستور القديم، ويتضح هذا من خلال الفشل الذي إعترى الوزارة التفاوضية بعد أن جاء الرد على المطالب التونسية في مذكرة بتاريخ 15 ديسمبر 1951، والتي أقرت السيادة المزدوجة، وثبّتت وجود الفرنسيين في الدولة والإدارة التونسية، وفي الهيئات النيابية والمجالس البلدية، وحينها أصدر الحزب القديم بيانا أظهر فيه تعجبه من إثبات وإقرار مبدأ السيادة المزدوجة مع أنه مخالف صراحة للقانون الدولي والمعاهدات المفروضة.

وبتسارع الأحداث أخذت المعركة بين التونسيين والسلطات الفرنسية طابع التصعيد، وبرزت بوادر التشدد من سلطات الحماية وعمل الكفاح المسلح من طرف التونسيين، وأكثر من ذلك فقد سافر وفد عن الحزبين الدستوريين القديم والجديد لعرض القضية التونسية على هيئة الأمم المتحدة خاصة وأن سلطات الحماية قد زجت بالعديد من الدستوريين في السجون ونفت البعض الآخر ومنهم الحبيب بورقيبة، فشن الدستوريون إضرابا، فانفجرت الأحداث العنيفة التي أدخلت التونسيين في الكفاح المسلح ضد سلطات الحماية، وازددات النقمة والإصرار على المقاومة إثر الاجراءات التي اتخذها المقيم العام جون دو هوتكلوك.

فظهرت بوادر لإقرار إصلاحات في مشروع لتهدئة الأوضاع في تونس وقُدّم ذلك لممثلي الشعب التونسي من أحزاب ومنظمات، فأبدى الحزب القديم ملاحظاته حول ذلك وعرض مآخذه حوله، وبيّن تمسكه برفض سياسة المشاركة والازدواجية في تسيير شؤون التونسيين لمنافاتها للاستقلال التام الذي ظل الحزب متمسكا به.

وكذلك فعلت بعض المنظمات التونسية حيث رفضت الإصلاحات، فتوالت الاعتقالات والزج في المحتشدات من جديد، فتصاعدت المقاومة المسلحة وأنخرط فيها الدستور القديم كأفراد لا كتنظيم، خاصة بعد أن ظهرت بوادر تشكيل جيش التحرير التونسي.

لكن سياسة المقيم العام الجديد بيار فوازار، المتمثلة في إجراءات الحد من التوتر وإطلاق سراح بعض السياسيين ومباشرة التفاوض معهم ونقل بورقيبة إلى فرنسا لتحقيق ذلك، كلها أدخلت التونسيين في خلاف حول النتائج الناجمة عن التفاوض،

والتي قادت لتوقيع اتفاقيات جوان 1955، فكان الاختلاف بين الحبيب بورقيبة و صالح بن يوسف الذي عارض النتيجة لأنها لاتحقق استقلالا فعليا لتونس، وتطور الموقف بين الطرفين حتى وصل للمواجهة المسلحة التي استطاع بورقيبة بمساعدة من سلطات الحماية احتواء الموقف لصالح سياسته ، ومن ثم مهد لإعلان استقلال تونس في مارس 1956 ، وكان موقف الدستور القديم من هذا النزاع بين طرفي الدستور الجديد باهتا رغم إشتراكهم في العديد من النقاط مع الحركة اليوسفية ، و مساندة العديد منهم لصالح بن يوسف.

الفصل السادس

الحزب الدستوري القديم وبعض القضايا العربية

1ــ الحزب الدستوري القديم والقضية الجزائرية.

2ــ الحزب الدستوري القديم وقضية المغرب الأقصى.

3ــ الحزب الدستوري القديم والقضية الفلسطينية.

الحزب الدستوري القديم وبعض القضايا العربية

لم يكن الحزب الدستوري القديم مستغرقا كل جهوده في معالجة المسألة التونسية فقط، بل كانت له اهتمامات خارج حدود القطر التونسي، من خلال العلاقات التي كانت تربطه بالحركات الوطنية على مستوى الشمال الإفريقي، وببعض الشخصيات والهيئات العربية والعالمية.

فمن الطبيعي أن لا يكون الحزب معزولا غارقا في القضايا المحلية، بحكم طبيعة عمله ونشاطه إزاء السياسة الاستعمارية، لذا كان لنشاط الحزب أبعادا عربية وإسلامية وتوجها وحدويا، فشملت اهتماماته معالجته لبعض القضايا العربية وتأثره وتفاعله معها عموما والمسائل المغاربية خصوصا.

ويعود اهتمام الحزب بالقضايا العربية والإسلامية وحتى العالمية انطلاقا من عدة أسباب ودوافع، فبالنسبة للقضايا العربية والإسلامية فإن مردها لتلك الروابط التاريخية والحضارية التي ظل الحزب يركز عليها في تصريحاته، ويعتمد عليها في رسم إيديوليجيته ومرجعيته التي ينهل منها، فالمبادئ التي رسمها لنفسه منذ تأسيسه تمسكه بالعروبة والإسلام، وعرف دلك الوضوح أكثر بعد انشقاق الدستور الجديد عنه وظهور الحركة المنصفية، وعقب انعقاد مؤتمر ليلة القدر سنة 1946، حيث عزز الحزب من خلال هذه المحطات مرتكزاته التي اتخذها أساسا لكل نشاطاته.

أما بالنسبة للقضايا العالمية فبحكم تأثير المجال العالمي على الواقع التونسي وعلى الدولة المحتلة كذلك، بحكم التأثر المتبادل والتعامل الموجود، كانت للحزب وقفات مع القضايا العالمية، وسنتطرق في هذا الفصل لبعض القضايا العربية.

1- الحزب الدستوري القديم والقضية الجزائرية:

أملت التوجهات السياسية والفكرية للحزب الدستوري القديم مواقفه من القضية الجزائرية، بحكم التقارب الجغرافي من جهة، وللامتداد البشري، وللترابط الديني واللغوي وحتى الاشتراك في الدولة المحتلة من جهة أخرى، يضاف إليها الوجود للكثير من الجزائريين بتونس.

فالحزب أخذ على عاتقه العمل من أجل التنسيق بين الحركات الوطنية في المغرب العربي من خلال توحيد وسائل وأساليب مواجهة السياسة الاستعمارية في كل من تونس والجزائر والمغرب، وقد ناقش هذا المقترح الشيخ عبد العزيز الثعالبي عقب عودته لتونس مع الشيخ عبد الحميد بن باديس أثناء زيارته لتونس في جويلية 1937[1].

واعتبارا لما سبق كان الحزب الدستوري القديم يتفاعل مع مختلف الأحداث التي تقع في الجزائر، التي عرفت خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين العديد من التحولات التي أدت إلى بروز تشكيلتين أساسيتين في الحركة الوطنية الجزائرية، وهما: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب الشعب الجزائري، اللذان كانت لهما علاقة بالحزب الدستوري القديم وبقادته، وبتشكيلات الحركة الوطنية التونسية عموما، واشتركوا في الكثيرمن النقاط سواء في التوجهات الفكرية، أو المبادئ الإيديولوجية، وحتى في بعض أساليب مواجهة السياسة الاستعمارية.

فجمعية العلماء الجزائريين التي تأسست في اليوم الخامس من شهر ماي 1931[2]. وحزب الشعب الجزائري الذي تكون في 11 مارس 1937، كامتداد لنجم شمال إفريقيا الذي حل ساهما في تعميق الوعي بالقضية الوطنية في صفوف الجزائريين.

فالجمعية بنشاطاتها المتنوعة كانت ترمي أساسا إلى تحرير البلاد وتحطيم النظام الاستعماري، والدليل على ذلك تصريحات الشيخ عبد الحميد بن باديس في قوله ردا على الكلمة الشهيرة لفرحات عباس[3] عند نفيه لوجود الأمة الجزائرية:((لقد بحثنا نحن أيضا

---

1 - حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص152.

2 - عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى(1931-1945)** الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص101.

3 - فرحات عباس(1899-1985): ولد بالطاهير بجيجل في 24 أكتوبر 1899، زاول تعليمه الابتدائي في الطاهير، والثانوي بجيجل وسكيكدة ثمانتقل إلى العاصمة لإكمال تعليمه الجامعي حيث تخرج بشهادة الصيدلة ، وفتح صيدلية في سطيف سنة 1932، بدا حياته السياسية منذ العشرينيات من خلال العمل الطلابي، خلال الحرب العالمية الثانية أصدر البيان الجزائري ، ثم أسس الاتحاد الدبمقراطي للبيان في ماي 1946، بعد اندلاع الثورة والتحاقه بها سنة 1955، أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958-1961، بعد الاستقلال عرف الاقامة الجبرية مرتين، توفي في 23 ديسمبر1985. - انظر: محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمةتجيب عياد وصالح المثلوثي، الجزائر، موفم للنشر، 1994،، ص180.

في التاريخ وفي الحاضر ولاحظنا أن الأمة الجزائرية المسلمة قد تكونت وهي موجودة كما تكونت جميع الأمم عبر العالم، فإن لهذه الأمة تاريخها المزدان بمآثرها... ونقول بعد ذلك إن الأمة الجزائرية المسلمة ليست بفرنسا، ولا نريد أن تكون فرنسا))، وأكثر من ذلك فإن ابن باديس قد صرح أن:((الاستقلال حق طبيعي لكل شعب على الأرض))[1].

وجمعية العلماء الجزائريين بفعل عملها على العديد من المستويات، فإنها أثرت عبر المدن في جيل برمته، الجيل الذي سيحارب مع الفئات الاجتماعية الأخرى النظام الاستعماري، لا بالسلاح فحسب بل أيضا باسم الإسلام المجدد، وباسم العروبة، محتمة هكذا وبسرعة هاتين الفكرتين القويتين على جميع المحاربين، فالحركة الإصلاحية لها الفضل في المحافظة على تراث الأجيال السابقة لها، وأن تعيد له قيمته شيئا فشيئا، وأن تفرضه حتى تجعل منه مرجعا إيديولوجيا رئيسيا، وذلك لغرض المعركة في جميع الميادين[2].

فانطلاقا من تلك البنية الفكرية التي اتبعتها ورسمتها جمعية العلماء، لم يغب عن قادتها ذلك البعد الوحدوي الإسلامي والمغاربي، وخصوصا مع تونس التي كانت ولطيلة سنوات الملاذ والمنفذ لدعاة الإصلاح الجزائريين وللطلبة بغرض الاستزادة من العلم بجامع الزيتونة.

هذا الأمر كان عامل تواصل مهم بين الجزائريين والتونسيين، حيث توافد الطلبة الجزائيين على جامع الزيتونة وغيره للنهل من علم المدرسين به، ولكن الأمر لم يقتصر على ذلك فحسب، بل زاول العديد من هؤلاء نشاطات مختلفة، خاصة وأن زيارات قادة جمعية العلماء لتونس لم تنقطع بل كانت كثيرة، ومنها زيارة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي[3] في بداية الثلاثينات، والتي فيها التقى الطلبة الجزائريين والعمال

1- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، **المقاومة السياسية(1900- 1945)، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، ترجمة: عبد القادر حراث، الجزائر، م.و.ك، 1987، ص- ص 250-251.

2 - نفسه، ص 252.

3 - محمد البشير الإبراهيمي(1889-1965): من رأس الوادي بسطيف بها تعلم القرآن وفيها أخذ المبادئ العلمية ، هاجر إلى الحجاز حيث درس في المدينة ، وفي سنة 1913 اجتمع مع الشيخ عبد الحميد بن باديس، سافر سنة1918 للشام، ومكث مدة في دمشق، رجع سنة 1920للجزائر، ساهم في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 1931، عمل بتلمسان حيث أنشأ بها دار الحديث عام 1937، كتب في العديد من الصحف، وفي سنة 1940 = =

وحضهم على التكاتف وتكتيل الصفوف والتلاحم والخروج بقضيتهم وقضية شعبهم من الطور السلبي، إلى طور العمل المجدي:((وتبصير الشعب التونسي وغيره من شعوب العالم العربي والإسلامي بعمق المأساة التي يعيشها الشعب الجزائري، المحكوم عليه بمبارحة الأوطان هربا من العسف وفرار من الجهل الذي فرضه الاستعمار على الشباب الجزائري))[1].

وحقا فقد استجاب الجزائريون المقيمون بتونس لهذا النداء، وكثفوا من نشاطاتهم التي كان لها دورا كبيرا في إيصال صدى ما يقع في الجزائر للرأي العام بتونس، خاصة وأن الاستعمار واحد يجمع بين البلدين، وأساليبه متشابهة رغم اختلاف الوضع في كل بلد، لذلك كانت هناك استجابة وسماعا لآلام الجزائريين تمثلت في التضامن والمواقف التي كانت تبديها التشكيلات الوطنية التونسية إزاء القضية الجزائرية ومنها الحزب الدستوري القديم.

وكنتيجة لذلك النشاط صار لدى الطرفين الجزائري والتونسي شعورا أكثر من ذي قبل بضرورة التضامن في مختلف الأحداث التي يعيشها كل بلد، مما أدى إلى تمازج نضال الجزائريين والتونسيين في العديد من المواقف، بل وتعدتها حتى لليبيين والمغاربة نتيجة شعورهم بالتضامن والوحدة، وشرف الدفاع عن الأرض ومقاومة الظلم الاستعماري[2].

ولقد مرت الجزائر بظروف صعبة خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين، بداية من الاحتفال بمئوية الاحتلال سنة 1930 وصولا إلى حوادث قسنطينة سنة 1934 وغيرها، وكانت حينها قد ضربت الجزائر أزمة كبيرة أدت إلى تصاعد المعارضة للسياسة الاستعمارية، فعرفت الجزائر توترات اجتماعية وسياسية هامة لم يستطع

==حكم عليه بالإقامة الجبرية في آفلو بالأغواط، وخلف ابن باديس على رأس جمعية العلماء، سجن سنة 1945، هاجر سنة 1951 للمشرق، ساهم في الثورة الجزائرية، توفي سنة 1965.انظر: محمدحربي، المرجع السابق، ص-ص178-179.

1 - محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962**، تونس، الدار العربية للكتاب، 1983، ص102.

2 - نفسه، ص113.

الفرنسيون السيطرة عليها، فبرز التيار الوطني بقوة، وتؤكد الوثائق أنه منذ سنة 1930 بدأ الجزائريون يطبقون مقاطعة للبضائع الفرنسية[1].

ومن أسباب هذه التوترات التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم، إضافة إلى أسباب سياسية وأخرى عرقية ، فهذه الفترة شهدت تنامي الشعو رالوطني، ومن أبرز مظاهره مقاطعة الجزائريين للاحتفالات والمناسبات الفرنسية.

وهكذا فمنذ سنة 1932 أخذت الأمور تتضح والمواقف الوطنية تتبلور، ففي فرنسا عقد نجم شمال أفريقيا مؤتمرا في 28 ماي 1933 أسفر عن توزيع للمسؤوليات[2]، واعتمد أسلوبا حماسيا في تنظيم التجمعات مستغلا بعض الحوادث ومتخذا من الاعتقالات التي حلت ببعض أعضائه وسيلة لكسب تأييد العمال وتوطيد ثقتهم به، وحملهم على قبول وهضم الفكرة الوطنية، ورغم عاصفة الاعتقالات والمتابعات التي تعرض لها النجم خلال هذه الفترة، فقد فرض نفسه على أنه الممثل الوحيد للعمال، وأن هدفه هو التحرير المادي والمعنوي لإفريقيا الشمالية، وقد ثبت رجال النجم لرد فعل السلطات الفرنسية المتوقع على أسلوبهم في العمل خاصة خلال سنتي 1934 و1935[3].

ومن جهتها جمعية العلماء المسلمين، وعقب تأسيسها قد اختارت أن تخاطب الجماهير مباشرة باستعمال المساجد للوعظ والإرشاد والدعوة إلى الإصلاح الديني والاجتماعي، بالإضافة إلى تأسيس المدارس العربية الحرة لتعليم اللغة العربية وتاريخ الإسلام، وانتدبت لذلك أكفأ رجالها وأشدهم حماسا للفكر الإصلاحي ، ومنهم الشيخ

---

1 - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية1930-1945**، ط4، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، ج3، 1992، ص37.

2 - عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين(1919-1939)**، الجزائر، ش.و.ن.ت، 1974 ، ص67.

3 -نفسه، ص68.

الطيب العقبي[1] الذي عينته للعاصمة الجزائر التي ظلت إلى ذلك الحين معقلا للمعمرين الفرنسيين والسلطة الإدارية الاستعمارية[2].

وإزاء تزايد النشاط الوطني للتشكيلات الجزائرية بفرنسا والجزائر، واجهت السلطات الفرنسية ذلك بغلق مدارس العلماء المصلحين في العديد من المناطق، كما أغلقت المساجد في وجه دعاة الإصلاح، واتخذت لذلك قرارات مثل قرار فبراير 1933 القاضي بغلق المدارس الحرة والمساجد في وجه العلماء المصلحين، مما أثار رد فعل لدى العلماء ومن النواب الجزائريين في المجالس المحلية المختلفة، لذلك توجه وفد منهم خلال شهر جوان 1933 إلى باريس ليشتكوا من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تعيشه الجزائر وليحتجوا لدى الحكومة الفرنسية على إجراءات غلق المساجد والمدارس القرآنية، لكن هذا الوفد فشل في مهمة مقابلة المسؤولين الفرنسيين[3].

هذه التصرفات التي أقدمت عليها الإدارة الفرنسية أدت إلى تقديم العديد من النواب استقالتهم في كل من قسنطينة والجزائر ووهران، وأمام هذا الوضع دعا الحاكم العام السيد كارد النواب إلى استرداد استقالتهم واعدا إياهم بعدة إصلاحات منها تحسين الوضع الاجتماعي للجزائريين، وإعادة النظر في قانون الغابات وتوزيع الإعانات على

---

1 - الشيخ الطيب العقبي(1888- 1960): من مواليد قرية سيدي عقبة بنواحي بسكرة، التحق سنة 1896 بعائلته بالحجاز، ولم يعد إلى الجزائر إلا سنة1920، وفي سنة 1927 أنشأ جريدة الإصلاح، وبعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ماي 1931 شغل منصب أمين عام مساعد، وفي سنة 1938 استقال من المجلس الإداري لجمعية العلماء بعد حادثة البرقية الملعونة حول موقف جمعية العلماء من الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وتعتبر القطرة التي أفاضت الكأس ، وظل العقبي داعيا للإصلاح من خلال الجرائد والدروس والمحاضرات، ووفيا لمبادئ الجمعية== ==وخدمتها حتى توفاه الله في ماي 1960، انظر: أحمد صاري، **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، غرداية، المطبعة العربية، 2004، ص- ص43 -44.

- وأحمد مريوش، "القضية الفلسطينية في اهتمامات الشيخ الطيب العقبي"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد التاسع، 1415هـ/1995م، ص249.

2- نفس المرجع، ص43. وعبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى 1920-1936**، الجزائر، م.و.ك،ج1، 1984، ص374.

3 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص44، وعبد الرحمان بن العقون، المرجع السابق،ج1، ص – ص 379 -385.

الفلاحين، وإعادة فتح المساجد في وجه العلماء الإصلاحيين، وحرية التعليم وإلغاء قرار والي مدينة الجزائر ضد الشيخ العقبي[1].

وفي تفاعل للحزب الدستوري القديم مع الأحداث التي وقعت في الجزائر، اعتبر هذا الحزب أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية في الجزائر بأنها مسألة ليست محلية تهم الجزائر خاصة، بل هي مما يهم العرب، ونحن منهم في الصميم، ومما يعني المسلمين في كل مكان[2].

وقد أصدر الحزب في غمرة هذه الأحداث بيانا جاء فيه:((ونظرا لمساس المناشير بالروابط التي تربط بين الشعبين ببعضهما وبجهاز الحياة المشتركة، فقد تألم الشعب التونسي لتلك المقررات، ويحق له أن يتألم والحزب الحر الدستوري يرى أن تحدي فكرة النهوض الإسلامي بمضايقة صحافييه ومدارسه الحرة ومحاضراته لا يكون من نتيجة ضعف الفكرة الإسلامية في قطر دون آخر من هذه الأقطار المتجاورة... لذلك يعلن الحزب باسم الأمة التونسية استنكاره لتلك السياسة واحتجاجه على القائمين بها من أصحاب الأفكار الارتجاعية بالجزائر))[3].

واحتجاجا على تلك القرارات التي اتخذتها السلطات الفرنسية، دعا الحزب الدستوري القديم الشعب التونسي للتضامن مع الشعب الجزائري بجملة من العرائض والبرقيات، فوردت عليه عرائض من التجار وأصحاب المهن الحرة، وسكان باب الجزيرة وماطر وباب سعدون وحمام سوسه لتحمل توقيعات عديدة[4].

وهكذا فإن الحزب الدستوري القديم اعتبر ما يحدث في الجزائر مساسا بتونس، انطلاقا من علاقات الترابط التي تشد عرى الأخوة بين الشعبين الجزائري والتونسي، زيادة على كون الاحتلال واحد فما يحدث في الجزائر، يتردد صداه في تونس والعكس، ويكون الحزب قد رسم لنفسه توجها وحدويا جعل من أهم مبادئه الوحدة بين الشعوب العربية والإسلامية.

---

1 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص45.

2 - **الإرادة**، العدد119، 1934/05/23.

3 - **الإرادة**، العدد 137، 1934/06/10.

4 - **الإرادة**، العدد143، 1934/06/16.

وعندما انفجرت أحداث قسنطينة سنة 1934، التي جاءت في ظل ما كان يشهده الجزائريون من أنواع الضغط، حيث تحرك اليهود بعد قيام يهودي يدعى " الياهو خليفة " ودنس جدران جامع سيدي لخضر القريب من حي اليهود بمدينة قسنطينة، وسب المسلمين وشتمهم، فغضب المسلمون لذلك وخرجوا من المسجد ليردوا اليهودي إلى صوابه بما يستحقه من تأديب، لكن تضامن معه نفر من اليهود، فتفاقم الأمر واندفع المسلمون يقتحمون بيوت اليهود تحت وابل الرصاص، وكان يوم الخامس من أوت 1934 يوما تاريخيا في مدينة قسنطينة، وعين البيضاء، أظهر فيه الشعب الجزائري إباءه الضيم مهما كان مصدره، ومهما كانت حالته[1].

ومن نتيجة هذه الأحداث أن كان القتلى من اليهود نيف وعشرين ومن المسلمين اثنين، وجرح نحو الأربع من الصبيان وجرح جنديين أو ثلاثة، وكان عدد الجرحى متساويا أو متقاربا من الجانبين، حوالي عشرين وكان كثير من جرحى المسلمين بسلاح الجند[2].

وعقبها أعلنت حالة الحصار ومنع المرور وفي مساء يوم الاثنين 6 أوت 1934، وقعت أحداث مماثلة في بلدة عين البيضاء بسبب إطلاق شرطي يهودي الرصاص على ولد صغير مسلم فجرحه وتوفي إثرها[3].

وبعد تناهي أخبار هذه الأحداث إلى تونس حاول الحزب الدستوري القديم ربط أحداث قسنطينة وتحركات اليهود بالنشاط الصهيوني الذي يرمي إلى إثارة اليهود ضد المسلمين لخلق جو من عدم الطمأنينة والأمن لدى اليهود لدفعهم للهجرة إلى فلسطين في إطار التبشير بالوطن القومي وطالب الحزب بـ:((تحديد منطقة الفتنة والحيلولة دون وصول شرورها إلى هذا البلد الآمن ومقاومة كل من يحاول من متنطعي الصهيونيين، ومن أرباب الصحف المأجورة استغلال هذا الحادث والافتراء على المسلمين فيه وجعل هذا البلد الآمن مسرحا للفتن)) [4].

---

1 - عبد الرحمان بن العقون، المرجع السابق، ص – ص 413-414.

2 - نفسه، ص425.

3 - نفسه، ص426.

4- **الإرادة**، العدد182، 1934/08/07.

ورغم وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا واستبشار سكان المستعمرات بذلك خيرا إلا أن السياسة الفرنسية لم تتغير في الجزائر، رغم الانفراج الضئيل في هامش الممارسة السياسية للعمل الوطني، والتي ظهرت في المطالب التي رفعت عقب المؤتمر الإسلامي في جوان 1936، الذي شاركت فيه جل التيارات السياسية والاجتماعية كالنواب والشيوعيين والعلماء والاشتراكيين والمرابطين، باستثناء النجم الذي كان ما يزال إلى ذلك الحين في فرنسا مقرا ونشاطا في غالب الأحيان، لكنه استطاع المشاركة في الحدث أثناء التجمعات التي نظمت، وقد جمع المؤتمر كثيرا من المتناقضات لا في التخطيط فقط ولكن في الأهداف الإستراتيجية أيضا.

فالذي كان يهم النواب والنخبة هو تطبيق مشروع بلوم فيوليت، الذي وضع في الحقيقة من أجلهم، وكان العلماء مشاركين بنصف حماس، وكانت مطالبهم منحصرة في تحرير الدين الإسلامي من سيطرة الدولة الفرنسية وتعميم التعليم العربي الحر بواسطة أبناء الشعب أنفسهم، أما الشيوعيين والاشتراكيين فكان يهمهم بالدرجة الأولى جمع قوى الشعب الجزائري وراء الجبهة الشعبية التي كانوا يشتركون فيها والتي جعلت من شعاراتها محاربة الاضطهاد والظلم في المستعمرات[1].

وعموما فإن قرارات المؤتمر اعتبرت متواضعة ويمكن تلخيصها فيما يلي:((ثقة المؤتمرين في حكومة الجبهة الشعبية، إلغاء جميع القوانين الاستثنائية، ومنح المسلمين جميع الحقوق التي للفرنسيين من التمتع الكامل بالميزات الإسلامية وإدخال إصلاحات عليها، ومنح الجزائريين حق التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي ، بانتخاب مشترك بين المسلمين والفرنسيين... والتأكيد على المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية وتأسيس لجنة تنفيذية للمؤتمر))[2].

بالإضافة إلى ذلك قدم الشيخ عبد الحميد بن باديس نقطتان تتضمنان مطالب العلماء، وقد وافق عليهما المؤتمر أيضا، بالإجماع وضمتا إلى ميثاق المؤتمر وهما: اعتبار اللغة العربية كالفرنسية لغة رسمية على أن تكتب بها جميع المناشير الرسمية، وتعامل صحافتها كالصحافة الفرنسية، مع إعطاء الحرية لتعليمها في المدارس الحرة، وتسليم

1- سعد الله، المرجع السابق، ص- ص 156-157.

2 - نفسه، ص157.

المساجد للمسلمين وتخصيص ميزانية لها على أن تتولى جمعيات دينية أمرها، مؤسسة حسب قانون فصل الدين عن الدولة، وتأسيس كلية لتعليم الدين ولسانه العربي لتخريج موظفي المساجد، وتنظيم القضاء على يد هيئة إسلامية تنتخب بإشراف الجمعيات الدينية المذكورة، وإدخال إصلاحات على مدارس تخريج رجال القضاء[1].

ولقد كان الحزب الدستوري القديم يتابع بكل اهتمام مجمل التطورات الحاصلة في الجزائر مطالبا أعضاء المؤتمر الإسلامي بـ:((الاهتمام بالقضايا الرئيسية أي الإسلامية دون الجزئيات، كمسألة التعليم والأوقاف والقضاء نظرا لتشابه المطالب بين حركات الأقطار المغربية، لذلك كان لابد في نظره مواجهة المستعمر متضامين))[2].

وعموما فإن المطالب التي رفعها المؤتمر الإسلامي كانت مطالب متواضعة جدا لأنها لم تحمل نوعا من الحدة التي تطالب بتحرر الوطن كلية من فرنسا أو الاستقلال وغيرها من العبارات التي تعني جلاء فرنسا وانسحابها من الجزائر، إلا أنها لم تقابل من السلطات الفرنسية إلا بسياسة إصلاحية غير متماشية وطموحات الجزائريين.

ومن جهته نجم شمال إفريقيا استبشر خيرا بوصول الجبهة الشعبية للحكم، إلا إنه ظل وفيا لسياسته، في الدفاع عن الحريات الديمقراطية ورفض مشروع بلوم فيوليت، ورأى بأن أسباب المعضلة الجزائرية تكمن في العملية الاستعمارية ذاتها وهي السبب الرئيس، ويرى النجميون أن الحل الصحيح للمشكلة الجزائرية ليس من قبيل المسائل الاقتصادية والاجتماعية، بل لا يكون حل المشكلة قبل كل شيء إلا في الميدان السياسي أي زوال المعضلة والحل الصالح لها يكمن في شيء واحد وهو السيادة الجزائرية الكاملة[3].

وهذه المطالب التي جاهر بها النجم وعلى رأسها ضرورة إيجاد سيادة جزائرية كاملة، والتي تعني الاستقلال، تعد مطالب جريئة جدا مقارنة بما كان قد حمله المؤتمر الإسلامي قبيل ذلك، تُنبأ عن تطور كبير في المطالب التي يرفعها هذا الحزب ، ووصوله إلى تعيين المشكل في المسبب الرئيسي له و هو الاحتلال الذي ترتبت عليه

---

1 - سعد الله، المرجع السابق ، ص 158.

2- **الإرادة**، العدد 285، 1937/06/23.

3 - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص140.

العديد من الأزمات التي صار يعيشها الجزائريون، هذه الجرأة أدت إلى حدوث رد فعل عنيف ومعتاد، إذ قررت حكومة الجبهة الشعبية حل النجم وذلك بتاريخ 28 جانفي1937[1].

ويرتبط حل النجم بالعديد من العوامل والأسباب منها أن الحزب الشيوعي الفرنسي أواخر سنة 1936 شن حملة ضده، لأن النجم فاجأهم بنغم الاستقلال مما أدى إلى اتخاذ عدد من القرارات لضبط ورقابة التنقل للمسلمين بين الجزائر وفرنسا[2].

وحينها صرح رئيس النجم مصالي الحاج[3] بأن هذا الحزب لم يعمل أبدا ضد فرنسا، لكنه ضد التطبيق المباشر لسلسة الإصلاحات وقال:((بالتأكيد طالبنا بمنح الحريات الديمقراطية، وأننا نريد إنشاء برلمان جزائري منتخب... ونحن لم نعمل من أجل رمي الفرنسيين في البحر... نحن حاربنا تحديدا الاستعمار، والتصلب اللإنساني والأخطاء))[4].

وهناك أسباب أخرى لحل نجم شمال إفريقيا، ففي نظر إماش عمار أن الأسباب تكمن في:((ارتباط الجبهة الشعبية بركب الامبريالية تبعا للتطور الذي جرى في روسيا))،

---

1 - نفسه ، ص141. وهناك من يذكر يوم 29 جانفي 1937 وهو تاريخ يوم تطبيق الحل للنجم.

- انظر: Jacques Simon, **L'immigration Algérienne en France Des Origines à L'indépendance**, paris, éditions paris méditerranée 2000,p145.

2 .Jacques Simon,Op.cit , p145

3 . مصالي الحاج(1898 . 1974):ولد الحاج أحمد مصالي 1898 بتلمسان ، جند لأداء الخدمة العسكرية في فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، هاجر إلى فرنسا سنة1923، ومارس عدة حرف، خطا خطواته الأولى في إطار نجم شمال إفريقيا سنة 1926 بفرنسا و عين أمينا عاما له فتعرض مصالي الحاج لمضايقات السلطة الاستعمارية، شارك في تجمع ملعب العناصر الذي نظمه وفد المؤتمر الإسلامي في 1936، أنشأ حزب الشعب في مارس 1937، عاش 16 سنة من حياته سجينا أومنفيا، وبعد نهاية الحر العالمية أصبح أبرز شخصية للحركة السياسية في الجزائر،أنشأ الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطيةM.T.L.D ، مع مطلع الخمسينات بدأ اختلاف الرأي بين مصالي الحاج واللجنة المركزية للحزب، وأمام اشتداد الخلاف بين الطرفين انقسم الحزب إلى ثلاثة أطراف: المصاليون، المركزيون، أنصار العمل المسلح. وعرف هذا الخلاف بأزمة حزب الشعب. وعند اندلاع الثورة بقي مصالي معارضا للجبهة التحرير الوطني لكنه لم يرض أن يحل محلها في المفاوضات مع فرنسا. بعد الاستقلال أراد تشكيل حزب الشعب الجزائري سنة 1962، توفي بفرنسا في 03 جوان 1974.

- للمزيد انظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص –ص 177-178.

4 - Jacques Simon, Op.cit ,p145

وهناك سبب آخر إضافة لما سبق وهو رد فعل الجبهة الشعبية على رفض النجم إرسال متطوعين إلى اسبانيا ضد فرانكو[1].

ورغم هذا القرار الصادر بحل النجم فإن مناضليه واصلوا نشاطهم خلال شهر فيفري من سنة1937، من خلال تجمعات نظموها ضد حل الحزب مثل يوم 2 فيفري و يوم 14 فيفري حيث تم تنظيم تجمع من طرف الحزب الدستوري التونسي الجديد، وحضره مصالي الحاج وطالب من الحضور ضرورة التضامن مع حزب النجم وضرورة توحد المطالب بين الجزائر وتونس والمغرب[2].

ولم يمر القرار الذي اتخذته السلطات الفرنسية في حق النجم عن الحزب الدستوري القديم مرورا عابرا، إذ انتهز الحزب الفرصة ليعبرعن موقفه مما تعرض له نجم شمال إفريقيا وقادته ومناضليه من حملات سجن وطرد، بالقول:((إنها ليست المرة الأولى ولا الأخيرة التي يدفع فيها سكان شمال إفريقيا ضريبة مجاملة اليسار لليمين، وإذا تحدثنا على هذا هنا، فنلاحظ مرة أخرى الخطأ الكبير المتمثل في اعتماد سكان شمال إفريقيا على الأحزاب الفرنسية)) [3].

ولم يأبه الجزائريون بقرار حل النجم، لذلك نجد أنهم سرعان ما عملوا على تغيير الواجهة وتأسيس حزب جديد وهو " حزب الشعب الجزائري" الذي تم الإعلان عن تأسيسه بحضور 300 مناضل بنانتير بفرنسا حيث أعلن مصالي الحاج يوم 11 مارس 1937 عن ميلاد حزب الشعب الجزائري[4].

وبدوره هذا الحزب الجديد دخل في الصراع مع سلطات الاحتلال بصورة سريعة ومباشرة لأنه في الحقيقة موروثا وامتدادا لحزب النجم، ولذا فإن المناضلين كانوا مستعدين وعلى الأهبة للتحرك وفق ما تمليه قيادة الحزب، ووفق الظروف والمستجدات التي تمليها التطورات الحاصلة سواء في الجزائر أو فرنسا.

---

1 - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص141.

2- Jacques Simon, Op.cit, p146.

3 - **La Charte Tunisienne,** N° 28, 02/02/1937.

4 - Jacques Simon, Op.cit, p151.

ولذا فكان أن واجهت فرنسا تحركات هؤلاء من جديد، وصعدت من حملاتها ضد حزب الشعب، فإثر قيام مصالي الحاج بعقد العديد من الاجتماعات مع أعضاء المكتب السياسي للحزب واللجنة المديرة له، صرح بأنهم سيواجهون صعوبات السجن والإيقاف وحتى الحل للحزب، وبعد اتصالات مع المناضلين في الناحية الباريسية ومناطق أخرى من فرنسا وحتى بلجيكا تم التحضير لمظاهرات يوم 14 جويلية 1937[1].

وكذلك الأمر في الجزائر إذ نظمت مظاهرة في شوارع العاصمة بمناسبة عيد الثورة الفرنسية، شارك فيها حزب الشعب الجزائري بقوة هائلة تحت الراية الجزائرية، وبقيادة رئيس الحزب تحت شعار "الديمقراطية والحرية والبرلمان الجزائري"[2].

وبعد هذه المظاهرة قام الحزب بتشكيل وفد من قيادته تحت رئاسة رئيس الحزب وعضوية: مفدي زكرياء، والأحول حسين ومحمد مسطول ومحمد بالأمين، فزار مدينة وهران وعددا من المناطق المجاورة لها، مما أدى بالسلطات الفرنسية إلى اعتقال عدد من المناضلين وقادة الحزب أنفسهم بتهمة المساس بأمن الدولة وإعادة جمعية منحلة، ومن الذين تم اعتقالهم مصالي الحاج، ومفدي زكرياء وخليفة بن عمار وإبراهيم غرافة، ومحمد مسطول وحسين الأحول، ورغم كل هذا فإن الحزب واصل القيام بتجمعات واجتماعات نظمت في كل من تلمسان وسيدي بلعباس ووهران[3].

هذه الحملات التي واجهت بها سلطات الاحتلال الفرنسي حزب الشعب الجزائري، لم تكن لتثني مناضليه الذين لم يتم سجنهم من مواصلة الكفاح، بل أدت بهم إلى التفكير في إحراج سلطات الاحتلال نفسها من خلال ترشيح القادة والمناضلين المسجونين في انتخابات المجالس العمالية التي كانت قد قررت ليوم 17 أكتوبر 1937.

وعلى سبيل المثال نجد أنه في العاصمة تم ترشيح رئيس الحزب ، وفي البليدة محمد مسطول، وفي المدية الأحول حسين، وفي تيزي وزو موساوي رابح ، وفي قسنطينة مفدي زكرياء، وفي سكيكدة خليفة بن عمار، وفي وهران بومدين معروف، وفي سيدي

---

1 - Jacques Simon, Op.cit , p159 .

2 - محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939**، الجزائر، ش.و.ن.ت، 1982، ص91.

3 - نفسه، ص- ص92-93.

بلعباس مصطفى بن رزوق، ورغم هذه الخطوة التي تم اتخاذها من طرف مناضلي الحزب إلا أنه ما أن حل الثاني من شهر نوفمبر من السنة المذكورة حتى بدأت محاكمة قادة حزب الشعب، وصدر الحكم في 5 نوفمبر 1937، عن المساجين كلهم بسنتين سجنا لكل واحد ماعدا غرافة إبراهيم الذي حكم عليه بسنة، مع منعهم من التمتع بالحقوق السياسية والمدنية[1].

وبصدور هذا الحكم تناقلت أصداءه إلى الأقطار المجاورة ومنها تونس والمغرب الأقصى اللتان كانتا تعيشان ظروفا مشابهة للوضع الصعب، والظرف المتأزم بين الحركة الوطنية في كل قطر وسلطات الاحتلال الفرنسي.

ونظرا للتطورات الحاصلة في الجزائر فقد قرر تنظيم إضراب تضامني حدد له يوم 20 نوفمبر 1937 بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة، تونس والجزائر والمغرب الأقصى، ضد اعتقال الدستوريين والنقابيين في تونس، ومحاكمة قادة حزب الشعب الجزائري، ومعاقبتهم بأحكام تعسفية، ونفي قادة حركة العمل المغربي في مراكش.

وخلال هذا الإضراب التضامني بتونس أعلن الحزب الدستوري الجديد عن تبنيه لذلك تضامنا مع ضحايا القمع بالجزائر والمغرب الأقصى، لكن الحزب الدستوري القديم عارض ذلك، وندد بإنفراد الحزب الدستوري الجديد في اتخاذ مثل هذه القرارات التي اعتبرها خطيرة وأنها تمس بالتضامن مع سكان شمال إفريقيا، وطالب قبل الدخول في موقف مثل هذا باستشارته وأخذ رأيه ليوفر أسباب النجاح لا وضعه في موقف حرج أمام القوى الوطنية المغربية[2].

واعتبرالحزب الدستوري القديم أن اتخاذ موقف الإضراب العام تضامنا مع المغرب والجزائر في محنتها قرارا يمثل:((دعاية خطيرة لا تستطيع الأمة القيام بها...وأنه محاولة لإرضاء الحزبية والنزعة التي لا تريد التحرر من سياسة المشاركة ضربت على القوم الذل والمسكنة)) [3].

---

1 - نفسه، ص- ص 97-98.

2 - **La Charte Tunisienne,** N°61, 22/11/1937.

3 - **الإرادة**، العدد 258، 1937/11/26.

هكذا فإن الحزب الدستوري القديم رأى في هذا الموقف الذي اتخذه الدستور الجديد، أنه ليس نزيها بهدف التضامن فقط، بل أن الغرض منه هو استغلال الموقف والظرف لإعادة شحن مناضليه في ظل الظروف التي كانت تظهر فشل العلاقة بالجبهة الشعبية، والتي من خلالها يستطيع الدستور الجديد استعادة أنفاسه وتموقعه شعبيا، ولم يعتبر الموقف قضية الغرض منها تنسيق جهود الحركات الوطنية المغاربية لإبراز توحدها في وجه سلطات الاحتلال الجاثمة على هذه الأقطار، إضافة إلى أن هذا التفسير يمكن أن يكون له علاقة بما هو دائر من صراع بين الحزبين بعد فشل مساعي التوحيد التي قادها الشيخ عبد العزيز الثعالبي بعد عودته لتونس.

وهذه النظرة التي أظهرها الدستور القديم يمكن أن نلتمس لها مبررا في أمرين الأول هو أن الدستور الجديد في اتجاهه لم يكن يهتم كثيرا بالقضايا غير القطرية، وهو ما ستصدقه الأحداث اللاحقة خاصة بعد الاختلاف الذي وقع بين بورقيبة ولجنة تحرير المغرب العربي، والثاني هو أن الدستور القديم رفض الانسياق وراء الدستور الجديد بحكم مبادرته، بل واعتبر ذلك انتهازية وليست قناعة راسخة على الأقل لدى رئيس الدستور الجديد الحبيب بورقيبة.

لقد ربط الحزب الدستوري القديم علاقات متينة بل وجد خاصة مع بعض التشكيلات والأحزاب والهيئات المغاربية والإسلامية، ومنها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي كان قادتها عادة ما يترددون على تونس بين الحين والآخر لأغراض متعددة، مما سمح بنسج علاقات وتوطيدها في إطار التقارب الحاصل في الرؤى بل وحتى في الايدولوجيا والمنطلقات الفكرية، لكون الحزب الدستوري القديم وجمعية العلماء اعتبرا العروبة والإسلام هما القاعدة الفكرية والحضارية للنهضة الوطنية والتحرر من الاستعمار.

فالتواصل بين العلماء الجزائريين والتونسيين لم يكن وليد فترة الثلاثينات من القرن العشرين ، بل كانت له جذور بعيدة إلى ما قبل هذه الفترة بكثير، بحكم الترابط الذي تعدى الجانب الثقافي والدراسي إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي بأوجه ومجالات متعددة.

ونظرا لتشعب مجال العلاقات فإننا في هذا الموضع سوف نذكر نماذج في حدود الفترة المذكورة سابقا، لكون الحزب الدستوري القديم أصبح متميزا كتشكيل بهذا الاسم بعد انشقاق الدستور الجديد عنه في 1934، ومن حينها كانت للدستور القديم علاقة بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ساعدت على توطيدها مجموعة من العوامل لعل أبرزها أن عدد من أعضاء وقادة الجمعية سبق لهم وأن درسوا بجامع الزيتونة، لذا كان من الطبيعي التعرف على العديد من الشخصيات التونسية، فلم يكن هناك تمهيدا كبيرا وجهدا بالغا لنسج علاقات بين العلماء والإصلاحيين الجزائريين ونظرائهم التونسيين.

ويأتي على رأس العلماء الجزائريين الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيس الجمعية، الذي زار تونس بعد غياب طويل عنها أواخر سنة 1936 و كانت شهرته قد أطبقت الآفاق، فاستقبله العلماء و الفئات الاجتماعية بتونس استقبالا حاشدا يليق بمكانته، وأقيم حفلا على شرفه في القاعة الكبرى بالمدرسة الخلدونية يوم 11 شوال 1355هـ/ 1936م، حيث ألقى خطابا علميا سياسيا ثم خص الجماهير التونسية والجزائرية بخطاب عام يوم 13 شوال بمقهى الجزائر بالعاصمة تونس بمناسبة انعقاد الجلسة الأولى لجمعية الإخاء الجزائري[1].

وفي نفس المناسبة استقبل ابن باديس من طرف أعضاء المجلة الزيتونية[2]. وأقامت الجمعية الزيتونية مأدبة متواضعة حضرها جمع من العلماء وتلاميذ الشيخ وأساتذته وزملائه، فقد كانت المجلة وأسرتها وأعضاء الجمعية المشرفة على إصدارها على صلة وثيقة وحميمية بالشيخ، الذي كان قد بادر إلى التنويه بصدور المجلة، ودعا إلى تعزيزها، وخصها بالنصح والدعم المعنوي فكتب إبان ظهورها يقول:((يحق لي وأنا تلميذ من تلاميذ الزيتونة أن أغتبط بالمجلة الزيتونية غبطة خاصة، ويحق لي وأنا

---

1 - محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس**، ص80. وكانت الزيارة بمناسبة عطلة الدروس في أيام عيد الفطر في ديسمبر 1936، وقد نوهت به الصحف التونسية، وأقامت جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين حفلا تكريميا للشيخ بالمناسبة، وقد ألقى محمد الصادق بسيس كلمة نوه فيها بالشيخ ابن باديس وذكر بضرورة اتحاد الشمال الإفريقي.

- **البصائر**، العدد50، السنة الأولى، الجمعة8 جانفي1937.

2 - صدرت سنة 1936، لصاحبها محمد الشاذلي بن القاضي، وتوقفت عن الصدور سنة1955.

جندي من جنود الإصلاح الإسلامي العام أن أسر سرورا خاصا بتعزيز معاقل الإصلاح بها))[1].

ولقي الشيخ أثناء زيارته لتونس تعاطفا ومساندة منذ قدومه، ويبين ذلك الاستقبال الذي خص به، مما شجع الشيخ ابن باديس في التردد على تونس مرات أخرى في المناسبات التي كان يرى فيها وجوب تعزيز التضامن بين أبناء الأمة الواحدة، ودعم اللحمة والتقارب بين الجزائر وتونس.

وردا على الزيارة السابق ذكرها للشيخ ابن باديس لتونس قام بعض الوجهاء التونسيين بالتوجه إلى الجزائر بهدف تطوير العلاقات الثقافية والدينية بين العلماء التونسيين ونظرائهم الجزائريين، وعلى رأس هؤلاء السيد أحمد العياري[2]، فزاروا قسنطينة أين التقوا بالشيخ ابن باديس ومبارك الميلي[3] أمين مال جمعية العلماء، وبعد إقامة قصيرة بهذه المدينة توجهت المجموعة إلى الجزائر العاصمة أين استقبلهم بنادي الترقي الشيخ الطيب العقبي ومجموعة من الشخصيات العاصمية وغيرها، وكخطوة أخيرة توجه الوفد إلى تلمسان أين التقى الشيخ محمد البشير الإبراهيمي وهو أحد أبرز العلماء المؤثرين في جمعية العلماء المسلمين[4].

وقد نتج عن هذه الزيارة مجموعة من الاتصالات توجت بوضع برنامج لتبادل الأفكار ووجهات النظر حول المسائل السياسية والاجتماعية التي تهم شمال إفريقيا،

---

1 - محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي**، ص- ص 81-82.

2 - تكون الوفد من الحاج أحمد العياري الأستاذ والمدرس بالجامع الأعظم- الزيتونة- وأحمد البناني المراقب العام والمرشد بنفس الجامع، والشيخ البوكري شيخ الزاوية البوكرية وعضو المجلس الكبير بتونس ومحمد بن خوجة الموثق.

3 - مبارك الميلي: ولد مبارك الميلي سنة 1897 بدوار أولاد مبارك بنواحي الميلية، وعاش يتيما تحت كفالة جده، وتعلم في الكتابمكان الولادة، ثم درس بميلة حيث حفظ القرآن والمتون وبعد ثلاث سنوات قضاها هناك(1916-1919)، التحق بالجامع الأخضر بقسنطينة سنة 1919، ثم غادر للزيتونة ونال منها التطويع سنة 1924وبعد اشتغل بالتدريس في الأغواط من سنة 1926 حتى 1933، وعند تأسيس جمعية العلماء عين أمين مال لها،وظل يعمل في إطار الحركة الإصلاحية من خلال التدريس والمقالات، وتأسيس الجمعيات، وتأليف الكتب وأشهرها: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ووافته المنية سنة 1945متأثرا بداء السكري الذي عانى منه كثيرا.

- انظر أحمد صاري، المرجع السابق، ص- ص32-44.

4 - A.O.M , Boite25H32, Renseignement Tunisie , Mouvement D'intellectuels Tunisiens en Algérie, Alger, le8 Mai1937.

وبذلك صار الأمر يتعلق بتنظيم مؤتمر لعلماء شمال إفريقيا ينعقد بالتناوب في تونس، الجزائر وفاس، على غرار المؤتمر الإسلامي الدائم الذي ينعقد في القدس[1].

ويبدو أن هذه الزيارات لم تكن بغرض تطوير الجانب التعليمي التربوي فحسب، بل كانت ذات أغراض سياسية خدمة للأهداف التي حددتها الأطراف الجزائرية – التونسية، بغرض تنسيق العمل على مستوى المغرب العربي عموما، ولهذا تحدثت المعلومات الفرنسية عن مؤتمر علماء شمال إفريقيا يتم عقده تناوبا بين الأقطار الثلاثة.

وبمناسبة ذكرى البشير صفر[2]، زار الشيخ عبد الحميد بن باديس تونس في شهر جوان 1937، وقد أقيمت هذه الذكرى في الجمعية الخلدونية، وأثناء إقامته لقي حفاوة بالغة، إذ دعي لإلقاء محاضرة بقصر الجمعيات الفرنسية تحت إشراف كل من جمعية الطلبة الجزائريين، والجمعية الوداية الجزائرية بتونس[3].

وتناول الشيخ في محاضرته الحركة العلمية والسياسية في القطر الجزائري، وبين في بدايتها بأسلوبه البارع، وقال:((إن الجمعيتين اختارتا أن يكون الكلام عن الجزائر وأنا أحب أن يكون الحديث عن عموم المغرب العربي، لأني أؤمن بأن هذا الشمال الإفريقي لا ينهض إلا بتضامنه مع بعضه بعضا، لكن إذا تحدثت عن الجزائر فإنما أتحدث عن جزء من كل، وأذكر عن الأخ ما يسر إخوانه)) [4].

---

1 - A.O.M , Boite25H32, Renseignement Tunisie , Mouvement D'intellectuels Tunisiens en Algérie, Alger, le8 Mai1937.

2 - البشير صفر(1863 . 1917): هو محمد البشير صفر رئيس جماعة الحاضرة ولد بتونس سنة 1863 وهو أصيل المهدية تعلم بجامع الزيتونة وانتسب إلى تلاميذ الفوج الأول للمدرسة الصادقية . توجه في بعثة إلى فرنسا لمواصلة دراسة الهندسة والرياضيات غير أنه انقطع سنة دخول الاستعمار في صائفة 1881 ودخل الإدارة التي كانت تشكو ضعفا واضحا وعند استقراره بتونس ساهم في تأسيس الحاضرة .كما كان البشير صفر المؤسس الحقيقي للجمعية== ==الخلدونية التي تداول على رئاستها مع محمد الاصرم . أما على الصعيد الإداري فقد أشرف البشير صفر على قسم المحاسبات بالوزارة الكبرى بين 1882 و 1891 ثم تولى مسؤولية أموال الأوقاف وحساباتها وسمي بذلك رئيسا لجمعية الأوقاف في جويلية 1900 وبقي بها حتى شهر جوان 1908 موعد تعيينه على رأس عمالة سوسة . توفي اثر عملية جراحية أجريت له في مارس 1917 .

3- محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي** ، ص84.

4- نفسه ، ص85.

وفي هذه المحاضرة شرح موقف الجزائريين من حكومة الجبهة الشعبية، مبررا دعم الجزائريين لهذه الحكومة، وعدم خوفهم مما قد تتعرض إليه من خيبة لأن خيبة الأمة الجزائرية سوف تكون في هذه المرة مرتبطة بخيبة فرنسا، كذلك لأنها وضعت هي الأخرى ثقتها في هذه الحكومة.

وتحدثت المصادر الفرنسية في إطار التبادل للزيارات بين الطرفين الجزائري والتونسي، عن عزم محي الدين القليبي رئيس الحزب الدستوري القديم المجيء إلى الجزائر في مطلع شهر جويلية1937، وهذا من أجل التحادث مع أحمد توفيق المدني، والالتقاء مع زعماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من أجل دفع عمل لجنة شمال إفريقيا، وللتنسيق بين جمعية العلماء والدستور القديم، ولجنة العمل المغربية من أجل الدعاية السياسية والدينية الإسلامية في إفريقيا الشمالية[1].

وإثر عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي لتونس من منفاه بالمشرق في بداية جويلية 1937، قام الشيخ عبد الحميد بن باديس بزيارة لتونس في شهر أوت من السنة المذكورة، وجاء الشيخ بن باديس موفدا من قبل جمعية العلماء يهنئه بالعودة مع جملة المهنئين[2].

وقد كانت هذه الزيارة لابن باديس لتونس ذات غرض سياسي معين، وهو تأييد موقف الشيخ الثعالبي، الذي كان بحاجة حينها إلى تأييد ومؤازرة بعد عودته ومباشرته مساعي التوحيد بين طرفي الحزب الدستوري دون أن ينجح في مهمته، ويبدو أن الشيخ ابن باديس يحاول شد عضد الشيخ الثعالبي ومساندته في مسعاه علّه يثمر بوحدة الدستوريين بعد سنوات من الشقاق.

وهذا العمل من طرف الشيخ عبد الحميد بن باديس جاء أولا وقبل كل شيء تعبيرا عن الفرحة التي هزت الشمال الإفريقي بعودة الشيخ الثعالبي لوطنه وأهله، وهو جانب من جوانب الدعم الإعلامي الذي أرادت جمعية العلماء تقديمه للثعالبي الذي تعرض موقفه لهزة سياسية أخرجته من الحزب الذي أنشأه، وكرس له كل نشاطه وحياته داخل وخارج تونس وتغرب بسببه.

1- A.O.M, Boite:25H32, Renseignement ,A/S de la venue prochaine à Alger De Mohieddine El-klibi président du vieux destour, Alger le 1er juillet1937

2- محمد صالح الجابري، المرجع السابق، ص87.

ولإعطاء هذه العودة ما تستحق من الهالة السياسية والاجتماعية، نرى أن ابن باديس يصفها بقوله:((عاد الثعالبي فاهتزت فرحا إفريقيا الشمالية كلها، وتونس وطنه والجزائر مسقط رأسه ووطن أسلافه، ورأت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في قدومه اعتزاز الإصلاح الاجتماعي من ناحية الفكر والعلم والإخلاص والسلوك في الحياة، وهذا ما تعمل له الجمعية، فأبرقت تهنئة تهنئ الأمة التونسية الشقيقة به، ثم رأت أن تعرب عن سرورها بقدومه وإعجابه بمواهبه وتعظيما لجنابه بذهاب رئيسها لتحيته وتهنئته بقدومه، وإبلاغه ما تحمل الجمعية والجزائر العربية المسلمة من الحب والتعظيم والاحترام لشخصه))[1].

هكذا فوجود الشيخ ابن باديس في تونس في تلك الفترة كانت له العديد من الدلالات، منها الظاهر المتمثل في التهنئة على المجئ إلى الديار وملاقاة الأهل والأصحاب بعد طول غياب، وهذا ما ذكره الشيخ ابن باديس، ومنها المضمر الذي ظهرعقب التحركات التي قام بها الشيخ ابن باديس ، والتي تمثلت في سعيه لتقريب الشقة بين الدستوريين القدامى والجدد، خاصة وأن زيارة الشيخ جاءت بعد أن اتضحت مواقف الدستور الجديد في معارضته لمشروع الوحدة الذي بادر به الشيخ الثعالبي، فحاول ابن باديس مؤازرة الثعالبي في تلك الظروف العصيبة لأنه صدم بواقع الحركة الوطنية الذي تغير في غيابه لدرجة أن جاهره الناس بالرفض لجهوده والتنكر لزعامته للدستور، فكانت الزيارة بطبيعة الحال تعزيزا لموقف الدستور القديم لأن الشيخ الثعالبي تمسك بالسير في ركبه بعد أن اتضحت له مراوغات الدستور الجديد تجاه ما يقترحه في مشروعه.

وبقدر ما أظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من اهتمام بما يحدث في القطر التونسي، بقدر ما أظهر الحزب الدستوري القديم كذلك اهتماما بالشأن الجزائري، إذ كانت له متابعة للظروف التي تمر بها الجزائرعموما.

وهذا ما يظهرُ إثر وقوع أحداث الثامن ماي 1945 وما أنجر عنها من مجازر في كل من سطيف وقالمة وخراطة وغيرها، وتزامنها مع المطالبة التونسية بإرجاع الباي محمد المنصف لعرشه بتونس، عبر الحزب الدستوري القديم عن استيائه وامتعاضه

1 - محمد صالح الجابري، المرجع السابق ، ص – ص 91-92.

من السياسة الاستعمارية والتي برزت في:((خلع سمو المنصف باشا باي، والتمكين للإدارة الفرنسية المباشرة ومذبحة ماي 1945، بمثابة براعة استهلال لتدشين السياسة الاستعمارية لفرنسا الجديدة استقبلت بها عهدها السعيد...وبعد ذلك كان لابد من عمل شيء لمجارات التطور العالمي في اتجاهه الجديد غير سياسة المذابح وخلع الملوك))[1].

وهنا يظهر الحزب الدستوري القديم مدى الشعور الذي انتاب قيادته ومناضليه مما ترتكبه السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وفي تونس، وعبر عن الترابط الواقع بين هذين القطرين، اللذين وحدتهما العديد من العوامل وكذلك الآلام التي يقاسونها حينها جراء السياسة الاستعمارية، مبرزا أن تلك السياسة كان من الوجوب أن تتغير وفق التطورات التي جدت على الساحة العالمية عقب الحرب العالمية الثانية، وأنه قد آن للوجه المقرف لتلك السياسة أن يتبدل ويتغير في اتجاه الاستجابة لمطامح الشعوب المستعمرة.

هذا وقد بادلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وقادتها الإحساس نفسه بما يمس القطرالتونسي وزعمائه، وفي هذا الإطار سجل الشيخ البشير الإبراهيمي بصفته رئيسا للجمعية موقفا من وفاة الباي محمد المنصف، في مقال عنونه" دمعة على المنصف" جسد من خلاله أروع العبارات الخالدة التي تجسد صدق عاطفة الكاتب نحو تونس وأهلها وزعمائها.

وفي رثاء للباي محمد المنصف الذي أبعدته فرنسا بسبب مواقفه الوطنية إلى مدينة الأغواط ثم إلى مدينة تنس وبعدها إلى بلدة بو بالجنوب الفرنسي، فكانت وفاته في منفاه مبعث حزن لجميع المناضلين في الشمال الإفريقي، ومن ضمنهم الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الذي عبر في مقاله عن تأبين للباي يظهر فيه لوعة المشاعر التي انتابته وكل الجزائريين حين وصلهم نبأ وفاة الباي محمد المنصف في منفاه[2].

---

1 - **الإرادة**، العدد709، 23 مارس 1948.

2 - محمد صالح الجابري، **التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس**، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990، ص47.

ومما جاء في هذا المقال قول الشيخ محمد البشير الإبراهيمي أنه يعز على هذا القلم . أي قلمه .:((الذي لا يكاد يجف مدده ولا تنقطع من القريحة أمداده أن تصاب تونس العزيزة في مناط أملها، بل في نياط قلبها فلا يسمع له جرس، ولا يصر بكلمة على طرس، يعز على هذا القلم الذي براه الباري لينضح العسل المصفى للمقسطين، وينطف الصاب والحنظل للقاسطين، ويرسل الحمم مرارا على المستعمرين، أن تنته مظلمة المنصف إلى غايتها الشنعاء من موت الغربة، ومهانة الأسر، وتعنت الاستعمار فلا يشنها شعواء على التعنت والمتعنتين، يعز على هذا القلم الذي شد الحق أزره وسدد المنطق رمايته أن يموت المنصف غريبا، مظلوما، مسلوب التاج، فلا ينفث كلمة تبعث الشجى وتثير الشجن وتحل عقدة الرواية. يعز على هذا القلم أن يصرخ الناعي لموت المنصف فلا يجري، وأن يثوب الداعي بمرى الشؤون فلا يمرى، وأن تطير نفس تونس الولهانة شعاعا فلا يتقسم شظايا، وأن يجب الجار فلا يكون أول الناهضين بفرضه، يعز على هذا القلم أن تقف به الأقدار موقف السيف من يد الجبان، وأن يقعد من ورائه كلال الذهن، وجمود القريحة، وفتور الأعصاب حائلات بينه وبين القيام بالواجب)) [1].

وهنا يظهر الشيخ البشير الإبراهيمي شدة وقع وفاة المنصف باي عليه، كما يبين قسوة الألم الذي مسه حتى كتب هذه العبارات البليغة والقوية في نعيه، مبلغا من خلالها للتونسيين ولأهل الفقيد صدق الإحساس من العلماء الجزائريين تجاه مصابهم لكون المتوفى زعيما لكل التونسيين، وبالتأكيد كان لنشاط الحركة المنصفية التي من أبرز تشكيلاتها الحزب الدستوري القديم دور في الصدى الذي نالته قضية الباي في الجزائر وغيرها من الدول.

وبعد التقديم المذكور بين الشيخ الإبراهيمي أسفه عن موت الغربة الذي وافى المنصف باي متمنيا لو أن موته كان بالأغواط أو تنس أو أي بقعة من أرض الجزائر لكان الأمر شبيها بتونس معتبرا أن الوطن نفسه قائلا: ((لكانت هي تونس نضرة واخضرارا، ولاكتسبت الجزائر بجميع أقطارها شرفا ممن مات ميتة الشرف فيها، ولقبست معاني عالية من الفداء والتضحية بعد عهدها... إي والله لو مات المنصف في

1 - محمد البشير الإبراهيمي، **عيون البصائر**، الجزائر، ش.و.ن.ت، ج2، 1971، ص636.

الجزائر لمات في وطنه، وبين أهله وفي أمة وفية متعطشة للعز والسيادة مستشرفة إلى حيث تنقطع علائق الطموح، لا يقل تقديرها للعظماء أمثال الفقيد عن تقدير أختها تونس لهم، ولا يقصر فهمها لمعاني العظمة في الرجال عن فهم أختها تونس لها، ولكنه مات بـ" بو" في دار غير داره ووطن غير وطنه، وناس غير ناسه، لم يستنشق مع حشرجة الموت نفسا من أنفاس وطنه العزيز))[1].

ورغم هذا الحزن والأسى الذي وضحه الشيخ في موت المنصف باي بعيدا عن الأهل والديار، وهو الأمر الأشد في قسوته عن الموت بين الأهل والخلان والأصحاب للشخص العادي، فما بالك بزعيم وملك يبين أن في تلك القسوة بارقة أمل.

حيث يواصل الشيخ الإبراهيمي نعيه للمنصف باي كاتبا:((أن موت العظماء حياة لأممهم فإن كانت الغربة زادت جلالا، فإن كانت نتيجة للظلم زادت جمالا، فإن كان سبيل الوطن كانت جلالا وجمالا، فإن صحبها سلب العز والملك كانت حيلة وكمالا، وكل ذلك اجتمع في موت المنصف))[2].

ووجه الشيخ الإبراهيمي في الأخير عزائه في هذا المفجوع، لكل القلوب المكلومة بموته من التونسيين، والمتأثرين من غيرهم بهذا الموت، معتبرا أن في الدرس من هذا الحدث عزاء لكل هؤلاء، من خلال ثباته ووفاته وإبائه، مشبها موته بموتة الأسود ((ولا تطعم الأذى ولا ترد القذى)) [3].

وهكذا فالشيخ البشير الإبراهيمي عبر في مقاله عن عمق التأثر للمشاعر الجزائرية، مما يوحي برسوخ العلاقات وتمكنها بين جمعية العلماء الجزائريين، وسائر السياسيين التونسيين، وذلك انطلاقا من إيمانه المتجذر بوحدة الشمال الإفريقي، وتكتيل جهوده ضد الاحتلال الفرنسي.

إن هاته الوقفة التي أبداها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي تظهرعمق الترابط بين البلدين، مجسدا في العلاقات بين قادة النضال ورؤساء الهيئات والجمعيات في كل من تونس والجزائر، لكننا للأسف نفتقد للكثير من المادة العلمية التي تمكننا من توضيح

---

1 - محمد البشير الإبراهيمي، المصدر السابق، ص637.

2 - نفسه، ص- ص637-638.

3 - نفسه ، ص 638.

الكثير من جوانب هذه العلاقات على المستوى السياسي بالدرجة الأولى وغيرها من الأمور المتعلقة بعلاقات الأحزاب والجمعيات ببعضها البعض، وغيره من المستويات لأننا لم نستطع الوصول إلى الوثائق التي تظهر الاهتمام المتبادل بقضايا كل من جمعية العلماء والدستور القديم بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وقد يرجع هذا للوضع التنظيمي الذي صارت تعيشه كلا التشكيلتين.

ومن الجدير ذكره أن صحافة الحركة الإصلاحية الجزائرية، لم تختلف عن صحافة الحزب الدستوري القديم في اهتمامها بقضايا المغرب العربي عموما، واهتمت بمختلف التطورات والأحداث التي تقع بكل من تونس والمغرب الأقصى، وتعدت ذلك إلى الدعوة لوحدة الشمال الأفريقي.

كما أن جمعية العلماء حرصت على نقل آراء هؤلاء العلماء وأفكارهم إلى الصحافة التونسية، وكانت هناك حركة لتبادل الصحافيين بين القطرين، وحافظ العلماء الجزائريون على علاقة قوية مع المسؤولين عن تحرير جريدة " الإرادة" لسان حال الحزب الحر الدستوري التونسي القديم، مما أدى إلى ازدياد توزيعها في الجزائر حيث قدر بحوالي خمس مائة نسخة أسبوعيا، دون حساب تلك النسخ التي يتم إرسالها بواسطة الطلبة لأصدقائهم وعائلاتهم[1].

ومن مظاهر اهتمام الصحافة الإصلاحية بالشمال الأفريقي احتفاؤها بزعمائه وقادته الوطنيين، مثلما ظهر الأمر في كل من البصائر والشهاب[2]. عند عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي، ووفاة الباي محمد المنصف، كما كان الأمر عليه بالنسبة للصحف التونسية التي تابعت القضية الجزائرية وكانت تعج بمقالات للجزائريين كالإرادة، والوزير، والزيتونة، والنديم والعصر الجديد وغيرها من الصحف التونسية[3].

وكل هذا يبين مدى الارتباط الذي كان موجودا بين الحركة الإصلاحية الجزائرية ممثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وقادتها، والحزب الدستوري القديم من

---

1 - مازن صلاح حامد مطبقاني، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودرها في الحركة الوطنية الجزائرية(1349-1358هـ /1931-1939م)**، ط1، دمشق، دار القلم، 1988، ص131.

2 - على سبيل المثال انظر : **البصائر**، العدد78، 13 أوت1937، والعدد72، 25 جوان 1937، وكذلك مازن صلاح حامد مطبقاني، المرجع السابق، ص132.

3 - محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي** ، ص364 وما بعدها.

جهة، ويتعدى ذلك إلى شدة الصلة والتواصل التي كانت بين الجزائريين والتونسيين عموما، وهذا ما أدى إلى التعاون والتضامن في مختلف القضايا التي ميزت كلا القطرين في مراحل النضال ضد الاستعمار الفرنسي.

2- الحزب الدستوري القديم وقضية المغرب الأقصى:

فرضت الحماية على المغرب الأقصى ابتداء من30 مارس 1912، بعد أن كان التنافس على أشده بين العديد من الدول الأوروبية كفرنسا واسبانيا وألمانيا وانجلترا وغيرها، هذه الأخيرة التي مارست الضغط والتهديد وحتى التدخل في المغرب مستغلة الظروف السيئة التي كانت تمر بها البلاد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي.

ومن نماذج الضغط والتهديد الذي مارسته الدول الأوروبية على المغرب الأقصى مطالبتها بإلحاح بالإصلاح الاقتصادي والسياسي، وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكانت الرغبة التي تراود الانجليز والفرنسيين للقيام بإصلاحات في المغرب تقترن بمزيد من السيطرة وتقديم الإصلاحات مقرونة بالتهديد، فهذا المندوب الانجليزي مثلا يقول في رسالة لوزير الخارجية الإنجليزية سنة 1900، ولكن لها دلالتها على العقلية الإنجليزية:((إننا في الحقيقة بمثابة القوة المسيطرة والمهيمنة في المغرب، ذلك أنه ليس بإمكان أية قوة أخرى القيام بعمليات ذات طبيعة مؤكدة في تلك البلاد ضد رغبتنا، طالما احتفلنا بسيطرتنا على الطرق العامة والمواصلات، أعني البحرية...))[1].

فالدول الأوروبية كانت تضغط لتحقيق إصلاحات تتماشى مع مصالحها المختلفة، وعلى الخصوص الاقتصادية، من أجل تحرير التجارة الخارجية لضمان نفوذ أكبر وسيطرة بصورة أكثر على الأسواق المغربية، ومن ورائها الدول الأخرى المتاخمة للمملكة المغربية.

وقد استعمل البريطانيون لتحقيق هذا الإصلاح كل ظروف الضغط والتهديد بقطع إمدادات القرض التي كانت الدولة في حاجة إليها للوفاء بالتزامات هزيمة تطوان أمام

1 - عبد الكريم غلاب، **قصة المواجهة بين المغرب والغرب**، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003، ص117.

اسبانيا، وهدد المغرب بمحاصرتها اقتصاديا من أجل ترك الباب مفتوحا، للتجار لاستنزاف الإنتاج المغربي[1].

وبلغت المواجهة بين المغرب والغرب قمتها في عصر الفكر الإمبراطوري الاستيطاني، وإذا كانت قد اختفت من ساحة المواجهة دول كالبرتغال وانجلترا استثناء في مؤتمر الجزيرة، فقد بقيت فرنسا واسبانيا في المعركة، وقد دبرت مؤامرتان خارجية وداخلية ضد المغرب لتصفية حساب الدول الطامعة المناصرة لفرنسا والمنافسة لها، وهي ألمانيا التي انضمت إليها النمسا، واجتمع مؤتمر الجزيرة الخضراء بحضور المندوبين المغاربة سنة 1906، ليصدر التصريح المشهور الذي احتفظ بكيان المغرب لكنه مع ذلك منح الامتياز لفرنسا واسبانيا ضدا على ألمانيا، بحق التدخل في شؤون المغرب للحفاظ على المصالح الأجنبية وإبقاء الباب مفتوحا في الحقوق التجارية والجمركية[2].

وثانية المؤامرتين كانت تدبر بزعامة الأخ الأكبر للسلطان وهو عبد الحفيظ الذي كان خليفة له في مراكش، وقام بانقلاب أعلن فيه إسقاط البيعة عن أخيه والدعوة لنفسه واستطاع أن يجند القبائل التي ناصرته في طريق زحفه على فاس عاصمة الدولة، وقد استطاع بتأييد من دول أجنبية وبقوة القبائل وعلمائها الذين ناصروه وبايعوه أن يصل إلى هدفه ليعزل أخاه ويحل محله[3].

هاتان المؤامرتان كانتا تمهيدا مباشرا سهل على فرنسا خصوصا زحفها نحو المغرب لبسط نفوذها عليه من خلال زعزعة الجبهة الداخلية والقيام بهجوم من جهة البحر عبر الدارالبيضاء ، وتوغل جيوشها عبر الحدود مع الجزائر التي كانت محتلة من طرفهم، فأطبقت على المغرب من مختلف الجهات، فساعدت الظروف والأوضاع التي كانت تعيشها المغرب مع بداية القرن العشرين عملية فرض الحماية عليه واحتلالها الفرنسي . الاسباني.

---

1 - عبد الكريم غلاب، **قصة المواجهة بين المغرب والغرب** ، ص178.

2 - نفسه ، ص –ص 206-207.

3 . نفسه ، ص207.

ومن حينها أصبحت البلاد مستعمرة مضافة لبقية الأقطار في المغرب العربي، التي سبق احتلالها، وأمام هذه الوضعية لم يبق المغاربة مكتوفي الأيدي، فكان من الطبيعي أن تكون لهم ردود فعل ضد المحتل، فكانت المقاومة التي جابهوا بها القوات الفرنسية من جهة ونقموا على السلطان من جهة ثانية لقبوله الإمضاء على معاهدة الحماية.

ولم يكد خبر إعلان الحماية في 30 مارس 1912 يشيع حتى أعلن الجيش الملكي الثورة على قائده الأعظم وقتل الجنود ضباطهم الفرنسيون، وامتد الهياج للشعب فثار هو الآخر ووقعت معارك، وقد وحد الفرنسيون القيادة، وعينت فرنسا الماريشال ليوتي[1] مقيما عاما وقائدا أعلى للجيش الفرنسي في مراكش كلها، ولقد أعلنت الحرب في المغرب كله في ثورة عنيفة ضد الاحتلال الأجنبي[2].

وأبرز أوجه المقاومة التي واجهت المحتل والحماية هي حرب الريف، التي شنها عبد الكريم الخطابي وأخوه محمد على الاستعمار الاسباني والفرنسي، والتي استمرت زهاء الخمسة أعوام(1921-1926)، برهنت فيها للاستعمار على أن المواطن المغربي شديد الصمود في الدفاع عن استقلاله وحريته، وأعطت المثل للمواطنين على الطريق الذي يجب أن يسلكوه للتخلص من الاستعمار، خاصة وأن أثرها في النفوس كان كبيرا بفعل الانتصارات العظيمة التي حققتها على الجيشين الاسباني والفرنسي، ولولا تظافر القوى الاستعمارية الأوروبية والأمريكية ضد المقاومين لكان ربما على أيديهم تحقيق التحرر[3].

وكان لحرب الريف صدى كبير في الداخل والخارج، خاصة بعد إحراز عبد الكريم الخطابي في جويلية 1921 بأنوال انتصارا باهرا على الجيش الاسباني، وأعلن قيام جمهورية مستقلة في منطقة " الريف" مما شجع الوطنيين التونسيين، وجعل الحركة الوطنية حينها تتصلب في مطالبها اتجاه سلطة الحماية[4] .

---

1 ـ هوبرت ليوتي . Maréchal Hubert Lyautey : تولى الإقامة العامة في المغرب من أفريل 1912 حتى أكتوبر 1925.

2 . علال الفاسي ، المصدر السابق، ص 105.

3 - عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**، ط3، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2000، ج1، ص30.

4 - علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، ص318.

وبهذا فقد أحدثت الحرب الريفية غليانا في أوساط التونسيين قادت إلى أحداث أفريل 1922، رغم أن الحزب الدستوري حينها اتخذ موقفا ضعيفا، إذ أنه ما إن ظهرت من قبل السلطة الفرنسية في سنة 1921 علامات تدل على التشدد حتى بادر زعماء الحزب فأعلنوا أنهم في عطلة صيفية ووجب انتظار نهاية شهر سبتمبر، حتى تدخل مناضلو القاعدة كي يجروا الزعماء وراءهم ويرجعوا إلى الحزب حيويته ويؤكدوا وجوده[1].

وسيكون موقف الحزب أكثر حزما وتعاطفا مع جمهورية عبد الكريم مع سنوات 1924-1925، عندما خاب أمله في حكومة تكتل اليسار واللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية، وجعل من الثورة الريفية فرصة لتعبئة الجماهير التونسية ضد السياسة الفرنسية ببلاد المغرب، فقد عمل الحزب على القيام بحملة دعائية سرية من أجل المجندين التونسيين في الجيش الفرنسي، والذين أرسلوا لضرب الثورة الريفية، فكان إعلانا للعصيان، والقيام بحملة صحفية ضد التدخل العسكري الفرنسي ضد الجمهورية المغربية، وإبراز عبد الكريم الخطابي كرمز للحرية والاستقلال، هذا فضلا عن تجميع المساعدات المالية، والقيام بنشاطات للتضامن مع المقاومين في الريف المغربي[2].

ولقد استطاعت السلطات الفرنسية إخماد المقاومة والثورة في الريف كما تمكنت من توقيف تصاعد نشاط الحركة الوطنية التونسية، خاصة بعد خروج الشيخ عبد العزيز الثعالبي من تونس، وقدرة سلطات الحماية على الزج بالكثير من النقابيين بالسجون خاصة عقب أحداث أفريل 1922، والفصل بين الحركة النقابية بقيادة محمد علي الحامي والحزب الدستوري، وظهور أحزاب منشقة على الحزب، كل هذه المستجدات أضعفت الحزب الدستوري داخليا وخارجيا، وبالتالي عم الضعف حتى على مواقفه الخارجية إزاء السياسة الاستعمارية.

وما أن حلت سنة 1930 و التي تزامنت مع أحداث ميزت أقطار كل من تونس والجزائر والمغرب ، حتى ظهرت مواقف متقاربة بين الحركات الوطنيـــة المغاربية ، لأن

1 - محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس**، ص117.

2 - حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص- ص160-161.

تلك السنة عرفت تنامي موجة التجنيس والمؤتمر الأفخارستي في تونس، وفي الجزائر الاحتفال بمئوية احتلال الجزائر، وفي المغرب إقرار ما سمي بـ" الظهير البربري"، ولذا فإن مواقف الحركات الوطنية بالبلدان الثلاثة تقاربت في نبذها لأوجه السياسة الاستعمارية في كل قطر لأنها تمس بالهوية والشخصية القومية لكل سكان هذه الأقطار.

لذلك كانت ردود الفعل بتزايد النشاط السياسي من خلال التظاهر، والرفض للقرارات، ومحاولة إفشال مخططات السلطات الاستعمارية في كل قطر، وتعد الأمر الحدود القطرية في التعبير عن التضامن بين الشعوب والتشكيلات السياسية في المغرب العربي، بل وكان ذلك عاملا لميلاد تشكيلات سياسية أخرى.

فعندما أمعنت فرنسا في سياستها المرتكزة على مبدأ " فرق تسد" من خلال إصدارها العديد من الظهائر والقرارات[1]. بدء بالظهير الأول الصادر في 11 سبتمبر 1914 الذي أقر بوجود كتلة بربرية مستقلة من حيث التقاليد والأعراف الناظمة لعلاقاتها وشؤونها العامة وصولا إلى ظهير 16ماي 1930[2].

ويعد هذا الأخير قمة القوانين الأساسية في مجال إرساء منطلقات السياسة البربرية بالمغرب الأقصى، وهي الفترة التي حدد مضمونها الفكري والعملي، من أجل تأصيل تلك السياسة، وتثبيت وترسيم ما سبق، وفتح الديناميات الممكنة لتطوير مجالات التمييز بين العرب والبربر[3].

انطلاقا من أن سياسية التفرقة بين العناصر الاجتماعية تتيح للاستعمار إمكانية السيطرة على المجتمع من جهة، وتهيئته لتقبل ما يقدم عليه من تذويب للشخصية الوطنية ومقوماتها الدينية والثقافية والفكرية، لإدماج ذلك الشعب في الدولة الفرنسية من غير أن يتمتع هؤلاء المدمجين بما يتمتع به الفرنسيون.

---

1 - هذه القرارات هي قرار 12 ديسمبر 1914، و13 أفريل1915، و11ديسمبر 1920، وظهير 15 جويلية 1922، والقرار المؤرخ في 5 ماي 1923، وكلها تخص ترتيب وتصنيف القبائل البربرية وتنظيمها والقوانين التي يجب أن تضبطها.

2 . علال الفاسي، المصدر السابق، ص141.

3 - أمحمد مالكي، المرجع السابق، ص202.

ولقد تضمن ظهير 16 ماي 1930 العديد من النقاط المهمة والخطيرة، فهو يقرر ما يأتي:((المخالفات التي يرتكبها المغاربة في القبائل ذات العوائل البربرية والتي هي من اختصاص القواد في المناطق العربية، ينظر فيها رؤساء القبائل.بالإضافة إلى اختصاصات المحاكم الفرنسية، توجد" محاكم عرفية" تنظر في الدعاوى المدنية والتجارية والعقارات والمنقولات، وتنظر هذه المحاكم العرفية في جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية أو بأمور الإرث، وتطبق في كل الأحوال العوائد المحلية ولكل محكمة عرفية من أي درجة كانت مندوب مخزني مفوض من الإدارة الفرنسية.وتنشأ محاكم عرفية استئنائية ترفع إليها الأحكام الصادرة عن المحاكم العرفية لاستئنافها، وتنظر أيضا في الأمور الجنائية، ابتدائيا واستئنافيا، ومن القضايا التي هي في مستوى ما ينظر فيه القواد في المناطق العربية. ويعود الاختصاص إلى المحاكم الفرنسية في حالتين: الجنايات التي ترتكب في المناطق البربرية مهما يكن مرتكبها فرنسيا أوبربريا، أوعربيا. والعقارات إذا كان أحد الخصمين (مدعي أو مدعى عليه)، ممن يرجع النظر فيهم إلى المحاكم الفرنسية يعني إذا كان فرنسيا أو أجنبيا مقيما بالمغرب))[1]. وبهذا يعد هذا الظهير من أشد القوانين والتشريعات التي أقرتها السلطات الاستعمارية بالمغرب خطورة، من أجل كسر النسيج الاجتماعي والتفريق بين العرب والبربر الذين ربطت بينهم قرون طويلة منذ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، لأن أهدافه واضحة في تقسيم المغرب عرقيا وجنسيا وحتى جغرافيا من خلال هذه التشريعات.

ولذا فإن هذا الظهير سيؤدي إلى تأجج روح المقاومة السياسية له وللسياسة الفرنسية عموما، ففي المغرب بحثت كل جماعة بكل مدينة من غير نظام، العمل الذي يجب أن يكون ردا على هذا الظهير واهتدت جماعة مدينة سلا إلى أن يجتمع المواطنون في المسجد وأن يجهروا بذكر الله اللطيف[2].وكان أن عمت هذه الحركة بعد ذلك في الرباط

1- عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب**، ج1، ص –ص 67-68.

2 - دعاء اللطيف: جاء في الصيغة التالية: ((اللهم يالطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير، وألا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابرة)).

و فاس ومراكش منطلقا في شبه مظاهرة شعبية عامة بدأت بقراءة " اللطيف" جماعة وتطورت إلى الخطب والمظاهرات في الشوارع والاحتجاج لدى رجال السلطة[1].

وزادت المظاهرات حدة، مما أدى إلى أن يكون لها صدى في الأقطار المغاربية الأخرى انطلاقا من الترابط الحاصل جغرافيا وعرقيا ودينيا ولغويا، إضافة إلى المبادئ التي كانت ترتكز عليها الحركات الوطنية خاصة التشكيلات ذات التوجه الذي لا يفصل أبعاد الوطن والدين واللغة عن المبادئ التي يناضل من أجلها.

انطلاقا من هذا فقد رأت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري أن فرنسا تتبع في المغرب الأقصى سياسة قوامها المسخ والإدماج ولا أدل على ذلك من اتخاذها"الظهير البربري"، ((وقد أعد أقطاب تلك السياسة المتعصبون الذين لهم أساسات معروفة ضد الإسلام، فهم يريدون مقاومة روح الإسلام)) [2].

وبالتأكيد فإن السياسة الاستعمارية استهدفت الإسلام كدين وإيديولوجية: ((وحاربوه بكل قسوة، ومما فعلوه في هذا المجال هو تحويل المساجد إلى كنائس وثكنات لعسكرهم وتحطيم بعضها بعضا)) [3].

وكانت هذه السياسة بناء على رؤى زعماء السياسة الاستعمارية إذ يقول المقيم العام ليوتي:((لأن أثر الإسلام في البربر، وأعني هؤلاء الذين احتفظوا باستقلالهم، أثر سطحي جدا، لقد رفض هؤلاء السكان القوانين الشرعية التي ينص عليها القرآن... إن العرف هو قانونهم الوحيد وهم لا يقبلون بالشرع مهما كان الثمن، أما طقوسهم الدينية فيجب القول أنها غير سنية إطلاقا)) [4].

وهذا ما يؤكد قراءة الحزب الدستوري التونسي، انطلاقا من الأهداف التي رسمها الفرنسيون وحددوها لمسيرتهم في البلدان المحتلة والتي منها إبعاد عوامل اليقظة والقوة للشعوب، لضمان السيطرة على البلاد ومقدراتها مما يكفل لهم استغلالها في أحسن الظروف.

---

1 - عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص69.

2 - **الإرادة**، 17 أوت 1934.

3 - محمد صالح الهرماسي، المرجع السابق، ص111.

4 - مجموعة من المؤلفين، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص-ص44-45.

فقادة الحزب الدستوري اعتبروا أن هدف فرنسا ضرب الدين الإسلامي، خاصة وأن زعماء الدستور القديم يصفون الصراع مع القوى الاستعمارية الأوروبية دفاعا عن الإسلام، وكتب محي الدين القليبي عن الظهير البربري أنه:((...أخرج من سماهم البربر من مسلمي المغرب الأقصى عن سلطة الحكومة الشرفية وأحكام الشريعة وأحالهم على ما كان لهم في الجاهلية الأولى من تقاليد وعادات لا يقرها الإسلام)) [1].

وأقر الحزب الدستوري القديم أن السلطات الفرنسية تستهدف النيل من المؤسسات الإسلامية، وضرب وحدة الأمة المغربية حتى تضعف النشاط الوطني، وأثنى الحزب على المعارضة الوطنية المنتظمة للظهير البربري إذ أصر الوطنيون المغاربية في كل سنة على التعبير عن رفضهم له، كما حصل عند زيارة السلطان محمد بن يوسف لفاس سنة 1934، وكتبت لسان حال الحزب الدستوري القديم بأنه عندما حان: ((موعد الذكرى الرابعة لصدور الظهير البربري المعروف أذيعت المنشورات في مختلف النواحي المغربية تندد بأعمال السلطة الفرنسية وسياستها البربرية المعهودة، فأضربت جميع المدن ورفعت العرائض على جلالة الملك)) [2].

هكذا فإن الحزب الدستوري القديم أعطى اهتماما كبيرا لمسألة الظهير البربري، وأقر بأن السلطة الاستعمارية تهدف من ورائه إلى عزل تطبيق التشريع الإسلامي في منطقة القبائل تمهيدا لدمجهم وتمسيحهم، وجاء هذا التفسير انطلاقا من المبادئ التي يرتكز عليها هذا الحزب من جهة، وللأبعاد والمبادئ الإيديولوجية التي ينطلق منها في نشاطها السياسي محليا وإقليميا وحتى عالميا.

وبوصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا، شهد المغرب كغيره من الأقطار المستعمرة من طرف فرنسا بوادر أمل في الحصول على انفراج في السياسة الاستعمارية لصالح مطالب الشعب المغربي، لكن الأمر لم يكن كذلك إذ أن السياسة الفرنسية لم تبتعد كثيرا عما كانت عليها قبل وصول الجبهة الشعبية للحكم.

لأن الاشتراكيين انتهجوا نفس السياسة الاستعمارية المتسمة بالقمع والعنف، وكثير من قترات قمع الحركة الوطنية كانت على عهد الاشتراكيين واليساريين عموما، سواء في

---

1 - **الإرادة**، 17 أوت 1934.

2 - **الإرادة**، 20 جوان 1934.

منطقة الشمال المحتلة اسبانيا أو الجنوب المحتل فرنسيا، رغم أن الأمر قد بلغ ببعض الاشتراكيين الأسبان أن كانوا يطالبون بالجلاء من المغرب وإنهاء استعماره، ليس من قبيل تمسكهم بمبادئ مذهبهم التقدمي، ولكن من خلال إدراكهم أن احتلال المغرب يكلفهم الكثير، وكان منهم من يرى تسليم المغرب إلى عصبة الأمم لكي تدير أموره، أما منح المنطقة استقلالها فقد كان بعيد عن فكرهم التحرري، ولكنهم حينما تولوا الحكم غيروا من رأيهم الذي لم يعد يختلف عن رأي الرجعيين[1].

ولذا فإن المواجهة قد عرفت تصاعدا بين الحركة الوطنية والسلطات الاستعمارية على عهد حكومة الجبهة الشعبية بكل من اسبانيا وفرنسا، خاصة وأن النواب المغاربة اتصلوا بالكاتب العام للدول المساعد للشؤون الخارجية واللجنة العليا للبحر الأبيض المتوسط ولإفريقيا الشمالية برئاسة الحكومة الفرنسية، وسلموا لهذه الدوائر ملفات ضخمة ، واستقبل " بيار فينو" الوزاني يوم 7 جويلية 1936، وقد وعد الوزير بأن يهتم بالمغرب الأقصى بصورة خاصة بمجرد ما يسوي المشكل السوري، وتلقى الوطنيون بسرور إنهاء مهام المقيم العام " مارسال بيروطون"، بيد أن تعيين "نوقيس"[2] يوم 16 سبتمبر 1936 أثار احتجاجهم وسخطهم ضد:((عدو العرب صاحب عمليات القمع لسنتي 1930-1931)) [3].

وفي خريف سنة 1936 ازدادت مطالب " العمل المغربي"[4] إلحاحا ففي 19 أكتوبر 1936 التمس وفد يتركب من عبد الجليل والوزاني موعد من بيار فينو ليقدم إليه الرغائب المستعجلة للجنة، وهي: تعيين لجنة متركبة من ممثلين عن الإدارة وعن لجنة العمل المغربي لدرس كيفية تطبيق برنامج الإصلاحات، لكن الوفد لم يحقق ما كان يصبوا إليه، فعاد الوزاني إلى المغرب يوم 29 أكتوبر فارغ اليدين، فأدى ذلك إلى اللجوء للعمل الجماهيري، وتم عقد مؤتمر بالرباط في 25 أكتوبر لضبط مشروع حملة

1- عبد الكريم غلاب، **قصة المواجهة بين المغرب والغرب**، ص348.

2 - نوقيس . Maurice Nogués . تولى الإقامة العامة في المغرب من سبتمبر 1936 حتى جوان 1943.أما مارسيل بيروطون فقد تولى الاقامة العامة في المغرب من مارس حتى سبتمبر 1936.

3 - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، ص179.

4 - العمل المغربي: كتلة العمل المغربي تأسست سنة 1934وضمت التيار الإصلاحي، وأغلب قادته خريجي جامعة القرويين بزعامة علال الفاسي، كما أنها ضمت قادة ذوي تكوين في الجامعات الفرنسية مثل أحمد بلافريج.

لفائدة الرغبات المستعجلة التي تتضمن: الصحافة والجمعيات والاجتماعات والنقابات، وابتدأت الحملة بمظاهرة عمومية كبرى ترأسها علال الفاسي في غرة نوفمبر 1936[1].

وهكذا فتحت هذه المظاهرة الطريق لتنظيم مظاهرات في مناطق أخرى، وأنجر عن هذا اعتقال العديد من القادة وعلى رأسهم علال الفاسي و الوزاني ومحمد اليزيدي، وعندئذ انتظمت حركات واسعة النطاق من أجل تحرير المعتقلين في المدن الكبرى، كالرباط وسلا والدار البيضاء وتازا و وجدة، وخاصة بفاس، وانتهت إلى اعتقالات كثيرة وإلى أحكام قاسية أصدرتها المحاكم.

وكانت نتيجة هذا النشاط الجماهيري المكثف الذي مارسته الحركة الوطنية بالمغرب، أن الحركة الوطنية اختارت المواجهة بغرض الضغط على السلطة الفرنسية لتحقيق مطالب الشعب المغربي، مما أدى إلى اعتقال العديد من الوطنيين والقادة والزعماء الذين حركوا المظاهرات والجماهير في العديد من المدن المغربية.

وتسارعت وتيرة الأحداث بعد انفراج بسيط آخر سنة 1936، لتشهد بداية سنة 1937 تطورا كبيرا في المواقف خاصة بعد قرارحل كتلة العمل الوطني في مارس 1937، مما جعل سلطات الحماية تحد من خيارات الوطنيين في النضال لتحقيق مطالبهم، لكن رد هؤلاء كان الاستمرار في المواجهة وإحداث تشكيلات أخرى على غرار " الحزب الوطني لتحقيق المطالب " والذي تزعمه علال الفاسي، و "حزب الحركة القومية" والذي كان على رأسه الوزاني، نتيجة اختلافهما في أساليب مواجهة السياسة الاستعمارية[2].

وجاء تأسيس الحزبين إثر الاجتماع الذي عقده حزب الكتلة في جانفي 1937 من أجل هيكلة الحزب وتنظيمه من خلال تشكيل مجلس وطني ولجان فنية وفروع لكل منها لائحتها الداخلية، وجعل لجنة تنفيذية منتخبة على رأس الكتلة تنتخب ديمقراطيا، حتى تكون لها مصداقية لدى مختلف الفئات وبالتالي تحظى بالمساندة اللازمة ، وفي الاجتماع المذكور تم انتخاب اللجنة التنفيذية نتيجة الاقتراع السري، وأسفرت عن: -

1 - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، ص183.

2 - عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب**، ج1، 166 وما بعدها.

علال الفاسي رئيسا، ومحمد حسن الوزاني أمينا عاما، وأحمد مكوار أمين صندوق، ومحمد اليزيدي، وعمر بن عبد الجليل، وعبد العزيز بن إدريس ومحمد غازي أعضاء، وبمجرد ما أعلنت النتيجة، أعلن الوزاني استعفاءه من الكتلة وأخذ يعمل لاكتساب أنصار جدد باسم الحركة القومية[1].

ورغم هذا الانقسام إلا أن الوطنيين المغاربة ظلوا يقاومون أساليب سلطات الحماية، ففي أوت 1937 وإثر توجيه السلطات الفرنسية المياه إلى حقول المعمرين في مكناس، مما أدى إلى حدوث خلل في تزويد المدينة والأهالي بالمياه، فسبب ذلك اندلاع انتفاضات شعبية في عديد من المدن المغربية كالدار البيضاء ومراكش و وجدة، واجهتها السلطات الاستعمارية بالرصاص حيث قتل في هذه الأحداث مائتا شخص وجرح مائة آخرون، وأخذت الأحداث تتوسع حتى عمت جل التراب المغربي في شهر أكتوبر1937، ومن أبرز المظاهرات التي نظمها الحزب الوطني لتحقيق المطالب حينها مظاهرة الخميسيات يوم 22 أكتوبر احتجاجا على المظاهرة المسيحية التي نظمها المبشرون في المدينة كحج للقديسة "سانت تيريزا"، وكانت سبقتها قبل ذلك بأسبوع مظاهرة بفاس يوم 13 أكتوبر من نفس السنة [2].

وعقب هذه المظاهرات قررت سلطة الإقامة العامة التضييق على الحزب الوطني، وتم اعتقال العديد من المناضلين والقادة في كل الأقاليم، وكان الاعتقال مصحوبا بالعنف، وتم إيقاف القادة: علال الفاسي، عمر بن عبد الجليل، أحمد مكوار في فاس، ومحمد اليزيدي في الرباط.

وبعد أن بلغت أصداء أحداث المغرب الأقصى تونس ندد الحزب الدستوري القديم بهذه السياسة، معتبرا أن :((دافع الأحداث هو الأسباب السياسية التعسفية التي تسلكها السلطات الفرنسية وأعوانها المحليون، ولإصرار الرجعيين في تنفيذ السياسة البربرية وتأييد التبشير)) [3].

---

1 . علال الفاسي، المصدر السابق، ص192.

2 - عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص – ص 168-169.

وكذلك :شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، ص190.

3 - **الإرادة**، العدد256، 1937/11/11.

وكان الحزب الدستوري الجديد قد استغل الظرف ونظم إضرابا تضامنيا مع قضايا المغرب العربي، إثر نفي الزعماء المغاربة خارج المغرب في نوفمبر 1937، فعارض الحزب الدستوري القديم إضراب يوم 20 نوفمبر، إلا أنه اغتنم الفرصة لدعوة الحكومة الفرنسية وممثلها " نوقيس" والحركة الوطنية المغربية إلى ضرورة الوفاق وتبادل الثقة والاحترام[1].

واهتمت جريدة " الإرادة" لسان حال الدستور القديم بأحداث المغرب الأقصى من خلال نشرها لمقالات عدة، وكذلك متابعتها للتطورات التي كانت تحدث بذلك القطر، لتعطي صورة للكواطن التونسي عن الأوضاع هناك. وانتقد الدستورالقديم السياسة الفرنسية تحت ظل الحاكم العام نوقيس الذي مارس الشدة والقسوة على الشعب المغربي بالاعتقالات وحل الأحزاب وتعطيل الصحافة وتقتيل الوطنيين، رغم المطالب المعتدلة التي قدمها " الحزب الوطني لتحقيق المطالب" في الوقت الذي يتفهم فيه الأسبان مطالب الشعب المغربي بالريف، ويعبر عن استعداده لتحقيقها[2].

هكذا فإن الحزب الدستوري القديم اهتم بقضايا المغرب الأقصى، وخصص لمناضليه وصحفييه العديد من المقالات عبر جريدتي الإرادة وla Charte Tunisienne، وهذا انطلاقا من قناعاته ومبادئه التي تعتقد أن شعوب المغرب العربي تجمع بينها روابط متينة عبر التاريخ الذي مرت به المنطقة، كالدين واللغة لأن الحزب الدستوري القديم ظل يعتبرهما مقومان أساسيان للشخصية في تونس والمغرب وحتى الجزائر.

وخلال الحرب العالمية الثانية أظهر السلطان المغربي تضامنه مع الحلفاء رغم ما حل بفرنسا من هزائم، وأكد ذلك بمقابلته للرئيس الأمريكي" روزفلت" في مؤتمر بالدار البيضاء في جانفي 1943، وقد تحصل السلطان على وعد بالاستقلال عند انتهاء الحرب، وبعد انتهت الحرب ورغم سياسة الاستفزاز الفرنسية " كمذبحة الدار البيضاء في أفريل 1947"، اتخذ السلطان موقفا ايجابيا من الحركة الوطنية أثناء زيارته لمدينة

1- **الإرادة**، العدد271، 1937/11/25.

2 - **La Charte Tunisienne**, N°76, 26/03/1938.

طنجة إذ ألقى خطابا أكد فيه على وحدة البلاد وارتباطها بالعالم الإسلامي والعربي، منوها بالجامعة العربية[1].

وقد جسد هذا الخطاب وحدة العرش بالشعب المغربي وقواه الوطنية، وكذا الامتداد الطبيعي لارتباط المغرب الأقصى بفضاء العالم العربي والإسلامي، وهذا مايلتقي وطروحات الحزب الدستوري القديم الذي ساند قضايا المغرب الأقصى انطلاقا من الفكر الذي كان يقود تحركاته والداعي إلى تخليص بلاد شمال إفريقيا من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية، وقد تجسدت بصفة فعلية في العلاقات التي كانت تربط هذا الحزب بعبد الكريم الخطابي وغيره من زعماء الأحزاب السياسية المغربية.

وقد تجلت مؤازرة الحزب لقضايا المغرب الأقصى خلال الأحداث الكبرى التي كان يشهدها وخاصة أثناء عمليات العنف التي استهدفت الشعب المغربي تحت حكم الجنرال"جوان" [2] ففي شهر ماي 1948 جدت أحداثا دامية بين المغاربة واليهود بمدينة وجدة ثم بالمركز المعني لهذه المدينة، وقد أسفرت هذه الحوادث في المنطقتين عن مقتل 44 شخصا وجرح 55 آخرين من الطرفين ومن بعض الفرنسيين، وحدث ذلك بعد تدخل مجموعات من القوات المسلحة وأعلنت حالة الحصار وشرعت سلط الحماية في المحاكمات الصورية الجائرة، وقد ندد الحزب الدستوري القديم بالقمع الذي سلط على سكان المنطقتين وصرح أن هذه الحوادث دليل على: ((مثال التهاون الذي تبديه السلطات نحو أعمال الاستفزاز التي يقوم بها اليهود علانية بقصد إغاضة جموع المسلمين)) [3].

كما أنه في تحليله لتحديد المسؤوليات اعتبر أن السبب الرئيس يكمن في مظاهر الاستهتار والاستفزاز التي تلبس بها الطائشون من اليهود وحركة الإعانة للصهيونية التي يبذلها ويرعاها كبرائهم ومسانديهم.

---

1 - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، ص382 وما بعدها.

2. الجنرال جوان . Général Alphonse Juin . تولى الإقامة العامة إلى غاية سنة 1951.خلفا لإيريك لابون الذي دامت فترة وجوده على رأس الإقامة العامة بالمغرب من مارس 1946 حتى 1947.

3 - **الإرادة**، 15 جوان 1948.

واستنكر الحزب الدستوري القديم أساليب الدس والتمويه والحوادث من أصلها والأعمال وسياسة الإغضاء التي تقابل بها السلطة الفرنسية بالمغرب الأقصى تجني الصهيونيين على المسلمين المغاربة، كما اغتنم فرصة هذه الحوادث ليدعو الإدارة الاستعمارية بتونس أن تتخذ من التطورات في المغرب الأقصى عظة وأن تبتعد عن سياسة تجاهل أعمال الاستفزاز الصهيونية التي توالت على البلاد التونسية.

وحينما تدعمت سياسة القمع الفرنسية انتقد النواب الوطنيون المغاربة مجلس الحكومة في ديسمبر 1950 سياسة الحماية فعزلهم الجنرال" جوان" ثم عمل على كسب الإقطاعيين والوطنيين المعتدلين وعمد في نفس الوقت إلى خلع السلطان وقمع الشعب المغربي، ورغم هذا القمع تمكنت القوى الوطنية من الصمود واستيعاب عدد من الأوساط الشعبية التي تكتلت في أفريل 1951، داخل جبهة وطنية تعهدت في ميثاق طنجة بالنضال لتحقيق استقلال المغرب التام[1].

وقد سارع الحزب الدستوري القديم إلى بعث برقيات مساندة تكوين هذه الجبهة واعتبرها خطوة حاسمة في نضال الشعب المغربي ودعا القوى الوطنية التونسية إلى مسايرة ما حدث بالمغرب الأقصى[2].

وإثر الأحداث السياسية البارزة التي شهدها المغرب الأقصى بين شهري جانفي ومارس1951، ندد الحزب الدستوري القديم وشبيبته الحرة الطلابية بسياسة فرنسا في المغرب الأقصى التي لم تستجب لطموحات الشعب المغربي المتمثلة في المطالب التي قدمها السلطان " محمد بن يوسف" خلال سفره إلى فرنسا كما ركز على التنديد بمحاولات فرنسا تقسيم الشعب المغربي وإلغاء بعض الحريات وتوخي سياسة التسويف والمماطلة، وطالب بحق الشعب المغربي في السيادة الكاملة ودعا كل شعوب المغرب العربي بالوقوف إلى جانب المغاربة وقرر الدخول يوم 10مارس 1951 في إضراب كامل في نفس اليوم[3].

---

1 - **الإرادة**، 31 أوت 1951.

2 - نفسه.

3 - **L'indépendance**, 15 Mars1951.

إذن يبدو أن الحزب الدستوري القديم قد خص قضايا المغرب التي تصاعدت أحداثها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية باهتمام بالغ انطلاقا من المبادئ التي كانت مبعث نشاط الحزب ومسيرته، والتي ربطت مصير الشعوب العربية في مواجهة الاستعمار ببعضها البعض، ثم أنه أخذ يناشد الحركات الوطنية من أجل التنسيق فيما بينها بما يخدم المصلحة المشتركة المتمثلة في تحقيق التحرر من ربق الاستعمار الأجنبي أي كان.

3 . الحزب الدستوري القديم والقضية الفلسطينية:

قبل الخوض في القضية الفلسطينية لابد من التذكير بأنها ترتبط بالعديد من المسائل التي جعلت منها قضية مستعصية، نتيجة لتداخل العديد من العوامل في حدوثها كمشكلة استعمار، فجذورها تعود لتصاعد ونمو الحركة الصهيونية التي وجدت المساعدة من الدول الاستعمارية الكبرى وعلى رأسها بريطانيا من أجل التخطيط لإنشاء دولة لليهود على أرض فلسطين، وهو ما تم بتواطؤ أطراف أخرى في المسألة غير بريطانيا.

فالحركة الصهيونية التي ظهرت في أواسط القرن التاسع عشر كحركة سياسية بين يهود روسيا عرفت باسم أحباء صهيون أو الصهيونية، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى جبل صهيون أحد الجبال السبعة القائمة عليها مدينة القدس، وأصبح لهذه الحركة أنصار من اليهود يدافعون عنها ويؤيدونها، هدفها تجميع اليهود في فلسطين وإقامة دولة لهم فيها، وقد تشكلت هناك جمعيات أخرى يهودية هدفها تشجيع الهجرة إلى فلسطين، فقد تألفت مثلا عام 1861 في أوروبا جمعية باسم جمعية فلسطين هدفها شراء الأراضي في فلسطين وتوزيعها على اليهود[1].

وقد كان إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية وانعقاد مؤتمرها الأول في بال بسويسرا 27-29 أوت 1897 بزعامة تيودور هرتزل (T.Hertzl)[2] فاتحة العمل

---

1 - تيسير جبارة، **تاريخ فلسطين**، ط1، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص55.

- وهناك روايات أخرى تنسب الصهيونية لجبل صهيون الواقع على صحراء سيناء حيث عسكر بنو إسرائيل ليقيموا الصلاة لله ويرفعوا الشكر إليه على نجاتهم من أيدي المصريين وعلى هذا الجبل رأى الملك داوود في منامه شكل الهيكل الفاخر الذي شيده بعد ذلك ولده سليمان وأخذ خشبه من أرز لبنان بواسطة حيرام ملك صور.

2 ـ تيودور هرتزل: ـ Benjamin Ziv (Theodor) Hertzl (1860- 1904) والد الحركة الصهيونية ومؤسسها الفعلي، وهو يهودي مجري- نمساوي، ولد في بودابست، عمل في الصحافة. وفي فبراير 1896 نشر== ==

الصهيوني السياسي المؤسسي المنظم لتأسيس الدولة اليهودية على أرض فلسطين، وقد حرص هرتزل على تحقيق المشروع الصهيوني من خلال الاتصالات الدبلوماسية، ومحاولة تشجيع القوى الكبرى، وخصوصا بريطانيا على تبني هذا المشروع، في ضوء المصالح والفوائد التي يمكن أن يجنيها الغرب الاستعماري، وقد حاول هرتزل عبثا إقناع الدولة العثمانية ببيعه فلسطين وإعطاء اليهود حكما ذاتيا فيها تحت السيادة العثمانية، وفتح أبواب الهجرة اليهودية إليها مقابل عروض مغرية كانت الدولة العثمانية في أمس الحاجة إليها، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني(1876-1909) وقف سدا منيعا ضد رغبات اليهود، ورفض العرض رفضا مطلقا[1].

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وإثر انتصار الثورة الاشتراكية بروسيا سنة1917، وتعاظم المد الثوري في أوروبا والمشاركة المتزايدة لليهود في الحركات اليسارية، اندفعت انجلترا إلى إعلان وعدها الشهير في 2نوفمبر 1917 القاضي بمنح"وطن قومي لليهود"، وقد بدا للمسؤولين البريطانيين أن الصهيونية الوسيلة الوحيدة لصرف اهتمام البروليتاريين اليهود عن الكفاح الاشتراكي في ظروف الحرب، فحاول الصهاينة استغلال تلك الفرصة، ونظرا لافتقار الصهاينة إلى أي قاعدة قوية بين الجماهير اليهودية، كان عليهم أن يعتمدوا على قوة كبيرة غير يهودية يمكنها الاستفادة منهم ومن خدماتهم[2].

ومن حينها أخذت بريطانيا تعمل على تنفيذ المشروع الصهيوني حال انتهاء الحرب العالمية الأولى، إذ بسطت نفوذها على فلسطين ، وأقر ذلك في مؤتمر سان ريمو

= = كتابه "الدولة اليهودية" باللغة الألمانية Judenstaat Der، ونظر للمسألة اليهودية بوصفها مسألة قومية، ودعا إلى إقامة جمعية لليهود وشركة يهودية، ورأى أن إنشاء الدولة اليهودية هو الجواب الحقيقي لمشكلة "اللاسامية" والعداء ضد اليهود، غير أن شخصية هرتزل جعلته ينطلق لتحقيق ما كتبه على أرض الواقع، فكان إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية.

1 - محسن محمد صالح، **فلسطين دراسة منهجية في القضية الفلسطينية**، ط1، مصر، مركز الإعلام العربي، 2003، ص30.

2 . عبد الوهاب محمد المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة، 1982، ص110. وكذلك: تيسير جبارة، المرجع السابق، ص97.

المنعقد في أفريل 1920، وتم تعيين " هربرت صمويل"[1] اليهودي البريطاني مندوبا ساميا، عمل منذ توليه على تهويد فلسطين، واستطاع اليهود التحالف مع انجلترا ومع حكومة الانتداب، لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الصهاينة لاستعمار فلسطين[2].

ولقد بدأت الهجرة اليهودية قبل مؤتمر بال عبر تسلسل تدريجي، وقد شجعتها في ذلك السياسات الأوروبية، وبدأت إثر إشهار الانتداب البريطاني موجات الهجرة تتدفق، وكان ما دخل فلسطين في السنوات 1920- 1929 حوالي مائة ألف مهاجر يهودي، وفي السنوات 1931و1935 حوالي مائة وثمان وأربعين ألف ومئة وسبع وستون، وفي سنة 1936كان عدد المهاجرين تسع وعشرون ألف وسبع مئة وسبع وعشرون 1939 و1945حوالي ثمانين ألف[3].

كل هذه الظروف والتطورات دفعت الفلسطينيين للدفاع عن أرضهم وبلدهم، خاصة بعد إعلان وعد بلفور، حيث انطلقت المقاومة الفلسطينية التي اكتست في البداية طابعا سلميا اقتصر على إرسال البرقيات وتنظيم الحملات الإعلامية والمظاهرات من ذلك برقية الاحتجاج عن المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد في فيفري1919 بالقدس التي وجهت إلى المؤتمر المنعقد بباريس والتي رفع فيها المؤتمرون احتجاجهم الشديد بسبب ما سمعوه من أن الصهيونيين نالوا وعدا يجعل البلد وطنيا قوميا لهم، وأنهم ينوون الهجرة إلى هذا البلد واستعماره[4].

---

1 ـ هربرت صموئيل (1870-1963): سياسي بريطاني يهودي، ويعتبر أول يهودي يصل إلى منصب وزير في الحكومة البريطانية، وأول مندوب سامٍ لبريطانيا في فلسطين في عهد الانتداب ، ومن أخطر أعماله السماح بتأسيس== ==الوكالة اليهودية بالإضافة إلى دوره البارز والرئيس في إصدار وعد بلفور.اهتم اهتماما بالغا بالاستيطان حتى أن عدد المستوطنات زاد في عهده من 44 إلى 100 مستوطنة، وقد استمر اهتمامه بالمُستوطَن الصهيوني بعد تركه منصبه، فكان رئيسا لشركة فلسطين للكهرباء ورئيسا للجامعة العبرية. ويظهر أن بعض الجماعات اليهودية يعتبرون هربرت صموئيل أول حاكم يهودي لفلسطين منذ سقوط الهيكل.

- انظر: تيسر جبارة، المرجع السابق، ص- ص 149-150.

2 . عبد الوهاب محمد المسيري، المرجع السابق، ص111.

3 . ناجي علوش، **الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية 1882- 1948**، ط2، بيروت ، دار الطليعة، 1978، ص149.

4 - حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص169.

إلا أنه مع خيبة الأمل المعقودة في مؤتمر السلم، اندلعت المقاومة العنيفة في أواخر أفريل1920، بانفجار مظاهرات بمدينة القدس ضد الاستعمار البريطاني والصهيوني، انتهت إلى اشتباكات بين الفريقين، ثم انفجرت في ماي 1921 مظاهرات أكثر عنفا في يافا ودامت خمسة عشر يوما ثم امتدت إلى مدن أخرى وأسفرت عن عشرات القتلى والجرحى بين الجانبين العربي واليهودي، شكلت على إثرها بريطانيا لجنة تحقيق لدراسة الوضع وأصدرت سنة 1922 الكتاب الأبيض الأول الذي يبن أن أسباب الأحداث هو تنامي المشاعر القومية عند العرب والعداء للسياسة الاستعمارية الصهيونية، وتميزت الفترة مابين 1922 و1929 بهدوء نسبي إذ انحصر النشاط في عقد بعض الاجتماعات والمؤتمرات، ويعود هذا الهدوء إلى الصراعات الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية، وتحسن الأوضاع الاقتصادية بأوروبا وفتور النزاعات اللاسامية، إلا أنه مع اندلاع الأزمة وتردي الأوضاع الاجتماعية أصبح الوضع قابلا للانفجار مثلما حدث باندلاع انتفاضة 1929 الرامية إلى وقف تيار الهجرة والاستفزازات الصهيونية، ولعب العامل الديني دورا بالغا، إذ حاول اليهود إقامة مقاعد وكراسي أمام الحائط الغربي من المسجد الأقصى باعتباره من بقايا هيكل سليمان وتحويله إلى معبد[1].

واصطدم ذلك بمعارضة العرب الذين اعتبروا هذه المحاولة استفزازا وتعديا على حقوقهم الدينية باعتبار أن الحائط (حائط المبكى) جزء من الحرم الشريف، فحدثت الاصطدامات بين العرب واليهود في مختلف أنحاء فلسطين، وكانت ردود فعل السلطة البريطانية عنيفة إذ أعدمت ثلاثة فلسطينيين هم فؤاد حجازي، ومحمد جمجوم وعصاء الزير، وبعثت بريطانيا من جديد لجنة تحقيق ملكية أصدرت الكتاب الأبيض الثاني سنة 1930، والذي أقر تحديد الهجرة اليهودية ووقف تيار اشتراء الأراضي, هذا الكتاب الذي قابله العرب الفلسطينيون بشيء من الارتياح بينما عارضه الصهاينة[2].

وقد جعلت الحركة الوطنية الفلسطينية أحد أهم مطالبها وقف بيع الأراضي وانتقالها للصهاينة، في حين جعلت الحركة الصهيونية على رأس مطالبها السماح بانتقال الأراضي وتسهيل عملية انتقالها.

---

1 - ناجي علوش، المرجع السابق، ص 14.

2 - نفسه ، ص 166.

إلا أن الحكومة البريطانية سرعان ما تراجعت عما جاء في الكتاب الأبيض الثاني تحت ضغط الحركة الصهيونية ، وأصدرت بيانا تفسيريا للكتاب الأبيض ، تضمن نسخا تاما لجميع ما جاء في الكتاب في مسائل الأراضي والمهاجرة، ويزيد عليه حقوقا سياسية واجتماعية جديدة لليهود لم تكن منحت لهم من قبل[1].

وبدأت بعد صدور هذا البيان عملية احتجاجات واسعة النطاق على السياسة البريطانية مع تنامي عمليات بيع الأراضي وتفاقم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بعد انتصاب الحكم النازي بألمانيا فقامت ثورة عز الدين القاسم[2] سنة 1935 ، والتي طرحت لأول مرة مسألة العنف والكفاح المسلح، وتواصلت المقاومة بإعلان الإضراب العام في أفريل 1936 والذي سيتواصل ستة أشهر أي حتى شهر أكتوبر 1936، وانطلاق حرب العصابات التي واجهت الفدائيين الفلسطينيين والجيش البريطاني والمليشيات الصهيونية ، ومع اشتداد المقاومة أعلنت حالة الطوارئ وتطبيق الأحكام العرفية ولم يكن أمام القيادة الفلسطينية إلا أن تدخلت لحل الإضراب مخافة أن يفلت منها زمام المبادرة إضافة على تدخل الملوك العرب (غازي ملك العراق ، و عبـــــــد العزيز

---

1 . ناجي علوش، المرجع السابق ، ص143.

2 . عز الدين القسام (1880 . 1935): هو عز الدين بن عبد القادر بن محمود القسام، وأسرته عريقة في بلدة جبلة التابعة لمحافظة اللاذقية .ولِد في جبلة سنة 1880، نشأ في مهد أبيه ، وتلقى دراسته الابتدائية في كتاتيب بلده .أوفده والده إلى مصر فدخل الأزهر الشريف، ودرس فيهعلى يد عدد من المشايخ مثل :العالم محمد أحمد الطوخي، وبعد أن تخرج من الأزهر عاد إلى بلده وبدأ دعوته و كان من نتاجها أن اندلعت الثورة في منطقة صهيون وذلك عام 1920 فكان في طليعة المجاهدين، فحكم عليه الفرنسيون بالإعدام، ولما انتهت الثورة آثر النزوح إلى فلسطين فوجد فيها ميداناً جديداً، واستقر في مدينة حيفا زهاء خمسة عشر عاماً، و ترأس جمعية الشبان المسلمين، واتصل بالملك فيصل في سورية طلباً لمؤازرته في ثورته ، واتصل بالحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين الأكبر وطلب منه أن يهيئ الثورة في منطقته، خرج في عام 1935 يقود المجاهدين الذين بايعوه ، ورابطفي أحراش كفرزان وبركين ثم إلى جبال البارد وكفر قوت، ومنها إلى أحراش يعبد قرب جينين، وخاض المعركة بإيمان وبطولة نادرة، وأبلى بلاء عظيماً واستمات ورجاله في المقاومة، حتى استشهد في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1935م. وكان يردد إذ ذاك (لن نستسلم .هذا جهاد في سبيل الله والوطن. يا رفاقي موتوا شهداء)للمزيد حول مشاركاته في الثورات.

- انظر: محسن محمد صالح، المرجع السابق، ص- ص 270-279.

بن سعود عاهل المملكة العربية السعودية، والإمام يحي حميد الدين إمام اليمن، والأمير عبد الله بن الحسين)، بعثت انكلترا مجددا لجنة تحقيق ملكية سنة 1937، فقرر العرب الفلسطينيون مقاطعتها ولكنهم عادوا فوافقوا على مقابلتها بناء على وساطة عربية ونصائح تلقوها، وقد أقرت اللجنة مشروع تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق(منطقة حكم عربي، ومنطقة يهودية، وأخرى خاضعة للانتداب)، ورفض العرب المشروع في مؤتمر بلودان بسوريا في سبتمبر 1937 وأعلنوا مواصلة الثورة[1].

واتخذت بريطانيا إجراءات تعسفية بحل الأحزاب والتنظيمات وإقصاء المفتي الحسيني من منصبه وطرده من فلسطين هو وعدد كبير من أعضاء اللجنة العربية العليا، بالإضافة إلى اعتقاد المئات من المواطنين العرب الفلسطينيون، ورد العرب الفلسطينيون على هذه الإجراءات بإعلان الإضراب في أكتوبر 1937، والدخول في مواجهات مع العصابات الصهيونية وجنود الاحتلال، ومهاجمة المستعمرات والمنشآت العامة وكانت ثمار الثورة صدور الكتاب الأبيض الثالث في 17 مارس 1939 الذي تراجع عن مشروع التقسيم تهدئة لخواطر العرب ولكسبهم إلى صفها في حربها مع ألمانيا خصوصا وأن اتجاهاتهم كانت تميل نحو المحور، ووعدت بريطانيا باستقلال فلسطين وتحديد الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي، وهو ما أثار احتجاج اليهود الذين غيروا قبلتهم نحو الولايات المتحدة الأميركية[2].

هذه هي البدايات الميدانية التي وضعت مشروع دولة لليهود بفلسطين موضع التنفيذ . باختصار. بعد أن كانت الحركة الصهيونية تضعها مجرد مخططات وآراء ومقترحات تسعى لتحقيقها، فماذا كان موقف الحزب الدستوري القديم من هذه الأحداث والتطورات التي مرت بها القضية الفلسطينية؟.

لقد خص الحزب الدستوري القديم القضية الفلسطينية باهتمام بالغ خصوصا في النصف الثاني من الثلاثينات، مع اندلاع أحداث سنة 1936و 1937، فقد اهتمت صحف الحزب بتقديم المستجدات على الساحة الفلسطينية من خلال عرض الأخبار والبيانات الصادرة عن اللجنة العليا وإبراز موقف الحزب من الصهيونية والقضية الفلسطينية،

1 - ناجي علوش، المرجع السابق، ص . ص 154 . 161.

2 - نفسه، ص164.

ويندرج هذا الاهتمام بالقضية الفلسطينية ضمن عمق الروابط التاريخية والحضارية التي تجمع الشعبين التونسي والفلسطيني وإلى التوجهات والمنطلقات الفكرية والسياسية العربية الإسلامية للحزب، هذا بالإضافة إلى العلاقة الودية التي كانت تجمع الشيخ عبد العزيز الثعالبي بالأمين الحسيني[1] مفتي فلسطين منذ انعقاد المؤتمر الأول بالقدس.

إن الذي يميز موقف الحزب الدستوري القديم من الحركة الصهيونية هو عدم وضوحه الفكري والإيديولوجي تجاهها، فهي تارة عنده حركة دينية وأخرى حركة سياسية استعمارية، فالصهيونية هي عنده صنف من أصناف الاستعمار يدعو كغيره إلى التفوق الجنسي ويحمل تحت إبطه شر المكيدة لعرب فلسطين[2].

كما أن اللجنة التنفيذية للحزب القديم اعتبرت أن الحرب التي يخوضها العرب ضد اليهود والاستعمار هي رد على: ((حرب صليبية ثانية تتجدد وهدفها كالحرب الصليبية الأولى هي فلسطين ولكن فرسانها ليسو فرسان الصليب المقدس بل إنهم اليهود))[3].

وعدها مرة أخرى بأنها تعبير عن الآمال الواسعة والرغبة في الاستعمار الحقيقي وتثبيت قدم إليه في فلسطين والسعي لتكون بلاد المسجد الأقصى أولى القبلتين، مملكة يهودية معترف بها ولها نائبها بعصبة الأمم[4].

---

1 ـ محمد أمين الحسيني(1895ـ 1974): ولد الحاج أمين الحسيني في القدس عام 1895، كان والده هو الطاهر الحسيني مفتي القدس، نشأ في بيت علم وتقوى وصلاح، تلقى القرآن الكريم واللغة العربية والعلوم الدينية في بيت والده، ثم تعلم في مدارس القدس الابتدائية والثانوية، ثم دخل مدرسة الفرير لتعلم اللغة الفرنسية، ثم أرسله والده على جامعة الأزهر بالقاهرة ليستكمل عدته، ودرس في كلية الآداب في مصر ومدرسة محمد رشيد رضا" دار الدعوة والإرشاد"، ثم ذهب لاستانبول والتحق بكليتها العسكرية وتخرج منها ضابطا في الجيش العثماني، أسس سنة 1915 النادي العربي، فكان منطلقا للحركة الوطنية الفلسطينية، ترأس العديد من الهيئات واللجان والمجالس خلال الفترة من 1921 حتى سنة 1931 حيث ترأس المؤتمر الإسلامي، وسنة 1948 ترأس المؤتمر الوطني الفلسطيني، شارك في كل مراحل جهاد القضية الفلسطينية، وربط علاقات مع العديد من الدول والزعماء والشخصيات لخدمة القضية الفلسطينية، واستمر في نضاله من أجلها حتى وفاته سنة 1974.

2 - **الإرادة**، العدد 241، 1937/08/11.

3 . **الإرادة**، العدد727، 1948/07/27.

4 - **الإرادة**، العدد 5، 1934/01/23.

بل وتذهب النظرة الدستورية القديمة إلى التطابق مع الرؤى التي تعتبر اليهود جنسا لابد من القضاء عليه، ففي مقال بجريدة الإرادة بعنوان " اليهودي التائه: خطر تخشاه جميع الأمم" علقت الجريدة على مؤتمر أيفيان المنعقد للنظر في المسألة اليهودية بعد تصاعد موجة اللاسامية في الأنظمة الدكتاتورية ورفض قبول المهجرين منهم قائلة:((إن العنصر اليهودي خطر على العالم وعلى سلام وهناء يحل فيه، نظرا لسيطرته على المرافق في كل أمة وعلى دواليب الحياة الاقتصادية))[1]، فخلق بذلك في أذهان ووعي الجماهير التونسية عموما ومنخرطيه وأنصاره بالخصوص، أن الصراع الدائر في فلسطين هو صراع طائفي بين العرب المسلمين واليهود.

والقضية الفلسطينية عند الدستوريين القدامى عوض أن تكون قضية كل الفلسطينيين بمختلف انتماءاتهم الطائفية، وقضية كل أنصار التحرر في العالم هي في نظر الحزب إسلامية وعربية:((إنها قضية بين كافة المسلمين الذين لهم في فلسطين مقدساتهم التي تشمل قدسيتها سدانة تلك المقدسات وحفظ ذلك الوطن من أبنائه المسلمين، وقضية عربية خاصة تهم في المنزلة الأولى الأمة العربية الناهضة المتحفزة لاحتلال مكانتها التاريخية في العالم...))[2].

وبقي الحزب متشبثا بفهمه للقضية الفلسطينية معتبرا أن تعاطفه مع الفلسطينيين بدافع العاطفة الإسلامية التي لها تأثير قوي على الحزب ومناضليه وكل الشعب التونسي[3].

وانطلاقا من هذا الفهم ارتكز الحزب في هجومه على الصهيونية تارة وعلى اليهودية تارة أخرى، ودفاعه عن المقدسات الإسلامية بفلسطين، وقد احتج لدى عصبة الأمم ضد المساندة المفضوحة التي قدمتها سلطات الانتداب البريطاني للصهاينة في فلسطين إبان انتفاضة البراق في أوت 1929، كما أحيا يوم 17 جوان 1931 الذكرى الأولى لإعدام الانكليز للفلسطينيين الثلاثة الذين حوكموا إثر انتفاضة البراق[4].

---

1 - **الإرادة**، العدد 280، 1938/09/12.

2 - **الإرادة**، العدد430، 1939/06/13.

3 - **الإرادة**، العدد 241، 1937/08/11.

4 - **La Charte Tunisienne**, N°13,17/10/1936.

كما لعب عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب دورا كبيرا في أشغال المؤتمر الإسلامي المنعقد بالقدس في ديسمبر 1931، وشن الحزب حملة مساندة كبيرة مع الأشقاء الفلسطينيين إبان انتفاضة1936 منددا بالتواطؤ الانكليزي مع الصهيونية ومعبرا عن علاقات التضامن مع الأخوة الفلسطينيين التي لم تزدهم هذه المحنة إلا صلابة[1].

ورد في نفس الوقت على بعض الجرائد التي أرجعت الأحداث الأخيرة – أحداث سنتي 1936 و1937- إلى أسباب دينية معتبرا أن الأسباب العميقة للاضطرابات التي تهز فلسطين من جديد هي أحببنا أم كرهنا ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، ولم يتخلف الحزب عن تقديم العون للفلسطينيين، وقد أنشأ " لجنة إغاثة فلسطين" في جوان 1936[2]. على رأسها أحمد بن ميلاد العضو في الحزب والمشرف على اللجنة الاقتصادية، وتتكون من محمد الصادق بسيس[3] ومحمد الغربي وإبراهيم ونيس، واتخذت من عيادة الدكتور أحمد بن ميلاد مقرا لها، والتف حول هذه اللجنة مجموعة من الشبان يدعون لها، وقاموا بطبع قصاصات للدعاية وجمع التبرعات[4]. وكان هدفها جمع الأموال لفائدة فلسطين لتقديمها عبر هيآته الممثلة، وقد أرسلت سنة 1936 مائتا ألف فرنك وتشير الإرادة إلى أن محي الدين القليبي عضو اللجنة التنفيذية قد جمع من قصيبة المديوني وحداها حوالي ألف فرنك[5].

وتعدى التونسيون حدود الوطن التونسي في عملهم التضامني للقضية الفلسطينية وذلك من خلال اللجنة المشكلة من عرب شمال إفريقيا ، والتي ترتبط بعلاقة دائمة مع اللجنة الدائمة بالقدس ، واللجنة السورية - الفلسطينية بجنيف والقاهرة ، وهـــذه اللجنة

---

1 - **La Charte Tunisienne**, N°13,17/10/1936.

2 - محمد إدريس، " تونس والقضية الفلسطينية مابين الحربين"، **م.ت.م**، عدد 49-50، جوان1988، ص 16.

3 - محمد الصادق بسيس : (1914-1978): تعلم بجامع الزيتونة والمدرسة الخلدونية، وباشر التعليم بجامع الزيتونة، وبعد الاستقلال انتقل للتدريس بكلية الشريعة وأصول الدين منذ 1962، انتسب للحزب الدستوري الجديد، واعتقل سنة 1938 وسجن، عرف بدفاعه عن فلسطين، وهو من مؤسسي لجنة الدفاع عن فلسطين.

للمزيد انظر: عبد اللطيف الحناشي، **تطور الخطاب السياسي في تونس إزاء القضية الفلسطينية 1920- 1955**، تونس ، المطبعة الرسمية ، 2006، ص186.

4 - نفسه.

5 - **الإرادة**، العدد261، 1937/12/17.

الشمال إفريقية كانت تضم ممثلين من تونس ممثلة في الحزب الدستوري القديم، وعن الجزائر مجسدة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعن المغرب الأقصى ممثلا في كتلة العمل المغربي بفاس، وعملها يكون على مستوى الشمال الإفريقي للتضامن مع القضية الفلسطينية، وكان مقرها تونس[1].

ولم يكتف التونسيون بحملة التبرعات الواسعة التي نظموها لصالح الانتفاضة الفلسطينية وعائلات الشهداء بل أرفقوا تلك العملية بحملة لتوقيع العرائض والرسائل والبرقيات الموجهة للحكومة البريطانية أو لقنصل بريطانيا في تونس، أو للمقيم العام الفرنسي للاحتجاج والتنديد[2].كما لم يبق طلبة جامع الزيتونة ويدور أغلبه في فلك الحزب الدستوري القديم خارج المعركة، فقد كانوا يوزعون المناشير ويضربون عن الدروس والطعام ويتبرعون بالمال.

وأرسل الحزب على لسان أمينه العام صالح فرحات، رسالة احتجاج إلى الأمين العام لعصبة الأمم، ضد الممارسات القمعية التي تعرض لها الزعماء العرب بفلسطين، كما أرسل احتجاجا مماثلا لقنصل انكلترا بتونس مطالبا انكلترا التخلي عن هذه الإجراءات لفشلها في مصر ولعدم اتخاذها نفس العقوبات ضد القيادات الصهيونية الذين من بينهم مجرمو الحق العام[3].

وكل هذا النشاط كان يندرج ضمن الحملة التي قامت بها الصحف التونسية عموما، وصحف الدستور القديمة خصوصا، واستمرت حوالي ستة أشهر منذ يوم 23 جوان 1936وتواصلت إلى يوم 3 أكتوبر 1936، حملت البرقيات والعرائض في مضامينه مواقف معادية للسياسة البريطانية في فلسطين ومنددة بها، كما تضمنت تأييدا مطلقا للنضال الفلسطيني ووعيا متزايدا بالأخطار التي تحدق بمستقبل فلسطين وهوية البلد،

---

1. A.O.M, Boite :25H32, Renseignement Tunisie, Comite Pan- Arabe Nord Africain à Tunis, Alger le 14/11/1936.

- وقد مثل تونس في هذه اللجنة كل من: محي الدين القليبي، منصف المنستيري، أحمد بن ميلاد، الصادق بسيس، أحمد البنهاني، عبد العزيز البوندي . رئيس قراء القرآن .، أما الجزائر فقد مثلها كل من : عبد الحميد بن باديس، الطيب العقبي، الشيخ البشير الإبراهيمي، وعن المغرب : محمد الوزاني، علال الفاسي، محمد هاشمي الفيلالي.

2. عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص166.

3. **La Charte Tunisienne,** N°56,09/10/1937.

وبشكل عام ركزت محتويات البرقيات والعرائض على قضايا ومضامين أساسية منها: الاحتجاج على سلوك بريطانيا تجاه الفلسطينيين وإدانته، واعتبار فلسطين نتيجة تلك الممارسات شهيدة، وهو ما يدعو بالتالي إلى التضامن والتآزر معها في محنتها تلك ودعوة التونسيين للتخفيف من الويلات التي يتعرض لها إخوتهم الفلسطينيين[1].

واستمدت تلك الدعوة مبرراتها من الانتماء القومي الواحد للشعبين فقد تواتر هذا البعد كثيرا في ثنايا مضمون تلك البرقيات من ذلك: أن العروبة واحدة والآلام واحدة، وأن العدوان على الفلسطينيين هو عدوان على كل العرب والمسلمين، والأمن والإنسانية، وعلى أساس ما تربطهم بالفلسطينيين من روابط الجنسية واللغة والدين.

ولقد أصدر الحزب الدستوري القديم كراسا بعنوان " فلسطين الشهيدة" قام بتوزيعها على أبرز الشخصيات الوطنية التونسية، وتضمنت الكراس عرضا لأوضاع فلسطين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ الانتداب البريطاني إلى حدود سنة 1937، أبرز مضمونها معاناة الفلسطينيين ومقاومتهم العنيدة للوجود الصهيوني، والاضطهاد الانكليزي ومواجهتهم لمختلف المحاولات الصهيونية ضد بيت المقدس، كما تضمنت دعوة لمؤازرة الفلسطينيين والتضامن معهم بكل الأشكال[2].

وعلى إثر صدور مشروع التقسيم سنة 1937 أرسل الحزب نص البرقية التالية للأمين العام لعصبة الأمم جاء فيها:((إن الحزب الحر الدستوري التونسي يحتج على مشروع تقسيم فلسطين المنافي لحقوق والحقائق التاريخية ولعهود المقطوعة، ويؤكد لكم تضامنه الذي لاينفك مع عرب فلسطين الذين يجاهدون في سبيل الحياة والوطن وفي نفس الإطار بعثت لجنة إغاثة فلسطين بتونس برقية إلى رئيس اللجنة التنفيذية العليا بالقدس بإمضاء أحمد بن ميلاد جاء فيها:((إن لجنة إغاثة فلسطين بتونس تحقق باسم الأمة التونسية إلى اللجنة التنفيذية العليا بالقدس عواطف التضامن في المقدس لسلامة فلسطين العربية وتؤكد لها مؤازرتها لإنقاذ فلسطين وتخليصها من الاعتداء الذي يرمي إلى تفكيك عرى الوحدة العربية))[3].

1-عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص167.

2 - نفسه، ص173.

3 - **الإرادة**، العدد 239، 1937/07/28.

كما أرسل الحزب برقية للمؤتمر الفلسطيني المنعقد بلودان في سوريا سبتمبر 1937 الذي جاء إثر صدور مشروع التقسيم الذي أقرته اللجنة الملكية عبر فيها عن تنديده بالمشروع ومناهضته لكل عمل يرمي إلى تجزئة الأرض العربية الفلسطينية معلنا تضامنه مع الأشقاء الفلسطينيين ماديا وعنويا وموافقته على ما يتخذه من قرارات[1].

وقد أرسل الشيخ الثعالبي رسالة مفتوحة إلى تشامبرلين الوزير الأول البريطاني، مطالبا إياه تمكين العرب من حريتهم والحفاظ على وحدة وعروبة فلسطين وعودة المفتي الحسيني لكسب تأييد العرب لآن من مصلحة انكلترا السعي في استمالة العرب لا في إغضابهم وهم أقرب نفع لهم من الصهيونيين الذين يكونون عليها من أخطر العناصر المناوئة والغرب يوم يصيبها طائف من الضعف[2].

وهكذا فإن الأحداث التي عاشتها فلسطين وجدت رجعا لصداها في تونس مع أن التونسيين كانوا منشغلين بالأوضاع السياسية المحلية، وكان رد الدستوريين القدامى اتجاه الإجراءات التي اتخذتها السلطات البريطانية لقمع أعمال المقاومة بفلسطين العربية بالتأثر، وحملوا هم إخوانهم وبطريقة أخرى المساهمة في استنكار وغضب العالم الإسلامي أمام السياسة البريطانية الجائرة.

فالحركة التونسية التي انطلقت في معاداة الانكليز والصهاينة تزعمها عبد العزيز الثعالبي، الذي تأثر عن طريق مساعده محي الدين القليبي أعطت ثمارها الأولى لأن أحد أنصاره المسمى حفناوي صديق رئيس جماعة الدستوريين القدامى بتوزر نظم العديد من اللقاءات بالجريد للتحريض ضد السياسة البريطانية بفلسطين حيث أنه و بتاريخ 1937 /10/15، وعقب صلاة الجمعة بمسجد " إيهاب التابعي" بتونس قدم كلمة بحضور المصلين وحثهم فيها على ضرورة الدعم المادي و المعنوي لإخوانهم بفلسطين[3].

ووجهت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم إثر عمليات القمع التي مست الفلسطينيين المحتجين على قرار التقسيم، رسالة احتجاج للملك ابن سعود، والملك غازي

---

1 - **La Charte Tunisienne**, N°53,11/09/1937.

2 - **الإرادة**، العدد 433، 1939/06/17.

3- A.O.M, Boite 25H32, Doc, N°482, Renseignement Tunisie
Refrecussion des Troubles de Palestine en Tunisie, Alger le 26octobre 1937.

بالعراق، وإلى المحافظة السامية البريطانية بفلسطين، وأخيرا إلى اللجنة العربية العليا بالقدس، وتوجه لباي تونس لكي يتوسط لهم لدى الحكومة الفرنسية من أجل الضغط على الحكومة البريطانية لصالح العرب[1].

وفي إطار مقاومة الدعاية الصهيونية التي تكثفت في تونس في هذه الفترة نظم الحزب مظاهرتين في اليومين الأولين من جانفي 1938 وذلك لمنع باخرة" سارة1" من القيام بتظاهرتين دعائيتين تتمثلان في محاضرة وعرض شريط بعنوان " الأرض الموعودة" في تونس الإسلامية والمستعمرة وشديدة العداء للصهيونية هذا بالإضافة إلى اندلاع اصطدامات بين اليهود والمسلمين في إحياء المدينة العتيقة مما دفع بالسلط أمام تدهور الوضع الأمني إلى إلغاء التظاهرتين[2].

وعموما نجد أن علاقة الحزب الدستوري القديم بالقضية الفلسطينية تعود للدور البارز الذي قام به الشيخ عبد العزيز الثعالبي في التحسيس بالقضية الفلسطينية في تونس منذ أواسط العشرينيات إثر مغادرته البلاد التونسية سنة 1923، وخاصة مع اندلاع أحداث سنتي 1936-1937 على إثر الصدام بين المقاومة الفلسطينية وعصابات الإرهاب الصهيونية بفلسطين، ويفسر هذا الاهتمام بالقضية الفلسطينية:((بعمق الروابط التاريخية والحضارية التي تجمع الشعبي التونسي والفلسطيني وإلى التوجهات والمنطلقات الفكرية والسياسية والعربية الإسلامية للحزب)) هذا بالإضافة إلى العلاقات الودية التي كانت تجمع الشيخ الثعالبي بالأمين الحسيني مفتي القدس منذ انعقاد المؤتمر الإسلامي بالقدس سنة 1931[3]. وقد تواصلت العلاقات بين الأمين الحسيني والشيخ الثعالبي للدعاية للقضية الفلسطينية ويعتبر " تأسيس لجنة إعانة منكوبي فلسطين " سنة 1936 أهم خطورة عملية خلال الثلاثينات، تعبر عن مدى الوعي بالقضية الفلسطينية لدى التونسيين[4].

---

1 - A.O.M, Boite 25H32, Doc, N°482, Renseignement Tunisie
Refrecussion des Troubles de Palestine en Tunisie, Alger le 26octobre 1937.

2 - La Charte Tunisienne, N° 65, 03/01/1938

3 -محمد مسعود إدريس،" تونس والقضية الفلسطينية مابين الحربين" ،**م ت م**، العدد 49-50، ص . ص 12-13.

4 - **الإرادة**، 6 جويلية 1948.

وقد استمر دعم الحزب الدستوري القديم للقضية الفلسطينية خاصة بعد صدور قرار التقسيم يوم 29 نوفمبر 1947، واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، فكانت لجنة إغاثة فلسطين الدائمة التي أنشأت منذ سنة 1936 تحت رئاسة أحمد بن ميلاد والتي يضطلع بأعباء أمانة المال فيها محمد الصالح ختاش قد قررت بمناسبة إيقاف كل عمل خاص للهيئات العاملة في سبيل إعانة فلسطين وتوحيد جميع المجهودات المختلفة في المشروع التونسي الموحد الذي تألف باسم " اللجنة العليا إعانة فلسطين" أن تنتهز فرصة سفر رئيسها أحمد بن ميلاد إلى باريس لتكليفه بإرسال المبلغ المالي الذي تجمع لديه إلى القاهرة لإيصاله إلى المنكوبين الفلسطينيين عن طريق الهلال الأحمر المصري باسم الشعب التونسي[1].

وقد تكررت إرساليات الأموال بين سنتي 1947- 1948 حيث ذهب محمد الصالح ختاش واتصل بالسفارة المصرية بصفته أمين مال اللجنة التونسية العليا لإغاثة فلسطين وقدم لها أموال الإغاثة والإنقاذ التي جمعت في أنحاء القطر التونسي (مليونين وخمسمائة ألف فرنكا فرنسيا) [2].

وعلى جانب هذه المساندة المادية فقد خص الحزب القضية الفلسطينية باهتمام بالغ خاصة بعد اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، فكان ينقل عن طريق جريدته" الإرادة" الأحداث التي شهدتها ساحة القتال والبيانات الصادرة عن مختلف الأطراف المساندة للقضية الفلسطينية، كما أن الحزب كان من بين أسرع المبادرين بتعزية الأمين الحسيني حينما بلغه نبأ استشهاد عبد القادر الحسيني القائد العام لمنطقة القدس ونائب اللجنة العربية العليا حيث أبرق بالتعزية كل من صالح فرحات بإسم اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري ومحي الدين القليبي مندوب اللجنة التنفيذية للحزب الحر بالمشرق، وأحمد بن ميلاد باسم اللجنة العليا لإغاثة فلسطين[3].

ولقد اعتبر الحزب الدستوري القديم تخليص فلسطين، سيفتح باب تخليص بقية الأقطار العربية من ربقة الاستعمار الغربي وبالتالي إتاحة الفرصة لبناء الدولة العربية

---

1 - **الإرادة**، 6 جويلية 1948.

2 - **الإرادة**، 20 نوفمبر 1948.

3 - **الإرادة**، 27 أفريل 1948.

الكبرى، وفي هذا الإطار يقول الحبيب شلبي في مقال تحت عنوان" فلسطين نقطة الانبعاث العربي":((إذا كانت الظاهرة العملية الأولى لهذه الوحدة التي بدت في تأسيس الجامعة العربية في ربيع 1945 فكانت الخطوة الأولى التي وحدت سياسيا قسما عظيما من الأمة العربية، فإن حادثة فلسطين كانت الخطوة الثانية التي وحدت جميع الأمة العربية حربيا كما وحدتها نفسيا وروحيا وجمعتها في صعيد واحد على أرض فلسطين... فياله من مظهر وضع به العرب أسس دولتهم العظمى المقبلة)) [1].

كما أنزل الحزب الدستوري القديم القضية الفلسطينية منزلة مصيرية لمستقبل العالم العربي واعتبر الاعتداء الصهيوني الإمبريالي على الأراضي الفلسطينية فرصة ثمينة للعرب لا يمكن التفريط فيها، فهو يقر بأنه لو((توفر قادة العرب وساسهم وعلماؤهم ومفكروهم على تهيئة أسباب انبعاث الأمة العربية واتحادها وتكتلها ودأبوا على ذلك جاهدين سنين وأجيالا لما استطاعوا أن يصلوا إلى عشر النتيجة التي أتاحتها حادثة فلسطين...وهكذا ستكون محنة فلسطين فرصة منقطعة النظير هيأها القدر لتجتمع فيها آلام العرب وآمالهم وجهودهم ولتكون نقطة الانبعاث العربي في العصر الحديث)) [2].

إذن يبدو أن نظرة الدستوريون القدامى يطبعها نوع من التفاؤل بالنسبة للقضية الفلسطينية رغم أنه تفاؤل مشروط بالاتحاد والجد والعمل، إضافة إلى أنها هذه النظرة بدت حريصة على ربط القضية الفلسطينية ببعدها العربي والإسلامي لمواجهة الحركة الصهيونية التي ارتكزت على العنصرية والتوسع فكانت حركة استعمارية تطورت في نطاق السياسة الاستعمارية الأوروبية فجسم هذا التلاحم تركيز قاعدة الامبريالية الأوربية في الشرق الأوسط، وبين اليهود كمجموعات دينية ليست لها مقومات الدولة أو الأمة، وقد كشفت الحرب للعالم مدى النفوذ السياسي والاقتصادي الذي تسيطر به الأوساط الصهيونية على العالم وأدوات دعايته، ولذا ركز الدستوريون القدامى على ضرورة مواجهة اليهود وأطماعهم بنفس الأسلوب اعتبار من أن القدس وفلسطين قضية دينية، فهي تتعدى حدود الفلسطينيين وحدهم.

---

1 - **الإرادة**، 15 جوان 1948.

2 - نفسه.

ورغم ماكان يشوب القضية الفلسطينية من تعقيد في التطورات التي وصلت إليها إلا أن الحزب الدستوري القديم أقرأن((القضية الفلسطينية سيمنى فيها اليهود بأوخم العواقب لأنها أظهرت للعالم أنهم العبء الثقيل الجاثم على صدره المتحكم في مصائره ومصادر حياته وهو الذي يقود جبرا على حتوفه)) [1].

كما أعلن أن العالم لا يرضى أن يتحكم في حظوظه وأقداره عصابة من المرابين اليهود في مصارف نيويورك لا تعد أكثر من أربعة ملايين رأس[2].

وانطلاقا من هذا الفهم كثف الحزب حملاته على اليهود وعلى الدول الاستعمارية التي تؤازرهم وصرح بواسطة العديد من المقالات الصادرة بين شهر مارس وشهر سبتمبر أن النتيجة النهائية للحرب العربية الإسرائيلية ستكون كنتيجة الحرب الصليبية الأولى بلا ريب، التحطم على صخرة العروبة والإسلام[3].

لكن الحقيقة أن التفهم لخطر اليهود لم يكن يتجاوز العرب والمسلمين إلى غيرهم، لأن اليهود سيحضون بأتم الرعاية والدعم، حتى يتمكنوا من تثبيت وجودهم في فلسطين، وضمان استمرارية وأمن هذا الكيان الناشيء، وبالتالي فإن نظرة الحزب الدستوري يبدو أنها قصيرة، أو أنها لم تدرك حقيقة النفوذ اليهودي في الدول الاستعمارية.

وحينما ابتدأت الهدنة التي دعا إليها مجلس الأمن بين العرب والصهاينة في أواسط شهر جوان 1948 والتي حددت مدتها بأربعة أسابيع كان الحزب يؤكد للشعب التونسي الذي واكب باهتمام مجرى الأحداث وتفاعل معها وساند الشعب الفلسطيني أن((ساسة الدول العربية قد سلكوا أفضل خطة سياسية وتصرفوا بمهارة تامة وأن الرأي العام العربي في العالم كله له أن يطمئن كل الاطمئنان إلى الوثوق بحكمة القادة وحسن تبصرهم وحزمهم في الدفاع عن الحق العربي من غير أدنى تفريط سواء في ميدان السياسة أو في ميدان الحرب أو الجهاد...)) [4].

---

1 - **الإرادة**، 3 أوت 1948.

2- **الإرادة**، 27 جويلية 1948.

3 - نفسه.

4 - **الإرادة**، 15 جوان 1948.

غير أن هذه الثقة المتناهية في القادة العرب قد كشفت عكسها أحداث الحرب إذ انتهت هذه الأخيرة بانهزام الجيوش العربية المشاركة فيها وحققت سياسة الإرهاب الصهيونية أهدافها، كما كشفت عجز الأنظمة العربية وتنافر القادة السياسيين وإيثارهم مصالحهم الشخصية على القضية الفلسطينية، وهكذا بدى أن تفاؤل بعض قادة الدستور القديم بحل عادل للقضية الفلسطينية لم يكن في محله، وقد يعود ذلك لعدم إدراكهم بكل ملابسات المستجدات الدولية وتشابك مصالح اليهود مع مصالح الدول الاستعمارية بدرجة وثيقة جدا، لحد تمكنين اليهود من غقامة دولة لهم بفلسطين.

الخلاصة:

إن المنطلقات التي تأسس من أجلها الحزب الدستوري التونسي، أعطته بعدا أكثر إتساعا من الإهتمام بالقضية التونسية فحسب، وجعلته يتعداها إلى نسج علاقات مع العديد من الهيئات والمنظمات والشخصيات، وكانت القضايا المغاربية على رأس الاهتمامات الخارجية للحزب الدستوري القديم.

فبالنسبة للقضية الجزائرية كانت العديد من العوامل وراء انشغال الحزب بهذه القضية، على رأسها القرب الجغرافي، الذي أظفى على هذا الأمر بعدا آخر لوجود تنقل للأشخاص بين الجزائر وتونس منذ عهود سابقة للفترة محل الدراسة، فكانت الزيتونة عامل جذب للكثير من الجزائريين الراغبين في الاستزادة من العلم، وتوافد الطلبة للنهل من معين علمائه ومشائخه.

وصار لوجود الجزائريين في تونس تأثير في الحياة التونسية بمختلف مجالاتها، فانخرط الجزائريون في النشاط السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي والصحفي وغيره، وكان لهذا النشاط نتيجة أساسية تتمثل في تنمية الشعور بالتضامن بين الشعبين في مختلف الأحداث التي يعيشها كل بلد، مما أدى إلى تمازج نضال الجزائريين والتونسيين في العديد من المواقف، وزاد من هذا الارتباط ذلك الوصال الذي حدث بين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الدستوري القديم، وحتى حزب الشعب الجزائري، وأكثر من ذلك صار الحزب عضوا في لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، مما يعنى انخراطه في العمل الوحدوى بين الحركات الوطنية في الأقطار المغاربية.

وكانت العلاقة بين الحزب الدستوري القديم وجمعية العلماء متميزة، ومن مظاهرها الزيارات المتبادلة بين الطرفين وتبادل التجارب في العديد من المجالات، ويُعد تدخل الشيخ عبد الحميد بن باديس في مسعى الشيخ عبد العزيزالثعالبي لتوحيد صف الدستوريين وإحداث تقارب بين الدستور الجديد والقديم، أحسن مُعبّر عن التقارب الحاصل بين الهيئتين.

ولقد سجل الحزب الدستوري القديم مواقفا عدة تبعا للأحداث التي تقع في الجزائر ويصل صداها لتونس، وهو ما يعد مظهرا للتفاعل الذي كان يبديه التونسيون عما

يحدث في الجزائر، وكذلك فعل قادة جمعية العلماء في تسجيل مواقف مساندة للحزب القديم وللتونسيين عموما إزاء مواقفهم من السياسة الاستعمارية، كعزاء الشيخ البشير الإبراهيمي للتونسسين إثر وفاة المنصف باي وغيرها.

ولم يكتف الحزب الدستوري القديم بالاهتمام بالقضية الجزائرية فقط بل كان له مواقفا سجلها إزاء التطورات التي كانت تحدث في المغرب الأقصى، وعلى رأسها حرب الريف التي أحدثت غليانا في وسط التونسيين، ورغم ذلك فإن موقف الحزب الدستوري حينها كان ضعيفا لأنه كان يمر بفترة فراغ نظرا للعديد من العوامل التي أثرت في نشاط الحزب.

وما أن حلت سنة 1930 التي تزامنت مع أحداث ميزت كل أقطار المغرب العربي، فظهرت مواقف متقاربة بين الحركات الوطنية في كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى، ففي السنة المذكورة برز في المغرب " الظهير البربري" المعتمدة على الطابع العنصري بغرض تشتيت تماسك المجتمع المغربي، فشجب الحزب الدستوري القديم هاته السياسة الاستعمارية وأقر بأنها تستهدف النيل من المؤسسات الإسلامية، وضرب وحدة الأمة المغربية حتى تضعف النشاط الوطني، وأثنى الحزب على المعارضة المنتظمة للظهير البربري، إذ أصر الوطنيون المغاربة على التعبير عن رفضهم له.

وعندما توسعت الأحداث التي وقعت في المغرب سنة 1937، إثر اندلاع انتفاضات شعبية في العديد من المدن المغربية، مثلت رد فعل عن السياسة الاستعمارية التي قرر ممثلوها في المغرب عقب هذه الأحداث اعتقال قادة العمل الوطني وممثلي الأحزاب في أكبر المدن، فندد الحزب الدستوري القديم بهذه السياسة، وتتبعت جريدته "الإرادة" تلك الأحداث ونشرت حولها العديد من المقالات.

كما استنكر الحزب القديم أساليب الدس والتمويه التي اتبعها الجنرال "جوان" في المغرب وانجر عنها الأحداث الدامية في شهر ماي 1948، وحينما تدعمت سياسة القمع الفرنسية انتقد النواب الوطنيون المغاربة مجلس الحكومة في ديسمبر 1950 سياسة الحماية فعزلهم الجنرال" جوان" ثم عمل على كسب الإقطاعيين والوطنيين المعتدلين وعمد في نفس الوقت إلى خلع السلطان وقمع الشعب المغربي، ورغم هذا القمع تمكنت القوى

الوطنية من الصمود واستيعاب عدد من الأوساط الشعبية التي تكتلت في أفريل 1951، داخل جبهة وطنية تعهدت في ميثاق طنجة بالنضال لتحقيق استقلال المغرب التام.

فسارع الحزب الدستوري القديم إلى بعث برقيات مساندة تكوين هذه الجبهة واعتبرها خطوة حاسمة في نضال الشعب المغربي ودعا القوى الوطنية التونسية إلى مسايرة ما حدث بالمغرب الأقصى.

وإثر الأحداث السياسية البارزة التي شهدها المغرب الأقصى بين شهري جانفي ومارس1951، ندد الحزب الدستوري القديم وشبيبته الحرة الطلابية بسياسة فرنسا في المغرب الأقصى التي لم تستجب لطموحات الشعب المغربي المتمثلة في المطالب التي قدمها السلطان " محمد بن يوسف" خلال سفره إلى فرنسا كما ركز على التنديد بمحاولات فرنسا تقسيم الشعب المغربي وإلغاء بعض الحريات، وتوخي سياسة التسويف والمماطلة، وطالب بحق الشعب المغربي في السيادة الكاملة ودعا كل شعوب المغرب العربي بالوقوف إلى جانب المغاربة وقرر الدخول يوم 10مارس 1951 في إضراب كامل في نفس اليوم.

وأكثر من هذا فإن تجاوب الحزب الدستوري القديم مع القضايا العربية والإسلامية كان أبعد من القضايا المغاربية، ويظهر ذلك مجسدا في اهتمامه بالقضية الفلسطينية.

وعموما نجد أن علاقة الحزب الدستوري القديم بالقضية الفلسطينية تعود للدور البارز الذي قام به الشيخ عبد العزيز الثعالبي في التحسيس بالقضية الفلسطينية في تونس منذ أواسط العشرينيات إثر مغادرته البلاد التونسية سنة 1923، وخاصة مع اندلاع أحداث سنتي 1936-1937 على إثر الصدام بين المقاومة الفلسطينية وعصابات الإرهاب الصهيونية بفلسطين.

و إثر أحداث سنتي 1936 و1937- اعتبر الحزب الدستوري القديم أن الأسباب العميقة للاضطرابات التي هزت فلسطين ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، لكنها لاتنفصل عن عمقها الديني ولم يتخلف الحزب عن تقديم العون للفلسطينيين، وقد أنشأ "لجنة إغاثة فلسطين" في جوان 1936. على رأسها أحمد بن ميلاد العضو في الحزب والمشرف على اللجنة الاقتصادية، واتخذت من عيادة هذا الأخير مقرا لها ، والتف حول

هذه اللجنة مجموعة من الشبان يدعون لها، وقاموا بطبع قصاصات للدعاية وجمع التبرعات، وكان هدفها جمع الأموال لفائدة فلسطين لتقديمها عبر هيئاته الممثلة.

وتعدى التونسيون حدود الوطن التونسي في عملهم التضامني للقضية الفلسطينية وذلك من خلال اللجنة المشكلة من عرب شمال إفريقيا، والتي ترتبط بعلاقة دائمة مع اللجنة الدائمة بالقدس، واللجنة السورية . الفلسطينية بجنيف والقاهرة، وهذه اللجنة الشمال إفريقية كانت تضم ممثلين من تونس ممثلة في الحزب الدستوري القديم، وعن الجزائر مجسدة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعن المغرب الأقصى ممثلا في كتلة العمل المغربي بفاس، وعملها يكون على مستوى الشمال الإفريقي للتضامن مع القضية الفلسطينية، وكان مقرها تونس.

ولم يكتف التونسيون بحملة التبرعات الواسعة التي نظموها لصالح القضية الفلسطينية وعائلات الشهداء بل أرفقوا تلك العملية بحملة لتوقيع العرائض والرسائل والبرقيات الموجهة للحكومة البريطانية أو لقنصل بريطانيا في تونس، أو للمقيم العام الفرنسي للاحتجاج والتنديد، كما لم يبق طلبة جامع الزيتونة الذين يدور أغلبهم في فلك الحزب الدستوري القديم خارج المعركة، فقد كانوا يوزعون المنشورات ويضربون عن الدروس والطعام ويتبرعون بالمال.

وأرسل الحزب على لسان أمينه العام صالح فرحات، في شهر أكتوبر 1937، رسالة احتجاج إلى الأمين العام لعصبة الأمم، ضد الممارسات القمعية التي تعرض لها الزعماء العرب بفلسطين، كما أرسل احتجاجا مماثلا لقنصل انكلترا بتونس مطالبا بلاده التخلي عن هذه الإجراءات لفشلها في مصر ولعدم اتخاذها نفس العقوبات ضد القيادات الصهيونية الذين من بينهم مجرمو الحق العام.

وقامت الصحف التونسية عموما، وصحف الدستور القديم خصوصا، بحملة لصالح القضية الفلسطينية، واستمرت حوالي ستة أشهر منذ يوم 23 جوان 1936، وتواصلت إلى يوم 3 أكتوبر 1936، حملت البرقيات والعرائض في مضامينها مواقف معادية للسياسة البريطانية في فلسطين ومنددة بها، و تضمنت تأييدا مطلقا للنضال الفلسطيني، وبشكل عام ركزت محتوياتها على قضايا ومضامين أساسية منها: الاحتجاج على سلوك بريطانيا تجاه الفلسطينيين وإدانته، واعتبار فلسطين نتيجة تلك الممارسات

شهيدة، وهو ما يدعو إلى التضامن والتآزر معها في محنتها تلك، ودعوة التونسيين للتخفيف من الويلات التي يتعرض لها إخوتهم الفلسطينيون.

واستمدت تلك الدعوة مبرراتها من الانتماء القومي الواحد للشعبين فقد تواتر هذا البعد كثيرا في ثنايا مضمون تلك البرقيات من ذلك: أن العروبة واحدة والآلام واحدة، وأن العدوان على الفلسطينيين هو عدوان على كل العرب والمسلمين، والأمن والإنسانية، وعلى أساس ما تربطهم بالفلسطينيين من روابط الجنسية واللغة والدين.

وقد استمر دعم الحزب الدستوري القديم للقضية الفلسطينية خاصة بعد صدور قرار التقسيم يوم 29 نوفمبر 1947، واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، فكانت لجنة إغاثة فلسطين الدائمة التي أنشأت منذ سنة 1936 تحت رئاسة أحمد بن ميلاد قد قررت بالمناسبة إيقاف كل عمل خاص للهيئات العاملة في سبيل إعانة فلسطين وتوحيد جميع المجهودات المختلفة في المشروع التونسي الموحد الذي تألف باسم " اللجنة العليا لإعانة فلسطين"، وا نتهزت فرصة سفر رئيسها أحمد بن ميلاد إلى باريس لتكليفه بإرسال المبلغ المالي الذي تجمع لديه إلى القاهرة لإيصاله إلى المنكوبين الفلسطينيين عن طريق الهلال الأحمر المصري باسم الشعب التونسي.

واعتبر الحزب القديم تخليص فلسطين، سيفتح باب تخليص بقية الأقطار العربية من ربقة الاستعمار الغربي وبالتالي إتاحة الفرصة لبناء الدولة العربية الكبرى، وانطلاقا من هذا الفهم كثف الحزب حملاته على اليهود وعلى الدول الاستعمارية التي تؤازرهم وصرح بواسطة العديد من المقالات الصادرة عن أعضائه وقادته أن النتيجة النهائية للحرب العربية الإسرائيلية ستكون كنتيجة الحرب الصليبية الأولى بلا ريب ، التحطم على صخرة العروبة والإسلام ، لكن هذا الأمل ظل رجاء فقط، لعجز العرب عن إلحاق الهزيمة بالإسرائليين.

الخاتمة

الخاتمة:

منذ فرضت الحماية على تونس قابلها رد فعل متعدد الأوجهه من طرف التونسيين، تمثل في نشاط الحركة الإصلاحية، ممّا أفرز مع بداية القرن العشرين نشاطا كبيرا برز في حركة تونس الفتاة، وحركة الشبان التونسيين زيادة على النشاط الإعلامي الكبير، فشكلت كل هاته النشاطات زخما ومخاضا أدى لميلاد الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1920، فكان الحزب نتيجة طبيعية لكل التجارب التي عرفها التونسيون وثمرة لكل المجهودات التي سبقت ظهوره.

ورغم تحقيق الحزب الدستوري لنقلة نوعية في مسار الحركة الوطنية التونسية، بترسيخه المطالب الوطنية التي ارتكزت في أساسها على إقرار دستور لتونس حتى يكون مرجعا موضحا لحقوق التونسيين، وبالرغم من البداية القوية له، إلا أنه واجه العديد من المصاعب والأزمات كظهور الحزب الإصلاحي سنة 1921، ثم جاءت أزمة أفريل 1922، لتضيف للحزب صعوبات أخرى وتضييقا على نشاطه خاصة وأنه وقف مع العائلة الحسينية في مواجهتها لسياسة المقيم العام الفرنسي وتعنته، ثم ما لبث الحزب أن عرف انشقاق مجموعة أخرى عنه وتأسيسهم للحزب الدستوري المستقل سنة1922، لكن هاذين الحزبين لم يكن لهما تأثيرا كبيرا عن الحزب الدستوري ولا حتى في الساحة السياسية بتونس.

ومن المصاعب التي واجهها الحزب عمل الإدارة الاستعمارية على إضعافه من خلال التضييق على نشاطاته ومناضليه ومصادرة صحفه و إقرار إصلاحات بعيدة عن ما يطالب به ولا تحقق مطامح التونسيين، خاصة وأن الحزب قد واجه سياسة التجنيس التي حاولت فرنسا تطبيقها، فأدى ذلك لهجرة الشيخ الثعالبي سنة1923، فخلفه على رأس الحزب أحمد الصافي.

ورغم ذلك فإن الحزب لم يقطع تواصله مع السلطات الفرنسية حيث سير وفدا لباريس لعرض وتوضيح مطالب التونسيين سنة 1924، لكن هذا الوفد فشل في مسعاه، واستمر السجال بين الطرفين الفرنسي والتونسي حتى أصدرت سلطات الحماية قوانينا زجرية، واتهمت الحزب الدستوري بالشيوعية إثر الإضرابات التي قامت بها الجامعة العامة للشغل، فمثلت القوانين الردعية الصادرة في جانفي 1926 سوارا خنق من

خلاله المقيم العام " لوسيان سان " كل إمكانية للعمل الوطني إعلاميا وسياسيا، مما أدخل الحزب في مرحلة فقد فيها زمام المبادرة، وخفت نشاطه حتى أواخر العشرينيات من القرن الماضي.

لكن انعقاد المؤتمر الأفخارستي في ماي 1930، وبروز سياسة التجنيس بصورة أكثر حدًة مما سبق، أعادت للحزب أنفاسه، فأظهر الحزب مقاومته ورفضه للمؤتمر المذكور، من خلال تظاهره واحتجاجه عليه.

واستطاع الحزب من خلال ذلك جر الجماهير وراءه لتكون سندا له، فأدى انضمام العديد من الشبان الذين كانوا متحمسين للعمل والفكرة الوطنية للحزب إلى انتعاشه، ومن أبرز هؤلاء الشبان جماعة جريدة: "العمل التونسي"، الذين استطاعوا فرض أنفسهم في الميدان، مما جعل قيادة الحزب تسارع إلى ضمهم في اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مؤتمر نهج الجبل المنعقد 13/12 ماي 1933.

وهكذا حقق الحزب من خلال المؤتمر المذكور توحيدا لجهود الدستوريين، وتثبيتا للمبادئ التي أسس من أجلها، لكن تلك الوحدة التي حاولت القيادة ترسيخها لم تدم طويلا، لأن الخلاف دب في الصفوف ومن داخل اللجنة التنفيذية، وتطور شيئا فشيئا حتى أدى لانقسام الحزب، لاختلاف جماعة العمل التونسي مع قيادة الحزب ولأسباب أخرى متعددة، أدت لظهور الحزب الدستوري الجديد إثر مؤتمر قصر هلال في مارس 1934، بعد انقسام الحزب الدستوري وخروج جماعة " العمل التونسي " عن اللجنة التنفيذية للحزب.

ومن الأسباب التي جعلت الحزب يعرف الانقسام، اختلاف المنطلقات لدى الجيل القديم من الدستوريين، والجيل الجديد منهم، وهذا نظرا لاختلاف التكوين الذي سيكون له تأثيرا يبرز في اختلاف التصور وتباعد وجهات النظر للعديد من المسائل، فالجيل القديم متشبع بدرجة كبيرة بالمبادئ الإسلامية، وأكثر من هذا متمسك بها كأساس لكل نشاطاته وأعماله، ملتزمين بالبعد الديني والقومي، أما الجيل الجديد فكان ينظر للدين كمُثُل وقيم فقط، ويفاصل بينها وبين العمل السياسي.

فمثلا مفهوم الأمة عند الدستوريين القدامى ظل مرتبطا بالخلافة الكبرى إلى جانب المفهوم الوطني الإقليمي، وعلى العكس من ذلك كان المفهوم منحصرا في الإقليم

والقطر بالنسبة للجدد انطلاقا من تأثرهم بمفاهيم القومية الأوروبية التي تعرف عليها أغلبهم أثناء دراستهم بفرنسا فنهلوا من معينها وحاولوا توظيفها في نضالهم.

ومن أسباب الانقسام أيضا، الاختلاف في أساليب ووسائل العمل بين الطرفين، والتباين في الطريقة التي يحبذ كل منها سلوكها في مساره النضالي، فالجيل الجديد كان يجنح للعمل الجماهيري متأثرا بما لاحظه لدى الأحزاب الأوروبية مفضلا الاندفاع، في الوقت الذي يتبين أن القدامى كانوا يفضلون سلوك أسلوب التعقل والهدوء، والطرق القانونية السلمية في الكثير من المرات، هذا الأمر الذي أفقدهم الاتساع الجماهيري شيئا فشيئا، ونعتقد أن هذا بسبب خوفهم من أن تكون الجماهير دافعة لهم للقيام بتصرفات غير محسوبة العواقب بالنسبة لهم، أو لعدم قدرتهم على تأطير الجماهير تأطيرا محكما، وعجزهم في ابتكار أساليب ووسائل يوفقون فيها بين التمسك بالمبادئ وتوسيع قاعدتهم وجرالجماهير وراءهم لمقاومة السياسة الاستعمارية، وهو ما سيكرس عزلتهم التدريجية ليفسح المجال أمام الجدد الذين اكتسحوا ساحة العمل الوطني بتونس.

ويضاف لما سبق بعض الأسباب التي أُتخذت كمبررات لإقناع الجماهير بصحة موقف كل طرف من الآخر: كالتسيير المالي، والموقف الذي حدث لدى مقابلة اللجنة التنفيذية للمقيم العام، وإفشاء البحري قيقة لسر ماجرى بينهم وبين المقيم العام، وغيرها من الأعذار التي ما كانت إلا مطية لتبرير تصرف كل طرف إزاء الآخر لتشويه سمعته وجلب تعاطف المناضلين لصفه، ويمكن القول أنها الفرصة التي كان الدستوريون الجدد يبحثون عنها لتكون المنطلق في انفصالهم عن الحزب، وتشكيل حزب مواز، رغم ما أعلنوا عنه في البداية بأنهم متمسكون بمبادئ الحزب الدستوري ومقررات مؤتمر نهج الجبل 1933، لكن الأيام كشفت ابتعادهم في الكثير من المنطلقات والتصرفات والأعمال عن ذلك.

وقد أخذ الانشقاق بين الدستوريين بعد انعقاد مؤتمر قصر هلال أبعادا خطيرة من خلال المواجهات التي حدثت بينهم، والمشاحنات الصحفية، وغيرها، وعملت الكثير من الأطراف على إذكاء نار الصراع بين الدستوريين، فوقف محمد شنيق وأعوانه في صف الدستور الجديد حتى ينتقم من القدامى ومواقفهم السابقة اتجاهه، وكذلك فعل المقيم العام الذي سكت عن تصرفات الجدد، وسعى لدفعهم حتى يتمكن من إضعاف

الحزب الدستوري، وهو ما لم يتفطن إليه هؤلاء أو أنهم حاولوا استغلال الموقف بما يخدم أهدافهم.

وقد كان لهذا الانقسام الأثر البالغ في مسار الحركة الوطنية التونسية، فقد انتقلت قيادتها من يد الدستوريين القدامى ليد الدستوريين الجدد بصورة تدريجية، وهذا بفعل ذكائهم في استغلال نقاط ضعف اللجنة التنفيذية للحزب من جهة، ونجاحهم في كسب الجماهير التونسية لصفهم مع مر السنوات وتحريكهم في مواجهة السياسة الاستعمارية، وحفاظهم على خيط التواصل مع سلطات الحماية بإعلانهم القبول في الانخراط في مفاوضات على أساس الحل التدريجي للقضية التونسية، و توظيفهم للعديد من القضايا التي تمس الشعب التونسي بصفة مباشرة، في الوقت الذي ظل فيه الدستور القديم يخاطب تلك الجماهير عن بعد، ولم يتمكن من الاحتكاك المباشر بها، وهذا لعدم تطويره لأساليب ووسائل العمل.

ورغم وقوع الانقسام حاول الدستور القديم الذي حاصرته الدعاية الإعلامية القوية للدستور الجديد التصدي لذلك عبر منابره الإعلامية، وعلى رأسها جريدة"الإرادة" وغيرها من الصحف الناطقة باسم الحزب، ثم عجل بعقد مؤتمر غرنوطة أفريل 1934، للرد على ماقام به الدستوريون الجدد، فأثبت الحزب القديم من خلاله محاولته احتواء تلك الأزمة، رغم المساعي والعمل الكبير الذي قام به الدستوريون الجدد بغية الحيلولة دون انعقاد هذا المؤتمر من خلال محاولاتهم اقتحام مقر انعقاده والتشويش على الحاضرين لكن مساعيهم باءت بالفشل، واستطاع الدستوريون القدامى تجاوز ذلك.

ورغم تعمق الخلاف وتصاعد حدته بين فترة وأخرى تحت ظروف خاصة بكل فترة، إلا أن مساعي رأب الصدع بين الدستوريين لم تتوقف، فكانت قرارات المقيم العام بيروطون عاملا لتقارب الدستور القديم والجديد في سبتمبر من سنة 1934، ولكن الأمر لم يعمر طويلا، وتكرر مشروع التوحيد بين الدستوريين مع عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي لتونس في جويلية 1937، إذ عمل كل ما في وسعه لإعادة جمع شمل الدستوريين من خلال اللقاءات المتعددة بينهم وتشكيل لجنة خاصة بذلك ، ولكن الطموحات الشخصية لقيادات الدستور الجديد ، وعدم تنازل الأطراف لبعضها البعض ،

حالت دون نجاح المشروع، مما انعكس على الثعالبي شخصيا الذي أدرك أن الدستوريين الجدد كانوا يماطلون رغم يقينهم بأنهم لايرغبون في التوحد، بل كانوا يعملون جاهدين للقضاء المبرم على الدستوريين القدامى، لإفساح المجال أمامهم لتزعم الحركة الوطنية التونسية والسير بها وفق رؤاهم والمسار الذي رسموه لأنفسهم، ولتحقيق الاستقلال طبقا لطريقتهم ووسائلهم في سبيل ذلك.

وبعد فشل الشيخ عبد العزيز الثعالبي في مسعاه التوحيدي بين الدستور القديم والدستور الجديد ازدادت حدة التوتر بين الطرفين وأتباعهم سواء في العاصمة تونس أو في المدن الأخرى، وفي غمرة هذه الأحداث كان الدستور الجديد يعمل من أجل اكتساح الساحة الوطنية في تونس وذلك بالإقدام على أعمال يخطف من خلالها تعاطف التونسيين ويحسم معركته مع الدستور القديم باكتساح الساحة ومضاعفة عدد مناضليه، وتَأتى له ذلك من خلال أحداث أفريل 1938.

وهاته الأحداث كانت نتاجا لمسببات عدة، كالمتابعة القضائية للدستوريين، وماوقع في بنزرت في جانفي 1938، واستمرار الحملات الاستفزازية التي كانت تقوم بها سلطات الحماية، فزادت رغبة الدستوريين الجدد في إزعاج الإدارة الاستعمارية، خاصة وأن تونس كانت تعرف أزمة اقتصادية واجتماعية، وما كانت قضية علي البلهوان ومحاضرته في المعهد الصادقي لتحريض الشباب على الكفاح إلا سببا مباشرا عملت من خلاله سلطات الاحتلال على إعفائه من التدريس بالمعهد، فتفاقمت سياسة القمع وامتدت لتشمل عددا من قيادات الدستور الجديد كصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان وغيرهم.

أما الدستور القديم فإن موقفه من هذه الأحداث كان باهتا لكونه لم يرد التورط فيها والإكتفاء بمراقبة الوضع عن بعد، وهو ما يعد موقفا سلبيا لأن نتائج هذه الأحداث انصبت على التونسيين وهم قاعدة انطلاق الحزب ودافعه لتوسيع نفوذه بينهم، فإذا كان موقفه متفرجا ملاحظا، يعني ذلك أن الحزب القديم لم يستطع فهم حقيقة الأحداث، وبذلك لم يقدر على اتخاذ موقف في مستواها، والمبرر الذي نجده للحزب القديم هو رغبته في البعد عن المواجهة المباشرة مع السلطات الاستعمارية.

وقد حمّل الحزب الدستوري القديم مسؤولية ما ترتب عن أحداث أفريل 1938 للحزب الدستوري الجديد وللحكومة الفرنسية، وبقدر ما مثلت هذه الأحداث فرصة للحزب القديم لخدمة مصالحه في ظل ما لاقاه الدستوريون الجدد، ونتيجة للفراغ الذي أعقب الأحداث وتخللها في الساحة التونسية، بقدر ما كانت انعكاساتها سلبية عليه في تحول قيادة الحركة الوطنية التونسية، لصالح الدستور الجديد خاصة على المستوى الجماهيري.

ويمكن القول بأن موقف الدستور القديم من أحداث أفريل تحكمت فيه العديد من العوامل، كالخصومة القائمة بينه وبين الدستور الجديد، والنظرة المختلفة لأساليب مواجهة السياسة الاستعمارية بين الطرفين، والأوضاع التي كانت تميز القطر التونسي في تلك الفترة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وتعد أحداث أفريل سنة 1938 نقطة تحول هامة في مسار الحركة الوطنية التونسية عموما، والدستور الجديد خصوصا، لأنها ضاعفت شعبية الحزب، وساهمت في انحصار الدستور القديم لعدم مغامرته في ركوب الموجة من جهة، ولبهاتة موقفه من الأحداث من جهة ثانية، وللدعاية القوية التي مارسها الدستوريون الجدد ضده كذلك.

وعند ظهور بوادر الصراع بين المحور والحلفاء في ظل الاستعداد للحرب العالمية الثانية، وبروز نذر اندلاعها بين الطرفين، سجل الدستور القديم موقفه ونظرته للصراع العالمي، بنوع من الذكاء الذي لا يورط الحزب ولا قادته ولا مناضليه رغم العلاقات التي غلب عنها الطابع الفردي كعلاقة الشيخ الثعالبي بالإنجليز، لكنهم حاولوا المناورة وتوظيف ذلك لصالح القضية التونسية بغية الحصول على الأقل على وعود فعلية قد تؤدي بالتونسيين لتحقيق مطالبهم، وهذا بعد الاتصالات التي وقعت مع الحلفاء والمحور، ولم ينساق الدستوريون القدامى مع الدعاية التي مارستها دول المحور، حتى لايكون ذلك في سياق تصنيفهم بمضادة الحلفاء مما يحول بينهم وبين التوصل مع الدولة الحامية فرنسا.

وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية حاول الدستور القديم استعادة تزعمه الحركة الوطنية التونسية من خلال عمله على استغلال المستجدات التي حدثت على الساحة التونسية، وذلك بمشاركته في الحركة المنصفية التي جاءت لتعبر عن التمسك بالعرش

الحسيني كثابت من ثوابت الاستقلال التونسي ورمز من رموزه، بعد إقدام سلطات الحماية على نفي المنصف باي، لكن الحزب لم يعد بقوة لأنه فقد الكثير من قواعده ومراكزه لصالح خصمه الدستور الجديد من جهة، ومن جهة أخرى لأن الحزب القديم لم يتوصل إلى ايجاد وسائل وأساليب تمكنه من فرض نفسه تنظيميا وشعبيا.

والملاحظ أن الدستور القديم ظل متمسكا بالمبادئ التي من أجلها أُسس وعرفت إثراء في مؤتمر نهج الجبل، ورُسخت فكرة الاستقلال التام بصورة أكثر مباشرة عقب مؤتمر ليلة القدر أوت 1946، الذي انبثق عنه " الميثاق الوطني" الذي ظل الحزب متمسكا به إلى أبعد الحدود في الوقت الذي تنكر لبعض ماورد فيه الدستور الجديد، ومن خلال المؤتمر المذكور أخذ الدستور القديم على عاتقه العمل على تشكيل جبهة وطنية واسعة التمثيل تتعدى حدود الحزبين الدستوريين، وهذا من خلال الالتفاف حول مطلب الاستقلال الذي انبثق عن مقررات مؤتمر ليلة القدر لكن لم يلاق عمله هذا نجاحا كبيرا، نظرا لعدة عوامل على رأسها سير الدستور الجديد في الاتجاه المعاكس، رغم مشاركته في المؤتمر ومصادقته على ماجاء في الميثاق الوطني.

وانطلاقا من هذا فقد عارض الحزب سياسة التفاوض مع فرنسا من أجل الحصول على الاستقلال الذاتي، ورفض في الكثير من المرات المشاركة في الوزارة، ورغم العروض التي قدمت له فإن الدستور القديم شارك في مرات محدودة جدا، طمعا في الوصول لتحقيق الهدف المرجو، وظل الحزب متمسكا بمبدأ الاستقلال التام.

وبالمقابل له كانت سياسة المفاوضات على الاستقلال الذاتي قد أدخلت الدستور الجديد في خلاف حول النتائج الناجمة عن التفاوض، والتي قادت لتوقيع اتفاقيات جوان 1955، التي تعترف بالاستقلال الذاتي فكان الاختلاف بين بورقيبة وصالح بن يوسف الذي عارض النتيجة لأنها لا تحقق استقلالا حقيقيا لتونس، وتطور الموقف بين الطرفين حتى وصل للمواجهة المسلحة التي استطاع بورقيبة بمساعدة من سلطات الحماية احتواء الموقف لصالح سياسته، ومن ثم مهد لإعلان استقلال تونس في مارس 1956، وكان موقف الدستور القديم من هذا النزاع بين طرفي الدستور الجديد باهتا رغم اشتراكهم في العديد من النقاط مع الحركة اليوسفية، ومساندة العديد منهم لصالح

ابن يوسف في موقفه ضد بورقيبة، ويعود ذلك لافتقاد الحزب في تلك الفترة للهيكلة وانحصاره في أفراد متناثري الجهود، ومنعدمي التنسيق.

وعندما انفجرت المقاومة المسلحة في تونس، شارك الحزب فيها ودعمها بعض من عناصره القيادية، وانخرط عدد من مناضليه في صفوف " الفلاقة" لكن الحزب لم يعلن ذلك جهارا ربّما لافتقاده لإدارة قارة متماسكة خاصة في الفترة الممتدة من سنة 1952 حتى الاستقلال سنة 1956.

وخلال مسيرته استطاع الحزب الدستوري القديم ربط علاقات خارجية كان لها صدى في العديد من الأوساط المغاربية والعربية، فالمنطلقات التي تأسس من أجلها الحزب الدستوري التونسي، أعطته بعدا أكثر إتساعا من الاهتمام بالقضية التونسية فحسب، وجعلته يتعداها إلى نسج علاقات مع العديد من الهيئات والمنظمات والشخصيات، وكانت القضايا المغاربية على رأس الإهتمامات الخارجية للحزب الدستوري القديم.

فالبنسبة للقضية الجزائرية كان وراء انشغال الحزب بهذه القضية العديد من العوامل على رأسها القرب الجغرافي، الذي أظفى على هذا الأمر بعدا آخر لوجود تنقل للأشخاص بين الجزائر وتونس منذ عهود سابقة للفترة محل الدراسة، فكانت الزيتونة عامل جذب للكثير من الجزائريين الراغبين في الاستزادة من العلم، وتوافد الطلبة للنهل من معين علمائه ومشائخه.

وصار لوجود الجزائريين في تونس تأثير في الحياة التونسية بمختلف مجالاتها، فانخرط الجزائريون في النشاط السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي والصحفي وغيره، مما أدى إلى تمازج نضال الجزائريين والتونسيين في العديد من المواقف، وزاد من هذا الارتباط ذلك الوصال الذي حدث بين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الدستوري القديم، وحتى حزب الشعب الجزائري، وأكثر من ذلك صار الحزب عضوا في لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، مما يعنى انخراطه في العمل الوحدوى بين الحركات الوطنية في الأقطار المغاربية.

وكانت العلاقة بين الحزب الدستوري القديم وجمعية العلماء متميزة، ومن مظاهرها الزيارات المتبادلة بين الطرفين وتبادل التجارب في العديد من المجالات، ويُعد تدخل الشيخ عبد الحميد بن باديس في مسعى الشيخ عبد العزيز الثعالبي لتوحيد صف

الدستوريين وإحداث تقارب بين الدستور الجديد والقديم، من أهم المظاهر المتميزة لتلك العلاقة.

ولقد سجل الحزب الدستوري القديم مواقفا عدة تبعا للأحداث التي تقع في الجزائر ويصل صداها لتونس، وهو ما يعد مظهرا للتفاعل الذي كان يبديه التونسيون عما يحدث في الجزائر، وكذلك فعل قادة جمعية العلماء في تسجيل مواقف مساندة للحزب القديم وللتونسيين عموما إزاء مواقفهم من السياسة الاستعمارية، كعزاء الشيخ البشير الإبراهيمي للتونسسين إثر وفاة المنصف باي وغيرها.

ولم يكتف الحزب الدستوري القديم بالاهتمام بالقضية الجزائرية فقط بل كان له مواقفا سجلها إزاء التطورات التي كانت تحدث في المغرب الأقصى، وعلى رأسها حرب الريف التي أحدثت غليانا في وسط التونسيين، ورغم ذلك فإن موقف الحزب الدستوري حينها كان ضعيفا لأنه كان يمر بفترة فراغ نظرا للعديد من العوامل التي أثرت في نشاط الحزب.

وما أن حلت سنة 1930 والتي تزامنت مع أحداث ميزت كل أقطار المغرب العربي، حتى ظهرت مواقف متقاربة بين الحركات الوطنية في كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى، ففي السنة المذكورة برز في المغرب " الظهير البربري" المعتمدة على الطابع العنصري بغرض تشتيت تماسك المجتمع المغربي، فشجب الحزب الدستوري القديم هاته السياسة الاستعمارية وأقر بأنها تستهدف النيل من المؤسسات الإسلامية، وأثنى الحزب على المعارضة المنتظمة للظهير البربري، حين أصر الوطنيون المغاربة على التعبير عن رفضهم له.

وعندما توسعت الأحداث التي وقعت في المغرب سنة 1937، إثر اندلاع انتفاضات شعبية في العديد من المدن المغربية كرد فعل على السياسة الاستعمارية التي قرر ممثلوها في المغرب عقب هذه الأحداث اعتقال قادة العمل الوطني وممثلي الأحزاب في أكبر المدن، ندد الحزب الدستوري القديم بهاته السياسة، وتتبعت جريدته "الإرادة" تلك الأحداث ونشرت حولها العديد من المقالات.

كما استنكر الحزب القديم أساليب الدس والتمويه التي اتبعها الجنرال "جوان" في المغرب وانجر عنها الأحداث الدامية في شهر ماي 1948، وحينما تدعمت سياسة

القمع الفرنسية انتقد النواب الوطنيون المغاربة مجلس الحكومة في ديسمبر 1950 سياسة الحماية فعزلهم الجنرال" جوان" ثم عمل على كسب الإقطاعيين و المتجاوبين مع سياسته، وعمد في نفس الوقت إلى خلع السلطان وقمع الشعب المغربي، ورغم هذا القمع تمكنت القوى الوطنية من الصمود واستيعاب عدد من الأوساط الشعبية التي تكتلت في أفريل 1951، داخل جبهة وطنية تعهدت في ميثاق طنجة بالنضال لتحقيق استقلال المغرب التام.

فسارع الحزب الدستوري القديم إلى بعث برقيات مساندة تكوين هذه الجبهة واعتبرها خطوة حاسمة في نضال الشعب المغربي، ودعا القوى الوطنية التونسية إلى مسايرة ما حدث بالمغرب الأقصى.

وإثر الأحداث السياسية البارزة التي شهدها المغرب الأقصى بين شهري جانفي ومارس1951، ندد الحزب الدستوري القديم وشبيبته الحرة الطلابية بسياسة فرنسا في المغرب الأقصى التي لم تستجب لطموحات الشعب المغربي، كما ركز على التنديد بمحاولات فرنسا تقسيم الشعب المغربي وإلغاء بعض الحريات وتوخي سياسة التسويف والمماطلة، وطالب بحق الشعب المغربي في السيادة الكاملة ودعا كل شعوب المغرب العربي بالوقوف إلى جانب المغاربة، وقرر الدخول يوم 10مارس 1951 في إضراب كامل في نفس اليوم.

وأكثر من هذا فإن تجاوب الحزب الدستوري القديم مع القضايا العربية والإسلامية كان أبعد من القضايا المغاربية، ويظهر ذلك مجسدا في اهتمامه بالقضية الفلسطينية.

وعموما نجد أن علاقة الحزب الدستوري القديم بالقضية الفلسطينية تعود للدور البارز الذي قام به الشيخ عبد العزيز الثعالبي في التحسيس بالقضية الفلسطينية في تونس منذ أواسط العشرينيات إثر مغادرته البلاد التونسية سنة 1923، خاصة مع اندلاع أحداث سنتي 1936-1937 على إثر الصدام بين المقاومة الفلسطينية وعصابات الإرهاب الصهيونية بفلسطين.

و إثر أحداث سنتي 1936 و1937 اعتبر الحزب الدستوري القديم أن الأسباب العميقة للاضطرابات التي هزت فلسطين ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، لكنها لاتنفصل عن عمقها الديني ولم يتخلف الحزب عن تقديم العون للفلسطينيين، فقد أنشأ

"لجنة إغاثة فلسطين" في جوان 1936، على رأسها أحمد بن ميلاد العضو في الحزب، واتخذت من عيادته مقرا لها، وكان هدفها جمع الأموال لفائدة فلسطين لتقديمها عبر هيئاته الممثلة.

وتعدى التونسيون حدود الوطن التونسي في عملهم التضامني للقضية الفلسطينية وذلك من خلال اللجنة المشكلة من عرب شمال إفريقيا، والتي ترتبط بعلاقة دائمة مع اللجنة الدائمة بالقدس، واللجنة السورية . الفلسطينية بجنيف والقاهرة، وهذه اللجنة الشمال إفريقية كانت تضم ممثلين من تونس ممثلة في الحزب الدستوري القديم، وعن الجزائر مجسدة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعن المغرب الأقصى ممثلا في كتلة العمل المغربي بفاس، وعملها يكون على مستوى الشمال الإفريقي للتضامن مع القضية الفلسطينية، وكان مقرها تونس.

ولم يكتف التونسيون بحملة التبرعات الواسعة التي نظموها لصالح الانتفاضة الفلسطينية وعائلات الشهداء بل أرفقوا تلك العملية بحملة لتوقيع العرائض والرسائل والبرقيات الموجهة للحكومة البريطانية أو لقنصل بريطانيا في تونس، أو للمقيم العام الفرنسي للاحتجاج والتنديد، وأرسل الحزب على لسان أمينه العام صالح فرحات، في شهر أكتوبر 1937، رسالة احتجاج إلى الأمين العام لعصبة الأمم، ضد الممارسات القمعية التي تعرض لها الزعماء العرب بفلسطين، كما أرسل احتجاجا مماثلا لقنصل انكلترا بتونس مطالبا انكلترا التخلي عن هذه الإجراءات لفشلها في مصر ولعدم اتخاذها نفس العقوبات ضد القيادات الصهيونية الذين من بينهم مجرمو الحق العام.

وقامت الصحف التونسية عموما، وصحف الدستور القديم خصوصا، بحملة لصالح القضية الفلسطينية، استمرت حوالي ستة أشهر من يوم 23 جوان 1936، وتواصلت إلى يوم 3 أكتوبر 1936، حملت البرقيات والعرائض في مضامينها مواقف معادية للسياسة البريطانية في فلسطين ومنددة بها، كما تضمنت تأييدا مطلقا للنضال الفلسطيني.

واستمدت هذه المواقف مبرراتها من الانتماء القومي الواحد للشعبين فقد تواتر هذا البعد كثيرا في ثنايا مضمون تلك البرقيات من ذلك : أن العروبة واحدة و الآلام واحدة ،

وأن العدوان على الفلسطينيين هو عدوان على كل العرب والمسلمين، والأمن والإنسانية، وعلى أساس ما تربطهم بالفلسطينيين من روابط الجنسية واللغة والدين.

وقد استمر دعم الحزب الدستوري القديم للقضية الفلسطينية خاصة بعد صدور قرار التقسيم يوم 29 نوفمبر 1947، واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، فكانت لجنة إغاثة فلسطين الدائمة التي أنشأت منذ سنة 1936 تحت رئاسة أحمد بن ميلاد قد قررت بالمناسبة إيقاف كل عمل خاص للهيئات العاملة في سبيل إعانة فلسطين وتوحيد جميع المجهودات المختلفة في المشروع التونسي الموحد الذي تألف باسم " اللجنة العليا إعانة فلسطين" .

واعتبر الحزب القديم أن تخليص فلسطين، سيفتح باب تخليص بقية الأقطار العربية من ربقة الاستعمار الغربي وبالتالي إتاحة الفرصة لبناء الدولة العربية الكبرى، وانطلاقا من هذا الفهم كثف الحزب حملاته على اليهود وعلى الدول الاستعمارية التي تؤازرهم وصرح بواسطة العديد من المقالات الصادرة بين شهر مارس وشهر سبتمبر من سنة1947، أن النتيجة النهائية للحرب العربية الإسرائيلية ستكون كنتيجة الحرب الصليبية الأولى بلا ريب، التحطم على صخرة العروبة والإسلام.

وأخيرا يمكن القول بأنه رغم الحصار الذي فرض على الدستور القديم زيادة على عدم قدرته على التأقلم مع التطورات، وبالرغم ممأظهره من قوة في تمسكه بالمبادئ التي كان يطالب بتحقيقها وعدم التجاوب مع الحلول النصفية مع فرنسا، خاصة بالنسبة للاستقلال التام، إلا أن الحزب لم يرسم منهجية واضحة لتحقيق ذلك، ولم يجد الوسائل الكفيلة بجعل هذا المطلب مطلباجماهيرا يقوده الحزب، وفق خطوات بيّنة المعالم، فاكتفى الحزب بالبيانات والتنديدات والشجب وبعض الأعمال الميدانية التي لم تقلق السلطات الاستعمارية كثيرا، وفشل في تحوله لتيار جماهيري يجر معه الشعب التونسي للضغط على سلطات الحماية، وبهذا فسح المجال أمام الدستور الجديد لكسب الساحة التونسية، ورغم ذلك فالحزب الدستوري القديم تمكن من الحفاظ على وجوده بالحد الأدنى على الأقل إعلاميا وهيكليا من خلال بقاء شُعب تابعة له في بعض المناطق بشكل ضيق، وذلك حتى مفاوضات الاستقلال، مما سيكون تمهيدا لعودته لإستئناف عمله بعد إعلان استقلال تونس وسيواجه ذلك عقبات كثيرة.

وعموما فإن ما توصلنا إليه حول الحزب الدستوري القديم لايمثل إلا جزء من واقعه في الفترة المحددة للدراسة، نتيجة لإنعدام الوثائق الداخلية التي تهم حياة الحزب من محاضر جلسات واجتماعات سريّة ومؤتمرات عامة وخاصة بالجهات والشُعب، لأن ماتحصلنا عليه من وثائق لم يمكننا من رصد كل الحقائق عن الحزب، ولا من معرفة العراقيل التي وقفت في وجه مسيرته وتحكمت في صياغة وسائله وأساليبه النضالية من أجل تحرير البلاد التونسية من الحماية الفرنسية.

وختاما اعتقد أن ما واجهنا من صعوبة في المادة العلمية ربما يزول لاحقا إن ظهرت الأرشيفات الخاصة بالأشخاص الذين كان لهم دورا هاما في حياة الدستور القديم، وخصوصا الشخصيات القيادية، تلك الأرشيفات والوثائق الشخصية تحكمت فيها عوامل شخصية بعد الاستقلال، فإن تم الإفراج عنها ستزيل العديد من الغموض عن الحزب المدروس مما يسمح بإظهار تفاصيل ربما غابت عنا في هذا البحث، وهذا الأمر يُبقى مجال البحث في دور الحزب الدستوري القديم مفتوحا لإجراء بحوث أخرى تكمل النقائص التي يحملها هذا البحث.

الملاحق

قائمة الملاحق:

1- الملحق رقم(01): قائمة ممثلي الشُعب الحاضرة لمؤتمر غرنوطة.

2- الملحق رقم(02): الرد على بلاغ.

3- الملحق رقم(03):لفائدة الحريات العامة كتاب مفتوح للمقيم العام.

4- الملحق رقم(04) الدستور القديم والميزانية.

5- الملحق رقم(05)احتجاج الحزب الدستوري بمناسبة حوادث بنزرت

6- الملحق رقم(06)مذكرة تتعلق بقضية جلالة ملك تونس محمد المنصف باي.

7- الملحق رقم(07) نص وثيقة الاستقلال.

8- الملحق رقم(08)بيان من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي إلى الأمة التونسية.

9- الملحق رقم(09) بيان من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي.ماي 1950

10- الملحق رقم(10) بيان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي- الدستور القديم- سبتمبر،1950.

11- الملحق رقم(11) تقرير اللجنة التنفيذية للدستور القديم بتاريخ1952/10/17.

12- الملحق رقم(12) معلومات الموقف الحالي للدستور القديم 25 نوفمبر 1954.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق الأرشيفية:

1- الأرشيف الدبلوماسي- بنانت-فرنسا-

A D N, Série : protectorat Tunisie, 2 éme Versement, Carton : 282, Doss :" le mouvement destourien notes et documents".

A D N, Série : protectorat Tunisie, 2 éme Versement, Carton : 282 , Doss : Activités des partis nationalistes.

Doss : le mouvement destourien troisième partie- la période destourienne 1919-1938.

Doss : le mouvement destourien deuxième partie 1919-1933.

A D N, Fonds de la résidence, Boite : 1717, Rapport de police au résidence général en date le 12/04/1938.

A D N, Fonds de la résidence, Boite : 1716, Rapport du directeur de la sureté publique au résidence général, en date le 21/04/1938.

A D N, Boite : 1868, Rapport en date : 07/01/1944.

A D N, Boite : 1876/2, Rapport en date: 05/08/1943.

A D N, Boite : 1866,2éme versement protectorat tunisie, lettre de résident général Masset à la direction de la sureté publique, tunisie, le 19/05/1944.

A D N, Série : protectorat Tunisie, 2 éme Versement, Carton : 282, Doss :" l'idée d'indépendance et l'action nationaliste".

A D N, Fonds : protectorat Tunisie, Série : contrôles civils, 2505, Rapport de contrôleur civil à Sfax envoyée à M. le carton : général de corps d'armée résident général de France, en date le : 07/10/1946.

A D N, Fonds : protectorat Tunisie, Série : contrôles civils, carton : 2636, Affaires politiques 1947-1950, lettre à monsieur le chef de région à Tunis le : 18/04/1949.

A D N, Fonds : protectorat Tunisie, Série : contrôles civils, carton : 2505, lettre de control civil du Sfax à la résidence générale, en date le 21/03/1949.

A D N, Carton : 283, programme de sept points de H. Bourguiba", avril1950.

A D N, Carton:283, Note A/S: vieux destour en date le 26/10/1950.
A D N, Carton:3017, Note A/S: Réunion archéo-destourienne à Sousse en date le 17/01/1951.
A D N, Carton : 3017, Direction des services de sécurité, Note en date le 17/01/1951.
A D N, Carton : 3017, Lettre de contrôleur civil du cap-bon, à monsieur le résident général de France cabinet civil à Tunis, en date le 05/05/1951.
A D N, Carton:283 Doc N° 1640, Rapport du comité exécutif du vieux destour en date le 17/10/1952.
A D N, Carton : 283, Note de renseignement attitude du vieux destour, en date le 25/11/1954.

2-الأرشيف الوطني التونسي- تونس-

2-1: باللغة العربية:

1-أ.و.ت، رصيد: الحركة الوطنية، العلبة: 24، الملف: 06، الوثيقة رقم: 02 والوثيقة رقم: 66.

1- أ.و.ت، رصيد: الحركة الوطنية، العلبة: 26، الملف: 02، مراسلة بتاريخ 1936/06/15.

2- أ.و.ت، رصيد: الحركة الوطنية، العلبة: 28، - الملف: 01، الوثيقة: 56، " المؤتمر العام للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بقصر هلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة عام 1352".

- و الملف: 02، الوثيقة رقم: 200، "بيان الديوان السياسي – الرد على بلاغ".

4- أ.و.ت، مؤتمرات الحزب الدستوري التونسي، د.ت، تحت رقم : 998.

2-2 باللغة الفرنسية:

A N T, Fonds: M N, Boite:24/1, " Renseignement Tunisie, A/S: de musulmans de Tunisie".
A N T, Fonds: M N, Boite:24/1, Doc N°:670, "Mohieddine klibi".
A N T, Fonds: M N, Boite:24/6, " Renseignement Tunisie, A/S: de musulmans de Tunisie".

A N T, Fonds: M N, Boite:24/6, Doc N°:24, " Notes sur le destour – origines –évolution".
A N T, Fonds : M N, Boite : 26/2, Doc N° :18, Rapport le commissaire divisionnaire à monsieur le directeur de la sureté publique, A/S : de destour, Sfax le : 11/08/1937.
A N T, Série: M N, Carton: 28/2, Doc N°:22, Note pour monsieur le commissaire principal chef de la police, Tunis le: 28/04/1934.
A N T, Série: M N, Carton: 28/2, Doc N°:25, Note pour monsieur le commissaire principal chef de la police, Tunis, le 30/04/1934.
A N T, Série : M N, Carton : 28/2, Doc N° :28, "Déclaration du congres général du parti libéral constitutionnel tunisien (vieux destour)".
A N T, Fonds : M N, Boite : 33/1, Doc N° :67," Note biographique".
A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:38, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à résidence générale, secrétaire général A/S activité du cheikh taalbi - 16/07/1937".
A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:39, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à résidence générale A/S de l'activité politique de si cheikh taalbi - 20/07/1937".
A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:61, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à le secrétaire général du gouvernement tunisien A/S de l'activité du parti destourien -11/06/1937".
A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:30, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à résidence générale A/S du retour à Tunis du Cheikh Abdelaziz Taalbi -07/06/1937".
A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:29, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à résidence générale, secrétaire général A/S du retour à Tunis du Cheikh Abdelaziz Taalbi -04/06/1937".
A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:33, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à

résidence générale, secrétaire général, A/S Arrivée probable du Cheikh Abdelaziz Taalbi aujourd'hui vers midi -05/07/1937".
A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:32, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à résidence générale, secrétaire général A/S de l'activité du parti destourien -27/06/1937".
A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:103, "lettre de monsieur le directeur de la sureté publique transmis à monsieur le secrétaire général du gouvernement tunisien à Tunis, le 22/02/1938".
A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:99, "déclaration du parti 08/06/1938".
A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:124, " correspondance le directeur de la sureté publique à monsieur le secrétaire général du gouvernement tunisien à Tunis, A/S Réunion du comité exécutif du vieux destour, le 14/05/1938".
A N T, Série: M N, Carton: 33, Doss:1, Doc N°:49, "correspondance le directeur de la sureté publique transmis à résidence générale, secrétaire général A/S ancien et néo-destour - 09/08/1937".

3-أرشيف المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية -جامعة منوبة- تونس:

ISHMN, Bobine N°R102, Archives N°1714, dossier :1/177, Renseignement daté du 12/04/1938.
ISHMN, Bobine N°R102, Archives N°1714, Dossier N° 1/786-787, Rapport de police daté du 14/05/1938.

4-أرشيف ما وراء البحر- بأكس – آن- بروفانس- فرنسا:

A O M, Boite : 25H32, Doss : 1, Historique du mouvement nationaliste tunisien.
A O M, Boite : 26H19, Evolution politique du Tunisie, en date 29/04/1940.

A O M, Boite : 26H3, ((Analyse de la presse tunisienne, des principaux événements politique et économique, pour la période du 15 mars au 1 er avril 1936)).
A O M, Boite : 25H32, Renseignement tunisie, Alger le 3 Aout 1936.
A O M, Boite : 25H32, Renseignement tunisie, Alger le 12 /11/ 1936.
A O M, Boite: 25H32, Doc : 714, correspondance le directeur de sureté publique transmis à Monsieur le général de division commandant supérieur des troupes de Tunisie A/S manifestation dans la salle du cinéma " le mondial" 26/07/1937.
A O M, Boite : 25H32, correspondance le directeur de sureté publique transmis à à résidence générale, secrétaire général " le mondial" 01/07/1935.
A O M, Boite : 26H13, analyse de la presse tunisienne des principaux événements politique et économique pour la période du 1 er au 15 septembre 1937.
A O M, Boite : 25H32, Renseignement Tunisie par gouvernement général direction générale des affaires indigène l'Algérie, Alger le : 07/10/1937.
A O M, Boite : 26H5, N°63," analyse de la presse tunisienne des principaux événements politique et économique pour la période du 1 er au 15 octobre 1938.
A O M, Boite : 26H5, N°64," analyse de la presse tunisienne des principaux événements politique et économique pour la période du 13au 31 octobre 1938.
A O M, Boite : 25H32, Doc N°772," Note de gouvernement général de l'Algérie, directeur générale des affaires indigène et des territoires du sud sur : l'activité des groupements politique en tunisie , Alger le: 18/03/1939.
A O M, Boite : 26H5, N°65," analyse de la presse tunisienne des principaux événements politique et économique pour la période du 1er au 15 décembre 1938.
A O M, Boite : 25H32, Renseignement Tunisie, Mouvement d'intellectuels tunisiens en Algérie, Alger le : 08/05/1937.

A O M, Boite : 25H32, Renseignement A/S de la venue prochaine de Mohieddine El-klibi président du vieux destour, Alger le : 01/07/1937.
A O M, Boite : 25H32, Renseignement Tunisie, Comite pan-arabe à Tunis, Alger le : 14/11/1936.
A O M, Boite : 25H32, Doc N°482, Renseignement Tunisie, Répercussion des troubles de Palestine en tunisie, Alger le : 26/10/1937.

5-مركز الأرشيف الوطني (الجزائر):

- العلبة رقم/224، الملف/02. خطاب السيد فرحات عباس في المؤتمر الرابع للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين المنعقد ببئر الباي بتونس من 26 جويلية إلى غرة أوت 1960.

ثانيا -الكتب:

أ: **باللغة العربية**:

1- الإبراهيمي محمد البشير: **عيون البصائر**، الجزائر، ش و ن ت، ج2، 1971.

2- إدريس الرشيد: **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**، تونس، الدار العربية للكتاب، 1981.

3-بلسعل محمد عبد السلام: **علال الفاسي وأثره في الفكر الإسلامي المعاصر**، طرابلس – ليبيا -، منشورات جامعة سبها، 1986.

4-بنبلغيث الشيباني: **جمعية الأوقاف والاستعمار الفرنسي في تونس 1914-1943**، ط1، صفاقس، مكتبة علاء الدين، 2005

5- بوالخضرة مسعودة مسعود: **الشيخ عبد العزيز الثعالبي ودوره في الإصلاح الإسلامي**، ط1، بيروت، المكتبة العصرية، 1995.

6-البلهوان علي: **تونس الثائرة**، القاهرة ، لجنة تحرير المغرب العربي، 1954.

7-بورقيبة الحبيب: **بين تونس وفرنسا كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون**، تونس 1957.

8- بورقيبة الحبيب: **حياتي آرائي جهادي**، تونس، نشريات كتابة الدولة للإعلام، 1978.

9-بوصفصاف عبد الكريم: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى(1931-1945)**، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

10-تسن فرغلي علي: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2001.

11-التيمومي الهادي: **تاريخ تونس الاجتماعي(1881-1956)**، ط1، تونس، دار محمد علي الحامي، 1997.

12-ثامر الحبيب: **هذه تونس**، القاهرة، مكتب تحرير المغرب العربي، مطبعة الرسالة، 1948.

13-الثعالبي عبد العزيز: **تونس الشهيدة**، تعريب: حمادي الساحلي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1984.

14- ـــــ،ـــــ: **روح التحرر في القرآن** ،ترجمة: حمادي الساحلي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1985.

15-ـــــ،ـــــ: **الكلمة الحاسمة**، عرض وتقديم: حسن أحمد جغام، تونس، دار المعارف،1989.

16-الجابري محمد صالح: **التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس**، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990.

17-ـــ، ـــــ: **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس1900-1962**، تونس، الدار العربية للكتاب، 1983.

18-ـــ، ـــــ: **الأدب الجزائري في تونس (1900-1962)**، تونس، بيت الحكمة، ج1، 1990.

19- جبارة تيسير: **تاريخ فلسطين**، ط1، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

20-الجندي أنور: **عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية**، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1984.
21-جوليان شارل أندري: **افريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر:المنجي سليم والطيب المهيري وآخرون، تونس، الدار التونسية للنشر، 1976.
22- ـــــ،ـــــ: **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**، تعريب: محمد مزالي و البشير سلامة، د.ط، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، د.ت.
23-حربي محمد: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عباد وصالح المثلوثي، الجزائر، موفم للنشر، 1994.
24-الحناشي عبد اللطيف: **تطور الخطاب السياسي في تونس إزاء القضية الفلسطينية 1920-1955**، تونس المطبعة الرسمية،2003.
25-خالد أحمد: **الزعيم عبد العزيز الثعالبي وإشكالية فكره السياسي**، تونس، الدار العربية للكتاب، 2001.
26- ـــــ،ـــــ: **أضواء على البيئة التونسية على عهد الطاهر حداد أو نضال جيل**، ط3، تونس، الدرا التونسية للنشرظظظن1985.
27-خرفي صالح: **عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب**، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1995.
28-الدقي نور الدين: **حركة الشباب التونسي**، ط1، تونس، م أ ح و، 2005.
29-دمق محمد، **وفاء الشهداء**، تونس، 1968.
30-الذوادي رشيد: **أدباء تونسيون**، ط2، تونس ، مطبعة النجاح، 1976.
31-الذوادي زهير: **تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929 - 1939**، ط1، تونس، الأطلسية للنشر، 2003.
32-ـــــ، ـــــ: **الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحية الوطنية التونسية**، ط1، تونس، الأطلسية للنشر، 2006.
33-ـــــ،ـــــ: **الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي**، تونس، سراس للنشر، 1995.

34-الزميرلي الصادق: **أعلام تونسيون**، تقديم وتعريب: حمادي الساحلي،ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1986.
35-زوزو عبد الحميد: **دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين1919-1939**، الجزائر، ش و ن ت، 1974.
36-الزيدي علي: **دور الزيتونيين في الحركة الوطنية التونسية(1904-1954)**، ط1، صفاقس، مكتبة علاء الدين،2007.
37-الساحلي حمادي: **فصول في التاريخ والحضارة**، ط1، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، 1992.
38-السروجي محمد محمود: **العلاقات التونسية- الفرنسية من الحماية غلى الاستقلال، الاسكندرية**، مطبعة المصري، 1968.
39-سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ط3، الجزائر، ش. و. ن. ت، ج3، 1986.
40-ـ،ـ: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ط4، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، ج3، 1992.
41-شترة خير الدين: **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939**، الجزائر، دار البصائر، 2009.
42-الشريف محمد الهادي: **تاريخ تونس**، ترجمة: محمد الشاوش، ومحمد عجينة، تونس، سراس للنشر، 2001.
43- صاري أحمد: **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، غرداية، المطبعة العربية، 2004.
44-صاري الجيلالي ومحفوظ قداش: **المقاومة السياسية(1900-1945) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، ترجمة: عبد القادر حراث، الجزائر، م و ك، 1987.
45-صالح محمد محسن: **فلسطين دراسة منهجية في القضية الفلسطينية**،ط1، مصر، مركز إعلام العربي، 2003.
46-صبح علي: **السياسات الدولية بين الحربين العالميتين 1914-1939**، ط1، لبنان، دار المنهل اللبناني، 2003.

47- ضيف الله محمد: **الحركة الطالبية التونسية(1927-1939)**، ط1، تونس، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1999.
48-طالبي عمار: **ابن باديس حياته وآثاره**، ط1، الجزائر، ش و ن ت، ج1، 1968.
49- العباسي أحمد: **الشيخ الثعالبي ودفاعه عن القضية التونسية**، ط1، تونس، 1987.
50- عبد الله ابراهيم: **شروق وغروب أو نافذة علىتاريخ النضال الوطني**، سوسة، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، ج1، 1990.
51-عبد الله الطاهر: **الحركة الوطنية التونسية- رؤية شعبية-**، ط2، سوسة، دار المعارف للطباعة والنشر، 1990.
52-عبد السلام أحمد: **المدرسة الصادقية والصادقيون**، تونس، بيت الحكمة، 1994.
53-العقون عبد الرحمان(ابن)، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى1920-1936**، الجزائر، م و ك، ج1، 1984.
54-علية عميرة والمنصر عدنان: **المقاومة المسلحة في تونس 1939-1956**، سلسلة نصوص تاريخ تونس المعاصر، تونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بجامعة منوبة،ج2، 2005.
55- عودة جهاد: **تونس ومسألة العروبة وقضاياها السياسية**، مصر، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، 1979.
56-العياشي مختار: **البيئة الزيتونية 1900-1945**، تعريب: حمادي الساحلي، تونس، دار التركي للنشر، 1990.
57- علوش ناجي: **الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية 1882-1948**، ط2، بيروت، دار الطليعة، 1978. وكذلك، الطبعة الأولى، لبنان، مركز الأبحاث ودار الطليعة، 1974.
58- الغالي بلقاسم: **شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره**، ط1، بيروت ، دار ابن حزم،1996.

59-غلاب عبد الكريم: **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**، ط3، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ج01، 2000.

60-ـــــــ،ـــــــ: **قصة المواجهة بين المغرب والغرب**، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي،2003.

61- الفاسي علال: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، الدار البيضاء(المغرب)، مطبعة النجاح الجديدة، 2003.

62- القصاب أحمد: **تاريخ تونس المعاصر(1881-1956)**، تعريب: حمادي الساحلي، ط1، تونس، الشركة التونسية للتوزيع ، 1986.

63 - قفصية عمر(ابن): **أضواء على الصحافة التونسية 1860-1970**، تونس، دار بوسلامة للطباعة والنشر، 1972.

64- القليبي عبد القادر: **محي الدين القليبي أو جهاد ثلث قرن**، تونس، سراس للنشر، 2004.

65- قنانش محمد: **الحركة الاستقلالية بين الحربين 1919-1939**، الجزائر، ش. و. ن. ت، 1982.

66-كتابة الدولة للأخبار والإرشاد: **من سجل الكفاح- المعركة الحاسمة- جانفي** 1952، ط2، تونس، 1965.

67- كرو محمد أبو القاسم**: أعلام منسيون- حصاد العمر-**، تونس، دار المغرب العربي، م2، 1998.

68-المالكي أمحمد: **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

69- مجموعة من المؤلفين: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

70- المحجوبي علي: **جذور الحركة الوطنية التونسية(1904- 1934)**، تعريب: عبد الحميد الشابي، ط1، تونس ، بيت الحكمة، 1999.

71- المدني أحمد توفيق: **حياة كفاح-مذكرات-** ، ط2، الجزائر، م.و.ك، ج1، 1988.

72- لمستيري سعيد: **المنصف باي الحكم والمنفى**، ترجمة: هشام القروي، ط1، تونس، دار الأقواس، 1991.

73- المسيري عبد الوهاب: **الأيديولوجية الصهيونية**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1982.

74- مطبقاني حامد مازن صلاح: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية1931-1939**، ط1، دمشق، دار القلم، 1988.

75- مناصرية يوسف: **الحزب الحر الدستوري التونسي (1919-1934)**، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988.

76- ـــــ،ـــــ: **الصراع الإيديولجي في الحركة الوطنية التونسية(1934-1937)**، تونس، دار المعارف للطباعة والنشر، 2002.

77- المناعي الطاهر: **المثقفون التونسيون والحضارة الغربية في مابين الحربين العالميتين(1919-1939)**، سوسة، دار المعارف للطباعة والنشر، 2001.

78- منصر عدنان: **استراتيجيا الهيمنة – الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية**، ط1، سوسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003.

79- منصر عدنان وعلية عميرة الصغير: **المقاومة المسلحة في تونس**، ط2، تونس، م.أ.ح.و.ت، ج1، 2005.

80- ميلاد أحمد (ابن) و محمد مسعود إدريس: **الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية (1896-1940)**، ط1، تونس، بيت الحكمة، 1991.

81- نويرة الحبيب: **ذكريات عصفت بي**، تونس، دار سراس للنشر، 1992.

82- نيكولو ميكيافلي: **الأمير**، ترجمة: محمد بن البار، ط1، الجزائر، دار الأمة، 1998.

83- الهرماسي محمد صالح: **مقاربة في إشكالية الهوية -المغرب العربي المعاصر-** ط1، دمشق، دار الفكر، 2001.

84-ياغي أحمد اسماعيل والشيخ محمود شاكر: **تاريخ العالم الإسلامي**، ط4، الرياض، مكتبات والنشر العبيكان،ج2، 2006.

ب: باللغة الفرنسية:

1-Azaiez Boubaker letaief: **Tels syndicalistes tels syndicats ou les peripeties du mouvement syndical tunisien**, Tunis, cartage, T1,1980 .

2-Bessis Juliette : **La Mediterrenée Fasciste, Franc**e, Publication de la sorbonne, 1982.

3- Casemajor Roger : **L'action Nationaliste en Tunisie pacte fondamontal de M'hamed bey à la mort de moncef bey 1857-1948**, Tunis, 1948**.**

4-CDN : **Le Néo – destour et le dialogue**, Tunis, T1, 1969.

5-CDN : **Le Néo-Destour face à troisieme epreuve 1952-1956**, **l'echec de la répression**, Tunis, dar el-amal, 1979.

6 –CDN : **le procés de bourguiba 9 avril 1938**, 2éme édition, Tunis, 1970.

7-Dabbab Mohammed : **les délégations destouriennes à paris ou la question tunisienne dans les années1920**, Tunis, Maison Tunisienne De l'edition, 1980

8-GuyPervillé : **les etudiants Algeriens de l'universite française1880-1962**, France, CNRS, 1984.

9-Julin André Charles : **Et La Tunisie Devint Indépendante (1951-1957)**, Paris, les éditions jeune afrique, 1985

10-Khalladi chadly (Abdelhac) : Au**temps de la colonisation-Des hommes et leurs comportements**, Tunis, Maison tunisienne de l'édition, 1989.

11-Kraiem Mustapha : **Mouvement National et la Front Populaire (la tunisie des années trente)**, Tunis, ISHMN, 1996.

12- ----, ----- : **Nationaliste et Syndicalisme en tunisie1918-1929**, Tunis, 1976.

13- Le Tourneau Roger : **Evolution politique de l'afrique du nord musulman 1920-1961**, Paris, Colin, 1962.

14-Maartin Jean François :**Histoire de la tunisie contemporaine de ferry à bourguiba 1881-1956**,paris, éd:l'harmattan, 2003.

15-Mzali Mohammed Salah et Jean Pignon : **Kheredine Homme d'etat- mémoires**, Tunis, Maison Tunisienne de l'edition, 1971.
16-Perillier Louis : **La conquete de l'independance tunisienne**, Paris, éditions robert laffot, 1979.
17-Sayah Mohamed : **Le Néo-destour face à la premiére épreuve**, Doc N°2,2 éme edition, Tunis, dar-el-amal, 1981.
18- Sghier aleya Amira : **La Droite Française en Tunisie entre 1934 et 1946**, Tunis, ISHMN, 2004
19-Simon Jacques : **l'immigration Algérienne en France Des Origines l'indépendance**, Paris, édition paris méditerrenée, 2000.

ثالثا: **المقالات**

أ- **باللغة العربية**:

1- إدريس محمد مسعود،" تونس والقضية الفلسطينية مابين الحربين"، **م.ت.م**، العدد:49-50، جوان1988.

2- البكوش سمير،" الهادي شاكر: الزعيم وشبكة علاقاته السياسية الوطنية"، **مجلة روافد** (م أ ت ح و)، العدد التاسع،2004.

3- جلاب الهادي،" أزمة أفريل 1922، مظاهر التحرك الشعبي والجماهيري المعاني والدلالات"، **الكراسات التونسية**، العدد: 160/159، السداسي الأول والثاني 1992.

4- حباسي شاوش،" محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية 1914-1920"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد07، 1993.

5- (ـ،ـ)، "الأيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية 1860-1881"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد 06، السنة1992.

6- الرويسي يوسف،" مذكرات يوسف الرويسي السياسية"، **م.ت.م**، العدد: 35-36، ديسمبر 1984.

7- زغلول سعد عبد ربه، " الحركة الوطنية في تونس بين الحربين العالميتين"، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، العدد:10، السنة 1979-1980.

8- شلبي محمد الحبيب، " موقف الحزب الحر الدستوري التونسي من المحور والحلفاء، ثلاثة رسائل من الشيخ أمين الحسيني إلى عبد العزيز الثعالبي"، **م.ت.م**، العدد22/21، أفريل1981.

9- (ـــــ،ـــــ)،" تقرير عن المعارك بين العصابة المقاومة بزردمين والجندرمة"، **م.ت.م**، العدد: 21-22، أفريل 1981.

10- (ـــــ،ـــــ)،" " خلفيات مؤتمر الاستقلال 23 أوت 1946"، **م.ت.م**، العدد: 24/23، نوفمبر 1981.

11- (ـــــ،ـــــ)،" مابعد مؤتمر الاستقلال"، **م.ت.م**، العدد:25-26، جوان 1982.

12- (ـــــ،ـــــ)،" لجنة التحقيق في حوادث الوطن القبلي جانفي 1952"، **م.ت.م**، العدد: 35-36، ديسمبر 1984.

13- القليبي محي الدين، " ظاهرة مريبة في سياسة الاستعمار الفرنسي"، **م.ت.م**، العدد19-20، أكتوبر1980.

14- الكراي القسنطيني، " الأوضاع السياسية غداة دخول الحلفاء إلى تونس"، **م.ت.م**، العدد:23-24، نوفمبر 1981.

15- مريوش أحمد، " القضية الفلسطينية في اهتمامات الشيخ الطيب العقبي)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد التاسع، 1415هـ/1995م.

16- منصر عدنان، " الحزب، الدولة، النقابة، مدخل لدراسة مسألة الاستقلالية النقابية بتونس من خلال الأزمات: 1924-1937-1956-1978"، **الكراسات التونسية**، العدد:160/159، 1992.

17- ميلاد أحمد(ابن)، " وثائق عن مؤتمر ليلة القدر 27 رمضان 1365هـ/23 أوت 1946"، **م.ت.م**، العدد :24/23، نوفمبر 1981.

18- يحياوي جمال ،"محطات من المقاومة التونسية فب الجنوب التونسي من خلال وثائق أرشيفية"، **حولية المؤرخ**، العدد3-4، 2005.

ب- **باللغة الأجنبية**:

1- Ben Miled Ahmed,((Mon Témoignage sur le congrés de l'indépendance 23 Aout 1946, suivi de quelques documents inédits)), **R.H.M**,N°23-24, Novembre1981.

2-Demeerseman André ((Tahar Sfar)), **Ibla**, 1960.

3-El-méchat Samaya,((Les deux destours et la questions de l'indépendance)), **R.H.M**, N°27-28, Décembre1982.

4- Kraiem Mustapha,((Le Parti Réformiste Tunisien1920-1926)), **R.H.M**, N°4,Juillet 1975.

5-Touati Hamed M'barka, ((L'idée Nationale Traverse par la grande guerre)), **Les Cahiers de Tunisie**, N° 169/170,2éme trimestre1995.

رابعا: الدوريات:

أ- **باللغة العربية**

1- **الإرادة**، العدد01، 1934/01/08.

2- ---، العدد05، 1934/01/23.

3- ---، العدد12، 1934/01/30.

4- ---، العدد13، 1934/01/31.

5- ---، العدد14، 1934/02/01.

6- ---، العدد22، 1934/02/10.

7- ---، العدد25، 1934/02/12.

8- ---، العدد27، 1934/02/14.

9- ---، العدد29، 1934/02/16.

10- ---، العدد31، 1934/02/18.

11- ---، العدد33، 1934/02/20.

12- ---، العدد39، 1934/02/26.

13- ---، العدد48، 1934/03/07.

14- ---، العدد57، 1934/03/17.

15- ---، العدد87، 1934/04/19.

16-الإرادة ، العدد110،15/05/1934 .

17- ---، العدد115، 1934/05/19.

18- ---، العدد119، 1934/05/23.

19- ---، العدد128، 1934/06/01.

20- ---، العدد132، 1934/06/05.

21- ---، العدد133، 1934/06/06.

22- ---، العدد137، 1934/06/10.

23- ---، العدد143، 1934/06/16.

24- ---، العدد145، 1934/06/18

25- ---،، العدد146، 1934/06/20.

26- ---، العدد147، 1934/06/21.

27- ---، العدد175، 1934/07/24.

28- ---، العدد180، 1934/07/29.

29- ---، العدد182، 1934/08/07.

30- ---، العدد185، 1934/08/23.

31- ---، العدد192، 1934/09/04.

32- ---، العدد193، 1934/09/05.

33- ---، العدد194، 1934/09/06.

34- ---، العدد229، 1937/05/12.

35- ---، العدد232، 1937/06/02.

36- ---، العدد235، 1936/06/23.

37- ---، العدد239، 1937/07/28.

38- ---، العدد240، 1937/08/04.

39- ---، العدد241، 1937/08/11.

40- ---، العدد248، 1937/09/27.

41- ---، العدد249، 1937/09/30.

42- الإرادة، العدد256، 1937/11/11.

43- ---، العدد258، 1937/11/26.

44- ---، العدد259، 1937/12/03.

45- ---، العدد261، 1937/12/17.

46- ---، العدد263، 1938/01/01.

47- ---، العدد265، 1938/01/14.

48- ---، العدد268، 1938/02/04.

49- ---، العدد269، 1938/02/11.

50- ---، العدد272، 1938/03/05.

51- ---، العدد274، 1938/03/17.

52- ---، العدد276، 1938/04/01.

53- ---، العدد278، 1938/04/08.

54- ---، العدد280، 1938/09/12.

55- ---، العدد282، 1938/12/15.

56- ---، العدد286، 1938/12/21.

57- ---، العدد298، 1939/01/04.

58- ---، العدد328، 1939/02/11.

59- ---، العدد385، 1939/04/19.

60- ---، العدد430، 1939/06/13.

61- ---، العدد433، 1939/06/17.

62- ---، العدد708، 1948/03/16.

63- ---، العدد709، 1948/03/23.

64- ---، 1948/04/27.

65- ---، العدد715، 1948/05/04.

66- ---، 1948/06/15.

67- ---، العدد724، 1948/07/6.

68- الإرادة، العدد727، 1948/07/27.
69- ---، 1948/08/03.
70- ---، العدد731، 1948/09/02.
71- ---، 1948/11/20.
72- ---، العدد797، 1950/01/17.
73- ---، العدد801، 1950/02/21.
74- ---، العدد802، 1950/02/28.
75- ---، العدد813، 1950/05/09.
76- ---، 1950/08/15.
77- ---، العدد841، 1950/12/12.
78- ---، العدد848، 1951/01/30.
79- ---، 1951/02/24.
80- ---، العدد865، 1951/05/22.
81- ---، العدد876، 1951/08/14.
82- ---، 1951/08/31.
83- ---، العدد893، 1951/12/18.
84- ---، العدد895، 1952/01/01.
85- ---، العدد902، 1952/02/19.
86- **البصائر**، العدد50، 1937/01/8
87- ----، العدد72، 1937/06/25.
88- ----، العدد78، 1937/08/13
89- **الزهرة**، العدد8031، 1934/02/22.
90- **العمل التونسي**، 1933/04/25.
91- ---،---، 1933/04/28.
92- ---،---، 1936/12/16.
93- ---،---، 1937/01/22.

94- **العمل التونسي**، 1937/02/11.
95- ---،---، 1937/10/18.
96- ---،---، 1937/12/02.
97- **الفجر**، 1920/08/01.
98- **مرشد الأمة**، 1925/08/16.
99- **المنار**، العدد6، السنة الأولى، 1951/07/30.
100----، العدد16، السنة الأولى، 1952/02/15.
101----، العدد19، السنة الأولى، 1952/03/28.
102----، العدد01، السنة الثانية، 1952/04/11.
103-المنار، العدد03، السنة الثانية، 1952/05/09.
104----، العدد04، السنة الثانية، 1952/05/23.
105----، العدد06، السنة الثانية، 1952/07/4.
106----، العدد09، السنة الثانية، 1952/08/15.
107----، العدد13، السنة الثانية، 1952/12/12.
108----، العدد15، السنة الثانية، 1953/01/9.
109----، العدد19، السنة الثانية، 1953/03/14.
110- **---**، العدد43، السنة الثالثة، 1953/06/5.
111- ---، العدد45، السنة الثالثة، 1953/07/10.
112-**النهضة**، العدد:3288، 1934/02/03.
113- ---، العدد3269، 1934/01/09.
114- ---، العدد3357، 1934/04/29.
115- ---، 1934/09/08
116- ---، 1934/09/11.
117- ---، 1934/09/14
118- ---،1934/09/15.
119-**مجلة الوثائق**، العدد:03، 1985.

120-**مجلة الوثائق**، العدد: 04، 1985.

121-----، ---، العدد:05، 1986.

122-**الوزير**، العدد:378، 1933/04/20.

142 ----، العدد:380، 1933/05/18.

ب- باللغة الأجنبية:

1- **La charte tunisienn**e, 03/10/1936.
2- -----, -----, N°13, 17/10/1936.
3- -----, -----, N°15,30/10/1936.
4 -----, -----, N°28,06/02/1937.
5- ----, -----, N° 10/04/1937.
6- -----, -----, N°39, 24/04/1937.
7- -----, -----, N° 12/06/1937.
8- -----, -----, N°53,11/09/1937
9- -----, -----, N°56,09/10/1937.
10- -----, -----, N°61,22/11/1937.
11- -----, ----, N°65 , 03/01/1938.
12- -----, -----, N° 08/01/1938.
13- -----, -----, N° 10/01/1938.
14- -----, -----, N°69,12/02/1938.
15- -----, -----, N°72,12/03/1938.
16- -----, -----, N°75,19/03/1938.
17------, -----, N°76,26/03/1938.
19- **La dépeche tunisienne,** 06/11/1934.
20- **L'indépendance**, N°4,22/02/1951.
21- **L'indépendance**, N° : 15/03/1951.
22- **L'indépendance**, N°16,17/05/1951.
23- **Le monde,** N°2231,01/04/1952.
24- **Le monde**, N°2236, 03/04/1952.
25- **La voix du peuple**, 05/09/1923.
26- **La voix du peuple**, 20/05/1933.
27- **La voix du peuple**, 28/05/1933.
28- **La voix du peuple**, 19/12/1923

رابعا:- الرسائل الجامعية:

1- الجريبي جلول، أسس النهضة عند الشيخ عبد العزيز الثعالبي، (رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية، معهد أصول الدين)، جامعة الزيتونة- تونس- السنة الجامعية: 1987-1988.

2- الزيدي علي، دور الزيتونيين في الحركة الوطنية التونسية (1904ـ 1954)، (رسالة دكتوراه بجامعة تونس الأولى)، تونس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ج2، السنة الجامعية : 2002/2001.

3- شحاته أحمد رضا، تطور الحركة الوطنية في تونس منذ الاحتلال الفرنسي وفرض الحماية 1881 حتى الحصول على الاستقلال 1956، (رسالة ماجستير بقسم التاريخ،جامعة القاهرة)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 1974،

4- طبابي حفيظ ، الحزب الدستوري القديم(1934 . 1938) ، (شهادة الكفاءة في البحث، جامعة تونس)، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الجامعية 1985/1984.

5- العبيدي عبد الجليل، المقيم العام جون دو هوتكلوك والمسألة التونسية جانفي 1952- أوت 1953، (بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة بجامعة تونس الأولى)، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الجامعية1998-1999.

6- علال حسن إبراهيم محمد، الحزب الدستوري الجديد ودوره في استقلال تونس (1934-1956)، (رسالة ماجستير بجامعة القاهرة)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1994.

فهرس الأعلام والأماكن

فهرس الأعلام

أ

الإبراهيمي محمد البشير:340، 354، 358، 359، 394.
الأحول حسين:350.
الأخضر الطاهر:264.
الأدغم الباهي:272.
أرمون قيون:165، 166، 169، 170، 173، 176، 181، 203، 233، 237.
آزان:164.
الأزرق أحمد:325.
إستيفيا:248، 256.
الأسود الطاهر:325.
الأصرم محمد:22.
آغا مصطفى:42.
الأفغاني جمال الدين:34.
ألكسندر مليران:67، 68.
إماش عمار:348.
الأمير عز الدين:326.
إميل مورينو:91.

ب

البازني بلقاسم:325.
باش حانبة علي:20، 22، 55.
باش حانبة محمد:23.
باشا خير الدين:33، 60، 84.
بالأمين محمد:350.
الباي أحمد:246.

الباي البشير:246.
الباي حسين:250.
الباي محمد الأمين:253، 254، 288، 316، 317، 324.
الباي محمد الحبيب:72.
الباي محمد المنصف:67، 245، 246، 247، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 260، 271، 275، 277، 285، 286، 287، 288، 333، 334، 358، 359، 260، 294.
الباي محمد الناصر:29، 30، 56، 57، 65، 67، 72.
بحري يوسف:249.
بدرة حمدان:115، 139.
بدرة محمد:139، 149، 152، 311، 312، 317.
برتلمي جوزاف:60.
بسيس ألبير:41، 42.
بسيس محمد الصادق:384.
البكري البشير:186، 191.
البكوش صلاح الدين:75، 317، 326.
البكوش عبد الرزاق:287.
بلحاج مختار سعد:208.
بلحسين خميس بن الصادق:163.
بلخوجة محمد:66.
البلهوان علي:121، 186، 225، 226، 229، 230، 257، 264، 272.
بلوم فيوليت:346، 347.
بلوم ليون:166، 172، 174.
ابن إدريس عبد العزيز:372.
ابن باديس عبد الحميد:186، 191، 339، 340، 346، 353، 354، 355، 356، 357، 393.

بنت فرحات فاطمة:56.
ابن بشير الطيب:228.
ابن جراد محمد:267.
ابن الحسين عبد الله:381.
ابن حمودة محمد:272.
ابن خليفة علي:17.
ابن رايس حسين:228.
ابن رمضان محمد:272.
ابن سالم محمد:316.
ابن سعود عبد العزيز:380، 387.
ابن سليمان سليمان:174، 180، 194، 196، 199، 226، 257.
ابن ضياء ابراهيم:79.
ابن ضيف الله:269.
ابن عاشور الطاهر:152.
ابن عاشور الفاضل:272، 273.
ابن عبد الجليل عمر:372.
ابن عبد الصمد مبروك:272.
ابن عمار خليفة:350.
ابن عمار الصادق:273.
ابن عمار الطاهر:26، 72، 261، 328.
ابن عمارة محمد:42.
ابن عمر محمد:185.
ابن عياد فرحات:25، 69، 70، 152.
ابن عياد محسن:69.
ابن عيسى الطيب:41، 69، 70.
ابن قفصية عمر:57، 58.

ابن ميلاد أحمد:135، 162، 191، 207، 217، 263، 269، 272، 274، 333، 384، 386، 389، 395، 397.
ابن يحي صالح:41، 42.
ابن يوسف صالح:142، 163، 183، 184، 193، 196، 215، 226، 251، 257، 262، 267، 268، 272، 287، 295، 311، 312، 317، 329.
ابن يوسف محمد:369، 375، 395.
بوحاجب خليل:55.
بوحاجب علي:32، 54، 55، 58، 59، 81، 102، 106، 135، 162، 195، 196، 198، 213.
بورقيبةالحبيب:18، 80، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 98، 99، 100، 101، 102، 104، 116، 117، 124، 125، 126، 128، 152، 153، 154، 156، 164، 169، 172، 174، 180، 183، 184، 185، 189، 191، 197، 198، 199، 203، 210، 212، 214، 217، 218، 221، 226، 230، 233، 245، 251، 253، 254، 257، 261، 262، 263، 274، 283، 289، 313، 316، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 334، 335، 336، 352.
بورقيبة محمد:73، 92، 98، 103، 104، 116، 124.
بوزقارو عمر:73.
بوزويته محمد:89، 126.
بوصفارة الصادق:190.
بو كرداغة علي بن حسين:163.
بوقطفة الحبيب:142، 163.
بومدين معروف:350.
بيار فيانو:56، 169، 170، 174، 203، 370.
بيتان:248.
بيدو جورج:294.
بيدي أندري:290.

بيرم محمد الخامس:60، 84.
بيروطون مارسال:77، 122، 123، 131، 133، 134، 137، 141، 147، 148، 156، 160، 162، 164، 165، 181، 188، 202، 211، 214، 370.
بيرلييه لويس:294.

ت

التابعي إيهاب:387.
التعبوري محمود:163.
التلاتلي الصادق:271.
التليلي محمد:42.
توكابري الطاهر:73.
تيودور هرتزل:376، 377.

ث

ثامر الحبيب:120، 239، 245.
الثعالبي حميد الدين:183، 184.
الثعالبي عبد الرحمان:44.
الثعالبي عبدالعزيز:22، 24، 25، 26، 27، 31، 32، 40، 41، 45، 46، 47، 57، 59، 61، 63، 70، 72، 73، 84، 85، 88، 145، 147، 149، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 203، 204، 206، 207، 208، 217، 218، 232، 233، 234، 237، 241، 249، 253، 254، 257، 262، 333، 339، 352، 356، 357، 361، 365، 382، 387، 388، 393، 395.

ج

الجادوي سليمان:41.
الجربوع مصباح:325.

الجعايبي محمد:42، 73.
جعيط أحمد:42.
الجلولي الطيب:30، 65، 66، 68.
الجلولي عزيز:287.
جلولي فارس:330.
جمجوم محمد:379.
الجميل الطيب:26، 40، 41، 52، 58، 73، 102، 106، 162، 196.
الجنرال جيرو:277.
الجنرال جوان:374، 375، 394.
جورج بيدو:271.
جونار:183.
جون مونص:277، 278، 284، 285، 288، 294، 301.
جيريح أيلي:41.

ح

الحامي محمد علي:153، 365.
حجازي فؤاد:379.
الحداد الطاهر:111، 114، 118، 152، 153.
الحداد العروسي:267، 268، 269، 273.
الحسيني أمين:249، 382، 387، 388، 389.
الحسيني عبد القادر:389.
حشاد فرحات:317، 319، 322، 323.
حمامي سالم:329.

خ

ختاش محمد الصالح:38، 40، 42، 55، 58، 73، 90، 98، 135، 162، 245.

خزندار الشاذلي:40، 42، 54، 56، 57، 58، 68، 73، 137، 162، 182، 186.
الخطابي عبد الكريم:364، 365، 374.
الخلادي الشاذلي:54، 55، 58، 180، 182، 198، 207، 245.
الخمري محمد:142.
خميس بلحسن:142.
خير الدين الطاهر:66، 72.
خير الله بن مصطفى:66، 68،
خير الله الشاذلي:32، 77، 104.

د

الدخلاوي عمار:272.
الدرغوثي علي:228، 229.
دلادييه ادوارد:232، 235، 238، 239، 243.
دوران:103.
دومزيار قاستون:66،
دو هوتكلوك جون:312، 313، 316، 323، 324، 326، 335.
ديغول:261.
دي كايلا دي قيران:233.

ر

الراشدي الطاهر:89،
رضوان الطيب:41، 54، 56، 58، 135، 162.
روزفلت:251، 373.
الرويسي يوسف:89، 90، 226.
الرياحي محمد:41.

ز

الزميرلي الصادق:26.
الزير عصاء:379.

س

سانت تيريزا:372.
سان لويس:75.
سعيد أبوبكر:128.
السقا حسن:100.
السهيلي محمود:328.

ش

شاكر الهادي:117، 142، 163، 276، 326.
شرايطي الأزهر:329.
الشريف صالح:23، 40.
الشريف عز الدين:135، 162.
شلبي محمد الحبيب:217، 267، 268، 274، 287، 302، 328، 390.
شنيق محمد:72، 73، 111، 113، 114، 115، 139، 140، 145، 149، 249، 250، 287، 295، 306، 316، 317.
شومان روبير:295، 305.

ص

الصافي أحمد:32، 40، 41، 50، 52، 58، 61، 69، 71، 73، 74، 79، 85، 102، 103، 106، 115، 117، 123، 125، 126، 127، 131، 133، 135، 137، 154، 157.
الصديق الحفناوي:287، 387.
صفر البشير:355.

صفر الطاهر:79، 80، 89، 90، 92، 93، 96، 98، 103، 104، 113، 116، 117، 124، 137، 140، 141، 142، 155، 156، 162، 163، 193، 194، 195، 196، 228، 229.

ع

عبد الحميد الثاني:377.
عبد الله الطاهر:123، 148.
عبده محمد:34.
عزو عز الدين:329.
العقبي الشاذلي:75.
العقبي الطيب:343، 344، 354.
العياري أحمد:354.
العنابي بشير:73.
العياري مختار:67.

غ

غازي محمد:372.
غرافة ابراهيم:350، 351.
الغربي محمد:384.

ف

الفاسي علال:121، 371، 372.
فرانكو:236، 243، 349.
فرحات صالح:32، 40، 41، 51، 58، 73، 79، 90، 100، 102، 103، 106، 135، 161، 162، 170، 182، 186، 195، 196، 199، 245، 254، 261، 262، 263، 264، 265، 267، 269، 272، 275، 276، 277، 280، 287، 288، 292، 296، 300، 302، 311، 314، 328، 333، 385، 389، 396.
فرحات عباس:339.

فلاندان:113.
فوازار بيار:326، 327، 335.
الفورتي الحبيب:228.
فيشي:245، 248، 256.

ق

قابادو محمود بن محمد:61، 84.
قاسم عبد العزيز:302.
القسام عز الدين:380.
قرجي فرحات:57.
القرنواني محمد:233.
القروي حسونة:272.
القسطلي الشاذلي:73.
القلاتي حسن:25، 63، 64، 73، 85، 140.
القليبي محي الدين:29، 32، 40، 46، 49، 52، 58، 89، 90، 98، 99، 102، 103، 104، 109، 163، 182، 183، 198، 254، 255، 356، 369، 384، 387، 389.
القناوي بلقاسم:163، 214، 216، 224.
قيقه البحري:81، 82، 83، 92، 96، 98، 99، 102، 104، 105، 106، 109، 110، 116، 117، 125، 137، 140، 141، 142، 145، 154، 156، 162، 163.

ك

الكاردينال لافيجري:76.
كاهية علي:24، 25، 28، 40، 41، 182، 189.
كاهية المختار:40.
كركر محمد صالح:163.

الكعاك عبد الرحمان:73.
الكعاك مصطفى:275، 285، 295.
كمون الطاهر:276.

ل

اللوز عبد الرحمان:139، 272.
لوسيان سان:50، 64، 65، 66، 68، 70، 73، 74، 85، 181.
لويس التاسع:76.
لي تورنو روجي:248.
ليوتي:368،364.

م

ماست:254، 261، 262، 277، 278، 284.
الماطري محمود:80، 92، 96، 98، 104، 105، 116، 125، 126، 171، 184، 192، 209، 210، 212، 213، 316.
المحجوبي علي:148.
محسن محمود:228.
المدني أحمد توفيق:40، 41، 53، 68، 73، 239، 356.
المرزوقي علي بو الشنب:325.
مزالي محمد الصالح:316، 326.
مسطول محمد:350.
مصالي الحاج:348، 349، 350.
المصمودي محمد:327، 328.
معلى محمد:49.
مفدي زكرياء:350.
مكوار أحمد:372.
المنجي سليم:216، 228، 229، 230، 272، 309.

منديس فرانس:327، 328.
المنستيري أحمد:322.
المنستيري حمودة:24، 29، 40، 41، 42، 53.
المنستيري المنصف:40، 52، 53، 58، 182، 188، 196، 198، 245، 267، 278.
المنوبي درغوث:41، 42.
المهيري أحمد حسين:49.
المهيري الطيب:322.
المهيري محمد:196.
المورالي الشاذلي:41، 69، 70.
موساوي رابح:350.
موسوليني:236.
مونصرون فرونسوا:82، 131، 139، 334.
الميلي مبارك:354،

ن

النوري حسن:215، 222، 257.
نويرة الهادي:215، 216، 224، 226، 268، 269، 326.
النيفر الشاذلي:187.
النيفر الصادق:30، 41.
نوقيس:370.

هـ

هتلر:249.
هربرت صمويل:378.
الهمامي الشاذلي:186.
الهمامي عمر:165.

هيريو ادوارد:50، 51، 74.

و

الواد عبد الكريم:126.
وزان ألبير:41، 42.
الوزاني محمد حسن:370، 371، 372.
ولسون:16، 23، 24.
ونيس إبراهيم:384.

ي

الياهو خليفة:345.
اليزيدي محمد:371، 372.

فهرس الأماكن والبلدان:

أ

الاتحاد السوفيتي:261.
أثيوبيا:236،238.
اسبانيا:27، 236، 262، 263، 370،348.
الإسكندرية:183.
الأغواط:252، 358، 359.
أفريقيا الشمالية:342، 357.
آكس-آن-بروفانس:50.
أكودة:218.
ألمانيا: 131، 132، 236، 237، 238، 243، 244، 249، 362، 363.
أمريكا:27، 244.
أندونيسيا:293.
انكلترا:27، 208، 244، 262، 363، 377، 378، 381، 385، 387، 396.
أوروبا:21، 27، 59، 95، 240، 242، 254، 261، 376، 377، 379.
ايطاليا:27،131، 132، 180، 236، 237، 238، 240، 242، 243، 244، 253.
ايفيان:383.

ب

باب البحر:229.
باب بنات:24، 165.
باب الجزيرة:344.
باب سعدون:344.
باب سويقة:165.

باب منارة:24، 127.
باجة:43، 207، 315.
باردو: 28، 31، 174، 210، 276، 294، 297، 301، 307.
باري:238.
باريس:26، 27، 40، 54، 60، 64، 69، 71، 73، 74، 85، 169، 174، 180، 209، 217، 271، 272، 273، 289، 292، 306، 311، 312، 326، 328، 343، 378، 389، 397.
بال:376، 378.
باندونغ:329.
البحر الأبيض المتوسط:238، 243.
البحر الأحمر:238.
برازافيل:261.
البرتغال:363.
برلين:236، 238، 240، 249.
بريطانيا:244، 249، 376، 377، 379، 381، 385، 386، 396.
بغداد:113.
بلجيكا:317، 350.
البليدة:350.
بنزرت:43 ، 78، 215 ، 220، 222، 223، 224، 257، 310.
بني خالد:199.
بني خلاد:314.
بو:255، 256 ،358.
البوسفور:236.

ت

تاجروين:43.
تازا:371.

تالة:43.
تركيا:27.
تشاد:236.
تطوان:362.
تلمسان:350،354.
تنس:256، 358، 359.
توزر:387.
تولوز:54.
تونس:16، 17، 18، 20، 21، 22، 23، 24، 28، 29، 31، 34، 35، 36، 37
39 ،40،43،46، 47،49،50، 51، 52، 54، 56، 57، 59، 60، 62، 63، 67
68، 72،73، 75،76، 79، 84، 85، 91، 92، 106، 112، 114، 115، 118،
120، 122، 123، 127، 130، 131، 132، 134، 135،139، 145، 147،
148،149،153، 154، 155 ،163،160، 164، 166، 167، 168، 169،
170، 171، 172، 174، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 187، 189،
190،191، 201، 203، 206، 208، 209، 210، 211، 212، 217، 219،
222،،228، 229 ،230، 231 ،232، 233، 236،237، 238، 239، 240،
242،243، 244، 245، 246، 248، 249،250، 252، 253، 254، 255،
257، 258،260،261، 262، 263، 266، 267، 270،271،273، 276،277،
278 280، 281، 283،285، 288،289، 290، 294،295،297، 300، 301،
302، 305،306، 307، 308، 309 ،310، 311، 312، 313، 316، 317،
318، 319، 323، 324،326، 327، 328،329، 330، 333، 334، 335،
336، 338، 339، 340،341، 344، 345،349، 351، 352، 353، 354،
356، 357، 358، 359،360، 361، 365،366، 372، 373،375،385،386
387، 388، 393، 394،396، 397.
تيزي وزو:350.

ج

جبل برقو:329.
جبل طارق:236.
جربة:43، 68، 95.
الجريد:316، 387.
الجريصة:174.
جرجيس:43.
الجزائر:23، 27، 76، 139، 183، 213، 215،222، 248، 252، 256، 327
330، 339، 341، 342، 343، 344، 347، 348، 349، 351، 353، 355
356، 357، 583، 359، 360، 361، 363، 365، 366، 373، 385، 393
394، 396.
جمال:43، 274، 313.
جنيف:384.
جيبوتي:238.

ح

الحلفاويين:79،165،229،287،291.
حلق الوادي:43، 186، 194،263،261.
حمام الأنف:207، 228، 252.
حمام سوسة:199، 344.

خ

خراطة:357.

د

الدار البيضاء:363، 371، 372، 373.
دار شيكو:314.
دمشق:274.

ر

رادس:43.
رأس الجبال: 43، 215.
الرباط:367، 370، 371، 372.
رحبة الغنم:164.
رمادة:316.
روسيا:348، 376، 377.
روما:236.
الريف:364، 373، 394.

ز

زردمين:314.
زغوان:43.
زمالة السواسي:43.

س

الساحل:43، 95، 148، 197، 200، 217، 218، 228، 315.
السافو:236.
ساقية الداير:43.
سان ريمو:377.
ستالينغراد:261.
السرس:43.
سطيف:357.
سكيكدة:350.
سلا:367، 371.
سنغافورة:27.
السواسي:198، 199.

سوريا: 27، 170، 183، 293، 381، 387.
سوسة: 43، 56، 164، 199، 217، 300، 315، 325.
سوق الأربعاء: 43، 315.
السويس:236.
سويسرا:27، 376.
سيدي بلعباس: 350، 351.
سيدي بوسعيد:63،273.

ش

الشابة:43.
شمال افريقيا:54،173،183،213،237،238،261،285، 286،339،347، 348، 349،351، 354، 355 ،356،374،396.

ص

صفاقس:17،43،117،148،164،275، 276 ،286،301.
الصين:188.

ط

طبرقة:316.
طرابلس:16، 18، 27، 182، 242، 293، 329.
طنجة:395.

ع

العالية:43.
العراق: 16، 183، 208، 380، 388.
عين البيضاء:345.

غ

غار الملح:43.
غرناطة:24.

غرنوطة:118 ،122، 123، 125،126،127،129،155،160،202.

ف

فاس:355،363،369،367،371، 372،385.
فرساي:23.
فرنسا:16،27، 28، 29، 31، 35، 46، 50، 51، 54، 56، 59، 60، 62، 64، 68، 71، 73، 74، 84، 85، 89، 91، 97، 98، 101، 105، 112، 115، 118، 119، 120، 122، 123، 131، 133، 134، 135، 144، 154، 156، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 174، 175، 176، 180، 181، 203، 209، 210، 211، 219، 220، 229، 233، 236، 238، 239، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 248، 249، 252، 253، 255، 256، 261، 262، 263، 271، 276، 277، 278، 281، 282، 285، 287، 289، 290، 291، 294، 297، 299، 306، 307، 309، 310، 311، 319، 327، 328، 329، 330، 332، 333، 334، 340، 342، 343، 346، 347، 348، 349، 350، 356، 358، 362، 363، 364، 368، 369، 370، 373، 375، 395.
فريانة:89.
الفلبين:293.
فلسطين:345، 376، 377، 378، 379، 381، 382، 383، 384، 385، 386 387، 388، 389، 390، 391، 392، 395، 396، 397.
فيرفيل:43،78،310.

ق

قابس:17، 43، 164، 207، 326.
قالمة:357.
قامبيطا بارك:131، 140، 149، 159، 160، 185، 186.
القاهرة:274، 384، 389، 393، 397.
قبلي:316.

القدس:355، 376، 378، 379، 381، 384، 386، 388، 389، 396.
قرطاج:75، 317، 328.
قسنطينة:91،343، 345، 350، 354.
قصر هلال: 58، 60، 89، 90، 92، 94، 96، 97، 105، 117، 118، 126، 127، 128، 129، 137، 145، 150، 151، 160، 164، 185، 202، 314.
قصيبة المديوني:274، 384.
قفصة: 43، 89، 286، 301، 329.
القلعة الكبيرة:43.
قليبية:43،46،199،314.
القيروان:43، 164، 315، 325.

ك

الكاف:43، 315.
كركر:199.
الكرم:43، 186، 264، 265.
الكريب:43.
كورسيكا:236.
الكونغو:261.

ل

لبنان:293.
اللجم:43.
لندن:326.
لودان:381،387.
ليبيا:237.

م

الماتلين:215.

مارسيليا:22، 183، 184.
ماطر:43، 200، 218، 219، 291، 301، 313، 328، 344.
المتلوي:223.
المدية:350.
مراكش:330،351، 363، 364،367،372.
المرسى:24، 29، 43، 99، 136، 161، 182، 209، 237، 238، 252، 276، 301.
المرنقاية:43.
مساكن:199، 218، 274، 313.
المشرق:45، 46، 253، 356، 389.
المشرق العربي:20، 255.
مصر: 16، 27، 149، 183، 208، 233، 236، 293، 385، 396.
المطوية:43.
المغرب:18، 45، 183، 255، 339، 364، 365، 366، 367، 369، 370، 373، 375، 376، 394، 395.
المغرب الأقصى:76، 213، 236، 351، 361، 362، 368، 369، 370، 372، 373، 374، 375، 385، 394، 395، 396.
المغرب العربي:21، 35، 59، 76، 297، 300، 301، 311، 330، 331، 339، 352، 355، 361، 364، 366، 373، 375، 393، 394، 395.
مكناس:372.
المكنين:43، 77، 79، 126، 218، 274، 313، 314، 315.
المملكة العربية السعودية:381.
المنستير:43 ،90، 98، 99، 100، 101، 102.
منزل بورقيبة: 78، 310.
منزل بوزلفة:43، 199، 314.
منزل تميم:43، 109، 199.

منزل جميل:43.
منوبة:43.
المهدية:43.
موسكو:51.
ميونيخ:236.

ن

نابل:43، 313.
نانتير:349.
نفزاوة:316.
النمسا:363.
نهج الجبل:49، 70، 77، 78، 79، 82، 86، 88، 89، 92، 96، 97، 123، 128، 144، 155، 156، 187، 284.
نهج السراجين:264.
نيس:236.

هـ

الهند:16،293،

و

وادي مجردة:17.
وجدة:371، 372، 374.
الوطن القبلي:43، 95، 148، 315.
الولايات المتحدة الأمريكية:24، 274، 381.
وهران:343، 350.

ي

اليمن:381.

فهرس المحتويات

الإهداء
كلمة شكر وعرفان
قائمة المختصرات
المقدمة.....05
الفصل الأول: الحزب الحر الدستوري التونسي من التأسيس إلى الانقسام
1- ظروف ظهور الحزب الحر الدستوري التونسي.....16
2- تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي.....24
3- مبادئ وأهداف الحزب.....31
4- البنية التنظيمية للحزب.....35
5- الجذور الاجتماعية لقيادة الحزب.....42
6- الأزمات التي عرفها الحزب الحر الدستوري.....62
أ- ظهور الحزب الإصلاحي.....63
ب-أزمة أفريل 1922. 65
ج- الحزب الدستوري المستقل.....69
7- الحزب من إصلاحات لوسيان سان حتى مؤتمر نهج الجبل.....70
8- مؤتمر نهج الجبل 13/12 ماي 1933 ونتائجه.....77
الخلاصة.....84
الفصل الثاني: انقسام الحزب الحر الدستوري التونسي وانعكاساته على الحركة الوطنية التونسية
1-أسباب وعوامل انقسام الحزب.....88
2-مؤتمر غرنوطة أفريل 1934 ونتائجه.....123
3- أثر الانقسام على الحركة الوطنية التونسية.....130
الخلاصة..... 144

الفصل الثالث: الصراع بين الدستور القديم والجديد ومحاولات الإصلاح

1- مظاهر الصراع بين الدستوريين.....147
2- الدستور القديم والأوامر الاستثنائية للمقيم العام بيروطون.....160
3- الحزب الحر الدستوري القديم ومواقفه من سياسة الجبهة الشعبية في تونس.....166
4- عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي لتونس.....180
5- محاولات التوحيد بين الدستوريين ومصيرها.....187
الخلاصة.....202

الفصل الرابع: الحزب الحر الدستوري القديم من أحداث أفريل1938 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

1- الوضع في تونس قبيل أحداث 1938.....206
2- موقف الحزب الدستوري القديم من ميزانية 1938.....218
3- موقف الحزب الدستوري القديم من حوادث بنزرت جانفي 1938.....220
4- أحداث أفريل 1938 وموقف الدستور القديم منها.....225
5- النشاط السياسي في تونس قبيل الحرب العالمية الثانية.....237
6- موقف الحزب الدستوري القديم من الصراع بين المحور والحلفاء.....239
7- الحركة المنصفية.....246
الخلاصة.....257

الفصل الخامس:الحزب الدستوري القديم من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال

1- تطور الحركة المنصفية بعد الحرب العالمية الثانية.....260
2- مؤتمرليلة القدر 27 رمضان 1365هـ/23 أوت 1946 ونتائجه.....266
أ-نتائج المؤتمر وانعكاساته.....268
3- موقف الحزب الدستوري القديم من سياسة الإصلاحات 274
والمفاوضات مع فرنسا.
4- موقف الحزب الدستوري القديم مموت المنصف باي.....286
5-موقف الحزب الدستوري القديم من سياسة التفاوض والمشاركة الجديدة.....288
أ- موقف الحزب الدستوري القديم من الوزارة التفاوضية.....294
6- السير نحو الاستقلال.....311
أ- المقاومة المسلحة.....313

ب- إصلاحات جديدة وتصاعد التوتر.....316
ج- إشتداد المقاومة.....322
د- الحركة اليوسفية وموقف الحزب الدستوري القديم منها.....330
الخلاصة.....333
الفصل السادس: الحزب الدستوري القديم وبعض القضايا العربية
1- الحزب الدستوري القديم والقضية الجزائرية.....338
2- الحزب الدستوري القديم وقضية المغرب الأقصى.....362
3- الحزب الدستوري القديم والقضية الفلسطينية.....376
الخلاصة.....393
الخاتمة.....399
الملاحق.....413
قائمة المصادر والمراجع.....451
فهرس الأعلام.....474
فهرس الأماكن والبلدان.....487
فهرس المحتويات.....497